

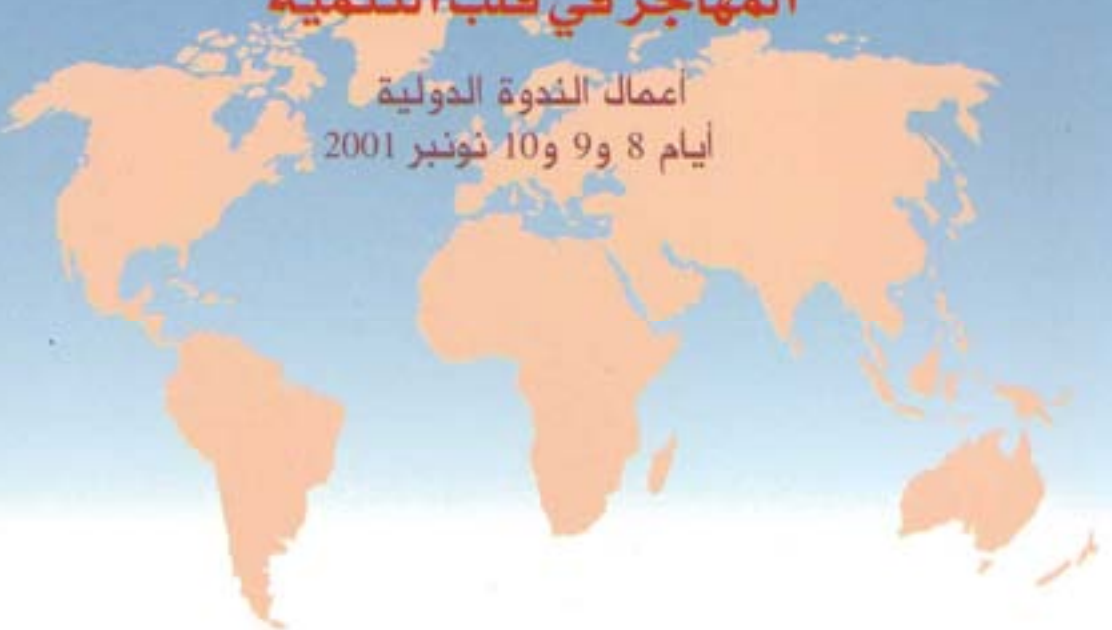
دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول  
حركات الهجرة المغاربية

العدد 7 • أكتوبر 2004

# الهجرة المغاربية والعولمة

المهاجر في قلب التنمية

أعمال الندوة الدولية  
أيام 8 و 9 و 10 نونبر 2001



  
Fondation Hassan II  
pour les Marocains  
Résidant à l'Étranger

  
Fondation Hassan II pour l'éducation et la culture

  
جامعة محمد السادس  
وجدة



دفاثر مركز الدراسات والأبحاث  
حول حركات الهجرة المغاربية

العدد السابع، أكتوبر 2004

الهجرة المغاربية والعولمة  
المهاجر في قلب التنمية

أعمال الندوة التي تم تنظيمها بقاعة نداء السلام  
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية  
وجدة، أيام 8 و9 و10 نونبر 2001

## دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية

المدير المسؤول : الأستاذ محمد الفارسي، رئيس الجامعة

عنوان المراسلة :

رئاسة جامعة محمد الأول، ص.ب. 524 - وجدة 60 000 - المغرب

الهاتف : 212 56 50 06 12/14

الفاكس : 212 56 50 06 09

الموقع على شبكة الإنترنت : [www.webserver1.univ-oujda.ac.ma](http://www.webserver1.univ-oujda.ac.ma)

إن الأفكار المعبر عنها لا تلزم إلا أصحابها  
ولا يجب أن تعتبر بأي حال من الأحوال  
موقفا أو توجهها للمجلة

الإيداع القانوني

1993/0088

ردمد

1114-7911

إنجاز وإخراج

ديوان 3000

«واننا لنعرب عن إسادتنا بما يرمز إليه بروز مظهر جديد للمواطنة، الذي يتحلى به شبابنا، الذين تحفزهم الثقة في حاضر ومستقبل المغرب، على خوض ميادين العمل والإبداع، والاستثمار المنتج، والإقدام على المبادرات الخلاقية، جاعلين مما قد يعترض طريقهم من مصاعب الحياة، مصدر قوة للمزيد من العطاء...».

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله  
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب  
يوم الجمعة 3 رجب 1425 الموافق لـ 20 غشت 2004



تتوسع جامعة محمد الأول وتتطور عاما بعد عام، ويأتي التكريم بكل معانيه الطيبة هذه السنة لثلة من خيرة رؤساء الجامعة الذين تعاقبوا على تسييرها عن قرب، بكل إخلاص وتفان، لشتبوء المكانة المتميزة بين باقي الجامعات المغربية الأخرى التقليدية والمستجدة، ولتكون مبعث الأهمية على أبواب المغرب العربي، على مستوى العلاقات الأورو-متوسطية.

وكل الشكر والعرفان والتقدير والاحترام للسادة الأساتذة الرؤساء السابقين وكل التوفيق والسداد للرئيس الحالي الأستاذ محمد الفارسي، الذي يستحق التقدير والدعم لعمله الذؤوب على أسس علمية وواقعية وعملية.



الأستاذ مصطفى الشابي Mustapha CHAPI  
من 16 شتنبر 1986 إلى 11 دجنبر 1989



الأستاذ حسن مكووار Hassan MEKOUAR  
من 11 دجنبر 1989 إلى 23 يناير 1997





El Madani BELKHADIR الأستاذ المدني بلخدير  
من 23 يناير 1997 إلى 31 ديسمبر 2002



Mohamed EL FARISSI الأستاذ محمد الفارسي  
ابتداءً من 1 يناير 2003



## الفهرس

- 13 ..... مراسم الافتاح  
15 ..... كلمة الأستاذ رئيس الجامعة السيد المدني بلخدير  
17 ..... كلمة الافتاح للأستاذ الحسين والقيد

## المحور القانوني

- الإطار القانوني لحماية المغاريات في أوروبا  
23 ..... الحسين بلحساني  
بعض مظاهر من حقوق الإنسان في بلاد المهجر  
33 ..... لحبيب أنفاذ  
إشكالية اندماج المغاريات في أوروبا  
37 ..... الحسين والقيد

## الهجرة وإشكالية الهوية

- الهجرة المغاربية : وضعيتها الثقافية، علاقتها بالهوية ورهاناتها المستقبلية  
53 ..... بلقاسم المطاري  
قراءة في كتاب الصراع ضد الريح الأبيض  
63 ..... مصطفى الغديري  
قراءة نقدية لكتاب مغاربة الخارج  
75 ..... الحسين والقيد

## ملاحق

- الدليل التشريعي للأجانب ومغاربة الخارج
- 83 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- الوضعية القانونية للأجانب في المغرب
- 121 - ظهير الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب لعام 1913
- 127 - قانون رقم 03-02 المتعلق بالهجرة غير الشرعية
- الجنسية المغربية
- 147 - ظهير الجنسية المغربية لسنة 1958
- 161 - تعديلات الجنسية
- مدونة الأسرة
- 169 - مستجدات مدونة الأسرة
- 173 - قانون الحالة المدنية
- كرونولوجيا
- 183 - انبعاث أمة
- العملة في نظر الآخر
- 185 - العملة بعيون أجنبية
- 187 - بيليوغرافيا

مراسم الافتتاح



## كلمة الأستاذ رئيس جامعة محمد الأول السيد المدني بلخدير

أيها السيدات والسادة،

بشرفنا أن نرحب بكم جميعا في رحاب جامعة محمد الأول وأن نشكركم على تلبية دعوة مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية في ندوته الدولية بهذه المناسبة الكريمة.

حيث تشهد قاعة نداء السلام على مدى عدة أيام ندوة دولية حول موضوع : «الهجرة والعمالة : المهاجر في قلب التنمية»، وبصفة خاصة دور هذا الأخير في تحقيق التنمية المستدامة في دوله الأصل، بالنظر إلى الهجرة كعامل جذب وكقيمة مضافة وكوسيلة من وسائل التفاعل الاقتصادي، لا مجرد الشكامل فحسب بالنسبة للدول الراغبة في تحقيقه.

وبأبني النظام العالمي الجديد، بألياته ومعايير ومستوياته ليشمل بتغيرات وتحولاته العالم أجمع، فيما عرف بالعمالة، ذات التأثير بالإيجاب والسلب على حركات الهجرة، من خلال وضع حواجز جديدة للحد من تيار الهجرة المتدفقة نحو دول الشمال الغنية أملا في مستوى أفضل.

ولذا، فإن دول الجنوب ستجده نحو إشراك كفاءاتها في الخارج ضمن جهود التنمية الشاملة، نظرا لأن التحويلات المالية غير كافية، لأنها بحاجة إلى إظهار واقعية جديدة تعتمد سياسة التقرب والحكامة الجيدة من كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، بقدر كبير من الشفافية.

ولذا نعتقد أن دور فعاليات مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية التابع لجامعة محمد الأول، يكمن في وضع برنامج عمل مدقق لتابعة ظاهرة الهجرة في كافة تجلياتها وتجلياتها وأبعادها، في جهة شرقية ذات التوجه المغاربي، معروفة بالهجرة الدولية، تتواصل باستمرار مع الوطن العزيز متجاوزة الحدود، لتشكّل إضافة حالة فتح حدودها، وتحظى بحذب ورعاية صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

ومن أجل ذلك، ستتابع التعاون بين المركز وبين المؤسسات والمراكز المتعاملة معه، سواء من حيث تنظيم ندوات، على غرار هذه الندوة الدولية التي حضرتها أسماء وازنة، كأول خطوة على طريق العمل المشترك، والتي رأيت النور أخيرا لتصبح محط اهتمام الكثير من الشركاء وطنيا ودوليا، لدعم جهود جلالته الملك أعزه الله راعي

الجامعة والجامعيين، وذلك للخروج من خلال محاور هذه الندوة برؤية شاملة منبثقة من تصورات وإنجازات وآمال مغاربة الخارج. وهذا جوهر ما نرعى إليه، تنويجا لقاعدة تراكم المكاسب. وهو الأمر الذي من شأنه تيسير الاندماج على أجيال الهجرة خاصة بأوروبا، والذين نحن في حاجة إلى الوقوف على حاجياتهم المتجددة والمتزايدة بكل مسؤولية ونكران الذات.

ولذا، نحن على استعداد لتقديم الدعم حسب الإمكانيات المتوفرة والمتاحة لتوجيه البحث العلمي في هذا الاتجاه البناء خدمة لتطلعات وطموحات مغاربة الخارج، خاصة وأن الوفود الأجنبية ما فتئت تتوافد على جامعتنا للبحث عن حلول واقعية لأبناء مغاربة الخارج من الجيل الثاني والثالث لتسهيل اندماجهم في دول إقامتهم. وهو مجهود كبير يستوجب نفسا طويلا لتحقيقه للوصول إلى صياغة استراتيجية شياوية عالمية.

وفي الختام، نعبر عن خالص تقديرنا واعتزازنا بالتعاون المشعر الذي جمع بين مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة، والتي كانت من أولى ثماره هذه الندوة الدولية الهامة.

وإننا على يقين بأن ما استدلون به في هذه الندوة الدولية من ملاحظات ومقترحات وتوصيات سيساهم على تحديد مقاربة تستجيب لهجرة متغيرة في زمن العولمة.

وإذ نجدد الترحيب بكم في مدينة الألفية وجدة، نرجو لندوتكم كامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



## كلمة الافتتاح

الأستاذ الحسين والقييد

كلية الحقوق، وجدة

عضو مركز حقوق عين شمس للتحكيم، القاهرة، ج.م.ع.

المسؤول عن المرصد الجمهوري للهجرة الدولية والزواج المختلط

منظم الندوة العلمية الدولية ومعد أعمالها للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

يسعد مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، التابع لثئاسة جامعة محمد الأول، أن يرحب بالمحضور الكريم جميعا في مدينة الألفية، وجدة، وأن يشكركم على تلبية دعوته الممهودة في أكثر من مجال، من أجل غاية مدهشة، ومن أجل إدهاش موغل في الصدمة.. ولأجل رؤية جديدة، تفتش في ثابها موضوع غير مسبوق، مستجيبة لنظرة تفحص في الأعماق، مشغولة بشؤون الهجرة الدولية وشجونها، في داخل لا تتحرك دماؤه في شرايين الخلق والإبداع والتنمية إلا من وصال مغاربة الخارج، لوطن ما ملّ التمادي في التضحية، واستفتاء القلوب النقية، لمواجهة تبعات اللحظة الراهنة وانعكاسات المرحلة القادمة، من خلال رصد المسافة بين القادم والمنتظر قصد تأسيس مرصد جهوي حقيقي بالجهة الشرقية، حيث تجسد صورة المركز في شموليته كعامل تواصل لا عنصر تجزي.

وقد اخترنا أن يكون موضوع هذه الندوة الدولية هذه السنة : «الهجرة المغاربية والعملية : المهاجر في قلب التنمية»، اعتبارا لما لكلمة الهجرة «المشوقة» من بريق غير محدود بسبب كونيتها في عالم متعدد الخصوصيات والتكتلات، ولما لها من انعكاس على حركة المهاجر بين فضاءين سياسيين تجمعهما مصالح شتى مشتركة، في ظل ظرف عالمي دقيق، تحكمه رهانات متعددة وتؤثر فيه مراكز قرار مختلفة. الأمر الذي يقتضي التفاهم والتعاضد بين الدول المغاربية لتدبير إشكالية الهجرة وفق مقاربة شمولية، بعد أن أضحت منطقة عبور إفريقيا بامتياز، لجعل المهاجر فاعلا أساسيا في التنمية، لا سيما بعد إغلاق الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوربي أمام المهاجرين واللاجئين، بعد خلق فضاء شينكن بين أغلب الشركاء الأوربيين عام 1985، اعتبارا للانطباع المتزايد لدى دول الشمال بالنسبة لتأثير الهجرة على التوازنات الاجتماعية والاختيارات السياسية والإكراهات الاقتصادية والخصوصيات الثقافية والدينية.

ومن هذا المنظور، فإن سياسة الهجرة الدولية كاستراتيجية أوربية مشتركة، بدعا بمعاهدة أمستردام le traité d'Amsterdam سنة 1997، مروراً بملتقى فيينا Vienne سنة 1998، وقوفا عند قمة تامبير Tampere سنة 1999،

وصولاً إلى قمة إشبيلية Séville في سنة 2002، التي تركزت حول تفعيل خطة محاربة الهجرة غير القانونية بتنوع أشكالها وأبعادها، رغم أن أوروبا في حاجة ماسة إلى المزيد من اليد العاملة بسبب التقدم في السن والكفاءات المختصة لتشكيل إضافة جديدة مهمة، في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، مما يستحق وقفة تأمل، حول بلورة روح التفاهم وإشاعة التعاون البناء بين ضفتي البحر المتوسط وبالقى دول العالم من أجل وضع تصور واضح لإشكالية الهجرة الدولية وملابساتها وتوجهاتها المستقبلية.

وهذا يفسر تميز هذه الندوة الدولية التي تراود كل متوقع نجاحها على نفسه، لربط جسور التعاون مع باقي المشاركين فيها، الذين كانوا في الموعد المحدد، لأخذنا زمام المبادرة بعد رفع كافة التحديات، بدعم من الأستاذ رئيس جامعة محمد الأول السيد المدني بلخدير الذي توج كلمته بعبارات الشكر والتشجيع، على جهود التنسيق والتنظيم، وكان أحق بها منا، بمشابهة الرمز الأبرز للجانب العلمي والإنساني لمركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، الذي يستحق الكثير من الاهتمام ليتحول إلى قطب للبحث والتفكير، خاصة بعد أن أصبحت الجهة الشرقية منطقة عبور الأفارقة نحو أوروبا وبعد أن واصلت مراكز مستجدة طريقها، لتستأثر بثبات ما هو تاريخي واقتصادي وتجمع بين ما هو اجتماعي وثقافي للهجرة، من غير اطلاع ولا فحص ميداني... فلا دهشة أو استغراب.. مادام الموضوع واحد ولن يجود الزمان بغيره.

لذلك، أردنا أن تكون هذه الندوة الدولية فرصة للتفكير وإمعان النظر في موضوع الهجرة، وفق مقاربة شاملة، على اعتبار أن الهجرة قد تكون إرادية أو قسرية - إجبارية، حيث الانتقال من موقع أو موقف إلى موقع أو موقف آخر بديل، كما قد تكون في الجغرافيا بالمسند طلباً لتحسين المستوى المعيشي، وفي الفكر بالدماغ، وفي الانتماء بالضمير خوفاً من عوامل مختلفة إثنية ودينية.

والهجرة قد تكون نقلة صدق، وقد تكون انزلاقة حالة التنكر للوطن، كما أنها قد تكون دائمة بهدف الاستيطان أو مؤقتة، يعود بعدها المهاجر مرة أخرى إلى وطنه بعد تحقيق الهدف من الهجرة، وهذا ما يجب أن يكون عليه المغربي، مهما كان جيله سواء الثاني أو الثالث، الذي يولد مغربياً ويموت مغربياً.

ولذلك يظل موضوع الهجرة الدولية ملتقى دائماً للدراسات والأبحاث في مجالات متعددة التخصصات، تفتح الباب على مصراعيه للدخول إلى رحاب التنمية المستدامة الفسيحة، في مجال دول المغرب العربي خصوصاً، والفضاء الأورو-متوسطي Euro-méditerranéen عموماً، ولن نخوض كثيراً في سفسطة أنصار العولمة ومعارضها، بينما على وجه الخصوص أن أهمية هذه الندوة الدولية، تأتي في ميعادها، لتبحث في تحدي التنمية الشاملة والاختيارات الاجتماعية المرتبطة بها، من خلال رفع شعار مزوج بلمسات غربية وفكر عالمياً ونفذ محلياً (Think globally and act locally).

وتعود دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية للظهور في حلة جديدة وجمالية أعادتها مع إعادة هيكلة المركز وبعث الروح فيه من جديد، لأنها جديرة بأن تعود إلينا في قوة وتألق، لتسحننا نفساً جديداً، فكل الشكر والتقدير لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربية المقيمين بالخارج في شخص صاحبة السمو الملكي

الأميرة الجليلة للامريم والرئيس المنتدب السيد عمر عزيمان والكاتب العام لمؤسسة الحسن الثاني للمخاربة المقيمين بالخارج السيد عبد الرحمان الزاهي ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة التابعة لمجموعة البنوك الشعبية في شخص رئيسها السيد نور الدين عماري.

كما نتوه بمؤازرة أعضاء مكتب التنسيق لمركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، زملاء الأساتذة : مصطفى التحضيتي، صبحي باها، عزي هرو وعبد السلام يوطيب، مشيدين بتعاونهم المشعر والبناء.

وإذ نجدد الترحيب بكم، حضورنا الكريم وضيوفنا الأعزاء، الذين حلوا بين ظهرانينا رغم تزامن انعقاد هذه الندوة مع ملتقيات أخرى بنابل وتونس العاصمة التي عدنا منها قريبا وغيرها من المدن المتوسطة تتوجه لكم بخالص الشكر والامتنان.

ولقنا الله لما فيه خير الجميع  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## المحور القانوني



## الإطار القانوني لحماية الجالية المغاربية في أوروبا

الحسين بلحساني

نائب رئيس جامعة محمد الأول، وجدة

### تقديم

تبدأ حماية المهاجرين من بلد المنشأ كأول ملجأ للحماية، أولاً وقبل كل شيء كالتزام قانوني وأخلاقي، يقوم على ترسيخ قيم المواطنة على سلوك الانفصام والنشاز، لاسيما بالنسبة للدول التي تولي أهمية خاصة لمهاجريها، نظراً لأنهم جزء عزيز في حياتها وتقاطعاتها على جميع المستويات، سواء تواجدوا في أوروبا وغيرها. وبالتقدير ذاته تثار هذه الحماية حينما يعود المهاجر منهم إلى الدولة المضيفة التي يقيم فيها بمقتضى الكرامة والتقدير في أغلب الأحيان.

وعلى هذا الأساس، فإذا كان المطلب المشروع هو أولوية هذه الحماية أو تلك منذ البداية، فإن الدخول في بحث مثل هذه الملفات الخارجية إلى جانب القضايا الداخلية للمهاجر عموماً، من شأنه أن تتجادل بخصوصه الممارسة مع التنظير بلا قياس.

والحل الأنسب، وليس الأمثل، هو مواجهة أي اعتداء على أي مهاجر مغربي من قبل السلطات الدبلوماسية، بلا قيد أو شرط، من أجل «حماية متساوية في شموليتها»، بلا حواجز وبلا أضواء، في عصر صارت فيه كل الأحداث قريبة منا، واضحة إلى حد ما، لذا وجب تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية والابتعاد عن المجاملة، وخاصة مع قوى التطرف اليميني والقتل والانتهاك، مهما وسمت بأنها تصرفات منفردة ومعزولة في السياق العام، لأنها تستظل على علاقاتها موضع جدل، بمنأى عن الرفض والسلبية، لأنها قضايا قابلة للتكرار في مختلف الدول المستقبلية، من حيث أسبابها والأسلوب الذي اتبع في حلها. وهناك فرق بين التصدي لأي اعتداء وعلاجه في إطار

ماهو متعارف عليه دوليا، بما تكفله الاتفاقيات والمواثيق الدولية وبين إضفاء خصوصية على أوضاع غير مشروعة، مع ما يترتب عن ذلك من عناصر الأخذ والرد، بسبب تكييف صنفها في منزلة بين المنزلتين أو كأمر عادي لا يستحق الوقوف عنده طويلا.

وبالتالي ثمة تواصل وليس انقطاع بين ما يمكن أن يسجل تحت بند التعامل الإيجابي مع المهاجر، في إطار الهجرة المنظمة الشرعية أو حتى السرية غير الشرعية، لأن حماية ضحايا هذه الأخيرة مكفولة باتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي دخلت أخيرا حيز التنفيذ باكتمال تصديق أربع وعشرين دولة عليها من دول الجنوب دون دول الشمال المهتمة بأشياء أخرى، رغم مبادئ القانون الدولي الإنساني بطبيعة الحال، ربما لأنها مع موجات الإرهاب في حاجة إلى معايير مزدوجة تسمح لها بإصدار قوانين تنتهك حقوق وحرمان الوافدين إليها، حتى ولو حملوا جنسياتها وتجعل الدول لا توضع في ميزان واحد، حيث هناك فرق بين دولة وأخرى.

لكن من جانب آخر علينا أن نعرف أن مواقف الغرب لا تختلف كثيرا عن ممارسات بعض الدول الأخرى التي تحمل في طياتها بعض من أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي في مجالات التشغيل والتعليم والصحة لأسباب تراتبية تظل حكرا على تلك الدول، شكلا ومعنى، كلما أثبتت تلك الممارسة التي تتنافى مع التمييز الإيجابي (discrimination positive) لدى الآخرين، قبل أن تتساقط في فضاء أبسط مبادئ حقوق الإنسان، في شموليتها وكونيتها، في زمن اعتقد المرء معه أن نظام الكفيل ولي إلى ما لانهاية، من أجل بناء عالم أفضل للإنسانية.

لذا نعرض لأهم الاعتبارات وأتماط السلوك من قبيل الكفالة في بعض دول الخليج التي تحاول التخلص منها، بعد تلميحات كثيرة وتعبيرات أكثر بشأنها، حيث المطالبة بإصلاحات أكثر وأكثر.. وكلها من مشهد واحد ينطوي على التمييز، دون أي حماية حقيقية تذكر، في مهبط الرغبات، لكل من ضاقت به الأمكنة، وهو فوق جسر المتوسط، دون أن يتحول إلى تابع خارج أسوار بلده الأصلي.

وبهدف التحديد فقط، سنقتصر هنا على بعض المعطيات المرتبطة بمسألة الهجرة، بدءا بإشكالية الهوية، مروراً بالأخذ بعين الاعتبار التحديات الهائلة، التي يواجهها الجيل الثاني والثالث، وصولاً إلى ما أصبح دولة بين دول الاتحاد الأوربي من سياسة مشتركة لتفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون المغاربية، على مستويات مختلفة، بما فيها أساسا التدبير الفعال لحركات الهجرة.

وهو ما يجعلنا نقول بحرص شديد أننا لا نتفاعل باحتمال التوصل لحل في المستقبل القريب بخصوص مهاجري الدول المغاربية، مع عمليات التوسع المختلفة التي شهدتها الاتحاد الأوربي. ويمكن النظر إلى ذلك بتجاوز استخدام التأشيرات الوطنية لصالح تأشيرة شنجن، بعد إلغاء الحدود بين الدول الأوربية فيما بينها فأعزها أولها، والدول المغاربية في آخر الشوط لن نال غير عدد محدد وحصص معلومة متفق بشأنها quota، من مهاجرها، مع تنوع الأدوار التي تمارس في واقع السياسة الأوربية، من خلال المجدل الدائر حاليا في فرنسا حول نوع من الهجرة

المختارة Immigration choisie، تكون بديلا عن هجرة العمال غير المؤهلين وغير المختصين، أي هجرة اليد العاملة Immigration des travailleurs non qualifiés التي انتهت هناك منذ عام 1974، لتنتعش بالهجرة غير الشرعية. دون أن ينعت من يخوض في متاهات الهجرة، كما كان في بدايات الثمانينات، بأنه شبه عنصري quasi raciste لأن هذه المقاربة أكثر واقعية لتحديد عدد المهاجرين مسبقا، وفقا لجنسياتهم les quotas par nationalités وحسب المهن professions، كاتفاق حول مضمون، سبق لوزير الداخلية الأسبق السيد شارل باسكوا أن اقترحه، رغم الحديث عن تعارض تقاليد الجمهورية الفرنسية مع التصنيف الإثني les quotas ethniques وتأكيد السيد الرئيس جاك شيراك، على هامش المجلس الأوروبي ليوم 17 أكتوبر 2003 بأن «موقف فرنسا... ضد نظام التحديد المسبق» (1).

## المبحث الأول الآثار المترتبة عن الهجرة في دول الاستقبال

### المطلب الأول عن الهجرة والهوية

تشبه ظاهرة الهجرة انفجارات بشرية تمتد من مواطنها الأصلية إلى الآفاق، محدثة تفاعلات اقتصادية وسياسية لا تتوقف... وهي تشمل اليوم حسب إحصائيات المؤسسات المتخصصة نحو مائة مليون شخص خارج أوطانهم، من بينهم ستة عشرة مليونا لاجئ سياسي على الأقل (2).

والهجرة في نظر الأستاذ غلاب ظاهرة إنسانية وطبيعية، ظهرت مع الإنسان وانتظمت مع انتظام حياته واتسعت دائرتها بتنوع الأسباب الداعية إليها.. وبالتالي يجب ألا نجعل من ظاهرة طبيعية مأساة إنسانية ووطنية نخوفا منا على مصير الهوية (3). فكثير من المفكرين يفرجون بمعنى الهوية عن المفهوم الوثني الضيق، إلى مفهوم أكثر سعة، حتى إن أحدهم - أمين معلوف مثلا، في كتابه الجديد : الهويات القاتلة يقول بالهوية المركبة والانتماء المزدوج. ويخلص من ذلك إلى أن تفكيرنا يجب ألا يكون صارما في اعتبار الهجرة نكبة العصر وبداية الطريق نحو الانسلاخ من الهوية أو تخلصا من الإسلام. ويجب أن نفكر جددا في بعض عواقبها وتبعاتها التي تفرض نفسها دون أن يستطيع التفكير أو الوعظ أو الاتصال صدأ لها (4).

(1) M. le Président Jacques Chirac estimait que «la position de la France (...) est a priori hostile au système même des quotas.»

Voir «Immigration. Dominique de Villepin se rapproche de l'idée des quotas», *le Monde*, n° 18658, 61<sup>e</sup> année, du 20 janvier 2005, p. 7.

(2) محمد الكاظمي، «مشكلات الهجرة وانكاساتها في المجتمع المغربي»، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، حول هجرة المغاربة إلى الخارج، ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة للأكاديمية بالناظور، أيام 25 و26 من ذي الحجة 1419 هـ 13-12 مايو 1999، ص. 26.

(3) عبد الكرم غلاب، «دواعي الهجرة وأعدادها»، مطبوعات أكاديمية المملكة، المرجع السابق، ص. 39.

(4) عبد الكرم غلاب، المقال السابق، ص. 40.



ويجب التأكيد مع الأستاذ محمد الكتاني بأن مهاجريننا لا يقولون عنا غيرة على أصولهم، يتحرقون وهم لا يمتلكون الوسائل ليجمعوا بين حياة تفرس عليهم العيش مع الآخرين وبين هوية تفرس عليهم ألا يتجاوزوا الخطوط الحمراء.

لم يعد بإمكاننا أن نضرب على هويتنا وعلى قيمنا سياجا من حديد مخافة أن تنفذ إليها ربح جرمومية ذات قوة اختراقية لا تقاوم، لأن مثل هذه الرياح آتية لا شك فيها، لذا من الأفضل التفاوض عن مناوئ قد تمدنا ببعض المناعة نحتاج إليها حين يكون الهبوب شديدا.

يقول الجابري : «إن الانغلاق موقف سلبي، غير فاعل. ذلك لأن فعله الموجه ضد الاختراق الثقافي لا ينال الاختراق ولا يمسه، ولا يفعل فيه أي فعل، بل فعله موجه كله إلى الذات قصد تحصينها... إن الانغلاق في هذه الحالة قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالإخفاق.» (5).

ومن المؤسف ألا يتمكن العالم الإسلامي من أخذ الريادة في الدعوة والإلحاح على الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان، مع أن هذه الحقوق هي جوهر الدين الذي يشرف بحمل رسالته. وهو يؤكد أنه منذ الأزل، تقرر أن الله سبحانه وتعالى سيكرم الإنسان، وبدهي أن هذا التكريم لا يمكن أن يكتمل إلا إذا توفرت لهذا الإنسان كل حقوقه. مع إضافة كون المسلمين من أكثر الأمم تعرضا للاعتداء، وهم الذين مست حقوقهم وتمس على الدوام.

إن المغرب له خصوصياته، وليس من الضروري أن يكون الموقف ذاته في كل البلدان الإسلامية، بسبب اختلاف ظروف كل قطر منها. إن الموضوع يطرح في المغرب على خلاف الوضع في بلدان الخليج مثلا. ولذلك فإن الحلول ينبغي أن تكون إبداعا مغربيا كما كان قفينا على الدوام، بصون قدسية النصوص الشرعية ويوظف سماحة الشريعة الفراء في أخذ الناس باليسر : «ولو كنت فضا غليظ القلب لانفضوا من حولك...».

ولاشك أن كلية الشريعة هي المؤهلة أكثر من غيرها للمبادرة في هذا الاتجاه، إذ يدخل ذلك ضمن جوهر المهام المشروطة بها. ويتعلق الأمر بالحفاظ على ثوابت الشريعة المؤسسة على الإيمان المطلق بمعظمة الخالق سبحانه وتعالى عما يصفون، وبنبوة رسوله الأمين، وعلى صيانة تراثنا الفقهي منارا بهتدى به، مصقولا على الدوام، متفاعلا مع الواقع ومع الشرائع المقارنة السماوية منها والإنسانية، محفزا على القيام بوظيفة الاستخلاف على الوجه الذي يرتضيه الله ورسوله، ويحقق سعادة ورفق الأمة حتى تكون خير الأمم.

### المطلب الثاني

#### مؤشرات إحصائية

1. يبلغ عدد المغاربة المقيمين في المهجر أزيد من مليونين، دون اعتبار لما يقرب من 500 000 مهاجر سري، وضمنهم عدد من الأدمغة (6) حوالي 80% منهم في البلدان الأوربية، حيث هاجر من الجزائر وحدها عشرات الآلاف في مرحلة الإرهاب، بعد استهداف مفكرين وفتاين وإعلاميين بها.

(5) محمد عابد الجابري، «العولمة والهويات الثقافية»، عشر أطروحات، مجلة فكر وتقد، عدد فبراير 1998، ص. 15.

(6) المكّي بن الطاهر، «تاريخ هجرة المغاربة إلى الخارج»، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، المرجع السابق، ص. 70.

إحصائيات حول الجالية المغربية بالخارج (مارس 2002)  
الدول الأوربية

العدد الإجمالي : 2 185 821

العدد حسب الدول :

عدد المغاربة	الدولة
1 024 766	فرنسا
276 655	هولندا
214 859	بلجيكا
222 948	إسبانيا
287 000	إيطاليا
99 000	ألمانيا
30 000	إنجلترا
8 691	سويسرا
3 781	السويد
7 800	الدانمارك
1000	فنلندا
550	النمسا
468	البرتغال
200	رومانيا
666	لوكسمبورغ
600	اليونان
120	بولونيا
30	بلغاريا
70	أيرلندا
220	النشيك
46	هنگاريا
05	سلوفاكيا
19	قبرص
2 409	روسيا
21	يوغوسلافيا السابقة
3 970	الترويج

2. هجرة المرأة ظاهرة تستوجب الاهتمام، ما يناهز 45% من مجموع المهاجرين (7)، حوالي 30% في إسبانيا.
3. تشكل المرأة ثلث المغاربة النشيطين في أوروبا.
4. 50% من المغاربة في فرنسا يقل عمرهم عن 20 سنة.
5. متوسط عمر المغاربة في هولندا 23 سنة.

إن معنى ذلك أن اختلاف الرؤى والاتجاهات بين أجيال الجالية أمر يستدعي المزيد من الاهتمام والتحليل لما له من تأثيرات متعددة، ومنها ما يتعلق بمستقبل العلاقة مع الوطن الأم.. إن العامل الثقافي أدى إلى نوع من التبعية من لدن جيل الآباء تجاه أجيال الشباب، ويتجلى عملياً في القدرة على فك رموز سير مجتمعات الإقامة وآلياتها من الداخل، والتأقلم معها والتعامل بها عند الحاجة بدون شعور مفرط بالدونية. لقد أضحي الجيل الأول بقر في غالبيته بالأمر الواقع وهدعن أكثر لتوجهات وآراء جيل الشباب... (8).

يجب تفادي المواقف الجامدة، والارتفاع بالنقاش إلى مستوى المسؤولية الوطنية، ويجب لعب دور أساسي وحاسم لمواجهة محاولات دول الاستقبال احتواء الشباب، وذلك بتعزيز الروابط الوثيقة مع الوطن الأم دون أن يكونوا مرغمين على التجنس بغية الاستفادة من بعض الحقوق.

هل صحيح أن التجنس لا يعني إلا اختيارات تقنية للاستفادة من بعض الحقوق والامتيازات ولا تمس قوة اللحمة الوجدانية، مع التنبيه إلى أن الجيل الثالث ليس له ذات مناعة الجيل الأول (9)، ولا حجم انتمائه ولا ترتيب أولوياته بحكم المولد والنشأة والتاريخ.

الجنسية ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي قضية ذات بعد سياسي وحمولة اجتماعية واستراتيجية.. فهي تحيل بالخصوص على مجموعة من القيم التي ينبغي المحافظة عليها والتمثل بها والإبقاء على الروابط مع البلد الأصلي.

لقد ولى زمان الخوف على الإسلام منذ أمد طويل، ذلك أن عدد المسلمين اليوم يتجاوز المليار، وهو يتزايد على كل حال بوتيرة تجعلنا مطمئنين على أهميتها العددية، ولا نقصنا سوى أن يكون لهذه الأهمية ما يوازها على مستوى التأثير والفعالية.

ونحن هنا نتساءل بالمناسبة، بأي منطق يمكن معالجة الموضوع ؟ إن ذلك يتوقف على تحديد الأهداف والوعي بحقيقة الغايات المنشودة.

(7) محمد الكتاني، المقال السابق، مطبوعات أكاديمية المملكة، ص. 30.

(8) عبد اللطيف الفلق، والهجرة والهوية بين هاجس العودة ومشكلات الاندماج، مطبوعات أكاديمية المملكة، المرجع السابق، ص. 167 و170.

(9) عبد الكريم بلكندوز، في الحفاظ على الهوية الوطنية لدى الشباب المغربي في أوروبا، مطبوعات أكاديمية المملكة، المرجع السابق، ص. 173 وما يليها.

هذه المعالجة يجب أن تكون موضوعية وبكثير من الشفافية حتى نحفظ لنا بالروابط الممكنة مع مواطنينا في الوقت الذي لا نسمي لحرمان الناس من كسبهم. ومن هنا أهمية الدعوة التي أُلح إليها الأستاذ عبد الهادي التازي حين توجه إلى قادة الفكر على مختلف الأصعدة، ليحاولوا أن يجدوا في النصوص ما يمكن أن يسهل على مهاجرينا العيش في راحة ضمير وهناءة بال، فلا يغالون في مطالبتهم بما يشق على أولئك، ولا يفرطون في إنقالهم بالتكليف. فإن هذا الدين يسر، ولن يشاد أحدكم هذا الدين إلا غلبه (10).

ويبدو أن ذلك يمكن إجماله في السعي إلى الحفاظ على الروابط القائمة بين مهاجرينا ووطنهم من جهة، وبينهم ودينهم من جهة أخرى. وأن ذلك يقتضي سد الجسور والإبقاء على منافذ الاتصال وليس قطع الطريق على أية إمكانية للتراجع حال حدوث زلات مفترضة.

#### المبحث الثاني

#### حقوق المهاجر الاجتماعية من جوهر حقوق الإنسان

استنادا إلى ذلك فإن بعض الأحكام الفقهية رغم كل مبرراتها المفترضة تبدو شديدة القسوة، وبعيدة عن المنهج الإسلامي في التعامل الواقعي مع النوازل والأحداث. فيشأن الزواج مثلا يقول الأستاذ محمد مصلح إن الاتفاقية المبرمة بين المغرب وفرنسا المتعلقة بحالة الأشخاص والأسرة وبالتعاون القضائي لئن كانت تنص في مادتها الأولى على محضوع كل من الزوجين لقانونه الوطني، خاصة فيما يتعلق بالشروط الجوهرية للزواج... فإن تطبيق هذه المادة مشروط بوجود عقد زواج شرعي، لا عقد زواج مدني فقط الذي يرتبط به وحده كثير من مواطنينا الذين يعيشون بالمهجر. وهذا الزواج المدني يعتبر فاسدا كما هو معلوم لا ينتج أي أثر من آثار الزواج الشرعي (11). وإذا أضفنا إلى هذا الزواج المدني الشائع عددا من الزيجات التي تبرم أمام الجمعيات الدينية خصوصا في إسبانيا، والتي لا تعترف بها القنصليات المغربية، ولا يعتد بها القضاء المغربي (12)، فإن حصيلة العلاقات غير الشرعية في أوساط مواطنينا ستكون مرتفعة، ومن هنا قساوة الحكم وعدم انسجامه مع سماحة الإسلام.

#### المطلب الأول

#### نحو إقامة هيكل متوسطي-مغاربي لتنظيم الهجرة

لعل إشكالية الهجرة تكسي أهمية متزايدة على أبواب الألفية الثالثة، نظرا لأن أغلب المغاربة يتطلعون إلى الضفة الأخرى المقابلة، لا لجرد السياحة، كما كان من قبل، بل من أجل الاستقرار في شكل لجوء اقتصادي أملا في كسب الرزق. الأمر الذي أدى إلى تكريس سياسة أوربية مشتركة لضبط وتيرة حركات الهجرة، لتلاني

(10) عبد الهادي التازي، «مهاجرونا بين واقع العولة وهاجس الهوية» مطبوعات أكاديمية المملكة، ص. 102.

(11) محمد مصلح، «تفاعلات الهجرة من آتاحة الاجتماعية»، مطبوعات أكاديمية المملكة، ص. 135.

وهي شهادة لمن مارس قضاء التوثيق بالقتصالية المغربية في الخارج.

(12) عبد المنعم الغلوس، «إصلاح مدونة الأحوال الشخصية والجمالية المغربية بإسبانيا»، منشورات كلية الحقوق-السوسيمي، الرباط، سلسلة الندوات، 1997، ص. 57، ابتدائية طنجة ملف رقم 33/93-720، بتاريخ 7 دجنبر 1993.

تدققها بلا موجب، خاصة عندما تتخذ شكل هجرة سرية، تكون بحاجة إلى البحث عن سبل محاربتها بتحمل المسؤولية المشتركة لإزائها في إطار سياسة أورو-متوسعية.

وقد تزايد الاهتمام بظاهرة الهجرة بشكل اختلط فيه الخاص بالعام، لا سيما بعد تنامي المتغيرات والمشجذات المترتبة عن رياح العولمة، التي عمقت الفوارق الاجتماعية بين الدول الغنية والنامية، بصورة أكثر وضوحاً وأشد عمقا وأكثر حدة، باتجاه المزيد من عدم المساواة، حيث الفقر والبطالة، لانتقال التنمية من القطاعات التقليدية الزراعية أو الصناعية التحويلية نحو عالم تسوده أنشطة القطاع الثالث *Activités tertiaires*، أي قطاع الخدمات بكافة أشكاله وسماته، مما يدفع بالأيدي العاملة نحو أوروبا حالة كونها مؤهلة، أملا في إيجاد فرصة عمل أفضل خارج حدود الوطن ارتيادا للآفاق، طالما أن هناك منافسة عمالة الدول الآسيوية في بلدان الخليج العربية، التي بدأت تقصر بعض أنواع العمل على مواطنيها، مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الدول المرسل والمصدرة للهجرة البشرية حيث البحث على منافذ للهجرة غير الشرعية داخل الدول الخليجية، التي يرفض أبناءها العمل اليدوي، أو حتى عارجها في أوروبا، لتصبح التحويلات المالية موردا أساسيا أو دغلا مكسلا، حيث يعمل في إسبانيا وحدها مليون مغربي ظاهر ومستتر. وحيث لا حاجز أمام البعض إلى حد ما، أخلاقيا وثقافيا وسلوكيا، على الأقل، عندما لا يحترم حرمة الود والإقامة وهو يخطط يمينه تأييده «ضرب النساء»، ليطلق سراحه بعد تعهده بدراسة حقوق الإنسان ليندمج في المجتمع الإسباني مستقبلا. وهو شخص يسمى لأن يفسد للود قضية لإثبات وجوده، عاكسا ثقافته الخاصة أكثر من شعوره بالمسؤولية في مجتمع متعدد الثقافات ضمن نظام عالمي جديد. حيث يضيق المكان، بسبب تصاعد العنف ضد المهاجرين في أوروبا، نتيجة مختلف الممارسات المشوبة بأعمال العنف وأنواع الإقصاء المتبادل وعلاقات الهيمنة، قولا وفعلا، التي لا تمت للإسلام بصلة، كما لا علاقة لها بالعلاقات الاجتماعية ولا بتفاصيل الحياة اليومية بأوروبا، التي تبحث عن إسلام أوروبي، لسد الفجوة بين المفاهيم القديمة والمصرية، لا بنأى في جوهره عن حقيقة الإسلام غير الإرهابي، لأنه دين قيم الإخاء والتسامح والكرامة والتضامن.

#### المطلب الثاني

#### الانتماءات المنتظرة للهجرة

لنا في ذلك، سيرة قبل المواثيق الدولية لنسج فضاء مستقبل غير مشوب بشائبة مهما اختلفنا مع الآخر، لأن مقارعة الحجمة بالحجة، أفضل من تدبير التطرف الافتراضي، وخلق مشاكل في هولندا وغيرها، ضدا على الحوار بين الثقافات والديانات داخل وعارج حدود كل دولة وضدا عن روح الفضاء المتوسطي وعالم معانيه وقيمه، التي نبتت منها الهوية الأوربية في إطار التنوع الخلاق.

وكل هذه، مظاهر لفوضى قد تضم روح النظام لو أن الغرب، بما فيه الآن أوروبا، غير نظرت إلى الإسلام، كما يحدث الآن نوعا ما في فرنسا، بعيدا عن التحادي في بسط حضارته باسم نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والحداثة وتمكين المرأة، وجمعيات المجتمع المدني لتوفر أكثر ما يمكن من إمكانيات إعادة توزيع الانتماءات والتحالفات تبعا لحركات المد والجزر.

ومن جانب آخر، فإن حماية الأجيال المغاربية القادمة في أوروبا بحاجة إلى إعطائها عدة فرص لخدمة دول الإقامة، تماما كما نتظر على طريق المستقبل بدول منشأ ذويهم، بحكم إمكانية تمتعهم بمزايا المواطن الأوربي، بدلا من مجرد الجنسية الفرنسية أو الألمانية أو الهولندية أو الإسبانية أو ما إلى ذلك... مع تمام تحول الاتحاد الأوربي إلى واقع حقيقي سياسي واقتصادي وتقدي بأكمله، على المدى القريب، بجهود متأخرة من كل الدول الخمس والعشرين (25) من جهة، رغم منافسة الولايات المتحدة لها، على حساب اقتصاديات الدول العربية بما فيها المغاربية بطبيعة الحال، بعد محاولة عملة والمعايير الأمريكية غير المتحمس لها لدى أغلب المجتمعات الإسلامية، مما لا يمت بأدنى صلة للتسامح الديني لتصادمه مع أقدم مقدسات الناس وروابطهم العائلية وأنسابهم، وهذه طبيعتهم تجاه مواقف متناقضة بلا منازع، دون أن تتفرق بهم السبل.

### خاتمة

لأن الهجرة فينا، علينا التركيز على جوانبها المشرفة، بدعوة الجالية المغاربية في ديار المهجر، إلى تعزيز وتأييد الجهود التنموية في دولها، بكل دبلوماسية وطنية، كأساس في التعامل. وهي قادرة على أن تعبر الواحدة نحو الأخرى، إذا اختارت التعايش فيما بينها باتجاه غير معاكس، بناء على المصالح المشتركة وحسن الجوار، تكاملا جديلا لا تنافسيا. حيث يسود التفاهم والتضامن كقويتين ساميتين، طالما أن الدول الأوربية تطمح إلى التعاون مع الدول الأصلية للجالية المغاربية المقيمة بالخارج وتحاول أن تتيح لمن انضم إليها العيش في مستوى بقية الأوربيين، نظرا لمستوى التعارن فيما بينها ديمقراطية وتحديثا، وهي التي تستحق الانتظار لدواعي القرابة التي هي أقوى من الحقيقة، بلا مقاييس ولا معايير كالتجري على تركيا.

وهذا ما يفسر قدرة اللامتطق على الاستمرار والبقاء، لإحصائيات البنك الدولي تؤكد زيادة دخل الدول من الهجرة الدولية بدافع من الحاجة إليها في ظل شروط التقييد والتعقيد القائمة وفي ضوء الاقتصاد الظل غير المنظور، وبسبب عمولة الجريمة المنظمة التي تضيق زخم جهود التنمية الاقتصادية الدائمة وتوسع الفجوة بين الاقتصاد المنظم ونظيره غير المهيكل، لأنها لا شأن لها بالحكومات أو بالضرائب بل بقوارب الموت ومراكبها السريعة نحو عالم مجهول محفوف بالمخاطر. في وقت نحن في أمس الحاجة إلى بناء مركب واحد للأمل للحفاظ على كرامة كل مواطن، بمساعدة شركائنا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لأن البحر المتوسط حوض الحضارة المتوسطية *Civilisation méditerranéenne* ولأن العمولة بما تثيره من منافسة تقتضي تعاون الدول المغاربية بأكملها (13).

(13) Voir Tunisie : le Grand bain de la mondialisation, *l'expresse international*, n° 2793, du 10 au 16 janvier 2005, p. 74-81.



## بعض مظاهر من حقوق الإنسان في بلاد المهجر

لحبيب أنفلا

أستاذ باحث، كلية الحقوق، وجدة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عملت بعض الدول الاستعمارية ذات الماضي الكولونيالي، والتي عرفت خلال العهد الاستعماري اختلاطا عرقيا وامتزاجا ثقافيا بتبنيها من شعوب المستعمرات، ترتبت عنه تناقضات سوسيو-ثقافية من جراء ظاهرة الهجرة إلى الميتروبول، على إحداث القطيعة مع الماضي الاستعماري لتراجع بذلك بينها وبين شعوب المستعمرات روابط الهجرة، وتختفي بزوال الإمبراطوريات الاستعمارية المتعددة الأجناس تلك الفسيفساء الثقافية والعرقية.

إن مظهر الانفلاق الذي سيميز سياسة البلدان الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أضحى تحكمه الاختيارات الجديدة لهذه البلدان التي راعت على الفضاء الأوربي، واختارت البناء الصناعي والاجتماعي ضمن المحيط الأوربي. حيث انشغلت الأمم الأوربية بتشبيد ركائز صناعة عصرية وبناء مقومات مجتمعات حديثة تقودها وتؤطرها مؤسسات سياسية علمانية، لا تعرف اختلاطا عرقيا أو تحوي اختلافا ثقافيا، ولا تضم بين سكانها ساكنة أجنبية تجسد هذه المظاهر. لكن دواعي البناء الصناعي الأوربي ظل في أمس الحاجة إلى أيد عاملة خارج القارة الأوربية، سيما وأن هذه البلدان كانت بفعل آثار الحرب، ونتيجة للنمو الديموغرافي الضعيف تفتقر إلى ساكنة أوربية نشيطة توفر كل اليد العاملة الصناعية المطلوبة.

فرض اختبار التنمية الصناعية عودة تدفق الهجرة إلى البلدان الأوربية، وأدى هذا الانفتاح إلى استقبال اليد العاملة الأجنبية. وقد مكن انطلاق الهجرة المنظمة في مطلع الستينات نحو بلاد المهجر من نسج علاقات التأثير في المجتمعات الأوربية، والتأثر بقيمتها الحضارية ومؤسساتها الحقوقية والسياسية. وقد أدت مختلف هذه التفاعلات في نظرنا إلى قيام معادلة للهجرة في بلاد المهجر، ارتسمت في ظلها بعض مظاهر حقوق الإنسان، انطلاقا من القيم



الثقافية والعقائد الدينية التي يحملها المهاجرون، وتأثراً بالأخاط السياسية التي توفرها المؤسسات السياسية لبلدان المهجر.

ولسوف نبرز في هذه المداخلة استبطاء بعض مظاهر حقوق الإنسان في بلاد المهجر، اعتماداً على مقرب تطبعه ديناميكية التناقض، وتميزه حركة عدم الاندماج الاجتماعي والتكامل الروحي والوجداني بين طرفي المعادلة من أبناء الجيل الأول للمهجرة، والبلدان المستقبلية المانحة للشغل، وهي حركة تحمل في طياتها الرفض لفلسفة حقوق الإنسان وروحها اللاتينية، والنفور من منطلقاتها اللاتينية ومن مؤسسات الدولة الأوربية العلمانية، وتحركه في الوقت ذاته، فيما يرجع للجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين، حيوية الاندماج والانفتاح بينيات المجتمع ومؤسسات الدولة العلمانية. هذه السمات الناتجة على جدلية التناقض والتوافق بين مكونات المعادلة تجعل الدراسة تقف على مصدرين غير متجانسين لمظاهر حقوق الإنسان في أرض المهجر. وترتبط على ذلك، ضرورة دراسة هذه المسألة في فقرتين:

### 1. مظاهر من حقوق الإنسان قوامها إثبات حقوق الهوية على أرض المهجر

ساهمت بعض الأحداث السياسية والاقتصادية التي طبعت الحياة الدولية في فترة السبعينات من القرن العشرين، بتأثيراتها الثقافية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية في توطيد ارتباط المهاجرين المنحدرين من بلاد إسلامية بالقيم الدينية، وتقوية تشيئهم بالهوية الإسلامية في بلاد المهجر. حيث أدت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية لعام 1973 إلى وقف ضخ النفط إلى البلدان الصناعية الغربية، وساهم الحظر العربي في تآزم اقتصاديات البلدان الأوربية. وقد دفعت تلك الأزمة الدول المستقبلية للمهجرة إلى اتخاذ تدابير مضادة، شملت التقليل من الهجرة أو طرد غير المرغوب فيهم من اليد العاملة الأجنبية؛ كما تركت الثورة الإيرانية بصماتها في وجدان الساكنة الإسلامية لبلاد المهجر، إذ مكن تأثيرها من تحريك المشاعر الإسلامية لدى المهاجرين الذين أصبحوا يرون في انتصار الثورة الإسلامية في فارس قدوة وحافزاً للمطالبة بحقوق الهوية على أرض المهجر. يضاف إلى ذلك، عامل ازدياد موجة طردهم من مراكز الشغل وعدم تجديد رخص الإقامة لبعض منهم، الأمر الذي جعل المهاجرين أشد تمسكاً بحق الإقامة والبقاء في بلاد الهجرة. فبدأت عائلاتهم تتوالد على بلدان الإقامة من خلال التجمع العائلي. وقد كان من الطبيعي بعد تجمع أفراد الأسرة في بلاد الإقامة وتحسين ظروف معيشتهم أن يتشبه الجيل الأول بروابط الهوية الإسلامية ويرفض الانصهار والاندماج (1) في المجتمعات الأوربية، بوسائل اقتصادية واجتماعية متاحة، لعدم قدرته على استيعاب القيم الثقافية والاجتماعية الغربية، وجهل ثقافته الأصلية للأسس العلمانية التي تقوم عليها فلسفة حقوق الإنسان عند الغرب.

(1) Voir Leveau Rémy, *les Migrations dans l'espace méditerranéen, dimension politique et économique*, p. 280 et suiv. Revista Awraq de estudios sobre el mundo árabe e islámico, publicada por el instituto de cooperación con el mundo árabe. Madrid, vol. X, 1989.

## أ - الانتظام في مراكز العمل والإقامة في ظل جماعات مستقلة

ساعدت ظاهرة انتظام المهاجرين في بلاد الهجرة في مراكز العمل وتجمعات الإقامة بجوار المعامل في شكل جماعات مستقلة يديرونها بأنفسهم، على بلورة مطالبية المهاجرين ببعض الحقوق ذات مصادر إسلامية، انحصرت في الاعتراف بالهوية الإسلامية، وصيانة حرية العقيدة وضمان ممارسة الشعائر الدينية في بلدان الإقامة. حيث سعوا إلى تأسيس ميثاق ديني يربطهم ببلدان الإقامة. هذا وقد أدت إضرابات 1976 للعمال السنغاليين في بعض المراكز الصناعية لإنتاج السيارات في فرنسا، إلى الاستيلاء على جمعيات القاطنين في المراكز الصناعية والأحياء السكنية، وإدارتها إدارة ذاتية تستجيب لمطالبات الهوية الإسلامية (2). كما طالب أبناء الجالية المسلمة بفتح مساجد للصلاة في المعامل (3) والوحدات الإنتاجية التي تشغلهم. ورغم أن حقوق الهوية هذه كانت تحمل في العمق تناقضات بارزة والطابع العلماني للدولة والمجتمعات الأوربية، فإن عدم تعدي انتشارها جموع المهاجرين كان عديم التأثير على البنيات الأوربية، ولا يشكل خطراً أو إخلالاً بالقيم الغربية الثقافية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي جعل حقوق الهوية تستقبل بتفعية سياسية لدى الغربيين، حيث وجد المنتخبون المهليون من اليسار الشيعي إلى الراديكاليين اليساريين في فرنسا، في مطالب الجالية المسلمة رغم تعديها للطابع العلماني للدولة والمجتمع الفرنسي، مجالاً خصياً لتوسيع القاعدة النقابية لنقابات اليسار الفرنسي. وكان تعاملهم مع تلك المطالب تفرضها في حقيقة الأمر دوافع إدارة الوحدات الصناعية وتحكمه رغبة الهيمنة النقابية (4).

## 2. الاندماج عبر القنوات السياسية

### أ - علاقات جديدة للجيلين الثاني والثالث بالجهال السياسي والاجتماعي لبلدان المهجر

اختارت أجيال الهجرة المزدادة على أرض المهجر، عكس آرائهم المهاجرين اتباع سبل الاندماج والانصهار في المجتمعات الغربية، وذلك لقدرة هؤلاء على التواصل الحضاري والثقافي، واستيعابهم للقيم السياسية الغربية، وخاصة إطلاعهم على الآليات القانونية والسياسية لحقوق الإنسان التي توفرها الدساتير الأوربية وتكفلها المواثيق الدولية. ومن أجل الارتباط بالأرض التي ولدوا فوقها، اختار أبناء الجيلين الثاني والثالث جنسية دول الميلاذ. وقد مكنتهم هذا المركز القانوني الجديد، من اكتساب حقوق المواطنة والاندماج في الحياة السياسية كفاعلين في الحياة العامة الأوربية، نشطين في حقلها السياسي. فأسسوا جمعيات سياسية ومنظمات جمعوية وسيطة بين الدولة والمجتمع المدني. واستطاع الكثيرون منهم الانخراط في العمليات الانتخابية والتنافس مع الغربيين على المقاعد في المجالس التشريعية والبلدية. لكن ظاهرة الاندماج السياسي سرعان ما متحرك في بداية 1983 حقد وغيبض

(2) لوفو ريمي Leveau Rémy، المرجع السابق ذكره، ص 283.

(3) بخصوص الهوية والمسألة الدينية، نشر في هذا الصدد إلى عريضة 800 عامل سنغالي في وحدة إنتاج السيارات في فرنسا للمطالبة بالحصول على أماكن للصلاة في المؤسسات الصناعية ومراكز التشغيل.

(4) Abdelkrim Belguendouz, U.M.A.-C.E.E., *los Emigrados magrebies entre dos orillas*, p. 210, en la obra *españa, Magreb siglo XXI*, colección MAFRE, 1992.

الجماعات العرقية والأحزاب العنصرية الأوربية، الذين جعلوا من التصفية العرقية، ومن طرد أبناء الهجرة هدفا لبرامجهم الانتخابية، وغاية لمشاريعهم المجتمعية إلى أن يتم طردهم وإعادتهم كأبائهم إلى أوطانهم الأصلية. ويتنامى النقاش في الأوساط السياسية الأوربية حول وضع الهجرة ومصير الأجيال المنحدرة منها، وطرح مسألة بقائهم أو إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية، تكونت لمواجهة هذا الوضع انطلاقا من عام 1986 نخبة سياسية من أبناء الجيلين الثاني والثالث في هولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا، هدفها الأساسي التصدي للهجرة العنصرية والتأثير في القرار السياسي للحكومات الأوربية، بعدم الإقدام على تطبيق سياسة إقصائية، أو اتخاذ قرارات تمييزية ضد أبناء المهجر الذين هم مواطنون أوروبيون.

### ب - بعض مظاهر من هذه الحقوق

كان اختيار أبناء الهجرة للاندماج في المجتمعات الغربية اختيارا في واقع الأمر للمظاهر الغربية لحقوق الإنسان المستقلة عن أي تأثير ديني أو وازع هويتي. لقد تمسكت النخب السياسية منهم بحقوق الإنسان التي تكفلها الدساتير الوطنية لدول الإقامة، وتنظيمها تشريعاتها الداخلية، وتحميها المعاهدات الدولية. وباشتداد الهجمات العنصرية وتنامي الحقد العنصري الذي بات يهدد وجودهم، تأسست في البلدان الأوربية منظمات وجمعيات حقوقية (5) لمناهضة العنصرية. وقد رفع هؤلاء علانية بواسطة منظماتهم شعارات تطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات بين كل الأفراد والأجناس المنتسبين إلى الفضاء الأوربي، فضلا عن تركيزهم على ضمان دول المهجر احترام الحقوق الشخصية (كحق التنقل وحق الإقامة...)، والحقوق السياسية (كحق اللجوء السياسي...). وقد بلغت مطالب هذه الجمعيات إلى مجال الهجرة السرية، حيث طلبت من دول الإقامة الانكباب على تسوية وضعية المهاجرين السريين الذين هم في حاجة إلى أوراق الإقامة والشغل، وإغلاق مراكز الاعتقال، وإلغاء كل القوانين التي تمهد من الهجرة.

### خاتمة

إن الإشكالية التي تم طرحها لمعالجة هذا الموضوع انطلقت من معادلة تحكمها جدلية خضعت لديناميكية التناقض والتوافق، تناقض في مقومات الحقوق بين المهاجرين الأوائل والدول المانحة للشغل، نسجتها علاقة الهوية الدينية المتغلغلة في نفوس المهاجرين، والتي لم تستطع الحضارة ولا القيم الأوربية امتصاصها، ولم تكلف السلطات العمومية في هذه البلدان نفسها عناء البحث عن سبل لإدماج أبناء جيل ظل طوال عدة سنين معزولا في مراكز الإقامة والعمل، يعاني من تهميش ثقافي واجتماعي، وتوافق واندماج بين جيل جديد، ازداد في أحضان الهجرة، ودولة الميلاد، مكتته ثقافته المهددة وهبأه إدراكه السياسي، وفهمه لآليات الصراع التي تحكم المجتمعات الغربية التعددية نحو البحث عن موقعه كفاعل سياسي وحقوقى، يؤثر بمطالبه الحقوقية، صيانة لكرامته في ظل نظام حقوق الإنسان، ويتأثر به لارتباطه بالقيم الروحية والحضارية والسياسية للمجتمع وروح الدولة الأوربية العلمانية.

(5) راجع جريدة العلم، عدد 17869، 21 أبريل 1999.

## إشكالية اندماج المغاربيات في أوروبا

والقيد الحسين

كلية الحقوق، وجدة

### تقديم

لعبت الهجرة فيما بين دول المغرب العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي دورا هاما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ثم أثقت بظلالها وآثارها على المستويين العام والخاص على الصعيدين السياسي والثقافي في الدول المرسل والمستقبل على حد سواء. وفي تناولنا لهذه الإشكالية المطروحة، بحثنا عن مدى إمكانية اندماج المغاربيات داخل الفضاء الأوروبي الواسع، في ضوء المقارنة بين الآفاق المفتوحة والأنساق المغلقة، يمكننا التأكيد أن هناك صعوبة للاندماج رغم أن الإطار التشريعي للحماية متوافر بقدر لا بأس به في بعض القوانين الأوروبية الخاصة بالهجرة، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى نجاح اندماج الأجانب ليتشكل في كل دولة أوروبية مجتمعا متعدد الجنسيات؟

وربما كانت ملاحظتنا الأولية هذه، تصلح استنتاجات في نهاية البحث، ولكننا أترنا التنبيه إليها منذ البداية، كي يتم تحليل النطاق التشريعي الذي تعالج فيه هذه المشاكل والتناقضات، مقترحين أيضا بعض الحلول لمواجهة تلك المشكلات. وفي هذا السياق فإن سياسة الاندماج المتبعة في فرنسا لا تختلف كثيرا عما هو في باقي الدول الأوروبية الأخرى، مثل بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا... من حيث التفكير في إبداء قدر معقول من الاهتمام، بتقديم قانون هجرة عادل ومعدل للبرلمان الفرنسي من أجل تعديل جميع التشريعات المتعلقة بحقوق الأجانب والهجرة والجنسية، لاسيما قانون وزير الداخلية الفرنسي السابق، في حكومة آلان جيبي Alain Juppé السابقة، جون لوي دوبري Jean-Louis Debré (1)، ونظيره الأسبق شارل باسكوا Charles Pasqua، الذي

(1) كان قانون دوبري للهجرة يتضمن إجراءات جديدة هدفها تشديد الرقابة على دخول الأجانب ومضايقة المهاجرين ومراقبة من يستضيف الوافدين الجدد، تحت غطاء مقاومة الهجرة السرية، ليشير جدلا عند طرحه للمناقشة لأول مرة على الجمعية الوطنية Assemblée nationale 1 جدلا حادا، لاسيما في صفوف المثقفين دون استثناء.. قبل تصدير ليونيل جوسبان Lionel Jospin الصفوف الأولى باسم الحزب الاشتراكي، في المظاهرات التي شهدتها باريس بعد ذلك، بعد إيداع القانون من قِبل قوى يسارية وغيرها، ليترتب على ذلك صدور الإعلان المشترك ما بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي في 29 أبريل 1997، كحدث غير مسبق منذ نهاية الاتحاد اليساري عام 1977، بالاتفاق على تقنين أولهما إلغاء قوانين الهجرة الأخيرة لدوبري، وهو ما لم يتم بسبب الاضطراب حيث تم الاكتفاء بتخفيف القيود موضع الجدول التي تنص عليها قوانين باسكوا ودوبري، دون أن يتخلى قانون 11 ماي 1998 عن هذا التوجه رغم تأثير السيد جون بيير شوتمان M. Jean-Pierre Chevènement، وزير الداخلية الأسبق، على تقاطعات الهجرة، التي لا تزال في العمق ورغم حلول السيد دومينيك دوليان M. Dominique de Villepin، مكان السيد نيكولا سركوزي M. Nicolas Sarkozy، لا انفصال بينها رغم بعض الاختلاف في تفاصيلها، في انتظار فصل جديد من الإصلاحات المستحدثة في عصر تسوده روح العولمة وبخشي فيه من الإرهاب.

تميزت مرحلته بقوانين صارمة للهجرة وللأقليات المقيمة في فرنسا لتوفير "الدمج الجمهوري" للمهاجرين والتعاون التنموي مع بلدانهم الأصلية. وكان الرغبة عن المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو قدر كل مهاجر بداية من تواجده في الأسرة والمدرسة إن أتاحت له الفرصة لولوجها، وإلا فقد تنوّال الصدمات عنه خاصة حين يغفل كشباب في الوصول إلى عمل مستديم ومتواصل ليعمل في أي شيء في بلد الإقامة بسبب عدم تأهيله، مما يقلل فرص العمل أمامه، ويوقعه في شرك بطالة العمال غير المؤهلين *le chômage des travailleurs non qualifiés* فرنسيين كانوا أم أجانب (2) لينضم إلى جانب أزيد من 60% من المهاجرات الإفريقيات، اللواتي دخلن فرنسا منذ عام 1982، ليتأطرن في لوائح العاطلين على حد سواء (3).

أو كأن المغاريات لا يرغبن في الاندماج في أول الكلام وعند أول ملاحظة 11 ولذلك فنصيب المهاجرة من أمة حماية ممكنة في دول الاستقبال المختلفة في تصاعد مستمر، بعد طول الحرمان الطويل الذي عانت منه غربة ووحيدة حينما كانت تعيش في "جيتو ghetto"، داخل مسكن غير لائق، تقبع فيه طيلة يوم كامل لا تراوح ولا تبارح مكانها في ديار الغربة، وقد استقرت في ضواحي باريس أو ليون أو غيرهما من مدن بعض دول الاتحاد الأوربي قبل أن تتحد *De certains pays de l'Union européenne*.

## المبحث الأول

### نحو أسس جديدة للاندماج الفعلي

وإذا توقفنا حول مفهوم الاندماج الاجتماعي في جوانبه المتشعبة فيتعين ألا نغفل هذه الوضعية الصعبة، حيث لا حيث، وحيث لا مفر من القدر المحضوم حتى لا نستخدم فيها التناقضات، فتتحول إلى تقارب بلا تفاهم، حركة بلا تقدم وحوار بلا فكر، لأن الآباء والأجداد رحب بهم عندما استقدموا كقوة عمل إلى فرنسا أو ألمانيا أو بلجيكا أو هولندا، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث هجرة واسعة النطاق إذ ذاك من القرى والمدن إلى المدن الأوربية. وتحول الفلاحون إلى قوى عاملة وكان لا بد أن يتعلم العمال وأن يتدربوا ليشغلوا في المصانع، وأن يبحثوا عن تحديات جديدة تجعلهم في حالة تعبئة كاملة لها هدف واحد: المساهمة في نمو الاقتصاد الأوربي! وهذه علامة على أن الاندماج قد نجح! وهذا دليل على أن ما حدث في آخر السنوات الخمسينيات من هجرة من بلدان الجنوب - الدول النامية - نحو بلدان الشمال (الدول الأوربية)، هو ذاته الذي يمكن رصدته مع حركة المهاجرين القادمين من هولندا أو إنجلترا أو فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في فترات تاريخية سابقة عدت حقبة ذهبية، تأسيسا على أن كل تقدم وازدهار لم ينتج إلا عن الهجرة التي تعتبر بدورها جزءا من تاريخ الإنسانية. علما بأن القارة الأمريكية كلها جاءت من المهاجرين الأوربيين والآسيويين والأفارقة أيضا. ولم يصدق فيها ما أجراه الأديب الساخر برناردشو من مقارنة بين مواطني بريطانيا وأمريكا حينما قال: «إنهما شعب واحد تفصل بينهما لغة واحدة».

(2) Cf. l'article de François Gaudu, « Lois Pasqua ou propositions Weil, y'a-t-il vraiment opposition ? » *Revue Marianne* du 11 au 17 août 1997, p. 20 et s.

(3) علما بأن البطالة هي محور برامج كل الأحزاب السياسية الفرنسية، نسبتها في صفوف 15-24 سنة هي 24,4% بينما النسبة العامة في مجموعة دول أوروبا الـ 15 السابقة، قبل أن تصبح 25 دولة اليوم *les Vingt-cinq*، هي 21,6% ونأتي فرنسا بذلك في المرتبة الثالثة بعد إسبانيا وإيطاليا (إحصائيات عام 1996).

ولاشك أن حركة الشعوب في الانتقال من مكان إلى آخر عبر الحدود كانت مناسبة في إثراء البشرية من خلال التقاء القيم الإنسانية المختلفة والتقاليد وأساليب الحياة.

ولكن على الجانب الآخر كانت الاستفادة من خبرات المهاجرين من أجل دعم التنمية الاقتصادية والبشرية إيماناً بأن الخبرة لادين لها ولا جنسية ولا وطن.. وهم ينشدونها من كل دولة وفي أي وقت وبأي ثمن.. وما من ذلك شيء حالة التكرار والتكرار الذي ينقلهم بأمان من التاريخ إلى.. الواقع.. الذي يتحتم في التسارع عن المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي بفرنسا La Sécurité sociale بفروعه - المرض، التقاعد، الأسرة - (4) والتأمين الصحي وتجهيز أوراق الإقامة.. في غياب شبه تام "لدبلوماسية الهجرة" في أغلب دول اتحاد المغرب العربي Le Maghreb، تحت تأثير عوامل متعددة الأوجه تشترك جميعها في هدف واحد هو زيادة الوعي بتكوين جمعيات المجتمع المدني وحركات حقوقية بما فيها من جمعيات مساعدة المهاجرين Associations d'aide aux immigrants وجمعيات حقوق الإنسان التي لاتزال تعيد ذاتها بأشكال مختلفة في شكل رابطة عربية للحفاظ على مصالح العرب في فرنسا تحت إسم "رابطة العرب الوحيدة التقدمية"، حيث تم استخدام هذه الجمعية المستحدثة لفردات غير مقبولة في المجتمع الفرنسي، على الرغم من أفول نجم القومية ومنطق التقدمية وأفول نجم منطق التفضيل للذكر، مع البدء في السير باتجاه مساواة حقوق المرأة معه، بعد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء.

وهذا شأن المهاجرين العرب، نساء ورجالاً، أكثر من خمسة ملايين عربي وفرنسي من أصل عربي يعيشون على أرض فرنسا اليوم، وشأن الذين يقبلون الاندماج أو يرفضونه في وقت نفى فيه وزير الداخلية الأسبق جون بيير شوفنسمان M. Jean-Pierre Chevènement أن يكون مشروع قانونه، الذي أصبح قانوناً، يطبعه أي شكل من أشكال التعارض (5). لأنه يهدف إلى الموازنة بين الرغبة في تسهيل الإجراءات أمام كل مهاجر يوجد في وضعية قانونية وشرعية وبين الرغبة في ردع ومحاربة الهجرة غير القانونية أو السرية L'immigration Clandestine (6)، وبالتالي فهذا القانون في فرنسا يقف على أعتاب نقطة انتقال حاسمة وإيجابية. وذلك بتوكيده : «تمسكه بالمبادئ المشتركة لقبول الهجرة الأجنبية الشرعية... والرغبة في استقرارها وإزادة إدماج أبناء المهاجرين في الجمهورية الفرنسية وحماية اللاجئين وعدم الرغبة في إقصاء المهاجرين بشكل قانوني من مجال الشغل والرعاية الاجتماعية...»

(4) طالب الوزير الأول الفرنسي السابق جوسبان بترسيخ "الحق في الضمان"، لأن "عدم الضمان إخلال بالمساواة"، ذلك أن المواطن غير المؤمن لا يمكنه أن يمارس حقه في الحرية، استناداً إلى أن البندا الجمهوري المقدس القائم على المساواة لا يمكنه أن يتجاهل الحق في الضمان، بالنسبة للجميع.

Voir le Monde, n° 16 406, du 26-27 octobre 1997, p. 1-6.

(5) وهذا ما يفسر لنا كثيراً من الأمور، على رأسها تلك التغيرات الكثيرة التي تتجاذب قانون رقم 98-349، حسب الترتيب الفرنسي، بتاريخ 11 ماي 1998، ولم تكن الأستاذة ليكول كميزان Nicole Guimezanes أستاذة القانون بجامعة باريس XII لتجهل الفرق بين المشروع والقانون، لو أنها مكنت من إعادة النظر في مداخلتها بمناسبة الندوة الدولية التي نظمتها مجموعة البحث والدراسات حول الجنوب المغربي، التابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير ما بين 11 و13 نوفمبر 1997، حول موضوع : «الوجه الآخر للهجرة الدولية : النساء والمفاعدون».

(6) Voir l'ordonnance du 2 novembre 1945, version chevènement, analyse du projet de loi relatif à l'entrée et au séjour des étrangers en France et à l'asile, GISTI, septembre 1997, p. 3.

### أولا : التكلفة الحقيقية للتجمع العائلي

كل هذا لنصل إلى القول بأن القسم الأول من القانون الذي جاء متضمننا التدابير التي تعد في صالح المهاجرين عموما، بما فيها تنظيم التجمع العائلي regroupement familial أي لم شمل الأسرة، خصوصا بعد شبه انتهاء الإشراف على الأسرة، بعد خروج أفرادها متفرقين، كل إلى موقع عمله أو دراسته، وعودتهم متفرقين أيضا... إنهم إذن ليسوا في حاجة إلى شوق ليحتوا ويجدوا، كل شيء موجود بفضل عائلهم الذي يقتصر دوره على توفير الدخل الذي يغطي نفقات الأسرة لمواجهة الأعباء المتزايدة لها تحقيقا لحياة كريمة لها، دون أن يبذوا أدنى احترام له ودون أن يشعروا بالحاجة إليه، ولذلك فعائلهم ضيق .. عالمهم ملاصق لأجسادهم كملابسهم.. إنهم أيضا في حالة انفصال.. انفكاك.. ابتعاد.. كل ذلك معناه وجود مسافات بينهم حسب تعبير أوسكار وايلد عن أيامنا الراهنة.

وهذا التطور الجديد في عائلة كل مهاجر تسبب في هزة قوية للأسرة التي اعتادت العيش معا سنوات طويلة، حيث ظلت العلاقات بين أفرادها على الدوام عادية جدا.. قبل أن يتسع هذا الشرح بصورة غير مسبقة في وقت ازدادت فيه ضغوط الحياة وتعقيداتها..

وبذلك يمكن القول إن الإجراء الذي تضمنه القانون في فرنسا بخصوص التجمع العائلي ليس بمدعة وليس اكتشافا جديدا، وإنما تدبير هدف به واضعوه وضعه في المدار المناسب وذلك من أجل القيام بتعديل مداره ومساره دائما. وبذلك يتم هذا التجمع العائلي بصورة سليمة حتى لا يتحامل أحد على أبواب هذا التدبير وتوافد هذا الإجراء وقواعد الشفافية المطلوبة..!.. إذ يجب.. ويجب.. وما أصعب كل ما يجب! وطبعاً.. لا حياة لمن تادي! حالة تطبيق قواعد معمول بها صحيحة لمحاورة مختلف صور الغش نحو القانون أو التحامل بالقانون على القانون Fraude à la loi في هذا المجال لردع أي سلوك لم يصل إلى حد الاكتمال الشخصي في التربية والخلق.

والحقيقة أننا لا نجد مبررا موضوعيا كافيا لإبداء أي تخوف بخصوص التجمع العائلي بحكم العادة لأن توصيفه كل لا يتجزأ وهو الآن قد تجاوز الأبعاد التقليدية المستقرة المعروفة إلى فتح وتحديد أبعاد جديدة تمتد إلى جانب تحديد مقترضاته ومستلزماته وفق تنظيم اجتماعي جديد.. ذلك فضلا عن إضافة بعد آخر يركز على أهمية الدعوة إلى التعايش بين المواطنين في بلدان الاتحاد الأوربي والوافدين من الأجانب وتعميق التكامل للمهاجرين في مجتمعات الغربة وتبذ الشفرقة العنصرية والشعارات والدعايات اليمينية المتطرفة والعنصرية بكل أشكالها، التي تردها بلا هوادة الجبهة الوطنية (le F.N) بزعامة جون ماري لوبان Jean-Marie Le Pen في فرنسا لتحقيق نجاحات انتخابية، تجاوز الطموح حدود الحرفة، فقفز إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لعام 2002، على حساب الوزير الأول الاشتراكي السابق السيد ليونيل جوسبان، وهو ذات تأثير حليقي الرؤوس في ألمانيا، والقلا من بلوك في بلجيكا، وهلم جرا.

ولكن هذا لا يكفي لكي يكون هذا الإجراء الجديد في متناول كل عين وأذن في البلدان المغاربية لأن مظهره الحضاري المشرف والذال على جوهره الإنساني العميق يقتضي بالضرورة قدرا من الإحساس بالموقف، لا سيما وأنه يرتبط برزق كل مهاجر، ولقمة عيشه، وراحة أولاده، ومستقبل أسرته. يستوي في ذلك تطهيره ذاتيا

وتلقائيا من الداخل أو من الخارج، ويستوي في ذلك الحرص على المطالبة بأوضاع صحيحة بأن يتم عمل متابعة دقيقة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات (7)، من أجل قطع دابر أي حيلة يراد بها الخديعة والانحراف به عن أهدافه، وتلك روح جديدة لا ينبغي أن تضع في صخب المزاييدات.

وبما بعد يوم تنهار الثقة من الناحية الإجرائية بخصوص هذا السلوك، في غياب قليل من التوعية والترشيد والتبصير بحقائق الموقف وأبعاده وبحقيقة دورها المفروض عليها قسرا في بعض الأحيان، وغير المفروض عليها أحيانا أخرى. لأن المهاجرة المغاربية ما عليها إلا أن تختار نوع الارتباط الذي تشده بلا مواربة قبل أي شيء آخر، في ضوء تحركها بدرجات متفاوتة من الإضمار والسرية إلى العلانية، وليس مطلوبا منها إلا أن تكشف عن قبولها. وهذا واضح في بعض الحالات، رغم أن هذه الظاهرة قد تقلصت بالفعل في دول المغرب العربي في ضوء مراجعة الأرقام المتاحة، فيما يتعلق بالزواج المختلط (Mariage mixte) (8).

فضلا على أن ذلك بمثابة دعوة سافرة لنشر عوامل الانحراف، مما يؤدي إلى تدمير الروابط الاجتماعية وحدث التفكير الأسري.

مما سيكون له الأثر الإيجابي على زيادة قيمة الوثائق المطلوبة إن عاجلا أو آجلا بعد أن تغيرت وفلسفة التجمع العائلي، عما كان عليه الأمر في الخمسينات والستينات، وعما كان عليه الشأن في تسعينات القرن العشرين، حيث جاءت وفق طرق جديدة للتنظيم الاجتماعي، وإن تمايزت عنه وتباينت بفضل الظروف الجديدة التي تهيأت، وبدا واضحا أنه لا مكان للحلول الوسطى وأنصاف الحلول أو للمساومات الظرفية، وإنما هو الاختيار الفعلي الشفاف. فهل المهاجرة المغاربية فاعلة؟ ليت هذا أنجزتنا، الخ. 1

ومع ذلك فإن من الواقعية أن نقول إن هذا لن يتأني حتى تعطى المرأة المهاجرة داخل دول المغرب العربي أو خارجها دورا فاعلا. مما يعني التقطيع الكاملة مع كل سلوك يؤثر على أدائها، التقطيع التي تضع نهاية لحالة الخضوع التام والدخول في بيت الطاعة مهما كان الضرر والحيف بذريعة دعوى الرجوع (9).

### ثانيا : المرأة المهاجرة في الحياة الأوروبية

تغيرت النظرة في أوروبا إلى المهاجرة المغاربية على أنها فاعلة في الحياة الاقتصادية، لا لاجعة اقتصادية: réfugiée économique، تسمى وراء تحسين ظروف معيشتها وأوضاع أسرتها. وتشارك في ذلك مع المرأة عموما، بغض النظر عن اختلاف أوضاعها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عن نظيراتها، تحقيقا للمساواة

(7) لكل مؤسسة استراتيجية Stratégie، تحمد عليها في مسارها، تماما كما أعلنت أميرا السيدة ترعة الشفروني، الوزيرة المتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج.

(8) انظر بحثا والزواج المختلط في دول المغرب العربي، المنشور في مجلة المحاكم المغربية، العدد 59، أكتوبر-نوفمبر 1989، ص 11 وما يليها.

(9) تراجع في هذا الشأن سلسلة الأحكام القاضية بالرجوع إلى بيت الزوجية، تحت طائلة إسقاط الحضنة بحجة إعمال الأسرة، كلما بادرت الزوجات الأجنبية إلى رفع دعوى في بلدان الإقامة في صالحهن. وهو ما انتهى اليوم بدخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ.



الحقيقية لها دون أية تفرقة أو تمييز، جعل من الضروري أن يستحكم الحلاف أحياناً بينها وبين من ارتبطت به، فهي حرة في بلاد الغربية في أن تفعل ما تشاء وأن تصنع بحياتها ما تريد، طالما أن الحماية قد تراجعت بشكل أو بآخر عنها في مجالات عدة بسبب مواطن الضعف التي تسمح بالكشف عن العديد من الثغرات في النظام القانوني الأوربي، ومن باب أولى المغاربي. وذلك يعطيك انطباعاً أنه كثير وهو في الحقيقة قليل مقارنة مع ما كرسه اتفاقات ثنائية، أو متعددة الأطراف، لأن المهاجرة بشكل عام بحاجة إلى الحماية في أرض وطنها وخارجه (10)، بسبب ما تولده الهجرة في بعض الأحوال من مشكلات جسيمة (11).

ومفاد ذلك، أن الأمر يقتضي أولاً، أن تتاح لها فرصة الحصول على عمل في الخارج دون عناء أو استغلال، ودون أن يطلب منها التزامات استثنائية تنقل كاهلها، خاصة بعد غياب أي تمسك بهويتها وبمقتضيات عقيدتها الحضارية.

ولو أننا أسعنا النظر قليلاً في ضوء هذه المعطيات بداية ونهاية، لما شق علينا أن نرى أن النظرة على هذا النحو جد متفائلة، لأنه بعد توقيع اتفاقية ماستريخت Maastricht بين الدول الأوروبية في سبيل دولة أوروبية موحدة بتاريخ 7 فبراير 1992، وتكريس حرية انتقال الأشخاص وحرية الإقامة في ضوء اتفاقية شينجن Shengen، دون التخفي وراء مبدأ السيادة أو أسطورة الحدود لكي تمارس كل دولة منها آراءها وخياراتها على باقي الدول الأخرى رغم بقاء الرقابة سارية المفعول (12)، ووفود عدد آخر من مهاجرات ومهاجري دول أوروبية أخرى، شرقية بصفة أخص، ثم حجب الفكرة الأساسية وهي أن الهجرة في أبعادها المختلفة عنصر من عناصر التعاون الاقتصادي، اعتباراً للعلاقة الجدلية بين ما هو سياسي واقتصادي، وتم تجاوز الرومانسية المفرطة في النظرة إلى الهجرة على أنها حق إنساني، من حقوق الإنسان الأساسية يمارسها بحرية، لأنها الحد الأدنى لحقوق الإنسان.. ولا أحد يعرف لماذا يتم غلق الأبواب في وجوه المهاجرات؟! علماً بأن الهجرة أصبحت الآن محفوفة بالمخاطر في أوروبا بعد تراجع الرعاية المستمرة، بمعنى أنها أضحت بلا شواطئ آمنة، حيث تحولت إلى مفتقر بدلا من ملتقى بسبب نمو موجة معادية للأجانب عموماً كل يوم، تركت أثراً عميقاً في التعايش المرغوب فيه، مما بلغت النظر من خلال جحيم كراهية الأجنبي L'enfer de la xénophobie، ذلك أن كل نشرة أخبار تنقل إلينا في فترات متقاربة، سلوكيات مشينة، سواء منها إحراق بيوت الأتراك في ألمانيا، أو تفجير مقاهي المغاربة في بلجيكا أو حتى إلقاء مواطن مغربي في نهر السين في باريس بفرنسا، التي عرفت سنوات وسنوات بأنها مدينة التور، التي بعثت منها -

(10) وهو ما حاول أن يبرهنه وزير الداخلية الفرنسي الحالي السيد نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، بعد أن تعدد الارتباط والانتماء، عقب تنصيب المجلس الاستشاري للمدين الإسلامي، بما في حده الحد بين الحل والفسخ، بالنسبة للاتفاقية الثنائية المغربية-الفرنسية لعام 1981، بترجمة عدم التجانس مع الميثاق والأوراق الدولية.  
(11) في تفاصيل الإتفاقيات الثنائية أو الدولية المبرمة بين المملكة المغربية وبعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا وبلجيكا قيد التصديق، راجع مؤلفنا: مجموعة الأبحاث حول مصادرة القانون الدولي الخاص، الطبعة السابعة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص. 12 وما بعدها.

(12) La liberté de circulation ne signifie pas l'absence de contrainte. Pouvoir se rendre ou s'établir librement dans le pays voisin n'implique pas que la suppression de la frontière entre les deux pays ni l'absence de contrôle lors du passage de celle-ci. Cela signifie simplement qu'il y a là une possibilité qui est offerte aux ressortissants de ces pays mais que la barrière qui les sépare reste en place.

ولانزال - أشعة الديمقراطية والثقافة، أو حتى مجرد ترك مغربية وهي تصارع الموت في بحيرة في هولندا دون مساعدتها على عدم الفرق، لدوافع عنصرية لا أقل ولا أكثر، حيث تحول ذلك إلى صفحة غير مشرفة في سجل بعض البلدان الأوروبية، تترتب عليه شحوب في العلاقات بين الشمال والجنوب كسوأ مثال لهذا المجال، دون محاسبة أحد على أساس من المبادئ والأخلاقيات قبل إعمال حكم القانون العادل في نطاق الممارسة الديمقراطية.

لذا فإن التطبيق العملي أمر لا يمكن قياس مدى نجاحه بحجم الترسانة القانونية *l'arsenal juridique*، وإنما يقاس بالطريقة التي خرجت بها تلك القوانين إلى الوجود.

ولكنه بالرغم من ذلك لا يمكن إلقاء كل اللوم على فرنسا، فالمهاجرون بطبيعة الحال أتوا من بلدان أقل تقدماً وبعادات في نظر الأوروبيين أكثر تخلفاً، دون أن نسلم بأنهم مجرد قطع متخلف عن حركة العصر والزمن والتاريخ، ودون أن نرغمهم على تغيير هويتهم أو فقد أصولهم إرضاء لمشاعر الآخرين، لأنهم ليسوا من طبقة ثانية من المواطنين. كما أن التفجيرات التي شهدتها فرنسا في السنوات القليلة الأخيرة ارتبطت دائماً بالعرب والمسلمين دون سواهم، بصرف النظر عن أنها لم تكن من تديرهم جميعها، ومع ذلك فإن بعض الجماعات تصفي حساباتها السياسية على الأرض الفرنسية، مما يؤدي إلى استفزاز اجتماعي يقود إلى ما لا تحمد عقباه.

لأن مثل هذه التصرفات العشوائية لا بد أن تثير انفعالات سوف يخلق تراكمها - بالقطع - توترات اجتماعية تهر استغراب المجتمع، رغم أن العقبة الوحيدة التي تكسرت عليها كل أحلام غير المسلمين تختزل في الإسلام..

وإذا اعترفنا فإن ذلك يقودنا إلى القول بأن الإسلام دين التسامح والانفتاح والقطرة والوسطية والرحمة والعدل... وهذا يتفق مع ما أكدته المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني بقوله السيد : «إن الإسلام غير المتسامح لا يمت إلى الإسلام الحقيقي بأية صلة. ذلك أنه حشما يوجد الإسلام فإن الجاليات الأخرى يمكنها أن تمارس شعائرها الدينية بكل حرية» (13).

من المغارقات العجيبة بشأن الهجرة، أن محاولة الحكومة الاشتراكية السابقة بفرنسا توحيد التشريعات بشأن الهجرة، بإلغاء عشرات القوانين المختلفة، المتداخلة والمتضاربة التي تلغي بعضها البعض، بمقابلها معارضة بعض الأحزاب الأخرى، بغض النظر عن تأثير ذلك على تحول فرنسا من دولة صاحبة أصرق ثورة في تاريخ الحريات.. بكل تراثها الحضاري وتاريخها مع الحرية والمساواة والإخاء (14)، وهيئاتها القضائية وقوانينها وبرلمانها وصحافتها وأضواء ثقافتها المبهرة، إلى أمة عنصرية غير متجانسة حالة عدم التفريق جيدا بين الرصانة والامتخفاف وبين الموقف والمزاهدة، وحالة الانزلاق في مناهات الكراهية والحقد والانغلاق.

(13) راجع كتاب المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، ذاكرة ملك، الطبعة الأولى، كتاب الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ص 147.

(14) Cf. l'article de Mustapha Belabdi, « Les émigrés vus par les écrivains maghrébains », *Rivages*, n° 9-10, Rabat, janvier 1994, p. 63-65.

ونستطيع أن نستشهد هنا بما تضمنته العدد الخاص حول قوانين باسكوا الصادر عن جيستي GISTI من تصوير كاربهكاتوري حول المهاجر عموماً، الذي يكون ربما قد حل بدلاً من البروليتاري في مكانه الشاغر، في صورة تمثل المهاجر في شكل غرائبي أشبه بمظهر شخص محدود الذكاء "بهيد" بملابس رياضية (15) أو اعتبار نساء الهجرة المغاربيات «les beurettes» أكثر سداجة من إخوانهن (16).

وهي تهمة لا ينكرها المهاجر أو المهاجرة وشرف لا يدعيه كل منهما، لذا فمهمة الاندماج بلا حساسية ولا حساب ليست سهلة ولكنها أيضاً ليست مستحيلة، حيث أن المهاجرين مؤهلين لمواجهة هذه الأزمات وحلها بفضل التعاون والتفاعل مع كل الفعاليات الحية نحو حماية أكثر فاعلية للقيم الإنسانية، ضماناً لسعادة الإنسان لا لشقائه.

ولعل من أهم الأمور التي تشغل بالنا في الوقت الحاضر المحاولات المتكررة لشباننا للهجرة إلى خارج البلاد، وهذا بدوره من شأنه أن يلحق المزيد من الأضرار بمصالح الدولة، خاصة مع هجرة أصحاب العقول من النخب المثقفة والأدمغة أو الكفاءات من الفنانين والأبطال الرياضيين، التي يمكن التحويل عليها لتحقيق النمو والأمل المنشود.

### المبحث الثاني

#### نحو حماية أكثر فاعلية للمهاجرة المغاربية

نحسب أن ثمة رباط وثيق بين هذا الموضوع الرئيسي وبين أولئك الذين يغامرون بأنفسهم محشورين في قوارب الموت مستمدين العون في تحطيط الحضم الزاخر والهم... من موسم الهجرة للشمال للطيب صالح، عند حوضهم لمغامرة الهجرة السرية غير المضمونة، عساهم يؤمنون مستقبلهم!

بضعف من هذا السفر الجغرافي المحفوف بالمخاطر حيث الرحيل في المكان من ضفة لأخرى، أنه لم يتم بعد حل مشكلة العلاقة بين الشمال والجنوب، لأنه لم توضع بعد أفضل السياسات والآليات التي تضمن تحقيق الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة على قدم المساواة.

وكل ذلك يوجب تحقيق التعاون الفعلي بين مختلف الدول المطلية على حوض البحر المتوسط، تحقيقاً لاستقرار إقليمي يثره كل من التعاون الثقافي والاقتصادي وصولاً إلى صيغة من التفاهم تقوم على القيم الثقافية المشتركة، تدعماً لتفعيل الحوار بين الحضارات وقضية التنمية والشراكة.

(15) Le groupement d'information et de soutien aux travailleurs immigrés (GISTI) l'explique très clairement dans les numéros de la revue *Plein droit* consacré aux lois Pasqua. Tout se passe comme si, dans un discours systématique, l'étranger avait remplacé le prolétaire. Après tout, cette position exprime peut-être un choix esthétique : la figure de l'étranger est évidemment plus pure que celle du "beauf" en survêtement...

(16) Voir Cécilia Gabizon, « Promouvoir l'autonomie des femmes pour lutter contre le communautarisme », ADRIPRESSE, semaine du 8 au 14 avril 2003, n° 15, p. 9.

وهنا لابد أن ننوه برد جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في حديثه مع الصحفي الفرنسي فرانتز أوليفي جيبير Franz-Olivier Giesbert، عن صحيفة لوفينغارو Le Figaro، حيث تضمن ما يلي :

«إن الهجرة بالنسبة لنا لا تكمن في الاغتراب لطلب الصدقة أو البحث عن العيش.. إنها تعني الذهاب إلى الخارج من أجل التعلم قبل العودة إلى البلاد لتعليم الآخرين. إن المغاربة لا يجلبون الهجرة» (17).

ويصدق القول أيضا، على الهجرة السرية، التي لا يمكن حمايتها بالخارج لأنها غير مشروعة، حيث يؤكد أيضا جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في ذات الحديث الصحفي ما يأتي :

«إذا كنا نطرق باب أوروبا، فذلك ليس بالضرورة من أجل تنمية الهجرة، بل من أجل إنقاذها، عن طريق التنمية الاقتصادية. وفي انتظار ذلك، فأنا أؤيد وجود صمامات أمان تمكن من مراقبة الهجرة، والصمام الأول هو عقود الشغل.

وإذا قيل لي غدا إن وزير الداخلية طرد ستمائة مغربي يوجدون في وضعية غير قانونية إلى بلدهم، فإن ذلك لن يثير بتاتا حساسيتي الوطنية» (18).

ولعل ما بلغت أنظارنا جميعا أن هذه السياسة الحكيمة التي نبعث من قراءة الحاضر على ضوء التاريخ وتنبأت بالمستقبل بمثابة استشعار عن بعد لما آلت إليه الهجرة المغربية بفرنسا في شتى جوانبها، باحتوائها حلولا شاملة لأصل المشكل دون الوقوف فقط على أعراضه، حتى لا يترك كل مهاجر نفسه في مهب رياحها، مما يجعل منها نهجا مستقرا ومنهجا متكاملا تستلهمه وتسترشد به الأجيال المقبلة، بوضعها في إطارها الصحيح، قبل أن تصطبغ بملامح حالة من التوتر والقلق وعدم الاستقرار، لتلقي بظلالها السلبية على كل مهاجرة مغربية في بلدان الاتحاد الأوربي في ظل ما أقرته الحكومة الفرنسية السابقة من تعديلات جديدة لقانوني الجنسية وإقامة الأجانب، تخطت آثارها وتداعياتها حدود المكان والزمان، لتهدد بالرحيل كل من لا تتم تسوية حالته ووضعيته، حالة عدم منحه الإقامة المطلوبة.

الأمر الذي يعود بنا مرة أخرى إلى سياسة الاندماج *l'intégration*، التي تتباين في سماتها وجوهرها عن سياسة الاستيعاب *l'assimilation*، تلك السياسة القائمة على إجهاض الخصوصية، والتي لا تترك مكانا للتفرد ولا للتنوع والاختلاف على أساس من التبعية الكاملة، على نحو لم يعد مقبولا في نهاية السبعينات بالنسبة لسائر دول العالم، بعد حدوث تطور كبير في طرق التفكير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بسبب تراجع

(17) « Pour nous, l'immigration, ça ne consiste pas à s'expatrier pour tendre la main ou chercher sa pitance, c'est partir apprendre ailleurs avant de revenir au pays pour enseigner aux autres. Les Marocains ne sont pas des émigrants. »

Voir l'entretien avec feu SM le Roi Hassan II, à l'occasion d'avant sa visite officielle en France, *le Figaro*, n° 16080 du 29 avril 1996, *Intégrisme et l'immigration*, p. 1-4.

(18) « Si nous frappons à la porte de l'Europe, ce n'est pas pour développer l'immigration, mais pour la stopper, par le développement économique. En attendant, je suis partisan de Sas de sécurité qui permettent de contrôler l'immigration. Le premier Sas, c'est celui des contrats de travail, si on me disait que demain, le ministre de l'Intérieur renvoyait dans leur pays six cents Marocains en situation illégale, cela ne toucherait pas un millimètre carré d'épiderme patriotique chez moi. »

النزعة المورثة نحو السيطرة والهيمنة لدى الأمم المتقدمة. لتنهج فيما بعد سبيل ربط ودمج المهاجرين عموماً دمجاً كاملاً l'insertion في الحياة الاجتماعية في كل بلد على حدة، من حيث الاعتماد إلى حد كبير على الثقافة الاقتصادية-السياسية السائدة، وذلك من منطلق مفهوم أشمل للدوران في فلك الغالب.

بما يستتبع ذلك من توجه غامض ومشكوك فيه لطمس هوية وثقافة كل مهاجرة دون احترام اختلافاتها الثقافية، بدافع أن الاختلاف قد يكون مصدراً للعارض والتناقض مع الثقافة الفرنسية الأم التي لا تختزل ولا تنجز، مما يترتب عنه تبرير استبعاد وإقصاء المهاجرة المغاربية، بما ينطوي عليه ذلك التوجه من تمييز مقصود ضدها وافتقار على دورها الفعلي في بناء الأسرة على أساس المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية كذلك.

وهذا في رأينا هو المعنى الحقيقي والسبب وراء واقعية جلالة الملك الحسن الثاني تغضده الله برحمته، التي تعد بحق جزءاً من سمات تعامله مع القضايا من حوله. حينما أشار جلالاته على المسؤولين الفرنسيين أن يحترقوا بمنطق التعامل مع الأجيال الأولى من المهاجرين العرب والمسلمين عوضاً عن مواجهتهم. ومن ثمة تفهم حال الجيل الأول والثاني والثالث من المهاجرين لأنهم سيكونون أقرب في عائلاتهم وثقافتهم إلى المناطق التي جاءوا منها. وبدلاً من مواجهتهم يكون خليقاً مساعدتهم في دراسة دينهم الإسلامي ولغتهم العربية، حتى يشعروا بأنهم غير منبوذين (19).

والإشكالية ليست في عدم إدراك حكومات الدول المعنية لأهمية الهجرة، ولكن في إدراكها التام لأهميتها، دون أن توليها الاهتمام بالقدر الكافي، بتحويل ما تضمنته الاتفاقيات الجماعية والثنائية التي أبرمتها إلى ممارسة من أجل تحقيق الحماية المرجوة لمواطنيها في بيئة دولية متغيرة، في ضوء ثورة المعلومات وما صاحبها من تقدم في العلم ووسائل الاتصال، تأكيداً للأهمية القصوى للموضوع، تحت وطأة العوامل الداخلية والخارجية.

نحن إذن أمام موضوع محوري، تعددت فيه اجتهادات الباحثين، وتتنوع فيه الاختيارات السياسية وعدد ورقة انتخابية رابحة يتم التلويح بها في كل مرحلة سياسية ممكنة، غير أننا وصلنا هذا العام إلى مرحلة حاسمة من مراحل تشخيص وتحديد مشاكل الهجرة، التي لم تعد في نظر الأوروبيين أنفسهم، بعد تقرير لجنة التحقيق البرلمانية la commission d'enquête parlementaire، موضوعاً مقدساً sujet tabou لا يحق الاقتراب منه والخوض فيه. بعدما بتوكيد شوفتمان عن رغبته ألا يكون الأجانب رهينة للمناقشات السياسية بعد سلسلة التعديلات المقترحة، ومروراً بالتزامه بتوفير أسباب الاستقرار والاندماج لكل المقيمين إقامة شرعية، وانتهاء بوصف كاترين تروتمان التعديلات الجديدة في قانوني الجنسية والهجرة بأنها متوازنة وفعالة.. والإفصاح عن أملها في أن توضع انطلاقاً منها الكلمة الأخيرة في صفحة الجدل الدائر حول الأجانب في فرنسا (20).

(19) في حديث جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله لعبد الرحمن الراشد، رئيس تحرير مجلة «المجلة»، عقب انتهاء المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء بالملكة المغربية، العدد 770، 10-16 جمادى الآخرة 1415 هـ، مؤلف 19-13 نوفمبر 1994، ص. 25.

(20) ويحب أن نتذكر ما اعترف به السياسي الفرنسي المعروف برنار ستازي، النائب في البرلمان الأوروبي، في صحيفة ليبراسيون Libération بتاريخ 16/9/1996، حين دعا مجلس الشيوخ إلى التدقيق في قانون دوري، تحت عنوان: «من أجل شرف فرنسا ينبغي التراجع عن القانون»، لأن فرنسا في نظره تخاطر بسماحتها بأن تكون الدولة الأكثر كرهاً للأجانب بين الديمقراطيات. مستثلاً عما آلت إليه الديمقراطية الفرنسية، مادامت غالبية المثليين الوطنيين تستخدم نظريات كره الأجانب والتطرف العنصري من أجل تكثيف سياسي لتقليص الحجم الانتخابي للجهة الوطنية اليمينية المتطرفة.

### أولا : إشكالية الاندماج الاجتماعي والثقافي

أصبحت إمكانية اندماج المغاربيات في المجتمعات الأوروبية أكثر "واقعية" مما كانت عليه خلال العقود الأخيرة، خاصة في سبعينات القرن الماضي، فإلى جانب الاعتقاد بأن الإمعان في المحافظة على القيم والتقاليد الموروثة مسألة صعبة التحقيق في الوقت الراهن، فإن المعرفة الحقيقية لكل طرف بالطرف الآخر يتطلب إرادة، وأهم من ذلك حقوقا متساوية. فقد مضى وربما لن يعود زمن أولى المهاجرات إلى فرنسا بدافع التجمع العائلي، حيث كان حق المهاجر في جمع شمل أسرته تلقائيا وكان شغل المهاجرة الشاغل تربية الأبناء، خاصة وأنها تضع في اعتقادها أن الأولاد أهم ولا تريد أن تأخذ لقب مطلقة، قبل وضع قانون باسكوا عام 1993 لشرط زيادة الدخل عن الحد الأدنى للأجور le SMIC تبعاً لمورد كل مهاجر الشخصية *ressource personnelle*، بما فيها من أجور ومعاشات المعجز أو التقاعد، باستثناء باقي الأدبيات الاجتماعية المتنوعة مثل المساعدة على السكن، وما عدا التحويلات العائلية. فضلا عن إجراءات أخرى لا تقل أهمية بالنسبة للتجمع الشامل *regroupement total*، لا الجزئي *partiel*، الذي أصبح معه لم شمل بعض أفراد العائلة مقبولا، بما فيهم الأبناء قبل سن العاشرة من العمر.

وفي هذا الصدد، يلاحظ باتريك فاي Patrick Weil (21)، أن التجمع العائلي الأوربي أكثر تعديدا عما هو عليه الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بإمكان المهاجر استخدام عشرين [20] شخصا، في حين يقتصر العدد على أربعة أو خمسة أشخاص في فرنسا. وتوقع أن يتراجع ذلك العدد المتزايد بسبب إقدام الإدارة الأمريكية على التقيص أو الحد من حجم الإعانات المقدمة ضد الفقر لغير الشيطيين لوضع حد للهجرة المتزايدة غير المنتجة. وذلك بانتقالها للمهاجرين ذوي القيمة المضافة كألمع الباحثين وأنشط المقاولين وأغنى المستثمرين.

وبالتالي فإن المغاربية من الجيل الثاني والثالث تعايشت مع مجتمعها الجديد الذي تشبعت بعناصر تكوينه الثقافي وتكيفت مع خلفيته الاجتماعية، مما ساهم في اندماجها وتكيفها مع المجتمع، عكس سابقتها، التي ارتبطت بمهاجر مغاربي من أبناء وطنها، ليكونا معا جزءا عاطفيا موحدا يربطهما بوطنهما الأصلي، فيكون لهما من وحدة الشعور العاطفي الناجم عن هذا اللقاء، ما يجعلهما يحسان بأنهما عضوان لا يستغنى عنهما في المجتمع، ولهما دور في بنائه باعتباره بلد المنشأ، وهو الاتجاه المعاكس لما يفرضه تحول هذا المفهوم من تصور إلى واقع (22).

ولو أردنا أن نجمل الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا البحث بشقيه الاجتماعي والثقافي في ضوء الاندماج الذي لا غنى عنه *L'intégration socio-culturelle*، لاستنتجنا أننا نمر بلحظة تاريخية فارقة تشهد فيها الاستعداد في أغلب الأحيان لتخطي مجموعة من القيم تمس النظام العام الداخلي *Ordre public* لدول المغرب العربي، نصوغها في شكل تناقضات :

(21) Patrick Weil est l'auteur du fameux rapport qui servira de base à une réforme du code de la nationalité et de la maîtrise des flux migratoires rejetée à la fois le contrôle tous azimuts, impraticable et l'immigrationnisme qui fait le jeu de l'ultralibéralisme. En attendant le débat polémique au parlement.

(22) راجع أستاذنا الدكتور أحمد حسن البرعي، الإطار القانوني لحماية العمالة المهاجرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 58، القاهرة أول ديسمبر 1992، ص. 54.

وأبضا متى قاسم، العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 23، القاهرة يناير 1990، ص. 43.

1. المفهوم المدني في مواجهة المفهوم الديني، ونقصد بذلك الزواج المدني الذي يتم أمام ضابط الحالة المدنية في فرنسا، بصرف النظر عن وجود موانع شرعية تفعل فعلها في أن تحرم زواج المسلمة بغير المسلم، بدافع الحاجة الملحة إلى زواج الأجنبية من فرنسي للحصول على بطاقة الإقامة بعد سنتين من الزواج، بدلاً من سنة واحدة كما كان عليه العمل في السابق.

2. المفهوم الفردي في مواجهة المفهوم المتعدد، ونقصد بذلك التناقض بين خصوصية وحدة الزواج monogamie في أغلب بلدان الاتحاد الأوربي وإشكالية تعدد الزوجات polygamie في البلدان المغاربية، مع رصد اختلاف واضح في هذا المضمار بين كل من المغرب والجزائر من جهة وتونس من جهة أخرى.

لذا فليس من الغريب أن يتم استبعاد ما استقر عليه الاجتهاد القضائي في مجال تعدد الزوجات، حيث لا يسمح للمتعدد أن يحصل على بطاقة الإقامة. والعلة وراء ذلك تكمن في اعتبار التعدد يتعارض مع النظام العام الفرنسي (23). خلافا لما ساد عليه الاعتقاد في الثمانينات من أنه لا يمكن للمهاجر تقديم حسابات في هذا الخصوص للآخر، باعتباره شأنًا خاصًا (24).

وبذلك يتضح أن المشكلة ليست فحسب في تنازع القوانين Conflit de lois بقدر ما هي تنازع أو تضاد ثقافات، لأنها لا تثار بالنسبة للمهاجرات الأوربيات، أي جل المهاجرين القادمين من دول أوربية بصفة عامة، وذلك بالنظر إلى الإسلام كوحدة متكاملة وكتلة واحدة بنظامه السياسي والاجتماعي والقانوني، وهو الإشكال الذي ترتب عنه، في مظهره السياسي، أزمة مسألة الحجاب، بكل ما أثارته هذه الظاهرة من جدل داخل المدارس وغيرها بصفة خاصة في فرنسا وبلجيكا.

حيث يذكر أستاذنا جون إيف كارليي Jean-Yves Cartier، أن مهاجرة مغربية وصلت إلى بلجيكا في سن خمس سنوات ولديها بعد ذلك أكثر من ثلاثين سنة، وقد تزوجت من مغربي لم يأت أبداً إلى بلجيكا، ولكن جاء معها بعد الزواج إلى بروكسيل. وحدثت مشكلة في التفاهم بينهما، فهي مغربية المولد وكأنها بلجيكية السلوك، وهو من الرهف المغربي ومرتبط جدا بالإسلام، ومن ثم طلب منها أن ترتدي الحجاب. وتقدمت لدى الأستاذ المحامي كارليي باعتباره رجل قانون تسأله عن إمكانية رفضها لهذا الطلب. وإذا لم يكن باستطاعتها ارتداء الحجاب، فهل يعد ذلك سبباً للطلاق؟

كما يعرض الأستاذ كارليي كذلك مشكلة ثانية لفتاة مغربية في بلجيكا، طلبت من إدارة مدرستها أن تسمح لها بارتداء الحجاب، فهي من أب وأم مغربيين ولكنها ولدت في بلجيكا، حيث رفضت مدرستها طلبها.

(23) A côté des mesures controversées, il y a dans les lois Pasqua des dispositions consensuelles. Exemple : la jurisprudence qui permettait le regroupement familial polygame est écartée et l'étranger polygame ne peut donc plus obtenir de carte de résident.

(24) Voir le projet de loi Debré, Document d'information réalisé par la commission juridique de SOS Racisme en France, p. 1-6.

وهنا نواجه مشكلة غريبة جدا وهي أنه من ولدت في بلجيكا تطالب بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عليها، ومن ولدت في المغرب ترفض أن تطبق عليها ذات الأحكام (25).

وهنا تقع المهاجرات في بلجيكا في مشكلة كبيرة، تتجلى في أن القوانين المطبقة عليهم لا هي إسلامية ولا هي بلجيكية، يزيد هذا انفصاما وانفصالا تحايل المهاجرين المغاربة أمام القضاء المغربي سابقا بطلب دعوى الرجوع والاعدت الزوجة ناشزا. لأن المهاجرة حتى وإن لم تكن تحمل جنسية البلد الذي تقيم فيه تتمتع ببعض الحقوق على أفراد، وأخرى نتيجة كثرة الأبناء خاصة فيما يتعلق بشؤون الضمان الاجتماعي بما فيها التوظيفات العائلية Allocations familiales وغيرها، مما يدخل ضمن إطار تغطية اجتماعية متكاملة. ونشك في أن تبقى هذه الورقة الراححة في يد المرأة كورقة ضغط بعد موجة التعديلات المقترحة بصفة أحسن في فرنسا، التي كرمست نوعا من التمييز غير المباشر أو الصارخ discrimination indirecte ou ostensible في مجال التغطية الصحية عموما (26).

وهذا التباعد بين وجهة النظر الأوربية، يجعلنا في حاجة أن نظهر الإسلام بمظهره الحقيقي لأنه إذا عدنا سابقا إلى موقف مجلس الدولة الفرنسي حول ارتداء الحجاب، نجد أنه لم يحسم الإشكالية بصفة نهائية (27)، لأنه لم يتطرق للموضوع بصفة مباشرة، وإنما ذكر بأن المشكلة ليست في ارتداء الحجاب بقدر ما هي في عرقلة سير العملية التعليمية، أي الامتثال للواجبات الدراسية بحضور دروس الأحياء Biologie والموسيقى Musique والترية البدنية Education physique.

فالخلاف إذن ليس خلافا قانونيا، بحيث يمكن إدراك بدون عناء أن هناك تباعد ثقافي سببه أن الأوربيين لا يعرفون كنه الثقافة الإسلامية، لذا يقع على عاتقنا تصحيح ما أظهرناه من مواقف شاذة من أجل تأهيلنا لتتود كأوروبا Le vrai musulman ne peut être que modéré.

ويكون الضرر بالغا، ليس بأية مهاجرة تهرب التمييز لإثبات ذاتها وهويتها سواء إرادتها أو رغما عنها، تماما كما هو الشأن بالنسبة للأوربيات عموما اللواتي يحملن علامات مميزة صارخة «Ostensibles»، حسب تحديد المادة الأولى من قانون 15 مارس 2004، الذي أثار أخيرا جدلا في فرنسا.

كما أن الإدماج ليس حلا ناجحا للمهاجرات المغاريات في أوروبا، وللمهاجرين عموما، حيث يؤكد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، ما يلي (28) :

(25) Voir Jean-Yves Carlier, «Le respect du statut personnel musulman de quel droit, par quel droit ? », in *Le Statut personnel des musulmans, Droit comparé et Droit international privé*, Bruylant, Bruxelles 1992, p. 385-395.

(26) Voir Adeline Toullier, « La lente restriction des droits » les journées d'études du GISTI, Actes de la journée du 15 octobre 2003, p. 9.

(27) Le Conseil d'Etat Français a estimé que le port de "foulard" n'est pas incompatible avec le principe de laïcité, mais que la liberté religieuse ne saurait perturber le déroulement des activités de l'enseignement, voir Avis du 27 novembre 1989, n° 346893, Conseil d'Etat, Assemblée Générale plénière, in *Actualité juridique Droit administratif*, 20 janvier 1990, p. 39 et suivantes.

(28) « Vous faites là un faux pari. Vous ne pouvez demander à des musulmans, même de la deuxième ou de la troisième générations, fidèles d'une religion où la laïcité est interdite de devenir de bons laïcs. C'est une contradiction. Il faut une certaine flexibilité. »

Voir l'entretien avec feu Sa Majesté Hassan II, *le Point*, n° 1154, du 29 octobre 1994, p. 38-41.



«إنكم تراهنون رهانا ضامنا، لأنه لا يمكن أن تطلبوا لمسلمين، من الجيل الثاني أو الثالث، مؤمنين بدين يعتبر العلمانية محرمة أن يصبحوا علمانيين صالحين. فهذا تناقض، حيث يلزم نوعا من المرونة».

### ثانيا : تعدد أنواع الهجرة

بالرغم من تنوع تعريفات الهجرة واختلافها إلا أن هناك شبه اتفاق على أن الهجرة الخارجية هي انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية بين مناطق العالم سعيا وراء العمل أو لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية.

وقد تزايد الاهتمام بظاهرة الهجرة، وتنوعت الدراسات والأبحاث والندوات بشأنها، لا سيما بعد مجازفة أغلب الشباب المغاربي على تخطي كل الحواجز، بحثا عن فرصة عمل غير متاحة في دولهم الأصلية، خارج حدودها، أو على دخل أوفر تمسبا للمستقبل.

وفي الحقيقة، هذا ما يجب أن تهتم به وسائل الإعلام المختلفة مع رحلة الشتاء والصيف (29)، لبيان مخاطر الهجرة غير الشرعية وما يترتب عنها من مآسي إنسانية.

### خاتمة

لا تقتصر الحماية القانونية والفعالية للمهاجرة المغاربية على ما تتمتع به في دولة الاستقبال، بل تمتد لتشمل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحظى بها في وطنها الأصلي. فالمهاجرة إذن بحاجة إلى الحماية في أرض الوطن وخارجه.

وهذه الحماية تأتي في أعقاب العولمة، على أساس رؤية جديدة، باعتبار قدرة المهاجرة على المشاركة في التنمية الوطنية قائمة تمهيدا للوصول إلى تكامل اقتصادي فعلي على مستوى دول المغرب العربي أي بين أنداء في هذا الشأن. الأمر الذي يجعل النظر إلى المهاجرة على أنها تسافر إلى فرصة عمل تتيح لها أجرا أكبر ومعيشة أفضل، وعودة إلى أرض الوطن مريحة، من باب عدم بلورة تفاهم بين المرأة والرجل بصورة جلية.

(29) انظر الدكتور غازي زين عرض الله، الإعلام والمجتمع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995، ص. 253.

## الهجرة وإشكالية الهوية



## الهجرة المغاربية : وضعيتها الثقافية، علاقتها بالهوية وراهاناتها المستقبلية

بلقاسم الجطاري  
أستاذ بكلية الآداب، وجدة

تأسس مقاربتنا سؤالاً ونقداً على لحظتين مركبتين. في اللحظة الأولى سنقدم عناصر رؤية سوسيو-نظرية لبعض القضايا التي تثيرها الهجرة المغاربية في وضعيتها الثقافية كمشروع مساهمة نقدية في إطار واقع ثقافي معين، واقع الهجرة المغاربية بأوروبا وفرنسا نموذجاً، وفي اللحظة الثانية سنركز على معالجة العلاقة بين الهجرة وإشكالية الهوية وأسئلة المستقبل القريب.

يشهد الواقع الثقافي للمهاجرين من أصل مغاربي بأوروبا تغيرات عميقة تحدّد بشكل جديد وجذري مسألة العلاقة بالوطن وبالهوية وبلد الهجرة وثقافته.

ويمكن مقارنة متغيرات هذا الواقع الجديد من خلال عدة مداخل منها خاصة :

- مسألة الهوية التي تنظم عملية الانتماء الثقافي للجيل الثاني والثالث من أصل مغاربي، الذي ولد ونشأ بأوروبا.

لقد عاشت هذه الأجيال هناك في الغرب. تعلمت في المدارس الغربية وأصبحت تتكلم لغته بطلاقة. لكن كيف يمكن تصنيف هذه الأجيال الجديدة : هل تنتمي إلى الفضاء الثقافي المغاربي بالوراثة، أم هي أوربية من أصل مغاربي فقط ؟

يطرح إذن الجيل الثاني والثالث بقوة مسألة الهوية من خلال أسئلة تشكل إجاباتها الآن أمام أعيننا، فنحن نشاهد يوماً على شاشات التلفرات الغربية صورة الانتفاضات المتتالية العنيفة أو السلمية لهذا الجيل أو ذاك الحائر والمتعب بأسئلة اللغة والذاكرة والدين.

فإذا كانت لمسألة تلقي البرامج الثقافية، التربوية والدينية أهمية، فهي تخص هذه الفئة بالذات التي تبحث عن وطن. ذلك أننا إذ نطرح السؤال حول علاقة المهاجرين بهذه البرامج، فلأننا قد نشعر بأن إخواننا في المهجر بحاجة إلى "مساعدتنا" حتى يعمدوا ترسيخ علاقاتهم بوطنهم وثقافتهم. فكشافة إقبال المهاجرين من أصل مغاربي على المدارس الإسلامية غير الحكومية شكل مفاجأة ثقافية ذكرتنا بالوجود الإشكالي لجزء منا قد نكون نسيناه. كما ذكر الغرب أيضا بأن الأقليات المغاربية التي تعيش داخله ليست قابلة للدوبان والانصهار الكلي، بل هي مستعدة للدفاع عن هويتها.

علينا الآن أن نطرح المشكلة الثقافية العامة التي نعالج داخلها ومن خلالها السؤال الرئيسي حول جملة الآثار الثقافية للبرامج التربوية: حيث يعيش المهاجر المغربي داخل صيرورة ثقافية تندرج فيها علاقته، كاستقبال للبرنامج الثقافي. تتطلب إذن المشكلة مواجهة المسألة من جهة المستقبل ومن خلال الأطر الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يتحرك داخلها كفاعل اجتماعي تتأسس خصوصيته الأنتروبولوجية في أنه يعيش داخل صيرورة بحث متواصل عن تعبير جديد يحمل فيه التناقضات المكونة لشخصيته الفردية والجماعية.

إن ما يحدد المهاجر ككائن ثقافي واجتماعي هو علاقته بمسألة الهوية التي تفقد عنده طابعها "اللاوعي" و"الطبيعي" لتتحول إلى وجود يسائل نفسه باستمرار وبظل في صياغة ومبرورة دائمة.

إن المحيط الرابط لمداخلتنا يكمن في مسألة الهوية، ناقش إذن، العلاقة بالبرنامج الثقافي في إطار صيرورة إنتاج وتشكل هوية مجموعة بشرية معينة تعيش واقع الانجذاب إلى قطبين ثقافيين: الوطن الأصلي وبلد الهجرة.

تكون هذه الطريقة في طرح الإشكالية اعترافا منا بأن تأثير القضاء الثقافي، إن وجد، تتحدد ملامحه داخل ظاهرة معقدة تشمل داخلها عوامل عدة.

إن التأكيد على هذا التعقيد الملازم للظاهرة الثقافية إنما هو نموذج داخل نموذج نظري يرمد القطيعة مع المقاربات السائدة والتي تركز خصوصا، انطلاقا من تصور مبسط للظاهرة الثقافية، على منطق وديناميكية المنظر فقط.

ذلك أن فكرة التعقيد *Complexité* إنما هي استجابة نظرية لتغيرات العالم الذي تشتغل داخله ديناميكيات جديدة، غير قابلة للآلية الجامدة.

لا يمكن لنا الاسترسال في التحليل بدون طرح السؤال التالي: هل الغرب كتلة ثقافية سياسية متجانسة تعامل الإسلام والمهاجرين المنحدرين من المغرب العربي وفق منطق ثقافي سياسي محطي واحد؟

إذا سلمنا بأن العلاقة بالبرامج التربوية مرتبطة بظروف ثقافة المهاجر علينا أن نواصل السؤال حول كيفية طرح مسألة الاندماج الثقافي للمهاجرين، وهل تحدد بدورها الممارسات الاجتماعية للتعلم؟ وتفترض مشروعية هذا الافتراض أن تأثير البرامج التربوية إنما هو مرتبط بالظروف السياسية والثقافية التي تتحرك داخلها الجالية المغاربية المهاجرة بأوروبا، وحتى نتحقق من صحة أو خطأ هذا الافتراض سوف نستعمل المثال الفرنسي نموذجاً.

### واقع الهجرة المغاربية والفضاءات الثقافية : فرنسا نموذجا

تقيم في فرنسا جالية عربية إسلامية كبيرة أربعة (4) ملايين تقريبا، وتتكون هذه الجالية من دول المغرب العربي، خاصة الجزائر والمغرب وتونس، ومن أفارقة (السنغال، مالي) إضافة إلى جالية تركية هامة نسبيا.

تعتبر فرنسا إذن من البلدان الأوروبية التي تعيش فيها أغلبية من المهاجرين من أصل مغاربي. لكن هذه الهجرة لها تاريخ عميق باعتبار أن فرنسا كانت دولة استعمرت أقطارا مغاربية وإسلامية وكرست جملة تقاليد تجعلها نظريا مستعدة لمجابهة مسألة الهجرة وتحدياتها الثقافية والحضارية.

لكن الواقع يشهد غير ذلك، فالإطار التاريخي الذي تندرج فيه هجرة المغاربة مغاير لذلك الذي كانت فيه لفرنسا روابط مع شعوب أخرى، كما تختلف ظروف الهجرة المغاربية عن تلك التي ميزت موجات الهجرة السابقة.

يقول إتيان برونو Etienne Bruno عالم الاجتماع الفرنسي المتخصص في شؤون الهجرة العربية والإسلامية : «للدولة الفرنسية إشكالية قديمة تتمثل في أسلوب معالجتها لمسألة الأقليات الموجودة داخلها. إن المهاجر الصالح هو ذلك الذي يغيب إما بالعودة إلى وطنه أو بالتحول إلى فرنسي جمهوري وعلمي».

هذه إذن الخاصية الأولى والأساسية التي تميز ظروف تكون العلاقة بين المهاجر المغاربي والثقافة التي تفتحها المؤسسات الحكومية المغاربية، ونتيجة لذلك يواجه المهاجر واقعا ثلاثي الأبعاد :

1. الإيديولوجيا السياسية التي تطبع منطق الدولة الفرنسية في تعاملها مع المهاجرين. ويتلخص هذا المنطق في الفكرة التالية : لا تعترف الدولة الفرنسية بالوجود الثقافي والسياسي للأقليات، إذ يقوم تصورهما للمجتمع الفرنسي على فكرة الانتماء إلى فضاء سياسي يتحقق فيه مبدأ المساواة السياسية مع دفع الخصوصيات الأخرى إلى داخل الفضاء الخاص. فالمعلوم أن علمانية شديدة تحكم تاريخ الدولة الفرنسية وحاضرها.

هكذا يكون النموذج الفرنسي متعارضا مع النموذج الأمريكي الذي كان قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 يحقق لهذه الأقليات إمكانية العيش داخل مساحة ثقافية مستقلة.

2. الواقع الاجتماعي للمهاجر من أصل مغاربي عموما والمغربي خصوصا المتميز بالتماسي السريع والمخاطر لظاهرتي البطالة والفقر. فالمهاجرون من أصل مغاربي هم الصنف الاجتماعي الذي يعاني أكثر من غيره من الأزمة الاقتصادية التي تمس أوروبا الغربية وفرنسا بالتحديد.

3. النمو المتسارع لظاهرة العنصرية، إذ لم تعد السلوكيات العنصرية خاصة بفضة صغيرة بل تحولت إلى إيديولوجيا لحركات اجتماعية وسياسية تطالب بإبعاد المهاجر عن فرنسا وطرده إلى وطنه الأول بل تحمل هذه الحركات المهاجر كل آلام المجتمع الفرنسي وتجعل منه السبب الرئيسي في أزمته.

يشكل هذا البعد الثالث عاملا أساسيا في عملية تحديد المهاجر لانتماه الثقافي ومساعدنا على فهم ظاهرة العودة إلى الثقافة المغاربية. فقد تزامنت فعلا هذه العودة إلى القيم العربية الإسلامية على مستوى الممارسات اليومية (الغذاء، اللباس...) والشعائر الدينية، مع تنامي الخطاب المنصري، مما جعلها تنتظم داخل حركات سياسية مؤثرة في الحقل الاجتماعي والثقافي. فحركة الجبهة الوطنية لجون ماري لوبان Jean Marie Le Pen تطورت قاعدتها الانتخابية من أقل من 5% إلى حدود 15% في ظرف خمس عشرة سنة، حتى أن جانباً من اليمين التقليدي أصبح منجذبا إلى الخطاب المنصري، فكثير من السياسيين، ومنهم مسؤولون محليون كرؤساء البلديات، ينتقلون من اليمين المتطرف إلى اليمين التقليدي والعكس كذلك، كرئيس بلدية نيس Nice مثلا.

يؤثر هذا العامل تأثيرا قويا في تنامي الشعور بالقلق الثقافي لدى المهاجرين وبالرغبة في إيجاد علاقة جديدة مع الوطن كحل لهذه التوترات الثقافية والاجتماعية والنفسية. لذا لا يعود إذن نجاح المدارس الإسلامية بالمساجد لدى المهاجرين المغاربة بفرنسا إلى سبب خارجي عن واقع الهجرة، قد يكون مثلا متعلقا بقيمة الطرح البيداغوجي للثقافة العربية والإسلامية المقترحة من طرف هذه المدارس.

إن واقع الهجرة وحده هو الذي يفسر هذا الإقبال المتزايد على المدارس الإسلامية، يمكن القول إذن إن ظاهرة العودة إلى الثقافة العربية الإسلامية وقيمها وسلوكياتها هي العملية التي بداخلها تتحدد دلالة كثافة تقبل هذه المدارس بفرنسا. فالواقع الأليم الذي يعاني منه المهاجر المغربي هو الذي ساهم في انبثاق ضرورة البحث عن مكان جديد يتأسس فيه الانتماء الذي يعني الانفلات من عالم الضياع.

وفي الحقيقة لم يفقد المهاجر المغربي صلته بالوطن كليا، فهو يرحل كل صيف إليه لقضاء العطلة فيعيد هناك شحن ذاكرته بصور جديدة وبأحاسيس كثيفة. لكن هذه العودة المؤقتة منتجة لأهم متجدد يتعلق بتحديد مرجع ثابت يسمح للذات الثقافية بأن تكون سوية. ذلك أن الهجرة الأليمة هي فقدان المكان، والهجرة السوية هي التعلق بعقربة المكان.

### فأين يعيش المهاجر إذن ؟

يقول البعض، يعيش المهاجر في البحر المتوسط للدلالة على الانجذاب إلى قطبين متعارضين، شمال المتوسط حيث العمل إن وجد، وجنوبه حيث الأهل. حتى أن بعض المهاجرين يرسلون أبناءهم المولودين بفرنسا إلى وطنهم للعيش هناك وللدراسة أيضا ويقون هم في فرنسا محترفين هكذا ضمنيا بحالة الانشطار التي قد تتحول في بعض الأحيان إلى أسلوب للعيش.

### ولكن في الواقع كيف يعيش المهاجر وأين ؟

إنه يعيش الآن في كيتسو (Ghetto) أي ذلك المكان المنزوي عن المدينة والمنفصل عنها بحزام الفقر والتهemis. تستعمل اليوم كلمة كيتو بفرنسا للدلالة على مجموعة الأحياء الجديدة التي تحاصر المدينة والتي يتراكم ويتركز فيها المهاجرون من كل القوميات حيث الفقر والبطالة والعنف.

تشير كلمة كيتو التي دخلت فعلا قاموس اللغة السياسية والإعلامية إلى واقع الهجرة المغاربية حيث الإنسان هناك غريب في غربته.

نعم، لقد كانت للأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها فرنسا وسائر المجتمعات الأوروبية الأخرى نتائج شديدة الأهمية، همتت هذه الأزمة قطاعا هاما من المهاجرين وحشرتهم في أسكنة الهامش وأحزمتهم الفقر، بحيث أصبحت هذه الأحياء المنزلة مسرحا للصراع بين قوات الأمن (الذي قد يصبح في بعض الأحيان الممثل الوحيد للدولة بها) ومجموعات الشباب من الجيل الثاني والثالث التي تكن شعورا قويا، متعاطفا ومستمررا بالكرهية للمجتمع الفرنسي بأكمله. إذ يُحمل هذا الشباب مسؤولية بؤسه وبؤس الجيل الأول للدولة الفرنسية التي استعملت قوى الآباء لبناء ذاتها وأهدرت طاقات الأبناء عندما حرمتهم من العيش الكريم.

يمكننا أن نتلمس هذه القيمة الثقافية الرمزية من خلال المدارس الفرنسية، هذا المكان الثقافي المتميز بفرتين شديتين : الغربة عن الوطن الأصلي والغربة الثانية التي تجعل المهاجر منفصلا عن المجتمع الذي يعيش فيه بسبب البطالة والفقر والمنصرية.

إن تناقض الحكومات الغربية عن المهاجر المغربي وتجاهله لواقعه الخصوصي ليس كليا في الحقيقة، إذ يتداول الإعلام الغربي الصورة النمطية عن الإنسان المغربي، والتي يمكن تلخيصها في التمثلات التالية : الإرهاب، والتطرف الديني والشراء الفاحش. إضافة إلى الصورة السياحية الفلكلورية السائدة عن بلدان المغرب العربي خصوصا، حيث يجد الإنسان المغربي عموما نفسه رهينا داخل فراغ إعلامي مغاري، ومحاصرا بتمثلات سلبية حول ثقافته الأصلية التي تعمق من درجة غربته.

ولكن غياب الاندماج الإيجابي يتحمل مسؤوليته في بعض الأحيان المهاجرون المغاربة أنفسهم. ذلك أن عدم قدرتهم على التنظيم داخل أطر قانونية وكثرة الصراعات التي تخترقهم جعلتهم غير فاعلين على الساحة الثقافية السياسية الفرنسية على عكس أقبليات مستجدة أخرى، أقل عددا منهم، لكنها أشد تأثيرا على المستوى السياسي والثقافي والإعلامي خصوصا.

إن فقدان اللغة الأم وتلاشي القدرة على استعمالها يوميا بشكلان بالنسبة للفرد وللمجموعة بداية الأندثار الثقافي. فتصبح الهوية بالسة عندما تنقطع عن اللغة التي جاءت بها إلى العالم. فليست اللغة مجرد واسطة بين الفكر والواقع بل هي التي تحدد البنية الذهنية العميقة للإنسان، إذ تصنع اللغة العلاقة مع العالم وتشكلها.

من هذا المنطلق يمكن القول إن المشكل الجوهرى الذي يؤسس لأزمة واقع الهجرة هو بالتحديد مشكل اللغة. ذلك أننا نلاحظ بداية أن الجيل الثاني، ومن باب أولى الثالث، فاقد منذ نشأته للقدرة على استعمال اللغة للأم في معاملاته اليومية. فالمعائلة المهاجرة بفرنسا ذات الأصل الريفي التي تنتمي اجتماعيا إلى الطبقات السفلى غير قادرة على فرض اللغة الأم كلفة تعامل يومي.

هكذا أصبحت اللغة الفرنسية المكتسبة هي العاطفة ثقافيا لدى شباب الجيل الثاني والثالث، من هنا تتأسس القطيعة بين هذين الجيلين والثقافة العربية الإسلامية.



إن جميع تصورات هذا الجيل حول ثقافة آباهه ناتجة عن الموروث السعمي والاتصال الشفاهي والسلوك المتداول داخل العائلة أو من خلال الاحتكاك بالمجتمع المغاربي أثناء العطل. تبقى إذن المعرفة بالثقافة الأصلية عبر المكتوب شبه غائبة، رغم جهود بعض التجمعات المغاربية غير الحكومية تلقين اللغة العربية لأبنائهم.

هكذا ترسم حدود تأثير هذه التجمعات على ثقافة المهاجرين بمجمل العوامل الموضوعية التي تتفاعل داخل والمهم. لا يمكن لهذه التجمعات أن يكون لها دور ثقافي حسيوي إلا إذا استندت مجمل التصورات المؤسسية الرسمية (الحكومة) والاجتماعية (الفاعلون داخل مجتمع الهجرة) على مقارنة ثقافية محددة للمستقبل الثقافي للمهاجرين. إذ تطرح هذه المقاربة المسؤولة السياسية الجماعية إزاء هؤلاء وطبيعة تصور علاقتهم بالوطن وبالثقافة الأم.

نقول هذا افتراضاً، حتى لا نفع في شرك الحلول المستحيلة غير المحققة، إذ لا يمكن البحث عن تأثير ثقافي لهذه التجمعات (تجذير المهاجر داخل فضاء الثقافة المغاربية وقيمها وسلوكياتها) إلا إذا اندرج هذا الفعل وتأثيره داخل صيرورة كاملة تؤسس لاستعادة المهاجر وتكثيف التضامن الاجتماعي معه وخلق فضاءات ثقافية كالمدراس الإسلامية الحرة والأنشطة الثقافية قصد صقل مواهب أبناء الجالية.

يعكس تعامل الطبقة السياسية الفرنسية في مسألة المدارس الإسلامية الحرة خوفاً شديداً من حركة الاستقلال الثقافي لهذه الجالية.

فاستناداً للخطاب السياسي الرسمي الفرنسي حول الهجرة، يصبح هذا الخوف الشديد دليلاً على أزمة العلاقة بين المهاجر والدولة الفرنسية. إن الانفصال الثقافي، للجالية المغاربية دليل على عدم قدرة هذه الدولة على إنتاج الوسائل الضرورية للإجابة على المطالب الثقافية لمجموعة "إشكالية" تعيش داخل الجمهورية الفرنسية بدون أن تكون لها علاقات متناغمة معها.

لقد قلنا إن الخطاب السياسي حول الهجرة يتميز بشبه إجماع حول ضرورة الإدماج الثقافي للمهاجرين وتحويلهم إلى مواطنين عاديين. لا يشد عن هذا الإجماع إلا اليمين المتطرف الذي يعتبر الاختلافات الدينية والعرقية عائقاً ثقافياً أمام اندماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي حتى أن جون ماري لوبان Jean-Marie Le Pen، أصبح يهدد علناً المهاجرين من أصل مغاربي الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية بسحبها منهم فور وصوله إلى الحكم.

يعتبر إذن الخطاب حول الوضعية الثقافية للمهاجرين عاملاً مباشراً يحدد مسألة العلاقة بالهوية، بالوطن. كما يمارس هذا الخطاب ضغطاً ثقافياً على المهاجر يجعله دائماً في حيرة قلقة تتعلق بمسألة انتمائه وحتى بوجوده الآمن خارج وطنه.

تتملك هذا الخوف كامل الطبقة السياسية الفرنسية حتى أن رئيس بلدية Courcouronnes بمقاطعة L'Essonne رغم انتمائه ليسار قرر غلق بعض المدارس الإسلامية، معللاً قراره بأن هذه التجمعات غير منظمة وغير مهيكلية.

تكررت هذه الحادثة في عديد من المدن الفرنسية وقابلتها بعض الحكومات المغاربية الرسمية بالتجاهل التام واللامبالاة، لأنها كما يرى على دراية تامة بالنوايا الخفية لمثل هذه المحاولات، والتي لا يتحاشى الكثير الإفصاح عنها.

إن معالجة الطبقة السياسية الفرنسية لمسألة الهجرة المغاربية في بعدها الثقافي والاجتماعي إنما هو دليل على :  
- التساؤلات المتزايدة حول فعالية النموذج الجمهوري المرتكز على مفهوم المواطنة السياسية ورفض الخصوصيات الثقافية واللغوية. وتأتي هذه الأسئلة في إطار أزمة اجتماعية خانقة وحتى سياسية تتعلق بوحدة وتماسك الجمهورية الفرنسية تحت تأثير المطالب الانفصالية لكثير من الحركات السياسية بجزيرة كورسيكا Corse.  
هكذا يتكشف تعقد مسألة علاقة المهاجر بالثقافة الأصلية وتداخل المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحددها.

#### الرهانات المستقبلية :

لا نطرح هنا حلولاً سحرية، أو وصفات نموذجية نعرف جيداً أنها مرفوضة من واقع شديد التعقد. نقترح هنا فقط أسئلة قد تسمح بإيضاح وغموض المستقبل القريب.

#### السؤال الجوهرى المطروح هنا هو التالي :

كيف يمكن تصور سياسة إصلاحية ثقافية شاملة موجهة للجالية واعتبارها عنصراً من عناصر الإطار الثقافي الذي يرتبط بهويتها عبر تجديد العلاقة مع الوطن ؟

لقد اعتبرنا أن الوظيفة السوسولوجية الموضوعية للقنصليات المغاربية يكمن في اطلاعها بتقييم البرامج الثقافية التي تستلهم من الثقافة الأصلية نموذجاً لبرامجها الثقافية. فتواجدها في عين المكان يضع على عاتقها تجديد هذه العلاقة مع الثقافة الأصلية للخروج بها من مأزقها وشكها، هذه المهمة التي أصبحت تتغذى الآن بالثقافة جاعلة منها سلاحاً لها تنصر بها على انفصام الذات وألم النسيان. وقد صارت هذه المهمة ممكنة انطلاقاً من واقع القهر الثقافي الذي يعاني منه المهاجر والذي يتمثل في حالة ضياع واختراب المكان والزمان الثقافي حيث الغربة التي تجعل من يعيشها في حالة فقدان المرجع الثابت المؤسس للهوية.

نتوجه هنا بخطابنا إلى الحكومات المغاربية والمؤسسات غير الرسمية.

نبدأ أولاً بالحكومات المغاربية التي يهيمها هذا الأمر بقوة. هل تنظم هذه المؤسسات سياساتها وفق منطق ثقافي وسياسي واضح يعتبر المهاجر كائناً ثقافياً بحاجة إلى أن تكون علاقته مع الوطن الأم تجاوزاً ل مجرد ضرورات سياسية-اقتصادية : حيث المهاجر كمصدر للعملة الصعبة ؟

ففي حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المهاجر وإشكالية الهوية المطروحة بالحاج بالنسبة إليه تصبح السياسات الإصلاحية التي تهتم بالمهاجر مجرد وظيفة رمزية-إيديولوجية لهذه الضرورات

تكررت هذه الحادثة في عديد من المدن الفرنسية وقابلتها بعض الحكومات المغاربية الرسمية بالتجاهل التام واللامبالاة، لأنها كما يرى على دراية تامة بالنوايا الخفية لمثل هذه المحاولات، والتي لا يتحاشى الكثير الإفصاح عنها.

إن معالجة الطبقة السياسية الفرنسية لمسألة الهجرة المغاربية في بعدها الثقافي والاجتماعي إنما هو دليل على :

- التساؤلات المتزايدة حول فاعلية النموذج الجمهوري المرتكز على مفهوم المواطنة السياسية ورفض الخصوصيات الثقافية واللغوية. ونأتي هذه الأسئلة في إطار أزمة اجتماعية خانقة وحتى سياسية تتعلق بوحدة وتماسك الجمهورية الفرنسية تحت تأثير المطالب الانفصالية لكثير من الحركات السياسية بجزيرة كورسيكا Corse. هكذا ينكشف تعقد مسألة علاقة المهاجر بالثقافة الأصلية وتداخل المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحمدها.

### الرهانات المستقبلية :

لا نطرح هنا حلولاً سحرية، أو صفات نموذجية نعرف جيداً أنها مرفوضة من واقع شديد التعقد. نقترح هنا فقط أسئلة قد تسمح بإيضاح وغموض المستقبل القريب.

### السؤال الجوهرى المطروح هنا هو التالي :

كيف يمكن تصور سياسة إصلاحية ثقافية شاملة موجهة للجالية واعتبارها عنصراً من عناصر الإطار الثقافي الذي يرتبط بهويتها عبر تجديد العلاقة مع الوطن ؟

لقد اعتبرنا أن الوظيفة السوسولوجية الموضوعية للمقتضيات المغاربية يكمن في اطلاعها بتقييم البرامج الثقافية التي تستلهم من الثقافة الأصلية نموذجاً لبرامجها الثقافية. فتواجدها في عين المكان يضع على عاتقها تجديد هذه العلاقة مع الثقافة الأصلية للخروج بها من مأزقها وشكها، هذه المهمة التي أصبحت تتخلى الآن بالثقافة جاعلة منها سلاحاً لها تنتصر بها على انقسام الذات وألم النسيان. وقد صارت هذه المهمة ممكنة انطلاقاً من واقع القهر الثقافي الذي يعاني منه المهاجر والذي يتمثل في حالة ضياع واغتراب المكان والزمان الثقافي حيث الغربة التي تجعل من يعيشها في حالة فقدان المرجع الثابت المؤسس للهوية.

نتوجه هنا بخطابنا إلى الحكومات المغاربية والمؤسسات غير الرسمية.

نبدأ أولاً بالحكومات المغاربية التي يهيمها هذا الأمر بقوة. هل تنظم هذه المؤسسات سياساتها وفق منطق ثقافي وسياسي واضح يعتبر المهاجر كائناً ثقافياً بحاجة إلى أن تكون علاقته مع الوطن الأم تجاوزاً لجرد ضرورات سياسية-اقتصادية : حيث المهاجر كمصدر للعملة الصعبة ؟

ففي حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المهاجر وإشكالية الهوية المطروحة بإلحاح بالنسبة إليه تصبح السياسات الإصلاحية التي تهتم بالمهاجر مجرد وظيفة رمزية-إيديولوجية لهذه الضرورات

الاقتصادية-السياسية بدون عملية تصور إصلاح ثقافي جذري موجه إلى المهاجر بالأساس، أي تكون إجابة لاحتياجاته الثقافية، التي هي موضوع تشخيص دقيق ومسبق.

تفرض الهجرة على الوطن واجبات منها اعتبار المهاجر جزءا منه بحاجة إلى عناية تصبح بالنسبة إليه تعويضا نفسيا واجتماعيا مقابل الحسارة الثقافية التي سببتها له مغادرة الوطن.

ففي كل الأحوال ليست الهجرة نتاجا لقرار ذاتي واعتباطي. حيث تشكل الهجرة عملية جذب تتمثل في تحقيق أمل الارتقاء إلى مستوى معيشي أحسن. يفادر الإنسان المغاربي وطنه ليبحث له عن شغل، ثم يساهم في تنمية الاقتصاد عبر تحويله لنتاج مجهوده، إن الأموال التي يرسلها المهاجر لوطنه مزروجة بأمله وآله، ليست أرقاما حساية وأوراقا نقدية فحسب، بل هي أكثر من هذا، لأنها مكتسبة بتعبه وحامله لعنائه الوجودي.

تصبح هنا مسؤولية الحكومات المغاربية شديدة الحساسية والحساسة ثقافيا وسياسيا :

كما بهم هذا الأمر بعض المؤسسات التي لها علاقة بالمهاجر كالبانوك مثلا التي قد تكون غير شاعرة بحساسية العلاقة مع المهاجر. فقد يكون المنطق الاقتصادي -التجاري غالبا على تصور هذه المجموعات ولكنها، وإن كانت بالأساس مؤسسات اقتصادية محكومة بمنطق الربح دون الحسارة، فلا يمكن لها أن تنمو إلا إذا استجابت إلى رغبات المهاجر على المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي ومن ثم الاقتصادي.

#### خاتمة

مما لاشك فيه أن الجالية المغاربية في المهجر تعقدت وضعيتها الاجتماعية في الجيل الثاني والثالث بعد تهجير أسرها في مجتمعات متباينة عن مجتمعاتنا سواء من حيث العقيدة أو العادات والتقاليد، مما يقتضي إيجاد أرضية اجتماعية وثقافية وقانونية للحفاظ على تماسك الأسرة المغاربية في المهجر وتشجيع أبناء الجالية هناك لتلقي الدروس في اللغة الأم وربطهم بأنشطة ثقافية وطنية على مستوى القنصليات المتواجدة في المهجر.

كما أنه علاوة على ذلك وفي إطار الحفاظ على الأسرة المغاربية وتماسكها ينبغي تبسيط المسطرة الإدارية والقانونية أمامها في مختلف المشاكل سيما وأن أي تعقيد في هذا المضمار سيساهم دون ريب في هروب عناصر هذه الأسرة ليستغرقهم المجتمع المستقبل الهجين عن مجتمع الوطن الأصل.

ومن الملاحظات التي يمكن إثارتها بهذا الصدد والتي من شأنها أن تشجع تواجد روابط جاليتنا بوطنهم ضرورة تسهيل ظروف استقبالهم لا سيما في فترات عطلة السنتوية.

كما أنه فيما يتعلق بتدبير الدورة الاقتصادية داخل الوطن، في مضمار البناء، والمرتبطة بقطاعات خدمة عديدة يقتضي أيضا تسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء بالنسبة لعمالنا في المهجر لتشييد منازلهم في ظروف مناسبة وسريعة، سيما وأن أية عرقلة بهذا الصدد من شأنها نقل إمكانياتهم المالية للبناء في دول المهجر المستقبلية، وهذا ما لاحظناه في السنوات الأخيرة خاصة في هولندا وبلجيكا وألمانيا.

### بيبلوغرافيا

- الاتفاقية المتعلقة بحالة الأشخاص والأسرة وبالتعاون القضائي بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية، بتاريخ 1981/8/10.
- «الهوية الثقافية المغربية : جدلية الحاضر والعام»، مداخلات مجموعة من الأساتذة والباحثين، إعداد عبد الواحد أولاد الفقيه وسعيد متسب، سلسلة ملتقى الفكر المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، الدار البيضاء 1998.
- ملف : «المتوسط : فضاء لأي حوار؟»، دفاتر الشمال *Cuadernos del Norte*، العدد الخامس، مطبعة الخليج العربي، تطوان، شتاء 2002.
- Rob van der Erf and Liesbeth Heering, *Moroccan Migration Dynamics : Prospects for the Future*, IOM Migration Research Series, The Hague, August 2002.
- *Les Filles et les garçons sont-ils éduqués ensemble ?* Entretien avec Colette Chiland, Diversité. Ville - Ecole - Intégration, n° 138, Paris, septembre 2004.
- *Le Goût amer de nos fruits et légumes, informations et commentaires - Le développement en questions*, Forum Civique Européen, numéro hors série mars 2002.



## قراءات نقدية





## قراءة في كتاب الصراع ضد الريح الأبيض (\*)

مصطفى الغديري

باحث بكلية الآداب والعلوم

الإنسانية بوجدة

### تقديم

إن هذا الكتاب عبارة عن تسجيل للجولات الاستطلاعية التي قامت بها الباحثان : ربيعة بوحلول المغربية، ومرلين دو يونغ الهولندية لأسر مغربية في الهي الشمالي القديم بمدينة روتردام الهولندية في إطار برنامج الإصلاح الاجتماعي الخاص لهذا الهي الذي تعتمز بلدية روتردام القيام به.

ويضم الكتاب خمسة مباحث وتمهيد وخاتمة مركزة تتضمن نتائج التقرير. بالإضافة إلى تقديم بقلم السيد هرمان مايسر Herman Meijzer المحافظ القانوني المكلف بتجديد المدينة والسكن وتنسيق تخطيط الأحياء الكبرى بروتردام، وقد ذيل الكتاب بمجموعة من التعليقات للعائلات المغربية وملاحظات، ثم تعقيب بقلم القنصل العام للمملكة المغربية بروتردام السيد بوشته الويداني.

ومباحث الكتاب تتضمن ما يلي : تمهيد يتضمن مشروعية البحث ودواعيه وإطاره المكاني والزمني. المبحث الأول ويعالج مساعدة الأسر المغربية تريبوا واجتماعيا بغية تسهيل عملية الاندماج في المجتمع الهولندي.

المبحث الثاني يتناول قضايا الأعمال التي يزاولها المهاجرون المغاربة رجالا ونساء وشبابا.

المبحث الثالث ويتصب على الوقت الثالث للشباب المغربي في المهجر.

المبحث الرابع ويعالج تدرس أبناء المهاجرين وتوجيههم في حياتهم الدراسية.

المبحث الخامس ويعالج قضية العلاقات العامة لأسرة المهاجرين بمحيطها العام داخل الهي والمدينة.

الخاتمة تتضمن بعض النتائج التي توصلت إليها الباحثان خلال إنجازهما هذا التقرير.

هذا هو ملخص مضمون الكتاب (1).

(\*) الصراع ضد الريح الأبيض : (Vechten tegen de witte wind) جولة استطلاعية حول الحياة اليومية لأسر مغربية في حي الشمال القديم بمدينة روتردام بهولندا للباحثين ربيعة بوحلول المغربية و Marleen de Jong الهولندية، طبع بروتردام سنة 2000 في حجم 260 صفحة من القطع الصغير، على شكل كتاب الجيب، كتب باللغتين العربية والهولندية.  
(1) من ص. 127-7 من القسم المكتوب بالعربية ومن ص. 1-131، المكتوب باللغة الهولندية.

بداية إن قراءتي هذا الكتاب لا تعني دلالة القراءة بالمفهوم النقدي في الحقل الأدبي أو السوسولوجي بقدر ما ستكون مقارنة لمضمون الكتاب الذي يعالج قضايا الهجرة والمهاجرين في مكان وزمان معينين. وبالرغم من أن الكتاب يحثر دراسة لعيّنة من المهاجرين لكن في عمقه قد ينطبق مضمونه ونتائجه على شرائح عريضة من المهاجرين في البلدان الأوربية.

### مبحث تمهيدي

قامت الباحثتان بإنجاز هذا التقرير بتوصية من هيئة بلدية مدينة روتردام والقسم المكلف بنمو المدينة وتخطيطها بغية الوصول إلى مقترحات لإيجاد الحلول للمشاكل التي تتخبط فيها الجالية المغربية بمدينة روتردام، بعد أن فشلت عدة محاولات للباحثين الاجتماعيين والنفسيين في هذا الشأن، وهو ما دعا بلدية روتردام إلى تكليف الباحثتين بإنجاز هذه الدراسة بطريقة عملية ميدانية بالاتصال والتواصل مع بعض أسر المهاجرين بكل أفرادها، رجالا ونساء وشبابا، فضلا عن ملاحظات الباحثين على مدى سنتين من التردد والتواصل بهذه الأسر في الحي الشمالي القديم للمدينة على اعتبار أن هذا الحي يشكل تجمعا سكانيا هاما للمهاجرين، المغاربة منهم خاصة.

وقد ركزت الباحثتان على الاستقصاء من خلال المعاشة اليومية لهذه الأسر والاحتكاك بها عن طريق الحوار الحر للحصول على الأجوبة وتكرار ذات الطريقة مع الأسر التي ترددت عليها الباحثتان بغية صياغة أهم المشاكل التي تعاني منها الأسر المغربية رجالا ونساء، شيوخا وشبابا.

لاشك أن هذا المنهج في الدراسة هو أقرب إلى واقع المهاجرين للأسباب الآتية :

- الباحثتان امرأتان : إحداهما هولندية والثانية مغربية، فالأسر المغربية قد يصعب التغلغل في أعماقها من قبل الرجل أولا، كما أن الباحثة التي لا تتقن لغة المخاطب وليس لها علم بتقاليد المغاربة يصعب عليها أيضا أن تحصل على كبير طائل ثانيا، ثم إن أفراد الأسرة المغربية قد لا يطمئنون إلى استمارة باحث أو باحثة لا تنتمي إلى المغرب لغة وعقيدة وتقاليد. الأمر الذي جعل هيئة بلدية روتردام مرتاحة لنتائج بحث هذا الثنائي بشهادة السيد هرمان المحافظ القانوني المكلف بتجديد المدينة والسكن بها (2).

ومنذ بداية البحث الأول تعترف الباحثتان أنه ليس من السهل التواصل بالأسر المغربية منذ الوهلة الأولى لكون أفراد أسر المهاجرين لهم أحكام مسبقة في التواصل مع الباحثين الاجتماعيين بهولندا وهي نفس الأحكام التي ينطلق منها الهولنديون تجاه المهاجرين، المغاربة منهم خاصة. ومن جملة هذه الأحكام نورد ما يلي (3) :

(2) كلمته في تقديم الكتاب ص. 7-9.

(3) بنظر الكتاب ص. 18-19.

أحكام الهولنديين (المسبقة)	أحكام الأسر المغربية (المسبقة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إن ضرب الأطفال أو طردهم من المنزل شيء طبيعي عند الآباء المغربية.</li> <li>- الأطفال المغربية ينمون دائما متأخرين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إذا كان الإنسان قد ولد ليكون مأسورا، فإنه لن يصبح أميرا.</li> <li>- الهولنديون لا يحملوننا محمل الجمد. إنهم يصمتون ولكن لا يفعلون شيئا بما يسمعون.</li> <li>- المساعدون الهولنديون يتحيزون غالبا للطفل وليس للوالدين.</li> <li>- مؤسسة حماية الطفولة تسحب الطفل منك إذا وبخته بصفحة أو ما شابه ذلك.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المغربية جالية يصعب التواصل معها.</li> <li>- لا يمكن لك الاتصال بأسرة مغربية إلا عن طريق الأب.</li> <li>- الرجال المغربية يمتصون نساءهم من كل شيء.</li> <li>- إنهم لا يحترمسون المواعيد. ومتى قالوا نعم فالنتيجة لا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يمكن لك أن تدعب إلى المساعدين الاجتماعيين إلا بعد تحديد موعد مسبق، وأحيانا يجب أن تنتظر عدة أسابيع.</li> <li>- إذا كان عندك مشكل عويص، فلا أحد يقدر على مساعدتك.</li> <li>- متى تدخلت المساعدة الاجتماعية عادة ما تفقد طغلك، وبعد ذلك يتلقى الطفل تربية غريبة.</li> <li>- المساعدون الاجتماعيون والمعلمون ورجال الشرطة منفلقون وعاجزون على حل المشاكل.</li> </ul>

من منطلق هذه الأحكام المجهزة المسبقة تأتي صعوبة التواصل وبحث مشاكل المهاجرين نظرا لفقدان الثقة لدى الطرفين.

وتقول الباحثة كان لقاءنا في البداية مع الآباء دون الأمهات، ولكن بحكم وجود باحة مغربية ضمن الثنائي ومعرفتها بالعادات والتقاليد والأعراف بالنسبة للمرأة المغربية واستغلال الفرص المناسبة استطاعت الباحثة الاقتراب أكثر من نساء المهاجرين والتحدث إليهن. لكن تبقى عقبة أخرى متعلقة بإنشاء أسرار الأسرة وذكر مشاكلها حيث الحصول عليها ليس من الأمور الهينة. من ذلك تقول إحدى الأمهات: ماذا يقال عني حينما يسمع الناس أنني عاجزة على تربية أبنائي؟ أو عاجزة على حل مشاكل أسرتي (4)؟.

وإذا تعلق الأمر بسلوك الأبناء المتعارض مع الأخلاق والقانون فالأمر أعظم! مثل انحراف الأبناء وتوجههم إلى بيع المخدرات، كما يحدث بكثرة في الحي الشمالي القديم بروتردام، إلى حد صار الأمر شائعا لدى الأسر المغربية خاصة. لكن المهاجرين من الآباء والأمهات يرجعون ذلك إلى سوء حزم المسؤولين في محاربة الآفة من جذورها كالتقضاء على المروجين الكبار وإيجاد الشغل للشباب حتى لا يتسكعوا في الشوارع أو تبقى جيوبهم فارغة من النقود.

(4) نفسه، ص. 22.

بالإضافة إلى ذلك تجمع كثير من الأسر على إهمال الآباء لأبنائهم وعدم مراقبتهم مراقبة تربوية وتجنب السلوك الديكتاتوري معهم، وبخاصة من هم في مرحلة المراهقة والشباب.

ومن جملة المشاكل التي لاحظتها الباحثان المشاكل الزوجية التي عادة ما تكون ناتجة عن سوء اختيار شريك الحياة لأسباب عائلية أو اقتصادية، كإرغام البنت على الزواج بأحد الأقارب بغية حمله إلى الحارج أو الزواج بالأجنبيات لأسباب كثيرة مما يؤدي إلى شبه قطيعة بين الإبن وعائلته وتغور الزوجة من أهل زوجها، إلخ.

لأن مفهوم الاندماج في الوسط الهولندي ربما أمر مضحك للأسباب الآتية :

- الأسر المغربية يتعد أبنائها مما يصعب تتبع جميعهم في المدرسة والشارع واللعب ووقت فراغهم.
- ضعف لغة التواصل بين الأسر المغربية والمسؤولين على أبنائهم في المدرسة والأندية.
- سرهان تلك الأحكام الجاهزة لدى الهولنديين مما يجعلهم لا يستدعون الآباء.
- اتهامك الآباء في أعمالهم طوال النهار مما يجعلهم لا يستطيعون تتبع الأبناء.
- عدم ترخيص بعض الآباء لزوجاتهم بتابعة أبنائهم في غيابه.
- قسوة بعض الآباء وتضييقهم على أبنائهم، مما يؤدي بالأبناء إلى التفور والاستقلال عن الآباء في وقت مبكر.
- جهل كثير من الآباء مما يجعلهم لا يتبعون أبناءهم في دراستهم وأنشطتهم، وبخاصة الأمهات.
- تأخر الأبناء في الشوارع حتى ساعات متأخرة من الليل يؤدي بهم إلى التعود على بعض السلوكات المخلة اقتداء ببعض الجانحين.
- التفريق بين الأبناء والبنات كعطف الأمهات على الأبناء والتستر على سلوكياتهم ومدعم بالتقود سرا على الآباء.
- تعارض سلوك المغاربة عن الهولنديين، وبخاصة البنات.
- قلة المساعدة من الجانب الهولندي لأبناء المهاجرين للأسباب السابقة.
- عدم استماع المسؤولين إلى الآباء في شتى الأمور المتعلقة بأبنائهم، كالبحت عن الشغل والتكوين المهني والتوجيه؛ على عكس تعاملهم مع الجالية الأوربية والهولنديين على حد قول كثير من الآباء.
- تعارض القيم، من الأمور التي تفج حجرة عشرة للاندماج في مجتمع هولندا. فإذا اشتكى الآباء من سلوكات أبنائهم القربية عن قيمهم وتقاليدهم اعتبر المرشدون الاجتماعيون هذا الكلام من قبيل الشفاعة والبعث (5) !

ربما كانت قضية ترويح المخدرات من أهم الآفات الاجتماعية التي تعرفها هولندا. وينسب ترويحها للشبان من أبناء المهاجرين، منهم المغاربة. وهي من الأمور الواضحة للعيان. لكن هذه الآفة تعود إلى البطالة المتفشية بين

(5) لحصنا هذه النتائج انطلاقا مما توصلت إليه الباحثان في حوارهما مع المهاجرين، وهي مضمنة في عدة صفحات.

الشبان المغاربة لسبب من الأسباب (6)... كما تلعب العنصرية بين الهولنديين الأصل وأبناء الجالية المقيمة بهولندا في قضايا منها :

عدم الاستجابة لطلبات الشغل لأبناء الجالية الذي يناسب تكوينهم المهني والعلمي لا لشيء إلا لأنهم مهاجرون.

كما أن المخدرات تعد من مصادر كسب الثروة السريعة النمو في زمن قياسي.

### قضية الشغل

تناولت الباحثان قضية الشغل التي تعتبر القضية الأساسية للمهاجرين، لكن في هذه النقطة لكل طرف أحكام مسبقة كسابقتها، ونوردها كالآتي (7) :

أحكام الهولنديين (المسبقة)	أحكام الأسر المغربية (المسبقة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يقبل المغربي الاشتغال إلا في عمل يكون فيه هو الرئيس والمرؤوس.</li> <li>- المغاربة ليسوا أهلا للثقة فيما يخص المراسيد، إنهم لا يأتون في الوقت المحدد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المغاربة لا يتصرفون على حذووظ في المجتمع الهولندي.</li> <li>- إذا قبلت العمل، فإني أفقد حتى في التعويض.</li> <li>- إذا تحولت من تعويض البطالة إلى وظيفة عادية، فإني لا أقدم مادي.</li> <li>- جهودي لا تحظى بأي تقدير، هنا حتى وإن اشتغلت كنتطوع.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المغاربة يرفضون العمل بالمرءة، وإذا قبلوه يجب أن يتم وفق شروطهم.</li> <li>- الرجال المغاربة لا يسمحون لزوجاتهم أن يشتغلن.</li> <li>- يصعب على المغاربة القيام بالأعمال المطلوبة منهم.</li> <li>- المغاربة يريدون ألا يشتغلوا إلا بحرية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب على المغاربة أن يذلوا جهودا مضاعفة، ويثبتوا وجودهم أكثر من المعتاد.</li> </ul>

لو وازنا بين هذه الأحكام الجاهزة لدى الطرفين لوجدناها لا تختلف كثيرا عن الواقع بالنسبة لكل طرف.

فهذه زوجة أحد المهاجرين تصرح بما يلي :

«إن من الغباوة أن يقبل الإنسان العمل مقابل مبلغ زهيد... فمن الأفضل أن يبقى نائما (8)».

فمجموعة من المهاجرين يتحدثون عن العمل بالمفهوم الذي كان سائدا في السبعينيات حينما كان العرض في العمل أكثر من الطلب، وكان الكثير يستطيع أن يشتغل ساعات إضافية كما يحلوه وحسب طاقته، وكان كل مهاجر يستطيع أن يشتغل في العمل الذي يرغب فيه. لكن بعد تراجع مناصب العمل نتيجة كثرة الأيدي العاملة

(6) ينظر ص. 24 من الكتاب.

(7) ينظر ص. 54-55.

(8) ينظر ص. 56.

المهاجرة وقلة العرض نتيجة التراجع الاقتصادي الذي عرفته هولندا تغير الوضع مما دفع بكثير من العمال إلى البطالة، وخاصة المسنين منهم الذين اقتربوا من سن التقاعد، وازداد الأمر استفحالاً حين توافد على هولندا جموع من المهاجرين من الأقطار الأوربية فصارت أجور المهاجرين تكفي فقط لسد متطلبات الحياة كالمأكل والسكن.

بل أكثر من هذا أن القوانين الجديدة لا تسمح باستقرار أجور الماطلين عن العمل بل ازدادت تناقصاً وتدنياً، وازدادت الخطورة حين بدأت هولندا تفكر في خفض الأجور أو توقيفها بالنسبة للمغاربة الذين لهم ممتلكات في المغرب، وهو أمر لم يكن مطروحاً من قبل.

هذا بالنسبة للوالدين أما الأبناء فلم يعد في إمكان الكثير منهم أن يوفق بين العمل والدراسة كما كان من قبل خلال أيام العطل أو خارج حصص الدراسة.

فمثل هذه الظروف دفعت بالكثير إلى ترويح المخدرات، بما في ذلك البنات وأطفال المدارس وبعض الأمهات لسد العجز الحاصل في المصاريف والتوفير لمن أراد أن يزور المغرب كل سنة.

### الوقت الثالث

هناك أحكام مسبقة أيضاً لدى الطرفين في موضوع الوقت الثالث للشباب، نورد استمارتها كالآتي (9) :

أحكام الهولنديين (المسبقة)	أحكام الأمر المغربية (المسبقة)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المغاربة لا يصادرون بشيء، ليس لهم أي اهتمام.</li> <li>- يحرم الأطفال المغاربة من كل شيء من طرف والديهم.</li> <li>- المغاربة يشكون غالباً من المراقيل المادية. لكنهم يعطون الأولوية لمنزلهم في المغرب.</li> <li>- لماذا لا يمكن أن يكون الأولاد والبنات في قضاء واحد، إننا نسكن في هولندا، أليس كذلك؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- البنات والأولاد المغاربة يحتاجون إلى مرافق منفصلة، لا يمكن أن يكونوا مختلطين في قضاء واحد.</li> <li>- هناك مجموعة تفسد سمعة الآخرين، ولا أحد يحاسبها عن ذلك.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أنشطة وقت الفراغ في هولندا تؤدي إلى تكون عقلية غريبة.</li> <li>- أنشطة وقت الفراغ لا تنفع المرء في بناء مستقبله.</li> <li>- الأنشطة تكلف دراهم كثيرة.</li> <li>- المغاربة لا يُقبلون على الرحب والسعة من طرف أماكن قضاء وقت الفراغ (مراقص!).</li> <li>- لا يعطى لنا ما نطلبه.</li> </ul>

(9) انظر ص. 66-67.

لاحظت الباحثان أن الآباء المغاربة قليلو العناية بوقت فراغ أبنائهم لانشغالهم بين السوق والمسجد طول النهار والأمهات منشغلات بتربية الصغار وإعداد المنزل والمطبخ واستقبال الضيوف بمساعدة الفتيات.

كما أن التوجيه نادر في أقسام اللغة العربية للمغاربة نظرا إلى قلة ساعات التدريس خلال الأسبوع، أما الحفلات فهي جد مكلفة للأمهات المغربيات، رغم ما تؤدي إليه من تقارب بين العائلات وتقوية صلة الرحم وتناسي متاعب الغربة.

أما الذهاب إلى السينما فهو غير مفيد بالنسبة للفتيات المغربيات، في نظر بعض الآباء، نظرا إلى تعارض كثير من الأفلام الغربية والقيم الدينية، فضلا عن ذلك لاحظ كثير من الآباء أن السينما تمثل أحيانا وكرا للجنسين في غياب الرقابة الاجتماعية، إذ لاحظ بعضهم أن الشبان لا يهتمون في السينما بالشاشة قدر اهتمامهم بمن على جانبيهم.

وحيث يتحدث عن المغرب تذكّر العطل الصيفية التي تقضيها العائلات في المغرب ليجدوا أنها مدعاة للتعب والسهر ونهية مواعيد الاستقبالات للزوار والضيوف وأفراد العائلات وترميم المنازل أو استكمال بنائها دون الاستفادة من هذه العطل فكريا أو جسديا.

وبالنسبة للمدرسة الهولندية فللمغاربة وجهات نظر كما للهولنديين (10) :

أحكام الهولنديين (المسبقة)	أحكام الأسر المغربية (المسبقة)
- يصعب التواصل مع الآباء - يتغيب كثير من الأطفال المغاربة عن الدراسة.	- يعامل المعلمون التلاميذ بليونة وليس بحزم وعرامة.
- لا يعرف الآباء المغاربة الفرق بين الإعداد للتعليم المهني والإعداد للتعليم العلمي (الجامعي).	- بعد التعليم الأساسي يوجه الأطفال المغاربة دائما إلى التكوين المهني.
- لا يذهب الآباء المغاربة إلى مدرسة أطفالهم إلا في حالات نادرة.	- المغاربة جميعا يحشرون في زمرة واحدة.
- لا يشجع الآباء المغاربة أطفالهم.	- للمدارس أحكام مسبقة حول المغاربة.

من خلال استمارات الباحثين تبين وجود شكوك الجالية المغربية تجاه المدارس الهولندية لكونها مصدر ضياع كثير من قيمهم. لكن هذا لا يمنع من أنهم يعلقون آمالا كبيرة على مستقبل أطفالهم في لوج مراحل عليا من التعليم، رغم أنهم لا يفهمون هذه المراحل إلا من خلال الوظائف أو المكانة المهنية التي سيتولاها أبنائهم في

(10) بنظر الصفحة 80-81.

المستقبل. هذا بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين أما الجيل الثاني والثالث أصبحوا أكثر إدراكا للمراحل التعليمية لأبنائهم والمكانة التي ستخولها لهم الشعب أو المسالك التعليمية التي وجه إليها أبناؤهم، كما أصبحت الأمهات من الجيل الثاني من المهاجرات أكثر متابعة للحياة الدراسية لأبنائهن أكثر مما عليه الأمر بالنسبة للجيل الأول من الأمهات في المهجر، سواء تعلق الأمر بالتواصل مع المدرسة أو متابعة أشغالهم في الواجبات المنزلية. وهو أمر طبيعي بالنسبة لهذا الجيل من الأمهات اللاتي لهن إلمام بالدراسة سواء كن يدرسن في المغرب أو درسن في هولندا. كما أن التلاميذ من أبناء الجيل الثاني من المهاجرين يحققون النتائج أكثر مما كان عليه إخوانهم من أبناء الجيل الأول، نظرا إلى تتبع أولياء أمورهم لشؤونهم في المدرسة والمنزل معا.

وفي مقابل ذلك فإن الأجيال الأخيرة من أبناء المهاجرين هم أكثر انسلاخا عن هويتهم الثقافية والوطنية المغربية نظرا إلى اندماجهم الكلي، أحيانا، مع الأطفال الهولنديين لغة وثقافة وعادات. ويتضح ذلك أكثر في المناسبات الدينية للمسيحيين والمسلمين، إذ ربما وجدناهم يعرفون عن المناسبات الدينية المسيحية أكثر مما يعرفون عن أعياد المسلمين (11)، وهو ما دفع إحدى الجرائد الهولندية أن تنشر في مناسبة عيد الأضحى التصريح التالي :  
«إن عيد الأضحى قد تحول عند كثير من المسلمين المغاربة إلى حفلة شواء اللحم فقط» (12).

الحقيقة أن مثل هذا التصريح ينطبق إلى حد بعيد على الجيل المساعد من الأطفال والشباب الذين يتربون في وسط أقل معرفة واهتماما بشؤون الإسلام وأقل ترددا على المغرب. فإذا جاءوا أحسوا بالتناقض بين الوسط الذي تربوا فيه بهولندا والوسط الذي زاروه بالمغرب واصطدموا بكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيه عائلاتهم وأقاربهم بالمغرب كمشاكل الزواج والرشوة وقلة البنى التحتية أو انعدامها في قرى آبائهم. وهو ما دفع بعض هؤلاء إلى التصريح التالي : «لا أبقى هناك - أي في المغرب - ولو عرضوا علي ثلاثة أضعاف راتبي الشهري... لا أعرف كيف أعبر عن ذلك - أي عن المغرب - إنه لا يعجيني» (13).

ولاحظت الباحثتان أن قضية العودة إلى المغرب ليس الشباب والأطفال وحدهم الذين يرفضونها نهائيا، بل الكبار أيضا، حتى الطاعنون في السن من أفراد الجالية المغربية، وتعليهم في ذلك أن الآباء والأمهات والأجداد إذا عادوا إلى المغرب سيشتاقون إلى أبنائهم وأحفادهم (14). إنهم يفضلون العيش في هولندا وسيبقون هناك إلى أن يحملوا في الصناديق.

### خلاصة أو نتائج البحث

من خلال هذه القراءة السريعة في هذا الكتاب نستخلص من ثناياه جملة من النتائج التي يمكن أن نعتبرها تشخيصا لبعض المشاكل التي تعانيها الجالية المغربية بهولندا، انطلاقا من عينات تقطن حيا من أحياء مدينة روتردام، وهي كالآتي :

(11) بنظر ص. 73.

(12) بنظر ص. 99.

(13) ص. 100.

(14) ص. 101.



- إن كسب الثقة لدى المغاربة يتطلب زمنا طويلا وإصلاحا جيدا في التعامل مع المهاجرين، لأن هؤلاء يشعرون بالإحباط نتيجة وعود الجهات الرسمية، كما أن مشاكلهم لا تجد آذانا صاغية.
  - ضعف التواصل بالجمالية المقيمة بهولندا يؤدي إلى ظهور كثير من الآفات، وفي مقدمتها ترويج المخدرات.
  - لا يقوم المساعدون الاجتماعيون بالدور الذي ينبغي القيام به إزاء الجمالية المغربية، فكثيرا من المطالب تبقى حبرا على ورق.
  - ما لم توفق السلطات الهولندية بين القيم الروحية للمهاجرين وبين نظمهم التربوية والقانونية والاجتماعية، فإن عملية الاندماج لن تأتي أكلها في ظروف حسنة.
  - ينبغي إشراك المهاجرين في إيجاد الحلول لمشاكلهم. ولعل تجربة الباحثين المشتركة في التقصي والتواصل بالمهاجرين المغاربة لخير دليل على النتائج الحسنة التي قدمتها دراستهما.
  - تفعيل الحوار مع المهاجرين على جميع المستويات (المدرسة، المرشدون الاجتماعيون، البلدية، اللقاء في المناسبات بين للمغاربة والهولنديين) على حد سواء لمعرفة المشاكل الحقيقية للمهاجرين وتشخيصها واقتراح بعد ذلك الحلول المناسبة.
  - التعامل على قدر المساواة بين المهاجرين وبين الهولنديين وتقدير الكفاءات على حد سواء أيضا، وتبادل الاحترام لقيم كلا الطرفين، بغض النظر على اعتقاد كل طرف بصواب تلك أو بخطأ هذه.
  - كلما استطاع كلا الطرفين فهم بعضهما على جميع المستويات، الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية كلما كان التفاهم والتقارب أكثر فعالية.
  - قضية المخدرات التي يشار إليها بالبنان إلى الشباب المغربي لا يمكن إزالتها بالزجر والعقاب لأن لها أسبابا ينبغي معرفتها وإيجاد البديل لها، منها عدم وجود الفرص المفتوحة في وجوه هؤلاء الشباب في التكوين المهني والحصول على عمل يحفظ ماء الوجه.
  - توعية الآباء بمشاكل أبنائهم وفتح المجال لهم ليشاركوا في إبداء الاقتراحات المناسبة لحلها.
  - تجنب الأحكام المسبقة ومنع ذبوعها ونشرها لدى الطرفين لأن نشرها وانتشارها يزيد في تعميق الهوة بين الطرفين.
- هذا، ويسعى في الأخير أن توضح أن عنوان الكتاب الصراع مع الريح الأبيض قد لا يعبر عن مضمون الكتاب بالنسبة لقارئ هذه المداخلة أو للكتاب عند أول وهلة إلا إذا أمعن النظر في دلالة عباراته التي تنحو منحى شاعريا أو مجازيا، لأن الريح ليس له لون ولا طعم كما يقال، فصفة البياض هذه قد تفهم على أنها مشاكل قد لا ترى كما لا يرى لون الريح؛ وقد تكون صورة مستقاة من الأقوال الشائعة بين الشباب في المهجر المعبرة عن

المخدرات، وبخاصة تلك التي تحمل هذا اللون من مثل الكوكايين والماريخوانا... وغيرها من أنواع المخدرات، لكونها تعتبر - كما عالج الكتاب - من الآفات الشائعة والمنتشرة بين شباب المهجر، المغاربة منهم خاصة. وصار إسم "الريح الأبيض" يطلق على كافة أنواع المخدرات، الأبيض منها وغير الأبيض. لا شك أن الباحثين رمزنا بالصراع مع الريح الأبيض إلى الآفات والعراقيل التي تقف في وجه شباب المهجر، وتعمق عملية اندماجه وتنشئه الاجتماعية بهولندا، سواء كانت تعبان بذلك المشاكل الاجتماعية عامة أم ترمزان إلى آفة المخدرات خاصة.

## قراءة نقدية لكتاب «مغاربة الخارج»

الأستاذ الحسين والقيد

كلية الحقوق، وجدة

### تقديم

يركز الكتاب على مغاربة الخارج Marocains de l'Extérieur (1)، أكثر من مغاربة الداخل، ويتوقف كل من قرأ هذا العمل الجاد عند عنوانه الأثير لدى كل مغربي لأنه سمي جاليتنا بتسميتها الحقيقية، ونعتها بوصف يتسع لها، ولا يضيق عنها، كما هو الشأن بالنسبة للتصنيف المشرقي عن المغتربين والعاملين في الخارج والوافدين (2)، والنظر بإمعان ثانية إلى العنوان يعيد خروج الجيل الأول نحو أوروبا دون هاجس يذكر، سوى تحسين ظروف العيش وارتباط الخلف من الجيل الثاني والثالث بثقافة الآخر، أملا في الاندماج. ومع التسليم بأن مغاربة الخارج نعت جار على الألسنة، تماما كمشاهدة البعض لاحقا إطلاق اسم مغاربة مكان آخر Marocains des ailleurs (3)، أو اسما آخر مفرداته، مغاربة هناك de là-bas (4)، بلا أدنى عمق في الذاكرة المغربية، فإن الكتاب بحاجة إلى عنوان فرعي له ما يبرره ويسوغه، يشير إلى أبرز دول الاتحاد الأوروبي من حيث تيار عملية الهجرة، خاصة فرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا، وفق ترتيب بنأى بشكل واضح عما هو مرسوم بين شأها، مما لا يسائر حسب اعتقادنا جهات الجذب الأولى للمغاربة المقيمين في الخارج، وهذا يستدعي إعادة النظر في هذه الجزئيات التي تؤسس لهذا التفكير على نحو ما أكده الأستاذ الدكتور عمر عزيمان - الرئيس المنتدب لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، في مقدمة الكتاب من أن «هذا المؤلف هو أول ثمرة لهذا التعاون المتعمق مع المنظمة الدولية للهجرة، مثلما ستليه منشورات أخرى تنكب على وضعية الجمالية المغربية في دول أخرى، وبالتالي يأتي التركيز على دراسات تتعلق بمواضيع محددة بشكل دقيق وعميق، فضلا عن إصدار دوريات يتم تحديثها وتحسينها وفق معطيات متجددة».

ويكون الاجتهاد في عنوان كل كتاب أو دورية بالكلمات التي تتصور في كل مشروع ميداني أكثر إلهاء بالمضمون، أو بالأحرى الأكثر تلميحاً إلى هذا المحتوى، من الأولويات الملحة في مخاض مرصد الجمالية المغربية في

(1) Ouvrage, *Marocains de l'extérieur*, édité par la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étranger et l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), imprimerie Edit, Rabat, juillet 2003, p.

(2) وهو ما تؤيده دراسة غير مسبوقة قام بها أستاذنا الدكتور أحمد حسن البرعي بعنوان: الإطار القانوني لحماية العمالة المهاجرة، نشرت ضمن كتاب: الأهرام الاقتصادي، عن مؤسسة الأهرام، العدد 58، القاهرة أول ديسمبر 1992، ص. 86

(3) Voir Abdelkrim Belguendouz, *Marocains des ailleurs et Marocains de l'intérieur*, imprimerie Beni Snaassen, Salé 2003.

الخارج الحارج l'Observatoire de la Communauté Marocaine à l'Étranger التابع لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج. ولهذا فإن تطبيق ذلك على أرض الواقع من شأنه أن يرسم ملامح استراتيجية حقيقية حسب تصور الأستاذ الدكتور عمر عزيمان الذي جاء فيه : «اتخاذ سياسة عامة تجاه مغاربة الخارج من أجل الدفاع عن حقوقهم، تكون ملهمة بالصعوبات والتحديات التي تطرأ على الهجرة على أساس إشراك المهاجر في بناء المغرب الحديث وفي التنمية السوسيو-اقتصادية والثقافية للمغرب (4)».

وفي هذه الإشارات أيضا رسم لحدود التواصل مع الآخر، في صورة أقرب للتعرف بشكل أفضل على ظروف المغاربة في الخارج، بمدى هوماتل عمل أكثر فاعلية وأكثر دقة. مع الإدراك العميق أن هذه الرؤية الشاملة التي تركز على مساواة الذات مازالت مشروعا قائما، ومازالت فكرة القيام بمختلف الدراسات والأبحاث موزعة على مدى الأعوام القادمة، لتشكل جسرا فكريا له صداه على الضفة الأخرى المقابلة، لتحتين العلاقات الأورو-متوسطية وتعميق الحوار ما بين الثقافات.

وهذه الدراسة الأولية، غير المقصورة على أهلها والمحمسين عليها، معدة لأن يقرأها كل متخصص، رغم عدم التنسيق الكامل بين القائمين عليها، نظرا للاشتغال في شكل مجموعات متباعدة والسرعة في محاولة لإخراجها إلى النور، الأمر الذي أدى إلى بديل في سياق خرائطي جغرافي معلوم، قد تظهر واضحة وقد تبدو متوارية على هوى من أقبح ما أثار نقاشا حادا بشأن موقف محسوم لدينا، كخروج على النص بلا موجب معقول وهذا يقودنا إلى مجموعة من الملاحظات نلخصها في النقاط التالية :

أولا : جاءت مواضيع عدد «مغاربة الخارج» متحاشكة نوعا ما، بدءا بتعدد زوايا الرؤية بلا جدال، تتجاوب بلا عناء مع مظهرات ظاهرة الهجرة بشتى صنوفها ومختلف تداعياتها، ولعلنا يمكن أن نجعل القول في أن هذا المؤلف الذي يحتذى به، جاء بمفردات ذات مضمون فكري يتناسب وعبقريته المكان، الذي نشأت فيه بدون تأثير بوصفها تشييدا لوحدة لسانية قائمة على مآثور الصلات، من قبيل الجمع بين مزمتين، للتعبير لدى الفلاندر Flandre في بلجيكا عن الأجنبي "l'étranger"، بمصطلح "Allochtone" لتحديد الأشخاص من أصل أجنبي (5).

ولم يكن من الصعب أن ندرك من أول لحظة أن هذا المصطلح القديم الجديد بكل ما يحمله من ثنائية يحاول فيها إعادة الذاكرة إلى ماض هولندي ولى في الأراضي المنخفضة كان فيه الأجنبي غريبا ومنقطعلا لا معروفا وأصيلا، وبكل ما يكرسه من ازدواجية في التعامل مع الآخر بروح جديدة بحكم التمييز. وهو ما يؤكد لنا بعد البت في حقيقة الأشياء أن كل مشارك في هذا الكتاب يسمي إلى كسر ثوابت ما هو مشاع ومألوف، يستوي في

(4) Cf. Alain Tarris, *Etre d'ici et de là-bas*, parmi le dossier, *Voyages, migration, mobilité*, Sciences humaines, revue mensuel, n° 145, Paris, janvier 2004, p. 24-26.

(5) وهذا المصطلح المعجب الوارد من بلجيكا، لا يتوافق وتبعض حقوق الإنسان، لذا لا يسوغ الاستجداد به من القاموس البائد، بالنسبة للأجانب، بما فهم مغاربة الخارج، صورة المستقبل، في زمن بلغت فيه الوحدة الأوربية مداها وفراها.

الخارج Observatoire de la Communauté Marocaine à l'Étranger، التابع لمؤسسة الحسن الثاني للمقاربة المقيم بالخارج. ولهذا فإن تطبيق ذلك على أرض الواقع من شأنه أن يرسم ملامح استراتيجية حقيقية حسب تصور الأستاذ الدكتور عمر عزيمان الذي جاء فيه : «اتخاذ سياسة عامة تجاه مغاربة الخارج من أجل الدفاع عن حقوقهم، تكون ملمة بالصعوبات والتحديات التي تطرأ على الهجرة على أساس إشراك المهاجر في بناء المغرب الحدائي وفي التنمية السوسيو-اقتصادية والثقافية للمغرب (4)».

وفي هذه الإشارات أيضا رسم لحدود التواصل مع الآخر، في صورة أقرب للتعرف بشكل أفضل على ظروف المغاربة في الخارج، بمدعم بمسائل عمل أكثر فاعلية وأكثر دقة. مع الإدراك العميق أن هذه الرؤية الشاملة التي تركز على مساواة الذات مازالت مشروعا قائما، ومازالت فكرة القيام بمختلف الدراسات والأبحاث موزعة على مدى الأعوام القادمة، لتشكل جسرا فكريا له صداه على الضفة الأخرى المقابلة، لتضمن العلاقات الأورو-متوسطة وتعميق الحوار ما بين الثقافات.

وهذه الدراسة الأولية، غير المقصورة على أهلها والمحسوبين عليها، معدة لأن يقرأها كل متخصص، رغم عدم التنسيق الكامل بين القائمين عليها، نظرا للاشتغال في شكل مجموعات متباينة والسرعة في محاولة إخراجها إلى النور، الأمر الذي أدى إلى بديل في سياق خرائطي جغرافي معلوم، قد تظهر واضحة وقد تبدو متوارية على هوى من أقبح ما أثار نقاشا حادا بشأن موقف محسوم لدينا، كخروج على النص بلا موجب معقول وهذا يقودنا إلى مجموعة من الملاحظات نلخصها في النقاط التالية :

أولا : جاءت مواضيع عدد «مغاربة الخارج» متماسكة نوعا ما، بدءا بتعدد زوايا الرؤية بلا جدال، تتجاوب بلا عناء مع مظهرات ظاهرة الهجرة بشئى صنوفها ومختلف تداعياتها، ولعلنا يمكن أن نجمل القول في أن هذا المؤلف الذي يحتذى به، جاء بمفردات ذات مضمون فكري يتناسب وعبقريّة المكان، الذي نشأت فيه بدون تأثير بوصفها تشبيها لوحدة لسانية قائمة على مآثور الصلات، من قبيل الجمع بين مزيتين، للتعبير لدى الفلاندر Flandre في بلجيكا عن الأجنبي "l'étranger"، بمصطلح "Allochtone" لتحديد الأشخاص من أصل أجنبي (5).

ولم يكن من الصعب أن ندرك من أول لحظة أن هذا المصطلح القديم الجديد بكل ما يحمله من ثنائية يحاول فيها إعادة الذاكرة إلى ماض هولندي ولى في الأراضي المنخفضة كان فيه الأجنبي غريبا ومنقطععا لا معروفا وأصيلا، وبكل ما يكرسه من ازدواجية في التعامل مع الآخر يروح جديدة بحكم التمييز. وهو ما يؤكد لنا بعد البت في حقيقة الأشياء أن كل مشارك في هذا الكتاب يسمى إلى كسر ثوابت ما هو مشاع ومألوف، يستوي في

(4) Cf. Alain Tarrus, *Etre d'ici et de là-bas, parmi le dossier, Voyages, migration, mobilité, Sciences humaines, revue mensuel, n° 145, Paris, janvier 2004, p. 24-26.*

(5) وهذا المصطلح المحبب للورد من بلجيكا، لا يتوافق ونض حقوق الإنسان، لذا لا يسوغ الاستجداد به من القاموس البالد، بالنسبة للأجانب، بما فهم مغاربة الخارج، صورة المستقبل، في زمن بلدت في الوحدة الأوروبية مداها وفراها.

ذلك من أحده المكان كل مأخذ أو من وجد نفسه في زمان بلا نوعية، وتلك هي النقطة، كما يقول لافونتين La Fontaine وبمقدار ما تخرج الكلمات بسيطة، سمعها المثقفي من قبل، يكون المؤلف مبدعا يستمد من لغاته المشتركة في زمن العولة ما يتخلص من كل التصنيفات القديمة، عن الجنس واللون والعرق والدين، بحثا عن مفهوم واحد خارج المكان والزمان في ظل العلاقات المتشابهة. وبهذا لن نكون بحاجة فعلا للاستفسار وبعد كل هذا لا حاجة كذلك للاعتذار، سواء تعلق الأمر بحق تاريخي أو جدل لغوي، بعد تجاوز هيمنة الرؤية من الخارج على السرد.

ثانيا : من المنطقي أيضا أن كتاب مغاربة الخارج لم يأت من فراغ ولم ينبع من محض الصدفة فهو دليل المهاجر المغربي، الذي يمكن الاعتماد عليه لمعرفة الإحصائيات المتوفرة لدى الجهات الرسمية، في الراهن بتحيين وبدون نمطية عبر الإنترنت، لأن الصدفة وحدها لا تستطيع التركيز على محاور موحدة، على مستوى الشكل والمضمون. بهذا التنسيق الذي يضيء جمالية التجربة كلها وبهاءها تارة وبغيب من زاوية أخرى على مستوى روافدها المتعددة ما بين دولة أوربية وأخرى. إضافة إلى كيفية عرض التجربة على صعيد الدلالة والتجانس والتنوع التي لا يمكن تفسيرها في تصورنا إلا بحالة من "الاغتراب" في بداية التأسيس المفرد برمته، على النحو الذي من شأنه إعادة صياغة المواضيع المطروحة لاحقا حول محور موحد، ذلك أن نظرة واحدة على نوعية محتوى دولتي فرنسا وألمانيا تدلنا على عدم الانسجام.

وهذا يعني أن أوراق العمل المقدمة دليل الإرادات تتمسك بالفهم والإدراك والمعاشية بالأرقام المرهقة بكثرة التفاصيل، بحكم النهج والمنهج وبحكم الوضع والعادات، في انتظار المؤلف والمنقح للأخطاء المطبعية التي تأتي وتغرب فجأة بين ثنايا هذا السفر الذي يمتلك الذات والموضوع. ولعله من المفيد أن يتم لاحقا رصد الأهم من المعلومات الحديثة والأحدث في حدود المعقول ورصيد من القبول، قوامها معالجة المعطيات الإحصائية بنوع من المهنية، بصورة علمية وواقعية سليمة. وعليه، فلا داعي لجداول ونماذج تشخيصية تنوالت في فإرضة بعد كل جواب سؤالا جديدا وبعد كل إشكالية مدى إضافية. وليس في ذلك أي ضيق طالما أن صياغة النموذج الأمثل، بلا نشاز، كما هو مطروح في تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية Rapport du ministère des Affaires sociales، الفرنسية، عن الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 و2002، الذي حدد مكونات الهجرة حسب أرقام حقيقية (6)، يمتزج فيها مكون التجمع العائلي بالزواج المختلط، سببا للإقامة وعادات للاستقرار وسلوكا للاندماج، تتخللها معطيات أخرى حول اللجوء السياسي والهجرة السرية، بلا استثناء ولا تمييز، عن حال باقي الدول الأوربية التي وردت في كتاب مغاربة الخارج، وفق الترتيب الأبجدي.

ثالثا : ليس من شك في أن هذا العمل، الذي تبلور في هذا المولود الجديد، في حاجة إلى أن ندعمه جميعا، لأنه وبحق، تجسيد لرؤية مستقبلية تحتل التغيير، ليسير إلى الأفضل، في اتجاه إعداد سلسلة تحتفظ بعنوان

(6) A lire le rapport du ministère des Affaires sociales, « Immigration : les vrais chiffres », *Le Figaro*, du mercredi 14 avril 2004, n° 18565, p. 1 et 10.

مشاركة الخارج، وعناوين فرعية حول مشاركة العالم العربي وآسيا وباقي أجزاء العالم الغربي، من منطلق واقعي وعملي، يقوم في جوهره على منهج المقارنة بين وضعية المغاربة المقيمين بالخارج هنا وهناك، ليكون للجهد الذي يبذل مكانة ومعنى على الجانب المتوسطي المقابل وعلى الشاطئ الآخر والير البعيد، بكل الثقة في أنفسنا وقدراتنا وإيماننا بدورنا في حركة التاريخ، الذي يجب أن يتوجه له وإليه كل فعل وإنجاز.

ونحن نتنظر أن تقدم مؤسسة الحسن الثاني للمعاصرة المقيمين بالخارج الأفضل، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة، من خلال التنسيق بين مختلف شركاء المؤسسة من داخل المغرب وخارجه، باعتبار أن مد الجسور بين مختلف الفعاليات هو الاختبار الحقيقي لنجاح أي مشروع قادم يكون ظاهرا من عنوانه، لأن مشاكل اليوم ليست هي مشاكل الأمس. وليس معنى هذا أن كتاب مشاركة الخارج لا يرسم لذاته أحسن وأجمل صورة، بل على العكس من ذلك فقد بذل من أجل إخراجه مجهود ملموس وجاد من أجل سلسلة أفضل بلغات مختلفة، خاصة وأن التعددية الثقافية وعالميتها World culture هي إحدى خواص العولمة التي تقوم على أهمية المعرفة (7) التي بلغت مدى عالميا شاملا، إلى درجة أصبح معها التغير والتطور سمة العصر، في انتظار تحولات أخرى وافدة من الخارج، في سياقها الكوني، بمزول عن تقاطعات الداخل؛ بين روح العولمة، تمسكا بالقيم الصحيحة والهوية السليمة للأجيال القادمة، وبين آمال وطموحات المجتمع الدولي.

(7) Walter Wriston, the former chairman of Citicorp, once said that « Information about money has become more valuable than money itself », Financial times, friday june 13, 1997, p. 1.

الملاحق





**الدليل التشريعي للأجانب  
ومغاربة الخارج**



## الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

اعتمدت بقرار الجمعية العامة 158/45 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990

### الدياجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تأخذ في اعتابها المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا المبادئ والمعايير الواردة في الصكوك ذات الصلة الموضوعية في إطار منظمة العمل الدولية، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (رقم 97)، والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تصفية وتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين (رقم 143) والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل (رقم 86)، والتوصية بشأن العمال المهاجرين (رقم 151)، والاتفاقية المتعلقة بالسخرة أو العمل القسري (رقم 29)، والاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة (رقم 105).

وإذ تؤكد من جديد أهمية المبادئ الواردة في اتفاقية مناهضة التمييز في ميدان التعليم، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وإذ تشير إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والاتفاقيات المتعلقة بالرق.

وإذ تشير إلى أن أحد أهداف منظمة العمل الدولية، كما ورد في دستورها، هو حماية مصالح العمال عند استخدامهم في بلدان غير بلدانهم، وإذ تضع في اعتبارها خبرة وتجربة تلك المنظمة في المسائل المتصلة بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وإذ تعترف بأهمية العمل المنجز بصدد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في أجهزة مختلفة في الأمم المتحدة، وخاصة في لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاجتماعية، وفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك في منظمات دولية أخرى.

وإذ تعترف أيضا بالتقدم الذي أحرزته بعض الدول، على أساس إقليمي أو ثنائي، صوب حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فضلا عن اعترافها بأهمية وقائدة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.

وإذ تدرك أهمية وحجم ظاهرة الهجرة التي تشمل ملايين الناس وتمس عددا كبيرا من الدول في المجتمع الدولي.

وإذراكا منها لأثر تدفق موجات العمال المهاجرين على الدول والشعوب المعنية، ورغبة منها في إرساء قواعد يمكن أن تسهم في التوفيق بين مواقف الدول عن طريق قبول مبادئ أساسية تتعلق بمعاملة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وإذ تضع في اعتبارها حالة الضعف التي كثيرا ما يجدها العمال المهاجرون وأفراد أسرهم أنفسهم فيها بسبب أمور منها بعدهم عن دولة المنشأ والصعوبات التي يمكن أن تصادفهم، الناشئة عن وجودهم في دولة العمل. وإذ هي مقتنعة بأن حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لم يعترف بها بقدر كاف في كل مكان، وبأنها تتطلب لذلك حماية دولية مناسبة.

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الهجرة غالبا ما تكون السبب في نشوء مشاكل خطيرة لأفراد أسر العمال المهاجرين وكذلك للعمال أنفسهم، وخاصة بسبب تشتت الأسرة.

وإذ تضع في اعتبارها أن المشاكل الإنسانية التي تنطوي عليها الهجرة تكون أجسام في حالة الهجرة غير النظامية، وإذ هي مقتنعة لذلك بضرورة تشجيع الإجراءات الملائمة بغية منع التنقلات السرية والاتجار بالعمال المهاجرين والقضاء عليها، وفي الوقت نفسه تأمين حماية ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية.

وإذ ترى أن العمال غير الحائزين للوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع غير نظامي يستخدمون، في أحيان كثيرة، بشروط أقل مواتاة من شروط عمل العمال الآخرين، وأن بعض أرباب العمل يجنون في ذلك ما يفرهم بالبحث عن هذا النوع من اليد العاملة بغية جني فوائد المنافسة غير العادلة.

وإذ ترى أيضا أن مما يشي عن اللجوء إلى استخدام العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي أن يتم الاعتراف على نطاق أوسع بما لجميع العمال المهاجرين من حقوق الإنسان الأساسية، وأن منح بعض الحقوق

الإضافية لمن يكونون في وضع نظامي من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سيشرح جميع المهاجرين وأرباب العمل على احترام القوانين والإجراءات التي أقرتها الدول المعنية وعلى الامتثال لها.

واقترعا منها لذلك بالحاجة إلى تحقيق الحماية الدولية لحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مع إعادة التأكيد على القواعد الأساسية ووضعها في اتفاقية شاملة يمكن أن تطبق على المستوى العالمي.

قد اتفقت على ما يلي :

## الجزء الأول النطاق والتعاريف

### المادة 1

1. تنطبق هذه الاتفاقية، باستثناء ما ينص عليه خلافًا لذلك فيما بعد، على جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز من أي نوع مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو العنصر، أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكية، أو الحالة الزوجية أو المولد، أو أي حالة أخرى.

2. تنطبق هذه الاتفاقية خلال كامل عملية هجرة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتشمل هذه العملية التحضير للهجرة، والمغادرة، والعبور، وفترة الإقامة بكاملها، ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل وكذلك العودة إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة العادية.

### المادة 2

لأغراض هذه الاتفاقية :

1. يشير مصطلح «العامل المهاجر» إلى الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما يرح يزاول نشاطًا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها.

2. أ - يشير مصطلح «عامل الحدود» إلى العامل المهاجر الذي يحتفظ بمحل إقامته المعتاد في دولة مجاورة ويعود إليه عادة كل يوم أو على الأقل مرة واحدة في الأسبوع.

ب - يشير مصطلح «العامل الموسمي» إلى العامل المهاجر الذي يتوقف عمله، بطبيعته، على الظروف الموسمية، ولا يؤدي إلا أثناء جزء من السنة.

ج - يشير مصطلح «الملاح»، الذي يضم فئة صائدي الأسماك، إلى العامل المهاجر الذي يعمل على سفينة مسجلة في دولة ليس من رعاياها.

- د - يشير مصطلح «العامل على منشأة بحرية» إلى العامل المهاجر الذي يعمل على منشأة بحرية تخضع لولاية دولة ليس من رعاياها.
- هـ - يشير مصطلح «العامل المتجول» إلى العامل المهاجر الذي يكون محل إقامته المعتاد في دولة ما، ويضطر إلى السفر إلى دولة أو دول أخرى لفترات وجيزة نظراً لطبيعة مهنته.
- و - يشير مصطلح «العامل المرتبط بمشروع» إلى العامل المهاجر الذي يقبل بدولة العمل لفترة محددة لكي يعمل فقط في مشروع معين يجري تنفيذه في تلك الدولة من قبل رب عمله.
- ز - يشير مصطلح «عامل الاستخدام المحدد» إلى العامل المهاجر :
1. الذي أرسله رب العمل لفترة زمنية محدودة ومعينة إلى دولة العمل، للاضطلاع بمهمة محددة أو واجب محدد؛ أو
  2. الذي يقوم لفترة زمنية محدودة ومعينة بعمل يتطلب مهارة مهنية أو تجارية أو تقنية أو غيرها من المهارات العالية التخصص؛ أو
  3. الذي يقوم، بناء على طلب رب العمل في دولة العمل، بالاضطلاع لفترة زمنية محدودة ومعينة بعمل مؤقت أو قصير بطبيعته؛
- والذي يعين عليه أن يغادر دولة العمل إما عند انتهاء فترة الإقامة المأذون له بها أو قبلها إذا كان لم يعد بضطلع بتلك المهمة المحددة أو الواجب المحدد أو يشتغل بذلك العمل؛
- ح - يشير مصطلح «العامل لحسابه الخاص» إلى العامل المهاجر الذي يزاول نشاطاً مقابل أجر بخلاف النشاط الذي يزاول بموجب عقد استخدام، ويكسب قوته عن طريق هذا النشاط الذي يزاوله عادة بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد من أسرته، أو إلى أي عامل مهاجر آخر يعترف به في التشريع المنطبق في دولة العمل أو في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بوصفه عاملاً لحسابه الخاص.

### المادة 3

لا تنطبق هذه الاتفاقية على :

- أ - الأشخاص الذين ترسلهم أو تشغيلهم منظمات ووكالات دولية أو الأشخاص الذين ترسلهم أو تشغيلهم دولة ما خارج إقليمها لأداء مهام رسمية، وينظم قبولهم ومركزهم القانون الدولي العام أو اتفاقات أو اتفاقيات دولية محددة؛
- ب - الأشخاص الذين تقوم دولة ما أو من ينوب عنها بإرسالهم أو تشغيلهم خارج إقليمها، والذين يشتركون في برامج التنمية وبرامج التعاون الأخرى، وينظم قبولهم ومركزهم باتفاق مع دولة العمل ولا يعتبرون، بموجب ذلك الاتفاق، عمالاً مهاجرين؛

- ج - الأشخاص الذين يقيمون في دولة تختلف عن دولة منشعهم بوصفهم مستثمرين؛
- د - اللاجئين وعديمي الجنسية، ما لم ينص على ذلك الانطباق في التشريع الوطني ذي الصلة للدولة الطرف المعنية أو في الصكوك الدولية السارية بالنسبة لها؛
- هـ - الطلاب والمتدربين؛
- و - الملاحين والعمال على المنشآت البحرية الذين لم يسمح لهم بالإقامة ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل.

#### المادة 4

لأغراض هذه الاتفاقية، يشير مصطلح «أفراد الأسرة» إلى الأشخاص المتزوجين من عمال مهاجرين أو الذين تربطهم بهم علاقة تنشأ عنها، وفقاً للقانون المنطبق، آثار مكافئة للزواج، وكذلك أطفالهم المعالين وغيرهم من الأشخاص المعالين الذين يعترف بهم أفراداً في الأسرة وفقاً للتشريع المنطبق أو الاتفاقات المنطبقة الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين الدول المعنية.

#### المادة 5

لأغراض هذه الاتفاقية، فإن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم :

- أ - يحتسبون حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع نظامي إذا أذن لهم بالدخول والإقامة ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل بموجب قانون تلك الدولة وبموجب اتفاقات دولية تكون تلك الدولة طرفاً فيها؛
- ب - يحتسبون غير حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع غير نظامي إذا لم يمتثلوا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة.

#### المادة 6

لأغراض هذه الاتفاقية :

- أ - يقصد بمصطلح «دولة المنشأ» الدولة التي يكون الشخص المعني من رعاياها؛
- ب - يقصد بمصطلح «دولة العمل» الدولة التي سيزاول العامل المهاجر فيها، أو يزاول حالياً، أو زاول نشاطاً مقابل أجر، حسبما تكون الحال؛
- ج - يقصد بمصطلح «دولة العبور» أية دولة يمر فيها الشخص المعني في أية رحلة إلى دولة العمل أو من دولة العمل إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة المعتادة.



## الجزء الثاني عدم التمييز في الحقوق

### المادة 7

تتعهد الدول الأطراف، وفقاً للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باحترام الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتأمينها لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الموجودين في إقليمها أو الخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع، مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي، أو العرقي أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكية، أو الحالة الزوجية، أو المولد، أو أي حالة أخرى.

## الجزء الثالث حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

### المادة 8

1. يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بالحرية في مغادرة أي دولة، بما في ذلك دولة منشعهم، ولا يخضع هذا الحق لأية قيود باستثناء القيود التي ينص عليها القانون وتقتضيها حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحررياتهم، والتي تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا الجزء من الاتفاقية.

2. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في أي وقت في دخول دولة منشعهم والبقاء فيها.

### المادة 9

يحمي القانون حق الحياة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

### المادة 10

لا يعرض العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

### المادة 11

1. لا يعرض العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته للاسترقاق أو الاستعباد.

2. لا يلزم العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته بالعمل سخرة أو قسراً.
3. لا يعتبر أن الفقرة 3 من هذه المادة تمنع، في الدول التي يجوز فيها أن يفرض السجن مع الأشغال الشاقة كعقوبة على جريمة ما، أداء الأشغال الشاقة طبقاً لحكم يقضي بهذه العقوبة صادر عن محكمة مختصة.
4. لأغراض هذه المادة، لا يشمل مصطلح «العمل سخرة أو قسراً»:
  - أ - أي عمل أو أمة خدمة غير مشار إليهما في الفقرة الثالثة من هذه المادة مما يطلب عادة من شخص محتجز نتيجة لأمر قانوني صادر عن محكمة، أو يطلب من شخص في أثناء فترة الإفراج المشروط من هذا الاحتجاز؛
  - ب - أمة خدمة مستوجبة في حالات الطوارئ أو الكوارث التي تهدد حياة المجتمع أو رفاهيته؛
  - ج - أي عمل أو أمة خدمة تشكل جزءاً من الالتزامات المدنية العادية مادامت مفروضة أيضاً على رعايا الدولة المعنية.

#### المادة 12

1. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية الفكر والضمير والدين. ويشمل هذا الحق حرية أن يكون لهم دين أو معتقد يختارونه أو أن يعتقدوا هذا الدين أو المعتقد، وحرية إظهار دينهم أو معتقدهم، إما منفردين أو مع جماعة وعلناً أو خلوة، عبادة وإقامة للشعائر، وممارسة وتعلماً.
2. لا يعرض العمال المهاجرون وأفراد أسرهم لإكراه يتنقص من حريتهم في أن يكون لهم دين أو معتقد يختارونه، أو أن يعتقدوا هذا الدين أو المعتقد.
3. لا تخضع حرية إظهار الفرد لدينه أو معتقده إلا للقيود التي يقرها القانون وتقتضيها حماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحرمانهم الأساسية.
4. تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باحترام حرية الأيوين، الذين يكون واحد منهما على الأقل من العمال المهاجرين، والأولياء القانونيين، إن وجدوا، في تأمين التعليم الديني والأخلاقي لأولادهم وفقاً لمعتقداتهم الخاصة.

#### المادة 13

1. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم حق اعتناق الآراء دون أي تدخل.
2. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية التماس جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، بصرف النظر عن الحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو في شكل فني أو بأية وسيلة أخرى يختارونها.

3. تستيع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. ولذلك يجوز أن تخضع لبعض القيود، شريطة أن ينص عليها القانون وأن تكون لازمة :

أ - لاحترام حقوق الغير أو سمعتهم؛

ب - لحماية الأمن القومي للدول المعنية أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة؛

ج - لفرض منع أية دعاية للحرب؛

د - لفرض منع أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداة أو العنف.

#### المادة 14

لا يعرض العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته للتدخل التعسفي أو غير المشروع في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو اتصالاته الأخرى أو للاعتداءات غير القانونية على شرفه وسمته. ويحق لكل عامل مهاجر ولكل فرد من أسرته التمتع بحماية القانون ضد هذا التدخل أو هذه الاعتداءات.

#### المادة 15

لا يحرم العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته تعسفا من ممتلكاته، سواء أكانت مملوكة ملكية فردية أو بالاشتراك مع الغير. وإذا صودرت كلياً أو جزئياً ممتلكات عامل مهاجر أو ممتلكات فرد من أسرته، بمقتضى التشريع النافذ في دولة العمل، فإنه يحق للشخص المعني أن يتلقى تعويضا عادلا وكافيا.

#### المادة 16

1. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في الحرية والسلامة الشخصية.
2. يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحصول من الدولة على الحماية الفعالة من التعرض للعنف والإصابة البدنية والتهديدات والتخويف، سواء على يد الموظفين العموميين أو على يد الأشخاص العاديين أو الجماعات أو المؤسسات.
3. أي عملية تحقق من هوية العمال المهاجرين أو أفراد أسرهم يقوم بها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين يجب أن تجري وفقا لإجراءات يحددها القانون.
4. لا يعرض العمال المهاجرون وأفراد أسرهم، فردا أو جماعيا، للقبض عليهم أو احتجازهم تعسفا؛ ولا يحرمون من حريتهم إلا لأسباب ووفقا لإجراءات يحددها القانون.

5. يبلغ العمال المهاجرون أو أفراد أسرهم بأسباب إلقاء القبض عليهم عند إلقاء القبض، ويقدر الإمكان بلغة يفهمونها. كما يملفون على وجه السرعة بلغة يفهمونها بالتهمة الموجهة إليهم.
6. يحضر على وجه السرعة العمال المهاجرون أو أفراد أسرهم المقبوض عليهم أو المحتجزون بتهمة جنائية، أمام قاض أو أي مسؤول آخر مأذون له قانوناً بممارسة سلطة قضائية، ويكون لهم الحق في المحاكمة في غضون فترة معقولة أو الإفراج عنهم. ولا يجوز كفاءة عامة حسبهم احتياطياً في انتظار المحاكمة، ولكن يجوز أن يكون الإفراج عنهم مرهوناً بضمانات لكفالة مثلهم للمحاكمة، في أي مرحلة أخرى من الإجراءات القضائية، وكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.
7. في حالة إلقاء القبض على عامل مهاجر أو فرد من أسرته أو إيداعه السجن أو حبسه احتياطياً ريثما يتم تقديمه للمحاكمة أو احتجازه بأي طريقة أخرى :
- أ - تخطر السلطات القنصلية أو الدبلوماسية لدولة منشئه أو الدولة التي تمثل مصالح تلك الدولة دون إبطاء، إذا طلب ذلك، بإلقاء القبض عليه أو احتجازه وبأسباب ذلك؛
- ب - يكون للشخص المعني الحق في الاتصال بالسلطات المذكورة. وتحال أية رسالة من الشخص المعني إلى السلطات المذكورة دون إبطاء، كما يكون له الحق في أن يتلقى دون إبطاء الرسائل الموجهة من السلطات المذكورة؛
- ج - يحاط الشخص المعني علماً، دون إبطاء بهذا الحق وبال حقوق المستمدة من المعاهدات ذات الصلة، إن وجدت، المنطبقة بين الدول المعنية، في التراسل والالتقاء بممثلي السلطات المذكورة واتخاذ الترتيبات معهم لتمثيله قانونياً.
8. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يحرمون من حريتهم بالقبض عليهم أو احتجازهم الحق في إقامة دعوى أمام المحكمة، لكي تبث تلك المحكمة دون إبطاء في قانونية احتجازهم وتأمر بالإفراج عنهم إن كان الاحتجاز غير قانوني. وتوفر لهم عند حضورهم هذه الدعوى مساعدة من مترجم شفوي، لو اقتضى الأمر ودون تحميلهم تكاليفه، إذا كانوا عاجزين عن فهم اللغة المستخدمة أو التحدث بها.
9. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ممن وقعوا ضحايا للقبض عليهم أو احتجازهم بصورة غير قانونية حق نافذ في التعويض.

#### المادة 17

1. يعامل العمال المهاجرون وأفراد أسرهم الذين يحرمون من حريتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة للإنسان وهويته الثقافية.

2. يعزل المتهمون من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويلقون معاملة مختلفة تناسب مع وضعهم كأشخاص غير مدانين. أما الأحداث المتهمون فيعزلون عن الراشدين، ويحاولون إلى القضاء بأسرع ما يمكن.
3. يوضع أي عامل مهاجر أو أي فرد من أسرته يحتجز في دولة العبور أو في دولة العمل لحرقه الأحكام المتعلقة بالهجرة، يعزل عن الأشخاص المدانين أو الأشخاص المحتجزين رهن المحاكمة، كلما كان ذلك ممكنا عمليا.
4. يكون الهدف من معاملة العامل المهاجر أو أحد أفراد أسرته خلال أية فترة يسجن فيها تنفيذًا لحكم صادر عن محكمة قضائية هو إصلاحه وتأهيله اجتماعيا. ويعزل الأحداث المخالفون عن الراشدين ويعاملون معاملة تليق بعمرهم ووضعهم القانوني.
5. يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم خلال الاحتجاز أو السجن بنفس حقوق المواطنين في أن يزورهم أفراد أسرهم.
6. إذا حرم عامل مهاجر من حريته، تبدي السلطات المختصة في الدولة المعنية اهتماما بالمشاكل التي قد تنشأ لأفراد أسرته، خصوصا لزوجته وأطفاله القصر.
7. يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم ممن يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن وفقا للقوانين النافذة في دولة العمل أو دولة العبور بنفس حقوق رعايا تلك الدولة الموجودين في نفس الوضع.
8. إذا احتجز عامل مهاجر أو أحد أفراد أسرته بقصد التحقق من أية مخالفة للأحكام المتعلقة بالهجرة، لا يتحمل أية نفقات تترتب على ذلك.

#### المادة 18

1. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في المساواة مع رعايا الدولة المعنية أمام المحاكم بأنواعها. وعند إثبات أية تهمة جنائية ضدهم، أو تحديد حقوقهم والتزاماتهم في دعوى قضائية، يكون من حقهم سماع أقوالهم بطريقة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة تعقد وفقا للقانون.
2. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين توجه إليهم تهمة جنائية الحق في افتراض برائتهم إلى أن تثبت إدانتهم وفقا للقانون.
3. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، عند إثبات أية تهمة جنائية ضدهم، الحق في الحصول على الضمانات التالية كحد أدنى :

أ - إبلاغهم فورا وبالتفصيل بلغة يفهمونها بطبيعة التهمة الموجهة إليهم وسببها؛

ب - إتاحة ما يكفي من الوقت والتسهيلات لهم لإعداد دفاعهم والاتصال بمحاميين من اختيارهم؛

جـ - محاكمتهم دون إبطاء لا داعي له؛

د - محاكمتهم حضورياً، وقيامهم بالدفاع عن أنفسهم بأنفسهم أو بمساعدة قانونية يختارونها؛ وإبلاغهم بهذا الحق إذا لم تتوفر لهم مساعدة قانونية؛ وتخصيص مساعدة قانونية لهم في أية حالة تقتضي فيها مصلحة العدالة ذلك ودون أن يدفعوا شيئاً في أية حالة من هذا القبيل إذا لم تكن لديهم موارد كافية لدفع ثمن هذه المساعدة؛

هـ - قيامهم باستجواب أو طلب استجواب الشهود ضدهم واستحضار واستجواب شهود دفاع عنهم بنفس الشروط التي تنطبق على الشهود ضدهم؛

و - الحصول مجاناً على مساعدة مترجم شفوي إذا كانوا لا يفهمون أو يتكلمون اللغة المستخدمة في المحكمة؛

ز - عدم إجبارهم على الشهادة ضد أنفسهم أو على الاعتراف بأنهم مذنبون.

4. في حالة الأحداث، تكون إجراءات الدعوى على نحو يأخذ في الاعتبار أعمارهم واستصواب العمل على تأهيلهم.

5. للعامل المهاجرين وأفراد أسرهم المذنبين بجريمة من الجرائم الحق في أن يعاد النظر في إدانتهم وفي الحكم الصادر ضدهم وذلك من قبل محكمة أعلى درجة وفقاً للقانون.

6. حين يصدر حكم نهائي بإدانة عامل مهاجر أو فرد من أسرته بفعل إجرامي وحين ينقض في وقت لاحق الحكم بإدانتهم أو يتم العفو عنه على أساس أن واقعة جديدة أو مكتشفة حديثاً أثبتت على نحو قاطع أنه حدثت إساءة في تطبيق أحكام العدالة، يروض وفقاً للقانون الشخص الذي أوقعت عليه العقوبة نتيجة لهذه الإدانة، ما لم يثبت أن عدم الكشف في الوقت المناسب عن الواقعة المجهولة يرجع كلياً أو جزئياً إلى ذلك الشخص.

7. لا يتعرض العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته للمحاكمة أو للعقاب مرة أخرى عن جرم سبق أن أدين به أو برئ منه نهائياً وفقاً للقانون وللإجراءات الجنائية الشبعة في الدولة المعنية.

#### المادة 19

1. لا يعتبر العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته مذنباً في أي فعل إجرامي بسبب أي فعل أو إغفال لم يكن يشكل وقت ارتكابه فعلاً إجرامياً بموجب القانون الوطني أو الدولي؛ كما لا تنزل عقوبة أشد من تلك التي كانت مطبقة وقت ارتكابه. وإذا سمح نص في قانون صدر بعد ارتكاب الجرم بغرض عقوبة أخف، وجب أن يستفيد من هذا النص.

2. تراعى، عند فرض أية عقوبة على فعل إجرامي ارتكبه عامل مهاجر أو أحد أفراد أسرته، الاعتبارات الإنسانية المتصلة بوضعه، وخاصة ما يتعلق منها بحقه في الإقامة أو العمل.

#### المادة 20

1. لا يجوز سجن العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته بجرم عدم وفائه بالتزام تعاقدي.  
2. لا يجوز حرمان العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته من إذن الإقامة أو تصريح العمل أو طرده بجرم عدم وفائه بالتزام ناشئ عن عقد عمل إلا إذا كان الوفاء بذلك الالتزام يشكل شرطا لذلك الإذن أو التصريح.

#### المادة 21

ليس من الجائز قانونا لأي شخص، ما لم يكن موظفا رسميا مخلوا حسب الأصول بموجب القانون، أن يصادر أو يعدم أو يحاول إعدام وثائق الهوية، أو الوثائق التي تخول الدخول إلى الأراضي الوطنية أو البقاء أو الإقامة أو الاستقرار فيها، أو تصاريح العمل. ولا يجوز مصادرة هذه الوثائق بصورة مرخص بها دون إعطاء إصالح مفصل بذلك. ولا يجوز، بأية حال من الأحوال، إعدام جواز سفر أو وثيقة معادلة لجواز سفر عامل مهاجر أو أحد أفراد أسرته.

#### المادة 22

1. لا يجوز أن يتعرض العمال المهاجرون وأفراد أسرهم لإجراءات الطرد الجماعي. وينظر ويت في كل قضية طرد على حدة.  
2. لا يجوز طرد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من إقليم دولة طرف إلا عملا بقرار تتخذه السلطة المختصة وفقا للقانون.  
3. يتم إخطارهم بالقرار بلغة يفهمونها. ويتم بناء على طلبهم وحسبما لا يكون ذلك إلزاميا إخطارهم بالقرار كتابة، وإخطارهم كذلك بالأسباب التي استند إليها القرار، عدا في الأحوال الاستثنائية التي يقتضيها الأمن الوطني، ويبلغ الأشخاص المعنيون بهذه الحقوق قبل صدور القرار أو على الأكثر وقت صدوره.  
4. يحق للشخص المعني، عدا في حالة صدور قرار نهائي من هيئة قضائية، أن يتقدم بالأسباب المبررة لعدم طرده وأن تقوم السلطة المختصة بمراجعة قضيته، ما لم تقض ضرورات الأمن الوطني بغير ذلك، وربما تتم المراجعة، يحق للشخص المعني طلب وقف قرار الطرد.  
5. يحق للشخص المعني، إذا أُلغى في وقت لاحق قرار الطرد يكون قد نفذ بالفعل، أن يطلب تعويضا وفقا للقانون ولا يجوز استخدام القرار السابق لمنعه من العودة إلى الدولة المعنية.

6. في حالة الطرد، يمنح الشخص المعني فرصة معقولة قبل الرحيل أو بعده لتسوية أية مطالب متعلقة بالأجور وغيرها من المستحقات الواجبة الأداء له، وتسوية أية مسؤوليات معلقة.
7. دون المساس بتنفيذ قرار بالطرد، يجوز للعامل المهاجر أو لأي فرد من أفراد أسرته يخضع لهذا القرار أن يسمى للدخول إلى دولة أخرى غير دولة منشئه.
8. في حالة طرد عامل مهاجر أو أحد أفراد أسرته، لا يتحمل أي منهم تكاليف الطرد. ويجوز أن يطلب من الشخص المعني دفع تكاليف سفره.
9. ولا يمس الطرد من دولة العمل، في حد ذاته، أية حقوق للعامل المهاجر أو أحد أفراد أسرته تكون مكتسبة وفقاً لقانون تلك الدولة، بما في ذلك حق الحصول على الأجور وغيرها من المستحقات الواجبة له.

#### المادة 23

يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بالحق في اللجوء إلى الحماية والمساعدة من السلطات القنصلية أو الدبلوماسية لدولة منشئهم أو للدولة التي تمثل مصالح تلك الدولة، كلما حدث مساس بالحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وبصفة خاصة، يخطر الشخص المعني في حالة الطرد بهذا الحق دون إبطاء، وتيسر سلطات الدولة القائمة بالطرد ممارسة هذا الحق.

#### المادة 24

لكل عامل مهاجر ولكل فرد في أسرته الحق في الاعتراف به في كل مكان بوصفه شخصاً أمام القانون.

#### المادة 25

1. يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعاياها دولة العمل من حيث الأجر ومن حيث ما يلي :
- أ - شروط العمل الأخرى، أي أجر العمل الإضافي، وساعات العمل، والراحة الأسبوعية، وأيام العطلة المدفوعة الأجر، والسلامة، والصحة، وإنهاء علاقة الاستخدام، وغير ذلك من شروط العمل التي يغطيها هذا المصطلح بموجب القانون الوطني والممارسة الوطنية؛
- ب - شروط الاستخدام الأخرى، أي السن الدنيا للاستخدام، والتقييدات المفروضة على العمل في المنزل، وأية مسألة أخرى، يعتبرها القانون الوطني والممارسة الوطنية شرطاً من شروط الاستخدام.
2. ليس من المشروع الانتقاص في عقود العمل الخاصة من مبدأ المساواة في المعاملة المشار إليه في الفقرة 1 من هذه المادة.



3. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لضمان ألا يحرم العمال المهاجرون من أية حقوق تنشأ عن هذا المبدأ بسبب أية مخالفة في إقامتهم أو استخدامهم. وعلى وجه الخصوص، لا يعنى أرباب العمل من أية التزامات قانونية أو تعاقدية ولا تقيد التزاماتهم بأي شكل بسبب أي مخالفة من هذا القبيل.

#### المادة 26

1. تعترف الدول الأطراف بحق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في :

أ - المشاركة في اجتماعات وأنشطة نقابات العمال وأي جمعيات أخرى منشأة وفقاً للقانون، بقصد حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومصالحهم الأخرى، مع الخضوع فقط للوائح المنظمة المعنية؛

ب - الانضمام بحرية إلى أية نقابة عمال وإلى أية جمعية من قبيل الجمعيات سابقة الذكر، مع الخضوع فقط للوائح المنظمة المعنية؛

ج - التماس العون والمساعدة من أية نقابة عمال ومن أية جمعية من قبيل الجمعيات سابقة الذكر.

2. لا يجوز وضع أية قيود على ممارسة هذه الحقوق عدا القيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني والنظام العام أو حماية حقوق الغير وحرمتهم.

#### المادة 27

1. فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم في دولة العمل بنفس المعاملة التي يعامل بها رعايا تلك الدولة بقدر استيفائهم للشروط التي ينص عليها التشريع المنطبق في تلك الدولة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المنطبقة فيها. وتستطيع السلطات المختصة في دولة المنشأ ودولة العمل القيام، في أي وقت، بوضع الترتيبات اللازمة لتحديد وسائل تطبيق هذه القاعدة.

2. في الحالات التي لا يسمح فيها التشريع المنطبق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالتمتع باستحقاق ما، تقوم الدول المعنية بالنظر في إمكانية أن يدفع للأشخاص المعنيين مقدار الاشتراكات التي أسهموا بها فيما يتعلق بهذا الاستحقاق، على أساس المعاملة التي يعامل بها الرعايا الذين يوجدون في ظروف مماثلة.

#### المادة 28

للعامل المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تلقي أية رعاية طبية تكون مطلوبة بصورة عاجلة لحفظ حياتهم أو لتلافي ضرر لا يمكن علاجه بلحق بصحتهم وذلك على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدولة المعنية. ولا يحرم هؤلاء من هذه الرعاية الطبية الطارئة بسبب أية مخالفة فيما يتعلق بالإقامة أو الاستخدام.

## المادة 29

لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق في الحصول على إسم، وفي تسجيل ولادته، وفي الحصول على جنسية.

## المادة 30

لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق الأساسي في الحصول على التعليم على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدولة المعنية. ولا يجوز رفض أو تقييد إمكانية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل المدرسي أو بالمدارس بسبب الوضع غير النظامي من حيث الإقامة أو الاستخدام لأي من الأيوين، أو بسبب الوضع غير النظامي لإقامة الطفل في دولة العمل.

## المادة 31

1. تضمن الدول الأطراف احترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولا تمنعهم من الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية مع دولة منشعهم.  
2. يمكن للدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة اللازمة لمساعدة وتشجيع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

## المادة 32

يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لدى انتهاء إقامتهم في دولة العمل، أن يحولوا دخولهم ومدخراتهم، وأن يحملوا معهم، وفقاً للتشريع المنطبق في الدول المعنية، أمتعتهم وممتلكاتهم الشخصية.

## المادة 33

1. يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن تبلغهم دولة المنشأ أو دولة العمل أو دولة العبور، حسبما تكون الحال، بما يلي:

أ - حقوقهم الناجمة عن هذه الاتفاقية؛

ب - شروط السماح لهم بالدخول، وحقوقهم والتزاماتهم بمقتضى القانون والممارسة في الدولة المعنية، والمسائل الأخرى التي تمكنهم من الالتزام بالإجراءات الإدارية أو غيرها من الرשמيات في تلك الدولة.

2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التي تراها ملائمة لنشر المعلومات المذكورة أو ضمان تقديمها من قبل أرباب العمل أو نقابات العمال أو الهيئات أو المؤسسات المختصة الأخرى، وتتعاون مع الدول الأخرى، المعنية حسب الاقتضاء.

3. تقدم تلك المعلومات الكافية، عند الطلب، إلى العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مجاناً، وقدر الإمكان، بلغة يستطيعون فهمها.

#### المادة 34

ليس في هذا الجزء من الاتفاقية ما يكون من أثره إعفاء العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سواء من الالتزام بالتقيد بقوانين وأنظمة كل دولة من دول العبور ودولة العمل أو الالتزام باحترام الهوية الثقافية لسكان تلك الدول.

#### المادة 35

ليس في هذا الجزء من الاتفاقية ما يفسر بأنه ينطوي على تسوية وضع العمال المهاجرين أو أفراد أسرهم الذين يكونون غير حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع غير نظامي أو أي حق في مثل هذه التسوية لوضعهم، وليس فيه ما يمس التدابير الرامية إلى ضمان تهيئة أوضاع سليمة ومنصفة للهجرة الدولية على النحو المنصوص عليه في الجزء السادس من هذه الاتفاقية.

### الجزء الرابع

## حقوق أخرى للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحائزين للوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع نظامي

#### المادة 36

يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم الحائزون للوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع نظامي في دولة العمل بالحقوق المنصوص عليها في هذا الجزء من الاتفاقية بالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في الجزء الثالث.

#### المادة 37

من حق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، قبل خروجهم من دولة المنشأ أو، على الأكثر، وقت دخولهم إلى دولة العمل، أن تلبسهم دولة المنشأ أو دولة العمل، حسب الاقتضاء، تلبساً كاملاً بجميع الشروط المنطبقة على دخولهم، وبوجه خاص بالشروط المتعلقة بإقامتهم والأنشطة التي يجوز لهم مزاوتتها مقابل أجر، فضلاً عن المتطلبات التي يجب عليهم استيفاؤها في دولة العمل، والسلطة التي يجب عليهم الاتصال بها لإدخال أي تعديل على تلك الشروط.

## المادة 38

1. تبذل دول العمل كل جهد للإذن للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالغياب مؤقتا دون أن يكون لذلك تأثير على الإذن لهم بالإقامة أو العمل، حسبما تكون عليه الحال. وتراعى دول العمل في ذلك الاحتياجات الخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتزاماتهم، خاصة في دولة منشعهم.
2. يكون للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تزويدهم بمعلومات وإفصاحهم عن الشروط التي يتم بمقتضاها الإذن بحالات الغياب المؤقت هذه.

## المادة 39

1. يكون للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية الانتقال في إقليم دولة العمل وحرية اختيار محل إقامتهم بها.
2. لا تخضع الحقوق المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة لأية قيود باستثناء القيود التي ينص عليها القانون وتقتضيها حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحررياتهم، والتي تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

## المادة 40

1. يكون للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تكوين الجمعيات ونقابات العمال في دولة العمل لتعزيز وحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المصالح.
2. لا يجوز وضع أي قيود على ممارسة هذا الحق عدا القيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني والنظام العام، أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم.

## المادة 41

1. يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أن يشاركوا في الشؤون العامة في دولة منشعهم، وأن يدلوا بأصواتهم وأن ينتخبوا في الانتخابات التي تجرى في تلك الدولة، وفقا لتشريعها.
2. تقوم الدول المعنية، حسب الاقتضاء ووفقا لتشريعها، بتيسير ممارسة هذه الحقوق.

## المادة 42

1. تنظر الدول الأطراف في أمر وضع إجراءات أو إنشاء مؤسسات يمكن عن طريقها أن تراعى، سواء في دول المنشأ أو دول العمل، الاحتياجات والأمان والتزامات الخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتتوخى،

## المادة 38

1. تبذل دول العمل كل جهد للإذن للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالغياب مؤقتاً دون أن يكون لذلك تأثير على الإذن لهم بالإقامة أو العمل، حسبما تكون عليه الحال. وتراعى دول العمل في ذلك الاحتياجات الخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتزاماتهم، خاصة في دولة منشعهم.
2. يكون للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تزويدهم بمعلومات وافية عن الشروط التي يتم بمقتضاها الإذن بحالات الغياب المؤقت هذه.

## المادة 39

1. يكون للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية الانتقال في إقليم دولة العمل وحرية اختيار محل إقامتهم بها.
2. لا تخضع الحقوق المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة لأية قيود باستثناء القيود التي ينص عليها القانون وتقتضيها حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحررياتهم، والتي تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

## المادة 40

1. يكون للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في تكوين الجمعيات ونقابات العمال في دولة العمل لتعزيز وحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المصالح.
2. لا يجوز وضع أي قيود على ممارسة هذا الحق عدا القيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني والنظام العام، أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم.

## المادة 41

1. يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أن يشاركوا في الشؤون العامة في دولة منشعهم، وأن يدلوا بأصواتهم وأن ينتخبوا في الانتخابات التي تجرى في تلك الدولة، وفقاً لتشريعها.
2. تقوم الدول المعنية، حسب الاقتضاء ووفقاً لتشريعها، بتيسير ممارسة هذه الحقوق.

## المادة 42

1. تنظر الدول الأطراف في أمر وضع إجراءات أو إنشاء مؤسسات يمكن عن طريقها أن تراعى، سواء في دول المنشأ أو دول العمل، الاحتياجات والأسماني والالتزامات الخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتتوخى،

- حسب الافتضاء، إمكانية أن يصبح للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في تلك المؤسسات، ممثلون يتم اختيارهم بحرية.
2. تيسر دول العمل، وفقا لتشريعها الوطني، استشارة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة المجتمعات المحلية وإدارتها.
3. يجوز أن يتمتع العمال المهاجرون بالحقوق السياسية في دولة العمل. إذا منحتهم تلك الدولة هذه الحقوق في ممارستها لسيادتها.

#### المادة 43

1. يتمتع العمال المهاجرون بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل فيما يتعلق بما يلي :
- أ - إمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة متطلبات القبول وغيرها من أنظمة المؤسسات والخدمات المعنية؛
- ب - إمكانية الوصول إلى خدمات التوجيه والتوظيف المهنيين؛
- ج - إمكانية الوصول إلى مرافق ومؤسسات التدريب وإعادة التدريب المهنيين؛
- د - إمكانية الحصول على مسكن، بما في ذلك مشاريع الإسكان الاجتماعي، والحماية من الاستغلال فيما يتعلق بالإيجار؛
- هـ - إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية، شريطة الوفاء بمتطلبات الاشتراك في برامج هذه الخدمات؛
- و - إمكانية الوصول إلى التعاونيات والمؤسسات المدارة ذاتيا دون أن يعني ذلك تغييرا في وضعهم كمهاجرين ومع مراعاة قواعد وأنظمة الهيئات المعنية؛
- ز - إمكانية الوصول إلى الحياة الثقافية والاشترك فيها.
2. تهيئ الدول الأطراف الأحوال التي تكفل المساواة الفعلية في المعاملة لتمكين العمال المهاجرين من التمتع بالحقوق المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة كلما وفقت شروط إقامتهم، كما تأذن بها دولة العمل، بالمتطلبات المناسبة.
3. لا تمنع دول العمل رب عمل العمال المهاجرين من إنشاء مرافق سكنية أو اجتماعية أو ثقافية لهم. ومع مراعاة المادة 70 من هذه الاتفاقية، يجوز لدولة العمل أن تجعل إنشاء هذه المرافق عاضعا للشروط المطبقة عموما بهذا الخصوص في تلك الدولة.

## المادة 44

1. تقوم الدول الأطراف، اعترافاً منها بأن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع وبأن من حقها أن تتوفر لها الحماية من قبل المجتمع والدولة، باتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية وحدة أسر العمال المهاجرين.
2. تقوم الدول الأطراف باتخاذ ما تراه مناسباً ويدخل في نطاق اختصاصها من تدابير رامية إلى تيسير لمّ شمل العمال المهاجرين بأزواجهم أو بالأشخاص الذين تربطهم بهم علاقة تنشأ عنها، وفقاً للقاتون المنطبق، آثار مكافئة للزواج، وكذلك بأولادهم المعالين القصر غير المتزوجين.
3. تنظر دول العمل، لاعتبارات إنسانية، بعين العطف في منح معاملة متساوية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 من هذه المادة، للأفراد الآخرين من أسر العمال المهاجرين.

## المادة 45

1. يتمتع أفراد أسر العمال المهاجرين، في دولة العمل، بالمساواة في المعاملة مع رعايا تلك الدولة، وذلك فيما يتعلق بما يلي :
  - أ - إمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة متطلبات القبول وغيرها من أنظمة المؤسسات والخدمات المعنية؛
  - ب - إمكانية الوصول إلى مؤسسات وخدمات التوجيه والتدريب المهنيين، شريطة الوفاء بمتطلبات الاشتراك فيها؛
  - ج - إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية، شريطة الوفاء بمتطلبات الاشتراك في برامج هذه الخدمات؛
  - د - إمكانية الوصول إلى الحياة الثقافية والمشاركة فيها.
2. تنتهج دول العمل، بالتعاون مع دول المنشأ عند الاقتضاء، سياسة تستهدف تيسير إدماج أولاد العمال المهاجرين في النظام المدرسي المحلي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليمهم اللغة المحلية.
3. تسعى دول العمل إلى تيسير تعليم اللغة والثقافة الأصليين لأولاد العمال المهاجرين، وفي هذا الصدد، تتعاون معها دول المنشأ حيثما كان ذلك مناسباً.
4. لدول العمل أن توفر برامج تعليمية خاصة باللغة الأصلية لأولاد العمال المهاجرين، بالتعاون مع دول المنشأ عند الاقتضاء.

## المادة 46

يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم، رهنا بالتشريع المنطبق للدول المعنية، فضلا عن الاتفاقات الدولية ذات الصلة والتزامات الدول المعنية الناشئة عن اشتراكها في الاتحادات الجمركية، بالإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير وضرائبها فيما يتعلق بأمومتهم الشخصية والمنزلية فضلا عن المعدات اللازمة لمزاولة النشاط الذي يتقاضى عنه أجر وسمح لهم بدخول دولة العمل لمزاومته وذلك :

- أ - لدى مغادرة دولة المنشأ أو دولة الإقامة المعتادة؛
- ب - لدى السماح لهم في هادئ الأمر بدخول دولة العمل؛
- ج - لدى مغادرة دولة العمل نهائيا؛
- د - لدى العودة نهائيا إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة المعتادة.

## المادة 47

1. للعمال المهاجرين الحق في تحويل دخولهم ومدخراتهم، وبخاصة الأموال اللازمة لإعالة أسرهم، من دولة العمل إلى دولة منشئهم أو إلى أية دولة أخرى. ويتم هذه التحويلات وفقا للإجراءات التي يحددها التشريع المنطبق للدول المعنية ووفقا للاتفاقات الدولية المنطبقة.
2. تتخذ الدول المعنية التدابير المناسبة لتيسير هذه التحويلات.

## المادة 48

1. دون المساس بالاتفاقات المنطبقة المتعلقة بالازدواج الضريبي، فإن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فيما يتعلق بالدخول التي يحصلون عليها في دولة العمل :
  - أ - لا يجوز إلزامهم بدفع ضرائب أو مكوس أو رسوم أيا كان وصفها تكون أكبر مقدارا أو أشد إرهاقا مما يفرض على الرعايا في ظروف مماثلة؛
  - ب - يكون لهم الحق في الاقتطاعات أو الإعفاءات من الضرائب أيا كان وصفها أو في أية بدلات ضريبية تطبق على الرعايا في ظروف مماثلة، ومن بينها البدلات الضريبية المتعلقة بالمعاليين من أفراد أسرهم.
2. تسعى الدول الأطراف إلى اعتماد تدابير ملائمة لتفادي الازدواج الضريبي على دخول ومدخرات العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.



## المادة 49

1. حيثما يتطلب التشريع الوطني إذنين منفصلين للإقامة ومزاولة العمل، تصدر دول العمل للعمال المهاجرين إذنا بالإقامة لا تقل مدته عن مدة الإذن بمزاولة نشاط مقابل أجر.
2. العمال المهاجرون الذين يسمح لهم في دولة العمل بحرية اختيار النشاط الذي يزاولونه مقابل أجر لا يعتبرون في وضع غير نظامي ولا يفقدون الإذن لهم بالإقامة، بمجرد إنهاء النشاط الذي يزاولونه مقابل أجر قبل انتهاء تصاريح عملهم أو الأذون المماثلة.
3. لإعطاء العمال المهاجرين المشار إليهم في الفقرة 3 من هذه المادة وقتا كافيا لإيجاد أنشطة بديلة يزاولونها مقابل أجر، لا يسحب إذن الإقامة لفترة لا تقل عن الفترة التي قد يستحقون خلالها استحقاقات بطالة.

## المادة 50

1. في حالة وفاة العامل المهاجر أو انفصام رابطة الزوجية، تنظر دولة العمل بعين العطف في منح أفراد أسرة ذلك العامل المهاجر المقيمين فيها على أساس لمّ شمل الأسرة، إذنا بالبقاء وتراعي دولة العمل طول الفترة التي أقاموا خلالها في تلك الدولة.
2. تتاح لأفراد الأسرة الذين لا يمنحون هذا الإذن فترة معقولة من الوقت، قبل المغادرة، لتسكينهم من تسوية شؤونهم في دولة العمل.
3. لا يجوز تفسير أحكام الفقرتين 1 و2 من هذه المادة بحيث تضر بأي حق في الإقامة والعمل تمنحه لأفراد الأسرة هؤلاء، لولا هذه الأحكام، تشريعات دولة العمل أو المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف المنطبقة على تلك الدولة.

## المادة 51

العمال المهاجرون الذين لا يسمح لهم في دولة العمل بحرية اختيار النشاط الذي يزاولونه مقابل أجر لا يعتبرون في وضع غير نظامي، ولا يفقدون الإذن لهم بالإقامة بمجرد إنهاء النشاط الذي يزاولونه مقابل أجر قبل انتهاء تصاريح عملهم، إلا إذا كان إذن الإقامة يتوقف صراحة على النشاط المحدد المزاولة مقابل أجر والذي سمح لهم بالدخول من أجله. ويكون لهؤلاء العمال المهاجرين الحق في التماس عمل بديل والمشاركة في مشاريع العمل العامة وإعادة التدريب أثناء الفترة المتبقية من إذن عملهم، رهنا بالشروط والتقييدات المنصوص عليها في إذن العمل.

## المادة 52

1. يكون للعمال المهاجرين في دولة العمل الحق في أن يختاروا بحرية الأنشطة التي يزاولونها مقابل أجر رهنا بالقيود أو الشروط التالية.

2. يجوز لدولة العمل، فيما يتعلق بأي عامل مهاجر :

- أ - أن تقصر إمكانية الوصول إلى فئات محدودة من الأعمال أو الوظائف أو الخدمات أو الأنشطة في الحالات التي يكون فيها ذلك ضروريا لمصالح هذه الدولة ومنصوصا عليه في التشريع الوطني؛
- ب - أن تقيد حرية اختيار النشاط المزاولة مقابل أجر وفقا لتشريعاتها المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات المهنية التي يتم الحصول عليها خارج إقليمها. ومع ذلك، تعمل الدول الأطراف المعنية على اتخاذ الترتيبات اللازمة للاعتراف بهذه المؤهلات.

3. يجوز أيضا لدولة العمل، بالنسبة للعمال المهاجرين الحائزين لتصاريح عمل محدودة الزمن :

- أ - أن تجعل حق الاختيار الحر للأنشطة التي يزاولونها مقابل أجر مشروطا بأن يكون العامل المهاجر قد أقام في إقليمها إقامة مشروعة لغرض مزاولة نشاط مقابل أجر لفترة من الوقت محددة في تشريعها الوطني لا ينبغي أن تتجاوز سنتين؛
- ب - أن تقيد إمكانية وصول العامل المهاجر إلى الأنشطة التي تزاوُل مقابل أجر، عملا بسياسة منح الأولوية لرعاياها أو للأشخاص الذين يمثّلونهم لهذه الأغراض بموجب تشريع أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. ولا ينطبق هذا القيد على العامل المهاجر الذي أقام في إقليمها إقامة مشروعة لغرض مزاولة نشاط مقابل أجر لفترة من الوقت محددة في تشريعها الوطني لا ينبغي أن تتجاوز خمس سنوات.

4. تحدد دول العمل الشروط التي يؤذن بموجبها للعامل المهاجر، الذي سمح له بالدخول للعمل، أن يقوم بعمل لحسابه الخاص. وتراعى المدة التي قضاها العامل بالفعل بصورة مشروعة في دولة العمل.

#### المادة 53

1. يسمح لأفراد أسرة العامل المهاجر الذين يكون لديهم هم أنفسهم إذن بالإقامة أو الدخول غير محدود زمنيا أو قابل للتجديد تلقائيا بأن يختاروا بحرية نشاطا يزاولونه مقابل أجر، بنفس الشروط التي تنطبق على هذا العامل المهاجر وفقا للمادة 25 من هذه الاتفاقية.
2. فيما يتعلق بأفراد أسرة العامل المهاجر غير المسموح لهم بأن يختاروا بحرية نشاطا يزاولونه مقابل أجر، تنظر الدول الأطراف بين المصطف في منحهم الأولوية على العمال الآخرين الذين يلتحقون بالدخول إلى بلد العمل في الحصول على إذن لمزاولة نشاط مقابل أجر، رهنا بالاتفاقات الثنائية المتعددة الأطراف المنطبقة.

#### المادة 54

1. يتمتع العمال المهاجرون، دون المساس بأحكام أذون إقامتهم أو تصاريح عملهم والحقوق المنصوص عليها في المادتين 35 و37 من هذه الاتفاقية، بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل من حيث :

دقّار مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد السابع، أكتوبر 2004

أ - الحماية من الفصل؛

ب - استحقاقات البطالة؛

ج - الاستفادة من مشاريع العمل العامة التي يقصد منها مكافحة البطالة؛

د - إمكانية الحصول على عمل بديل في حالة فقدان العمل أو إنهاء النشاط الآخر الذي يزاولونه مقابل أجر، رهنا بالمادة 52 من هذه الاتفاقية.

2. إذا ادعى عامل مهاجر أن رب عمله قد انتهك شروط عقد عمله، يحق له أن يرفع قضيته إلى السلطات المختصة في دولة العمل، وذلك بالشروط المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 18 من هذه الاتفاقية.

#### المادة 55

يحق للعمال المهاجرين، الذين منحوا تصريحاً لمزاولة نشاط مقابل أجر، رهنا بالشروط المرفقة بذلك التصريح، التمتع بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل في ممارسة هذا النشاط مقابل أجر.

#### المادة 56

1. لا يجوز طرد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المشار إليهم في هذا الجزء من الاتفاقية من دولة العمل إلا للأسباب المحددة في التشريع الوطني لتلك الدولة ورهنا بالضمانات المقررة في الجزء الثالث.

2. لا يلجأ إلى الطرد كوسيلة لحرمان أي عامل مهاجر أو أي فرد من أفراد أسرته من الحقوق الناشئة عن الإذن بالإقامة وتصريح العمل.

3. عند النظر في طرد عامل مهاجر أو فرد من أفراد أسرته، ينبغي مراعاة الاعتبارات الإنسانية وطول المدة التي أقام الشخص المعني خلالها في دولة العمل.

#### الجزء الخامس

### الأحكام المنطبقة على فئات خاصة من العمال

#### المهاجرين وأفراد أسرهم

#### المادة 57

تتمتع الفئات الخاصة من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المحددة في هذا الجزء من هذه الاتفاقية، الخاضعين للوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع نظامي، بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الثالث، وبالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع مع مراعاة المعدل منها أدناه.

## المادة 58

1. يحق لعمال الحدود، كما هم معرفون في الفقرة 2 (أ) من المادة 2 من هذه الاتفاقية، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع التي يمكن تطبيقها عليهم بسبب وجودهم وعملهم في أراضي دولة العمل، على أن يؤخذ في الاعتبار أنهم لا يقيمون على وجه الاعتقاد في تلك الدولة.
2. تنظر دول العمل بعين العطف في منح عمال الحدود الحق في أن يختاروا بحرية النشاط الذي يزاوونه مقابل أجر بعد فترة زمنية محددة. ولا يؤثر منح هذا الحق على مركزهم كعمال حدود.

## المادة 59

1. يحق للعمال الموسمين، كما هم معرفون في الفقرة 2 (ب) من المادة 2 من هذه الاتفاقية، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع التي يمكن تطبيقها عليهم بسبب وجودهم وعملهم في إقليم دولة العمل، والتي تتفق ومركزهم في تلك الدولة كعمال موسمين، مع مراعاة أنهم موجودون في تلك الدولة لشطر من السنة فحسب.
2. تنظر دولة العمل، مع مراعاة الفقرة 1 من هذه المادة، في منح العمال الموسمين الذين عملوا في أراضيها فترة زمنية طويلة إكمانية مزاولة أنشطة أخرى مقابل أجر، مع إعطائهم الأولوية على غيرهم من العمال الساعين إلى دخول تلك الدولة، رهنا بالاتفاقات المنطبقة الثنائية والمتعددة الأطراف.

## المادة 60

1. يحق للعمال المتجولين، كما هم معرفون في الفقرة 2 (هـ) من المادة 2 من هذه الاتفاقية، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع التي يمكن منحها لهم بسبب وجودهم وعملهم في إقليم دولة العمل، والتي تتفق ومركزهم كعمال متجولين في تلك الدولة.

## المادة 61

1. يحق للعمال المرتبطين بمشروع، كما هم معرفون في الفقرة 2 (و) من المادة 2 من هذه الاتفاقية، وأفراد أسرهم، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع، باستثناء أحكام الفقرتين (ب) و(ج) من المادة 43، والفقرة 1 (د) من المادة 43 من حيث اتصالها بمشاريع الإسكان الاجتماعي، والفقرة 1 (ب) من المادة 45، والمواد 52 إلى 55.
2. إذا ادعى العامل المرتبط بمشروع أن رب عمله قد انتهك شروط عقد عمله، فإنه يحق له أن يرفع قضيته إلى السلطات المختصة في الدولة التي لها الولاية على رب العمل ذاك، وذلك بالشروط المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 18 من هذه الاتفاقية.

3. رهنا بالاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف النافذة بالنسبة للدول الأطراف المعنية، تسمى هذه الدول الأطراف إلى تمكين العمال المرتبطين بمشاريع من البقاء محميين بشكل كاف عن طريق نظم الضمان الاجتماعي لدولة منشئهم أو دولة إقامتهم المعتادة، خلال عملهم بالمشروع. وتتخذ الدول الأطراف المعنية التدابير المناسبة بهدف تجنب أي حرمان من الحقوق أو تكرار للدفع في هذا الشأن.

4. دون المساس بأحكام المادة 47 من هذه الاتفاقية والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة، تسمح الدول الأطراف المعنية بدفع ما يكسبه العمال المرتبطين بمشاريع إليهم في دولة منشئهم أو دولة إقامتهم المعتادة.

#### المادة 62

1. يحق لعمال الاستخدام المحدد، كما هم معروفون في الفقرة 2 (ز) من المادة 2 من هذه الاتفاقية، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع، باستثناء أحكام الفقرتين 1 (ب) و(ج) من المادة 43، والفقرة 1 (د) من المادة 43 من حيث اتصالها بمشاريع الإسكان الاجتماعي، والمادة 52 والفقرة 1 (د) من المادة 54.

2. يحق لأفراد أسر عمال الاستخدام المحدد التمتع بالحقوق المتعلقة بأفراد أسر العمال المهاجرين المنصوص عليها في الجزء الرابع من هذه الاتفاقية باستثناء أحكام المادة 52.

#### المادة 63

1. يحق للعاملين لحسابهم الخاص، كما هم معروفون في الفقرة 2 (ح) من المادة 2 من هذه الاتفاقية، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الجزء الرابع فيما عدا الحقوق التي لا تنطبق إلا على العمال الحائزين لعقد عمل.

2. مع عدم الإخلال بالمادتين 52 و79 من هذه الاتفاقية، لا يعني إنهاء النشاط الاقتصادي للعاملين لحسابهم الخاص في حد ذاته سحب الإذن الممنوح لهم أو لأفراد أسرهم بالبقاء أو مزاوله نشاط مقابل أجر في دولة العمل، إلا إذا كان إذن الإقامة يتوقف صراحة على النشاط المحدد المزاول مقابل أجر والذي سمح لهم بالدخول من أجله.

#### الجزء السادس

### تعزيز الظروف السليمة والعادلة والإنسانية والمشروعة فيما يتعلق بالهجرة الدولية للعمال وأفراد أسرهم

#### المادة 64

1. تتشاور الدول الأطراف المعنية وتعاون، حسب الاقتضاء، دون المساس بالمادة 79 من هذه الاتفاقية، بهدف تعزيز الظروف السليمة والعادلة والإنسانية فيما يتعلق بالهجرة الدولية للعمال وأفراد أسرهم.

2. ينبغي في هذا الصدد إيلاء الاعتبار الواجب ليس فقط للاحتياجات والموارد من اليد العاملة بل أيضا للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعنيين، فضلا عن آثار هذه الهجرة على المجتمعات المعنية.

#### المادة 65

1. تحتفظ الدول الأطراف بالخدمات المناسبة لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية للعمال وأفراد أسرهم. وتشمل اختصاصاتها، في جملة أمور، ما يلي :
  - أ - وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بهذه الهجرة؛
  - ب - تبادل المعلومات والتشاور والتعاون مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى المعنية بهذه الهجرة؛
  - ج - توفير المعلومات المناسبة، وخصوصا لأرباب العمل والعمال ومنظماتهم، بشأن السياسات والقوانين والأنظمة المتصلة بالهجرة والاستخدام، وبشأن الاتفاقات المبرمة مع دول أخرى بشأن الهجرة، وبشأن المسائل الأخرى ذات الصلة؛
  - د - توفير المعلومات وتقديم المساعدة المناسبة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بشأن التصاريح والإجراءات الرسمية والترتيبات اللازمة المتعلقة بهؤلاء من حيث المغادرة، والسفر، والوصول، والإقامة، والأنشطة المزاولة مقابل أجر، والخروج والعودة، فضلا عن المعلومات المتعلقة بظروف العمل والمعيشة في دولة العمل وقوانين وأنظمة الجمارك، والعملة، والضرائب، والقوانين والأنظمة الأخرى ذات الصلة.
2. تيسر الدول الأطراف، حسب الاقتضاء، توفير ما يكفي من الخدمات القنصلية والخدمات الأخرى اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأخرى للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

#### المادة 66

1. رهنا بأحكام الفقرة 2 من هذه المادة، يقتصر الحق في الاضطلاع بعمليات بهدف استخدام العمال للعمل في دولة أخرى على الجهات التالية :
  - أ - الدوائر أو الهيئات العامة التابعة للدولة التي تجري فيها هذه العمليات؛
  - ب - الدوائر أو الهيئات العامة التابعة لدولة العمل، على أساس اتفاق بين الدولتين المعنيتين؛
  - ج - هيئة منشأة نتيجة لاتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف.

2. رهنا بأي إذن يصدر عن السلطات العامة للدول الأطراف المعنية وموافقتها وإشرافها حسبما قد يجري تحديده بموجب التشريع الوطني والممارسة الوطنية لتلك الدول، يجوز أيضا للوكالات وأرباب العمل المحتملين أو الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عنهم الاضطلاع بالعمليات المذكورة.

#### المادة 67

1. تتعاون الدول الأطراف المعنية، حسب الاقتضاء، في اعتماد تدابير تتعلق بالعودة المنتظمة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى دولة المنشأ عندما يقررون العودة أو ينتهي إذن إقامتهم أو عملهم، أو عندما يكونون في دولة العمل في وضع غير نظامي.
2. فيما يتعلق بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين هم في وضع نظامي، تتعاون الدول الأطراف المعنية، حسب الاقتضاء، بشروط تتفق عليها تلك الدول، بغية العمل على إيجاد أحوال اقتصادية مناسبة لاستقرارهم من جديد وعلى تسهيل إعادة إدماجهم إدماجاً اجتماعياً وثقافياً دائماً في دولة المنشأ.

#### المادة 68

1. تتعاون الدول الأطراف، بما في ذلك دول العبور، بهدف منع ووقف عمليات التنقل والاستخدام غير القانونية أو السرية للعمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي. وتشمل التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الغاية، في إطار ولاية كل دولة من الدول المعنية، ما يلي:
  - أ - تدابير ملائمة لمنع نشر المعلومات المضللة المتصلة بالهجرة بخروجها ودخولها؛
  - ب - تدابير للكشف عن التنقلات غير القانونية أو السرية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وللقتضاء عليها، وفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات الذين ينظمون أو يديرون مثل هذه التنقلات أو يساعدون على تنظيمها أو إدارتها؛
  - ج - تدابير لفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات الذين يستخدمون العنف أو التهديد أو التخويف ضد العمال المهاجرين أو أفراد أسرهم الذين هم في وضع غير نظامي.
2. تتخذ دول العمل جميع التدابير الملائمة والفعالة التي تكفل في أراضيها وقف استخدام العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، بما في ذلك القيام، عند الاقتضاء، بفرض الجزاءات على الذين يستخدمون مثل هؤلاء العمال. ولا تحس هذه التدابير ما للعمال المهاجرين على رب عملهم من حقوق ناشئة عن استخدامهم.

#### المادة 69

1. تتخذ الدول الأطراف، حين يوجد في أراضيها عمال مهاجرون وأفراد أسرهم في وضع غير نظامي، تدابير ملائمة لضمان عدم استمرار هذه الحالة.

2. كلما نظرت الدول الأطراف المعنية في إمكانية تسوية وضع هؤلاء الأشخاص وفقاً للتشريع الوطني المنطبق وللاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، تؤخذ في الاعتبار الملائم ظروف دخولهم، ومدة إقامتهم في دولة العمل، والاعتبارات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الاعتبارات المتصلة بحالتهم الأسرية.

#### المادة 70

تتخذ الدول الأطراف تدابير لا تقل مواتنة عن التدابير التي تنطبق على رعاياها لضمان أن تكون ظروف عمل ومعيشة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين هم في وضع نظامي متفقه مع معايير الملاءمة الصحية والسلامة والصحة ومبادئ الكرامة الإنسانية.

#### المادة 71

1. تقوم الدول الأطراف، حيثما اقتضت الضرورة، بتسهيل إعادة جثت العمال المهاجرين أو أفراد أسرهم الذين يتوفون إلى دولة المنشأ.

2. فيما يتعلق بمسائل التعويض المتصلة بوفاة عامل مهاجر أو أحد أفراد أسرته، تقدم الدول الأطراف، حسب الاقتضاء، المساعدة إلى الأشخاص المعنيين بنية تسوية هذه المسائل على الفور. وتتم تسوية هذه المسائل على أساس القانون الوطني المنطبق وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وأية اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ذات صلة بالموضوع.

### الجزء السابع تطبيق الاتفاقية

#### المادة 72

- أ - لغرض استمرار تطبيق هذه الاتفاقية، تنشأ لجنة معنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ويشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")؛
- ب - عند بدء سريان هذه الاتفاقية، تتألف اللجنة من عشرة خبراء، وبعد نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف الحادية والأربعين، من أربعة عشر من الخبراء ذوي المكانة الأخلاقية الرفيعة والحيدة والكفاءة المشهود بها في الميدان الذي تشمله الاتفاقية.
2. أ - تنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل، بما في ذلك كل من دول المنشأ ودول العمل، ولتمثيل النظم القانونية الرئيسية. ويجوز لكل دولة من الدول الأطراف أن ترشح شخصاً واحداً من بين رعاياها؛



ب - ينتخب الأعضاء ويمولون بصفتهم الشخصية.

3. يجري أول انتخاب في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتجرى الانتخابات التالية كل سنتين. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة، قبل أربعة أشهر على الأقل من موعد إجراء كل انتخاب، بتوجيه رسالة إلى جميع الدول الأطراف بدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحيها في غضون شهرين. ويقوم الأمين العام بإعداد قائمة أبجدية بأسماء جميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو، مع بيان الدول الأطراف التي رشحتهم، ويقدم هذه القائمة إلى الدول الأطراف قبل موعد إجراء ذلك الانتخاب بشهر على الأقل، مع سير الأشخاص المرشحين.

4. يجري انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول الأطراف بدعوة من الأمين العام في مقر الأمم المتحدة. وفي ذلك الاجتماع، الذي يكتمل نصابه بحضور ثلثي الدول الأطراف، يكون أعضاء اللجنة المنتخبون هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة من أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة.

5. أ - يتولى أعضاء اللجنة مناصبهم لمدة أربع سنوات. غير أن مدة عضوية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنتهي بانقضاء سنتين؛ وبعد الانتخاب الأول مباشرة يختار رئيس اجتماع الدول الأطراف أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة؛

ب - يجري انتخاب الأعضاء الإضافيين الأربعة في اللجنة وفقا لأحكام الفقرات 2 و3 و4 من هذه المادة بعد نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف الحادية والأربعين. وتنتهي مدة عضوية عضوين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين في هذه المناسبة بانقضاء سنتين؛ ويختار رئيس اجتماع الدول الأطراف اسمي هذين العضوين بالقرعة؛

ج - يحق إعادة انتخاب أعضاء اللجنة إذا أعيد ترشيحهم.

6. إذا توفي عضو من أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن أنه، لأي سبب آخر، أصبح لا يستطيع أداء واجبات اللجنة، تقوم الدولة الطرف التي رشحت الحبيب بتعيين خبير آخر من رعاياها للفترة المتبقية من مدة عضويته. ويكون التعيين الجديد خاضعا لموافقة اللجنة.

7. يوفر أمين عام الأمم المتحدة ما يلزم من موظفين وتسهيلات للجنة كي تؤدي مهامها بفعالية.

8. يحصل أعضاء اللجنة على مكافآت من موارد الأمم المتحدة وفقا للشروط والأحكام التي قد تقرها الجمعية العامة.

9. يحق لأعضاء اللجنة التمتع بالتسهيلات والمزايا والحصانات المقررة للخبراء الموفدين في بعثات للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الأجزاء ذات الصلة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

## المادة 73

1. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا لتتظير فيه اللجنة عن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها من التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، وذلك :
  - أ - في غضون سنة بعد بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية؛
  - ب - ثم مرة كل خمس سنوات وكلما طلبت اللجنة ذلك.
2. تبين أيضا التقارير المقدمة بموجب هذه المادة العوامل والصعوبات، إن وجدت، التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية، وتتضمن معلومات عن خصائص تدفق موجات الهجرة التي تتعرض لها الدولة الطرف المعنية.
3. تقرر اللجنة أية مبادئ توجيهية أخرى تنطبق على فحوى التقارير.
4. توفر الدول الأطراف تقاريرها للجمهور في بلداتها على نطاق واسع.

## المادة 74

1. تدرس اللجنة التقارير المقدمة من كل دولة طرف، وتحيل ما تراه مناسبا من التعليقات إلى الدولة الطرف المعنية. ويجوز لهذه الدولة الطرف أن تقدم إلى اللجنة ملاحظات عن أية تعليقات تبديها اللجنة وفقا لهذه المادة. ويجوز للجنة، عند نظرها في هذه التقارير، أن تطلب من الدول الأطراف معلومات تكميلية.
2. يحيل أمين عام الأمم المتحدة إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي، في موعد مناسب قبل افتتاح كل دورة عادية للجنة، نسخا من التقارير المقدمة من الدول الأطراف المعنية والمعلومات ذات الصلة بالنظر في هذه التقارير، حتى يتمكن المكتب من مساعدة اللجنة بالحيرة التي قد يقدمها المكتب فيما يتعلق بالأمور التي تناولها هذه الاتفاقية وتقع في مجال اختصاص منظمة العمل الدولية. وتنتظر اللجنة في أثناء مداولاتها في أية تعليقات أو مواد قد يقدمها المكتب.
3. كما يجوز للأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع اللجنة، أن يحيل إلى الوكالات المتخصصة الأخرى فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية نسخا من أجزاء هذه التقارير التي قد تدخل في نطاق اختصاصها.
4. يجوز للجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، إلى تقديم معلومات شاملة عن الأمور التي تناولها هذه الاتفاقية وتقع في نطاق أنشطتها، لتتظير فيها اللجنة.
5. تدعو اللجنة مكتب العمل الدولي إلى تعيين ممثلين للاشتراك، بصفة استشارية، في اجتماعات اللجنة.
6. للجنة أن تدعو ممثلي الوكالات المتخصصة الأخرى وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية، إلى حضور جلساتها والإدلاء بأرائهم كلما نظرت في أمور تقع في ميدان اختصاص تلك الجهات.

7. تقدم اللجنة تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ هذه الاتفاقية يتضمن آراءها وتوصياتها ويستند على وجه الخصوص، إلى دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف وما تقدمه من ملاحظات.
8. يحيل أمين عام الأمم المتحدة التقارير السنوية للجنة إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمدير العام لمكتب العمل الدولي، وإلى المنظمات الأخرى ذات الصلة.

#### المادة 75

1. تعتمد اللجنة نظامها الداخلي.
2. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين.
3. تجتمع اللجنة مرة كل سنة في المعتاد.
4. تعقد اللجنة اجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة.

#### المادة 76

1. لأي دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعلن في أي وقت بموجب هذه المادة أنها تعترف باختصاص اللجنة في تلقي ودراسة رسائل تدعي فيها دولة طرف أن دولة طرفا أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. ولا يجوز تلقي الرسائل الموجهة بموجب هذه المادة والنظر فيها إلا إذا قدمتها دولة طرف تكون قد أصدرت إعلانا تعترف فيه باختصاص اللجنة فيما يتعلق بالدولة نفسها. ولا تتلقى اللجنة أية رسالة إذا كانت تتعلق بدولة طرف لم تقدر هذا الإعلان. وتعالج الرسائل الواردة بموجب هذه المادة وفقا للإجراء التالي :

أ - إذا رأت دولة طرف في هذه الاتفاقية أن دولة طرفا أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، جاز لها أن توجه نظر تلك الدولة الطرف إلى ذلك برسالة مكتوبة. وللدولة الطرف أيضا أن تعلم اللجنة بالموضوع. وتقدم الدولة التي تتلقى الرسالة إلى الدولة التي أرسلتها، في غضون ثلاثة أشهر من تلقيها، إيضاحا أو أي بيان آخر كتابة توضح فيه المسألة، على أن يتضمن، إلى الحد الممكن وبقدر ما يكون ذا صلة بالموضوع، إشارة إلى الإجراءات وسبل الانتصاف القانونية المحلية التي اتخذت أو ينتظر اتخاذها أو المتاحة بالنسبة للمسألة؛

ب - إذا لم تسو المسألة بما يرضي الدولتين الطرفين المعنيين في غضون ستة أشهر من تلقي الدولة المستلمة للرسالة الأولى، كان لأي من الدولتين الحق في إحالة المسألة إلى اللجنة بواسطة إخطار موجه إلى اللجنة وإلى الدولة الأخرى؛

ج - لا تناول اللجنة مسألة أحيلت إليها إلا بعد أن تتأكد من أن كل سبل الانتصاف القانونية المحلية المتاحة قد استخدمت واستنفدت في المسألة طبقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما. غير أن اللجنة لن تنبع هذه القاعدة إذا رأت أن تطبيق إجراءات الانتصاف القانونية مطول بصورة غير معقولة؛

د - رهنا بأحكام الفقرة الفرعية (ج) من هذه الفقرة، تتيح اللجنة مساعيها الحميدة للدولتين الطرفين المعنيتين بغية التوصل إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية؛

هـ - تعقد اللجنة جلسات مغلقة عند النظر في الرسائل بموجب هذه المادة؛

و - للجنة، في أية مسألة محالة إليها وفقا للفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة، أن تطلب إلى الدولتين الطرفين المعنيتين، المشار إليهما في الفقرة الفرعية (ب)، تزويدها بأية معلومات ذات صلة؛

ز - يكون للدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة، الحق في أن تكونا ممثلتين عندما تنظر اللجنة في المسألة وأن تقدمتا بيانات شفوية / أو كتابة؛

ح - تقدم اللجنة، في غضون اثني عشر شهرا من تاريخ تلقي الإخطار بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة تقريرا على النحو التالي :

1. في حالة التوصل إلى حل وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (د) من هذه الفقرة، تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع والحل الذي تم التوصل إليه؛

2. في حالة عدم التوصل إلى حل وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (د)، تقدم اللجنة في تقريرها الوقائع ذات الصلة بشأن القضية القائمة بين الدولتين الطرفين المعنيتين. وترفق بالتقرير البيانات الكتابية ومحضر البيانات الشفوية التي تقدمت بها الدولتان الطرفان المعنيتان. وللجنة أيضا أن ترسل إلى الدولتين الطرفين المعنيتين فقط أية آراء قد تراها ذات صلة بالقضية القائمة بينهما.

وفي كل مسألة، يرسل التقرير إلى الدولتين الطرفين المعنيتين.

3. يبدأ نفاذ أحكام هذه المادة عندما تصدر عشر من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إعلانا بموجب الفقرة 1 من هذه المادة. وتودع الدول الأطراف هذه الإعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يرسل نسخا منها إلى الدول الأطراف الأخرى. ويجوز سحب الإعلان في أي وقت بإشعار يرسل إلى الأمين العام. ولا يخل هذا السحب بالنظر في أية مسألة تكون موضوع رسالة أحييت بالفعل بموجب هذه المادة؛ ولا يتم تلقي أية رسالة أخرى من أية دولة طرف بموجب هذه المادة بعد تلقي الأمين العام للإشعار بسحب الإعلان، ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت إعلانا جديدا.

#### المادة 77

1. يجوز لأية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعلن في أي وقت بموجب هذه المادة أنها تعترف باختصاص اللجنة في تلقي ودراسة الرسائل الواردة من أفراد أو نهاية عن أفراد يخضعون لولايتها ويدعون أن حقوقهم الفردية المقررة بموجب أحكام هذه الاتفاقية قد تعرضت لانتهاك من قبل تلك الدولة الطرف. ولا تتلقى اللجنة أية رسالة إذا كانت تتصل بدولة طرف لم تصدر هذا الإعلان.

2. تعتبر اللجنة أية رسالة تقدم بموجب هذه المادة غير مقبولة إذا كانت غفلا من التوقيع أو إذا رأت أنها تشكل إساءة لاستعمال حق تقديم هذه الرسائل أو أنها لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.
3. لا تنظر اللجنة في أية رسائل يتقدم بها فرد بموجب هذه المادة ما لم تتحقق من :
  - أ - أن المسألة نفسها لم تُبحث ولا يجري بحثها بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق أو التسوية الدولية؛
  - ب - وأن الفرد قد استنفد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة؛ ولا تسري هذه القاعدة في الأحوال التي يكون فيها تطبيق سبل الانتصاف، في نظر اللجنة، مطولا بطريقة غير معقولة، أو من غير المحتمل أن ينصف هذا الفرد بشكل فعال.
4. رهنا بمراعاة أحكام الفقرة 2 من هذه المادة، توجه اللجنة نظر الدولة الطرف في هذه الاتفاقية التي تكون قد أصدرت إعلانا بموجب الفقرة 1 ويدعى أنها تنتهك أيا من أحكام الاتفاقية إلى أية رسائل مقدمة إليها بموجب هذه المادة. وتقدم الدولة الملتقبة إلى اللجنة في غضون ستة أشهر تفسيرات أو بيانات كتابية توضح الأمر وما تكون تلك الدولة قد اتخذته من إجراءات لعلاجها، إن وجدت.
5. تنظر اللجنة في الرسائل التي تتلقاها بموجب هذه المادة في ضوء جميع المعلومات المتاحة لها من الفرد أو من ينوب عنه ومن الدولة الطرف المعنية.
6. تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة عند دراسة الرسائل المقدمة إليها بموجب هذه المادة.
7. تحيل اللجنة آراءها إلى الدولة الطرف المعنية وإلى الفرد.
8. تصبح أحكام هذه المادة نافذة إذا أصدرت عشر من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إعلانات بموجب الفقرة 1 من هذه المادة. وتودع الدول الأطراف هذه الإعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يرسل نسخا منها إلى الدول الأطراف الأخرى. ويجوز سحب الإعلان في أي وقت بإشعار يرسل إلى الأمين العام. ولا يخل هذا السحب بالنظر في أية مسألة تكون موضوع رسالة أحيلت بالفعل بموجب هذه المادة؛ ولا يتم تلقي أية رسالة أخرى من أي فرد أو ممن ينوب عنه، بموجب هذه المادة بعد تلقي الأمين العام للإشعار بسحب الإعلان، ما لم تكن الدولة الطرف قد أصدرت إعلانا جديدا.

#### المادة 78

تطبق أحكام المادة 72 من هذه الاتفاقية دون مساس بأية إجراءات لتسوية المنازعات أو حسم الشكاوى في المجال الذي تشمله هذه الاتفاقية منصوص عليها في الوثائق التأسيسية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أو في الاتفاقيات التي تعتمدها، ولا تحول تلك الأحكام دون لجوء الدول الأطراف إلى أية إجراءات لتسوية المنازعات وفقا للاتفاقات الدولية النافذة فيما بينها.

## الجزء الثامن أحكام عامة

### المادة 79

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس حق كل دولة طرف في أن تحدد المعايير المنظمة لدخول العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتصلة بوضعهم القانوني، ومعاملتهم معاملة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تخضع الدول الأطراف للقيود المبينة في هذه الاتفاقية.

### المادة 80

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يخل بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام دساتير الوكالات المتخصصة التي تمهد مسؤوليات مختلف هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة كل على حدة فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها هذه الاتفاقية.

### المادة 81

1. ليس في هذه الاتفاقية ما يمس منح حقوق أو حرمان أكثر ملاءمة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم بموجب :

أ - القانون أو الممارسة المتبعة في إحدى الدول الأطراف؛

ب - أو أي معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف تكون نافذة بالنسبة للدولة الطرف المعنية.

2. ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يعطي ضمناً أي دولة أو مجموعة أو شخص أي حق في الاشتراك في أي نشاط أو القيام بأي عمل من شأنه الإخلال بأي من الحقوق أو الحرمان المبينة في هذه الاتفاقية.

### المادة 82

لا يجوز التنازل عن حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ولا يسمح بممارسة أي شكل من أشكال الضغط على العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بغية تخليهم أو تنازلهم عن أي من الحقوق المذكورة. ولا يمكن، بمقتضى عقد، الانتقاص من الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وتتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لكفالة احترام هذه المبادئ.

### المادة 83

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالقيام بما يلي :

- أ - تأمين وسائل الانتصاف الفعال لأي أشخاص تُنتهك حقوقهم أو حرياتهم المعترف بها في هذه الاتفاقية، حتى لو ارتكب الانتهاك أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية؛
- ب - تأمين قيام السلطات القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى يقررها نظام الدولة القانوني، بإعادة النظر في دعاوي، أي أشخاص يلتمسون وسيلة للانتصاف والبت فيها، وإيجاد إمكانيات للانتصاف عن طريق القضاء؛
- ج - ضمان قيام السلطات المختصة بأعمال سبل الانتصاف متى منحت.

#### المادة 84

تعهد كل دولة طرف باعتماد ما يلزم من التدابير التشريعية وغيرها لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

### الجزء التاسع أحكام ختامية

#### المادة 85

يعين الأمين العام للأمم المتحدة ودعماً لهذه الاتفاقية.

#### المادة 86

1. يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول. وهي خاضعة للتصديق.
2. يفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية لأي دولة.
3. تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### المادة 87

1. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع الوثيقة العشرين من وثائق التصديق أو الانضمام.
2. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة إلى كل دولة تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد بدء نفاذها، في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر على تاريخ إيداع تلك الدولة لوثيقة تصديقها أو انضمامها.

## المادة 88

لا يجوز لأي دولة مصدقة على هذه الاتفاقية أو منضمة إليها أن تستثني أي جزء من الاتفاقية من التطبيق، أو تستثني، دون الإخلال بالمادة 3، أي فئة معينة من العمال المهاجرين، من تطبيقها.

## المادة 89

1. لأية دولة طرف أن تنسب من هذه الاتفاقية، بعد فترة لا تقل عن خمس سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى الدولة المعنية، بواسطة إشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.
2. يصبح هذا الانسحاب نافذاً في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة اثني عشر شهراً على تاريخ تلقي الأمين العام للأمم المتحدة للإشعار.
3. لن يؤدي هذا الانسحاب إلى إعفاء الدولة الطرف من الالتزامات الواقعة عليها بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأي فعل أو امتناع عن فعل يحدث قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً. ولن يخل الانسحاب بأي شكل باستمرار النظر في أي مسألة تكون اللجنة ماضية في نظرها بالفعل قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.
4. بعد التاريخ الذي يصب فيه انسحاب دولة طرف من الاتفاقية نافذاً، لا تبدأ اللجنة النظر في أية مسألة جديدة تتعلق بتلك الدولة.

## المادة 90

1. بعد خمس سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يجوز لأية دولة طرف أن تقدم في أي وقت طلباً لتفويض هذه الاتفاقية بواسطة إشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام إثر ذلك بإبلاغ أية تعديلات مقترحة إلى الدول الأطراف طالبا إليها إشعاره بما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف بفرض النظر في المقترحات والتصويت عليها أم لا. وفي حالة ما إذا حبذت الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ ذلك التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام المؤتمر إلى الانعقاد تحت رعاية الأمم المتحدة. ويقدم أي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة إلى الجمعية العامة للموافقة عليه.
2. يبدأ نفاذ التعديلات متى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلتها أغلبية ثلثي الدول الأطراف وفقاً للإجراءات الدستورية لكل منها.
3. متى بدأ نفاذ التعديلات تصبح ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأي تعديل سابق تكون قد قبلته.



## المادة 91

1. يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول الأطراف لدى التوقيع أو التصديق أو الانضمام وبممه على جميع الدول.
2. لا يقبل أي تحفظ يتنافى مع هدف ومقصد هذه الاتفاقية.
3. يمكن في أي وقت سحب التحفظات، وذلك بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يبلغه في حينه إلى جميع الدول. ويسري هذا الإشعار اعتباراً من تاريخ تلقيه.

## المادة 92

1. يخضع للتحكيم أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها لا يسوى عن طريق المفاوضات، بناء على طلب واحدة من هذه الدول. فإذا لم يتمكن الأطراف، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الاتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من تلك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة (1).
2. لكل دولة طرف أن تعلن، وقت التوقيع أو التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة 1 من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أية دولة طرف أصدرت إعلاناً من هذا القبيل.
3. لأي دولة طرف أصدرت إعلاناً وفقاً للفقرة 2 من هذه المادة أن تسحب هذا الإعلان في أي وقت بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

## المادة 93

1. تودع هذه الاتفاقية، التي تتساوى نصوصها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
  2. يحيل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقة من هذه الاتفاقية إلى جميع الدول.
- وإبائنا لذلك، قام المقوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

(1) صادق المغرب على هذه الاتفاقية بظهير رقم 1-93-5 مؤرخ في 14 يونيو 1993، وقام بإيداع أدوات التصديق بتاريخ 21 يونيو 1993 مرفقة بالتحفظ التالي:  
ولا تحجب الحكومة المغربية نفسها ملزمة بالفقرة الأولى من المادة الثانية والتسعين من هذه الاتفاقية التي تنص على أن يعرض على التحكيم أي خلاف بشأن تأويل أو تطبيق الاتفاقية بنسأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف، ولا يسوى عن طريق المفاوضات، بناء على طلب أحد أطراف النزاع.  
وإذ أن حكومة المملكة المغربية ترى أن كل خلاف من هذا القبيل لا يمكن أن يعرض على التحكيم إلا بموافقة جميع أطراف النزاع.



## ظهير 12 غشت 1913 بشأن الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب

### الفصل 1

يتمتع الفرنسيون في منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب بجميع الحقوق الخاصة التي يعترف لهم بها القانون الفرنسي في فرنسا.

### الفصل 2

يتمتع الأجانب في منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب بنفس الحقوق الخاصة التي يتمتع بها الفرنسيون. ولا يحدها من شروط أو قيود إلا ما كان ناتجا عن قانونهم الوطني.

### الفصل 3

تخضع حالة الفرنسيين والأجانب الشخصية وأهليتهم لقانونهم الوطني.

### الفصل 4

إذا كان شخص ما يحمل في آن واحد بالنسبة إلى عدة دول أجنبية جنسية كل واحدة منها فإن القاضي المروض عليه النزاع يعين قانون الأحوال الشخصية الواجب تطبيقه.

### الفصل 5

يخضع الأجنبي المجهول الجنسية للقانون الفرنسي في كل ما يعود لحالته الشخصية وأهليته.

### الفصل 6

تعتبر الشركات المدنية أو التجارية بمثابة الأشخاص الطبيعية.

### الفصل 7

تعين جنسية الشركة بمقتضى قانون البلاد التي أقيم فيها مركزها الاجتماعي بدون احتيال.

### الفصل 8

يخضع الحق بإبرام الزواج للقانون الوطني لكل من الزوجين.

### الفصل 9

للفرنسيين والأجانب الحق بطلب الطلاق والفصل الجسماني طبقا للشروط التي يعينها قانونهم الوطني.

### الفصل 10

إن التصرفات القانونية التي ينجزها الفرنسيون أو الأجانب في منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب تكون صحيحة من حيث الشكل إذا ما أبرمت بمقتضى القواعد التي يعينها إما القانون الوطني للطرفين وإما القانون الفرنسي وإما التشريع الموضوع لمنطقة الحماية الفرنسية وإما القوانين والأعراف المحلية.

### الفصل 11

لا يجوز للفرنسيين والأجانب أن يتزوجوا إلا حسب القواعد الشكلية التي يعينها قانونهم الوطني أو حسب القواعد التي ستعين فيما بعد للحالة المدنية في منطقة الحماية الفرنسية.

### الفصل 12

إن العقد المنظم للعلاقات المالية بين الزوجين يكون صحيحا من حيث الشكل إذا أبرم حسب قواعد القانون الوطني لكل من الزوجين أو عند انعدامها إذا أبرم حسب القواعد التي يفرضها القانون الفرنسي على الفرنسيين في فرنسا.

### الفصل 13

تعين الشروط الجوهرية للعقد وأثارها بمقتضى القانون الذي قصد الأطراف صراحة أو ضمنا الخضوع له. وفي حالة سكوت الطرفين إذا لم يتبين القانون الواجب تطبيقه لا من طبيعة العقد ولا من وضعية المتعاقدين ولا من موقع الأموال تملك القاضي بقانون موطنهما المشترك، فإذا لم يكن لهما موطن مشترك فيقانونهما الوطني المشترك وإن لم يكن لهما لا موطن مشترك ولا قانون وطني مشترك، فيقانون مكان إبرام العقد.

### الفصل 14

إن العقد المنظم للعلاقات المالية بين الزوجين يخضع من حيث صحته النائية وأثاره للقانون الوطني للزوج بتاريخ إبرام الزواج وإذا أبرم العقد المذكور أثناء قيام الزوجية يخضع للقانون الوطني للزوجين بتاريخ إبرامه. ويعين القانون المذكور نفسه ما إذا كان يسوغ للزوجين أن يحيلوا إلى قانون آخر وبأي مقدار. فإذا وقعت هذه الإحالة فإن القانون المحال عليه هو الذي يحكم آثار العقد المنظم للعلاقات المالية بين الزوجين.

### الفصل 15

إذا لم يصرم عقد منظم للعلاقات المالية بين الزوجين فإن آثار الزواج على أموال الزوجين من أصول ومنقولات تخضع لقانون الدولة التي كان ينتسب إليها الزوج بتاريخ إبرام الزواج. ولا يؤثر على نظام تلك الأموال تغيير الزوجين أو أحدهما جنسيته فيما بعد.

### الفصل 16

إن الالتزامات الناتجة عن جريمة أو شبه جريمة فوق تراب منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب تخضع لتشريع المنطقة المذكورة.

### الفصل 17

تخضع الأموال الموجودة داخل منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب أصولا كانت أو منقولات لتشريع المنطقة المذكورة.

### الفصل 18

بخضوع توارث المنقولات والأصول الموجودة داخل منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب لقانون الدولة التي ينتسب إليها الموروث في ما يعود إلى تعيين الورثة والترتيب الذي يرثون بمقتضاه، والأنصبة العائدة إلى كل واحد منهم والمقادير التي يتعين عليهم إرجاعها إلى التركة والمقدر الذي يجوز للموروث أن يتصرف به على وجه الوصية والمقدار الذي يجب حفظه للورثة.

وتطبق القاعدة نفسها على صحة الوصية الذاتية وآثارها.

### الفصل 19

إن الأحكام الصادرة في بلاد أجنبية عن محاكم الدول التي تتنازل عن امتيازاتها القضائية داخل منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب يصرح باعتبارها نافذة دون ما حاجة إلى إعادة النظر فيها من حيث الجوهر.

### الفصل 20

منى وقع إشهار الإفلاس خارج منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب فإن أمين التفليسة أو القيم عليها أو مديرها المعين بصورة صحيحة حسب قانون البلاد التي وقع فيها إشهار الإفلاس يمكنه دون ما حاجة إلى الحصول على أمر بتنفيذ الحكم أن يتخذ أو يطلب جميع التدابير التحفظية أو الإدارية المتعلقة بالتفليسة (1). لكنه لا يمكنه القيام بأي إجراء تنفيذي إلا بعد الحصول على الأمر بالتنفيذ.

(1) علما بأن التفليسة قد حلت محلها الصعوبة غير المتوقمة للمقارنة بكل إجراءاتها.

## انعقاد الأنكحة بين المغاربة والأجانب أو المغريات والأجانب

ظهير شريف رقم 1 60 020 مؤرخ في 6 رمضان 1379 موافق 4 مارس 1960 بشأن انعقاد الأنكحة بين المغاربة والأجانب أو المغريات والأجانب جرهما على الصيغ المعينة في الحالة المدنية (1).

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعر أمره أنه :

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق لـ 12 غشت 1914 بشأن الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب وخصوصا الفصل 11 منه.

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 24 شوال 1333 الموافق لـ 4 شتبر 1915 بشأن تأسيس حالة مدنية في المنطقة الجنوبية من الإيالة الشريفة وخصوصا الفصل الأول منه.

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 18 جمادى الأولى 1369 الموافق لـ 8 مارس 1950 بشأن تمديد نظام الحالة المدنية المؤسسة بمقتضى الظهير الشريف المذكور سابقا والتؤرخ في 24 شوال 1333 الموافق لـ 4 شتبر 1915.

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 19 ذي الحجة 1377 الموافق لـ 17 يوليوز 1958 المطبقة بموجبه في منطقة طنجة النصوص المتعلقة بالحالة المدنية المعمول بها في المنطقة الجنوبية.

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 15 محرم 1379 الموافق لـ 21 يوليوز 1959 المطبقة بموجبه في المنطقة السابقة للحماية الإسبانية النصوص المتعلقة بالحالة المدنية المعمول بها في المنطقة الجنوبية.

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 28 ربيع الثاني 1377 الموافق لـ 22 نونبر 1957 المحتوي على مدونة الأحوال الشخصية والإرثية (الكتاهان الأول والثاني).

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 21 صفر 1378 الموافق لـ 6 شتبر 1958 بشأن الجنسية المغربية وخصوصا الفصل 3 منه.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

### الفصل الأول

إن الأنكحة بين المغاربة والأجانب من جهة، والمغربيات والأجانب من جهة أخرى ما لم تكن ممنوعة في قانون الأحوال الشخصية الجاري على الزوج المغربي، يجوز أن يقوم بمراسم انعقادها بطلب من الزوجين ضابط الحالة المدنية وفقا لتقتضيات الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 24 شوال 1333 الموافق لـ 4 شتبر 1915.

(1) المجلد الرسمية، عدد 2474، ص. 1031.

### الفصل الثاني

إن انعقاد النكاح حسب صيغة الحالة المدنية يتوقف مع ذلك كله على سابق الإشهاد به طبق الشروط المنصوص عليها من حيث الجوهر والصيغة في قانون الأحوال الشخصية الجاري على الزوج المغربي.

وفي هذا الصدد يتعين على الزوج المغربي أن يقدم لضابط الحالة المدنية رسم الإشهاد بالنكاح على أن هذا الرسم يجب تسليمه بمجرد تحريره، وعند الاقتضاء أثر الخطاب عليه ليتعقد فورا النكاح حسب صيغة الحالة المدنية.

### الفصل الثالث

إن الأنكحة المشار إليها في الفصل الأول التي قام بمراسم انعقادها ضابط الحالة المدنية قبل تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا تعتبر صحيحة إن كانت الشروط المنصوص عليها من حيث الجوهر والصيغة في قانون الأحوال الشخصية الجاري على الزوج المغربي قد روعيت وكانت تلك الأنكحة لا يمنعها القانون المذكور.





## القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير المشروعة

ظهير شريف رقم 1-03-196 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003)  
بتفويض القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب  
بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة (1)

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجرميدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة  
الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003):

وقم بالمطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو

## قانون رقم 03-02 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة

### القسم الأول دخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها

#### الباب الأول أحكام عامة

##### المادة 1

يخضع دخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها لأحكام هذا القانون، مع مراعاة مفعول الاتفاقيات الدولية المنشورة بصفة رسمية.  
يراد «بالأجانب» في مدلول هذا القانون، الأشخاص الذين لا يتوفرون على الجنسية المغربية أو الذين ليست لهم جنسية معروفة أو الذين تعذر تحديد جنسيتهم.

##### المادة 2

مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، لا تطبق أحكام هذا القانون على أعوان البعثات الدبلوماسية والقنصلية ولا على أعضائها المعتمدين في المغرب الذين يتمتعون بوضعية دبلوماسية.

##### المادة 3

يجب على كل أجنبي نزل بالتراب المغربي أو وصل إليه، أن يتقدم إلى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة في المراكز الحدودية حاملا لجواز السفر المسلم له من قبل الدولة التي يعتبر من رعاياها، أو لأية وثيقة سفر أخرى سارية الصلاحية ومعترف بها من لدن الدولة المغربية كوثيقة سفر لازالت صلاحيتها قائمة وتكون مصحوبة عند الاقتضاء بالتأشيرة المطلوب الإدلاء بها والمسلمة من طرف الإدارة.

##### المادة 4

يمكن أن تشمل المراقبة التي يتم القيام بها بمناسبة فحص إحدى الوثائق المشار إليها في المادة 3 أعلاه، التأكد أيضا من وسائل عيش الشخص المعني بالأمر، وأسباب قدومه إلى المغرب وضمانات رجوعه إلى بلده، أخذا في الاعتبار بصفة خاصة، أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالهجرة.

يمكن للسلطة المختصة المكلفة بالمراقبة في المراكز الحدودية أن ترفض دخول أي شخص إلى التراب المغربي إذا كان لا يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات أو لا يتوفر على المبررات المنصوص عليها في الأحكام المشار إليها أعلاه أو الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالهجرة.

يمكن أيضا رفض دخول أي أجنبي إلى التراب المغربي إذا كان وجوده به قد يشكل تهديدا للنظام العام، أو كان ممنوعا من الدخول إليه أو كان مطرودا منه.

يحق لكل أجنبي رفض دخوله إلى التراب المغربي أن يشعر الشخص الذي صرح باعترامه الذهاب إليه، أو أن يعمل على إشعاره أو يشعر قسوية بلده أو يشعر محاميا من اختياره.

يمكن الاحتفاظ بالأجنبي الذي رفض دخوله إلى التراب المغربي، في الأماكن المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 34 أدناه.

يمكن أن ينفذ تلقائيا القرار القاضي بالرفض من لدن السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة في المراكز الحدودية.

## الباب الثاني سندات الإقامة

### المادة 5

سندات الإقامة بالتراب المغربي هي :

- بطاقة التسجيل ؛
- بطاقة الإقامة.

### المادة 6

يجب على الأجنبي المقيم بالتراب المغربي الذي تفوق سنه الثامنة عشرة من العمر أن يكون حاملا لبطاقة تسجيل أو لبطاقة إقامة.

تسلم بقوة القانون بطاقة تسجيل إلى الأجنبي الذي يتراوح عمره بين ست عشرة وثمان عشرة سنة ويصرح برغبته في مزاولة نشاط مهني مأجور إذا كان أحد والديه يتوفر على نفس البطاقة.

ويمكن للأجنبي في الحالات الأخرى أن يطلب بطاقة تسجيل.

مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية، فإن القاصرين الذين تقل سنهم عن ثمان عشرة سنة ويتوفر أحد والديهم على سند للإقامة، والقاصرين من بين هؤلاء المستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة 17 أدناه، وكذا القاصرين الذين يدخلون إلى التراب المغربي لتابعة الدراسة بموجب تأشيرة إقامة تفوق مدتها ثلاثة أشهر، يحصلون بطلب منهم على وثيقة للتنقل تسلم لهم وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي.

## المادة 7

تخضع سندات الإقامة عند تسليمها أو تجديدها أو تسليم نظير منها لحقوق التمبر المنصوص عليها في القسم الرابع من الفصل 8 من الباب الثالث من الكتاب الثاني من المرسوم رقم 2-58-1151 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1378 (24 ديسمبر 1958) بمثابة مدونة التسجيل والتعبير.

## الفرع الأول

## بطاقة التسجيل

## المادة 8

يجب على الأجنبي الراغب في الإقامة بالتراب المغربي أن يطلب من الإدارة، حسب الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، تسليمه بطاقة للتسجيل قابلة للتجديد، يتعين عليه أن يحملها أو أن يكون بإمكانه الإدلاء بها للإدارة داخل أجل 48 ساعة.

يقوم مؤقتا مقام بطاقة التسجيل وصل طلب تسليمها أو وصل طلب تجديدها.

## المادة 9

يعفى من تقديم طلب الحصول على بطاقة التسجيل :

1. إضافة إلى أعوان وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المشار إليهم في المادة الثانية أعلاه، أزواجهم وأصولهم وأبنائهم القاصرون أو غير المتزوجين الذين يعيشون معهم تحت سقف واحد؛
2. الأجانب المقيمون بالمغرب لمدة أقصاها 90 يوما بموجب وثيقة صالحة للسفر.

## المادة 10

تعتبر بطاقة التسجيل بمثابة رخصة للإقامة لمدة تتراوح بين سنة واحدة وعشر سنوات كحد أقصى، وتكون قابلة للتجديد لنفس المدة حسب الأسباب التي يدلي بها الأجنبي للإدارة المغربية المختصة لتبرير إقامته بالتراب المغربي.

يجب على الأجنبي التصريح بتغيير مكان إقامته للسلطات المغربية خلال الأجال وضمن الشكليات المحددة بنص تنظيمي.

## المادة 11

إذا تم رفض تسليم بطاقة التسجيل أو سحبها، يجب على الأجنبي المعني بالأمر مغادرة التراب المغربي داخل أجل خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ تبليغ الرفض أو السحب من طرف الإدارة.

**المادة 12**

يجب على الأجنبي أن يغادر التراب المغربي عند انصرام مدة صلاحية بطاقة تسجيله، إلا إذا تم تجديدها أو سلمت له بطاقة للإقامة.

**المادة 13**

تحمل بطاقة التسجيل المسلمة للأجنبي الذي يثبت أن بإمكانه العيش بموارده فقط، والذي يلتزم بعدم مزاولة أي نشاط مهني بالمغرب خاضع للترخيص، عبارة «زائر».

وتحمل بطاقة التسجيل المسلمة للأجنبي الذي يثبت أنه يتابع تعليما أو دراسة بالمغرب، وأنه يتوفر على وسائل عيش كافية، عبارة «طالب».

وتحمل بطاقة التسجيل المسلمة للأجنبي الراغب في مزاولة نشاط مهني بالمغرب خاضع للترخيص، والذي يثبت حصوله عليه، الإشارة إلى النشاط المذكور.

**المادة 14**

يمكن رفض تسليم بطاقة التسجيل إلى كل أجنبي بشكل وجوده بالتراب المغربي تهديدا للنظام العام.

**المادة 15**

يمكن أن يكون منح بطاقة التسجيل مشروطا بإدلاء الأجنبي بتأشيرة للإقامة تفوق مدتها ثلاثة أشهر.

**الفرع الثاني****بطاقة الإقامة****المادة 16**

يمكن للأجنبي الذي يثبت أنه أقام بالتراب المغربي طوال مدة متواصلة لا تقل عن أربع سنوات، وقفا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، الحصول على بطاقة تسمى «بطاقة الإقامة».

تراعى على الخصوص عند منح بطاقة الإقامة أو رفضها وسائل العيش التي يتوفر عليها الأجنبي، ومن بينها ظروف مزاولة نشاطه المهني وعند الاقتضاء، الوقائع التي قد يحث بها ليبرر رغبته في الإقامة بصفة دائمة بالتراب المغربي.

يمكن رفض منح بطاقة الإقامة إلى كل أجنبي بشكل وجوده بالتراب المغربي تهديدا للنظام العام.

## الفرع الثالث

## رفض تسليم سند الإقامة أو تجديده

## المادة 19

يرفض تسليم سند الإقامة إلى الأجنبي الذي لا يستوفي الشروط التي تنص عليها أحكام هذا القانون من أجل الحصول على سند إقامة، أو الذي يطلب الحصول على بطاقة تسجيل بهدف مواصلة نشاط مهني غير مرخص له به.

يمكن سحب سند الإقامة في الحالتين التاليتين :

- إذا لم يدل الأجنبي بالوثائق والإثباتات المحددة بنص تنظيمي؛
- إذا كان صاحب السند موضوع إجراء يقضي بطرده، أو إذا صدر في حقه قرار قضائي يمنع دخوله إلى التراب المغربي.

يجب على المعني بالأمر في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين مغادرة التراب المغربي.

## المادة 20

يمكن للأجنبي الذي رفض طلبه الراسي إلى الحصول على سند إقامة أو تجديده أو سحب منه هذا السند الطعن داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ قرار الرفض أو السحب أمام رئيس المحكمة الإدارية بصفته قاضيا للمستعجلات.

لا يحول الطعن المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، دون اتخاذ قرار بالاعتقاد إلى الحدود أو بالطرد وفقا لأحكام الأبواب الثالث والرابع والخامس من القسم الأول من هذا القانون.

## الباب الثالث

## الاعتقاد إلى الحدود

## المادة 21

يمكن للإدارة أن تأمر بالاعتقاد إلى الحدود بموجب قرار معطل في الحالات التالية :

1. إذا لم يستطع الأجنبي أن يبرر أن دخوله إلى التراب المغربي قد تم بصفة قانونية، إلا إذا تمت تسوية وضعيته لاحقا بعد دخوله إليه؛
2. إذا ظل الأجنبي داخل التراب المغربي لمدة تفوق مدة صلاحية تأشيرته، أو عند انصرام أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ دخوله إليه، إذا لم يكن خاضعا لإلزامية التأشيرة وذلك ما لم يكن حاملا لبطاقة تسجيل مسلمة بصفة قانونية؛

3. إذا ظل الأجنبي الذي تم رفض تسليمه سند إقامة أو تجديده أو تم سحبه منه، مقيما فوق التراب المغربي لمدة تفوق 15 يوما ابتداء من تاريخ تبليغه الرفض أو السحب؛
4. إذا لم يطلب الأجنبي تجديد سند إقامته وظل مقيما فوق التراب المغربي لمدة تفوق 15 يوما بعد انقضاء مدة صلاحية سند الإقامة؛
5. إذا صدر في حق الأجنبي حكم نهائي بسبب تزوير أو إقامة تحت اسم آخر غير اسمه أو عدم التوفر على سند للإقامة؛
6. إذا تم سحب وصل طلب بطاقة التسجيل من الأجنبي بعد تسليمه له؛
7. إذا سحبت من الأجنبي بطاقة تسجيله أو إقامته، أو تم رفض تسليم أو تجديد إحدى هاتين البطاقتين، وذلك في حالة صدور هذا السحب أو الرفض تطبيقا للأحكام التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل، بسبب تهديد للنظام العام.

#### المادة 22

يمكن أن يقرن قرار الاقتياد إلى الحدود بقرار المنع من الدخول إلى التراب المغربي لمدة أقصاها سنة واحدة ابتداء من تاريخ تنفيذ الاقتياد إلى الحدود، وذلك تبعا لخطورة السلوك الدافع للاقتياد، ومع مراعاة الحالة الشخصية للمعني بالأمر.

يكون القرار الصادر بالمنع من دخول التراب المغربي منفصلا عن قرار الاقتياد إلى الحدود. ويكون معللا، ولا يمكن اتخاذه إلا بعد تمكين المعني بالأمر من تقديم ملاحظاته. وترتب عنه بقوة القانون اقتياد الأجنبي المعني بالأمر إلى الحدود.

#### المادة 23

يمكن للأجنبي الذي صدر في حقه قرار بالاقتياد إلى الحدود، أن يطلب خلال أجل الثماني والأربعين ساعة التي تلي تبليغه إليه، من رئيس المحكمة الإدارية بصفته قاضيا للمستعجلات، إلغاء القرار المذكور.

يبت رئيس المحكمة الإدارية أو من ينوب عنه داخل أجل أربعة أيام كاملة ابتداء من رفع الأمر إليه، ويمكنه أن ينتقل إلى مقر الهيئة القضائية الأكثر قربا من المكان الذي يوجه به الأجنبي، إذا كان هذا الأخير محتفظا به تطبيقا للمادة 34 من هذا القانون.

يمكن للأجنبي أن يطلب من رئيس المحكمة الإدارية أو من ينوب عنه الاستعانة بترجمان والاطلاع على الملف الذي يتضمن الوثائق التي استند إليها القرار المطعون فيه.

تكون الجلسة عمومية وبحضور المعني بالأمر إلا إذا استدعي بصفة قانونية ولم يحضر.

يكون الأجنبي مؤازرا محام إن كان لديه، ويمكنه أن يطلب من الرئيس أو من ينوب عنه أن يعين له محاميا بصفة تلقائية.

#### المادة 24

يمكن تطبيق أحكام المادة 34 من هذا القانون بمجرد اتخاذ قرار الاقْتِياد إلى الحدود. ولا يمكن تنفيذ القرار المذكور قبل انصرام أجل ثمان وأربعين ساعة الموالية لتبليغه، أو قبل البت في الموضوع في حالة رفع الأمر إلى رئيس المحكمة الإدارية.

إذا تم إلغاء قرار الاقْتِياد إلى الحدود، توقف فورا إجراءات الاحتفاظ المنصوص عليها في المادة 34 أدناه، وتسلم للأجنبي رخصة مؤقتة للإقامة إلى أن تصدر الإدارة من جديد قرارا يتعلق بوضعيته.

يكون الأمر الصادر عن رئيس المحكمة الإدارية قابلا للاستئناف أمام الفرقة الإدارية بالمجلس الأعلى داخل أجل شهر من تاريخ التبليغ. ولا يكون الاستئناف موقفا للتنفيذ.

يحق للأجنبي بمجرد تبليغ قرار الاقْتِياد إلى الحدود إشعار محام أو إشعار قنصلية بلده أو شخص من اختياره.

### الباب الرابع

#### الطرد

#### المادة 25

يمكن أن يتخذ قرار الطرد من قبل الإدارة، إذا كان وجود الشخص الأجنبي فوق التراب المغربي يشكل تهديدا خطيرا للنظام العام مع مراعاة مقتضيات المادة 26 بعده.

يمكن إلغاء قرار الطرد في أي وقت من الأوقات أو التراجع عنه.

#### المادة 26

لا يمكن اتخاذ قرار الطرد في حق :

1. الأجنبي الذي يثبت بكل الوسائل إقامته فوق التراب المغربي بصفة اعتيادية منذ أن بلغ على الأكثر سن السادسة من عمره ؛
2. الأجنبي الذي يثبت بكل الوسائل إقامته فوق التراب المغربي بصفة اعتيادية منذ أزيد من خمس عشرة سنة ؛



3. الأجنبي الذي أقام فوق التراب المغربي بصفة قانونية منذ عشر سنوات، إلا إذا كان طالبا طيلة هذه المدة ؛
4. الأجنبي المتزوج من مواطن مغربي منذ سنة واحدة على الأقل ؛
5. الأجنبي الذي يكون أبا أو أما لطفل مقيم فوق التراب المغربي ومكتسب للجنسية المغربية بحكم القانون، تطبيقا لأحكام الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1-58-250 الصادر في 21 من صفر 1378 (6 سبتمبر 1958) المشار إليه أعلاه، شريطة أن تكون له النياحة الشرعية عن الطفل وأن يكون متكفلا بنفقته بصورة فعلية ؛
6. الأجنبي المقيم بصفة قانونية فوق التراب المغربي بموجب سند من سندات الإقامة المنصوص عليها في هذا القانون أو في الاتفاقيات الدولية والذي لم يسبق أن صدر في حقه حكم نهائي بعقوبة حبسية لا تقل عن سنة واحدة نافذة؛
7. المرأة الأجنبية الحامل؛
8. الأجنبي القاصر.
- لا يقيد الطرد بأي أجل إذا كان موضوع الإدانة جريمة تتعلق بفعل له علاقة بالإرهاب أو بالمس بالآداب العامة أو بالمخدرات.

#### المادة 27

يمكن اتخاذ قرار الطرد خلافا لأحكام المادة 26 من هذا القانون، إذا كان الطرد يشكل ضرورة ملحة لحفظ أمن الدولة أو الأمن العام.

#### الباب الخامس

### أحكام مشتركة تتعلق بالاعتقاد إلى الحدود والطرود

#### المادة 28

يمكن تنفيذ قرار الطرد في حق الأجنبي بصفة تلقائية من طرف الإدارة. كما يمكن تنفيذ قرار الاعتقاد إلى الحدود بصفة تلقائية كذلك، ما لم يتم الطعن فيه أمام رئيس المحكمة الإدارية بصفته قاضيا للمستعجلات أو من ينوب عنه داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 23 من هذا القانون، أو إذا لم يكن موضوع إنشاء بموجب حكم ابتدائي أو استئنافي وفق الشروط المنصوص عليها في نفس المادة.

#### المادة 29

يتم إبعاد الأجنبي الذي يتخذ في حقه قرار الطرد أو الاعتقاد إلى الحدود نحو :

أ - البلد الذي يحمل جنسيته، إلا إذا اعترف له بوضع لاجئ، أو إذا لم يتم بعد البت في طلب اللجوء الذي تقدم به ؛

ب - البلد الذي سلمه وثيقة سفر سارية المفعول ؛

ج - أي بلد آخر يمكن أن يسمح له بالدخول بصفة قانونية.

لا يمكن إبعاد أية امرأة أجنبية حامل وأي أجنبي قاصر. كما لا يمكن إبعاد أي أجنبي آخر نحو بلد إذا أثبت أن حياته أو حريته معرضتان فيه للتهديد أو أنه معرض فيه لمعاملات غير إنسانية أو قاسية أو مهينة.

#### المادة 30

يعتبر القرار الذي يحدد البلد الذي سيعاد إليه الأجنبي قرارا مستقلا عن الإجراء القاضي بالإبعاد.

لا يكون للطعن في هذا القرار أي أثر مؤقت للتنفيذ حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 24، إذا لم يكن المعني بالأمر قد مارس الطعن المنصوص عليه في المادة 28 أعلاه بشأنه قرار الطرد أو قرار الاقتياد إلى الحدود الصادر في حقه.

#### المادة 31

إذا أدلى الأجنبي الذي يكون موضوع قرار بالطرد أو الذي يجب اقتياده إلى الحدود بما يبرر استحالة مغادرته للتراب المغربي وأثبت أنه لا يمكنه الرجوع إلى بلده الأصلي أو الذهاب إلى بلد آخر للأسباب المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة 29، فيمكن محلافا لأحكام المادة 34 أدناه أن يلزم بالإقامة في الأماكن التي تحددها له الإدارة. ويجب عليه الحضور بكيفية دورية إلى مصالح الشرطة أو مصالح الدرك الملكي.

يمكن في حالة الضرورة الاستعجالية أن يطبق نفس الإجراء على الأجانب الذين اقترحت الإدارة طردهم. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يتعدى هذا الإجراء مدة شهر واحد.

ويتخذ القرار في حالة الطرد من لدن الإدارة.

#### المادة 32

لا يحق تقديم طلب رفع المنع من الإقامة فوق التراب المغربي أو طلب إلغاء قرار الطرد أو طلب إلغاء قرار الاقتياد إلى الحدود بعد انقضاء أجل الطعن الإداري، إلا إذا كان الأجنبي يقيم خارج المغرب.

غير أن هذا المقتضى لا يطبق خلال المدة التي يقضي فيها الأجنبي بالمغرب عقوبة مسالبة للحرية أو يكون خاضعا فيها لقرار الإقامة بأماكن محددة متخذ تطبيقا للمادة 31.

## المادة 33

يمكن للأجنبي الذي يخضع لإجراء إداري بالانقياد إلى الحدود والذي رفع الأمر إلى رئيس المحكمة الإدارية بصفته قاضيا للمستعجلات أن يرفق طعنه في هذا الإجراء بطلب لوقف تنفيذه.

الباب السادس  
أحكام مختلفة

## المادة 34

يمكن الاحتفاظ بالأجنبي في أماكن غير تابعة لإدارة السجون خلال المدة اللازمة لمغادرته، إذا كانت الضرورة الملحة تدعو إلى ذلك، بموجب قرار كتابي معلل للإدارة، في الحالات التالية :

1. إذا لم يكن قادرا على الامتثال فورا لقرار رفض الترخيص له بدخول التراب المغربي؛
  2. إذا صدر ضده قرار بالطرد وليس بإمكانه مغادرة التراب المغربي فورا؛
  3. إذا صدر ضده قرار بالانقياد إلى الحدود وليس بإمكانه مغادرة التراب المغربي فورا.
- يخير الأجنبي في الحال بحقوقه بمساعدة ترجمان عند الاقتضاء.
- ويخير وكيل الملك فورا.
- تحدد بنص تنظيمي مقار الأماكن المشار إليها في هذه المادة وشروط تسييرها وتنظيمها.

## المادة 35

إذا مرت أربع وعشرون ساعة على اتخاذ قرار بالاحتفاظ بأجنبي، ترفع السلطة المختصة الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه بصفته قاضيا للمستعجلات. ولهذا الأخير أن يبت بموجب أمر في إجراء أو إجراءات الحراسة والمراقبة الضرورية لمغادرة المعني بالأمر للتراب المغربي بحضور ممثل النيابة العامة وبعد الاستماع إلى ممثل الإدارة، إذا حضر هذا الأخير بعد استدعائه بصفة قانونية، وبعد الاستماع كذلك إلى المعني بالأمر بحضور محاميه إذا كان لديه محام، أو بعد إشعار هذا الأخير بصفة قانونية.

وتتمثل هذه الإجراءات في :

1. تمديد مدة الاحتفاظ في الأماكن المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 34 أعلاه ؛
2. تمديد مكان الإقامة بعد تسليم جواز السفر وكل الوثائق المثبتة للهوية إلى مصالح الشرطة أو الدرك الملكي. ويسلم إلى المعني بالأمر وصل يقوم مقام وثيقة الهوية يحمل الإشارة إلى أن إجراء الإبعاد قيد التنفيذ.

يسري مفعول أمر تمديد مدة الاحتفاظ ابتداء من انقضاء أجل أربع وعشرين ساعة المحدد في الفقرة الأولى أعلاه.

ينتهي تطبيق هذه الإجراءات بعد انصرام أجل 15 يوما على أبعد تقدير ابتداء من صدور الأمر المشار إليه أعلاه.

ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة أقصاها عشرة أيام بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي يتوب عنه بصفته قاضيا للمستعجلات، وفق الشروط المبينة أعلاه، في حالة الاستعجال القصوى أو حالة تهديد شديد الخطورة للنظام العام. كما يمكن تمديد هذا الأجل عندما لا يقدم الأجنبي للسلطة الإدارية المختصة وثيقة سفر تسمح بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة، وعندما تبين عناصر واقعية أن هذا الأجل الإضافي من شأنه التمكين من الحصول على الوثيقة المذكورة.

تكون هذه الأوامر قابلة للاستئناف أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أو من يتوب عنه الذي يرفع إليه الأمر دون التقيد بالإجراءات الشكلية والذي عليه أن يست داخل الثماني والأربعين ساعة ابتداء من رفع الأمر إليه.

إضافة إلى المعنى بالأمر والنيابة العامة، يحق للوالي أو العامل طلب الاستئناف.

لا يكون هذا الطعن موقفا للتنفيذ.

يسك في كل الأماكن التي يمكن أن يوضع فيها الأشخاص المحتفظ بهم بموجب المادة 34 وهذه المادة، سجل تقيد فيه الحالة المدنية لهؤلاء الأشخاص وكذا ظروف الاحتفاظ بهم. ويتخذ في شأنهم كل إجراء أو عمليات تمكن من تمديد هويتهم.

#### المادة 36

يجب على وكيل الملك طوال مدة الاحتفاظ بالأجنبي الانتقال إلى عين المكان والتحقق من ظروف الاحتفاظ وأن يطلب الاطلاع على السجل المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 35 أعلاه.

يحق للمعني بالأمر، خلال نفس الفترة، طلب الاستعانة بترجمان أو طبيب أو محام، كما يمكنه، إن أراد ذلك، الاتصال بمتصلية بلده أو بشخص من اختياره. ويتم إخباره بذلك عند تبليغه قرار الاحتفاظ به، ويشار إلى ذلك في السجل المنصوص عليه أعلاه والموقع من قبل المعني بالأمر.

#### المادة 37

إذا رفض دخول أجنبي إلى التراب المغربي قدم جوا أو بحرا، يجب على سفارة النقل التي تولت نقله إعادته، دون تأخير، بطلب من السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة في المراكز الحدودية، إلى النقطة التي بدأ فيها باستعمال وسيلة النقل التابعة للمقاولة المذكورة أو إذا استحال ذلك، إلى البلد الذي سلمه وثيقة السفر التي سافر بها أو إلى أي مكان آخر يمكن قبوله به.

تطبيق أحكام الفقرة أعلاه عندما يتم رفض دخول أجنبي عابر إلى التراب المغربي إذا :

1. رفضت نقله مقابلة النقل التي يجب عليها نقله إلى البلد الذي سيتجه إليه لاحقا ؛
2. رفضت سلطات البلد الذي توجه إليه دخوله وأعادته إلى المغرب.

عندما يصدر قرار برفض دخول أجنبي إلى التراب المغربي بسبب عدم توفره على إحدى الوثائق المشار إليها في المادة الثالثة أعلاه، تتحمل مقابلة النقل التي نقلته مصاريف إقامته خلال المدة اللازمة لإعادة نقله وكذا مصاريف إعادة النقل وذلك ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار المذكور.

### المادة 38

يمكن أن يحتفظ، داخل منطقة الانتظار في الميناء أو المطار، بالأجنبي الذي يصل إلى التراب المغربي بحرا أو جوا والذي لم يرخص له بدخوله أو الذي يطلب قبوله بصفة لاجئ، وذلك خلال المدة الضرورية لمغادرته، أو لدراسة طلبه للتأكد مما إذا كان واضحا بصفة جلية أن هذا الطلب لا أساس له.

تحدد منطقة الانتظار من لدن الإدارة. وتمتد من نقط الوصول والمغادرة إلى نقط مراقبة الأشخاص. ويمكن أن تضم في نطاق الميناء أو المطار، مكاتا أو أكثر للإيواء يضمن للأجانب المعنيين بالأمر الخدمات الضرورية.

يصدر قرار الاحتفاظ بالأجنبي بمنطقة الانتظار لمدة لا تتجاوز ثمان وأربعين ساعة بقرار كتابي ومعلل للإدارة. ويقيد هذا القرار في سجل يشير إلى الحالة المدنية للأجنبي والتاريخ والساعة اللذين تم فيهما تليغنه بقرار الاحتفاظ. ويرفع هذا القرار على الفور إلى علم وكيل الملك. ويمكن تجديده ضمن نفس الشروط ولنفس المدة.

يكون الأجنبي حرا في مغادرة منطقة الانتظار باتجاه أي مكان يوجد خارج التراب المغربي. ويمكنه طلب الاستعانة بترجمان وطبيب والاتصال بمحام أو بأي شخص من اختياره.

يمكن الاحتفاظ بالأجنبي في منطقة الانتظار لمدة تفوق أربعة أيام، ابتداء من اتخاذ القرار الأول، بترخيص من رئيس المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي ينييه عنه بصفته قاضيا للمستعجلات لمدة لا يمكن أن تفوق ثمانية أيام. وتعرض السلطة الإدارية في طلب الإحالة الذي تقدمه الأسباب التي حالت دون ترحيل الأجنبي أو في حالة طلبه اللجوء، أسباب عدم قبول طلبه، والأجل اللازم لمغادرته منطقة الانتظار. ويت رئيس المحكمة أو من ينوب عنه بعد الاستماع إلى المعني بالأمر بحضور محاميه إن كان لديه، أو بعد إشعار هذا الأخير بصفة قانونية. كما يمكن للأجنبي أن يطلب من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه الاستعانة بترجمان وتمكينه من الاطلاع على ملفه.

يكون الأمر الصادر عن رئيس المحكمة أو عن من ينوب عنه قابلا للاستئناف دون التقيد بالإجراءات الشكلية أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أو من ينوب عنه. ويجب البت في الاستئناف خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ تقديمه إليه. ويحق طلب الاستئناف للمعني بالأمر والنيابة العامة وممثل السلطة الإدارية المحلية. ولا يكون الاستئناف موقفا للتنفيذ.

يمكن بصيغة استثنائية لرئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه تمديد مدة الاحتفاظ بالأجنبي بمنطقة الانتظار لفترة تفوق اثني عشر يوما ضمن الشروط المنصوص عليها في الفقرة 5 من هذه المادة لمدة يحددها على ألا تفوق ثمانية أيام.

يتمتع الأجنبي طيلة مدة الاحتفاظ به بمنطقة الانتظار بالحقوق المعترف له بها في هذه المادة. ويمكن لوكيل الملك ولرئيس المحكمة الابتدائية أو من ينوب عنه، الانتقال إلى عين المكان لمعاينة ظروف الاحتفاظ وطلب الاطلاع على السجل المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

إذا لم يتم تمديد مدة الاحتفاظ في منطقة الانتظار، عند نهاية الأجل الذي حدده القرار الأخير للاحتفاظ، يرخص للأجنبي بدخول التراب المغربي بتأشيرة لتسوية الوضعية مدتها ثمانية أيام. ويجب عليه أن يكون قد غادر التراب المغربي عند انقضاء الأجل المذكور، ما لم يحصل على رخصة مؤقتة للإقامة أو على وصل لطلب بطاقة التسجيل.

تطبق أحكام هذه المادة أيضا على الأجنبي العابر الذي يوجد بميناء أو مطار إذا رفضت نقله مقاومة النقل الواجب عليها ذلك إلى البلد الذي يشكل وجهته اللاحقة، أو إذا رفضت سلطات بلد الوصول السماح له بدخوله وأعادته إلى المغرب.

غير أنه يمكن بموجب قرار للإدارة إلزام الأجنبي المقيم، أما كانت طبيعة سند إقامته، بالتصريح لدى السلطة الإدارية، بنيت في مغادرة التراب المغربي والإدلاء لديها بما يبرر تقيده بهذا الالتزام.

#### المادة 39

يمكن لكل أجنبي يقيم بالمغرب، أما كانت طبيعة سند إقامته مغادرة التراب المغربي بكل حرية باستثناء الأجنبي الصادر في مواجهته قرار للإدارة يلزمه بالتصريح لدى السلطة الإدارية بنيت في مغادرة التراب المغربي.

### الباب السابع تنقل الأجانب

#### المادة 40

يجب على الأجنبي تقديم الأوراق والوثائق التي رخص له بموجبها بالإقامة فوق التراب المغربي، عندما يطلب منه ذلك أعوان السلطة والمصالح المكلفة بالمراقبة.

إذا رخص لأجنبي بالإقامة فوق التراب المغربي بموجب وثيقة سفر مرفقة بالتأشيرة المطلوبة لإقامة لا تفوق مدتها ثلاثة أشهر، يمكن إلغاء هذه التأشيرة إذا كان المعنى بالأمر يزاول بالمغرب نشاطا مفرا للربح، دون أن يرخص له بذلك بصيغة قانونية، أو إذا توافرت دلائل متطابقة تبث على الاعتقاد بأن المعنى بالأمر قدم إلى المغرب بهدف الاستقرار به، أو إذا كان سلوكه يخل بالنظام العام.

## المادة 41

يقيم الأجانب بمجموع التراب المغربي ويتنقلون داخله، مع مراعاة أحكام المادة 40 أعلاه.  
غير أنه عندما يجب إخضاع أجنبي غير حاصل على بطاقة الإقامة لمراقبة خاصة، بسبب تصرفه أو سوابقه، يمكن للإدارة أن تقرر منعه من الإقامة بإقليم أو عمالة أو أكثر، أو أن تحدد له داخل هذه الأخيرة منطقة أو أكثر من اختياره. ويشار إلى هذا القرار في سند إقامة المعني بالأمر.  
لا يمكن للأجانب المشار إليهم في الفقرة السابقة التنقل خارج منطقة صلاحية سند إقامتهم، دون التوفر على جواز مرور مسلم لهم من قبل مصالح الشرطة أو إن لم توجد، من قبل مصالح الدرك الملكي.

الباب الثامن  
أحكام زجرية

## المادة 42

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 2 000 و 20 000 درهم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل أجنبي دخل أو حاول دخول التراب المغربي عمدا لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون، أو ظل بالتراب المغربي بعد انقضاء المدة المخصصة له بها بموجب تأشيرته، إلا في حالة قوة قاهرة أو أخطار مقبولة. وفي حالة العود تضاعف العقوبة.  
غير أنه يمكن للسلطة الإدارية طرد الأجنبي إلى البلد الذي ينتمي إليه أو إلى أي بلد آخر حسب رغبته، إذا اقتضت دواعي الأمن والنظام العام ذلك.

## المادة 43

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 5 000 و 30 000 درهم وبالحبس من شهر إلى سنة واحدة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل أجنبي يقيم بالمغرب دون التوفر على بطاقة التسجيل أو بطاقة الإقامة المنصوص عليهما في هذا القانون. وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

## المادة 44

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 3 000 و 10 000 درهم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل أجنبي انتهت مدة صلاحية بطاقة تسجيله أو بطاقة إقامته ولم يقدم داخل الأجل المحددة قانونا، طلبا بتجديدها، إلا في حالة قوة قاهرة أو أخطار مقبولة. وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

## المادة 45

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، كل أجنبي تهرب أو حاول التهرب من تنفيذ قرار الطرد أو إجراء الاقتياد إلى الحدود، أو الذي دخل مجددا إلى التراب المغربي دون ترخيص، رغم طرده أو منعه من دخوله. وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمحكمة أن تقضي بمنع المحكوم عليه من دخول التراب المغربي لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات.

يترتب عن المنع من دخول التراب المغربي بقوة القانون، اقتياد المحكوم عليه إلى الحدود بعد انصرام مدة حبسه.

## المادة 46

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 3 000 و10 000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، الأجنبي الذي لم يلتحق داخل الأجل المنصوص عليها بالإقامة المحددة بموجب أحكام المادة 31 أعلاه، أو الذي غادر فيما بعد مكان هذه الإقامة دون ترخيص.

## المادة 47

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 1 000 و3 000 درهم الأجنبي الذي لم يصرح بتغيير مكان إقامته كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 10 والفقرة الأولى من المادة 18 أعلاه.

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 3 000 و10 000 درهم وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، الأجنبي الذي جعل مقر سكناه أو أقام في منطقة خلافا لأحكام المادة 41.

## المادة 48

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 5 000 و10 000 درهم عن كل مسافر، الناقل أو مقاولو النقل اللذان ينقلان إلى التراب المغربي أجنبيا قادما من بلد آخر دون التوفر على وثيقة للسفر، أو عند الاقتضاء، على التأشيرة المطلوبة بموجب القانون أو بموجب الاتفاق الدولي المطبق عليه بحكم جنسيته.

وتعاقب كل جريمة في هذا الشأن بواسطة محضر يمدد ضابط للشرطة القضائية. وتسام نسخة من هذا المحضر إلى الناقل أو إلى مقاولو النقل المعنية بالأمر.

وللناقل أو لمقاولو النقل حق الاطلاع على الملف، ويتم تمكينه (ها) من تقديم ملاحظاته (ها) الكتابية داخل أجل شهر.

لا يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في هذه المادة في الحالات التالية :

1. إذا تم قبول الأجنبي طالب اللجوء على التراب المغربي، أو إذا لم يتضح بصفة جلية أن طلب اللجوء لا أساس له؛



2. إذا أثبت الناقل أو مقاوله النقل أن الوثائق المطلوبة قد قدمت له أو لها عند الركوب أو أن الوثائق المقدمة لا تتضمن أية عناصر غير صحيحة بصفة جلية؛
3. إذا لم يتمكن الناقل أو مقاوله النقل من القيام عند الركوب بفحص وثيقة السفر، وعند الاقتضاء، فحص تأشيرة المسافرين المستفيدين من خدماته أو من خدماتها، شريطة إثبات الخضوع للمراقبة عند دخول التراب المغربي.

#### المادة 49

يوجد كل محكوم عليه في حالة العود إذا ارتكب أحد الأفعال المشار إليها في المواد من 42 إلى 48 أعلاه خلال مدة الخمس سنوات التالية لتاريخ صدور حكم ضده مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل أفعال مماثلة.

### القسم الثاني

## أحكام زجرية تتعلق بالهجرة غير المشروعة

#### المادة 50

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 3 000 و 10 000 درهم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، دون الإخلال بأحكام القانون الجنائي المطبقة في هذه الحالات، كل شخص غادر التراب المغربي، بصفة سرية، وذلك باستعماله أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وسيلة احتيالية للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة المعمول بها، أو باستعماله وثائق مزورة، أو بانتحال اسم، وكذا كل شخص تسلل إلى التراب المغربي أو غادره من منافذ أو عبر أماكن غير مراكز الحدود المعدة خصيصا لذلك.

#### المادة 51

يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين 50 000 درهم و 500 000 درهم كل شخص قدم مساعدة أو عوناً لارتكاب الأفعال المذكورة أعلاه إذا كان يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو إذا كان مكلفاً بمهمة للمراقبة أو إذا كان هذا الشخص من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل.

#### المادة 52

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من 50 000 إلى 500 000 درهم كل من نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها في المادتين السابقتين وخاصة بنقلهم مجاناً أو بعوض.

يعاقب الفاعل بالسجن من عشر إلى خمسة عشر سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين 500 000 درهم و1 000 000 درهم إذا ارتكبت الأفعال المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة بصفة اعتيادية.

يعاقب بنفس العقوبات أعضاء كل عصابة أو كل اتفاق وجد بهدف إعداد أو ارتكاب الأفعال المذكورة.

تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 294 من القانون الجنائي (1) على المسيرين من أعضاء العصابة أو الاتفاق وعلى الأشخاص الذين مارسوا أو يمارسون فيها مهمة قيادة كيفما كانت.

إذا نتج عجز دائم عن نقل الأشخاص المنظم دخولهم إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بصفة سرية، ترفع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه إلى السجن من خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة.

ويعاقب بالسجن المؤبد إذا أدت الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة إلى الموت.

#### المادة 53

في حالة الإذانة بسبب إحدى الجرائم المشار إليها في هذا القسم، تأمر المحكمة بمصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب الجريمة سواء كانت هذه الوسائل تستعمل للنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي الجريمة أو في ملكية شركائهم أو في ملكية أعضاء العصابة الإجرامية، بمن فيهم أولئك الذين لم يشتركوا في ارتكاب الجريمة، أو في ملكية أحد الأفيار الذي يعلم أنها استعملت أو ستستعمل لارتكابها.

#### المادة 54

يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 10 000 و1 000 000 درهم الشخص المعنوي الذي ثبت ارتكابه لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

وعلاوة على ذلك، يعاقب الشخص المعنوي بالمصادرة المنصوص عليها في المادة 53 أعلاه.

#### المادة 55

يمكن أن تأمر المحكمة بنشر مقتطفات من قرار الإدانة بثلاث جرائد تمدها بكيفية صريحة. كما يمكنها أن تأمر بتعليق هذا القرار على نفقة الشخص المدان خارج مكاتبه أو في الأماكن التي يشغلها.

#### المادة 56

تختص محاكم المملكة بالبت في أية جريمة منصوص عليها في هذا القسم حتى ولو ارتكبت الجريمة أو بعض العناصر المكونة لها في الخارج.

(1) الفصل 294 : يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات، كل من يدخل في عصابة أو اتفاق مما نص عليه الفصل السابق. ويكون السجن من عشر إلى عشرين سنة لسبب العصابة أو الاتفاق ولن ياتر فيه المادة 54.

يمتد اختصاص محاكم المملكة إلى جميع أفعال المشاركة أو الإخفاء حتى ولو تم ارتكابها خارج التراب المغربي من لدن أجنبان.

### القسم الثالث أحكام انتقالية

#### المادة 57

يجب على الأشخاص الحاملين لسند للإقامة أن يطلبوا تجديده داخل أجل 6 أشهر ابتداء من دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

يجب على الأشخاص المقيمين بالمغرب عمقا لأحكام هذا القانون أن يطلبوا تسوية وضعيتهم داخل أجل شهرين ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ. وبعد انصرام الأجل المذكور، تطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها أعلاه.

#### المادة 58

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجرهدة الرسمية.

وينسخ جميع الأحكام المتعلقة بنفس المواضيع ولا سيما أحكام :

- الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 شعبان 1353 (15 نوفمبر 1934) في ضبط شؤون المهاجرة إلى المنطقة الفرنسية بالمغرب؛
- الظهير الشريف الصادر بتاريخ 21 من ذي القعدة 1358 (2 يناير 1940) في جعل ضابط يتعلق بإقامة بعض الأشخاص؛
- الظهير الشريف الصادر في 19 من ربيع الآخر 1360 (16 ماي 1941) المتعلق برخص الإقامة؛
- الظهير الشريف الصادر في فاتح ذي القعدة 1366 (17 سبتمبر 1947) بشأن التدابير المتخذة لمراقبة الأفراد سعيا لمراعاة الأمن العام؛
- الظهير الشريف الصادر بتاريخ 16 من محرم 1369 (8 نوفمبر 1949) في شأن تنظيم هجرة العمال المغاربة.

مقتطفات من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بتاريخ 6 شتبر 1958  
من قانون الجنسية المغربية (1)

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الباب الأول  
مقتضيات عامة

[...]

الفصل 3

الجنسية والأحوال الشخصية

يطبق قانون الأحوال الشخصية والميراث الخاص بالمغاربة المسلمين على جميع المواطنين باستثناء المغاربة المعتنقين الديانة اليهودية فإنهم يخضعون لقانون الأحوال الشخصية المغربي العبري.

غير أن المقتضيات الآتية فيما بعد تطبق على المغاربة غير المسلمين وغير اليهود.

1. يحرم عليهم تعدد الزوجات؛
  2. لا تطبق عليهم القواعد المتعلقة بالرضاع؛
  3. يجب أن يصرح بتطبيقهم بطريقة قضائية بعد إحقاق محاولة التوفيق بين الزوجين وإجراء بحث حول أسباب طلب الفراق.
- وفي حالة الخلاف فيرجح قانون الزوج أو الأب.

الباب الثاني  
في الجنسية الأصلية

الفصل 6

الجنسية المترتبة على النسب

يعتبر مغربيا :

- أولا : الولد المنحدر من أب مغربي ؛
- ثانيا : الولد المزداد من أم مغربية وأب مجهول.

(1) ج.ر. بتاريخ 19/9/1958.

## الفصل 7

### الجنسية المترتبة على الازدياد في المغرب

يعتبر مغربيا :

أولا : الولد المزداد في المغرب من أم مغربية وأب لا جنسية له ؛

ثانيا : الولد المزداد في المغرب من أبوين مجهولين.

غير أن الولد المزداد في المغرب من أبوين مجهولين يعد كأنه لم يكن مغربيا قط - إذا ثبت خلال قصوره - أن نسبه ينحدر من أجنبي وكان يتمتع بالجنسية التي ينتمي إليها هذا الأجنبي طبق قانونه الوطني.  
يعد اللقيط في المغرب مولودا فيه ما لم يثبت خلاف ذلك.

## الفصل 8

### مقتضيات مشتركة

لا يؤثر نسب الولد على جنسيته إلا إذا ثبت هذا النسب قبل بلوغه سن الرشد.

ويثبت النسب طبقا لأحكام قانون الأحوال الشخصية لأحد الأبوين المعتر مصدرا للمحق في الجنسية.

على أن الولد المغربي الجنسية بموجب الفصلين 6 و7 أعلاه يعد أنه كان مغربيا منذ ازدياده ولو أن وجود الشروط التي يقتضيها القانون لمنح الجنسية المغربية لم يثبت إلا بعد ازدياده.

غير أن منح الجنسية المغربية منذ الازدياد وكذا سحب هذه الصفة بموجب مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل السابع لا يمسان بصحة العقود التي يبرمها المعنى بالأمر ولا بالحقوق التي يكسبها الغير امتدادا على الجنسية التي كان يتمتع بها سابقا في الظاهر.

## الباب الثالث

### في اكتساب الجنسية المغربية

#### القسم الأول

#### اكتساب الجنسية بحكم القانون

## الفصل 9

### اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الازدياد في المغرب والإقامة به

يكسب الجنسية المغربية من يأتي ذكره بشرط أن يصرح داخل الستين السابقتين لبلوغه سن الرشد برغبته في اكتساب هذه الجنسية ما لم يعارض في ذلك وزير العدل طبقا للفصلين 26 و27 الآتين :

أولا : كل ولد مزداد في المغرب من أم مغربية وأب أجنبي على شرط أن تكون إقامته بالمغرب عند التصريح اعتيادية ومنتظمة ؛

ثانيا : كل ولد مزداد في المغرب من أبوين أجنبيين ازدادا هما الآخران فيه بعد إجراء العمل بهذا القانون. إن كل شخص مزداد في المغرب من أب أجنبي ازداد هو أيضا فيه، يكتسب الجنسية المغربية بتصريح يصير فيه عن اختياره لها فيما إذا كان الأب ينتسب إلى بلاد تتألف أكثرية سكانها من جماعة لغتها العربية أو دينها الإسلام وكان ينتسب إلى تلك الجماعة، وذلك مع مراعاة حق وزير العدل في المعارضة طبقا لمقتضيات الفصلين 26 و27.

### الفصل 10

#### اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الزواج

إن المرأة الأجنبية المتزوجة من مغربي يجوز لها بعد مرور سنتين على الأقل على إقامة العائلة في المغرب بكيفية اعتيادية ومنتظمة أن ترفع إلى وزير العدل تصريحها لاكتساب الجنسية المغربية.

وتعتبر هذه الجنسية مكتسبة من طرفها إذا لم يبلغها وزير العدل معارضته في ذلك داخل أجل ستة أشهر تلي تاريخ إيداع التصريح، ويجري مفعولها من تاريخ عقد الزواج، غير أن المقود التي سبق للمعنية بالأمر أن أبرمتها طبقا لقانونها الوطني قبل موافقة وزير العدل الصريحة أو الضمنية تبقى صحيحة.

إن المرأة الأجنبية التي تزوجت من مغربي قبل تاريخ إجراء العمل بهذا القانون يسوغ لها أن تكتسب الجنسية المغربية بنفس الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه إذا كان زواجها بالمغربي لم يفسخ ولم ينحل قبل إمضاء التصريح.

### القسم الثاني

#### في اكتساب الجنسية عن طريق التجنيس

### الفصل 11

#### شروط التجنيس

لا يخول الأجنبي التجنيس الذي يطلبه ما لم تتوفر فيه - مع مراعاة الأحوال الاستثنائية المنصوص عليها في الفصل 12 - الشروط التالية :

أولا : أن تكون إقامته في المغرب حين إمضاء وثيقة التجنيس ؛

ثانيا : أن يثبت إقامة اعتيادية ومنتظمة في المغرب خلال السنوات الخمس السابفة لتقديمه طلب التجنيس ؛

ثالثا : أن يكون بالغاً سن الرشد القانونية ؛

رابعا : أن يكون صحيح الجسم والعقل ؛

عامة : أن يكون ذا سيرة حسنة وسلوك محمود وغير محكوم عليه من أجل ارتكاب جريمة ولا محكوم عليه بعقوبة سجن من أجل جنحة مشينة ما لم يقع في كلتا الحالتين محو العقوبة عن طريق إعادة اعتبار أهليه ؛

سادسا : أن يثبت أن له معرفة كافية باللغة العربية ؛

سابعا : أن يثبت أن لديه وسائل كافية للعيش.

## الفصل 12

### استثناءات

يجوز - بالرغم من الشرط المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من الفصل الحادي عشر - تجنيس الأجنبي الذي أصيب بعاهة أو مرض من جراء عمل قام به مقدمة للمغرب أو لقاتلته، كما يجوز - بالرغم من الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 و4 و6 و7 من الفصل الحادي عشر - تجنيس الأجنبي الذي يؤدي للمغرب خدمات استثنائية أو تجنم عن تجنيسه فائدة استثنائية للمغرب.

## الفصل 13

### وثيقة التجنيس

تمنح الجنسية بمقتضى ظهور في الأحوال المنصوص عليها في الفصل الثاني عشر، أما في جميع الأحوال الأخرى فتمنح بموجب مرسوم يقره "مجلس الوزراء" (2).

ويسوغ أن تتضمن وثيقة التجنيس بطلب من الشخص المعني بالأمر تغييرا لاسمه العائلي واسمه الشخصي.

بمجرد تقديم المعني بالأمر وثيقة التجنيس بصحح ضابط الحالة المدنية في سجلاته التسجيلات المتعلقة بجنسية المتجنس وكذا اسمه العائلي والشخصي إذا اقتضى الحال ذلك.

## الفصل 14

### سحب وثيقة التجنيس

إذا تبين بعد إضفاء وثيقة التجنيس أن المعني بالأمر لم يكن قد توفرت لديه الشروط التي يتطلبها القانون ليتمكن تجنيسه، فإنه يجوز إلغاء وثيقة التجنيس في غضون سنة تبتدئ من تاريخ نشرها، وذلك بمقرر مدعّم بأسباب وبنفس الصيغة التي صدرت بها.

إذا أدلى الأجنبي عن قصد بتصريح مزيف أو استظهر بورقة تتضمن ادعاء كاذبا أو مخطئا أو استعمل وسائل تدليسية للحصول على التجنيس، فيجوز إلغاء الوثيقة بنفس الصيغة التي صدرت بها، على أنه يجوز للمعني

(2) مجلس الحكومة بحكم تفر التسمية طبقا للعرف الدستوري المغربي المستقر، بعد أول دستور للمملكة المغربية لعام 1962.

بالأمر الواجب إعلامه قانونيا أن يدلي بحجج ومذكرات في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من اليوم الذي يطلب منه فيه الإدلاء بذلك.

إذا كانت صحة العقود المبرمة قبل نشر مقرر سحب الجنسية متوقفة على حيازة الجنسية المغربية فإنه لا يجوز الطعن فيها بدعوى أن المعنى بالأمر لم يكتسب الجنسية المغربية.

[...]

#### القسم الرابع في آثار اكتساب الجنسية

##### الفصل 16 الآثار الفردية

إن الشخص الذي يكتسب الجنسية المغربية يتمتع ابتداء من تاريخ اكتسابها بجميع الحقوق المتعلقة بالصفة المغربية مع الاحتفاظ بالقيود في الأهلية المنصوص عليها في الفصل 17 من هذا القانون أو في قوانين مخصوصة.

##### الفصل 17

#### القيود في الأهلية المفروضة على المتجنس

يخضع الأجنبي المتجنس طيلة خمس سنوات للقيود في الأهلية الآتية :

أولا : لا يجوز أن تسند إليه وظيفة عمومية أو نيابة انتخابية بشرط فيمن يقوم بهما التمتع بالجنسية المغربية؛

ثانيا : لا يجوز أن يكون ناعيا إذا كانت الصفة المغربية شرطا للتسجيل في اللوائح الانتخابية.

على أنه يجوز أن يعفى من هذه القيود كلها أو بعضها بمقتضى ظهور فيما إذا حولت الجنسية بمقتضى ظهور أو بموجب مرسوم يتخذ "المجلس الوزاري" فيما إذا حولت الجنسية بموجب مرسوم.

##### الفصل 18

#### الآثار الجماعية

إن الأولاد القاصرين المنحدرين من الأشخاص الذين يكتسبون الجنسية المغربية بمقتضى الفصل التاسع من هذا القانون يصبحون وآباءهم مغاربة في آن واحد.

وإن الأولاد القاصرين غير المتزوجين المنحدرين من الشخص الذي يسترجع الجنسية المغربية يسترجعون أيضا أو يكتسبون هذه الجنسية بحكم القانون إذا كانوا مقيمين فعلا مع الشخص المذكور.



ويسوغ أن تمنح وثيقة التجنس الجنسية المغربية لأبناء الأجنبي المتجنس القاصرين غير المتزوجين، غير أن الأولاد القاصرين الذين كانوا يبلغون 16 سنة على الأقل في تاريخ تجنيسهم يجوز لهم أن يتخلوا عن الجنسية المغربية بين السنة الثامنة عشرة والحادية والعشرين من عمرهم.

## الباب الرابع في فقدان الجنسية والتجريد منها

### القسم الأول فقدان الجنسية المغربية

#### الفصل 19 حالات فقدان الجنسية

يفقد الجنسية المغربية :

أولا : المغربي الرشيد الذي يكتسب عن طواعية في الخارج جنسية أجنبية والمأذون له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية المغربية ؛

ثانيا : المغربي - ولو كان قاصرا - الذي له جنسية أجنبية أصلية والمأذون له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية المغربية ؛

ثالثا : المرأة المغربية التي تتزوج من رجل أجنبي وتكتسب من جراء زواجها جنسية زوجها والمأذون لها في التخلي عن الجنسية المغربية بموجب مرسوم يصدر قبل عقد الزواج ؛

رابعا : المغربي الذي يعلن عن تخليه عن الجنسية المغربية في الحالة المنصوص عليها في الفصل 18 من هذا القانون ؛

خامسا : المغربي الذي يشغل وظيفة في مصلحة عمومية لدولة أجنبية أو في جيش أجنبي ويحتفظ بها أكثر من ستة أشهر بعدما تنلره الحكومة المغربية للتنازل عنها.

#### الفصل 20 تاريخ فقدان الجنسية

يبتدئ أثر فقدان الجنسية المغربية :

أولا : في الحالات المنصوص عليها في الفقرات 1 و 2 و 3 من الفصل 19 أعلاه من تاريخ نشر المرسوم الذي يأذن للشخص المعني بالأمر في التنازل عن الجنسية المغربية ؛

ثانيا : في الحالة المنصوص عليها في المقطع الثالث من الفصل 19 أعلاه من يوم عقد الزواج ؛  
ثالثا : في الحالة المنصوص عليها في المقطع الرابع من الفصل 19 أعلاه من يوم ثبوت تاريخ التصريح  
الممضى بكيفية صحيحة من طرف المعنى بالأمر والموجه إلى وزارة العدل ؛

رابعا : في الحالة المنصوص عليها في المقطع الخامس من الفصل 19 أعلاه من تاريخ نشر المرسوم المعلن عن  
فقدان الشخص المعنى بالأمر للجنسية المغربية، ولا يجوز صدور هذا المرسوم إلا بعد مرور ستة أشهر على الإخطار  
الموجه للمعنى بالأمر ليتخلى عن وظيفته في الخارج وعلى شرط أن تعطى له الفرصة ليقدم ملاحظاته ويبنى هذا  
المرسوم فيما إذا ثبت أنه كان يستحيل على المعنى بالأمر أن يتخلى عن وظيفته في الخارج داعل الأجل المضروب له.

### الفصل 21

إن فقدان الجنسية المغربية في الأحوال المنصوص عليها في المقطعات 1 و 2 و 4 من الفصل 19 يمتد أثره  
بحكم القانون إلى أولاد المعنى بالأمر القاصرين غير المتزوجين إذا كانوا يسكنون معه فعلا.  
أما في الحالة المنصوص عليها في المقطع 5 من الفصل 19 فإنه لا يمتد أثر فقدان الجنسية إلى الأولاد إلا إذا  
نص على ذلك صراحة في المرسوم.

### القسم الثاني

### التجريد من الجنسية

### الفصل 22

### الحالات التي يقع فيها التجريد من الجنسية

كل شخص اكتسب الجنسية المغربية يمكن أن يجرد منها :

أولا : إذا صدر عليه الحكم :

- من أجل اعتداء أو إهانة نحو الملك أو أعضاء الأسرة المالكة ؛
- أو من أجل عمل يعد جنابة أو جنحة تمس بسلامة الدولة الداخلية أو الخارجية ؛
- أو من أجل عمل يعد جنابة ترتب عنها عقوبة تزيد على خمس سنوات سجنًا.

ثانيا : إذا تهرب من القيام بواجباته العسكرية.

ثالثا : إذا قام لفائدة دولة أجنبية بأفعال تتنافى مع صفته المغربية أو تمس بمصالح المغرب.

ولا يترتب التجريد من الجنسية عن الأعمال المشار إليها أعلاه والمؤاخذ بها المعنى بالأمر إلا إذا وقع القيام  
بها ضمن أجل عشر سنين اعتبارا من تاريخ اكتسابه الجنسية المغربية.

ولا يمكن أن يعلن عن التجريد من الجنسية إلا ضمن أجل خمس سنين اعتبارا من تاريخ القيام بتلك  
الأعمال.

### الفصل 23

#### مسطرة التجريد من الجنسية

إذا كانت الجنسية المغربية قد تحولت بمقتضى ظهير شريف فإن التجريد منها يتم كذلك بمقتضى ظهير. أما في جميع الأحوال فيعلن عن التجريد بموجب مرسوم يتخذ المجلس الوزاري. ولا يجوز صدور الأمر بالتجريد من الجنسية إلا بعد إطلاع المعني بالأمر على الإجراء المتوي اتخاذه ضده أو إعطائه الفرصة ليقدم ملاحظاته.

### الفصل 24

#### الأثر الجماعي للتجريد من الجنسية

يمكن تمديد التجريد من الجنسية المغربية إلى زوجة الشخص المعني بالأمر وأولاده القاصرين على شرط أن يكون هؤلاء من أصل أجنبي ومحتفظين بالجنسية الأجنبية. غير أنه لا يجوز تمديد أثر التجريد إلى الأبناء القاصرين الغير متزوجين إذا لم يكن شاملا الأم أيضا.

### الباب الخامس

#### في الإجراءات الإدارية

### الفصل 25

#### إيداع الطلبات والتصريحات

إن الطلبات والتصريحات المقدمة لاكتساب الجنسية المغربية أو لفقدانها أو التنازل عنها وكذا استرجاعها ترفع إلى وزير العدل مصحوبة بالشهادات والوثائق والمستندات التي من شأنها :

أ - أن تثبت أن الطلب متوفر على الشروط القانونية المطلوبة ؛

ب - أن تسمح بالبت فيها إذا كان للمنحة المطلوبة مبرر من الوجهة الوطنية. وإذا كان صاحب الطلب أو التصريح قاطنا في الخارج فيمكنه أن يوجه الطلب إلى ممثلي المغرب الدبلوماسيين أو القنصلين ؛

ويعتبر تاريخا للطلبات والتصريحات اليوم المبين في التوصل للمسلم من طرف السلطة المختصة لقبولها أو المذكور المضمن في الإشهار بالوصول البريدي.

### الفصل 26

#### عدم القبول - الرفض والتعرض

إذا كان الطلب أو التصريح غير مستوف للشروط القانونية فإن وزير العدل يعلن عن عدم قبوله للطلب أو التصريح بموجب مقرر مدعم بأسباب يبلغ للشخص المعني بالأمر.

وإذا كانت الشروط القانونية متوفرة فإن وزير العدل يمكنه بموجب مقرر يبلغ المعنى بالأمر أن يرفض الطلب أو يتعرض على التصريح في الأحوال التي يعترف فيها للوزير المذكور بالحق في ذلك.

### الفصل 27

#### درس التصريح

يجب على وزير العدل حين يرفع إليه تصريح ما أن يت بشأنه ضمن أجل ستة أشهر ابتداء من ثبوت تاريخ التصريح.

وعند انصرام الأجل ولم يصدر أي مقرر فيعد عدم جواب الوزير موافقة على التصريح. والتصريح الذي لم يصدر بشأنه مقرر بعدم القبول أو بالتعرض يجري مفعوله اعتباراً من يوم ثبوت تاريخه. (تمم بالفقرتين التاليتين من الظهير الشريف رقم 1.60.132 بتاريخ 16 صفر 1380، 10 أغسطس 1960) : يجوز أن يتضمن مقرر الموافقة على التصريح باختيار الجنسية المغربية المنصوص عليه في الفصول 9 و10 و45 من ظهيرنا الشريف هذا وبطلب من المعنى بالأمر تبديل اسمه العائلي والشخصي. ويأشر ضابط الحالة المدنية في سجلاته الإدلاء بهذا المقرر تغيير تصنيف الرسم أو الرسوم المتعلقة بالجنسية وعند الاقتضاء باسم المصرح العائلي والشخصي.

### الفصل 28

#### الطعن في صحة التصريح

يجوز للنيابة العامة أو لكل شخص يهمه الأمر أن يطعن لدى المحكمة الابتدائية في صحة تصريح سبق أن وقعت الموافقة عليه بصورة صريحة أو ضمنية، وفي حالة الطعن يجب تدخّل النيابة العامة بالأمر. وحق الادعاء بالطعن في صحة تصريح ما يتقادم بمرور خمس سنوات ابتداء من يوم ثبوت تاريخ التصريح.

### الفصل 29

#### الإشهار

تنشر في الجريدة الرسمية الظهائر والمراسيم المتخذة بشأن الجنسية وتكون نافذة المفعول بالنسبة للمعنى بالأمر والغير ابتداء من تاريخ نشرها.

## الباب السادس في إثبات الجنسية والإجراءات القضائية

### القسم الأول

### إثبات الجنسية

#### الفصل 30

#### تحمل إثبات الجنسية

يتحمل الإثبات في قضايا الجنسية لدى المحاكم العدلية على كل شخص يدعي الجنسية المغربية لنفسه أو لغيره أو ينكرها كذلك بدعوى أصلية أو عن طريق الدفع.

#### الفصل 31

#### إثبات الجنسية الأصلية

إذا ادعى شخص الجنسية المغربية كجنسية أصلية يمكنه أن يثبتها بجميع الوسائل ولا سيما عن طريقة الحالة الظاهرة.

تتجم الحالة الظاهرة للمواطن المغربي عن مجموعة من الوقائع العلنية المشهورة المجردة من كل التباس تثبت أن الشخص المعني بالأمر وأبويه كانوا يتظاهرون بالصفة المغربية وكان يحترف لهم بهذه الصفة لا من طرف السلطات العمومية فحسب، بل حتى من طرف الأفراد.

#### الفصل 32

#### إثبات الجنسية المكتسبة

إذا كانت الجنسية المغربية مكتسبة بمقتضى ظهير شريف أو بموجب مرسوم يجب إثباتها باستظهار نظير منه أو نسخة من الظهير الشريف والمرسوم يسلمها وزير العدل.

وفي حالة ما إذا كانت مكتسبة بمقتضى معاهدة، فيجب أن يتم الإثبات طبقا لهذه المعاهدة.

#### الفصل 33

#### شهادة الجنسية

تثبت الجنسية المغربية بالإدلاء بشهادة الجنسية المغربية يسلمها وزير العدل أو السلطات القضائية أو الإدارية التي يعينها الوزير لهذا الغرض.

### الفصل 34

#### إثبات فقدان الجنسية والتجريد منها

يثبت فقدان الجنسية المغربية في الحالات المنصوص عليها في المقطعات 1 و2 و3 و5 من الفصل 19 بالإدلاء بالوثيقة المتضمنة للفقدان أو بنسخة رسمية منها.

وإذا نتج فقدان الجنسية المغربية عن التصريح بالتخلي عنها المنصوص عليه في الفصل 18 أعلاه فإن إثبات الفقدان يتم بالإدلاء بشهادة من وزير العدل تثبت أن التصريح بالتخلي قد وقع بصورة قانونية.

وأما التجريد من الجنسية المغربية، فإنه يثبت بالإدلاء بالوثيقة التي أعلنت عنه أو بنسخة رسمية منها.

### الفصل 35

#### الإثبات القضائي

إن إثبات تمتع شخص بالجنسية المغربية أو عدم تمتعه بها يمكن في أي حالة من الأحوال أن يتم بالإدلاء بنسخة من المقرر القضائي الذي بت في المسألة نهائيا باعتبارها دعوى أصلية.

### القسم الثاني

#### في المنازعات القضائية بشأن الجنسية

### الفصل 36

#### الاختصاص

إن المحاكم الابتدائية المؤسسة بمقتضى الظهائر الشريفة الصادرة في 9 رمضان 1331 الموافق لـ 12 غشت 1913 و6 رجب 1352 الموافق لفاتح يوليوز 1914 و10 رمضان 1376 الموافق لـ 11 أبريل سنة 1957، تختص وحدها ريثما يتم التوحيد القضائي للنظر في المنازعات حول الجنسية.

غير أن المجلس الأعلى مختص في البت في طلبات إلغاء المقررات الإدارية المتعلقة بالجنسية من أجل الشطط في استعمال السلطة.

وإذا ما اقتضى البت في نزاع قضائي تأويل مقتضيات دولية تتعلق بجنسية يجب على المدعي العام، بناء على طلب المحكمة المرفوعة إليها الدعوى، أن يطلب ذلك التأويل من وزير الشؤون الخارجية.

وإن التأويل الذي يقول به الوزير المذكور يتعين على المحاكم أن تعمل به، وينشر في الجريدة الرسمية.

### الفصل 37

#### في الدفع بمسألة الجنسية قبل البت في نزاع قضائي

إن الدفع بدعوى الجنسية هو من أحكام النظام العام وكل دفع من هذا النوع يقع أمام محكمة غير المحاكم المشار إليها في الفقرة الأولى من الفصل 36 أعلاه يعتبر مسألة فرعية أولية تلزم القاضي بإرجاء البت إلى أن يقع فصل المسألة بمقتضى المسطرة المنصوص عليها في الفصل 38 وما يليه إلى الفصل 42 الآتي فيما بعد.

وفي الدعاوى التي تعرض على المحاكم الجنائية العادية لا يمكن الدفع بدعوى الجنسية إلا لدى قاضي التحقيق.

### الفصل 38

#### الاختصاص المحلي

إن الدعوى التي ترمي إلى الاعتراف بالجنسية لشخص أو إنكارها عليه تقام لدى المحكمة التي يقع في دائرة نفوذها محل سكناه.

وإذا لم يكن له محل السكنى في المغرب فترفع الدعوى لدى المحكمة الابتدائية بالرباط.

### الفصل 39

#### الدعوى الرئيسية

يجوز لكل شخص أن يقيم دعوى تكون الغاية الرئيسية والمباشرة منها الحكم بأنه متمتع بالجنسية المغربية أو غير متمتع بها.

ويقيم الدعوى على المدعي العام الذي له وحده صفة المدعي عليه فيها بتقطع النظر عما لمن يهمة الأمر من حق التدخل فيها.

وللمدعي العام وحده الحق في أن يقيم على أي شخص كان دعوى تكون الغاية الرئيسية والمباشرة منها إثبات تمتع المدعي عليه بالجنسية المغربية أو عدم تمتعه بها، كما أنه ملزم بإقامة الدعوى فيما إذا طلبت منه ذلك إحدى الإدارات العمومية.

### الفصل 40

#### الدعوى بموجب الإحالة

تتولى المحاكم المشار إليها في الفقرة الأولى من الفصل 36 النظر في دعوى الجنسية بموجب الإحالة إما بطلب من المدعي العام وإما من أحد الفريقين المتقاضين وفقا للشروط الآتية فيما بعد :

يلزم المدعي العام بإقامة الدعوى فيما إذا طلبت منه ذلك محكمة أجلت نظرها في البت في الحالة المنصوص عليها في الفصل 37.

ويجوز للفريق أن يقيم دعوى فيما إذا تقدم بالدفع بدعوى الجنسية أمام المحكمة المرفوعة لديها القضية الأصلية ونتج عن ذلك الدفع، ويطلب من الفريق المذكور إرجاء نظر المحكمة في البت في القضية الأصلية. وفي كلتا الحالتين تضرب المحكمة التي أرجأت النظر في البت في القضية الأصلية للمدعي العام أو للفريق أجلا غايته شهر واحد ليقوم الدعوى اللازمة بشأن ذلك الدفع. وإذا انصرم أجل الشهر المضروب دون أن يقيم المدعي العام أو الفريق الدعوى المأمور بإقامتها فيستغنى عنها أعضاء المحكمة المعروضة على نظرهم الدعوى الأصلية ويتون في مسألة الجنسية لأجل النظر في الدعوى الأصلية. ويجب على الفريق الذي يشير دعوى الجنسية أن يوجه دعواه في آن واحد ضد الشخص المتنازع في جنسيته وضد المدعي العام.

#### الفصل 41

##### الدعوى الاعتراضية

إذا أثبتت مسألة الجنسية بصورة اعتراضية بين أفراد خصوصيين أمام المحكمة المعروضة عليها القضية يجب دائما تدخّل المدعي العام فيها والاستماع إلى استنتاجاته الكتابية.

#### الفصل 42

##### المسطرة

يجرى التحقيق في المنازعات بشأن الجنسية ويصدر الحكم فيها وفقا لقواعد المسطرة العادية. وإذا كان الطلب صادرا عن فرد خصوصي فيبلغ في نظيرين إلى المدعي العام الذي يتحتم عليه أن يوجه أحد النظيرين إلى وزارة العدل. ويتعين على المدعي العام أن يدلي باستنتاجاته داخل أجل ثلاثة أشهر، وبعد إبداء الاستنتاجات أو عند انصرام أجل الثلاثة أشهر يقع البت في القضية اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المدعي.

#### الفصل 43

##### قوة الشيء المقضي به

إن جميع الأحكام النهائية التي تصدر في قضايا الجنسية ضمن الشروط المقررة في الفصل 36 وما يليه إلى الفصل 40 تتمتع بالنسبة إلى الجميع بقوة الشيء المقضي به. إن الاعتراف بالجنسية المغربية للشخص المعني بالأمر أو إنكارها عليه لا يجوز أن يكون موضوع مناقشة قضائية أخرى مع مراعاة حالات الرجوع عن الأحكام المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية.

[...]





## مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة العاشرة ومواد أخرى من القانون المتعلق بالجنسية (1)

تقدمت به السيدات والسادة النواب : نزهة الصقلي، زهور الشقاني، محمد أحجام، نجيب الوزاني، مصطفى مشيش العلمي، عبد النبي سليكان، عبد الله عباسي، عبد الكريم الإدريسي فارس، عبد القادر الموسوي، مصطفى الغزوي، مصطفى العكوي، الحسن شهبي، أحمد طاهري، من فريق التحالف الاشتراكي.

### بيان الأسباب

لعل أهم حدث عاشته بلادنا هذه السنة هو إقرار مدونة الأسرة، وذلك بشهادة العديد من الملاحظين والمهتمين داخليا وخارجيا.

وتكمن أهمية هذا الحدث في أن القانون المذكور شكل ثورة حقيقية، لأنه جاء لتجسيد المساواة بين لرجل والمرأة وبالتالي إتصاف هذه الأخيرة التي عانت لمقود طويلة من كل أنواع الحيف القانوني والاجتماعي والسياسي. وقد جاء هذا القانون كشمرة لسنوات طويلة من كفاح القوى الديمقراطية والحمة والمجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات النسائية والهيئات الحقوقية، لكن بالرغم من هذا لازالت هناك العديد من القوانين التي تحمل في طياتها ميذا واضحا بين الرجل والمرأة، بل تمس بكرامة هذه الأخيرة وحقها في التمتع بالمواطنة الكاملة.

ومن بين هذه القوانين نذكر ظهير 1958 المتعلق بقانون الجنسية، ذلك أن هذا القانون يميز بين المرأة والرجل في العديد من القضايا المتعلقة بالجنسية، خاصة فيما يتعلق بحق المرأة في أن يحصل زوجها وأطفالها على نفس جنسيتها.

وفي هذا الإطار لا يسعنا في فريق التحالف الاشتراكي إلا أن نساند مقترح القانون الذي تقدم به الأخوات والإخوة حلفاؤنا في الفريق الاشتراكي، والذي يتضمن تغيير المادة السادسة بشكل يجعل الأم المغربية المتزوجة من أجنبي متساوية مع الرجل في منح جنسيتها لأطفالها.

وهذا المطلب شكل لسنوات طويلة أحد أهم، مطالب الحركة النسائية المغربية، خاصة أن العديد من الأمهات المغربيات المتزوجات من أجناب، تعانيين الأمرين جراء هذا الحيف، ونفس الوضعية تنطبق على الأطفال، فالرغم من أن الدم المغربي يسري في عروقهم، وكونهم ازدادوا في أرض المغرب ويحملون ثقافته وسوروثه الحضاري إلا أنهم يظلوا محرومين من الحصول على جنسية هذا البلد الذي يحبونه ويعشقونه.

وإضافة إلى المادة السادسة من قانون الجنسية والتي تجسد حيفا واضحا بالنسبة للأم المغربية المتزوجة من أجنبي - والتي كانت موضوع مقترح قانون لأخواتنا وإخواتنا في الفريق الاشتراكي - هناك العديد من المواد الأخرى في نفس القانون والتي تكرر ميرا واضحا بين المرأة والرجل.

وهكذا فالمادة 10 مثلا، تجعل أمر الحصول على الجنسية المغربية بالنسبة للمرأة الأجنبية المتزوجة من مغربي أكثر سهولة ويسرا منه بالنسبة للرجل الأجنبي المتزوج من مغربية. ذلك أن تطبيق هذه المادة، يجعل عائلة المرأة المغربية المتزوجة من أجنبي خاضعة باستمرار لمستلزمات قانون الهجرة، الشيء الذي يفرض على زوج وأطفال هذه الأخيرة العديد من المشاكل المرتبطة بالتأشيرة وبطاقة الإقامة، وهو ما يحول حياة الكل إلى جحيم حقيقي أحيانا.

وهكذا فنحن نعيش اليوم مفارقة واضحة، فمن جهة هناك قانون متقدم للأسرة يكرس المساواة في الحقوق والواجبات، ومن جهة أخرى هناك قوانين مرتبطة أشد الارتباط بالأسرة تحمل الميز بين الجنسين، وهذا ما ينطبق على قانون الجنسية.

لذا يأتي هذا المقترح لرفع التمييز ضد المرأة، ولتحقيق الملائمة كذلك بين مدونة الأسرة وقانون الجنسية وكذا تنقية هذا الأخير من بعض مظاهر التمييز والحيف.

مبرر التعديل	نص التعديل	المادة كما وردت في ظهير 1958
هذا التعديل يأتي في إطار الملاءمة وذلك بعد حلول مدونة الأسرة محل قانون الأحوال الشخصية.	تطبق مدونة الأسرة والميراث الخاص بالمغاربة المسلمين على جميع المواطنين...	المادة 3 يطبق قانون الأحوال الشخصية والميراث الخاص بالمغاربة المسلمين على جميع المواطنين...
هذا التعديل يأتي في إطار الملاءمة أيضا بعد أن حصرت المدونة سن الرشد في 18 سنة	يعتبر رشيدا في مدلول هذا القانون كل شخص بلغ لسان عشرة سنة شمسية كاملة...	المادة 4 يعتبر رشيدا في مدلول هذا القانون كل شخص بلغ إحدى وعشرين سنة شمسية كاملة...
لقد تعمدنا التذكير بهذا التعديل (مع الإشارة طبعها لأصحاب السبق في تقديمه)، لأن هناك تعديلات تقدمها حول مواد أخرى من قانون الجنسية، وهي تبنى على روح تعديل المادة 6.	نساند التعديل الذي سبق أن تقدم به أخواتنا وأخواتنا في الفريق الاشتراكي	المادة 6 يعتبر مغربيا : أولا : الولد المنحدر من أب مغربي. ثانيا : الولد المزداد من أم مغربية وأب مجهول.
انسجاما مع تبني تعديل المادة 6	يعتبر مغربيا : - حذف المادة الأولى	المادة 7 يعتبر مغربيا : أولا : الولد المزداد في المغرب من أم مغربية وأب لا جنسية له. ثانيا : الولد المزداد في المغرب من أبوين مجهولين. بعد اللقيط في المغرب مولودا فيه ما لم يثبت نقيض ذلك.
عبارة اللقيط تمس بكرامة الطفل وتدنيه على فعل لا يتحمل مسؤوليته، لذا من الأحسن تعويضها.	بعد الطفل المجهول الأبوين أو المزداد خارج مؤسسة الزواج في المغرب مولودا فيه ما لم يثبت بخلاف ذلك.	المادة 9 يكسب الجنسية المغربية..... ..... الأتيين : أولا : كل ولد مزداد في المغرب من أم مغربية وأب أجنبي على شرط أن تكون إقامته بالمغرب عند التصريح اعتيادية ومنتظمة. ..... إن كل شخص مزداد في المغرب من أب أجنبي أو أم أجنبية ازدادا هما أيضا فيه. فيسما إذا كان الأب أو الأم يتبعان.....
هذا التعديل يأتي انسجاما مع تعديل المادة 6، حيث أصبحت الأم تمنح جنسيتها لطفلها.	تُحذف هذه الفقرة	المادة 9 يكسب الجنسية المغربية..... ..... الأتيين : أولا : كل ولد مزداد في المغرب من أم مغربية وأب أجنبي على شرط أن تكون إقامته بالمغرب عند التصريح اعتيادية ومنتظمة. ..... إن كل شخص مزداد في المغرب من أب أجنبي أو أم أجنبية ازدادا هما أيضا فيه. فيسما إذا كان الأب أو الأم يتبعان.....
هذا التعديل يأتي في إطار تفعيل مبدأ المساواة التي نصت عليه مدونة الأسرة.	إن كل شخص مزداد في المغرب من أب أجنبي أو أم أجنبية ازدادا هما أيضا فيه. فيسما إذا كان الأب أو الأم يتبعان.....	المادة 9 يكسب الجنسية المغربية..... ..... الأتيين : أولا : كل ولد مزداد في المغرب من أم مغربية وأب أجنبي على شرط أن تكون إقامته بالمغرب عند التصريح اعتيادية ومنتظمة. ..... إن كل شخص مزداد في المغرب من أب أجنبي أو أم أجنبية ازدادا هما أيضا فيه. فيسما إذا كان الأب أو الأم يتبعان.....

مجرد التعديل	نص التعديل	المادة كما وردت في ظهير 1958
هذا التعديل يأتي أيضا في إطار تفعيل مبدأ المساواة الذي نصت عليه المدونة. إذ كيف يعقل أن يمنح المغربي جنسيته لزوجته الأجنبية بعد ستة أشهر من التصريح في حين نجد هناك حالات تجاوزت أكثر من 15 سنة ولم تستطع المغربية منح جنسيتها لزوجها الأجنبي وأطفالها.	إن المرأة الأجنبية المتزوجة من مغربي والرجل الأجنبي المتزوج من مغربية يجوز لهما بعد مرور سنتين .....	<b>المادة 10</b> إن المرأة الأجنبية المتزوجة من مغربي يجوز لها بعد مرور سنتين
تفعيل مبدأ المساواة الذي نصت عليه المدونة.  هذا التعديل يتسجم مع التعديل المقترح في الفقرة الأولى.	أولا : المغربي أو المغربية الرشيدين واللذين يكتسبان عن طواعية في الخارج جنسية أجنبية والمأذون لهما بموجب مرسوم في التحلي عن الجنسية المغربية.  حذف الحالة الثالثة وإلغاء الفقرة ككل.	<b>المادة 19</b> يفقد الجنسية المغربية : أولا : المغربي الرشيده الذي يكتسب عن طواعية في الخارج جنسية أجنبية والمأذون له بموجب مرسوم في التحلي عن الجنسية المغربية. ثانيا : ..... ثالثا : المرأة المغربية التي تتزوج من رجل أجنبي وتكتسب من جراء زواجها جنسية زوجها والمأذون لها في التحلي عن الجنسية المغربية بموجب مرسوم يصدر قبل عقد الزواج.

المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

## مقترح قانون

يقضي بتعديل بعض فصول قانون الجنسية (ظهير 1958/9/6)

تقدم به النواب السادة :

إدريس لشكر، فطوم قدامة، فاطمة بلمودن، رشيدة بنمسمود، أمينة أوصلح، عبد الكبير طيب، محمد كرم، عبد الرفيق الجواهري، محمد المعروزي، سعيد شبعنو، محمد علي البقالي، إدريس أبو الفضل، المصطفى القرقرى، من فريق الاتحاد الاشتراكي.

سبق للأمم المتحدة أن قررت اعتبار العشرة الحالية، عشرة للنهوض بقضايا الطفولة في العالم، وعما من المجتمع الدولي بضرورة ضمان مستقبل البشرية جمعاء، والذي لا يتيسر إلا عن طريق نهج الظروف المادية والتشريعية لطفل اليوم والتي من شأنها أن تخلق له البيئة الملائمة لنموه وبقائه.

وكان المغرب من بين الدول الأولى التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل وذلك سنة 1993، غير أن ما ميز المغرب على عدد كبير من الدول هو العمل والمبادرات التي دشنتها من أجل تفعيل تلك الاتفاقية.

وهكذا عقد أول مؤتمر سنة 1994 والذي تلت فيه صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم رسالة من المغفور له الملك الحسن الثاني، أعلن فيها عن إنشاء مرصد وطني لحقوق الطفل عهد برئاسته إلى سموها يتكفل برصد جميع الأوضاع الماسة ببقاء الطفل ونمائه.

كما خرجت عن أشغال ذلك المؤتمر لجنة كلفت بدراسة جميع القوانين الجاري بها العمل في المغرب، وأهدت حولها ملاحظات حول مدى ملاءمتها مع اتفاقية حقوق الطفل، تلك الملاحظات التي قدمت للسيد الوزير الأول السابق الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي في 5 مجلدات والذي أبدى كامل الاستعداد للسعي نحو ملاءمة شاملة للقوانين المرتبطة بقضايا الطفولة مع تلك الاتفاقية، الشيء الذي أكد عليه في أكثر من مناسبة، كما أحال كل تلك المقترحات على جميع السادة الوزراء المعنيين سابقا بالقطاعات التي تهم تلك القوانين.

رغم التسجيل 1، تاريخ التسجيل 2002/12/25.

وإن المغرب في إطار التهييء للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة التي عقدت في شهر شتنبر 2001، والتي تم فيها التوقيع على وثيقة تكرس حقوق الطفل كما هي منصوص عليها في الاتفاقية واتخذت فيها الدول التزامات بتطبيق وتفعيل تلك الاتفاقية، بادر إلى عقد عدة لقاءات دولية وإقليمية همت جمعيات المجتمع المدني في العالم العربي ومؤتمر القمة للسيدات الأوليات لدول إفريقيا ووزراء مالية دول إفريقيا وبعض الدول الأخرى.

وتأكيدا لرغبة المغرب في الانخراط بكل قوة في العمل أسر صاحب الجلالة محمد السادس بتعيين لجنة وطنية تتمثل فيها كل من الحكومة والمجتمع المدني عهد إليها جلالتهم مهمة التحضير لمؤتمر القمة بنوبوروك في شتنبر 2001 وكلف برئاستها سمو الأمير مولاي رشيد.

ولقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات همت تدارس الوسائل الكفيلة بتقديم الملاحظات الضرورية التي تطرحها ملاءمة التشريع المغربي مع اتفاقية حقوق الطفل.

وبهذه المبادرات، تصدر المغرب جبهة الدفاع عن حقوق الطفل سواء في العالم العربي أو الإفريقي.

ومما يؤكد الاعتراف الدولي بالدور الريادي للمغرب في مجال حماية الطفولة، هو القرار الذي اتخذته منظمة اليونسكو أخيرا بتعيين سمو الأميرة للا مريم بصفتها رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل كرسولة عالمية لقضايا جميع الأطفال في العالم.

وانسجاما مع الحضور القوي للمغرب في اللقاء المذكور، ومن أجل تفعيل حجم المبادرات التي قام بها في ميدان الطفولة وكذا في تجاوب تام مع الاعتراف الدولي بأهمية العمل المنجز من طرف المغرب، كان لا بد من سد بعض النقص في بعض القوانين من أجل أن تصبح متلائمة مع ما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل.

إن التعديل المقترح يرمي إلى جعل الأم مصدرا للجنسية بالدم مثلها مثل الأب.

وأن الدافع إلى تقديم هذا التعديل هو أمران :

الأول : هو مرتبط بالوضع القانوني للأمم في التشريع المغربي.

ذلك، أنه من المعلوم أن الأم في ظل قانون الأحوال الشخصية كما سن في بداية الاستقلال، لم يكن لها الحق في الولاية على أبنائها، إذ بعد وفاة زوجها كانت الولاية تنتقل للقاضي.

وبما أن الفكر القانوني الذي حكم سن قواعد قانون الأحوال الشخصية كان هو نفس الفكر القانوني الذي سن قواعد قانون الجنسية، فإن عدم السماح للأم بنقل الجنسية لابنها، كان له ما يمكن الدفاع به عنه.

أما وأن مدونة الأحوال الشخصية أدخلت عليها تعديلات سنة 1993، كان أهمها تأهيل الأم لتصبح ولية على أبنائها القاصرين بعد وفاة زوجها، فإنه لم يبق أي مبرر لا شرعي ولا قانوني، يحول دون إعطائها الحق في نقل جنسيتها إلى أبنائها عن طريق الدم، مثلها مثل الأب.

الثاني : هو الصعوبات التي تعترض الأمهات المغربيات اللاتي يتزوجن بأجنبي، عربي مسلم أو غيره، تلك الصعوبات التي تؤدي، مثلا عند الطلاق، إلى إخضاع الإبن لقانون أبيه، وما يترتب على ذلك من مشاكل، ففي مجال التنقل مثلا، إذا كانت الأم المغربية متزوجة من مصري، يؤدي هذا الوضع إلى اعتبار أن الطفل مصري الجنسية، وفي هذه الوضعية لا بد له من تأشيرة للدخول للمغرب، هذا في الحالة التي تكون فيها الزوجية قائمة، ويمكن تصور المشاكل التي يصبح فيها الطفل، في حالة الطلاق ومغادرة الأب المغرب.

ومثل هذه التضيقات متعددة، وماسة بحرية الطفل وحقوقه وبقائه.

لذا، نقتح التعديل التالي على قانون الجنسية.

مقتح قانون  
يقضي بتعديل بعض فصول  
قانون الجنسية (ظهير 1958/9/6)

الباب الثاني  
في الجنسية الأصلية

الفصل 6  
الجنسية المترتبة على النسب

يعتبر مغربيا :

أولا : الولد المنحدر من أب مغربي.

ثانيا : الولد المزداد من أم مغربية وأب مجهول.

مقتح التعديل

الفصل 6  
الجنسية المترتبة على النسب

يعتبر مغربيا :

الولد المزداد من أب مغربي أو أم مغربية.





## مستجدات مدونة الأسرة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج □ القانون رقم 03-70 بمثابة مدونة الأسرة (1)

### باب تمهيدي أحكام عامة

[...]

#### المادة 2

تسري أحكام هذه المدونة على :

1. جميع المغاربة ولو كانوا حاملين لجنسية أخرى ؛
  2. اللاجئ من فيهم عديمو الجنسية، طبقا لاتفاقية جنيف المؤرخة بـ 28 يوليوز لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين ؛
  3. العلاقات التي يكون فيها أحد الطرفين مغربا ؛
  4. العلاقات التي تكون بين مغربيين أحدهما مسلم.
- أما اليهود المغاربة فتسري عليهم قواعد الأحوال الشخصية العبرية المغربية.

[...]

#### المادة 13

يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية :

1. أهلية الزوج والزوجة ؛
2. عدم الاتفاق على إسقاط الصداق ؛
3. ولي الزواج عند الاقتضاء ؛
4. سماع العدلين التصريح بالإيجاب والقبول من الزوجين وتوثيقه ؛
5. انتفاء الموانع الشرعية.

(1) ج.ر عدد 5184، سنة 1424 وشمسون، 14 من ذي الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص . 418-452.

## المادة 14

يمكن للمغاربة المقيمين في الخارج، أن يبرموا عقود زواجهم وفقا للإجراءات الإدارية المحلية لبلد إقامتهم، إذا توفر الإيجاب والقبول والأهلية والولي عند الاقتضاء، وانتفت الموانع ولم ينص على إسقاط الصداق، وحضره شاهدان مسلمان، مع مراعاة أحكام المادة 21 بعده.

## المادة 15

يجب على المغاربة الذين أبرموا عقد الزواج طبقا للقانون المحلي لبلد إقامتهم، أن يودعوا نسخة منه داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ إبرامه، بالمصالح القنصلية المغربية التابع لها محل إبرام العقد. إذا لم توجد هذه المصالح، ترسل النسخة داخل نفس الأجل إلى الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية. تتولى هذه الأخيرة إرسال النسخة المذكورة إلى ضابط الحالة المدنية وإلى قسم قضاء الأسرة لمحل ولادة كل من الزوجين. إذا لم يكن للزوجين أو لأحدهما محل ولادة بالمغرب، فإن النسخة توجه إلى قسم قضاء الأسرة بالرباط وإلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط.

[...]

### القسم السادس الإجراءات الإدارية والشكلية لإبرام عقد الزواج

## المادة 65

أولا : يحدث ملف لعقد الزواج يحفظ بكتابة الضبط لدى قسم قضاء الأسرة لمحل إبرام العقد ويضم الوثائق الآتية، وهي :

1. مطبوع خاص يطلب الإذن بتوثيق الزواج يحدد شكله ومضمونه بقرار من وزير العدل ؛
2. نسخة من رسم الولادة يشير ضابط الحالة المدنية في هامش العقد بسجل الحالة المدنية، إلى تاريخ منح هذه النسخة ومن أجل الزواج ؛
3. شهادة إدارية لكل واحد من الحطيين تمدد بياناتها بقرار مشترك لوزير العدل والداخلية ؛
4. شهادة طبية لكل واحد من الحطيين يحدد مضمونها وطريقة إصدارها بقرار مشترك لوزير العدل والصحة ؛
5. الإذن بالزواج في الحالات الآتية، وهي :

- الزواج دون سن الأهلية ؛
  - التعدد في حالة توافر شروطه المنصوص عليها في هذه المدونة ؛
  - زواج الشخص المصاب بإعاقة ذهنية ؛
  - زواج معتق الإسلام والأجانب .
  - 6. شهادة الكفاءة بالنسبة للأجانب أو ما يقوم مقامها .
- ثانيا : يؤشر قاضي الأسرة المكلف بالزواج قبل الإذن على ملف المستندات المشار أعلاه، ويحفظ برقمه الترتيبي في كتابة الضبط.
- ثالثا : بأذن هذا الأخير للعديلين بتوثيق عقد الزواج.
- رابعا : يضمن العدلان في عقد الزواج، تصريح كل واحد من الخطيبين هل سبق أن تزوج أم لا ؟ وفي حالة وجود زواج سابق، يرفق التصريح بما يثبت الوضعية القانونية لإزاء العقد المزمع إبرامه.
- [...]

#### المادة 79

يجب على من يريد الطلاق أن يطلب الإذن من المحكمة بالإشهاد به لدى عدلين متتصيين لذلك، بدائرة نفوذ المحكمة التي يوجد بها بيت الزوجية، أو موطن الزوجية، أو محل إقامتها أو التي أوبرم فيها عقد الزواج حسب الترتيب.



ظهير شريف رقم 1-02-239 قانون رقم 37-99 صادر في 25 من رجب 1423  
(3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 99-37 المتعلق بالحالة المدنية (1)

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعر أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجرمودة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 99-37 المتعلق بالحالة المدنية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بمراكش في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

وقمه بالمعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : عبد الرحمن يوسف

(1) الجرمودة الرسمية، عدد 5054 السنة الواحدة والتسعون، مؤرخة في 2 رمضان 1423 (7 نونبر 2002)، ص. 3150-3155.

## الباب الأول أحكام عامة

### المادة 1

يقصد بمباراة «الحالة المدنية» في هذا القانون وفي النصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه نظام يقوم على تسجيل وترسيم الوقائع المدنية الأساسية للأفراد من ولادة ووفاة وزواج وطلاق، وضبط جميع البيانات المتعلقة بها من حيث نوعها وتاريخ ومكان حدوثها في سجلات الحالة المدنية.

يقوم ضابط الحالة المدنية المختص بتحرير رسم مستقل لكل من واقعتي الولادة والوفاة وبيان هامشي للزواج والطلاق. ويحدد شكل الرسم بمقتضى نص تنظيمي.

### المادة 2

تكسي رسوم الحالة المدنية نفس القوة الإثباتية التي للوثائق الرسمية، مع اعتبار الشروط الشرعية في إثبات النسب والأحوال الشخصية.

### المادة 3

يخضع لنظام الحالة المدنية بصيغة إلزامية جميع المغاربة، كما يسري نفس النظام على الأجانب بالنسبة للولادات والوفات التي تقع فوق التراب الوطني.

### المادة 4

تحدث مكاتب الحالة المدنية بكل جماعة حضرية كانت أم قروية داخل المملكة تبعاً للتقسيم الجماعي للتراب الوطني، ويجوز لرؤساء المجالس الجماعية - ضباط الحالة المدنية - أن يحدثوا عند الحاجة داخل الجماعات التي يرأسونها مكاتب فرعية بمقتضى قرارات ترفع إلى وزير الداخلية في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، ولا تصبح سارية المفعول إلا بعد المصادقة الصريحة عليها من طرف وزير الداخلية أو من فوض له في ذلك، أو بعد مضي خمسة وأربعين يوماً من تاريخ رفع الطلب الذي يبقى دون رد أو جواب.

تحدث بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية خارج المغرب مكاتب للحالة المدنية خاصة بالمواطنين المغاربة بالخارج.

[...]

## المادة 6

تناط مهام ضباط الحالة المدنية بالنسبة للمواطنين المغاربة خارج المملكة بالقناصل والأعوان الدبلوماسيين المتضمنين إلى السلك الدبلوماسي المغربي العاملين بالخارج، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1-66-42 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) المتعلق باختصاصات الأعوان الدبلوماسيين والقناصل العاملين بالخارج.

[...]

## المادة 18

يسجل الأجنبي الذي اكتسب الجنسية المغربية إذا كان مولودا بالمغرب على النحو التالي :

- إذا كان مسجلا بسجلات الحالة المدنية المغربية الخاصة بالأجانب والتي كانت ممسوكة قبل صدور هذا القانون، فيقتل رسم ولادته بناء على السند المانح للجنسية من طرف ضابط الحالة المدنية لمحل الولادة، مع الإشارة في طرة الرسم إلى المرجع الأساس للسند المانح للجنسية؛

- إذا كان مسجلا بسجلات الحالة المدنية المحدثة بهذا القانون، فيشار بطرة رسم ولادته إلى أنه اكتسب الجنسية المغربية، مع الإشارة إلى المرجع الأساس للسند المانح للجنسية المغربية.

أما الحاصل على الجنسية المغربية، المولود بخارج المغرب، فيتم تسجيله بناء على حكم تصرّحي بالولادة صادر عن المحكمة الابتدائية للرباط.

[...]

## الإسم العائلي

### المادة 20

يجب على الشخص المسجل في الحالة المدنية لأول مرة، أن يختار لنفسه إسما عائليا ويجب ألا يكون الإسم العائلي الذي تم اختياره مخالفا لاسم أبيه أو ماسا بالأخلاق أو النظام العام أو مشيرا للسخرية أو إسما شخصيا أو أجنبيا لا يكتسي صبغة مغربية أو إسم مدينة أو قرية أو قبيلة أو إسما مركبا، إلا إذا كانت عائلة المعنى بالأمر من جهة الأب تعرف باسم مركب.

إذا كان الإسم العائلي المختار إسما شريفاً وجب إثباته بشهادة يسلمها نقيب الشرفاء المختص، أو شهادة عدلية لغيبية إذا لم يوجد للشرفاء المتسمى لهم طالب الإسم نقيب.

إن الإسم العائلي المختار، بعد أن يكتسي صبغة نهائية وفقا للشروط المحددة في نص تنظيمي، يصبح لازما لصاحبه ولأحفاده من بعده، ولا يمكنه تغييره بعد ذلك إلا إذا أذن له بموجب مرسوم.



## الإسم الشخصي

### المادة 21

يجب أن يكتسي الإسم الشخصي الذي اختاره من يقدم التصريح بالولادة قصد التسجيل في سجلات الحالة المدنية طابعا مغريا وألا يكون إسما عائليا أو إسما مركبا من أكثر من إسمين أو إسم مدينة أو قرية أو قبيلة وألا يكون من شأنه أن يمس بالأخلاق أو النظام العام.

ويجب أن يثبت الإسم الشخصي المصرح به قبل الإسم العائلي حين التسجيل في سجل الحالة المدنية وألا يكون مشفوعا بأي كنية أو صفة مثل «مولاي» أو «سيدي» أو «لالة».

يجوز لكل مغربي مسجل بالحالة المدنية أن يطلب تغيير إسمه الشخصي، إذا كان له مبرر مقبول بواسطة حكم قضائي صادر عن المحكمة الابتدائية المختصة.

### الباب الخامس

## تضمن بيانات الزواج وانحلال

### ميثاق الزوجية

### المادة 22

يقوم ضابط الحالة المدنية بتضمن البيانات الأساسية لعقد الزواج، مع الإشارة إلى مراجع تضمينه بسجل الأنكحة بالمحكمة التي أقيم بها بطرة رسم ولادة كل من الزوجين، وذلك فور توصله بنسخة من عقد الزواج طبقا لمقتضيات الفصل 43 من مدونة الأحوال الشخصية.

ويشير بطرة رسم الولادة إلى البيانات الأساسية لوثيقة الطلاق أو الخلع أو التطلق أو الرجعة أو المراجعة، وكذا إلى مراجعها بمصدرها فور توصله بنسخة من هذه الوثيقة التي تحال عليه وجوبا من طرف القاضي المكلف بالترتيق أو رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة المصدرة للحكم النهائي بالتطلق أو بفسخ أو بطلان العقد، وذلك حسب الحالات.

يحيل ضابط الحالة المدنية بيان الزواج أو انحلاله المدرج بطرة رسم ولادة الزوجين على وكيل الملك ليضمنه في نظير السجل المحفوظ بالمحكمة، كما يحيل عليه لنفس الغاية الإعلام بوفاة أحد الزوجين.

## الدفر العائلي

### المادة 23

يحدث دفر عائلي للحالة المدنية بحرر باللغة العربية مع كتابة الأسماء الشخصية والعائلية ومكان الولادة وأسماء الأبوين بالحروف اللاتينية بجانب كتابتها بالحروف العربية، ويسلمه ضابط الحالة المدنية لمكان الولادة

للزوج المغربي المسجل بالحالة المدنية، إن كان لا يتوفر على كناش التعرف والحالة المدنية، بعد الإشارة إلى عقد زواجه أو وثيقة إثبات زواجه برسم ولادته وبعد فتح ملف عائلي يمسك بالمكتب وسيحدد شكل الدفتر العائلي ومضمونه بمقتضى نص تنظيمي.

إذا كان طالب الدفتر العائلي مولودا بالخارج، واستقر نهائيا بالمغرب عند طلبه لهذا الدفتر، فإن ضابط الحالة المدنية المختص بتسليم الدفتر العائلي هو ضابط محل سكناه.

[...]

#### المادة 27

إذا حصلت الوفاة لمغربي أثناء سفر بحري أو جوي وجب التصريح بها لدى ضابط الحالة المدنية المغربي الكائن في أول ميناء أو مطار مغربي رست به الطائرة أو الباخرة، أو لدى القنصل المغربي أو العون الدبلوماسي في جهة الوصول، أو لدى ضابط الحالة المدنية بمحل سكناه الأخير بالمغرب، وذلك خلال أجل ثلاثين يوما من تاريخ الوصول.

[...]

#### المادة 40

تختص المحاكم الابتدائية بالنظر في طلبات تنقيح الأسماء الشخصية والعائلية بالنسبة للمتوفين والأجانب المسجلين بالحالة المدنية المغربية، كما تختص بتصحيح وإدخال أسمائهم الشخصية والعائلية بالأحرف اللاتينية.

#### المادة 41

يوجه الحكم الصادر بالتصحيح أو الإذن به من طرف وكيل الملك إلى ضابط الحالة المدنية الذي يقوم بتضمين ملخصه في طرة الرسم المصحح.

لا تسلم أية نسخة من الرسوم المصححة إلا مع التصحيح المدخل عليها تحت طائلة الحكم على ضابط الحالة المدنية بالتعويض.

#### المادة 42

جميع الأحكام والأوامر القضائية الصادرة في ميدان الحالة المدنية قابلة للاستئناف.

#### المادة 43

الإجراءات المتعلقة بوكيل الملك أو الاختصاصات المسندة إليه بمقتضى هذا القانون تعود لوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها مكتب الحالة المدنية المسجل به الرسم موضوع الإجراء أو المراد تسجيله به، ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك.

[...]

**مرسوم رقم 665-99-2 صادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002)  
لتطبيق القانون رقم 37-99 المتعلق بالحالة المدنية (1)**

الوزير الأول،

بعد الاطلاع على القانون رقم 37-99 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-239 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) ؛

وبافتراح من وزير الداخلية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المصغر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) ؛

رسم ما يلي :

[...]

**المادة 2**

يمكن أن يؤذن لرؤساء الأقسام الإدارية بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية، بمقرر لوزير الشؤون الخارجية، بالنيابة المستمرة عن الأعيان الدبلوماسيين والقناصل الذين يزاولون مهام ضابط الحالة المدنية. وتوجه نسخة من هذا المقرر إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط مرفقة بنموذج من إمتضاء المأذون له بالقيام بمهام ضابط الحالة المدنية.

إذا كان العون المزاول مهام ضابط الحالة المدنية يقوم بنبابة ما أو كان يعوقه عائق مؤقت فإن سلطانه تنتقل دون أي إجراء آخر إلى العون الذي يجب أن يخلفه بشرط أن يتعلق الأمر بعون مرسوم.

**الباب الثاني  
سجلات الحالة المدنية**

**المادة 3**

يفتح ضابط الحالة المدنية في بداية كل سنة ميلادية بكل مكتب السجلات الآتية :

(1) المهرينة الرسمية، عدد 5054، 7 نوفمبر 2002، ص. 3156-3160.

- سجل الولادات؛

- سجل الوفيات؛

تمسك هذه السجلات داخل المملكة في نظيرين وفي ثلاثة نظائر في المراكز الدبلوماسية والقنصلية المغربية بالخارج.

تضع وزارة الداخلية رهن إشارة كافة المكاتب داخل المملكة سجلات الحالة المدنية وذلك قبل نهاية كل سنة ميلادية.

[...]

#### المادة 8

يحتفظ ضابط الحالة المدنية بالخارج في نهاية السنة الميلادية بأحد النظائر، ويوجه النظيرين الآخرين أحدهما إلى وزارة الخارجية، والثاني إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط.

[....]

#### المادة 10

تطبقا للمادة 14 من القانون رقم 37-99 لشار إليه أعلاه، يعاد تأسيس سجلات الحالة المدنية في حالة تعرضها للضياع أو التلف بناء على الحكم القضائي الصادر في الموضوع اعتمادا على نظائر السجلات الضائعة أو الثالثة إن وجدت، أما إذا لم توجد، فتتم إعادة التأسيس بناء على ملفات المعنيين بالأمر الموجودة بالمكتب، أو على الكنائش العائلية أو على الملفات الإدارية أو على نسخ قديمة من الرسوم تكون مستخرجة من السجلات الضائعة.

إذا تعلق الأمر بضياع أو تلف سجلات الحالة المدنية المسوكة من طرف المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، يقوم الضابط المختص بتحرير محضر يوجهه تحت إشراف وزير الشؤون الخارجية إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط، الذي يستصدر حكما قضائيا لإعادة تأسيس السجلات يطبق على النحو المفصل أعلاه.

[....]

### رسم الولادة

#### المادة 17

يعزز التصريح بالولادة بشهادة يسلمها الطبيب المولد أو المولدة الشرعية أو السلطة المحلية، وينسخة من عقد الزواج فيما يخص المغاربة المسلمين، تثبت العلاقة الشرعية التي نتجت عنها هذه الولادة.

## المادة 18

يتضمن رسم الولادة رقم الرسم وتاريخ الولادة محمدا باليوم والشهر والسنة بالهجري والميلادي والساعة والدقيقة التي وقعت فيها الولادة ومكان وقوعها وجنس المولود وجنسيةه إذا كان أجنبيا والإسم الشخصي الذي أعطي له والإسم العائلي والأسماء الكاملة لأبويه وتاريخ ومكان ولادتهما ومهنتهما وعنوان سكناهما، كما ينص فيه على هوية المصروح وسنه ومهنته وعنوان سكناه، ودرجة قرابته بالمصروح به أو صفته، وإذا تعلق الأمر بحكم تصريحي بالولادة وجبت الإشارة إلى مراجعة المحكمة التي أصدرته، وينص أيضا في الرسم على تاريخ تحريره بالتاريخين الهجري والميلادي وأخيرا على اسم وصفة ضابط الحالة المدنية والموقع على الرسم.

## المادة 19

يعتبر مكان سكنى المعنى بالأمر هو مكان ولادته إذا استحال التعرف على محل الولادة، أما إذا تعذر على المصروح التعرف على تاريخ الولادة فيعزز تصريحه بشهادة طبية تبين سنه بالتقريب.

[...]

## المادة 28

تبعث نظائر العقود العائلية للزواج وثبوت الزوجية والتقارير بها التي تم تلقيها بالمراكز الدبلوماسية المغربية بالخارج وكذا نظائر وثيقة انفصام عرى الزوجية خلال نفس الأجل المحدد في المادتين 26 و27 أعلاه إلى مكتب الحالة المدنية لمحل ولادة الزوجين لتضمين بيان عنها ببطرة رسم ولادة كل من الزوجين، وإخبار وكيل الملك المختص لوضع البيان ببطرة الرسم المضمن بالسجل المحفوظ بالمحكمة.

## الدفتر العائلي

## المادة 29

يحرر الدفتر العائلي المنصوص عليه في المادة 23 من القانون رقم 99-37 المذكور أعلاه ضابط الحالة المدنية لمحل ولادة الزوج.

تضمن في الدفتر العائلي البيانات التالية محررة باللغة العربية وبالأحرف اللاتينية :

- بيان عن ولادة صاحب الدفتر وبيان وفاته بعد تسجيل رسم الوفاة؛
- بيانات موجزة عن الزواج وبيان انفصام عرى الزوجية في حالة وقوعه؛
- موجز لرسم ولادة الزوجة أو الزوجات وبيان الوفاة بعد تسجيل وفاة الزوجة أو الزوجات؛

- رقم بطاقة التعريف الوطنية لكل من الزوج والزوجة؛
- موجز رسم ولادة كل واحد من الأبناء وبيان وفاتهم بعد تسجيل رسوم وفاتهم؛
- تاريخ تسليم الدفتر والمكتب الذي سلمه واسم وصفة ضابط الحالة المدنية وتوقيعه.



## صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يتأأس جلسة عمل حول مسألة الهجرة ومراقبة الحدود

الرباط - ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس اليوم (\*) بالقصر الملكي جلسة عمل خصصت لمسألة الهجرة ومراقبة الحدود، وأعطى جلالاته تعليماته السامية من أجل أن يتم التعامل مع محاربة شبكات تهريب الأشخاص كأولوية ضمن عمل الحكومة.

وذكر صاحب الجلالة بأن تهريب الأشخاص يشكل انتهاكا أساسيا للكرامة البشرية ولأسسط حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد الذين يستغل إحساسهم باليأس والتطلع إلى حياة أفضل أبشع استغلال من طرف شبكات إجرامية.

وحرصا على مكافحة هذه الشبكات بحزم وبلا هوادة باشرت السلطات العمومية عدة عمليات سواء على المستوى التشريعي أو العملي.

وفي هذا الإطار، يشكل القانون المجهد حول الهجرة إصلاحا جوهريا، خاصة في ما يتعلق بتحريم الأعمال المرتبطة بتهريب البشر وتشديد العقوبات المنصوص عليها في هذا المجال.

وهكذا وفي سياق المحاربة الصارمة لشبكات تهريب الأشخاص أصدر صاحب الجلالة الملك تعليماته السامية لإحداث هيأتين من مستوى عال تاهتتين لوزارة الداخلية، وتعلق الأمر بـ :

1. مديرية الهجرة ومراقبة الحدود، مهمتها الأساسية التطبيق العملي للاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة شبكات تهريب الأشخاص ومراقبة الحدود.

وستولى القيام بأعمال هذه المديرية :

- فرقة وطنية للبحث والتقصي مكلفة بمحاربة الهجرة السرية سيكون من اختصاصها التحقيق في الملفات ذات الصلة بتهريب الأشخاص على مجموع التراب الوطني.

(\*) جلسة عمل ملكية حول مسألة الهجرة ومراقبة الحدود، يوم الإثنين 15 رمضان 1424 هـ 10 نونبر 2003 م. انتهت أمد، الجزء الثامن والأربعون، القسم الثاني، الرباط 1424 هـ - 2003 م، ص 357 وما بعدها.



- سبع مندوبيات إقليمية في العمالات (طنجة وتطوان والحسيمة والناظور والمراكش ووجدة والعيون)، وستكون مهمتها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية على الصعيد الجهوي في مجال مكافحة الهجرة السرية.

- لجان محلية في باقي العمالات والأقاليم مرتبطة بالولاية والعمال وتتولى جمع المعطيات المتعلقة بالهجرة وإبلاغها إلى المديرية العامة للهجرة.

2. مرصد للهجرة، وتكمن مهمته الرئيسية في بلورة استراتيجية وطنية في مجال الهجرة، ولهذا الغرض فإن هذا المرصد سيتولى :

- مركزة جميع المعلومات المرتبطة بالهجرة.
- تجميع قاعدة للمعطيات الإحصائية على الصعيد الوطني تتعلق بالهجرة.
- اقتراح إجراءات ملموسة في مجال الهجرة.
- إنجاز دراسات والقيام بمشاريع للبحث تناول اتجاهات تدفقات الهجرة.
- نشر تقارير دورية حول الهجرة.

وسيتكون مرصد الهجرة من ممثلين لجميع القطاعات المعنية بمسألة الهجرة (وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة التشغيل، القوات المسلحة الملكية، البحرية الملكية، إدارة الجمارك، الإدارة العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي، القوات المساعدة).

كما أعطى صاحب الجلالة تعليماته السامية من أجل أن توضع رهن إشارة الوحدات العملياتية الوسائل البشرية والمادية اللازمة لتمكينها من القيام بمهام التحقيق والمراقبة والاستشعار والتنسيق والتدخل في أحسن الظروف.

حضر هذا الاجتماع السادة : مصطفى الساهل وزير الداخلية، وفؤاد عالي الهمة الوزير المنتدب بالداخلية، والجنرال حسني بنسليمان قائد الدرك الملكي، والجنرال محمد التريكي مفتش البحرية الملكية.

3. تحاول الجزائر تجاوز فجوات قانون الأسرة بها، رغم تكريس الولاية وزيادة عام عن المغرب بالنسبة لسن الزواج بتحديدته في تسعة عشر عاما، بتحقيق سبق، بالتدبير الجيد للزمن بإسناد الجنسية الجزائرية للإبن المزداد من زواج مختلط.

كما تعترم كلية الحقوق بجامعة فرحات عباس بسطيف تنظيم ندوة دولية أيام 24 و25 و26 أبريل 2005 حول «عولمة القانون» لتؤكد من أهمية ما سبق أن اقترناه وسعينا إليه.

## العولمة في نظر الآخر

### العولمة بعيون أجنبية

□ «إن العمال المهاجرين لا يعتبرون فحسب أدوات للعمل، بل إنهم أشخاص يتمتعون بحق احترام كافة الحقوق الأساسية، كأساس للاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تعتبر إعلانا لحقوق الإنسان بالنسبة لهم.»

السيد كوفي عنان M. Kofi Annan، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
بمناسبة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في فاتح يوليو 2003.

□ «إن المواقف قد تغيرت إزاء المهاجر الذي لم يعد مصدر مساهمة في دفع عجلة التنمية فحسب، بل أصبح إنسانا له حقوق أيضا...  
ولذلك كله وجب أن توسع المؤسسات داخل دول الإقامة فضاءات خاصة بالمهاجرين، الذين لهم كفاءات في شتى المجالات بالإمكان الاستفادة منها.»

السيد برونسون ماكينلي M. Brunson Mac Kinley، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (OIM) Organisation Internationale pour les Migrations، في حديث صحفي ليومية الحرية التونسية، بمناسبة الندوة الفكرية الدولية الثالثة عشر لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، حول موضوع: «إشكالية الهجرة في المتوسط - التوجهات المستقبلية»، بتونس العاصمة، يوم السبت 3 نوفمبر 2001.

□ «إن ما سيصطلح عليه من الآن فصاعداً اسم «العملة» هو في البداية  
سيرورة اقتصادية، مالية، علمية وتقنية، إنها تتضمن أشكالاً جديدة من  
التنظيم الاجتماعي، وقيماً جديدة تؤسسها وتغذيها في آن معا...»

كلمة السيد كوشيرو ماتسورا Koichiro Matsuura، المدير العام لمنظمة اليونسكو UNESCO،  
تحت عنوان: «حماية التنوع الثقافي الاقتصادي في طريق العملة»  
بمقر الجمعية العامة في 12 سبتمبر 2000.

□ «يثبت الواقع الذي نعيشه الآن أن النظام العالمي الجديد يحتاج إلى أفكار  
مثالية أكثر من حاجته إلى أكاذيب...»

السيد خوسيه لويس رودريغيس ثاباتيرو M. José Luis Rodríguez Zapatero  
رئيس وزراء إسبانيا

## بييليوغرافيا

### □ التقارير

- أوضاع المهاجرين من أقطار المغرب العربي في فرنسا، دراسة ميدانية، صيف 1988، المؤسسة العربية للتشغيل التابعة لمنظمة العمل العربية، مطبوعات المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، يناير 1989.
- مصر والجات، التزامات التخفيضات الجمركية - السلع الزراعية، المنسوجات، السلع الصناعية، تقديم الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 152، القاهرة، أول سبتمبر 2000.

### □ الندوات والمؤتمرات

- المغرب العربي والاتحاد الأوربي في أفق الألفية الثالثة، أعمال الندوة الدولية التي نظمتها مركز الدراسات الدستورية والسياسية بكلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش، يومي 26 و27 نونبر 1999، سلسلة الندوات والأهم الدراسية، العدد 16.
- العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها، أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، 29-30 نوفمبر 1999، الدار المصرية، الإسكندرية 2000.
- الحماية الدولية للاجئين، أعمال ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 17-18 نوفمبر 1996، تحرير الدكتور أحمد الرشيد، ومشاركة الدكتور إبراهيم نصر الدين والدكتور حازم حسن جمعة والدكتور حافظ العلوي وآخرون، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1997.
- العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي، ندوة مهتدة إلى سمير أمين، بتعاون بين مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع بمشاركة الدكتور حيدر إبراهيم والدكتورة نوال السعداوي والدكتور نيكولاس هوبكنز وآخرون (في حدود خمسة عشر بحثاً)، تحرير الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة مديولي، القاهرة 1999.

## المجلات

## □ المجلة المغربية للدراسات الدولية

- العولمة والإقليم، العدد 11، كلية درانسة العلاقات الدولية للمغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، يونيو 2003.

## □ مجلة البيان

- العولمة بين منظورين، مجلة إسلامية شهرية تصدر عن جامعة المنتدى الإسلامي، السنة الرابعة، العدد 145، السنة الرابعة عشرة، رمضان 1420 هـ، ديسمبر 1999 م- يناير 2000 م.

## □ عالم المعرفة

- ما العولمة ؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، تأليف بول هيرست، جراهام طوميسون، ترجمة الدكتور فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت جمادى الآخرة 1422، سبتمبر 2001.

- فتح العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، تأليف : هانس-بترمارتين، هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم الأستاذ الدكتور رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت جمادى الآخرة 1419 هـ، أكتوبر 1998 م.

- من الحدائث إلى العولمة. رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، تأليف : ج. تيمونز رويرتس، أيبي هابت، ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة الأستاذ محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، الجزء الأول، عدد 309، سلسلة كتب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع السياسة، الكويت، رمضان 1425، نوفمبر 2004.

## □ عالم الفكر

- ملف : «المجتمع المدني»، عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير-مارس 1999.

- العولمة ظاهرة العصر، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، أكتوبر/ديسمبر 1999.

- حقوق الإنسان، عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد 31، الكويت، أبريل-يونيو 2003.

- «عولمة الحدائث وتفكيك الثقافات الوطنية»، العدد الأول، المجلد 32، الكويت، يوليو-سبتمبر 2003.

## □ المراجع

- السيد بسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية-حوار المحاضرات في عالم متغير، الطبعة الثانية، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1996.
- هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد، فرصة متاحة لقيادة عالمية، تقديم روبرت ماكنمارا، ترجمة د. جمال علي زهران، مراجعة أ.د. محمود إسماعيل محمد، الطبعة الأولى، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2000.
- الدكتور محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون المحاضر وغموض المستقبل، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة مديبولي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة 2002.
- الدكتور مصطفى عبد الغني، الحيات والتبعية الثقافية، الطبعة الثانية، طبعة خاصة يصدرها مركز الحضارة العربية ضمن مشروع مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2000.
- الدكتور عبد الله عثمان التوم ود. عبد الرؤوف محمد آدم، العولمة : دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، دار الوراق، لندن 1999.
- الدكتور عبد الباسط عبد المحسن، أضواء على مشكلة العمالة العالدة مع إشارة خاصة لعودة العمالة المصرية، المركز العربي للطباعة، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة 1999.
- الدكتور عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، شركة مطابع لوتس بالفجالة، القاهرة، يناير 1999.
- الدكتور عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الأوربي (الدولة الأوربية الكونفيدرالية)، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، التسر الذهبي للطباعة، القاهرة 1999.
- الدكتور عبد الرحمن بن علي باعشن، العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية، الرياض، بدون ناشر، 2003.
- الدكتور خالد محمود الكومي، ما بين الدبلوماسية والإعلام في عصر العولمة، مؤسسة الإبداع للثقافة والآداب والفنون، صنعاء 2003.

## □ كتاب الجيب

- عبد الإله بلقزيز، العولمة والممانعة، دراسات في المسألة الثقافية، تقديم محمد مصطفى القباج، العدد الرابع، سلسلة المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط فبراير 1999.
- الدكتور عبد الهادي بوطالب، نحو عولمة أخرى أكثر عدلا وإنسانية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004.

- عبد الواحد أكسير، الهجرة إلى الموت - إسبانيا وأحداث إلبخيدو، تقديم الأستاذ محمد العربي المساري، منشورات الزمن، كتاب الجيب، العدد 28.
- الدكتورة كترة الغالي، نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الزمن، كتاب الجيب، الكتاب رقم 42، الرباط 2003.

### □ الدفاتر

- الدكتور رمضان الأتفي، العولمة والأمن - الانتكاسات السلبية والإيجابية، كراسات استراتيجية، السنة الثامنة، العدد 72، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1998.
- أحمد السيد النجار، الاقتصادات العربية من الصمود الزائف إلى الانحدار المنفر، كراسات استراتيجية، السنة التاسعة، العدد 84، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1999.

### □ منشورات مجموعة الشرق الأوسط

- مجلة تضامنا عالمية، دورية متخصصة كل شهرين، العدد الأول، الجزء الأول، نوفمبر-ديسمبر 2004.
- مجلة تضامنا عالمية، دورية متخصصة كل شهرين، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير-فبراير 2005.

### □ أطروحات ورسائل

- الأستاذ محمد بنحسين، تمتيع العمال المغاربة بالخارج بالضمان الاجتماعي، أطروحة لتيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون الخاص، وحدة قانون الأعمال، السنة الجامعية 2004-2005.





**Cahiers du Centre d'Etudes des  
Mouvements Migratoires Maghrébins (C.E.M.M.M.)**

Numéro 7 ♦ Octobre 2003

# **Emigration maghrébine et mondialisation**

**L'émigré au cœur du développement**

**Actes du colloque international  
des 8, 9 et 10 novembre 2001**



Fondation Haman II  
pour les Marocains  
Résidant à l'Étranger

مؤسسة الدراسات الشعبية والتعليمية والثقافية  
Fondation des études populaires pour l'éducation et la culture



Université  
Mohammed Premier  
Oujda



**CAHIERS DU CENTRE D'ETUDES  
DES MOUVEMENTS MIGRATOIRES  
MAGHREBINS – CEMMM**

Numéro 7 • octobre 2004

**Emigration maghrébine et mondialisation**  
*l'émigré au cœur du développement*

*Actes du colloque international,  
organisé à la salle Nidaa Assalam  
les 8, 9 et 10 novembre 2001*

**CAHIERS DU CEMMM**

Directeur : Mohamed El Farissi  
Président de l'Université

*Adresse :*

Présidence de l'Université Mohammed Premier  
B.P. 524 – Oujda 60000 – Maroc  
Tél. : (212) 56 50 06 12/14  
Fax : (212) 56 50 06 09  
Site Web : [www.websserver1.univ-oujda.ac.ma](http://www.websserver1.univ-oujda.ac.ma)

**Dépôt légal**

1993/0088

**ISSN**

1114-7911

**Pré-presse**

Diwan 3000

Publications de la Présidence de l'Université Mohammed 1<sup>er</sup>, Oujda, n° 7



*A l'heureuse occasion du Premier anniversaire de Son Altesse Royale le Prince Héritier Moulay Al Hassan, le samedi 18 Rabiâ 1<sup>er</sup> 1425 de l'hégire, correspondant au 8 mai 2004, le Président de l'Université Mohammed 1<sup>er</sup> d'Oujda le Professeur Mohamed El Farissi s'associe à la joie de la Famille Royale et présente ses vœux différents de santé et de bonheur, et ses chaleureuses félicitations à Sa Majesté Le Roi Mohammed VI, Que Dieu le Glorifie, et à Son Altesse Royale la Princesse Lalla Salma, et à Son Altesse Royale le Prince Moulay Rachid, Que Dieu les préserve.*



*« Nous Nous réjouissons de ce que laisse entrevoir l'émergence d'une nouvelle manifestation de la citoyenneté chez nos jeunes et de la confiance dont ils font preuve concernant le présent et l'avenir du Maroc, et qui les encourage à s'investir dans l'action et la création, à miser sur des initiatives productives et novatrices, et à puiser dans les difficultés qu'ils viennent à rencontrer, la force nécessaire pour redoubler d'effort et de rendement. »*

*Extrait du discours prononcé par S.M. le Roi Mohammed VI à l'occasion  
du 51<sup>e</sup> anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple,  
le vendredi 3 Rajab 1425, 20 août 2004*

# Atlas de la inmigración marroquí en España



Atlas  
2004

Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos





## Sommaire

### Cérémonie d'ouverture

<i>Note de présentation du colloque international</i> .....	15
---	----

### Axe I

#### Les mobilités internationales entre le Maghreb et l'Europe

La méditerranée : un projet des deux rives contre la mondialisation <b>Jean-Christophe Bonte</b> .....	21
L'évolution de la législation européenne sur la question de l'immigration et le traité d'Amsterdam <b>Ghania El Bahloul</b> .....	29
Perfil de la población marroquí del oriental residente en la region consular de Madrid <b>Manuel Lorenzo Villar</b> .....	41
La population marocaine de l'oriental dans la région consulaire de Madrid <b>Manuel Lorenzo Villar</b> .....	53
Mobilités marocains de l'étranger vers le Maroc : ampleur et enseignements <b>Alla El Ayachi</b> .....	61

### Axe II

#### Aspects juridiques

Droits de l'enfant migrant en droit international <b>Abdelhak Janati Idrissi</b> .....	71
---	----

La problématique de l'intégration de la femme maghrébine dans les pays de l'Union européenne <b>El Rhazi Sebhallah &amp; Lahoucine Oulqaïd</b> .....	83
--	----

*Axe III*

**Aspects économiques**

Le comportement migratoire : analyse de quelques facteurs <b>Mohamed Legssyer &amp; Abdelkbir El Ouidani</b> .....	93
---	----

*Axe IV*

**Création d'entreprises et apport des ressortissants  
maghrébins résidant à l'étranger**

Les immigrés marocains : de nouveaux entrepreneurs <b>Aïcha El Azzaoui</b> .....	111
---	-----

*Axe V*

**Entre émigration et immigration :  
un problème d'identité**

Exode et diversité culturelle <b>Hamid Tadlaoui</b> .....	139
Crise d'identité dans le roman "beur" : conflits culturels et linguistiques <b>Abdellah Hammouti</b> .....	147

*Axe VI*

**Mécanismes de la gestion des flux migrations**

Le Maroc à l'épreuve du laboratoire Schengen et champ d'expérimentation "J.A.I." ou les logiques UE de l'enfermement comme statut avancé... <b>Abdelkrim Belguendouz</b> .....	167
--	-----

*Annexes***Guide des étrangers et des Marocains de l'extérieur**

La convention internationale sur la protection des travailleurs migrants ... 213

**Condition des étrangers**

1. Dahir de la condition civile 1913 ..... 267  
 2. La loi n° 02-03 ..... 271  
 3. Nationalité ..... 293  
 4. Le code de la famille ..... 309  
 5. L'état civil ..... 315

**Bibliographie**

**Ghania El Bahloul** ..... 329

**Bibliographie sélective**

**Lahoucine Oulqaïd** ..... 333

**Nos titres** ..... 345

**Tableau** ..... 347

**Regards croisés**

Emigrés/immigrés : acteurs de développement

**Mohamed Charef** ..... 353

Jeunes d'origine marocaine

**Abdellatif Felk** ..... 355

**Citations** ..... 357

**Chronologie** ..... 359

**Du côté du Net** ..... 361

**Résumé des actes** ..... 363

Ahmed Ghayet



EDDIF

Zakya Daoud

# Marocains de l'autre rive



*Les Immigrés marocains  
acteurs du développement durable*

TARIK  
MEDITERRANEE

PARIS

MEDITERRANEE



Cérémonie d'ouverture du colloque international  
à la salle Nidae Assalam à la Faculté des Lettres  
et des Sciences Humaines, Université Mohammed 1<sup>er</sup>  
Oujda, les 8, 9 et 10 novembre 2001

## Présentation

Professeur Lahoucine Oulqaid\*  
*Organisateur du colloque international,  
responsable de l'Observatoire Régional  
des Migrations Internationales et du  
Mariage Mixte (ORMIMM)*

Le Maroc est appelé à relever les défis du troisième millénaire et particulièrement ceux imposés par la mondialisation vécue comme un processus d'uniformisation érodant les identités nationales et la souveraineté des Etats.

Dans cette perspective, la région constitue l'espace privilégié où peuvent se réaliser les différentes politiques et cela par un aménagement rationnel du territoire et une utilisation pragmatique des ressources humaines et des richesses naturelles.

L'erreur pour les régions serait de vouloir imiter l'Etat. Elles doivent définir et mettre en valeur leurs propres identités (culture, économie, environnement, etc.).

La proximité géographique, le poids de l'émigration maghrébine vers les pays de l'Union européenne sont autant de facteurs qui œuvrent à l'instauration d'un co-développement.

Le Maghreb constitue un bassin migratoire important ; la question se pose alors dans le cadre de cette rencontre internationale d'examiner à un triple niveau : l'enjeu de l'émigration maghrébine dans les relations euro-méditerranéennes, l'impact sur les régions d'origine et les perspectives d'avenir.

C'est dans le cadre d'une recherche de concrétiser ces objectifs que s'inscrivent les axes de réflexions suivants :

---

(\*) E-mail. : [oulqaid@free.fr](mailto:oulqaid@free.fr)

Site web : <http://oulqaid.free.fr>, Google : oulqaid

**Axe I : Les mobilités internationales entre le Maghreb et l'Europe**

- Circulation des personnes.
- Entraves à la liberté de se mouvoir.
- Migration et tourisme.

**Axe II : Aspects juridiques**

1. Emigration maghrébine et droits de l'Homme.
2. Emigration clandestine.
3. Sans-papiers mais pas sans droits.
4. Conventions bilatérales sur le statut des personnes, de la famille et la coopération judiciaire.

**Axe III : Aspects économiques**

1. Les régions du nord du Maroc et la mondialisation.
2. L'action de l'Union européenne en faveur d'un développement global, durable et équitable des régions du nord.
3. Le rôle des régions du nord dans la vie économique, sociale et culturelle du Maroc.
4. Pour l'adoption d'une nouvelle conception de l'aménagement territorial.

**Axe IV : Création d'entreprises et apport des ressortissants maghrébins résidant à l'étranger**

1. MRE et investissement au Maroc.
2. MRE et création d'entreprises.
3. MRE et transferts de technologie.



**Axe V : Entre émigration et immigration : un problème d'identité**

1. Réussite et échec scolaires.
2. Plurilinguisme et diglossie.
3. Système de représentation et productions discursives dans l'émigration : romans, films, peinture, changements sociaux et culturels, réinsertion, intégration, etc.

**Axe VI : Mécanismes de la gestion des flux migrations**

- Politique européenne d'asile et d'immigration, après l'élargissement de l'Union européenne.
- Schengénisation de Meda et du partenariat social euro-maghrébin.

Third Edition  
Revised and  
Updated

# The Age of Migration

International Population Movements  
in the Modern World

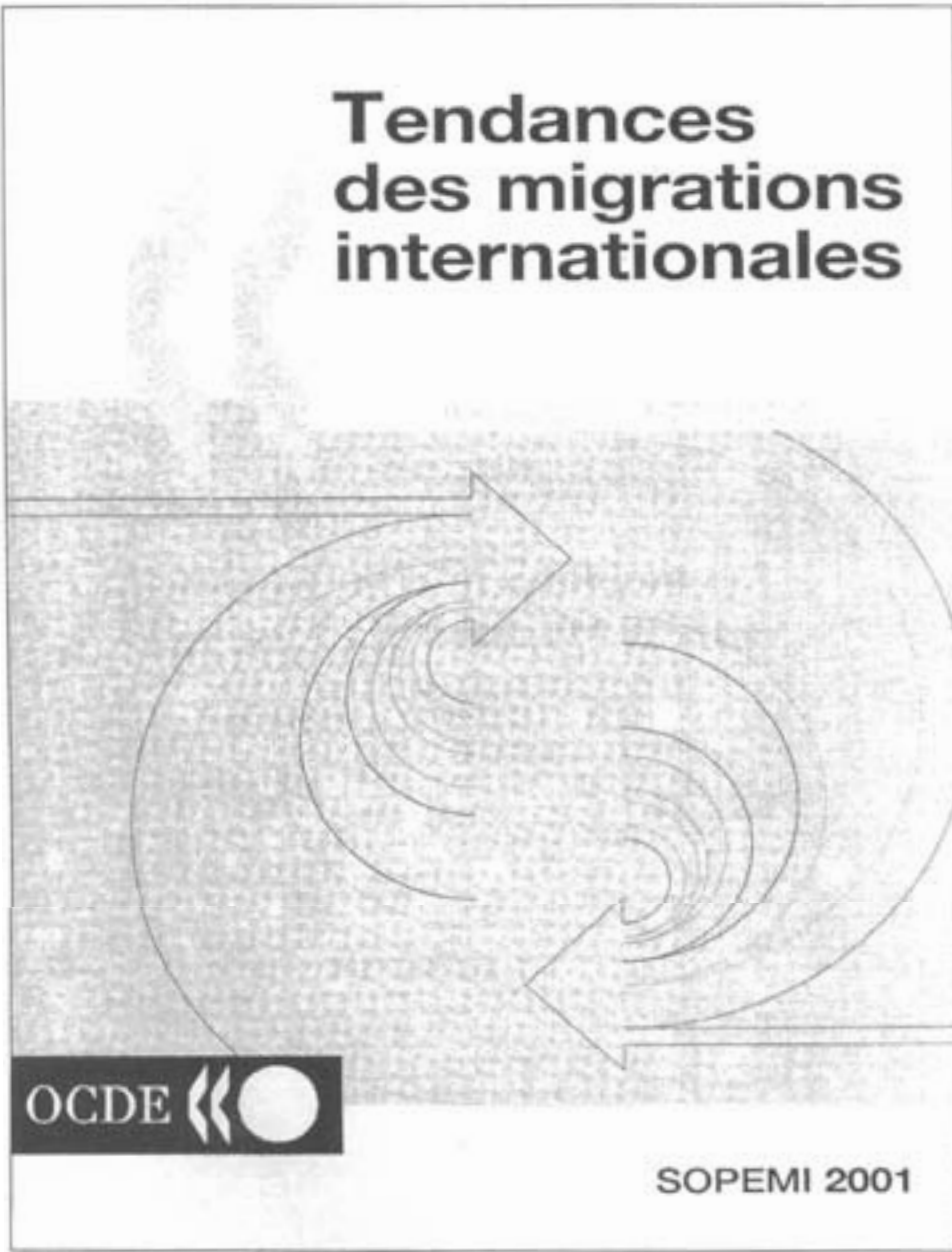
Stephen Castles  
& Mark J. Miller



*Axe I*

**Les mobilités internationales  
entre le Maghreb et l'Europe**

# Tendances des migrations internationales



OCDE 

SOPEMI 2001

## **La Méditerranée : un projet des deux rives contre la mondialisation**

Jean-Christophe Bonte\*

On prête à Jean Monnet – on ne prête qu'aux riches –, un remords formulé à la fin de sa vie concernant la Communauté européenne. Il aurait dit : « Si c'était à refaire, je commencerais par la culture. » On peut se demander ce qu'il penserait aujourd'hui d'une Union, dont les maîtres mots gravés dans le marbre sont le marché et la libre-concurrence.

L'espace euro-méditerranéen est un sujet fortement d'actualité, sur lequel on dit beaucoup plus que l'on ne fait. Si l'on veut construire un espace euro-méditerranéen, il faut, à mon sens, commencer par jeter les bases de cet édifice sur l'histoire, la culture, et également la politique qui seules peuvent fonder un véritable projet commun.

L'abaissement des tarifs douaniers, qui peut s'inscrire dans le cadre d'une perspective économique, ne saurait à lui seul tenir lieu de projet politique.

Je vais donc essayer d'esquisser quelques axes qui pourraient définir ce projet euro-méditerranéen, projet qui n'est pas sans lien, comme vous le verrez, avec notre rapport à l'histoire, mais également avec les modalités d'expression de l'Islam sur les deux rives.

### **I. Le cadre des relations actuelles et leurs conséquences**

Les pays du Sud de la Méditerranée, et plus particulièrement le Maghreb, souffrent aujourd'hui d'un déficit de vision politique de l'Union européenne.

---

(\*) Avocat au Barreau de Paris, secrétaire national chargé des questions internationales au Mouvement des Citoyens.

Les relations euro-méditerranéennes s'articulent principalement autour des accords de Barcelone de 1995 qui sont la première pierre de l'édifice euro-méditerranéen. Ils institutionnalisent des relations entre 27 pays de la Méditerranée et de l'Union européenne. Certains membres de la convention de Barcelone ne sont donc pas des pays méditerranéens comme le Danemark, par exemple. L'axe principal des Accords de Barcelone reste l'ouverture des frontières qui, en tout état de cause, est imposée par les Accords OMC signés à Marrakech.

1. L'Europe aujourd'hui ne souffre que très peu de l'ouverture des frontières imposée aux pays de la rive sud, car cette ouverture exclut l'agriculture. En effet, seuls les produits manufacturés sont concernés par les Accords de Barcelone, au grand dam de pays comme le Maroc, qui pourrait tirer un avantage certain d'une ouverture des frontières en matière agricole.

Or, chacun sait que le libre-échange, s'il n'est pas mesuré, bénéficie principalement et, en premier lieu, au pays qui a l'économie la plus développée et la plus structurée. Je vous invite à ce titre à vous replonger dans les doctrines américaines du XIX<sup>e</sup> siècle qui étaient fortement protectionnistes et dénonçaient l'Angleterre pragmatique comme opportuniste, car protectionniste un jour, quand elle avait besoin de l'être, et libérale un autre jour, parce qu'elle avait besoin de l'être.

La protection est donc une mesure nécessaire au développement et à la structuration d'une économie, comme la protection est nécessaire à l'enfance. C'est une règle de base que l'on semble oublier aujourd'hui. Lorsqu'on le dit, on est immédiatement rejeté dans le camp des archaïques.

2. Le Maghreb souffre très paradoxalement de l'extension de l'Europe à l'Est, extension nécessaire à laquelle je suis, bien entendu, parfaitement favorable : il faut que l'Europe retrouve d'une certaine manière la politique de sa géographie.

Premièrement, d'après une récente étude de Foreign Investment Advisory Board, les investissements étrangers directs (les investissements privés), s'orientent aujourd'hui principalement vers les pays d'Europe centrale aux dépens des pays de la rive sud de la Méditerranée.

En effet, les investisseurs considèrent qu'il y a un meilleur potentiel en Europe de l'Est, certains de ces pays ayant atteint un degré de stabilité politique tout à fait propice à la rentabilité des investissements capitalistiques.

D'autre part, l'ouverture de l'Union européenne aux pays de l'Europe Centrale met en concurrence des productions manufacturières de ces derniers avec celles issues du Maghreb. Dans les secteurs de l'ameublement, du cuir, de la chaussure, du textile, une vive concurrence s'exerce aujourd'hui entre les pays d'Europe Centrale et les pays de la rive sud.

Or, les secteurs ci-dessus représentent 50 % des exportations de la Tunisie, 50 % du Maroc, 30 % de l'Égypte. La conséquence d'une concurrence accrue dans ces domaines d'activité pour les pays de la rive sud est évidente. A cela s'ajoute le démantèlement des accords multi-fibres, programmée pour 2010, et qui est largement imposé par l'Organisation Mondiale du Commerce.

3. Certes, pour compenser ces chocs, l'Europe a fait montre d'une certaine bonne volonté et notamment, à l'initiative de la France, depuis 1995.

L'Europe a ainsi mis en place un programme MEDA d'aide au développement, qui doit permettre d'atténuer les effets de l'ouverture dans les pays du Sud de la Méditerranée. Seulement, le programme d'aide initial porte sur 3,5 milliards d'euros, ce qui est extrêmement faible. Et sur ces 3,5 milliards d'euros, seuls 26 % ont été décaissés en raison de la complexité et de la lourdeur des procédures européennes.

Cependant, on évalue aujourd'hui à 10 milliards de dollars la perte de revenu des pays du Sud en raison de l'accroissement de la concurrence dans les secteurs sus-visés. Ceci montre l'écart qu'il y a entre la compensation offerte par l'Europe aux pays du Sud et les pertes subies par ces pays du fait de l'ouverture, même si la conférence de Marseille (Barcelone IV) a apporté près de 5 milliards d'euros à l'enveloppe des aides.

En conséquence, ce que l'on constate, c'est qu'aujourd'hui, les pays du Sud de la Méditerranée entrent avec une certaine brutalité dans une "modernité" faite principalement de libre-échange. Or cette "modernité" apparaît, à bien des égards, dépourvue de sens. Une sorte de consommateur de produits mondiaux tend à se substituer au citoyen. Or la consommation ne peut se

substituer à la citoyenneté, ni au sentiment d'appartenance à une culture ou à une nation.

Cette ouverture brutale, assortie de lourdes conséquences sociales, qui fait glisser une partie de la population vers un mode consumériste, peut provoquer un repli sur soi, une sorte de report chronologique sur le socle traditionnel d'un Islam un peu dur. Jacques Berque disait qu'« un passé ne se mérite que par fidélité iconoclaste. Quiconque pense hériter de lui-même s'abuse et déperit ».

Or, aujourd'hui, les pays du Sud risquent de se replier sur une identité principalement religieuse, un peu rigide, seule réponse en matière de repères à une mondialisation qui offre très peu de sens. On peut difficilement substituer Mickey Mouse à des structures sociales et à un projet de collectivité politique.

Il faut donc, vis-à-vis de ces pays, redéfinir un projet politique qui ne soit pas la simple ouverture des frontières et qui soit respectueux des identités respectives. La Méditerranée, si on la considère comme un lieu propice à la formulation d'un dessein politique, peut être l'endroit de l'apprentissage de l'Universel. Il est d'usage de dire que la Méditerranée est une mer qui réunit plus qu'elle ne divise, qu'elle est civilisatrice. Il faut revenir à cette conception-là.

## **II. Un projet assis sur les cultures qui n'oublie pas l'économie**

1. Lieu d'apprentissage de l'Universel, la Méditerranée peut offrir un projet politique très différent de ce que nous propose aujourd'hui la mondialisation, qui n'est qu'une simple ouverture des frontières et la mise en concurrence des systèmes sociaux.

L'universalisme, c'est comprendre que chacun appartient à une culture propre, mais que sa propre culture est différente de celle de l'Autre.

Raymond Aron disait : « Tous les hommes parlent mais il y a mille langues sur la planète. Quiconque oublie un des deux termes de la formule s'expose à la barbarie. »

C'est le début de la compréhension de l'Autre. L'identité, l'égalité entre chacun, mais également la différence accessoire, puisque la nature profonde de l'individu reste identique.



L'universalisme n'écrase pas les cultures contrairement à l'impérialisme, il ne les oppose pas les unes aux autres contrairement au nationalisme, mais il les rapproche pour les faire dialoguer et s'enrichir.

Un programme euro-méditerranéen doit donc, en premier lieu, s'asseoir sur nos identités respectives, nos identités communes, pour créer un espace de compréhension.

Il faut donc faire un détour par l'histoire. On peut rappeler – cela devrait faire partie des programmes d'enseignement puisque cela fait partie tout compte fait de notre histoire – qu'Aristote revient en Occident par les arabo-musulmans. Aristote dépérissait dans les bibliothèques européennes ! Il était parfaitement oublié. Il fut traduit du grec en perse, puis du perse en latin. C'est comme cela qu'on a redécouvert Aristote.

Rappelons-nous également l'apport de la rive sud dans les domaines de l'astronomie, des mathématiques, de la poésie, de la médecine ! Pendant combien de temps les livres d'Avicenne ont-ils été enseignés à la Faculté de Montpellier ? Peut-être quatre ou cinq siècles ! Ils étaient à la base même de l'enseignement de la médecine en France.

Constatons les échanges les plus récents : Delacroix, Cézanne, Gide, etc. Regardons même des détails tels que la couleur : les romains faisaient importer du murex, un coquillage que l'on trouve au large d'Essaouira, pour teindre leurs toges en pourpre ; et Dieu sait combien le pourpre est symbolique de l'empire romain ! Mais cela est un temps anté-islamique. Promenons-nous. Allons à Marrakech, à Rabat puis à Séville et l'on verra la Koutoubia, la Tour Hassan et la Giralda dessinées par le même architecte. Quelle trace plus prégnante de l'histoire commune ! Rappelons-nous l'Andalousie avec la ville de Grenade et la manière dont les religions coexistaient dans cet âge d'or de la civilisation.

Constatons qu'aujourd'hui le Maroc, l'Algérie, la Tunisie et même l'Égypte depuis peu, sont des pays de Code civil.

Sur chaque pan de la culture que l'on se penche, on découvre un apport de la civilisation arabo-musulmane.

2. Bien entendu, il ne faut pas occulter le pan économique du projet. Mais il faut revenir à une véritable économie politique, tenant compte des niveaux de

développement, des capacités de production, des systèmes sociaux. Il faut s'avancer sur des ouvertures maîtrisées, des programmes de transition beaucoup plus conséquents que ce qui est aujourd'hui réalisé.

Tout cela dépend étroitement de la volonté politique.

Par exemple, en Europe, il n'y a aucun fonds extérieur dédié à la Méditerranée. Le fonds d'intervention extérieure européen n'a pas de vocation méditerranéenne propre. Ainsi, les fonds qui ont été apportés au Kosovo ont été pris sur l'enveloppe budgétaire d'intervention extérieure aux dépens de la politique euro-méditerranéenne. Je ne conteste pas la nécessité d'aider le Kosovo, et je dirai même plus largement la Serbie, mais sans priver les pays de la rive sud de la Méditerranée de ces fonds.

L'assistance technique doit faire partie également de l'enveloppe d'aide économique. Il faut aussi revenir à l'annulation de la dette.

3. Le troisième pan d'une politique euro-méditerranéenne doit être tourné vers l'intégration des populations maghrébines et musulmanes en France. Ces hommes et ces femmes sont une formidable chance pour un pays comme la France car ils sont, en quelque sorte, les passeurs des deux cultures. Or, il faut permettre à ces personnes, premièrement, d'avoir un accès facile à la citoyenneté, c'est-à-dire à la nationalité, et deuxièmement, d'exercer librement leur culte. La laïcité, ce n'est pas la poursuite hors de la cité du croyant. La laïcité, c'est permettre à chacun d'exercer librement son culte, dans de bonnes conditions et sans tentation de repli communautaire. Voilà une définition moderne de la laïcité.

Il faut donc promouvoir une politique qui permette aux musulmans français d'avoir des lieux de culte. Ils ne doivent pas être obligés de se réunir dans les garages pour prier. Le culte doit s'exercer librement dans le cadre de la République. Ce n'est pas du tout antagoniste.

4. L'Islam dont je viens de vous parler doit aussi, sur la rive sud, trouver un mode d'expression qui ne soit pas en rupture avec le projet euro-méditerranéen. Les musulmans du pourtour méditerranéen doivent tirer les conséquences de l'échec d'un islamisme politique et radical au Soudan, en Iran, où la Révolution fait figure de révolution confisquée, en Afghanistan et au Pakistan.

5. Enfin, une diplomatie équilibrée est nécessaire en Méditerranée. La dernière convention de Barcelone est sur ce point parfaitement satisfaisante puisque les Européens ont rappelé leur attachement à la question du règlement du conflit au Proche-Orient, leur attachement au processus d'Oslo, à l'application des résolutions 232 et 338 des Nations Unies. La France a même rappelé, dans les conclusions de la Présidence, la validité du principe "terre contre paix".

Il n'y aura pas de projet euro-méditerranéen sans un règlement de la question palestinienne.

Donc, voilà ce que pourrait être un projet méditerranéen, si ce projet voulait bien voir le jour. Aujourd'hui, on est resté un peu arc-bouté sur la question économique. Bien entendu, si l'Europe ne prend pas en conséquence l'ensemble des perturbations en matière sociale que peut provoquer l'ouverture des frontières, elle risque de créer, sur sa rive sud une zone d'instabilité, une zone de radicalisation qui ne sera bénéfique ni aux uns, ni aux autres.



Université Mohammed I<sup>er</sup>  
Faculté des Sciences juridiques,  
Économiques et Sociales, Oujda

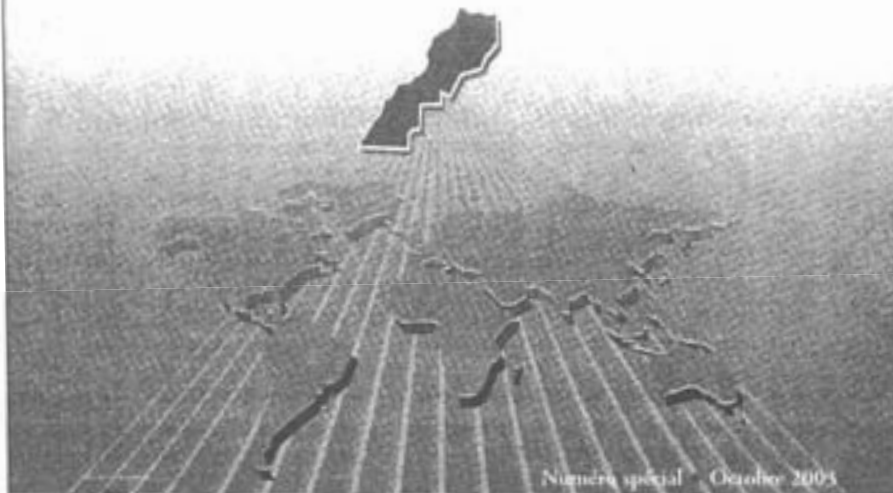
Cellule d'Études  
des Relations  
Internationales du Maroc



Revue marocaine  
d'études internationales

# Le mariage mixte dans les relations euro-maghrébines

Actes du colloque international des 13, 14 et 15 mars 2002



Numéro spécial - Octobre 2003



Fondation Hassan II  
pour la culture et  
l'éducation

البنك الشعبي المغربي  
بنك الشعب المغربي



Konrad  
-Adenauer-  
Stiftung

## L'évolution de la législation européenne sur la question de l'immigration et le traité d'Amsterdam

Ghania El Bahloul\*

L'Union européenne va-t-elle rouvrir ses frontières « extérieures » à l'immigration ? Cette question d'actualité est au cœur de nombreux débats politiques de pays de l'Union européenne, notamment à l'approche d'élections où elle devient carrément un enjeu entre des partis politiques ou lors d'un incident telle la ratonnade d'El Ejido, Espagne, par exemple. Depuis quelques années, on constate que l'Union européenne se penche de plus en plus sur ce sujet par la tenue de conférences *ad hoc* avec ses voisins du bassin méditerranéen. Le Processus de Barcelone de 1995 est une illustration de cette volonté d'europanisation de la question d'immigration. Lors de ce sommet, le partenariat euro-méditerranéen a eu pour objectif essentiel de faire « du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix, la stabilité et la prospérité » et ce, en adoptant une politique globale.

Face à des flux migratoires dits « incontrôlables » en provenance des pays du Sud de la Méditerranée et des pays de l'Est (après la chute du Mur de Berlin) et dans un souci de tisser des liens euro-méditerranéens plus forts, les Etats membres ont décidé d'harmoniser et de renforcer leurs politiques migratoires.

Traditionnellement, les Etats de l'Union européenne menaient une politique souveraine en matière d'immigration. Lors de la réunion de Tampere (octobre 1999), le Conseil européen avait arrêté qu'« (il fallait), pour les domaines distincts, mais étroitement liés, de l'asile et des migrations, élaborer une politique européenne commune » (1) et en énumérait ses éléments (à savoir, le

(\*) INALCO (Paris), département PMO.

(1) « Conclusions de la Présidence (Accords de Tampere) », *le Point*, n° 20.

partenariat avec les pays d'origine, un régime d'asile européen commun, un traitement équitable pour les ressortissants de pays tiers et la gestion des flux migratoires).

De plus, « un rapprochement des législations nationales relatives aux conditions d'admission et de séjour des ressortissants de pays tiers, fondé sur une évaluation commune tant de l'évolution économique et démographique au sein de l'Union européenne que de la situation dans les pays d'origine » (2) avait été vivement souhaité par le Conseil européen.

Ainsi, l'idée d'une coopération dans le domaine de la régulation et de la maîtrise des flux migratoires s'est, de façon très progressive, concrétisée (après toute une série d'accords et de réunions des Etats membres de l'Union européenne) à travers le Traité d'Amsterdam et le Plan d'action de l'Union européenne (approuvé par le Conseil de Vienne en 1998). Pour la première fois, la compétence communautaire en matière d'immigration et d'asile est consacrée.

Signé le 2 octobre 1997 et entré en vigueur le 1<sup>er</sup> mai 1999, le Traité d'Amsterdam vient compléter les dispositions prévues successivement par le Traité de Rome de 1957 qui établissait la Communauté économique européenne (CEE), l'Acte unique de 1985 qui donnait un nouvel élan au marché intérieur, enfin le Traité sur l'Union européenne signé à Maastricht en février 1992 qui, lui, traçait la voie de l'Union économique et monétaire et créait trois piliers institutionnels.

Le Traité d'Amsterdam comporte donc un nouveau chapitre intitulé « Mise en place progressive d'un espace de liberté, de sécurité et de justice » dont l'objectif est d'assurer la libre circulation des personnes tout en veillant à la mise en place de mesures appropriées en matière de contrôle des frontières extérieures, d'immigration, d'asile ainsi que de prévention et de lutte contre la criminalité.

Dans l'introduction dudit chapitre, le traité d'Amsterdam dispose qu'« afin de créer un espace de liberté, de sécurité et de justice, le traité d'Amsterdam

---

(2) « Conclusions de la présidence (Accords de Tampere) », *Le Point*, n° 20.

introduit un nouveau titre – « visas, asile, immigration et autres politiques liées à la libre circulation des personnes »- dans le traité instituant la Communauté européenne. Le contrôle des frontières extérieures, l'asile, l'immigration et la coopération judiciaire en matière civile *relèvent désormais du premier pilier et sont régis par la méthode communautaire*. Toutefois, cette « communautarisation » s'effectuera progressivement au rythme des décisions du Conseil de l'Union européenne, au plus tard cinq ans après l'entrée en vigueur du nouveau traité. Seules les coopérations policière et judiciaire en matière pénale demeurent au sein du troisième pilier, auquel le nouveau traité ajoute la prévention et la lutte contre le racisme et la xénophobie.

Ces évolutions institutionnelles introduisent de nouveaux types de prise de décision qui devraient permettre d'adopter des mesures plus nombreuses et plus efficaces, entraînant une coopération plus étroite entre les Etats membres » (3).

Concernant cette évolution de la législation européenne en matière d'immigration, nous commencerons notre analyse par une présentation chronologique des différents accords adoptés par les Etats membres, et où à chaque étape un bilan sera dressé.

Ce nouveau chapitre inscrit dans le domaine communautaire, les questions d'immigration et d'asile relèvent à présent de l'initiative de la Commission et le Parlement doit être associé à la préparation des décisions. Cependant, durant une période transitoire de cinq ans, celles-ci doivent être prises à l'unanimité du Conseil, ce qui limite considérablement la portée de la réforme et nous amène à nous interroger sur l'avenir de cette politique migratoire européenne.

Par ailleurs, il est à noter qu'aucune indication sur la manière dont cette politique devrait être déterminée et appliquée n'a été donnée par le Conseil européen...

L'europanisation de la question d'immigration a été difficile à réaliser et demeure difficile à appliquer (4). En effet, tout d'abord, la souveraineté des Etats membres de l'Union européenne, quant à leur politique migratoire,

---

(3) « Traité de Maastricht, mode d'emploi », Office des publications officielles de la Communauté européenne.

(4) Cf. le rapport 2000 de la Commission européenne.

résiste. « Comment harmoniser les politiques d'entrée quand chaque Etat reste maître de définir à sa guise ce qui est national (donc européen) et qui ne l'est pas ? Comment mener une politique socialement indépendante de l'opinion, elle-même attachée à la symbolique du contrôle de la frontière et de l'identité du territoire, dans des démocraties où la question de l'immigration clandestine est si sensible ? (Et surtout). Comment avoir une politique homogène en Europe (...) ? » (5) autant de questions qui expliquent la longue évolution dans le temps de la législation européenne en matière d'immigration, des Accords de Schengen jusqu'au Traité d'Amsterdam.

Jusqu'au Traité d'Amsterdam, les politiques d'immigration et d'asile et de regroupement familial ne relevaient pas des compétences communautaires. En effet, les politiques d'immigration relatives à l'entrée et au séjour des étrangers étaient parties prenantes des dispositions intergouvernementales prises à l'échelon des Etats européens, dans l'attente de la mise en œuvre d'une politique migratoire commune.

Cette harmonisation des législations nationales des Etats membres, ce transfert de compétence signifient la possibilité d'adoption de mesures de droit communautaire (règlements, directives, décisions, résolutions,...) plus efficaces et à la fois plus contraignantes que celles qu'offrait la coopération intergouvernementale mise en place dans le troisième pilier. Aujourd'hui, l'ensemble des ressortissants des Etats tiers sont désignés comme sujets de droit communautaire.

Ainsi, suite au Traité d'Amsterdam, la Communauté a acquis une compétence en matière d'immigration et d'asile. Au cours des années 2000 et 2001, plusieurs actes ont été proposés ou adoptés afin de mettre en place, au plus tard en 2004, une politique commune en matière d'asile et de migration (6).

### **1. Les accords de Schengen, point de départ**

Par l'accord de Schengen (rappelons qu'il s'agit là d'un texte non communautaire mais intergouvernemental), signé le 14 juin 1985, la France, l'Allemagne et les trois pays du Benelux définissaient la notion des frontières

(5) C. Withol de Wenden, *l'immigration en Europe*, coll. *Vivre en Europe*.

(6) « Libres circulation des personnes » : <http://europa.eu.int/scadplus/leg/fr/lvb/l33155.htm>



extérieures (frontière entre un Etat partie à cet accord et un pays tiers), assortie de la suppression graduelle des contrôles aux frontières intérieures (frontières entre les Etats membres).

**Les objectifs de cet accord étaient de :**

- Faciliter le franchissement des frontières internes (UE) en vue de la réalisation du grand marché intérieur de la Communauté européenne. Point repris plus tard par l'Acte unique européen (1986) puis par le Traité de Maastricht (réalisation « d'un espace sans frontières intérieures dans lequel la libre circulation des marchandises, des personnes, des services et des capitaux est assurée » (7)).

La Convention d'application de l'accord de Schengen, signée le 19 juin 1990, harmonise les contrôles aux frontières extérieures par l'instauration notamment d'un visa uniforme autorisant le court séjour (moins de trois mois) et la libre circulation des ressortissants d'Etats tiers dans l'ensemble de l'espace Schengen.

La coopération policière et judiciaire est également développée avec la création d'un fichier automatique de données policières (le Système d'Information Schengen, SIS).

Les dispositions des Accords Schengen (appliqués dès le 26 mars 1995 à 7 des 10 Etats Schengen) :

- Suppression des contrôles des personnes (nationaux des « Etats Schengen » mais également nationaux des autres Etats membres de l'Union européenne et les étrangers séjournant régulièrement sur le territoire « Schengen ») aux frontières intérieures.

- Introduction et application du « régime Schengen » dans les aéroports et les ports (suppression des contrôles sur les vols ou traversées dites intérieures).

- Réalisation des contrôles aux frontières extérieures selon des principes uniformes et en vue d'améliorer la sécurité aux frontières extérieures.

- Une politique commune en matière de visas.

---

(7) Article 7A du *Traité de Rome* modifié.

- Une responsabilité commune en matière d'asile.
- Un fichier des étrangers non admissibles.
- Une coopération en matière policière, une entraide judiciaire renforcée, la lutte contre le trafic illicite de stupéfiants.
- Toute aide à l'immigration irrégulière et au trafic de main-d'œuvre clandestine est sanctionnée.

## **2. L'évolution de la politique migratoire de l'Union européenne**

Le Traité de Maastricht du 7 février 1992, instituant l'Union européenne, a posé les bases d'une coopération des Etats membres dans le domaine de la justice et des affaires intérieures.

Sont considérés comme « questions d'intérêt commun pour les Etats membres », la politique d'asile, la politique d'immigration et la politique à l'égard des ressortissants des pays tiers (entrée, circulation et séjour), les règles relatives au franchissement des frontières, le domaine de la coopération policière, douanière et judiciaire.

Le Traité de Maastricht a également confié à la compétence communautaire la question de la détermination des Etats tiers dont les ressortissants sont soumis à un visa, de ce fait, un règlement communautaire a donc été adopté en 1995 fixant une liste commune des pays.

### **Sous le Traité de Maastricht, ont été adoptées :**

- La Convention Eurodac instaurant un fichier commun d'empreintes pour les demandeurs d'asile,
- La Convention Europol sur la coopération policière européenne (entrée en vigueur en 1998).

Afin de remédier à certaines insuffisances relevées dans le « troisième pilier » (qui définit les objectifs et les modalités de la coopération policière, douanière et pénale) du Traité de Maastricht, liées aux processus intergouvernementaux de la décision concernant les questions d'immigration, le Traité d'Amsterdam affirme le maintien et le développement de l'Union en tant « qu'espace de liberté, de sécurité et de justice ». Les Etats membres de l'Union européenne

semblent afficher clairement une volonté de mettre en œuvre une véritable politique migratoire commune.

#### **Les objectifs du Traité d'Amsterdam :**

- Le Traité d'Amsterdam intègre la Convention de Schengen (texte conçu en dehors du cadre des institutions européennes) dans le cadre communautaire unique de l'Union européenne (sans que pour autant il soit étendu à tous les Etats membres de l'Union).

- La suppression des dernières entraves à la libre circulation des personnes et le renforcement de la sécurité.

- Sera désormais soumise aux règles du droit communautaire la coopération en matière de justice et de l'intérieur (seront ainsi concernées la politique des visas, déjà pour partie communautarisée, la politique d'immigration et les mesures concernant les droits des ressortissants des pays tiers en situation régulière, les règles de franchissement des frontières, les procédures d'asile ou encore les règles de coopération judiciaire civile).

- Amélioration de la coopération intergouvernementale dans les domaines de la justice et de la police grâce à la consultation du Parlement européen pour ces questions.

#### **Quelques dispositions du Traité d'Amsterdam :**

- Il est encore possible pour un Etat membre de maintenir le contrôle de ses frontières pour les ressortissants extra-communautaires à l'intérieur de l'espace européen le temps d'assurer une sécurité.

- Durant les cinq premières années suivant la ratification du Traité, les décisions seront prises à l'unanimité. A l'issue de cette période transitoire, le vote à la majorité pourra être adopté si le Conseil le décide à l'unanimité.

- Pour l'application des règles communautaires classiques, certains Etats comme le Royaume-Uni ou le Danemark pourraient bénéficier d'une dérogation le temps qu'il faudra.

Par ailleurs, des plans d'action dont l'objectif principal est d'analyser dans certains pays déterminés (dont le Maroc), la situation politique, économique et

sur la question des droits de l'Homme, les raisons qui poussent les personnes à émigrer vers l'Europe, ont été confiés au Groupe de haut niveau « Asile et Migration » (créé en décembre 1998).

Ces plans d'actions contiennent des propositions de mesures pour coopérer avec les pays concernés dans trois domaines : la politique étrangère, le développement et l'aide économique, la migration et l'asile (8).

Toujours dans le prolongement du Traité d'Amsterdam, le Conseil européen a tenu, les 15 et 16 octobre 1999, à Tampere (Finlande), une réunion spéciale en vue de "faire de l'Union européenne un espace de liberté, de sécurité et de justice".

Le Sommet de Tampere a ouvert des perspectives nouvelles sur la politique européenne à l'égard des migrations, de l'asile et du statut des immigrés.

Finalement, le Traité d'Amsterdam réaffirme (même si le Traité de Maastricht proclamait déjà son respect pour la Convention européenne des droits de l'Homme et la Convention de Genève) son respect des droits fondamentaux, tels qu'ils sont garantis par la Convention européenne des droits de l'Homme, par la Charte sociale européenne et la Charte communautaire des droits sociaux fondamentaux des travailleurs, il les érige en principes généraux du droit communautaire.

A cela, bien que les dispositions du Traité d'Amsterdam laisse espérer que l'Union européenne est en mesure d'adopter une politique d'immigration respectueuse des droits fondamentaux des étrangers, il n'en donne aucune garantie. D'ailleurs, en novembre 2000, des propositions avaient été formulées par la Commission européenne au Conseil et au Parlement européens, conformément aux dispositions du Traité d'Amsterdam. Une lecture de ce rapport met en lumière les orientations et les objectifs de la politique migratoire européenne qui seront poursuivis, d'une part, et, d'autre part, surtout on y découvre l'immense fossé qui peut exister entre les textes et la pratique (9).

(8) Cf. l'ouvrage de Abdelkrim Belguendouz, *le Maroc, coupable d'émigration et de transit vers l'Europe*, éd. Boukili impression, Kénitra, juin 2000.

(9) Cf. COM (2000), 757 final, Bruxelles le 22/11/2000).

*Annexe 1***Le Plan d'action de l'Union européenne**

« Le Sommet européen de Tampere (Finlande) des 15 et 16 octobre 1999, a confirmé Schengen en entérinant une vision sécuritaire du traitement de la question migratoire.

Cette perception est tirée notamment du document de la Présidence autrichienne de l'Union européenne proposé au Parlement européen en été-automne 1998 et intitulé : « *Document de stratégie sur la politique de l'Union européenne en matière de migrations et d'asile* ».

Six grands axes ressortent de cette proposition de politique harmonisée dans un cadre communautaire dans le domaine de l'asile et des migrations à savoir : l'asile, l'immigration, les contrôles aux frontières, le droit des étrangers, l'aide au développement et les relations internationales. »

Si le Maroc figure dans la liste du Groupe de Haut Niveau, c'est qu'il a été perçu aussi comme le pays du Maghreb qui présente le potentiel d'émigration le plus important. Voilà pourquoi, il a été retenu pour être observé et faire l'objet de recommandations pour préparer des décisions par le Conseil européen.

D'après les termes de référence, valables d'ailleurs pour les cibles, le Conseil européen a demandé l'élaboration d'une stratégie, concernant chacun des pays retenus, dont le Maroc, assortie :

- d'une analyse des causes migratoires et des raisons conduisant les intéressés à quitter leur pays ;
- de l'examen des possibilités en matière d'aide humanitaire ;
- d'une évaluation des besoins en matière d'aide humanitaire ;
- de propositions visant à renforcer les consultations politiques et/ou diplomatiques ;
- d'un examen des clauses de réadmission ;
- d'un examen des possibilités d'accueil temporaire des personnes déplacées dans la région ;
- d'une indication des possibilités offertes sur le plan de la sécurité du retour ou du refuge interne ;
- de mesures connexes dans le domaine de l'asile, de la migration et de la lutte contre la criminalité transfrontalière.

Source : A. Belguendouz, *le Maroc coupable d'émigration et de transit vers l'Europe*.

## Annexe 2

## Bibliographie

- Belguendouz Abdelkrim, *le Maroc coupable d'émigration et de transit vers l'Europe*, éd. Boukili impressions, Kénitra, juin 2000.
- Bigo Didier (sous la direction de), « Sécurité et Immigration », éd. l'Harmattan, collection : *Cultures et conflits (sociologie, politique, international)*.
- Bribosia E. de Weyembergh A., « L'Union européenne face aux migrations : concurrence entre les ressortissants de l'Est et du Sud ? », in Dony M. (sous la direction de), *l'Union européenne et le monde après Amsterdam*, éditions de l'Université de Bruxelles, 1999.
- Centre de recherches sur l'histoire du monde atlantique, *le Maroc et l'Europe*, Enquêtes et documents, Université de Nantes, Ouest éditions, 1995.
- Conseil de l'Europe, *Conférence méditerranéenne sur la population, les migrations et le développement*, Palma de Majorque, 15-17 octobre 1996, éditions du Conseil de l'Europe, 1997.
- Dony M., (sous la direction de), *l'Union européenne et le monde après Amsterdam*, Editions de l'Université de Bruxelles, 1999.
- Garson J.P., « Bassin méditerranéen : échanges et migrations », *l'Observateur de l'OCDE*, n° 209, décembre 1997-janvier 1998.
- GISTI, nov. 2000, p. 79 (E1. 93), *les Etrangers et le droit communautaire*.
- « Hommes et migrations », numéro 1214, juil/août 1998, *Migrants et solidarités Nord-Sud*.
- « Hommes et migrations », numéro 1222, nov/dec 1999, El Gueddari, *Vers une politique d'immigration européenne*.
- Julien-Laferrrière (F), *les Etrangers et le droit communautaire : droit des étrangers*, PUF, Paris, janvier 2000, 549 p. (E1. 94).
- Danièle Lochak, « La fermeture des frontières ne peut tenir lieu de politique », *Migrations société*, vol. 9, n° 50-51, Paris, mai-juin, 1997.
- OCDE, *Migrations, libre-échange et intégration régionale dans le Bassin méditerranéen*, 1998.

OCDE, *Tendances des migrations internationales*, éd. 1999.

Union européenne, Communications de la Commission européenne, comptes-rendus des Conseils des Ministres « Affaires intérieures et justice », conclusions de la Présidence du Conseil européen de Tampere des 15 et 16 octobre 1999, Arrêts de la Cour de Justice des Communautés.

De Wenden Catherine Withol, « L'immigration en Europe », Coll. *Vivre en Europe*.

De Wenden Catherine Withol et De Tinguy Anne (dir), *L'Europe et toute ses migrations*, éd. Complexe, Bruxelles, 1995.

De Wenden Catherine Withol, *le Défi migratoire : questions de relations internationales*, (sous la direction de Bertrand Badie et Catherine Withol De Wenden). *Le temps mondial*. Ed. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1994.

#### **Annexe 3 : Le traité d'Amsterdam : Mode d'emploi**

***Liberté, sécurité et justice : mise en place progressive d'un espace de liberté, de sécurité et de justice.***

##### **La politique d'immigration :**

Pour cette politique, des mesures seront prises dans les domaines suivants :

- les conditions d'entrée et de séjour ainsi que les normes concernant les procédures de délivrance par les Etats membres de visas et de titres de séjour et de longue durée, notamment aux fins du regroupement familial ;
- l'immigration clandestine et les séjours irréguliers, y compris le rapatriement des personnes en séjour irrégulier.

Enfin, des mesures seront adoptées pour définir les droits des ressortissants des pays tiers en situation de séjour régulière dans un Etat membre et les conditions dans lesquelles ils pourront séjourner dans les autres Etats membres.

Des dispositions nationales compatibles avec le traité d'Amsterdam et les accords internationaux peuvent être maintenues ou introduites par les Etats membres dans leur politique d'immigration.

Source : Publication de l'Office des publications officielles des Communautés européennes (Luxembourg).

*Annexe 4***Amsterdam : le calendrier des travaux****Juin 1994**

Convocation par le Conseil européen réuni à Corfou, d'un comité de réflexion composé des quinze représentants des ministres des Affaires étrangères des Etats membres, d'un représentant de la Commission européenne et de deux observateurs du Parlement européen.

**2 juin 1995**

Première réunion du comité.

**Décembre 1995**

Remise du rapport au Conseil européen de Madrid.

**8 janvier 1996**

Décision de convoquer une Conférence intergouvernementale.

**Février-mars 1996**

Avis de la Commission et du Parlement européen.

**29 mars 1996**

Première réunion de la Conférence au niveau des chefs d'Etat ou de gouvernement à Turin.

**17-18 juin 1997**

Conclusion de la Conférence d'Amsterdam par les chefs d'Etat ou de gouvernement.

**2 octobre 1997**

Signature du traité d'Amsterdam.

**19 novembre 1997**

Résolution du Parlement européen sur le traité.

**1998-1999**

Ratification par les quinze Etats membres.

**1<sup>er</sup> mai 1999**

Entrée en vigueur du traité.

*Source* : Publication de l'Office des publications officielles des Communautés européennes (Luxembourg).



## **Perfil de la población marroquí del oriental residente en la region consular de Madrid**

Manuel Lorenzo Villar\*

El estudio que se presenta a continuación es una pequeña muestra extraída de un amplio trabajo llevado a cabo por el Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos (TEIM) en su ya extensa trayectoria investigadora en relación con los fenómenos migratorios en la zona del Magreb. Parte del estudio al que hacia referencia se ha llevado a cabo en las diferentes oficinas consulares de Marruecos ubicadas en el territorio español (Madrid, Barcelona, Algeciras y Las Palmas) con el objetivo de trazar una radiografía precisa acerca de las características y de la evolución vivida en estos últimos años por la población marroquí residente en España. Los resultados de estos trabajos estarán reflejados en la publicación de una nueva edición del "Atlas de la Inmigración Magrebí en España" (1) cuya presentación está prevista para el próximo año.

Antes de adentrarme en el contenido específico de mi intervención quisiera abordar brevemente algunas de las características de la comunidad marroquí en España.

### **Algunas notas sobre la inmigración marroquí en España**

España, país vinculado en un pasado reciente de emigrantes comienza a transformarse en receptor a partir de los años ochenta debido, en parte debido a las medidas restrictivas impuestas a mediados de los setenta por los países europeos considerados como los hogares tradicionales de inmigración. Junto con Italia, España, que hasta esa fecha había sido considerado como un

---

(\*) TEIM (Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos), Universidad Autónoma de Madrid.

(1) Atlas de la Inmigración Magrebí en España. Dir : López García, B. UAM-Observatorio Permanente de la Inmigración. Madrid. 1996.

territorio de paso, se erige en uno de los nuevos destinos de las poblaciones procedentes de Marruecos. Las transformaciones sociales y políticas vividas en nuestro país en estas últimas décadas han estado acompañadas por un importante crecimiento económico lo que ha generado una necesidad de mano de obra en ciertos sectores laborales inexistentes hasta hace poco tiempo.

La evolución de la población inmigrante en España ha sido continua y constante, no obstante, nuestro país sigue manteniendo uno de los porcentajes más bajos de presencia de extranjeros de toda la Unión Europea (2); en la actualidad este porcentaje se eleva al 2 % de la población. En este contexto, el colectivo marroquí es el principal; debemos tener en cuenta que uno de cada cinco extranjeros es de origen marroquí. En 1985 (momento de la promulgación de la primera Ley de Extranjería y del ingreso de España en la CEE) eran poco más de 5.817 los marroquíes residentes en España representando en 1999 un número de 161.870 (3).

#### **Evolución de la pob. marroquí residente en España**

1996	1997	1998	1999
77.189	111.100	140.896	161.870

Fuente : Anuario de Migraciones 2000.

(2) En 1975 eran 165.289 los ciudadanos extranjeros residentes en España, de ellos, el 75 % de origen europeo. En 1990 el número de extranjeros se elevaba a 407.647, siendo los europeos el 60 % del total. En 1999 el total de residentes extranjeros es de 801.329, entre ellos, los residentes comunitarios representan el 45 %. El 20 % proceden de América (86,3 % de América Latina), el 26,4% provienen del continente africano (76,5 % marroquíes) y el 83 % del continente asiático y, el resto de Oceanía y de otras zonas.

(3) Una disposición de la antigua Ley Orgánica 4/2000 (sustituida por la actual, 8/2000 en vigor desde el 23 de enero del 2001) afirmaba que el gobierno estaba obligado a abrir un proceso de regularización para los extranjeros que estuviesen en el territorio español con anterioridad al 1-junio-2001 y que pudiesen certificar el haber solicitado alguna vez un permiso de trabajo o de residencia o haberlo obtenido en los últimos tres años. Se trata del tercer proceso de regularización después de los llevados a cabo en 1991 y 1996. Una vez finalizado el proceso de regularización 2000 el número de marroquíes residentes en España se eleva a 194.099.

En cuanto a la distribución regional de los ciudadanos marroquíes residentes en España podemos constatar que Cataluña, que se erige desde un principio como en principal destino de la población marroquí, sigue siendo en la actualidad con el 37,9 % la región que mayor atracción ejerce seguida de Madrid (16,4 %), Andalucía (14,8 %), Comunidad Valenciana (5,1 %), Murcia (4,9 %) y otras regiones (20,7 %).

#### Distribución Regional 1999

Cataluña	61.462
Madrid	26.624
Andalucía	23.994
Com. Valencia	8.404
Murcia	7.968
Otras	33.418

Fuente : Anuario de Migraciones 2000.

En lo tocante a la ubicación laboral de los trabajadores marroquíes veremos que estos se concentran en determinados sectores que se caracterizan por: ausencia de atracción entre la población autóctona, escasa calificación, baja remuneración, en muchos casos con pocas garantías sociales, especialmente entre aquellas personas que se hayan en una situación irregular que son explotados por empresarios sin escrúpulos y obtienen salarios más reducidos.

Los principales sectores laborales en los que se emplazan estos trabajadores son la agricultura, la ganadería, la construcción y el sector servicios. En cuanto a la repartición laboral por sexo observamos que existe una amplia predominancia del sexo masculino (81,3 %) frente al femenino (18,7 %). Entre los hombres la ocupación principal es la agricultura y la construcción mientras que las mujeres se concentran especialmente en el servicio doméstico, un sector que ha conocido una fuerte demanda de mano de obra en estos últimos años (4).

(4) En el contingente de 1999 fueron concedidos 13.225 permisos de trabajo a ciudadanos marroquíes, repartidos en los siguientes sectores : Agricultura y ganadería (6.734), Servicio Doméstico (3.745), Construcción (1.210), Otros (1.536).

### Trabajadores marroquíes en España

Total		Hombres	Mujeres	Sectores de Actividad				
				Agric.	Industria	Constr	Servicios	Otros
1998	73.287	60.277	13.010	27.351	5.850	10.282	26.174	3.630
1999	65.241	53.059	12.182	23.979	5.214	10.142	22.883	3.023

A pesar de las medidas emprendidas por la administración española para paliar las dificultades que vive con cierta asiduidad la población inmigrante, observamos que las diferentes políticas adoptadas no han conseguido culminar sus objetivos, nos referimos especialmente a las políticas anuales de contingentes, iniciadas en 1993 y prolongadas hasta la actualidad, mediante las cuales se ofrecen cada año una serie de permisos de trabajo destinados a la población extranjera; estos puestos, que en un principio deberían ofertarse en los países de origen de los emigrantes son ocupados por aquellos que han accedido de una forma irregular al territorio o se encuentran sin papeles. Por tanto, comprobamos que cíclicamente se va generando una bolsa de trabajadores irregulares que alimentan las dinámicas de inmigración clandestina y que tras unos años conseguirán acceder a la regularización de su situación. Durante ese periodo muchos de estos individuos están a merced de abusos, de explotación laboral, de trabajos esporádicos y mal remunerados, viéndose inmersos con frecuencia en situaciones de marginalidad y de segregación extrema lo que dificulta enormemente su integración social. Entre la población marroquí estas circunstancias se manifiestan con cierta regularidad sobre todo entre aquellos que se encuentran en una situación administrativa irregular. Lamentablemente contamos con numerosos ejemplos que nos ilustran las penosas condiciones de vida de muchos de ellos, recordemos las difíciles condiciones en las que viven y trabajan los inmigrantes en las explotaciones agrícolas de Almería o Murcia, por mencionar algunos casos significativos.

No obstante estas dificultades no son extensivas a toda la población marroquí, ya muchos de ellos mantienen una situación laboral estable y su integración social es plena. Como ejemplo significativo de esta dinámica quisiera mencionar el hecho importante del aumento de matrimonios mixtos y

de adquisiciones de nacionalidad española, aunque también es cierto que el hecho de tener un carnet de identidad no significa necesariamente que el individuo esté integrado plenamente en una determinada sociedad, pero no es menos cierto que a la hora de gozar de ciertos derechos sociales y políticos las ventajas son mucho mayores.

En cuanto a los matrimonios mixtos veremos que entre 1994 y 1997 un total de 4.991 ciudadanos marroquíes (2.583 mujeres y 2.504 hombres) se casaron con ciudadanos españoles (5). En cuanto a la cuestión de la nacionalidad española observamos que entre los años 1990 y 1999 fue obtenida por un total de 10.706 marroquíes.

### **La población del Oriental marroquí en la región consular de Madrid**

Una vez hecha esta breve presentación sobre la población marroquí en España pasaré a abordar el contenido central de esta ponencia. El tema que voy a presentar ha sido realizado a partir de un estudio realizado en el Consulado de Marruecos en la ciudad de Madrid. En primer lugar, quisiera señalar que la circunscripción de esta oficina consular se extiende a las Comunidades Autónomas de Madrid, Castilla y León, Cantabria, Asturias, Galicia y las provincias de Cuenca, Toledo y Guadalajara. Nuestro estudio se ha llevado a cabo sobre la base de las inscripciones consulares realizadas entre los años 1991 y 1998. Sobre un total de 30.210 expedientes acumulados en este periodo llevamos a cabo un análisis de un 10 %, es decir, un número de 3.021 expedientes.

De todo este corpus se han estudiado los datos de aquellos ciudadanos originarios de la región Oriental de Marruecos que incluye la wilaya de Oujda con una prefectura (Oujda-Angad) y las provincias de Berkane, Taourirt, Jerada, Figuig y Nador (6). La cifra total de personas pertenecientes a esta zona seleccionada en nuestro estudio se eleva a 359, es decir el 11,8 % del total; esto

(5) Anuarios de Migraciones años 1997, 1998 y 2000. Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales.

(6) La región cuenta con casi 1,8 millones de habitantes de los cuales el 55 % vive en zonas urbanas, un índice que se sitúa por encima de la media nacional (51,4 %) y una densidad de 21,36 hab/km<sup>2</sup>, siendo la media nacional de 36,7 hab/km<sup>2</sup>. Débat National sur l'Aménagement du Territoire Région Oriental. Direction de l'Aménagement du Territoire. Rabat. 2000.

indica que entre 1991 y 1998 unas 3.590 personas naturales de la región Oriental se inscribieron en esta oficina consular.

Si dejamos a un lado la provincia de Nador, que guarda una importante tradición migratoria hacia España, y cuyas gentes se hayan instaladas principalmente en las Comunidades Autónomas de Cataluña y Madrid, y tomamos el resto de las provincias de la región Oriental veremos que la mayoría de los originarios de Oujda, Berkane y las otras provincias se dirigen especialmente hacia la región de Murcia. Así, observamos que la provincia de Oujda contribuía en 1998 con un 53,4 % al total de los marroquíes instalados en esta región (8.967).

En lo que concierne específicamente a la población del Oriental residente en la región consular de Madrid destacaríamos las siguientes características :

#### **- Lugar de nacimiento**

El 57 % es natural de la provincia de Nador y el 43 % restante pertenecen a Oujda, Berkane y las otras provincias. Como afirmábamos anteriormente, la presencia de inmigrantes de la provincia de Nador es antigua y se concentran especialmente en la provincia de Madrid, mientras que los naturales del resto de provincias se hallan más dispersos.

#### **- Sexo**

Las relaciones proporcionales en cuanto al sexo se decantan hacia una mayor presencia de hombres (74,6 %) frente a las mujeres (25,4 %). En este sentido, el porcentaje masculino está por encima de la media de la población marroquí en España. En 1999 sobre un total de 160.870 personas, el número de hombres era de 102.705 (63 %) frente a 55.851 mujeres (34 %) y 3.314 sin constatación. Hay que tener en cuenta que una buena parte de la población femenina instalada en España llegó a través de procesos de reagrupación familiar, en este caso, la mayoría son naturales del Norte de Marruecos ; en cambio, y contrariamente a lo sucedido en otros países tradicionales de emigración, en España aparece una nueva dinámica migratoria de población femenina que se desplaza individualmente, tratándose de un elemento novedoso en las migraciones marroquíes. En estos casos, la mayoría de estas

mujeres provienen de las grandes ciudades del litoral Atlántico (Casablanca, Rabat-Salé, Kenitra y también de Tánger).

#### - Edad

Hemos observado que se trata de una población joven, el 84 % se encuentra en una franja de edad de 0-40 años y el 16 % restante, de 40 años en adelante. Por sexos comprobamos que las mujeres son más jóvenes (89,8 % entre 0-40 años) que los hombres (82,1 % entre 0-40 años).

Si hacemos una comparación con la media nacional se verá que en Marruecos sobre una base de 28,23 millones de habitantes en 1999, el 77,2 % (21,8 millones) es menor de 40 años y el 63,2 % (17,8 millones) tiene una edad inferior a 30 años (7). Ante esta repartición por edades en el país de origen, resulta lógico que la población inmigrada a España sea fundamentalmente joven(8).

#### - Estado Civil

En el cómputo general de nuestro estudio observamos que la tasa de personas solteras (59,9 %) es más elevada que la de casadas (40,5 %).

Si hacemos una diferenciación por sexos veremos que la población masculina se caracteriza por un elevado índice de soltería (68,3 %), estando casados el 31,4 % y el 0,3 % divorciados. Las razones de esta situación se deben en parte a la juventud de esta población, ya que en gran medida se encuentran en una fase primaria de construcción de un proyecto migratorio, situando el matrimonio en una etapa posterior (9). Sin embargo, observamos como esta dinámica es totalmente distinta entre la población femenina donde el

(7) Annuaire Statistique du Maroc 2000. Direction de la Statistique. Rabat. 2000.

(8) En 1999, sobre la base de 161.870 marroquíes residentes en España, el 38,6% (62.489) se hayan en una franja de edad entre 0-25 años y el 50,7% (82.221) entre 25-44 años. Anuario Estadístico de Extranjería 1999. Comisión Interministerial de Extranjería. Ministerio del Interior. Madrid. 2000.

(9) Según una encuesta realizada por el INSEA sobre la base de 1239 entrevistas, realizada durante el verano de 1998, entre los individuos inmigrados en la década de los 90, sólo el 14,1% de una franja de edad entre 20 y 29 años está casado. La práctica totalidad de casados durante este periodo es mayor de 30 años. Ver : Les Marocains Résidant à l'Étranger. Une enquête socio-économique. INSEA. Rabat. 2000. Pág. 73.

porcentaje de mujeres solteras (32,6 %) es netamente inferior al de casadas (63,8 %). Se trata de una circunstancia que puede explicarse partiendo de la base de que los movimientos migratorios en la región del Oriental continúan fieles al perfil tradicional de la emigración marroquí que responde a un patrón según el cual es el hombre quien se desplaza en primer lugar al extranjero y una vez asentado y consolidado su proyecto migratorio llevará con él a su familia, por medio de un proceso de reagrupación familiar. En el caso de muchos jóvenes solteros se produce un fenómeno similar ya que después de algunos años un alto porcentaje de ellos contraerá matrimonio en su país y llevarán consigo a sus cónyuges. De esta forma observamos que entre la población femenina de la región se mantienen firmes los hábitos tradicionales teniendo en cuenta que la mayoría de ellas se desplaza una vez consolidado el matrimonio. Entre las mujeres solteras residentes en esta circunscripción consular provenientes del Oriental encontramos que la mayoría son menores de edad y estudiantes.

#### – Mercado de Trabajo

La ubicación laboral de esta población es variada aunque se asemeja a los mismos patrones que el resto de la población marroquí. Son los sectores de la construcción, la agricultura, la ganadería, el servicio doméstico donde se concentra el grueso de las ocupaciones de los trabajadores del Oriental (40,3 %). De la misma forma nos encontramos con un número importante de estudiantes, la mayoría menores de edad, así como un número significativo de mujeres que ejercen de amas de casa.

#### Distribución por sectores

Construcción	17 %
Agricultura y ganad.	13,3 %
Servicio Doméstico	10 %
Estudiantes	24,2 %
Amas de casa	13,2 %
Comercio	3,5 %
Hostelería	2,8 %
Otros	16 %



Si dejamos al margen a los estudiantes, cuyo porcentaje es elevado, aunque no podemos considerarlo estrictamente como un trabajo ya que no existe remuneración alguna, constatamos que la construcción es el sector que ocupa al porcentaje más alto de trabajadores ; esto se explica porque éste es uno de los sectores económicos más dinámicos, especialmente en la Comunidad de Madrid.

Si hacemos una diferenciación por sexos veremos que entre la población masculina, el 22,7 % trabaja en la construcción, seguida del 17,9 % en la agricultura y la ganadería (estos trabajadores se concentran especialmente en las provincias situadas alrededor de Madrid como son Toledo, Cuenca y Guadalajara) y el 8,5 % en el servicio doméstico. En cuanto a la población femenina, observamos que el 50 % son amas de casa, el 16,4 % se dedica al servicio doméstico, el 22,8 % son estudiantes y el 10,8 % restantes se encuentra ubicada en otros sectores laborales.

#### **- Lugar de residencia**

El lugar de residencia es elegido fundamentalmente en función de las posibilidades de encontrar un empleo. En nuestro caso, es la Comunidad Autónoma de Madrid donde se concentra la mayoría de la población originaria del Oriental, seguida de la provincia de Toledo y el resto de provincias situadas alrededor de Madrid como Cuenca y Guadalajara y en una proporción realmente escasa en las otras comunidades que forman parte de esta oficina consular, Castilla-León, Cantabria, Asturias y Galicia.

#### **Distribución residencial**

Madrid	65,9 %
Toledo	20 %
Cuenca, Guadalajara	8,2 %
Otros	6,9 %

En Madrid encontramos la mayor concentración por diferentes razones. En primer lugar al tratarse de una gran ciudad, existe una fuerte concentración de empresas que se reparten a través de sectores económicos diversos y dinámicos.

Sectores como la construcción, y especialmente el sector servicios generan numerosos puestos de trabajo y emplean a una importante franja de población extranjera (10).

En Toledo, Cuenca y Guadalajara la residencia se explica igualmente en relación con el trabajo. En estas zonas, son la agricultura y la ganadería los sectores que ocupan a la mayor parte de la población extranjera.

Teniendo en cuenta que la mayor parte de las gentes provenientes del Oriental residen en la Comunidad de Madrid, analizaremos con más detalle la repartición territorial y las posibles razones que contribuyen a la elección de una zona u otra.

#### Residencia en la Comunidad de Madrid

Madrid-Ciudad	26,6 %
Norte de la Provincia	23 %
Sur de la Provincia	50,4 %

En primer lugar, hay que señalar que la cuestión de la vivienda de los inmigrantes en las ciudades está condicionada por diversos factores que determinarán la ubicación espacial en determinados barrios donde las viviendas suelen ser antiguas y con un escaso mantenimiento y donde el sistema de alquiler, normalmente bajo, siempre predomina frente al de propiedad. Según Martínez Veiga, al referirse a la vivienda de los inmigrantes en ciudades como Madrid o Barcelona, « los inmigrantes debido a sus escasos recursos y a las barreras creadas en base a factores de discriminación étnica o racial se encuentran con que el espacio urbano que constituye su submercado de vivienda es muy circunscrito y restringido... » (11). En el caso específico de Madrid comprobamos que este tipo de circunstancias se reproduce en barrios céntricos y antiguos como Lavapiés o Tetuán donde reside una importante población inmigrante. En el caso de nuestro estudio observamos que un porcentaje del 26,6 % reside en el centro de la ciudad, la mayoría de ellos en estos barrios.

(10) En 1999, un total de 48.235 trabajadores extranjeros no comunitarios residían en la Comunidad de Madrid. La repartición laboral es: Agricultura (693), Industria (1.938), Construcción (4.545), Sector Servicios (40.412) y Otros (647). Anuario de Migraciones 2000.

(11) Martínez Veiga, U. Pobreza, segregación y exclusión espacial. Icaria. Barcelona. 1999. Pág.101.

En la zona Norte de la Comunidad de Madrid, donde reside el 23 % de los naturales del Oriental, la situación es diferente. En primer lugar, la mayor parte de estas ciudades ubicadas al Norte de la capital (Pozuelo, Aravaca, Majadahonda, Las Rozas...) son en buena medida ciudades dormitorio y de carácter residencial. El elevado nivel económico de sus residentes ha generado una fuerte demanda de mano de obra en sectores como el servicio doméstico, donde se emplea la gran mayoría de la población inmigrante que vive en la zona, aunque también, y debido a la continua expansión de los centros urbanos y residenciales, el sector de la construcción es muy activo. Por otro lado, encontramos otras pequeñas poblaciones más alejadas de la ciudad de Madrid y próximas a la montaña donde la ganadería y la agricultura emplean a buen número de trabajadores extranjeros.

En el sur de Madrid, donde reside el 50,4 % de la población objeto de nuestro estudio, las condiciones y las circunstancias se muestran distintas. Ciudades como Getafe, Leganés, Móstoles, Fuenlabrada o Alcorcón, son relativamente nuevas, existe una abundancia de viviendas para alquilar, los precios son más bajos que en el centro de Madrid o aunque sean similares, se encuentran apartamentos de mayores dimensiones y en condiciones de mantenimiento mucho más ventajosas. Si a esto le añadimos que existe una buena infraestructura de transporte público que enlaza la capital con estas ciudades, y que se han creado numerosas zonas industriales en el entorno de estas urbes donde se puede encontrar empleo, entenderemos que una gran parte de la población inmigrante se dirija a estas demarcaciones.

### **A modo de conclusión**

Aún teniendo en cuenta que los ciudadanos marroquíes que provienen de la Región Oriental residentes en la circunscripción consular de Madrid no son muy numerosos (con excepción de los naturales de Nador) si los comparamos con la región de Murcia que continua siendo el principal lugar de destino, especialmente entre las gentes de Oujda, sí que podemos extraer un perfil general de este contingente, que en general no presenta grandes diferencias del resto de los marroquíes que viven en España.

En nuestro caso, nos encontramos ante una fuerte presencia de personas naturales de Nador (57 %), una mayor proporción de población masculina

(74,6 %), una población joven donde, lógicamente predominan las personas solteras (59,5 %), un porcentaje mucho más alto entre los hombres. En cuanto a la cuestión del trabajo y de la residencia vemos, en relación con el empleo que suelen ser los tradicionales en los que se ubican la mayoría de sus conciudadanos y en respecto a la residencia comprobamos que es en la ciudad de Madrid y su entorno donde se lleva a cabo la mayor concentración espacial. En mi opinión, el perfil que hemos presentado de la población proveniente del Oriental residente en esta zona consular no varía excesivamente del resto de sus conciudadanos marroquíes originarios de otras zonas con lo cual, podría servirnos de orientación y de referencia para tener una idea global acerca de las características de dicha comunidad.

## La population marocaine de l'Oriental à la région consulaire de Madrid

Manuel Lorenzo Villar

Dans mon intervention, je choisis de faire une analyse des caractéristiques d'une tranche de la population marocaine installée dans la région consulaire de Madrid. Cette étude a été réalisée dans le cadre d'un projet de recherche mené pour le TEIM (Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos – Universidad Autónoma de Madrid) dans tous les consulats marocains en Espagne (Madrid, Barcelona, Algeciras et Las Palmas) et a pour objectif de faire un diagnostic assez précis de cette population. Ses résultats seront publiés dans une nouvelle édition de "L'Atlas de l'immigration maghrébine en Espagne" prévue pour l'année prochaine.

Avant de parler du sujet spécifique de mon exposé, je voudrais montrer quelques données de référence de la communauté marocaine en Espagne. Si on fait une analyse de l'évolution de la population marocaine en Espagne, on peut remarquer que celle-ci a vécu des changements importants. Même si les originaires du Nord du Maroc continuent à être les plus nombreux, on a remarqué que les origines géographiques des Marocains installés en Espagne sont très variées ; actuellement, tout le territoire marocain est concerné.

### Marocains résidant en Espagne 1999

Cataluña	61.462
Madrid	26.624
Andalucía	23.994
C. Valencia	8.404
Murcia	7.968
Autres	33.418
Total	161.870

(1) Atelier d'Etudes Internationales Méditerranéennes – Université Autonome de Madrid.

### Travailleurs marocains en Espagne

Année	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
	42 193	44 958	51 624	61 584	68 820	73 287	65 241

### Travailleurs marocains selon le sexe et le secteur de travail

	Total	Hommes	Femmes	Agric.	Industrie	Constr	Services	Autres
1998	73 287	60 277	13 010	27 351	5 850	10 282	26 174	3 630
1999	65 241	53 059	12 182	23 979	5 214	10 142	22 883	3 023

### Processus de régularisation des Marocains en l'an 2000

Total	Res. laboral	Acceptés	Refusés	Archivés	Tramitation
59 249	8 730	26 436	10 638	726	21 404

Une disposition de l'ancienne loi n° 4/2000 stipule que le gouvernement est obligé d'ouvrir un processus de régularisation en faveur des étrangers qui sont au territoire espagnol avant le premier juin 1999 et qui peuvent justifier qu'ils ont demandé quelquefois un permis de travail ou de résidence ou même qui l'ont obtenus depuis les trois dernières années. Il s'agit du quatrième processus de régularisation, après ceux de 1985, de 1991 et de 1996.

### Contingent marocain en 1999

Acceptés	Refusés	Archivés	En tramitation	Total
13 225	21 161	939	938	36 263

### Concessions pour les secteurs d'activité en 1999

Agric. élev.	Construction	Service dom.	Autres	Total
6 734	1 210	3 745	1 536	13 225

Le processus de contingents ou quotas annuels d'autorisation pour le travail des étrangers non communautaires commence en 1993 et va jusqu'aujourd'hui, avec la seule exception de 1996 qui a suivi un processus de documentation pour les étrangers.

Une fois cette présentation générale faite de la communauté marocaine en Espagne, je veux aborder le sujet de la population de l'Oriental installée dans la zone consulaire de Madrid. Le thème que je veux présenter se base sur une étude qu'on a faite au consulat marocain à Madrid. Ce consulat regroupe les communautés autonomes de Madrid, Castilla-León, Galicia, Asturias, Cantabria et les provinces de Toledo, Guadalajara et Cuenca. On a travaillé sur la base des inscriptions consulaires de la période de 1991 jusqu'en 1998. Sur un total de 27 648 personnes expédiées, on a fait un dépouillement de 10 %, c'est-à-dire qu'on a analysé 3 072 expédiées.

Dans ce corpus, on a fait l'analyse des cas des gens originaires de la région orientale du Maroc (les provinces de Nador, Oujda, Berkane, Taourirt, Jerada et Figuig) et on a trouvé 359 personnes, c'est-à-dire les 11,7 % de notre corpus. Donc, pendant cette période nous croyons qu'environ 3 231 personnes originaires de l'Oriental ont été inscrits dans ce consulat entre 1991 et 1998.

Si on laisse d'un côté la province de Nador, laquelle garde une importante tradition migratoire vers l'Espagne et dont les gens sont installés, notamment dans les communautés autonomes de Cataluña et Madrid et si l'on prend le reste des provinces de l'Oriental, on verra que la plupart de gens originaires d'Oujda et de Berkane et des autres provinces se dirigent spécialement vers la communauté autonome de Murcia. A titre d'exemple, on verra que la province d'Oujda participe à l'augmentation de la population migrante dans cette région, de 53,4 % en 1998 sur un chiffre total de 8 967 marocains résidant dans la région.

En ce qui concerne la population originaire de l'Oriental, dans la zone de notre étude, on a trouvé les caractéristiques suivantes :

• *Lieu de naissance*

- 57 % à Nador.
- 43 % à Oujda, Berkane et les autres.

Comme on a dit auparavant, la présence de migrants originaires de la province de Nador est ancienne et surtout qu'ils sont concentrés dans la province de Madrid. Par contre, les originaires des autres provinces sont plus diversifiées.

• **Sexe**

- 74,6 % hommes.
- 25,4 % femmes.

Il s'agit d'une population de forte présence masculine, c'est à peu près la moyenne de la population marocaine en Espagne. En 1998 sur une population de 140 896 marocains en Espagne, 90 821 sont des hommes, soient les 67 % et 44 912 des femmes, soient les 33 % dont 5 163 sont sans constatation. Il faut savoir que la majorité des femmes marocaines installées en Espagne est venue par processus de regroupement familial ; dans ce cas la plupart d'elles sont mariées et sont originaires du Nord du pays. D'un autre côté, on a noté l'arrivée de femmes célibataires attirées par l'espoir de trouver un travail. Dans ce cas, la plupart des femmes sont originaires des grandes villes de la côte Atlantique (Casablanca, Rabat, Kénitra et aussi de Tanger).

• **L'Age : de**

- 0-20 ans : 19,8 % ;
- 20-30 ans : 36,7 % ;
- 40-50 ans : 28,4 % ;
- + 50 ans : 15,1 %.

On peut voir qu'il s'agit d'une population relativement jeune ; les 56,5 % de la population est âgée entre 0 et 30 ans et les 43,5 % entre 40 et plus.

• **Etat Civil**

- 59,5 % célibataires ;
- 40,5 % mariés.

C'est vrai que le taux de célibat est assez important surtout pour des raisons de l'âge des gens. Comme on a vu auparavant, les 56,5 % de la population sont âgés entre 0 et 30 ans.



– **Hommes**

- 68,3 % célibataires.
- 31,4 % mariés.
- 0,3 % divorcés.

Parmi les hommes, le taux de célibat est assez important. La raison pour laquelle ce taux est élevé est leur départ en étant jeunes et seuls avant de se marier chez eux.

– **Femmes**

- 63,8 % mariées.
- 36,2 % célibataires.

Parmi les femmes, le taux de mariés est plus élevé que celui des hommes. La situation est tout à fait contraire. Pour les femmes célibataires, elles sont en majorité mineures et étudiantes.

Il y a quelques questions soulevées par cette situation :

– En premier lieu, le pourcentage important de femmes mariées nous indique que dans cette région il existe une continuation du profil traditionnel de l'émigration marocaine, selon laquelle le mari part seul à l'étranger et peut ramener plus tard sa famille à travers le processus du regroupement familial, ou bien il s'agit de jeunes hommes célibataires qui partent à l'étranger mais, après quelque temps, ils se marient au Maroc et utilisent le même processus.

– Le taux important de femmes mariées originaires de cette région nous indique qu'il s'agit d'une région dans laquelle il existe une continuation des habitudes traditionnelles. Pour le cas d'Espagne, on a vu que la migration des femmes marocaines est tout à fait différente par rapport à d'autres pays. On peut trouver un chiffre important de femmes célibataires qui ont émigré seules. Elles sont pour la plupart originaires de villes côtières atlantiques, surtout Casablanca, Rabat-Salé, Kénitra et Tanger. Cette émigration féminine est provoquée par la demande de main-d'œuvre dans les secteurs du service domestique.

**• *Marché de Travail***

- 17 % construction ;
- 13,3 % agriculture et élevage ;
- 10 % service domestique ;
- 24,2 % étudiants ;
- 13,2 % femmes de foyer ;
- 3,5 % commerce ;
- 2,8 % hôtellerie ;
- 16 % autres secteurs : services, industrie...

L'insertion dans le marché de travail de cette population est très variée, mais il est vrai que la majorité des personnes est insérée dans le secteur de la construction, l'agriculture, l'élevage et le service domestique (40,3 %). Il existe un chiffre important d'étudiants – qui sont pour la plupart des mineurs – et un chiffre assez important de femmes qui restent chez elles.

**Hommes (239 hommes)**

- 17,9 % agriculture et élevage ;
- 22,7 % construction ;
- 24,6 % étudiants ;
- 5,2 % commerce ;
- 8,5 % service domestique ;
- 4,8 % industrie ;
- 3,7 % hôtellerie ;
- 13,4 % autres.

**Femmes (92 femmes)**

- 50 % femmes de foyer ;
- 22,8 % étudiantes ;
- 16,4 % service domestique ;
- 10,8 % autres.

**• Lieu de résidence**

- 65,9 % Madrid ;
- 20 % Toledo ;
- 8,2 % autour de Madrid (Cuenca, Segovia, Guadalajara) ;
- 6,9% autres (Castilla-León, Galicia, Cantabria, Asturias).

C'est la communauté de Madrid qui est la principale population originaire de l'Oriental marocain dans cette région consulaire (65,9 %) suivie de la province de Toledo (20 %), des provinces autour de Madrid comme Cuenca, Guadalajara et Segovia (8,2 %) et d'autres provinces et communautés autonomes dans lesquelles on trouve de petits pourcentages d'émigrés. A Madrid, on trouve la plus forte concentration pour plusieurs raisons, d'un côté, il s'agit d'une grande ville dans laquelle existe une importante concentration d'entreprises et il y a des secteurs économiques très dynamiques, par exemple la construction et le service domestique. A Toledo et dans les provinces situées autour de Madrid il y a essentiellement les secteurs agricole et d'élevage qui emploient la majorité de cette population.

**• Lieux de résidence de la communauté à Madrid**

- 26,6 % Madrid-Ville ;
- 23 % Nord ;
- 50,4 % Sud.

D'abord ce qu'on peut souligner c'est qu'à Madrid-Ville habitent un peu plus d'un quart de la population. Dans la ville les lieux de résidence, se trouvent particulièrement des émigrés comme celui de Lavapiés et d'autres au sud de la ville comme Carabanchel ou Usera. Dans ces quartiers, les prix de loyer sont moins chers.

Au nord de Madrid, on trouve des villes qui ont un caractère résidentiel. On parle de villes situées à côté de Madrid avec beaucoup de zones résidentielles (villas, etc.) dans laquelle existe un grand besoin de main-d'œuvre pour le service domestique et pour des travaux de jardinage et même de construction. Mais également dans cette zone, toujours à côté de la montagne, on trouve de

petits villages dans lesquels des secteurs d'élevage ou même d'agriculture ont besoin de main-d'œuvre.

Au sud de la capitale, on trouve les villes dans lesquelles habitent la grande majorité de marocains originaires de l'Oriental (50,4 %). Ce sont des villes comme Getafe, Leganés, Mostoles, Fuenlabrada et Alcorcón. Les raisons de l'installation dans ces villes peuvent être variées : d'un côté les prix de loyer sont moins chers qu'au centre-ville et pour les mêmes prix il est possible de louer un appartement plus grand et nouveau. D'autre part, autour de ces villes, on trouve de grandes zones industrielles dans lesquelles il est possible de trouver un travail. Le secteur de la construction est également très dynamique dans toutes ces villes.

### **Conclusion**

Même si on sait que la population originaire de la région de l'Oriental marocain à la région consulaire de Madrid n'est pas très nombreuse par rapport à d'autres régions comme par exemple Murcia, le principal lieu de destination de cette population, on peut avoir une idée de son profil général :

- Plus forte présence de gens de Nador (57 %) ;
- Plus forte présence masculine (74,6 %) ;
- Une population jeune (56,5 %) ;
- Plus forte présence des célibataires (59,5 %) plus parmi les hommes (68,3 %) que parmi les femmes (36,2 %) ;
- Les secteurs de travail sont l'agriculture, l'élevage, la construction, le service domestique et l'enseignement ;
- La plupart des gens résident dans la Communauté de Madrid (65,9 %) et surtout dans les villes du Sud.

## **Mobilités des Marocains de l'étranger vers le Maroc : Ampleur et enseignements**

Alla El Ayachi \*

Les mobilités des Marocains résidant à l'étranger (MRE) vers le Maroc prennent de plus en plus d'ampleur au cours des dernières années et concernent l'ensemble des catégories de migrants (catégories par âge, par sexe, par profession, par ancienneté d'immigration ...). Ces mobilités s'effectuent durant toute l'année, mais les entrées massives ont lieu pendant les vacances d'été, ce qui a rendu nécessaire l'organisation des campagnes d'accueil par les institutions concernées, pour réserver aux MRE un meilleur accueil et leur fournir, pendant leur séjour au Maroc, les prestations requises dans les domaines administratifs, juridiques, économiques, etc.

Les MRE constituant, à tous points de vue, un atout capital pour le Maroc et contribuant à son rayonnement extérieur, une attention particulière est réservée à leur accueil en été et une nouvelle stratégie d'action à leur égard a été définie, en été 2001, par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, Que Dieu l'Assiste, qui n'a pas manqué de suivre, de très près, les dispositifs d'accueil et d'entourer de sa Haute Sollicitude nos compatriotes de l'étranger.

Quelle est l'ampleur de ces mobilités ? Quels sont leurs fondements, à travers les liens affectifs, culturels, économiques et sociaux que les MRE entretiennent avec leur patrie d'origine ? Quel impact exercent-elles sur l'économie marocaine et quels sont les enseignements qui en découlent ? Telles sont les questions auxquelles des éléments de réponse seront apportés dans cet article.

---

(\*) Ex-trésorier général de la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger. Vice-président de l'Association des économistes marocains, chargé des conférences et tables rondes.

## I. Ampleur des mobilités des Marocains résidant à l'étranger (MRE) vers le Maroc

### A. Aspects quantitatifs

L'opération accueil/retour des Marocains de l'étranger pour l'été 2001, ouverte depuis le 15 juin, vient d'être clôturée le 10 septembre dernier.

Plus nombreux, cet été, se sont rendus les Marocains de l'étranger au Maroc, les entrées dénombrées, du 15 juin au 10 septembre, ayant atteint le chiffre record de 1 239 000 personnes, contre 1 105 000 à la même période de l'été 2000, soit un accroissement de 12 %.

Ce chiffre représente 62 % de l'ensemble des Marocains établis à l'étranger, estimés à 2 millions de personnes.

Le rapport de la Fondation Mohammed V pour la Solidarité, concernant l'accueil des MRE en été 2001, donne plus de détails sur ces questions.

Le nombre de véhicules s'est également accru de 8 %, passant de 207 000 à 225 000 entre les deux périodes.

Le nombre de nos compatriotes, venus, par avion, des pays plus éloignés d'Europe, d'Amérique, du Monde Arabe et d'Afrique, ne cesse également de s'accroître.

En effet, pour les MRE, à destination du Maroc pour leurs vacances, *voir chaque année le pays des racines, consolider les liens affectifs et institutionnels, s'enquérir sur place de ses progrès et de ses faiblesses, s'informer sur les multiples manières de contribuer à son développement*, constituent les motivations principales de leurs mobilités saisonnières au Maroc.

Ces mobilités s'effectuent *durant toute l'année*. En l'an 2000, elles ont dépassé 1,6 millions de personnes, en hausse de 6 % par rapport à 1999.

Les mobilités des MRE concernent toutes les catégories d'âge. D'après les résultats d'une enquête réalisée par la Fondation Hassan II pour les MRE en été 2000 portant sur un échantillon de 1.269 personnes (dont 86 % d'hommes et 14 % de femmes), 34 % de MRE en partance au Maroc ont un âge supérieur à 45 ans, 24 % âgés de 36 ans à 45 ans et 19 % âgés de 15 à 25 ans. Par durée

d'immigration, 58 % ont résidé à l'étranger pour plus de 20 ans, 18 % entre 11 ans et 20 ans et 24 % depuis moins de 10 ans.

Malgré, l'utilisation des aires de repos, notamment en Espagne (80 %), les durées de voyage à partir des pays de résidence sont courtes et dépassent rarement 2 jours. Les durées d'attente dans les ports d'embarquement se réduisent davantage et les formalités administratives d'entrée au Maroc sont accomplies sur bateau, ce qui rend très fluide leur passage aux postes et frontières d'accueil.

Inscrits en tant que touristes dans les statistiques officielles, les MRE représentent 62 % de l'ensemble des entrées touristiques en l'an 2000.

#### Evolution des entrées des touristes au Maroc

*En millions de personnes*

Catégories de touristes	1996	1997	1998	1999	2000
1. Touristes de nationalité étrangère	1,8	1,9	2,1	2,5	2,6
2. Marocains résidant à l'étranger	1,0	1,2	1,1	1,5	1,6
<b>Total</b>	<b>2,8</b>	<b>3,1</b>	<b>3,2</b>	<b>4,0</b>	<b>4,2</b>

Source : Ministère de l'Economie, des Finances, de la Privatisation et du Tourisme.

#### **B. Atouts des mobilités et nouvelle politique à l'égard de la communauté marocaine à l'étranger**

Les mobilités des MRE, constituent un atout formidable pour le Maroc.

1. En s'y rendant de plus en plus massivement et, pour certains, hors saison estivale, les MRE y exercent un *impact touristique capital* et constituent, de ce fait, *des touristes de premier rang*.

En effet, de retour à leur région d'origine, ils traversent les espaces géographiques variés du Maroc, visitent ses sites touristiques prestigieux, ses plages, ses forêts, ses déserts, ses cités impériales, ses remparts et ses douars, y savourent ses splendeurs culinaires, *y séjournent plus longtemps que les touristes étrangers, s'y ressourcent à loisir et, last not at least, y animent des activités économiques, sociales, culturelles et sportives....*

C'est ainsi que les durées moyennes de séjour des MRE dépassent 22 *nuitées par personne*, contre seulement 7 nuitées pour les touristes étrangers.

2. L'entrée de plus en plus massive de nos compatriotes de l'étranger *n'est pas le fruit du hasard*.

Elle est la résultante *de changements positifs profonds au Maroc, dans tous les domaines, mais aussi de l'amélioration des dispositifs d'accueil et des prestations fournies à ce sujet par les intervenants concernés*.

Impulsée et directement suivie par Sa Majesté le Roi, Que Dieu le Glorifie, l'opération d'accueil des MRE en été, à laquelle participent l'ensemble des parties concernées, dont, statutairement, la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger, présidée par Son Altesse Royale la Princesse Lalla Meryem, et, depuis l'été 2000, la Fondation Mohammed V pour la solidarité, connaît de plus en plus de succès.

Grande, en effet, a été la satisfaction des M.R.E., transitant, sans attentes et sans tracasseries, par les ports et frontières d'accueil au Maroc. Les visites, sur place, de Sa Majesté le Roi lui-même, et, en été 2000, de celles de Son Altesse Royale La Princesse Lalla Meryem, ont *profondément ému les MRE et impulsé le rythme d'exécution des prestations d'accueil*.

La Haute Sollicitude Royale pour la communauté marocaine à l'étranger a été clairement exprimée dans le discours de Sa Majesté le Roi, du 20 août 2001, consacré, en large partie, à la nouvelle stratégie d'action à l'égard de nos compatriotes de l'étranger : « *La concomitance de la célébration des Fêtes du Trône et de la Jeunesse, et la commémoration de la Révolution du Roi et du Peuple, avec le retour à la patrie et auprès de leurs familles, de nos fidèles sujets résidant à l'étranger, nous réjouit à plus d'un titre, tant sont grandes l'affection et la sollicitude que nous éprouvons pour cette catégorie, si chère, de notre peuple...* »

« *... Nous nous réjouissons de ce qu'ils sont de plus en plus nombreux à visiter leur patrie, et du fait que ces afflux concernent, outre la première génération, les deuxième et troisième générations.... Nous saluons, au même titre, tout ce que symbolise cette grande affluence en termes d'attachement à la patrie et de confiance dans son présent et dans son avenir.* »



Dans ce même discours, coïncidant avec le grand afflux des MRE au Maroc, Sa Majesté le Roi a clairement défini « la nouvelle politique globale, intégrée et cohérente » à l'égard de notre communauté de l'étranger, visant à accompagner ses mutations, à satisfaire ses aspirations et à « *assurer une mise à niveau parfaite des organismes, institutions et associations qui s'en occupent, afin de les hisser, au niveau des enjeux vitaux que représente l'émigration pour le développement du Maroc, pour sa modernisation et pour son rayonnement extérieur* ».

Des Hautes Directives Royales ont été données, dans ce cadre, pour mieux servir et défendre les intérêts des MRE dans les pays de résidence, encourager davantage leurs transferts et leurs investissements productifs au Maroc, renforcer les activités d'enseignement de la culture marocaine dans toutes ses composantes, résoudre rapidement leurs litiges administratifs au Maroc, mettre en œuvre une politique novatrice d'information et de communication et « *approfondir les actions de partenariat avec les associations d'immigrés, représentatives, légales et crédibles, de sorte à leur ouvrir la voie d'une participation, au plus haut niveau, aux institutions nationales* ». La Fondation Hassan II pour les MRE a été, par la même occasion, interpellée pour revoir ses structures, recentrer ses missions et améliorer ses modes de fonctionnement.

## **II. Facteurs explicatifs et enseignements des mobilités des MRE vers le Maroc**

Les mobilités annuelles des MRE vers le Maroc, s'expliquent par plusieurs facteurs, les uns affectifs et culturels, les autres liés à leur implication dans le développement économique du Maroc et à leurs actions sociales et humanitaires.

### **A. Implication économique des MRE au Maroc**

L'implication économique se révèle, d'abord, au niveau des transferts des MRE, dont le montant a atteint 22,4 milliards Dh en l'an 2000, en hausse de 18 % par rapport à 1999. Pour 2001, leur renforcement est prévisible, leur montant ayant déjà totalisé 13 milliards Dh à la fin du premier semestre, contre 10,7 milliards Dh pour la même période de l'année 2000, soit un accroissement de 21 %.

Ces transferts sont destinés, pour l'essentiel, à l'auto-financement des investissements au Maroc, outre le soutien de projets de solidarité familiale et la contribution aux projets de développement local. Notons, à ce sujet, la participation non négligeable des MRE aux opérations annuelles de solidarité, organisées par la Fondation Mohammed V pour la Solidarité.

Les transferts des MRE représentent plus de 16 % des recettes du compte courant des transactions de la balance des paiements et permettent, ainsi, de réduire le déficit externe et, partant, d'alimenter les avoirs extérieurs en devises.

Parmi les fonds rapatriés, les billets de banque étrangers, destinés à la couverture des dépenses de séjour, s'intensifient.

Au 30 juin 2001, leur montant a atteint 3,3 milliards Dh, contre 2,2 milliards Dh au 30 juin 2000, soit un accroissement de 50 %. La période estivale étant la période de grande mobilité des MRE au Maroc, puisque les entrées des MRE se sont accrues de 12 % en été 2001, le montant de ces billets devra connaître une expansion en 2001.

Analysés sur une longue période, les fonds rapatriés par les MRE constituent le premier poste de la balance des opérations courantes, suivis des recettes de voyages inhérentes à l'activité touristique.

Cependant, le tourisme ayant été hissé au rang prioritaire des activités économiques, depuis les premières assises touristiques tenues en début d'année 2000 à Marrakech, sous la Présidence effective de Sa Majesté le Roi, il est fort probable que cette activité soit, à terme, la première à générer des recettes en devises. L'objectif de 10 millions de touristes d'ici l'an 2010, se traduira par des recettes touristiques d'environ 75 milliards Dh (soit 7 500 Dh en moyenne par touriste, sur la base de la recette moyenne réalisée en 2000).

**Evolution des recettes des touristes étrangers  
et des transferts des MRE**

*En milliards de Dh*

Catégories de touristes	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1. Recettes des touristes étrangers	11,0	14,6	13,8	18,7	19,1	21,6
2. Transferts des MRE	16,8	18,9	18,0	19,3	19,0	22,4
<b>Total</b>	<b>27,8</b>	<b>33,5</b>	<b>31,8</b>	<b>38,0</b>	<b>38,1</b>	<b>44,0</b>

Source : Office des Changes.

Contrairement aux statistiques touristiques où les MRE sont considérés comme des touristes à part entière, les données des recettes des échanges extérieurs présentent *distinctement* les recettes de voyages et les rapatriements de fonds par les MRE.

Regroupés ensemble, les recettes de voyages rapatriées par les étrangers et les fonds transférés par les MRE, ont totalisé plus de 44 milliards Dh en l'an 2000.

Au 30 juin 2001 ce montant ressort à 26 milliards Dh, soit 52 milliards Dh pour toute l'année, sur la base de la moyenne mensuelle du premier semestre.

Pendant, pour cerner les fonds des MRE destinés, uniquement, à la couverture de leurs déplacements touristiques au Maroc, il est nécessaire d'établir des indicateurs appropriés, la prise en considération des seuls billets de banques étrangers n'étant pas significative, puisque leurs dépenses s'effectuent également par le biais des opérations sur leurs comptes de dépôts auprès du système bancaire.

Dès lors, l'implication économique et touristique des MRE ne peut être perçue qu'à travers le niveau de leurs dépenses au Maroc, tant celles liées à la consommation que celles liées aux investissements.

Aucun agrégat statistique officiel n'est élaboré à ce sujet.

Néanmoins, il est permis, d'apprécier qualitativement l'ampleur de ces dépenses, aussi bien au niveau local et sectoriel qu'au niveau national.

**1. Au niveau local**, l'on sait, en effet, que ces dépenses sont effectuées, pour l'essentiel, dans les lieux de séjours des MRE, donc dans leurs régions d'origine où ils passent une grande partie de leurs vacances. Ainsi, l'activité économique, commerciale et touristique de ces régions se trouve ranimée (transactions commerciales, activités immobilières, dépenses pour fêtes familiales, achats de produits et services locaux...).

**2. Au niveau sectoriel**, la dépense des MRE s'étend aux différentes branches d'activité. A titre d'exemple, le transport se fait largement ressentir de la mobilité des MRE. Les 250 000 véhicules ramenés en été, exercent un impact formidable sur l'activité des compagnies maritimes et des compagnies d'assurances, sur l'activité de distribution du carburant, ainsi que sur l'activité

auto-routière. Des indicateurs chiffrés produits par les opérateurs de ce secteur, témoignent de cet impact.

### **B. Implication sociale et humanitaire des MRE au Maroc**

Les MRE participent également aux projets de développement local et aux actions sociales et humanitaires en faveur des nécessiteux au Maroc.

Initiées depuis longtemps déjà, notamment à travers les activités de leurs associations et les partenariats conclus avec les ONG et les institutions locales au Maroc, ces actions ont été renforcées ces dernières années, l'élan de solidarité ayant été impulsé par les campagnes nationales de solidarité sous l'égide de la Fondation Mohammed V pour la Solidarité, présidée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI.

Outre la contribution financière à ces collectes, les MRE, de manière individuelle ou collective, procèdent à la réalisation de projets d'électrification rurale, de programmes d'alimentation en eau potable, d'aménagement de routes, de création d'écoles, de crèches ou d'unités de formation professionnelle en faveur des enfants et des catégories sociales défavorisées. De même que leurs actions s'étendent aux projets de création d'unités sanitaires, de construction et d'équipement de gîtes pour les enfants du monde rural et de soutien à la création de bibliothèques rurales ....

Les rapatriements de dons en nature portant sur des biens d'équipement, du matériel médical et des articles et habits pour les enfants démunis, ne cessent de parvenir, de différents pays de résidence des MRE, à destination de différentes régions du Maroc, dont leurs localités d'origine, témoignant ainsi de leur attachement inébranlable à leur patrie et de leur profonde solidarité et affection envers les leurs.

La Fondation Hassan II pour les MRE a contribué, grâce aux liens tissés avec les associations des MRE à l'étranger et avec les associations et ONG locales, à la facilitation des procédures pour la réalisation de certains projets.

De même, combinant le soutien à ces actions avec l'appui aux échanges interculturels, elle a soutenu les déplacements et les séjours de MRE et d'étrangers venus au Maroc, pour veiller à la réalisation de ces actions.

*Axe II*  
**Aspects juridiques**



## Droits de l'enfant migrant en droit international

Abdelhak Janati Idrissi\*

### Introduction

Les écarts qui existent dans les niveaux de développement, les différences dans la situation de l'emploi et des revenus entre les pays, le manque de perspectives d'avenir, le chômage et la misère dans les pays sous-développés incitent un nombre de plus en plus élevé de personnes à s'expatrier. Le migrant bénéficie également d'une image très positive dans son pays d'origine et représente pour ses jeunes compatriotes un facteur motivant pour s'expatrier.

Légale et réservée traditionnellement aux adultes de sexe masculin, l'émigration touche de plus en plus les femmes et les enfants ou les mineurs et affiche une tendance accrue à la clandestinité. En effet, les restrictions à l'émigration élaborées par les Etats destinataires des flux migratoires (rigueur dans le contrôle des frontières et la délivrance de visas...) incitent les candidats à l'émigration à recourir aux réseaux de passeurs illégaux et les contraignent à s'expatrier dans des conditions extrêmement dangereuses et inhumaines (1).

Il n'existe pas de convention internationale régissant spécifiquement le cas ou les droits de l'enfant migrant. Les droits dont bénéficie ce dernier sont tirés des instruments des droits de l'Homme et particulièrement la Déclaration de

---

(\*) Professeur de l'enseignement supérieur, Faculté de Droit, Oujda.

(1) Deux Guinéens de 14 et 15 ans, Yaguine Koita et Fodé Tounkara, ont été découverts morts gelés le 2 août 1999 sur le terrain d'atterrissage d'un avion à l'aéroport de Bruxelles. Ils portaient sur eux une lettre à l'adresse des responsables européens leur rappelant leur responsabilité à l'égard de l'Afrique.

1948, les Pactes de 1966, la convention sur les droits de l'enfant de 1989 (2), la convention sur les travailleurs migrants et les membres de leurs familles de 1990 (3), les conventions de l'OIT sur le travail des enfants et spécialement les conventions n° 138 et 182, les résolutions pertinentes de l'Assemblée générale des Nations Unies (4).

Selon les conventions sur les droits de l'enfant, ce dernier est un être humain âgé de moins de 18 ans (5).

### I. Droits de l'Homme bénéficiant à l'enfant migrant

On ne peut exclure l'enfant des droits de l'Homme pour les raisons suivantes :

(2) Depuis l'adoption de la Convention par les Nations Unies en 1989, signée le 20 novembre 1989 et entrée en vigueur le 2 septembre 1990, on assiste, au niveau universel et régional, à un déferlement de déclarations, de recommandations et de traités internationaux dans le domaine de l'enfance : la Charte africaine relative aux droits et à la protection de l'enfant (CADPE en 1990), les Principes directeurs de Riyad sur la prévention de la délinquance juvénile (1990), les Règles de la Havane sur les mineurs privés de liberté (1990), la Convention de la Haye sur l'adoption internationale (1993), la Convention interaméricaine sur le trafic international des mineurs (1994), la Convention européenne sur l'exercice des droits de l'enfant (1995), Le Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants (entrera en vigueur le 18 janvier 2002).

Le Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la participation des enfants aux conflits armés (entrera en vigueur le 12 février 2002).

(3) Les participants à la Conférence mondiale sur les droits de l'Homme tenue à Vienne en 1993 et aux réunions annuelles du CDHNU ont exhorté les Etats « à examiner la possibilité de signer et de ratifier la Convention sur les droits de tous les travailleurs migrants et les membres de leur famille (Convention sur les travailleurs migrants) ou d'y adhérer, à titre prioritaire... » (résolution de 1998). Mais aucun pays occidental n'a encore ratifié cette Convention, qui nécessite vingt ratifications pour entrer en vigueur. Aux termes de la Convention 1990, il faut 20 signataires pour que celle-ci puisse entrer en vigueur. Au 31 janvier 1999, 12 Etats étaient parties à la Convention.

(4) AG/NU, Rés. 54/166 du 17 décembre 1999 (*Protection des migrants*), Rés. 40/144 du 13 décembre 1985 par laquelle elle a approuvé la Déclaration sur les droits de l'Homme des personnes qui ne possèdent pas la nationalité du pays dans lequel elles vivent... En outre, dans sa résolution 55/93 du 4 décembre 2000, l'Assemblée générale a décidé de proclamer le 18 décembre Journée internationale des migrants.

(5) Art. 1<sup>er</sup> convention de 1989 ; art. 1-1 de la convention européenne sur les droits de l'enfant du 25/1/1996.



D'abord, il est vrai que la Déclaration de 1948 et les Pactes de 1966 se réfèrent nommément à l'enfant ; il n'en reste pas moins que leurs dispositions utilisent fréquemment des expressions telles que « tout être humain », « toute personne », « tout individu », « chacun », « tous », « Nul »... qui s'adressent aux hommes indépendamment de toute discrimination fondée sur l'âge et qui, par conséquent, n'excluent pas à priori l'enfant.

Ensuite, la convention sur les droits de l'enfant se réfère expressément à la Déclaration de 1948 et aux Pactes de 1966 (paragraphe 3 et 8 du préambule). Elle reproduit fréquemment des dispositions des instruments en question en se contentant de substituer le terme « enfant » au concept de l'« homme ». La même remarque s'applique également à la convention sur les droits des travailleurs migrants et les membres de leurs familles (parag. 1 du Préambule de la convention du 18/12/1990).

En troisième lieu, les instruments sur les droits de l'Homme s'abstiennent de s'adresser à l'homme et à l'enfant à partir ou sur la base de sa nationalité. Mains droits y sont énoncés de façon « déterritorialisée ».

En d'autres termes, chaque Etat partie au Pacte international relatif aux droits civils et politiques est tenu d'assurer à tous les individus sur son territoire et relevant de sa juridiction les droits reconnus dans ce Pacte. Et chaque Etat partie au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels est tenu de s'engager à garantir que les droits énoncés dans ce Pacte seront exercés sans distinction aucune, notamment fondée sur l'origine nationale. Selon les résolutions de la commission des droits de l'Homme les principes et normes consacrés dans la Déclaration universelle des droits de l'Homme s'appliquent à tous, y compris aux migrants (6).

---

(6) Résolution de la Commission des droits de l'Homme 1999/44 du 27 avril 1999 ; résolution 1998/16 du 9 avril 1998 et résolution 1997/15 du 3 avril 1997, Rés. 2000/48 du 25 avril 2000, Rés. 2001/52 du 24 avril 2001.

## **A. Droits de l'Homme reconnus sans distinction fondée sur l'âge ou la nationalité**

### **1. Libertés de pensée, de conscience, d'expression**

L'enfant migrant, en tant que personne prise séparément ou en tant que membre de la famille du travailleur migrant, a le droit à la liberté d'opinion, de pensée, de conscience, d'expression, d'association. Le droit international interdit toute immixtion arbitraire ou illégale dans la vie privée d'un enfant. Mais, il reconnaît aux parents le droit de faire assurer l'éducation religieuse et morale de leurs enfants conformément à leurs propres convictions (7).

### **2. Droit à la sécurité et à la protection**

Au même titre que tout être humain, l'enfant ne peut être soumis à la torture ni à des peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Il ne peut être tenu en esclavage ou en servitude.

De nos jours, la traite des enfants s'opère fréquemment en liaison avec leurs migrations légales ou clandestines. Elle se caractérise donc à la fois par le déplacement de l'enfant, son éloignement de sa famille et son exploitation. La Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée et ses deux Protocoles – sur la traite des êtres humains et contre l'introduction illégale de migrants par voie terrestre, maritime et aérienne – essaient de combattre la traite des enfants et de remédier au problème (8).

## **B. Droit à l'émigration et au regroupement familial**

### **1. L'émigration est un droit fondamental de l'homme**

Les Etats sont tenus de respecter le droit qu'ont les enfants et leurs parents de quitter tout pays, y compris le leur et d'y retourner (9).

(7) Article 12 conv. 90, art.14 de la convention sur les droits de l'enfant.

(8) Signée en décembre 2000, à Palerme (Italie).

(9) Art. 10 de la convention de 1989 et art. 8 de la convention de 1990.

## 2. Droit au regroupement familial

Le regroupement des familles touche à la fois les migrants légaux établis sans leur famille de façon temporaire ou permanente dans un pays étranger et la séparation forcée des familles en cas de renvoi de migrants en situation irrégulière ou de demandeurs d'asile déboutés.

La plupart des instruments internationaux concernant les droits de l'Homme contiennent des dispositions pour la protection de la famille et de la vie familiale sans mentionner expressément le regroupement familial (10).

Par contre, certains textes internationaux reconnaissent expressément le droit au regroupement familial (11). En particulier, la convention internationale des droits de l'enfant insiste sur la nécessité de ne pas séparer un enfant de ses parents et sur la réunification familiale (12). La Convention sur les travailleurs migrants et les membres de leurs familles va dans le même sens. L'Etat d'accueil du travailleur migrant est tenu de prendre les dispositions nécessaires pour faciliter le regroupement familial (13).

Sur le plan régional, le droit au regroupement familial est prévu par l'article 12 de la convention européenne relative au statut juridique du travailleur migrant. Cette convention donne aux Etats la liberté de refuser temporairement de délivrer des autorisations de regroupement familial. La déclaration de cette dérogation temporaire doit comporter l'indication des motifs particuliers qui la justifient.

Dans la pratique, le droit au regroupement familial subit plusieurs restrictions. D'un côté, les Etats d'accueil examinent les demandes de

---

(10) La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948 déclare que « la famille est l'élément naturel et fondamental de la société et a droit à la protection de la société et de l'Etat » (art. 16 §3). La même disposition est reprise par les Nations Unies dans le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, 1966, (art. 23 §1). La Convention européenne des Droits de l'Homme (CEDH) garantit à toute personne le droit au respect de sa vie privée et familiale (art. 8) ; des textes de l'Organisation Internationale du Travail s'attachent à préserver l'unité familiale des travailleurs migrants (recommandations n° 86 et n° 151).

(11) Notamment la Charte sociale européenne, 1961 (art. 19), la Charte sociale européenne révisée, 1996 et la Convention européenne relative au statut juridique du travailleur migrant, 1977 (art. 12).

(12) Articles 9 et 10.

(13) Art. 44 par 2.

regroupement familial au cas par cas. D'un autre côté, ils présument et conçoivent le regroupement familial comme une étape pour le passage de la migration temporaire vers la migration permanente qu'ils se soucient de réduire.

## **II. Droits de l'enfant bénéficiant à l'enfant migrant légal ou clandestin**

### **A. Droits à la vie, à la nationalité et à la personnalité juridique**

Tout enfant a un droit inhérent à la vie (14). Dès sa naissance, l'enfant a droit à un nom et à l'enregistrement (15). Il a aussi le droit d'acquérir une nationalité (16). L'enregistrement à la naissance est le premier pas dans le chemin de la vie. Pour les enfants privés d'un certificat de naissance ou de « ce bon de citoyenneté », leur vie sera pleine de vicissitudes.

En outre, tout enfant (migrant) a droit à la reconnaissance en tous lieux de sa personnalité juridique (17).

### **B. Principes majeurs du droit international de l'enfance**

#### **1. Principe de non-discrimination entre les enfants**

Les Etats ont le devoir de garantir à chaque enfant relevant de leur juridiction les droits admis par le droit international en faveur de l'enfance sans aucune discrimination ou distinction fondée sur des considérations de race, de couleur, de sexe, de langue, de religion de l'enfant ou de ses parents, de son origine nationale, ethnique ou sociale... (18).

(14) art 6 conv 89 (art.3 Déclaration 1948 ; art. 6 Pacte droits civils et politiques ; art. 6 parag. 1 conv. 1989 ; art. 9 conv. 1990.

(15) (Art. 24 par. 2 ; Pacte droits civils et politique s ; art 7par. 1 conv. 1989 ; art 29 conv. 1990) ; article 9 conv. 90.

(16) Art. 7 conv. 89 ; art. 10 Déclaration ; art. 24 par. 3 Pacte droits civils et politiques. Article 24 conv. 90.

(17) Art. 6 Déclaration ; art. 16 Pacte droits civils et politiques ; art. 24 conv. 1990.

(18) Art. 2 conv. 89.

## 2. Prééminence de l'intérêt suprême de l'enfant

Dans toutes les décisions administratives, judiciaires, législatives qui concernent un enfant, l'intérêt supérieur de l'enfant doit être privilégié (19).

## C. Travail et scolarisation

### 1. Scolarisation

La scolarisation des enfants migrants pose d'innombrables problèmes. Les jeunes étrangers débarquent de façon légale ou clandestine dans les pays d'accueil à n'importe quel moment de l'année. Ils forment un public très hétérogène du point de vue de l'âge, de l'origine ethnique, géographique, sociale et linguistique. Ils se différencient également par leur passé scolaire ainsi que par leur connaissance de la langue du pays d'accueil. Cependant, tous sont confrontés à une situation de rupture, liée au changement d'univers humain, social et culturel.

Le droit international admet le droit fondamental de tout enfant d'accéder à l'éducation sur la base de l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'Etat d'accueil. La convention de 1989 (20) pose clairement le principe du droit de l'enfant à l'éducation ainsi que le caractère obligatoire et gratuit de l'enseignement primaire. En outre, l'accès aux établissements préscolaires ou scolaires publics ne doit pas être refusé ou limité en raison de la situation irrégulière quant au séjour ou à l'emploi de l'un ou l'autre de ses parents ou quant à l'irrégularité du séjour de l'enfant dans l'Etat d'emploi (21).

L'enseignement dispensé à l'enfant doit veiller au respect de l'identité de l'enfant, de sa langue, de ses valeurs culturelles. Il doit harmoniser le respect des valeurs nationales du pays dans lequel il vit et du pays dont il est originaire (22).

En fait, la discrimination raciale prend des formes multiples dans le domaine de l'enseignement et de la formation des enfants migrants. En particulier, certains Etats pratiquent une assimilation répressive à travers l'enseignement

(19) Art. 3 par. 1 convention de 1989.

(20) Art. 28.

(21) Article 30 conv. 90.

(22) Art. 29 parag. 1.

uniformisé dispensé aux enfants migrants, qui produit des effets particulièrement dévastateurs sur les enfants en question.

## 2. Travail

Le droit international a secrété des normes applicables à l'enfant travailleur qui interdisent l'exploitation économique de l'enfant et fixent un âge minimum d'admission à l'emploi (23). Ces normes s'appliquent à l'enfant indépendamment de son origine nationale et de sa qualité de migrant légal ou clandestin.

En tant que travailleur migrant, l'enfant doit bénéficier d'un traitement non moins favorable que celui dont bénéficient les nationaux de l'Etat d'emploi en matière de rémunération et d'autres conditions de travail : horaires de travail, repos hebdomadaire, congés payés, sécurité sociale, santé, cessation d'emploi. Les contrats de travail privés ne peuvent déroger au principe de l'égalité de traitement.

L'enfant travailleur migrant ne doit pas être privé des droits qui dérivent du principe de l'égalité de traitement en raison de l'irrégularité de sa situation en matière de séjour ou d'emploi. Une telle irrégularité ne doit notamment pas avoir pour effet de dispenser l'employeur de ses obligations légales ou contractuelles ou de restreindre d'une manière quelconque la portée de ses obligations.

En 1973, l'Organisation Internationale du Travail (OIT) a adopté la convention n° 138 sur l'âge minimum qui constitue aujourd'hui le principal instrument de l'OIT sur le travail des enfants. Contrairement aux conventions sur l'âge minimum adoptées avant elle (24), la convention n° 138 s'applique à tous les secteurs de l'activité économique. Les pays qui la ratifient s'engagent à fixer un âge minimum d'admission à l'emploi. Cet âge ne doit pas être inférieur

(23) Spécialement la convention sur les droits de l'enfant (art.32), le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (article 10(3)).

(24) (Convention (n° 7) sur l'âge minimum (travail maritime), 1920; Convention (n° 10) sur l'âge minimum (agriculture), 1921; Convention (n° 15) sur l'âge minimum (soutiers et chauffeurs), 1921; Convention (n° 33) sur l'âge minimum (travaux non industriels), 1932; Convention (n° 58) (révisée) sur l'âge minimum (travail maritime), 1936; Convention (n° 59) (révisée) sur l'âge minimum (industrie), 1937; Convention (n° 60) (révisée) sur l'âge minimum (travaux non industriels), 1937; Convention (n° 112) sur l'âge minimum (pêcheurs), 1959; Convention (n° 123) sur l'âge minimum (travaux souterrains), 1965.

à l'âge auquel cesse la scolarité obligatoire, ni en tout cas à 15 ans. A titre transitoire, cet âge descend à 14 ans pour les pays en développement (25).

La convention sur les pires formes de travail des enfants n°182, adoptée par l'OIT le 17 juin 1999, entrée en vigueur en 2000, demande aux Etats d'interdire et d'éliminer les pires formes de travail des enfants : esclavage ou pratiques analogues (servitude pour dettes, travail forcé ou obligatoire), recrutement forcé ou obligatoire des enfants en vue de leur utilisation dans des conflits armés, à des fins de prostitution, de spectacles pornographiques, aux fins d'activités illicites, notamment le trafic de stupéfiants.

Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être astreint à accomplir un travail forcé ou obligatoire (26).

En réalité, les enfants migrants et surtout les sans-papiers sont les plus exposés aux pratiques d'embauche discriminatoire, à la rémunération inférieure aux conditions de travail désavantageuses. Dans la plupart des cas, les enfants migrants employés clandestinement sont traités et exploités de manière inhumaine et dégradante, et subissent une violation flagrante des droits de l'Homme. Ces restrictions de leur liberté constituent une forme moderne d'"esclavage déguisé".

### **C. Administration de la justice pour enfants**

Les jeunes prévenus sont séparés des adultes et il est décidé de leur cas aussi rapidement que possible. Ils se font assister gratuitement d'un interprète s'ils ne comprennent pas ou ne parlent pas la langue utilisée. Dans les procédures intéressant un enfant, l'autorité judiciaire doit agir promptement pour éviter tout retard inutile.

Par ailleurs, les Etats ont l'obligation d'assurer le respect plein et effectif de la convention de Vienne sur les relations consulaires, s'agissant en particulier du droit pour des ressortissants étrangers, indépendamment de leur statut d'immigrants, de communiquer avec un agent consulaire de leur propre Etat

---

(25) A titre dérogatoire ou exceptionnel, pour les travaux dits légers, l'âge de 15 ans descend à 13 ans (12 ans pour les PVD) et pour les travaux pénibles, l'âge de 18 ans est requis avec des exceptions à 16 ans révolus.

(26) Article 10 / 2 de la convention de 1990.

dans le cas où ils sont détenus. L'Etat sur le territoire duquel a lieu la détention a le devoir d'informer le ressortissant étranger de ce droit (27).

### **III. Migration clandestine des enfants**

#### **A. Accueil temporaire et non-expulsion**

##### **1. Accueil temporaire**

Une fois repéré, l'enfant migrant clandestin, particulièrement le mineur non accompagné, se voit octroyer un titre de séjour temporaire et fait l'objet d'un accueil temporaire (de quelques jours à quelques mois). Des structures institutionnelles (comités, commissions, cellules...) comprenant des professionnels dûment formés à la problématique des migrants mineurs chercheront à établir son identité, son âge réel, son origine, l'endroit où se trouve ses parents ou d'autres membres de sa famille, les circonstances dans lesquelles il a quitté son pays. Ils entameront les démarches pour localiser les parents et les contacter pour attribuer une personne de référence au mineur, étudieront ce qui constitue son intérêt suprême et ébaucheront une réflexion sur la question de savoir s'il souhaite demander l'asile ou introduire une demande de séjour ordinaire. Fréquemment, on recourt à la technique médicale pour établir l'âge de l'enfant. La validité de ce type d'examen est contestable d'autant que le doute ne profite pas nécessairement à l'enfant que l'on soupçonne d'être majeur.

##### **2. Non-expulsion**

Un enfant ne peut faire l'objet d'une expulsion. Une exception à ce principe d'interdiction d'expulser un enfant existe lorsque le départ de l'enfant est motivé par un souci de réunification familiale, dans des conditions sûres et vérifiées, liées à son accueil dans un pays de destination par un adulte dont l'identité et le lien de parenté avec lui sont formellement établis.

---

(27) L'Avis consultatif OC 16/99 de la Cour interaméricaine des droits de l'Homme, en date du 1<sup>er</sup> octobre 1999, relatif au droit à l'information sur l'assistance consulaire dans le cadre des garanties prévues par la loi, dans le cas de ressortissants étrangers détenus par les autorités d'un Etat d'accueil.



## **B. Droits et régularisation des enfants migrants clandestins**

### **1. Droits des enfants migrants clandestins**

Les enfants migrants clandestins bénéficient du droit à la vie, au nom, à la nationalité et à la personne juridique. Les droits reconnus à l'enfant migrant clandestin couvrent aussi les droits à la formation au niveau préscolaire et scolaire primaire sur la base du traitement national, le droit aux soins de santé d'urgence au même titre que les ressortissants de l'Etat territorial, le droit au logement, le droit à l'emploi. L'Etat hôte ne peut priver l'enfant de ces droits sous prétexte de la résidence illégale ou du travail illégal de l'un ou des deux parents ou de l'existence illégale de l'enfant lui-même (28).

De même, la situation de clandestinité ne peut servir de prétexte pour priver l'enfant migrant de droit à l'emploi et du droit ou principe d'égalité avec les ressortissants du pays d'accueil (traitement national) au niveau du salaire et des conditions de travail. L'Etat en question ne peut laisser l'employeur exploiter la clandestinité de l'enfant travailleur ou réduire ses droits juridiques ou contractuels.

### **2. Non-régularisation automatique de la situation de l'enfant migrant**

La reconnaissance de certains droits à l'enfant migrant n'implique pas nécessairement la régularisation de sa situation et ne lui donne pas ce droit automatiquement (29). Toutefois, l'Etat d'accueil s'engage à prendre les mesures nécessaires pour que cette situation de clandestinité ne se prolonge pas indéfiniment car les problèmes humains des migrants deviennent plus dramatiques avec l'émigration clandestine.

Les flux migratoires particulièrement clandestins touchent de plus en plus les femmes et les enfants qui se trouvent dans une situation de grande vulnérabilité et s'exposent aux manifestations de violence, de racisme, de xénophobie et d'autres formes de discrimination et de traitement inhumain. Le phénomène de la migration des enfants ne trouvera pas de solution sans un

---

(28) Article 30 de la convention de 1990 sur les travailleurs migrants et les membres de leurs familles.

(29) Art. 35, convention de 1990.

dialogue politique ouvert et régulier et une coopération novatrice bilatérale, multilatérale et décentralisée entre pays d'origine et d'accueil des flux migratoires touchant les enfants en général et les mineurs non accompagnés en particulier. Les restrictions à la migration légale et la prééminence des soucis sécuritaires dans le traitement des migrations ne font que renforcer l'intérêt pour la clandestinité. Les Etats d'accueil sont appelés à réviser leur politique d'immigration en vue d'éliminer toutes les mesures et pratiques discriminatoires à l'encontre des migrants en général et des migrants mineurs en particulier.

Les droits de l'enfant migrant sont éparpillés dans les divers instruments internationaux sur les droits de l'Homme en général et les droits de l'enfant en particulier. Une convention internationale spécialement consacrée aux droits de l'enfant migrant s'avère de plus en plus nécessaire.

## La problématique de l'intégration de la femme maghrébine dans les pays de l'Union européenne

El Rhazi Sebhallah & Lahoucine Oulqaid\*

La femme maghrébine immigrée en tant que nouvelle donne dans le discours scientifique sur la condition féminine est le produit récent de la féminisation de l'émigration.

Absente pendant longtemps du phénomène migratoire (1) invisible au cours de la première phase du regroupement familial, la femme commence à s'investir progressivement dans le domaine du travail, notamment dans les usines, les champs, et le travail domestique. Cette nouvelle situation a été, certes, favorisée par les mesures prises dans le cadre de la politique du regroupement familial mais aussi paradoxalement par la fermeture des frontières en Europe (R.F.A. en 1973 (2), France et Belgique en 1974) et à la maîtrise des flux migratoires.

La problématique de l'intégration de la femme maghrébine dans les pays de l'Union européenne revêt un intérêt particulier : d'une part, elle se pose dans un espace plus large d'intégration européenne, notamment après les traités de Maastricht (3) et de Schengen (4) qui induisent une harmonisation progressive de l'arsenal juridique vis-à-vis des immigrés, d'autre part, elle ne se pose plus en

---

(\*) Enseignants-chercheurs, respectivement à l'Université Mohammed V – Rabat, et à l'Université Mohammed I<sup>er</sup>, Oujda.

(1) Pour une périodisation de l'émigration maghrébine, Voir *Revue du Gisti, Plein droit*, n° 61, Paris, juin 2004.

(2) Voir *Histoire et Migrations en Allemagne*, in *Migrance, Mémoire-Génériques*, n° 17-18, Paris Quatrième trimestre 2000-premier trimestre 2001, p. 112

(3) Sur les traités de Maastricht, voir : « l'Union européenne, les traités de Rome et de Maastricht », *la Documentation française*, Paris, 1992.

(4) Sur les accords de Schengen, Voir Vendelin Hreblay, *la Libre circulation des personnes, les accords de Schengen*, PUF, Paris, 1994, p. 32.

termes traditionnels "d'assimilation" (5) car les solutions de l'assimilation politique, économique, sociale et culturelle ne sont plus adaptées aux nouvelles réalités de l'émigration. Aussi devons-nous interroger sur les politiques d'intégration adoptées et sur leurs limites.

Dans cette optique, on tentera d'analyser deux axes fondamentaux : un axe relatif à la problématique de l'intégration socio-culturelle et un autre axe lié à l'intégration politico-économique.

## I. L'intégration socio-culturelle

L'intégration ne se décrète pas. En tant que notion (6), elle reflète le passage de l'immigré personne non-citoyen, minorisée et marginalisée à l'immigré-citoyen qui aspire à l'égalité et à la participation. A cet effet, elle suppose un ensemble d'institutions dont le but est de favoriser l'adaptation progressive de l'immigré au nouvel environnement dans lequel il entend évoluer et vivre tout en gardant sa spécificité intrinsèque. Parmi ces institutions, l'École et le droit constituent indéniablement les instruments de base de cette intégration.

### A. L'École

En tant que lieu d'apprentissage de la démocratie et de la citoyenneté et en tant qu'instrument de socialisation et d'épanouissement, l'École constitue l'élément dynamique de l'intégration. Dans la stratégie prônée par plusieurs pays de l'Union européenne, la femme immigrée est investie d'un rôle de premier ordre. Elle est perçue plus apte que l'homme immigré à remplir le rôle d'agent de réinterprétation et d'adaptation de sa culture d'origine à celle de la société d'accueil.

---

(5) Le terme « assimilation » évoque l'ère de la politique coloniale de la France vis-à-vis des pays du Maghreb en mettant l'accent sur les rapports dominé/dominant. Abandonner à la fin des années soixante-dix, le terme insertion a substitué au terme assimilation.

(6) L'intégration est une notion plus opportune que l'insertion qui présente l'équivoque de figer les situations culturelles, de considérer les différences culturelles comme irréductibles et donc de justifier l'exclusion au nom de l'intégrité de la culture française.

Le terme intégration suppose un acte volontaire de chacun de faire partie de l'ensemble reconnu dans son intégrité avec l'idée de respect des différences.

Elle serait même plus intéressée par le modèle culturel de la société d'accueil plus avantageux à ses yeux (7).

Toutefois, au-delà des jugements que l'on pourrait porter sur les différentes politiques adoptées par les pays européens dans le domaine de l'intégration scolaire, force est de constater que la marginalisation pèse sur l'institution de l'école qui connaît partout une crise profonde. Les enfants d'immigrés subissent quotidiennement des formes subtiles de racisme qui vont jusqu'à leur refuser le droit d'inscription en raison des quotas établis dans les établissements scolaires. Ces pratiques discriminatoires existent invariablement dans les pays européens selon des degrés différents. Dans certains pays, des écoles ghettos se sont constituées provoquant la fuite d'une partie de la population. Dans d'autres contrées, sous l'effet des idéologies nationalistes extrémistes la situation est à la limite de l'apartheid scolaire.

C'est dans ce contexte général défavorable que se trouve posé le problème de l'intégration des jeunes filles immigrées. Celles-ci affrontent plusieurs handicaps aussi bien au sein de leurs familles qu'au sein du système éducatif qui a tendance à les exclure prématurément de la course scolaire. Au sein de la famille, les filles scolarisées sont plus assujetties à faire le travail domestique qu'à préparer les devoirs de l'école. Les parents, le plus souvent analphabètes, sont peu enclins à contrôler la vie scolaire de leurs enfants et particulièrement de leurs filles car ils considèrent la formation moins importante pour elles. Aussi leur absentéisme est-il fréquent et leur résultat peu brillant.

Dans le système de l'enseignement, les filles ont une présence relativement importante dans les filières courtes de l'enseignement général et dans les enseignements sans sélection. Ces filières empêchent les filles immigrées d'aller plus loin dans les enseignements approfondis. Certes, il existe quelques cas de filles, issues de l'émigration qui ont réussi à dépasser les handicaps en accédant à l'enseignement supérieur (8) mais ces cas demeurent limités en dépendent

(7) Taobada-Lévi, « L'intégration au féminin » Dossier : Migrants-Formation, n° 84, mars 1991.

(8) Voir Z. Zeroulou, « L'insertion professionnelle des jeunes issus de l'immigration algérienne et diplômés de l'enseignement supérieur », in *L'immigration au tournant*, CIEMI, l'Harmattan, Paris, 1990, p. 299-312.

« des trajectoires familiales » déterminés (9). La réussite semble être inhérente entre autres à un système de représentations de l'expérience de l'immigration qui est propre à ces familles et dans lequel la relation à l'école tient une place prépondérante (10).

L'idée répandue selon laquelle les jeunes filles maghrébines ont de meilleurs résultats que les garçons de leurs groupes n'est pas toujours fondée (11).

La fille immigrée demeure toujours doublement victime : de son statut d'immigrée et de son statut de fille. Les traditions, les coutumes et les idées reçues sur une certaine conception de la division des rôles et du travail constituent autant de blocages que les filles immigrées sont poussées le plus souvent à adopter des stratégies identitaires en terme de résistance. Certes les nouvelles générations d'immigrées ont tendance à se libérer de ces vieux carcans socio-culturels mais le plus souvent au prix d'un déracinement total et d'une assimilation quasi parfaite qui ne laisse point de place ni à la différence ni à la spécificité.

L'affaire des foulards en France exprime à bien des égards l'échec d'une certaine politique d'intégration et le rejet du modèle occidental (12) de la libération de la femme. Il prouve également que le problème de l'intégration féminine n'est pas un problème de conflit de lois, mais un problème d'ordre culturel (13).

## B. Le Droit

Le droit constitue un autre instrument de taille qui contribue à l'intégration des immigrés dans les pays européens. En effet, le droit peut faciliter le

(9) *Idem*.

(10) Voir Z. Zeroulou, « L'école et les enfants d'immigrés : quel traitement ? » in *les Politiques d'intégration des jeunes issus de l'immigration*, CIEMI, L'Harmattan, Paris, 1989, p. 141-144.

(11) M. Belhad, « La réussite scolaire des filles d'origine maghrébine », thèse mémoire du D.E.A./H.E.S.S., 1991.

(12) *Revue des deux mondes...*

(13) Le Conseil d'Etat français a estimé que le port de « foulard » n'est pas incompatible avec le principe de laïcité mais que la liberté religieuse ne saurait perturber le déroulement des activités de l'enseignement, Voir, Avis du 27 novembre 1989, n° 346893, Conseil d'Etat, Assemblée générale plénière, in *Actualités juridiques droit administratif*, 20 janvier 1990, p. 39 et suivantes.

processus d'intégration par des mesures tendant à assurer l'égalité de traitement, à mettre en œuvre les politiques sociales en formation pour combattre les phénomènes d'exclusion en offrant à tous les chances de promotion et d'ascension sociale. Le droit peut, en outre, prévenir et sanctionner les différentes formes de discrimination vis-à-vis des étrangers et assurer pleinement l'acquisition de la nationalité du pays de résidence. En revanche, le droit peut constituer un frein à tout processus intégrationniste. Il peut même, à la limite, être utilisé dans un sens qui génère le séparatisme et les exclusions(14).

Etant donné que chaque Etat a son histoire migratoire et sa politique propre, les Etats européens offrent un éventail différencié des droits de l'émigration. Toutefois, une tendance générale apparaît nettement sous la pression de la crise économique et du développement de la xénophobie : les mesures se font plus restrictives à l'entrée, alors qu'en même temps, des mesures sont prises pour améliorer relativement la condition juridique des résidents étrangers dans le but de faciliter leur intégration. Ainsi certains Etats développent des politiques basées sur l'égalité des droits, d'autres prônent une émancipation des minorités par les discriminations positives et l'octroi des droits politiques au niveau local (15). Mais quelles que soient le bien fondé et la pertinence des politiques adoptées, la problématique de l'intégration par le droit réside d'une part dans le clivage qui existe entre les normes prescrites et leur application et d'autre part dans le statut de subordonné de la femme immigrée. Cette situation pousse d'ailleurs, celle-ci de plus en plus à demander l'acquisition de la nationalité des pays d'accueil car elle lui offre plus d'avantages que son statut juridique d'origine. Sous l'effet du conflit du droit musulman et du droit européen, la femme immigrée considère que le statut personnel musulman lui accorde, en tant qu'épouse (16) et héritière moins de droits que le droit européen. Enfin, une telle acquisition de la nationalité garantira une reconnaissance internationale, une protection diplomatique et une liberté de circulation plus notables que la nationalité d'origine.

(14) Tel que le droit de l'Apartheid avant son abolition en Afrique du Sud.

(15) En particulier la Hollande.

(16) Le problème de la polygamie se pose également avec acuité dans certains milieux d'immigrés. Il faut souligner également qu'en cas de divorce, la femme a plus de droits (allocations familiales, etc.).

## II. L'intégration politico-économique

Ces deux dimensions politique et économique revêtent une importance capitale dans la vie des immigrés car elles impliquent la notion de participation qui constitue la clé de voûte dans la dynamique intégrationniste.

### A. L'intégration politique

Elle implique la participation effective des immigrés à la gestion des affaires publiques. Lorsqu'on parle d'intégration politique, la polémique se focalise essentiellement sur le droit de vote des étrangers « aux municipales » comme si c'était le seul aspect de la dimension politique. Or l'intégration politique pourrait concerner en premier lieu la représentation des immigrés aux instances consultatives et parfois de décision où les femmes pourraient jouer éventuellement un rôle non négligeable, notamment aux sein des instances qui traitent du logement au sein de l'éducation, des conditions du travail ou de la protection familiale.

Certes, plusieurs pays européens ont accordé le droit de vote aux résidents étrangers, notamment la Suède en 1975, la Norvège en 1978, le Danemark en 1981 et les Pays-bas en 1985. En France, la gauche à son arrivée au pouvoir s'était déclarée favorable au vote des immigrés aux élections, mais devant les réactions hostiles de l'opinion et la montée du Front National, le gouvernement socialiste de M. Michel Rocard a renoncé à ce projet (17).

Si le droit de vote des immigrés peut être un moyen d'intégration progressive permettant une prise en compte des besoins des électeurs les plus démunis – l'expérience des pays nordiques le montre clairement –, il présente néanmoins l'inconvénient de reléguer les résidents étrangers dans une citoyenneté de second degré. "Le citoyen local" risque d'être moins protégé par l'Etat et plus soumis à l'influence et à la dépendance des notabilités locales.

De même, l'expérience montre que le droit de vote des étrangers dans les pays de forte immigration conduit inéluctablement au développement de la xénophobie.

---

(17) Sa réalisation exige du reste une modification de l'article 3, alinéa 4, de la constitution française qui n'attribue la qualité d'électeurs qu'aux "nationaux français".



Dans le cadre de cette problématique de l'intégration politique telle qu'elle se pose dans les pays européens, la femme immigrée est doublement victime. Elle est victime d'une certaine conception de la société maghrébine, voire musulmane, dans laquelle l'homme et la femme auraient des fonctions différentes : la fonction politique serait l'exclusivité des hommes (18). Elle est victime aussi par rapport à son statut d'immigrée qui fait d'elle une mère de famille nombreuse soumise, inactive et dominée totalement par sa communauté. Certes, certaines femmes de la seconde génération ont pu s'infiltrer dans « le champ politique » des hommes en devenant conseillères municipales voire députés et ministres. Mais il s'agit là de cas isolés, car la femme même dans les sociétés européennes n'est pas représentée politiquement de manière satisfaisante. La part des femmes issues de l'émigration au sein des institutions politiques représentatives telles que le parlement, les assemblées locales ou au sein des organisations politiques et syndicales demeure insignifiante. Toutefois, leur présence au sein de la société civile est plus agissante.

En effet, depuis les années quatre-vingts, on assiste à une prolifération d'associations féministes d'entraide aux femmes immigrées. Ces associations, dont les activités touchent à plusieurs aspects de la vie quotidienne, notamment l'alphabétisation, l'éducation, la famille, le travail, les droits..., jouent un rôle important dans la prise de conscience des femmes immigrées et constituent parfois une force de pression non négligeable sur les pouvoirs publics à l'échelle locale ou nationale telles que "le lobby beur" en France.

Un autre niveau où la participation de la femme immigrée ou issue de l'émigration demeure limitée est celui des élections, à la sécurité sociale, aux conseils de prud'hommes aux comités d'entreprises, aux commissions paritaires, aux comités d'établissement, aux commissions des H.L.M., etc.

---

(18) Cette croyance est générale, elle ne concerne pas uniquement les sociétés maghrébines. La Suisse n'a reconnu le droit de vote aux femmes qu'en 1971 à la suite d'un référendum assez controversé !

## B. L'intégration économique

Le travail, en tant que champ d'intégration de la femme immigrée ou issue de l'émigration, favorise son indépendance financière et son autonomie individuelle. En outre, il développe par le contact qu'il implique une ouverture sur la société d'accueil et une prise de conscience de sa spécificité en tant que femme et en tant qu'émigrée.

L'intégration économique suppose généralement l'obtention d'emplois rémunérés qui va de pair avec le développement de la scolarisation des femmes immigrées ou issues de l'émigration et de leur formation. Les faits le prouvent : le chômage dans les périodes de crise économique touche beaucoup plus la catégorie des immigrés que les autochtones. Certes, les femmes immigrées semblent avoir plus de facilités sur le marché du travail que les immigrés hommes mais cela s'explique par le fait qu'elles acceptent plus facilement des emplois précaires que les hommes. En effet, les femmes immigrées sont généralement concentrées dans le travail occasionnel ou saisonnier.

En revanche, les femmes issues de l'émigration qui ont acquis un certain niveau d'instruction et de formation sont concentrées dans le secteur des services sociaux – Professeurs, assistantes sociales ou conseillères d'orientation (19).

Par ailleurs, le pourcentage des femmes immigrées ou issues de l'émigration tend à diminuer dans l'industrie et la majorité d'entre-elles appartiennent à la catégorie « manœuvres ». Le pourcentage est encore moins important dans la catégorie des femmes cadres diplômées de l'enseignement supérieur. Leur insertion professionnelle est plus difficile (20).

Au terme de cette étude, il paraît que la femme immigrée ou issue de l'immigration affronte plusieurs problèmes d'intégration qui vont de l'École jusqu'au travail. L'intégration est loin d'être idéale. En tout état de cause elle ne peut se réaliser que dans l'affirmation des différences.

(19) Conseillères d'orientation surtout dans le milieu des immigrés.

(20) Voir Z. Zeroulou, « L'insertion professionnelle des jeunes issus de l'immigration algérienne et diplômés de l'enseignement supérieure », *op. cit.*

*Axe III*

**Aspects économiques**

L'ASILE POLITIQUE EN EUROPE  
DEPUIS L'ENTRE-DEUX-GUERRES

Coordination : Olivier Clochard,  
Luc Legoux et Ralph Schor



Revue Européenne des  
Migrations Internationales

**Editorial**

Luc Legoux : Changements et permanences dans le traitement des réfugiés

Alexis Spire : Les réfugiés, une main d'œuvre à part : Conditions de séjour  
et d'emploi, France, 1945-1978

Éric Vial : Terre d'attente ? Tensions et rejet de nouveaux arrivants au sein  
de l'immigration italienne italienne

Olivier Clochard, Yann Gastaut et Ralph Schor : Les camps d'étrangers en France 1939-  
1945 : confinement et adaptation. Du "modèle" français à la construction de  
Teresa Schlegel

Patrick Delouvet : L'asile en France aujourd'hui

Emmanuelle Borezani, Frédéric Bourgeois et Karim Richard : L'européanisation  
la structure d'asile en France : Tendances nationales, représentations  
départementales et autres locales

Gilles Frigoli : La demande d'asile : un « enjeu » pour d'autres ?  
La demande d'asile à l'épreuve des logiques de l'association

Mohamed Karim Doudou : Les réfugiés politiques en France  
Complexité des parcours et des espaces migratoires

**Note de recherche :**

Frédéric Abot : L'engagement comme processus facilitant l'intégration  
Le cas des réfugiés latino-américains en Suède

Volume 20 - N°2 - 2004

Éditée par l'Association pour l'Étude des Migrations Internationales (AEMI)  
ISSN 0765-0732 - ISBN 2-911627-37-7

## **Le comportement migratoire : analyse de quelques facteurs**

Mohamed Legssyer, Abdelkbir El Ouidani\*

Toute analyse de l'espace économique renvoie automatiquement à la réalité phénoménale que représente la région, imposant ainsi une perpétuelle "dialectique" entre l'abstraction d'un côté et la recherche empirique de l'autre. Si le recours aux "espaces abstraits" est pertinent, il n'empêche qu'il demeure indispensable de se confronter à l'espace concret : l'espace socio-économique. L'objet de la recherche n'est justement pas le développement autonome d'un système logique, mais l'appréhension de l'essence des phénomènes réels. En revanche, une démarche qui tient compte de la seule dimension phénoménale conduit automatiquement à une vision empiriste de l'espace conçu alors comme simple contenant à inventorier, ou encore comme facteur à modéliser (sans contenu théorique), et non comme forme d'existence de la structure sociale.

Par ailleurs, si toutes les études établissent une relation étroite entre la structuration de l'espace économique et la hiérarchie régionale des salaires, il faut bien avancer que cette dernière agit incontestablement à son tour sur les flux migratoires du facteur travail. Il faut donc préciser le rôle du salaire dans l'explication du comportement migratoire.

Notre analyse se propose d'étudier deux éléments qui nous semblent pertinents pour développer la problématique des migrations, à savoir : la précision d'abord des caractéristiques du système local d'emploi (ce qui peut être considéré comme la base de l'analyse), et la précision des facteurs du comportement migratoire étudiés en relation avec le premier point. Les

---

(\*) Enseignants-chercheurs à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Université Mohammed I<sup>er</sup>. Oujda.

développements effectués seront appuyés par un regard sur les données de la région du Tensift.

### **I. Les caractéristiques du système local d'emploi**

Au plan de l'analyse, chercher à délimiter le marché local de l'emploi conduit à une impasse théorique et ce, quel que soit le critère retenu. En effet, la délimitation du marché local du travail se situe dans une optique qui n'intègre l'espace que comme facteur de séparation géographique. Or, l'espace doit être saisi comme l'articulation des relations entre agents (1). Il faut donc comprendre comment se différencient les systèmes locaux d'emploi et quelles interdépendances les relient.

Une telle approche souligne le rôle prépondérant des entreprises dans la gestion du travail. Par ailleurs, l'analyse en terme de système local d'emploi intègre les pratiques d'entreprises dans les structures locales et essaie de dégager les interdépendances entre le système local d'emploi et les autres systèmes. Nous rejoignons ainsi Walliser lorsqu'il écrit à propos du système local d'emploi qu'il s'agit : « d'un ensemble en rapport réciproque avec un environnement, ses échanges lui assurant une certaine autonomie, d'un ensemble formé de sous-systèmes et interactions. Cette interdépendance lui assure une certaine cohérence d'un ensemble subissant des modifications plus ou moins profondes dans le temps, tout en conservant une certaine permanence » (2). Nous allons donc développer successivement les deux caractéristiques évoquées : le rôle des stratégies d'entreprise et les interdépendances avec les autres systèmes.

#### **1. Le rôle des stratégies d'entreprises**

On peut définir deux aires significatives pour l'entreprise : la zone d'influence directe qui contient l'ensemble des salariés de l'entreprise, et la zone d'influence indirecte qui correspond à l'aire de recrutement potentiel de

(1) Voir notamment : Mohamed Legssyer, « Structuration de l'espace urbain et analyse des inégalités des salaires ». Communication au colloque international « Europe-Méditerranée : vers quel développement ? », Bendor-Bendol, 27-29 mai 1998.

(2) Walliser B, *Systèmes et modèles*, Editions du Seuil, 1977, p. 10.

l'entreprise. L'équilibre entre ces deux zones s'effectue selon les relations qu'une entreprise peut avoir avec les entreprises voisines. Bref, dans un espace quelconque, peuvent se superposer différentes zones dont la configuration établit la spécificité de cet espace.

En ce qui concerne les relations qui s'établissent entre les entreprises, on peut dire tout d'abord que selon la taille de ces dernières, celles-ci peuvent soit définir l'espace, soit au contraire être définies par ce dernier. Les entreprises diffèrent par la qualité et la quantité des emplois offerts. Certaines d'entre elles peuvent être dominantes pour certaines variables bien définies : le salaire offert, les conditions de travail, etc. L'entreprise dominante impose sa propre politique alors que les entreprises dominées se situent par rapport à la première, et peuvent en conséquence, avoir plusieurs comportements différents.

- Elles peuvent ainsi avoir un comportement d'entente qui vise à contrecarrer des actions revendicatives des travailleurs et éviter une surenchère sur les salaires. C'est ainsi que ces entreprises sont amenées à coordonner leurs actions en passant des accords sur les salaires, ou encore des accords non concurrence sur le personnel.

- Les entreprises dominées peuvent également opter pour un comportement de complémentarité qui leur permet d'embaucher le travail non utilisé par l'entreprise dominante.

- Une autre solution consiste pour les entreprises dominées à adopter un comportement d'imitation qui les conduit à réduire l'écart qui les sépare de l'entreprise dominante.

Par ailleurs, étant donné que la différenciation des salaires s'effectue en des lieux variables (local, régional, ou national), et du fait de la multiplicité des modes de fixation des salaires (politique, institutionnel, etc.), le système local d'emploi tire sa spécificité du poids des déterminants locaux ainsi que de la part des salaires fixés à l'échelle locale. La rigidité plus ou moins grande des salaires à l'échelon local constitue un facteur plus ou moins contraignant pour les entreprises. L'organisation du système local ainsi que la hiérarchie des salaires qui le caractérise sont fonctions du poids des secteurs à haut niveau de rémunération et des secteurs à bas niveau des salaires. Enfin, il faut préciser que

le système local d'emploi n'est pas simplement un système de relations entre entreprises, mais il est également le lieu d'exercice du travail. C'est ce que nous allons voir maintenant en étudiant les interdépendances du système local d'emploi avec les autres systèmes.

## **2. Les interdépendances avec les autres systèmes**

Les autres systèmes locaux participent également à la gestion du capital humain ainsi que les modalités de mobilisation de ce dernier. En effet, le coût d'entretien du travail est fonction de plusieurs éléments dont les habitudes de consommation, la structure de l'appareil éducatif, l'infrastructure locale, la structure démographique, etc. Tous ces éléments apparaissent objectivement dans la démarche en terme de système local d'emploi.

### **A. Le coût de rémunération du travail**

Si on cherche à expliquer le salaire sur la base du coût d'entretien, alors on peut comprendre que ce coût dépend des habitudes des consommateurs. Si on assimile l'éducation à une dépense de consommation (3) qui entre dans le coût d'entretien du travail, alors ce coût dépend de la structure de l'appareil éducatif (âge de scolarité obligatoire, durée et intensité de la formation, etc.). A l'échelle spatiale, le coût d'entretien dépend également des infrastructures locales (logements, hôpitaux, équipements spéciaux, etc.), ainsi que la structure démographique (nombre d'enfants à charge dans la famille, etc.).

En définissant sa stratégie spatiale, l'entreprise est amenée à apprécier l'ensemble de ces éléments quoiqu'une partie de ce coût d'entretien est prise en charge par un financement public (4). Par ailleurs, l'entreprise doit se conformer aux accords d'entreprises dans tous ses établissements. Enfin, si les

---

(3) Legssyer M., « Les limites des analyses en terme d'éclatement catégoriel du marché du travail ». Proposition de communication envoyée au colloque : « Le rôle des Facultés de Droit dans le développement économique » Organisé par la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales de l'Université Moulay Ismaïl. Meknès les 8-9 décembre 1995.

(4) Voir par exemple : Legssyer M., « Espace et inégalités des salaires ». Communication au colloque international : « Régions et développement économique » organisé conjointement par le Centre d'Economie Régionale (CER) de l'Université d'Aix-Marseille III, et le ministère marocain chargé de la population. Rabat, 19-20 octobre 1995.



salaires de la fonction publique sont identiques sur tout le territoire national, des différences entre les salaires institutionnels et les « prix de marchés locaux » peuvent apparaître pour induire dans ce cas des phénomènes de domination selon les différents sous-espaces. Autrement dit, si dans certaines zones, les salaires de la fonction publique paraissent plus élevés que ceux versés par les entreprises privées, dans d'autres zones c'est le phénomène inverse qui peut se produire.

Le système d'emploi ne concerne pas uniquement le travail salarié. En effet, l'importance du travail non salarié (artisans, commerçants, professions libérales, etc.) est variable selon les zones. Par conséquent, les échanges entre la population salariée et la population non salariée auront des poids variables. Enfin, le phénomène de l'exode rural ne se manifeste pas avec la même ampleur dans toutes les régions. Alors que le mode rural continu à constituer dans certains espaces une réserve importante de main-d'œuvre, dans d'autres en revanche, l'exode rural est en voie de disparition.

### **B. La structure spatiale et l'appareil de formation**

La répartition des travailleurs selon l'âge, le sexe, la nationalité, etc. varie d'un espace à un autre. De même, le taux d'activité féminin, le nombre d'enfants n'ayant pas atteint l'âge d'activité, la proportion des personnes âgées dans la population locale, etc. ne sont pas identiques dans toutes les zones. En ce qui concerne le système de formation, l'implantation dans l'espace de l'appareil éducatif n'est pas homogène. Les taux de scolarisation varient considérablement d'une zone à une autre (5) et ce, quel que soit l'âge considéré. Cette organisation de l'appareil de formation dans l'espace est très importante dans la mesure où elle accentue la spécificité de chaque système d'emploi. Enfin, les rapports qui peuvent exister entre le système de formation et les employeurs sont spécifiques selon les zones et peuvent participer à la gestion du capital humain.

---

(5) Ce phénomène existe même dans les pays industrialisés. Voir par exemple pour le cas de la France les statistiques contenues dans la série "R" des collections de l'INSEE. Voir aussi pour le cas du Maroc : Hassani N., « Comportements familiaux et offre scolaire dans l'explication de la scolarisation des filles dans le milieu rural marocain ». Thèse de Doctorat. Université de Bourgogne, 1996.

### C. Les traditions locales

Il faut remarquer que les traditions sociales, culturelles et politiques contribuent, elles aussi, à accentuer la spécificité des différents sous-espaces (6). L'histoire locale peut modeler certains comportements de travail en contribuant à l'appréhension sociale de certains types d'emploi. Ainsi, par exemple, le travail agricole crée un type de main-d'œuvre différent de celui que génère le travail de la mine. Ces traditions locales paraissent très importantes si on considère justement qu'elles peuvent contribuer à l'attraction ou au contraire, à la répulsion de certains types d'emploi. L'absence d'habitudes au travail industriel peut entraîner des mouvements de délocalisations des établissements.

Par ailleurs, on peut dire qu'il y a une cohérence entre les structures sociales et les modes de gestion du capital humain. Ces structures sociales expliquent tel ou tel comportement dans telle ou telle zone. Ainsi par exemple, dans une région de vieille tradition industrielle où la combativité des travailleurs est ancienne, les rapports de force entre les salariés et les employeurs peuvent être tels qu'ils empêchent les entreprises à avoir le même comportement que dans les zones d'industrialisation récente, ou encore dans un espace rural.

Enfin, si le système d'emploi est défini par les relations qu'il entretient avec les autres systèmes locaux, il n'en demeure pas moins qu'il entretient également des relations avec les systèmes d'emploi de dimensions plus larges. Ce sont d'ailleurs ces relations qui poussent la grande entreprise à définir la stratégie spatiale qui consiste à choisir des localisations pour ses établissements de telle manière qu'elle réalise sa meilleure combinaison technologie-capital humain(7). Par conséquent, il reste à se poser la question des modes de délimitation, et ce, même si à travers les éléments étudiés, il reste difficile de proposer un découpage géographique déterminé. Ce dernier doit appréhender la réalité locale dans son ensemble. La région au sens socio-économique renvoie à certaines spécificités locales qui tiennent justement à l'homogénéité des

(6) Certains auteurs parlent à juste titre de société locale. Voir par exemple Dulong R., *les Régions, l'Etat et la société locale*. PUF, 1978.

(7) La technologie est définie ici par un aspect "technique utilisée" et par un aspect "consommation correspondante". Voir notamment : Aydalot Ph., *Dynamique spatiale et développement inégal*. Economica, 1980.

structures économiques et sociales. A la lumière donc de l'ensemble de ces développements, nous allons maintenant nous pencher sur l'étude des facteurs du comportement migratoire tout en prenant à titre d'illustration le cas précis de la région du Tensift (8).

## II. Les facteurs du comportement migratoire

Il faut mettre l'accent sur les questions relatives aux causes et aux effets des processus migratoires. Les migrations jouent-elles le rôle d'ajustement que leur assigne la théorie. Si la réponse à cette question est négative, quels sont alors les facteurs objectifs du comportement migratoire ?

Le phénomène migratoire doit être analysé dans le cadre d'un ensemble qui constitue celui de la structuration – restructuration de l'espace économique. En effet, des approches partielles d'un tel processus de migration ne peuvent déboucher sur une théorie globale dans laquelle les ajustements statistiques doivent trouver une signification cohérente.

### 1. Les facteurs objectifs de la migration

On peut définir la technologie par le niveau des connaissances et de qualification contenu dans les fonctions de production et par la structure des consommations correspondantes. Les espaces se différencient ainsi par le niveau technologique qu'ils incorporent. La migration, quant à elle, peut être appréhendée également par la variable Technologie. Autrement dit, la problématique doit être construite non pas sur une dynamique de l'équilibre, mais sur la théorie du développement inégal, pour apparaître ainsi comme une composante significative de la formation des systèmes spatiaux.

Les économistes considèrent généralement que la croissance des espaces est expliquée à la fois par un facteur démographique et par un facteur résiduel appelé « progrès technique » qui affecte positivement l'accroissement de la productivité. Si on suppose que la première variable est exogène, alors le facteur résiduel reste la seule variable déterminante dans toute analyse spatiale

---

(8) L'enquête a été menée sur l'emploi dans la région du Tensift en 1996.

dynamique. En outre, la dualité dans l'approche de la technologie permet de traiter de la même manière aussi bien le comportement de mobilité des entreprises que celui de la main-d'œuvre.

En revanche, si on hiérarchise l'espace économique en considérant la structure des fonctions de consommation, alors il devient significatif de hiérarchiser les schémas de consommation imposés par les techniques de production. Ainsi, dans une telle vision, la migration peut être liée au choix des techniques, et on peut ainsi analyser le degré d'intégration technologique comme un élément favorable aux mouvements migratoires, et la distance technologique comme une barrière à ces mouvements.

#### **A. Le degré d'intégration technologique**

Au sein d'un espace donné, le degré d'intégration technologique peut avoir une influence appréciable sur le comportement des migrations. Ce degré d'intégration peut être appréhendé par deux éléments essentiels : l'information et la solidarité.

- Au niveau de l'information, il s'agit de l'ensemble des informations que peuvent avoir les travailleurs habitant dans un espace déterminé. Ces informations ont trait essentiellement aux conditions économiques qui existent dans les autres sous-espaces composant l'espace global. L'information consiste donc pour le travailleur d'une zone donnée à prendre connaissance des conditions d'exercice du travail dans d'autres sous-espaces. Il n'y a pas de migration si l'information est nulle. L'information nécessaire pour le migrant concerne les marchés locaux du travail et les niveaux technologiques (définis successivement par le niveau des techniques et les fonctions de consommation correspondantes à ce dernier). Elle différencie en outre le comportement migratoire des agents économiques selon que ces derniers ont accès ou non à l'information. L'accès à l'information dépend du niveau intellectuel et de la localisation (9).

---

(9) C'est d'ailleurs dans ce sens que plusieurs études réalisées, tant aux Etats-Unis qu'en France, soulignent le rôle des villes dans les migrations.

• Quant à la solidarité, elle englobe l'ensemble des relations que les différents sous-espaces entretiennent entre eux. Elle n'est donc pas entendue dans le sens moral du terme, mais comme l'expression des relations inter-spatiales susceptibles d'engendrer des tendances à l'homogénéisation des espaces intégrés dans un ensemble supra – spatial. Là encore, il ne peut y avoir solidarité sans information. Les relations inter-spatiales qui constituent donc la base de la solidarité, peuvent dépendre des diverses structures : l'appartenance à un même espace politique, social, syndical, fiscal, etc. Tous ces éléments peuvent contribuer en effet à l'homogénéisation des structures spatiales. Inversement, une indépendance absolue des sous-espaces peut engendrer des écarts entre ces derniers.

On peut donc dire en définitive qu'il y a deux forces contradictoires quant à l'explication des mouvements migratoires : une force imposée par l'existence des relations inter-spatiales (présence de solidarité) qui tendent à homogénéiser les espaces, et une force symétrique imposée par l'absence de solidarité (indépendance totale) qui agit dans le sens de l'aggravation des écarts régionaux. Selon que l'une ou l'autre des deux forces en présence domine, on peut assister à des phénomènes d'aggravation ou de réduction des disparités régionales.

On peut enfin préciser que la notion de solidarité permet de tenir compte des facteurs économiques, mais aussi des facteurs non économiques (comme les facteurs politiques) dans l'étude de l'évolution dynamique des disparités spatiales.

## **B. Les barrières à la mobilité**

De la même manière que nous avons développé les facteurs favorables à la migration, nous allons mettre l'accent maintenant sur les facteurs qui freinent le mouvement migratoire. Ces facteurs sont constitués essentiellement par la distance technologique. Là encore la notion de technologie se retrouve à la base des migrations. L'écart technologique qui existe entre les différents espaces potentiels d'implantation joue un rôle d'incitation à la mobilité des travailleurs. Cet écart doit être positif sans qu'il soit pour autant trop important. En effet, le migrant cherche une promotion possible. Ce qui signifie que si l'écart technologique est trop important, le travailleur pourra hésiter devant un

« dépaysement » lourd à supporter. Ce dépaysement s'explique par des problèmes d'adaptation à des tâches nouvelles et à l'environnement socio-culturel engendré par l'organisation spatiale. De même, puisque tout déplacement de travailleur nécessite un délai d'apprentissage plus ou moins long, le migrant cherche les espaces d'implantation où le cadre technologique ne lui pose pas trop de difficultés d'adaptation.

Pour mieux éclairer le schéma, on peut approfondir la notion de distance technologique en considérant deux espaces A et B se différenciant par les techniques utilisées. La région A utilise des techniques plus avancées que la région B. Dans ce cas, la distance technologique entre ces deux espaces est définie par des écarts au niveau de l'environnement matériel nécessaire. Autrement dit, cette distance s'incarne non pas dans les différences au niveau des caractéristiques liées au travail, mais dans les différences au niveau de la dotation en capital technique (un balayeur peut utiliser un balais dans la zone B ou une machine dans la zone A). Lorsque le travailleur peut utiliser sans délais trop long une technique de production ou d'organisation spatiale, cela constitue pour lui une incitation à la migration. Dans le cas où ce délais d'apprentissage est trop long, cela constitue pour lui une barrière à la mobilité.

A côté de la distance technologique qui sépare les espaces, on peut considérer également la distance économique, sociale et géographique. En effet, tout déplacement de travailleur induit des coûts d'installation, des coûts liés à la distance géographique et des coûts sociologiques. Si les coûts de déplacement géographique ont tendance à diminuer avec les progrès réalisés dans le domaine des transports, il n'en demeure pas moins que les coûts de reconversion psychologiques apparaissent d'autant plus contraignants que l'écart culturel est important. C'est pourquoi on peut noter que l'âge réduit les facultés d'adaptation, et par conséquent, accroît la distance entre les espaces (les jeunes sont par exemple meilleurs migrants que les moins jeunes). Enfin, l'information et les progrès réalisés en matière de communication ont pour rôle de contrecarrer les facteurs limitant la mobilité de la main-d'œuvre et élargissant par conséquent le champ des migrations (10). C'est donc sur la base de ces

---

(10) Cette approche est confirmée par plusieurs études tant en France qu'aux Etats-Unis.

développements théoriques que nous allons maintenant analyser le phénomène des migrations dans la région du Tensift.

## 2. L'analyse des migrations : le cas de la région du Tensift

Pour étudier les origines des disparités des comportements constatés dans la région du Tensift, on va s'intéresser à trois types de populations : les individus mobiles sans passer par une période de chômage (échantillon n° 1), les individus mobiles à l'issue d'une période de chômage (échantillon n° 2), et enfin les individus au chômage et refusant toute solution de mobilité (échantillon n° 3) (11). L'enquête menée considère les individus vivant dans la région du Tensift, plus précisément à Marrakech. De même seuls les individus de sexe masculin sont pris en considération. Le questionnaire établi concerne des indicateurs de mobilité (distance parcourue, raison de migrations, etc.), des indicateurs relatifs aux caractéristiques personnelles des individus (âge, niveau d'instruction, durée de vie active, charges de famille) et des indicateurs relatifs au processus de recherche d'emploi (le commencement de la recherche, les moyens de la recherche, le temps consacré à la recherche, les offres d'emploi proposées, les difficultés rencontrées en cas de mobilité). Bref, en faisant une simple lecture des réponses aux questions posées, les résultats de l'enquête peuvent être synthétisés autour des points suivants : les caractéristiques des individus enquêtés, les habitudes de mobilité, la situation familiale, les conditions de la mobilité spatiale, les facteurs de la mobilité spatiale. Nous verrons plus loin les résultats synthétiques relatifs à l'effort de prospection en matière de chômage et en matière de salaire.

### A. Présentation de quelques résultats significatifs

Ces résultats ressortent du simple dépouillement des réponses données par les personnes interrogées. Ainsi, il faut signaler tout d'abord à propos des caractéristiques des individus que la structure d'âge de l'échantillon est beaucoup plus concentrée dans la catégorie des moins de 30 ans. Cela signifie que la mobilité est inversement liée à l'âge. Ce qui signifie que plus l'âge est faible, et plus la mobilité est forte.

---

(11) Il s'agit en effet de déceler trois types de comportements différents dans la région du Tensift.

• Concernant la catégorie socio-professionnelle, l'échantillon n° 1 est composé essentiellement (plus de la moitié) par des individus ayant des responsabilités professionnelles. Ceux-ci appartiennent à la classe d'âge 25-40 ans. Au niveau de l'échantillon n° 2, on relève qu'une élévation de l'âge va en parallèle avec celle de la qualification. Pour l'échantillon n° 3, et pour les âges élevés, on note une concentration de certaines qualifications, surtout les cadres et les agents de maîtrise.

• Concernant les habitudes de mobilité, et à la question : avez-vous occupé des emplois dans des entreprises différentes ? 80 % des réponses sont affirmatives. La répartition par échantillon a donné 81 % pour l'échantillon n° 1 74 % pour l'échantillon n° 2, et 83 % pour l'échantillon n° 3. Par ailleurs, l'enquête réalisée retient comme hypothèse que seule, la catégorie de population ayant occupé plus de 10 emplois est instable. Cette catégorie instable représente selon les trois échantillons les résultats suivants :

Nombre d'emplois	Echantillon 1	Echantillon 2	Echantillon 3
Moins de 10	98 %	94 %	89 %
Plus de 10	2 %	6 %	11 %
<b>Total</b>	<b>100 %</b>	<b>100 %</b>	<b>100 %</b>

• A propos de la mobilité par démissions, l'enquête fait ressortir que la fréquence des démissions se situe entre 2 et 5 démissions pour la moitié des mobiles volontaires, 40 % des mobiles après période de chômage et 44 % des chômeurs non mobiles. En outre, les licenciements représentent 25 % des mobiles volontaires. Ce chiffre augmente pour les mobiles non volontaires. Enfin, 75 % des chômeurs non mobiles déclarent avoir été licenciés au moins une fois.

• En ce qui concerne la situation familiale, on peut retenir deux éléments significatifs, à savoir l'état matrimonial des personnes interrogées, et les ressources du foyer. Ainsi, et à propos du premier point, l'enquête fait ressortir la plus forte proportion des divorcés dans l'échantillon n° 3. Les résultats détaillés sont repris dans le tableau suivant :



	Etat matrimonial				Total
	Célibataire	Marié	Divorcé	Veuf	
Pop. Totale	0,30	0,60	0,07	0,03	1
Echantillon 1	0,18	0,76	0,06	-	1
Echantillon 2	0,40	0,50	0,10	-	1
Echantillon 3	0,40	0,49	0,11	-	1

Quant aux ressources du foyer, il ressort que pour l'échantillon n° 1 30 % du salaire de l'individu est formé par le revenu de son épouse. En moyenne le revenu mensuel est compris entre 3 000 et 5 000 Dh. Pour l'échantillon n° 2, la structure du salaire est inférieure à celle de l'échantillon n°1. Le salaire est, dans ce cas, compris entre 2 000 et 3 000 Dh. Enfin, c'est en considérant l'échantillon n° 3 que le salaire apparaît le plus bas et se situe entre 1 500 et 2 000 Dh, dont les salaires des épouses représentent 45 %.

• S'agissant des conditions de la mobilité spatiale, si par définition la mobilité spatiale est nulle pour l'échantillon n° 3 (chômeurs n'ayant accepté aucune solution de mobilité), l'enquête fait ressortir que 22 % des individus mobiles volontaires (échantillon n° 1) ne sont pas éloignés de leur ancien domicile de plus de 100 km. Pour l'échantillon 2, ce pourcentage atteint 39 %. Si on considère une distance inférieure à 50 km, alors les chiffres sont de 12 % pour l'échantillon n° 1 et 24 % pour l'échantillon n° 2.

A propos des conditions de travail, plus de la moitié des personnes interrogées jugent satisfaisantes les conditions de travail dans leur ancienne entreprise. Toutefois les chômeurs non mobiles regrettent leur emploi précédent non pas à cause des conditions jugées satisfaisantes de travail, mais faute de pouvoir le comparer à un autre emploi.

Concernant le nouvel emploi, les 2/3 des individus mobiles sont satisfaits de leur emploi nouveau. Les réponses divergent toutefois selon qu'il s'agit des mobiles volontaires ou des autres comme cela ressort à la lecture du tableau suivant :

	Situation de l'emploi actuel		
	Satisfaisante	Equivalente au précédent	Moins satisfaisante
Echantillon 1	66 %	14 %	20 %
Echantillon 2	68 %	24 %	8 %

40 % des personnes interrogées et appartenant aux échantillons n° 1 et n° 2 affirment qu'ils utilisent les moyens de la presse pour rechercher le nouvel emploi. Les relations personnelles jouent pour 38 % de ces mêmes individus. Enfin, 23 % des mobiles volontaires affirment avoir eu recours aux services du CNJA.

• Enfin et à propos des facteurs qui constituent un frein à la mobilité, 60 % des mobiles volontaires, refusent les propositions qui leur sont faites car ils jugent que les conditions de travail ne sont pas plus favorables. 35 % de ces mêmes mobiles volontaires expriment le refus pour des raisons de rémunération, et 5 % évoquent la raison de l'éloignement.

## B. Présentation de quelques résultats économétriques

En ce qui concerne la prospection en matière des salaires, il faut signaler les résultats suivants relatifs à l'échantillon n° 2 et l'échantillon n° 3.

Ainsi, pour l'échantillon n° 2, 60 % des personnes interrogées perçoivent un salaire supérieur ou égal à l'ancien salaire. Même si la durée de chômage a été plus longue pour cette catégorie d'individus (4,7 mois) du fait qu'ils n'acceptaient pas n'importe quel travail. Toutefois, le nombre d'offres d'emplois rencontrées dans ce cas est important (7 emplois).

Pour l'échantillon n° 3, c'est-à-dire les individus chômeurs qui n'acceptent pas la solution de mobilité, la durée de chômage est plus courte (3,7 mois), mais le nombre d'offres d'emploi reçus pour cette catégorie est plus faible par rapport à l'échantillon n° 2 (2,4 emplois).

Pour mieux préciser l'attitude face à la mobilité, on peut étudier la relation entre l'effort de recherche et son rendement pour les échantillons n° 2 et n° 3. Pour cela, et si on s'intéresse d'abord à la relation entre la durée de chômage

(Du) et l'intensité de recherche (IR), alors le modèle fait ressortir l'équation suivante :

$$Du = -0,096 \cdot IR + 8,60 \quad (r^2 = 0,19)$$

(-1,75)

Cette liaison, quoi qu'elle n'est pas très significative, elle reste néanmoins négative pour les deux échantillons. En outre, et si on inclut des variables qualitatives, prenant des valeurs 1, 2 ou 3, on peut alors reformuler le modèle d'une autre manière. Pour cela, posons d'abord les variables :

**CG** : champ géographique qui prend les valeurs : 1 lorsque la recherche est sans limite, 2 lorsque la recherche est plutôt locale, et 3 lorsque la recherche est uniquement locale.

**ER** : représente l'effort de recherche.

Le modèle fait ressortir alors pour l'ensemble des chômeurs :

$$ER = -0,0311 \cdot CG + 23,37 \quad (r^2 = 0,23)$$

(-2,20)

La corrélation entre le CG et l'ER n'est pas très bonne, le champ géographique ne semble pas jouer un rôle déterminant dans l'évolution de l'effort de recherche.

On peut enfin développer le modèle en intégrant plus de variables explicatives. Ainsi, si on considère :

**IR** : intensité de recherche (variable à expliquer)

**CF** : charges familiales

**Pr** : Prestations de chômage. Variable qualitative qui prend la valeur 0 ou 1 selon qu'elle est supérieure ou inférieure à l'aide publique.

**HK** : Niveau d'instruction.

**EXP** : l'expression professionnelle.

**Mob.** : Mobilité. Variable qualitative qui prend la valeur 1 pour les individus très mobiles et la valeur 0 pour les non mobiles.

Le modèle estimé pour l'échantillon n° 2 donne :

$$IR = 0,03.CF + 0,041.Pr - 0,038.HK + 0,74.EXP - 0,012.Mob + 57,25 \quad (r^2 = 0,67)$$

(2,03)    (1,12)    (-2,13)    (1,78)    (-2,64)

Il ressort donc que les charges familiales exercent une influence positive sur l'intensité des recherches. C'est également le cas de la variable qui représente l'expérience professionnelle. En revanche, le niveau d'instruction semble agir négativement sur l'intensité de recherche.

Si on considère le nombre d'offres d'emploi (NE), on obtient alors pour le cas des chômeurs ayant accepté la solution de mobilité (échantillon n° 2), le modèle suivant :

$$NE = 0,64.CF + 0,0197.HK + 0,732.EXP + 0,085.Mob - 0,936.Age + 17,73$$

( $r^2 = 0,61$ )

On remarque ainsi que plus les charges familiales sont importantes, et plus le nombre d'emplois augmente. Cette relation positive est vérifiée également quand on considère le niveau d'instruction et l'expérience professionnelle. En revanche, la relation est négative quand on considère l'âge de l'individu.

Si on considère maintenant les chômeurs qui refusent toute mobilité (échantillon n° 3), on trouve :

$$NE = 0,726.CF - 0,075.EXP - 0,0165.HK - 0,086.Mob + 16,39 \quad (r^2 = 0,35)$$

On peut lire là encore que les charges de famille exercent une influence positive sur le nombre d'emploi. Par contre, toutes les autres variables (expérience, niveau d'instruction et mobilité) exercent une influence négative sur la variable à expliquer.

**En conclusion**, on peut dire que notre base théorique rejette l'idée que les différences spatiales de salaires sont la seule variable explicative des mouvements migratoires. Ainsi, et après avoir précisé une analyse en terme de système local d'emploi, nous avons développé les facteurs objectifs qui agissent sur les migrations sans oublier, à contrario, les facteurs qui limitent ces mouvements migratoires. Enfin, l'analyse empirique appliquée au cas de la région du Tensift semble aller dans le sens de nos développements théoriques.

*Axe IV*

**Création d'entreprises et apport  
des ressortissants maghrébins  
résidant à l'étranger**

MC/2117

# PROGRAMME ET BUDGET

---

pour 2004



---

OIM Organisation Internationale pour les Migrations

## Les immigrés marocains : de nouveaux entrepreneurs

Aicha El Azzaoui\*

### Introduction

La migration internationale avec les bouleversements économiques, sociaux et politiques qu'elle génère, constitue l'un des phénomènes saillant du Maroc moderne (1) les Marocains Résidant à l'Etranger (MRE) sont aujourd'hui un peu plus de trois millions, ils sont fortement concentrés en Europe. Longtemps, limitée à une certaine catégorie sociale, souvent ouvrière, la migration marocaine est à l'heure actuelle une migration multiforme, massive, générale et continue.

L'histoire migratoire marocaine a commencé par une migration d'origine provisoire et ponctuelle. Le Nord a dans les années soixante, fait appel aux personnes afin de répondre aux besoins de relance de la croissance économique (2) et des besoins croissants de reconstruction. A cette époque, la migration de milliers de Marocains a été organisée dans le cadre de conventions bilatérales signées par le Maroc et les partenaires étrangers.

L'émigration marocaine a par la suite, subi de profondes mutations pour devenir une migration permanente, elle a acquis un caractère de clandestinité et

(\*) Chercheur Doctorant en sciences économiques, Faculté de Droit, Rabat-Agdal, Université Mohammed V.

(1) M. Salahdine, « Les immigrés et la crise : plaidoyer pour une solidarité internationale » in *Revue d'économie et de droit*, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Fès, n° 2, 1986.

(2) En Europe, les vagues marocaines d'émigration les plus marquantes ont correspondu au cycle des trente glorieuses années (1945-1975). Il s'agit d'un cycle de croissance accélérée, de dynamisme économique et social et du démarrage, puis de renforcement du processus de construction européenne, appuyé sur l'ouverture des Etats et des économies nationales européennes et sur la libéralisation de leurs échanges. De ce fait, la croissance accélérée de l'après guerre, grâce au plan Marshall, pousse les Etats à recourir à l'émigration afin de pallier la pénurie de main-d'œuvre autochtone.

s'est étendue aux cerveaux du pays (3). Elle est un phénomène ancien et un enjeu central dans les relations euro-méditerranéennes. Afin d'assimiler ce phénomène et de pouvoir agir sur lui, il faut d'abord connaître ses causes.

La réponse à la question : "Pourquoi émigre-t-on ?" apparaît essentielle, car les facteurs de départ et les motivations de la migration conditionnent en grande partie les modalités et le devenir des mouvements migratoires (4). La persistance d'une forte proportion à émigrer est liée à l'existence de divers facteurs qui entretiennent, malgré une politique d'immigration restrictive, une pression migratoire vers les pays de l'Union européenne. Les origines de cette mobilité sont essentiellement d'ordre économique (chômage, précarité, marginalisation....) auxquelles s'ajoutent d'autres facteurs démographiques et sociologiques (regroupement familial, accompagnement de la famille...). Or, si ces causes primaires sont autant de facteurs d'émigration, l'idée d'émigrer est souvent alimentée par d'autres facteurs incitateurs et d'appel dans les pays d'accueil (image de réussite sociale, développement de la communication, proximité géographique, opération de régularisation...).

Ancien phénomène, l'émigration marocaine reste au service de la relance économique par l'injection de fonds. Conscients du rôle croissant de l'émigration dans la croissance économique nationale, les opérateurs économiques ont multiplié leurs efforts pour drainer le maximum des économies réalisées par les MRE vers le Maroc. Elles ont servi à la subsistance familiale mais surtout à la création d'entreprises.

Toutefois, la crise économique du début des années soixante-dix, les deux chocs pétroliers et les politiques de restructuration des économies européennes, allaient avoir d'importants effets sur le marché de l'emploi en Europe occidentale avec une augmentation du chômage (5). Cela est dû à la suppression massive de l'emploi peu qualifié, notamment dans le bâtiment, les travaux publics (BTP) et l'industrie qui ont poussé de nombreux immigrés marocains, particulièrement, touchés par les licenciements à s'installer à leur

(3) Abdessalam Fazouane, *Population et développement au Maroc*, CERED, 1998, p. 233.

(4) M. Khachani, A. Berrada, A. Fadlallah, « Contexte et causes de l'émigration des marocains à l'étranger », *Rapport national NIDI*, 1999, p. 71.

(5) *Les Marocains résidant à l'étranger : une enquête socio-économique*, INSEA, Rabat 2000, p. 9.



compte (6). Ce mouvement s'est encore amplifié dans les années quatre-vingts, avec l'arrivée sur le marché du travail des nouvelles générations issues de l'immigration, et suite à l'évolution des dispositifs juridiques et aux différentes mesures d'encouragement à la création d'entreprises par les pouvoirs publics au Maroc. Autant par ses effets au pays d'origine que par ses incidences au pays d'accueil, l'immigration entraîne un changement indéniable des structures et une évolution certaine des mentalités et des comportements. En effet, si la première génération, en provenance du milieu rural du Maroc des années soixante et soixante-dix, reste attachée à la réalisation des objectifs d'un projet initial, celui de l'amélioration de leur bien-être ou celui de leur famille. Avec le temps, le projet subit des modifications, et voilà qu'émerge, avec cette génération ainsi qu'avec la deuxième et la troisième, l'idée d'entreprendre des projets dans le vécu de ces migrants. Cette dernière constitue une composante principale de la situation migratoire, engendrant ainsi des défis que doivent relever les migrants et les membres de leur famille, la société d'accueil et la société d'origine.

Par ailleurs, les entrepreneurs immigrés surprennent par leur créativité. Derrière le succès de ceux qui participent à la promotion du Maroc dans divers secteurs, existe une réussite plus anonyme et discrète : celle des Marocains immigrés qui créent des entreprises dans les secteurs plus variés (commerce, services ...). Anciens salariés, cadres ou jeunes chômeurs, c'est par l'épargne, les idées et le goût du risque qu'ils se sont lancés dans l'entreprise (7). Leur action est menée en réponse à la récente évolution de la situation économique internationale.

L'entrepreneuriat immigré est un phénomène aux multiples formes d'expression. Son acteur, l'entrepreneur, pense et agit pour surmonter les contraintes et les obstacles de son environnement social (8), mais aussi économique, politique et culturel.

(6) Ruth Padrum, *les Créateurs d'entreprise d'origine immigrée ; situations et attentes*. Paris, juin 1990, p. 3.

(7) « Des immigrés créateurs d'entreprise », un rapport sur l'économie française. Ministère de la Solidarité et de la protection sociale. Paris, 1991, p. 3.

(8) Thierry Verstaete, *Entrepreneuriat : connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes*, l'Harmattan, Paris 1999.

L'entrepreneuriat immigré est ainsi vu comme un type d'organisation impulsé par un entrepreneur immigré qui agit pour tenter de concrétiser au sein de la structure dans laquelle il existe la vision qu'il se fait de cette organisation.

C'est une dialectique combinant un individu, l'entrepreneur immigré, et une organisation, l'entreprise. L'un se définit par rapport à l'autre.

Les nombreuses mutations et les problèmes liés à cette forme de migration nous poussent à poser les questions suivantes :

- Quel est le contexte de création d'entreprise par les immigrés marocains ?
- Quels sont les motivations des entrepreneurs immigrés ?
- Quelles sont les réalisations des entrepreneurs immigrés en matière de création d'entreprises ?

### **I. Le contexte de création d'entreprise par les immigrés au Maroc**

L'analyse de l'environnement externe de l'entreprise est une meilleure compréhension des informations, des possibilités de placer l'entreprise dans une position avantageuse afin d'éviter les menaces qui pourraient l'handicaper. Au Maroc à économie libérale, l'importance de la création d'entreprises et par suite des promoteurs créateurs est vitale pour la dynamique de développement. L'Etat investisseur omniprésent a vécu. "Bien plus il n'a plus les moyens financiers de jouer le rôle de locomotive et doit concentrer ses efforts sur quelques axes stratégiques ou sociaux (9). L'efficacité de la libéralisation comme nouvelle politique de développement a passé par une politique de moins d'intervention de l'Etat à une politique d'incitation à l'initiative privée.

Dans cette perspective, la création d'entreprise apparaît comme une source nouvelle de richesse, d'emplois, d'apprentissage technique et technologique et de coopération internationale. Conscient du rôle que pourraient jouer les investissements des MRE dans le parachèvement du tissu économique marocain, les pouvoirs publics ont pris un ensemble de mesures qui s'imposent

(9) N. Ibn Adbeljalil, *L'Entreprise et son environnement*, édition Consulting, Casablanca, 1999, p. 243.

en vue d'asseoir la crédibilité de l'environnement national des affaires et de renforcer les relations des MRE avec leur pays d'origine. Il s'agit d'une politique fondée sur le libre jeu de la concurrence et des mécanismes du marché. Cette politique vise la suppression de toutes les entraves et restrictions et la mise en place de toute une panoplie d'actions et de mesures favorisant l'initiative privée, au plan institutionnel, fiscal, financier...

La promotion de l'entrepreneuriat immigré au Maroc consiste à localiser et à enlever les différents obstacles à leur naissance dans le but de les atténuer et de mettre à la disposition des créateurs des mesures encourageantes. Le processus de création ainsi que son contexte sont parsemés de contraintes plus ou moins spécifiques sur les plans économique, technique et administratif. Ces contraintes atteignent le déroulement normal de l'activité de l'entreprise. Certaines d'entre elles remontent aux contraintes de concurrence, de qualification et de capacité interne à l'entreprise.

#### **A. Le dispositif de soutien à l'entrepreneuriat immigré**

A travers les différentes actions en faveur des entrepreneurs immigrés qui se sont succédé, l'Etat avait accordé une place de choix au suivi et au conseil des MRE en matière d'investissement. Il en est ainsi des réformes qui ont trait à l'environnement institutionnel et administratif. Elles ont été envisagées pour promouvoir l'initiative privée en général et celle des MRE en particulier.

La création d'organismes publics ayant pour mission la promotion de l'acte d'entreprendre par les MRE tout en favorisant leur retour au Maroc et la mise à niveau de l'économie marocaine constituent une opportunité pour cette communauté revenue de l'étranger.

Les actions menées sont multiples et concernent les principaux départements ministériels et administratifs ainsi que les textes de lois, les décrets et les circulaires administratifs. Nous allons examiner successivement :

- La contribution de la Fondation internationalization of entrepreneurship "IntEnt" Pays-Bas.
- La création de Bank Al Amal.
- La création de la Fondation Hassan II.

– L'institution des Centres Régionaux d'Investissement (CRI).

### **1. La contribution de la Fondation IntEnt Pays-Bas**

La Fondation IntEnt est une institution dédiée aux entrepreneurs immigrés aux Pays-Bas désirant créer de nouvelles entreprises dans leur pays d'origine. IntEnt assure ainsi des services en matière d'orientation, de conseil et d'assistance technique ainsi que la formation en gestion. Cette assistance peut s'étendre également au financement de projets d'investissement. Cette Fondation souhaite faire bénéficier les Marocains résidant au Pays-Bas et désirant concrétiser un projet au Maroc de l'appui et des prestations offertes par la cellule d'assistance-conseil relevant des chambres de commerce, d'industrie et de services relevant du Maroc.

En effet, la Fondation IntEnt opère à partir des Pays-Bas ; elle propose son soutien aux entrepreneurs immigrés pour la création de co-entreprises et de nouvelles entreprises dans leur pays d'origine.

Les instruments dont dispose IntEnt se composent notamment de :

- l'apport d'informations ;
- le développement de l'esprit d'entreprise ;
- le soutien à la rédaction de propositions commerciales et à l'évaluation des situations et des services de conseil après la mise en route. L'objectif de la Fondation IntEnt est d'encourager les immigrés à créer des entreprises. A cet effet, elle met l'accent sur le soutien d'entrepreneurs qui désirent développer des initiatives privés avec un système intégré des services professionnels.

Par ailleurs, les programmes d'IntEnt sont de deux types :

**1. *IntEnt Partnership Programma (IPP)*** : programme IntEnt co-entreprises.

Ce programme porte sur les co-entreprises d'entrepreneurs qui ont réussi aux Pays-Bas et qui travaillent avec des entrepreneurs potentiels dans leurs pays d'origine. IntEnt assure l'orientation commerciale, l'aide pour dresser un plan d'entreprise, le conseil, la formation à la gestion lors de la période du démarrage et de financement.

## ***2. IntEnt Starters Programma (ISP) : programme IntEnt pour entrepreneurs débutants.***

L'ISP est destinée aux entrepreneurs qui veulent fonder leur propre entreprise dans leur pays d'origine. Les participants à ce programme bénéficient d'une ample gamme d'activités, allant du développement des compétences d'entrepreneur et du conseil commercial aux Pays-Bas à l'orientation commerciale sur place. IntEnt sert aussi d'intermédiaire auprès des établissements financiers et assure le suivi dans le pays d'origine.

## **2. Création de Banque Al Amal**

Considérée comme la principale source financière du pays, les transferts des MRE ont joué un rôle primordial dans le développement économique du pays. Leur croissance en volume a un impact crucial sur les investissements productifs. En effet, les immigrés marocains ont tendance à investir dans d'autres secteurs plus productifs, c'est pour cela que les autorités monétaires ont procédé dès le 28 mars 1969 à la création d'une institution financière : Banque Al Amal. Celle-ci a pour mission essentielle de contribuer à la réinsertion des MRE dans leur pays d'origine. Son action réside dans le concours financier qu'elle apporte à la réalisation des projets de création ou de développement d'entreprises, particulièrement ceux initiés par les Marocains résidant ou ayant résidé à l'étranger.

Pour ce faire, Bank Al Amal :

- assiste dans la conception et l'étude de faisabilité des projets des MRE ;
- les soutient tout au long des étapes de la réalisation de leur projets ;
- leur fournit des informations sur l'environnement économique national.

Les tableaux suivants nous donne une vue d'ensemble sur l'évolution des investissements des MRE agréés par Bank Al Amal.

**Tableau n° 1**  
**Evolution des investissements des MRE agréés**  
*(en milliers de Dh)*

	Cumulé en 1996	1997	1998	1999	2000	2001	Cumul au 31/12/2001
Nombre de projets	346	56	56	49	52	32	937
Mt des investissements	2853	501	517,2	378,1	521,6	186	4770
Dont % Bank Al AMAL	776	125,71	136,65	100,60	117,66	51,34	2084
Emplois prévus	9934	1470	1181	935	1707	1030	26191

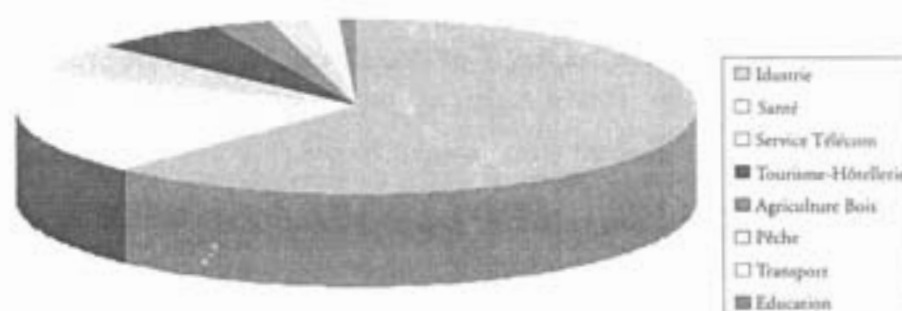
Source : Bank Al Amal Casablanca

**Tableau n° 2**  
**Evolution des investissements des immigrés marocains agréés**  
**par secteur d'activité en milliers de Dh**

Secteurs	Cumul 1996	1997	1998	1999	2000	2001	Cumul 2001
Agriculture	18 319	8100	2500	2300	2500	900	34 620
Agro-industrie	155 502	32 072	26 600	14 230	17 500	15 550	261 455
Bois	4200	4800	-	-	1750	-	10 750
Chimie	69 332	24 560	14 600	3370	6550	8025	126 437
Education	5897	-	900	7700	5325	1000	20 822
I.M.M.E	47 666	10 563	10 680	4100	5190	5455	83 654
Mat.Constr	92 180	8200	6800	8250	9100	-	124 530
Pêche	15 010	1400	9500	1000	4000	-	30 910
Santé	145 906	2200	34 490	21 450	16 400	950	221 396
Services	31 868	9415	11 825	3740	8000	13 255	78 103
Télécom	18 340	-	300	-	850	-	19 490
Text.cuir	117 247	12 060	5950	5380	12 850	2250	155 737
Tourisme	43 551	9400	12 200	27 476	17 640	3950	114 217
Transport	11 100	3040	-	1600	10 000	-	25 740
<b>Total</b>	<b>776 119</b>	<b>125 810</b>	<b>136 345</b>	<b>100 596</b>	<b>117 655</b>	<b>51 335</b>	<b>1 307 860</b>

Source : Bank Al Amal.

### Répartition des investissements des immigrés marocains agrégés par secteur d'activité



Source : Bank Al Amal.

La répartition sectorielle de ces investisseurs fait ressortir une diversité assez grande des activités attractives de l'investissement des MRE. On assiste à l'arrivée sur scène d'une nouvelle génération d'immigrés, mieux formés et qui désirent investir dans des activités plus structurées. Près des 2/3 des crédits accordés sont destinés à l'activité industrielle (figure).

Arrêtés au 31 décembre 2000 et après 10 ans d'activités la banque a attiré 4 770 millions de Dh de crédits investis essentiellement dans des projets d'équipements relatifs aux professions de soins médicaux (cabinets de radiologie, collectifs de médecins). De nombreux jeunes médecins, fraîchement rentrés de l'étranger à la fin de leurs études, s'adressent à la banque pour solliciter des crédits. Avec 6 % des investissements, les secteurs du tourisme, de l'hôtellerie et des services se placent loin derrière (restauration, hôtels, sociétés de service aux entreprises, bureaux d'études). La répartition spatiale de ces investissements productifs s'est réalisée principalement dans les régions du centre (56 %) et du Nord-Ouest (21 %).

Dans le même dessein, la Fondation Hassan II a été mise en place.

### 3. La création de la Fondation Hassan II

Afin de consolider les liens fondamentaux des immigrés marocains avec leur patrie et de les soutenir à surmonter les divers obstacles qu'ils rencontrent, il a été décidé la création d'un organisme qui peut répondre à ces objectifs. Ce fut

la naissance de la Fondation Hassan II en juin 1990 (10). Elle s'occupe de toutes les questions, économique, sociale, culturelle et religieuse, qui s'imposent à la communauté marocaine à l'étranger.

A cet égard, la Fondation Hassan II est dotée d'une structure de promotion économique qui assure :

- le suivi de l'environnement économique national ;
- informations des MRE sur cet environnement et sur les opportunités d'investissement ;
- conseils et accompagnement des MRE porteurs de projets d'investissements depuis la phase d'identification jusqu'au démarrage de l'activité ;
- assistance des MRE en cas de difficulté.

L'ensemble de ces actions de la Fondation Hassan II ont pour objet d'œuvrer pour le maintien et le renforcement des liens fondamentaux que les MRE entretiennent avec leur patrie en les aidant à faire face à leurs difficultés.

#### **4. L'institution des guichets régionaux d'investissement**

La mise à niveau est un concept qui concerne aussi les opérateurs économiques publics, surtout avec la nouvelle redéfinition du rôle des pouvoirs publics, en passant d'un Etat protectionniste à un Etat régulateur (11).

En effet, avec l'avènement du troisième millénaire, augurant l'instauration de l'ère de la mondialisation, le Maroc a décidé de restructurer son environnement économique. Pour ce faire, la rationalisation et le raccourcissement des procédures administratives dans le cadre d'une large réforme administrative s'impose avec acuité.

En effet, l'investisseur marocain résidant à l'étranger est confronté au Maroc à de multiples obstacles du fait des autorisations nécessaires au démarrage de son activité en passant par les formalités juridiques et fiscales. Par l'acquisition et l'aménagement des sites, l'investisseur accomplit un parcours long. Ce

(10) Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger est une institution à but non lucratif, dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

(11) *Al Waurit*, magazine n° 51, octobre 2001, p. 30-31.



parcours souffre de la pluralité des interlocuteurs et de la centralisation de la décision administrative (12). C'est pourquoi la mise en place des centres régionaux d'investissement pouvait apporter une solution partielle à la pluralité des interlocuteurs.

En effet, les guichets régionaux (13) semblent répondre à trois impératifs majeurs : simplification des procédures, proximité et unité de l'interlocuteur. Ces guichets seront implantés dans les 16 régions du pays et placés sous la tutelle des Walis. Ainsi un centre de formalité des entreprises s'occuperait de l'accueil et de l'accompagnement de l'investisseur. Un délai de 48 heures est prévu pour l'accomplissement des formalités administratives.

Les réformes institutionnelles en faveur de la promotion de l'investissement au Maroc auront un impact positif sur la décision d'investissement par les MRE dans leur pays d'origine. Celle-ci est renforcé par les actions menées par la Direction des investissements extérieurs, dont notamment :

- entreprendre des campagnes d'informations et de communication ciblées auprès des MRE sur l'environnement des affaires et les opportunités d'investissement ;
- mettre à la disposition des investisseurs toutes informations relatives à la législation économique, financière, fiscale et de change (14) ;
- orienter les investisseurs vers des activités porteuses, par régions économiques et par secteur à fort potentiel ;
- mener toute étude en vue d'en identifier les mesures appropriées de simplification des procédures à mener, d'améliorer le climat et les conditions d'accueil des investisseurs. Ces derniers auront à profiter de l'intégration du Maroc à l'économie mondiale après une mise à niveau de son économie.

(12) Lettre mensuelle du Centre marocain de conjoncture, n° 112-113 oct.-nov. 2001, p. 8.

(13) L'intérêt des centres régionaux d'investissement provient du fait que l'acte d'investir est local dans la mesure où il a lieu sur un territoire qui relève d'une commune rurale ou urbaine, d'une province ou d'une région, ils permettent de répondre aux besoins d'accueil, d'orientation et d'accompagnement de l'investisseur et ce à l'échelle provinciale et régionale.

(14) Par le biais d'une base de données, de la conception des documents, plaquettes, brochures, dépliants.

En dépit des efforts fournis, par les pouvoirs publics, en vue d'instaurer un environnement favorable à la création d'entreprises par les immigrés au Maroc, il reste, néanmoins, parsemé de contraintes dues à différents facteurs.

## **B. Les contraintes socio-économiques**

La création d'entreprise par l'immigré met en relation différents acteurs qui sont impliqués directement ou indirectement dans le processus de création. Les difficultés face au processus de création sont multiples, parfois complexes. Elles sont relatives au contexte économique et technique, d'autres sont relatives à l'activité courante de l'entreprise, elles sont qualifiées de quotidiennes. La connaissance et la localisation de ses contraintes constituent une première étape dans leur atténuation et aideront le créateur à les surmonter. Ces contraintes sont dues aux caractéristiques de contexte économique et technique, mais aussi au problème d'identification d'un créneau pour le démarrage.

### **1. Des difficultés sur le plan technique**

L'étude technique du projet est souvent brève, incomplète ou erronée, le créateur immigré se heurte généralement aux problèmes de l'acquisition et de maîtrise technique et technologique. L'absence d'informations nécessaires permettant le choix et la meilleure définition possible du parc-machine, explique le caractère incomplet et bref de l'étude technique. Dans la plupart des situations, le fournisseur du matériel de production reste la seule source d'informations portant sur les caractéristiques et les performances techniques des machines.

Face à cet environnement pauvre en information technique, le créateur immigré est confronté donc aux problèmes de choix des fournisseurs d'équipements pouvant au mieux répondre aux besoins du projet. Ainsi, il n'est pas rare que la technologie choisie pose problème et que le créateur se heurte à des difficultés d'assistance technique et de service après vente qui, parfois, remettent en cause la rentabilité de son projet du fait des interruptions répétées et coûteuses (15). D'autres problèmes techniques liés à l'aménagement de territoire, d'infrastructure, de transport, d'énergie et de communication qui

(15) N. Ibn Abdeljalil, *op. cit.*, p. 229.

conditionne l'opérationnalité du projet. Ces problèmes constituent un frein à l'investissement et un blocage à la promotion et à la création d'entreprise par les immigrés.

## **2. Problème d'identification d'un créneau pour la création**

Une création d'entreprise suppose au départ un certain nombre de choix aboutissant à des décisions à prendre par le créateur immigré. Ce qui va l'amener à poser certaines questions, il s'agit de déterminer son métier et sa mission.

La notion de métier est liée à la fois à la façon dont on produit et à ce que l'on produit. A cet effet, une maîtrise s'impose de :

- la technologie adoptée : la nature du matériel en place, le degré de formation et de qualification du personnel et son expérience ;
- des matières premières utilisées et de leurs procédés de traitement.

Quand à la mission, il nécessite la maîtrise de la nature du besoin à satisfaire (16). Or le besoin à satisfaire change dans le temps et dans l'espace. Pour faire face à ce problème, l'entrepreneur doit toujours être à l'écoute de son environnement. Pour ce faire, un système d'information s'avère nécessaire, mais ce dernier suppose la mobilisation de moyens énormes. Ces choix ne sont possibles qu'en fonction des connaissances et de l'expérience du fondateur de l'entreprise.

L'ensemble des éléments avancés quelles que soient les informations pour l'avenir de l'entrepreneuriat immigré, est loin d'être à la portée du créateur pour des raisons de coûts trop élevés que nécessite la dite information et l'insuffisance de moyens en terme de compétence dont dispose l'entrepreneur immigré. Par ailleurs, beaucoup d'entrepreneurs immigrés se décident à créer des entreprises individuelles parce qu'ils ont des capitaux à investir, d'autres deviennent créateurs par succession à leurs pères. Dans ces deux cas, il sera difficile de dire qu'ils ont un esprit d'entreprise ou le goût du risque. Nous pouvons aussi avancer que plus le dirigeant est formé plus est importante sa connaissance de ces moyens.

(16) M. Marchesnay et P. A. Julien, *La Petite entreprise*, p. 82.

### 3. Les contraintes liées au contexte réglementaire

L'une des contraintes majeures pour l'investisseur immigré réside dans les lenteurs bureaucratiques, qui se manifestent dans la complexité et la lenteur des procédures administratives locales nécessaires à l'installation, à l'établissement et au démarrage de l'entreprise. Ainsi il appert que la constitution d'une société est difficilement abordable pour un non spécialiste.

En dépit des efforts qui ont été faits ces dernières années, il faut toujours produire plus de 20 documents pour faire enregistrer une entreprise et le processus complet de création prend 6 mois (17). L'administration a tendance à coup de procédures de bureaucratie et de règles désuètes à empêcher l'éclosion d'idée et à décourager les réalisations belles et performantes (18).

Le temps demeure une contrainte majeure pour l'investisseur immigré "time is money". Pour pallier toutes ces difficultés le recours à la corruption est assez fréquent. Confrontés à ces différentes contraintes, les investisseurs immigrés demeurent moins enclins ou moins capables de recourir à différents mécanismes informels afin de régler leurs problèmes. Cet environnement exerce un effet inhibitif sur eux (19).

Malgré la volonté simplificatrice des hauts fonctionnaires de l'Etat, malgré les affirmations des gouvernements voulant encourager et assister les créateurs d'entreprises, il semble qu'au niveau exécutif et au niveau des échelons bas de l'administration beaucoup d'efforts restent à réaliser pour traduire le discours au niveau des actes. A ces principales contraintes auxquelles doit faire face l'entreprise marocaine, il convient d'ajouter les effets pesant de la concurrence résultant de la libéralisation du commerce que sous-tendent toutes les actions menées dans le cadre de la politique d'ajustement structurel et de certains accords internationaux.

### 4. Les contraintes liées aux coûts de facteurs de production

Au Maroc les coûts des facteurs se manifestent au niveau :

(17) *Le Matin du Sahara et du Maghreb* du 18 octobre 1995.

(18) M. Salahdine, *op. cit.*

(19) M. Khachani (1997), *op. cit.*

– du prix de l'énergie (carburant, électricité) de plus en plus élevé ; en effet la tonne du fuel industriel au Maroc vaut 1858 Dh contre 999 Dh en Tunisie et 1010 Dh en France ;

– le coût de l'argent, ainsi le coût de crédit demeure cher au Maroc. L'investissement en particulier dans les secteurs productifs nécessite des sommes importantes que l'investisseur immigré n'est pas toujours en mesure de mobiliser ;

– le niveau général des taux d'intérêt est très élevé au Maroc, les taux de base publiés dernièrement (7/03/2002) par les banques commerciales (7,25 % pour le court terme, 7,75 % pour le moyen terme, et 8,50 % pour le long terme). Ce handicap en terme de coût est doublé d'une part par des rigidités au niveau du comportement des établissements de crédit, et par les garanties imposées car les banques n'acceptent pas de prêter sans gages d'autre part ;

– la multiplicité des impôts (IGR, IS, TVA) pèse sur la pérennité de l'entreprise créée par un MRE.

L'ensemble de ces contraintes se traduisent par des frais qui renchérissent le coût de production et affectent la compétitivité de l'entreprise. Par ailleurs, si les contraintes persistent devant l'idée de projet des MRE désirant entreprendre une affaire au Maroc, il est à signaler qu'ils sont fortement attachés à sa concrétisation, ils sont ainsi encouragés par leur motivation.

## **II. Les motivations de l'entrepreneur immigré**

Les motivations qui poussent l'immigré à être à son compte, sont diverses et varient dans le temps, selon que l'entrepreneur est innovateur ou à mentalité spéculative ou commerçante. Dès lors, nous pouvons les classer en trois catégories :

- les motivations psychologiques ;
- les motivations économiques ;
- les motivations sociales.

### **1. Les motivations psychologiques**

Nous pouvons avancer une énumération des motifs psychologiques auxquels obéit l'entrepreneur immigré :

– le premier de tous, c'est le rêve et le désir de fonder une entreprise dans son pays d'origine dans lequel il souhaite être propriétaire de quelque chose ;

– ensuite, le désir de conquête : l'envie de se battre, de prouver sa supériorité par rapport aux autres, de réussir ;

– enfin, la joie de créer, de faire quelque chose de positif, ou simplement d'exercer son énergie et son ingéniosité, ce type d'individu cherche les difficultés et prend son plaisir dans les aventures risquées.

Par ailleurs, d'autres motivations psychologiques attribuées à l'entrepreneur immigré sont les suivantes :

– Les prédispositions individuelles à entreprendre liées à des caractéristiques psychologiques : le besoin individuel de se réaliser "Need For Achievement" (N of A : besoin de réalisation personnelle), la volonté d'indépendance et de contrôle de son destin.

Par ailleurs, le besoin de réalisation personnelle se présente comme la motivation principale de la création d'entreprise par les immigrés. L'entrepreneur immigré peut rechercher à travers elle une réalisation de soi et de son épanouissement personnel. En fait, ce mobile paraît dissimuler par une autre réalisation qui s'attache à l'exercice de son pouvoir décisionnel "le need of power".

Le besoin de se faire reconnaître et s'interroger dans un milieu social appelé le "need of affiliation", l'indépendance et l'autonomie d'action sont des aspirations qui conditionnent la création d'entreprise par les immigrés. A cela s'ajoute :

– La réponse à des opportunités spécifiques d'investissement ou de meilleur salaire.

– La tradition familiale et la conformité à un modèle hérité.

– Pour certains, la création d'entreprise les libère du carcan hiérarchique qu'ils ont connu lors d'une première expérience dans une grande société au pays d'accueil ou dans une administration.

## **2. Les motivations économiques**

Elles peuvent concerner la réalisation d'un bien-être matériel et d'une aisance financière pour la famille devant permettre la constitution d'un

patrimoine externe à l'entreprise. Ce patrimoine procurera les revenus d'une retraite confortable et assurera la succession (20). Le jeune immigré a comme motivation de créer son propre emploi, notamment lorsqu'il désespère de la conjoncture qui prévaut (21).

On peut regrouper les principales motivations économiques en trois catégories :

– Une opportunité au profit ; postulé par la théorie économique des choix rationnels, l'activité indépendante constitue la principale motivation à l'emploi indépendant puisque ce dernier permet la possibilité d'augmenter le salaire par la création d'entreprise. Le salaire élevé obtenu par l'exercice d'une activité indépendante peut en effet découler de deux mécanismes :

– l'emploi indépendant permet d'accroître la productivité individuelle en raison de meilleure allocation de capacités d'une innovation ;

– l'emploi indépendant permet une rémunération plus équitable d'une productivité existante sur le marché du travail dépendant en raison d'une discrimination vis-à-vis des immigrés dans le pays d'accueil.

A côté du profit considéré comme le dénominateur commun de tous les mobiles de la création privée des entreprises, l'emploi indépendant constitue une réaction à un désavantage sur le marché de travail dans le pays d'accueil. Face à la précarité de l'offre de travail dépendant et aux conditions de travail pénible qui sont liées, l'entreprise est la seule qui permet d'avoir une marge d'autonomie importante et de se mettre à l'abri des incertitudes (22).

La création d'entreprise semble un débouché inévitable pour beaucoup d'immigrés marocains. Trouver un emploi à l'étranger est plus difficile, pour cela ils préfèrent être à leur compte dans leur pays (23). En outre la prévision

(20) Najib Ibnabdeljalil, *op. cit.*, p. 42.

(21) *Ibid.*

(22) Studi Emigrazione/Migration Studies XXXVI, n° 139/1999.

(23) Pour plusieurs promoteurs, la création d'une entreprise est une conséquence de la conjoncture actuelle et représente souvent la seule issue à une situation de précarité. Beaucoup ont créé leur entreprise après un long parcours de travail temporaire et de chômage à l'étranger, créer sa propre entreprise signifie souvent créer un emploi ou plusieurs emplois et ne plus dépendre des aléas du marché de travail.

livrée par les entrepreneurs immigrés au sujet de l'avenir est un indicateur du degré d'investissement et d'ambition associé à la création de l'entreprise. Selon une enquête effectuée en Suisse sur les entrepreneurs étrangers y compris les Marocains, les alternatives proposées par le questionnaire à un horizon temporel de 10 ans étaient les suivantes :

- *la croissance* : propre entreprise avec plus d'employés ;
- *le statu quo* : nombre d'employés similaire ;
- et le retour vers l'emploi indépendant en tant qu'employé ou cadre.

Dans une perspective professionnelle, la question était de savoir si les entrepreneurs avaient l'intention de poursuivre leur activité en Suisse, de retourner au pays d'origine avec l'idée de créer son propre emploi ou de partir vers un pays tiers. Un premier constat réside dans le nombre très réduit d'entrepreneurs pour qui un retour à l'emploi dépendant est prévisible (24). Pour plusieurs, c'est avant tout le goût de l'autonomie et de l'indépendance, le désir d'entreprendre la dynamique économique qui semble être à l'origine de leur projet de création (25). Certains ont quitté un emploi stable dans les pays d'accueil pour créer des entreprises dans la région d'origine n'ayant aucune relation avec leur activité, d'autres ont créé des entreprises dans leur secteur d'emploi (26). D'autres ont mis à profit leur connaissance de l'activité présente et leurs relations professionnelles pour créer leur entreprise (27).

(24) Piquet Etienne, *op. cit.*, p. 206.

(25) Ruth Padrum, *op. cit.*, p. 37.

(26) B.K a quitté son travail d'animateur à l'âge de 33 ans, pour créer un restaurant. Cette première tentative ne s'avère pas concluante, il en crée un autre, un ans plus tard, avec plus de succès.

- N.B. également éducateur, lorsque, en 1981, à l'âge de 22 ans, il crée un restaurant fast food avec la participation de 64 jeunes.

- M.A. a créé en 1986 une auto-école donnant des cours de code en arabe. Il quitte ses activités associatives et ses études de sociologie pour se consacrer à cette entreprise.

(27) C'est le cas de l'entreprise A.L. dont les deux promoteurs, issus du secteur associatif local ont mis à profit leur expérience professionnelle en tant qu'animateur de centre aérés et de colonies de vacances pour créer une agence de tourisme social s'adressant essentiellement aux enfants et aux adolescents.



### 3. Les motivations sociales

L'entrepreneur immigré est à la recherche d'un nouveau statut social reconnu de tous, ainsi que d'une position sociale. Ces motivations progressent avec le développement de l'affaire.

La logique routinière ne leur suffit pas. Ils désirent constituer un poids au niveau local, régional, de même qu'au sein des relations politico-économiques, les entrepreneurs immigrés veulent participer aux changements de valeurs au sein de la société, en étendant l'influence de leur position sociale. Ce sont des acteurs économiques qui veulent un droit de regard et de participation aux décisions prises concernant la société. Leur environnement est ainsi, ils se veulent un champ d'action et plus de tout un champ uniquement de profit. Cela leur permet de se situer et de se démarquer. Au total les motifs qui conduisent un immigré à devenir entrepreneur sont de diverses natures. Si la création d'une entreprise par les immigrés peut être analysée comme un acte de survie indépendante que la survie est à la fois économique, sociale et psychologique. Dans ce cadre leurs projets d'investissements ont été diversifiés vers de multiples secteurs.

### III. De l'investissement affectif à l'investissement productif

Dans ce point, nous allons mettre l'accent sur : les générations d'entrepreneurs immigrés. L'analyse des origines socio-économiques des immigrés, de leur niveau scolaire, en corrélation avec leur comportement économique met en relief trois faits :

- L'importance accordée aux investissements sociaux improductifs au début de la trajectoire migratoire.
- Le regain d'intérêt de l'investissement productif avec la deuxième et la troisième génération et ce, par la réorientation des investissements vers des secteurs à caractère économique plus structurés.

#### 1. La première génération : Des investissements sociaux

Issus généralement des couches sociales défavorisées, les immigrés de la première génération orientent leurs efforts vers la recherche d'une place sociale.

Ils présentent en général un profil bas : fort taux d'alphabétisme, manque de qualification et des ressources se réduisant généralement au revenu de travail (28) pour eux et pour leur famille. Ce qui explique le caractère affectif de leurs investissements.

En fait, le maintien plus fréquent des familles au pays est un indice de fort attachement des immigrés à leur région. Le taux de regroupement familial ne dépassait pas 28 % durant les années soixante et le nombre moyen de dépendants pour chaque immigré est de 9 personnes au plus. Le taux de visite au Maroc est plus fréquent d'environ 90 % des immigrés qui retournent pour le congé annuel ou pour les fêtes religieuses. C'est bien là des indicateurs pertinents de l'intensité des relations avec la famille et le pays d'origine.

Les importants transferts que les immigrés effectuent pour l'entretien de la grande famille relèvent le sens aigu de leur obligation morale envers leur famille et un attachement très puissant vis-à-vis de leur région. Les dépenses courantes des familles migrantes sont légèrement supérieures à la moyenne régionale (29). Elles se constatent dans les célébrations des fêtes, dans l'achat des objets de valeurs pour les femmes, de tous les appareils électroménagers et des gadgets de la civilisation de la consommation.

Par ailleurs, les foyers migrants sont les plus servis, les non-migrants n'ont plus les mêmes opportunités. Les premiers étaient des Khemès (30), des ouvriers ou des agriculteurs sans terre. Aujourd'hui l'occasion est venue pour assurer leur réussite sociale à l'intérieur et à l'extérieur du logement. Pour certains immigrés qui ont satisfait leur besoin de logement au Maroc, c'est l'absence d'une politique d'orientation des investissements des immigrés vers des activités productives et d'une promotion sociale supérieure qui les amène à s'orienter vers ce secteur refuge et à continuer à avoir un comportement entrepreneurial dans la pierre.

(28) M. Ait Hamza, « Le comportement financier des émigrés », Cahiers du CEMMM, Rectorat de l'Université Mohammed 1<sup>er</sup>, n° 2, Oujda 1993, p. 62.

(29) M. Khachani, *op. cit.*, p. 79.

(30) Le Khemès est celui qui se charge de l'exploitation agricole de labour jusqu'à la moisson en contre partie d'un pourcentage sur la récolte.

## **2. La deuxième génération : des investissements productifs**

Les immigrés de la deuxième génération sont soit ceux qui ont acquis une formation scolaire, primaire, secondaire ou universitaire dans le pays d'accueil, soit des étudiants marocains qui ont choisi l'autre rive pour continuer leur études.

Pour les uns et les autres, l'idée de projets est née chez eux après une période d'étude ou de salariat dans les grandes entreprises européennes et qu'ils cherchent à la concrétiser dans leur pays d'origine. Cette catégorie s'est orientée surtout vers de petits projets industriels, ne nécessitant pas une forte technicité et des fonds importants. Pour créer l'entreprise, cette génération a compté sur ses fonds propres et parfois sur la solidarité familiale. Il s'agit d'entrepreneurs qui ont investi d'abord dans leur région d'origine surtout dans le petit commerce puis ils ont commencé à chercher d'autres zones de localisation particulièrement dans les grandes villes.

Quand aux modes de réalisation de leur projet, la plupart d'entre eux ont commencé par des créations nouvelles. Cette catégorie d'investisseurs a bénéficié de quelques aides de la part de l'administration (charte de l'investissement, fiscalité, douane...). Ils gèrent leurs projets comme une affaire familiale. Ils travaillent surtout avec le marché local.

D'autres formes d'investissements intéressent les immigrés de la deuxième génération : les champs investis concernent l'achat et la mise en valeur des terres agricoles, la création d'unités modernes d'élevage, la constitution d'entreprises touristiques, notamment dans la restauration et l'hôtellerie, les galeries commerciales, la petite et moyenne industrie, notamment dans la confection, l'agro-alimentaire et les matériaux de construction.

A la fin des années quatre-vingts, on voit arriver une troisième génération d'entrepreneurs issus de l'immigration. Ils sont plus expérimentés, mieux instruits et mieux formés, désirant investir dans des activités industrielles plus structurées. Le profil des promoteurs s'est amélioré par une implication croissante de cette troisième génération mais avec un esprit entrepreneurial plus marqué.

## **3. La troisième génération : des investissements plus structurés**

Le comportement de cette catégorie est marqué par une efficacité économique de grande ampleur. Ils investissent dans des activités plus

structurées. Ce sont des migrants réinstallés au Maroc ou qui vivent toujours en Europe ou qui privilégient la double résidence, qui ont pu faire des études supérieures (cadres ; ingénieurs...) ou qui disposent de qualifications professionnelles plus importantes. Ils cherchent à fructifier leur savoir-faire et leur expérience dans leur pays.

En ce qui concerne la nature de leurs investissements, et contrairement à ce qui se passait auparavant, les projets réalisés sont plus sophistiqués, nécessitent un savoir-faire et des moyens financiers plus importants (fabrication de composants électroniques, pièces détachées pour cyclomoteurs, électroménagers, imprimerie, services aux entreprises...). Certaines des entreprises créées travaillent pour le marché local, d'autres pour l'exportation vers l'Europe, le Moyen Orient...

Avec cette génération, les entreprises artisanales les plus anciennes dans le bâtiment, le commerce ou les services ont survécu. Elle leur a modernisé les outils pour les rendre au goût du jour. Ils ont investi dans de nouveaux créneaux. En valorisant leurs ressources spécifiques dans la formation, la promotion commerciale. les parents ont trouvé chez leurs enfants la mobilisation nécessaire pour assurer le renouvellement et la croissance de leur entreprise (31). Parfois une nouvelle entreprise a été créée à partir de l'ancienne, soit pour diversifier la production et les services, soit pour conquérir d'autres voix extérieurs par l'import-export.

Cependant les jeunes immigrés expérimentent des secteurs inconnus de leurs parents tel que le tourisme, la communication, la publicité, l'audio-visuel, le conseil et la gestion d'entreprises, ces derniers constituent de nouveaux secteurs dans leur portefeuille d'activité. Considérant que le chemin de l'intégration n'implique pas nécessairement la rupture avec la culture d'origine, ils ont pu utiliser celle-ci pour rentabiliser des activités qui répondent aux besoins de la population marocaine. Une autre caractéristique est l'émergence des immigrés de la troisième génération dans des secteurs dits de pointe, tels que l'informatique ou la télématique.

(31) Ministère de la Solidarité et de Promotion sociale : les immigrés créateurs d'entreprises : un rapport à l'économie française.

## Conclusion

En guise de conclusion nous pouvons affirmer que :

– les entreprises des MRE peuvent mieux s'adapter aux données de l'environnement grâce au profil relativement moderne de leurs créateurs dirigeants ;

– les dirigeants de ces entreprises entretiennent des relations personnelles régulières avec toutes les parties qui peuvent influencer le développement de l'entreprise. Ces relations sont sans doute bénéfiques à leur affaire ;

– par ailleurs, la gestion de ces entreprises est moins informelle, l'organisation, la délégation et le contrôle paraissent avoir une certaine place dans ces entreprises, ce qui rend leur gestion plus efficace pour contribuer à leur réussite ;

– la question reste de savoir comment le pays peut mettre en valeur le potentiel des immigrés créateurs qui sont des acteurs nécessaires à son industrialisation ;

– finalement c'est à un changement radical d'attitudes vis-à-vis des entrepreneurs immigrés, c'est à une reconnaissance de leur rôle particulier, et à l'adoption d'une stratégie globale vis-à-vis de la migration que tient compte la dynamique de l'entrepreneuriat immigré au Maroc. C'est à ces conditions que les migrants pourront participer pleinement au développement du Maroc à travers leur création d'entreprises.

### Bibliographie

- M.Salahdine, « Les immigrés et la crise : plaidoyer pour une solidarité internationale », in *Revue d'économie et de droit*, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Fès, n° 2, 1986.
- Abdessalam Fazouane, *Population et développement au Maroc*, CERED, 1998.
- M. Khachani ; A. Berrada ; A. Fadlallah, « Contexte et causes de l'émigration des Marocains à l'étranger », *Rapport national NIDI*, 1999.
- Les Marocains résidant à l'étranger*, une enquête socio-économique, INSEA, 2000 Rabat.
- Ruth Padrum, *les Créateurs d'entreprise d'origine immigrée ; situations et attentes*. Paris, juin 1990.
- Des immigrés créateurs d'entreprise*, un rapport à l'économie française, ministère de la Solidarité et de la Protection sociale.
- Meslala Abdelouahed, « Trajectoire migratoire des ruraux marocains en France, pris entre les exigences de l'intégration et les mythes de retour : cas des Marocains en Roussillon ». *Rapport*, édition CIHEAM, France, 1993.
- Thierry Verstaete, *Entrepreneuriat : connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes*. Edition l'Harmattan, Paris 1999.
- N. Ibn Abdeljalil, *l'Entreprise et son environnement*, édition consulting, Casablanca, 1999.
- Association marocaine des investisseurs de l'étranger, « Mettre toutes les chances du côté des promoteurs » ; in *Almahjar*, n° 1, juillet 1991.
- Al Wassit*, magazine n° 51, octobre 2001.
- J-P. Farganel, *Créateurs d'entreprise : votre stratégie marketing*, édition des organisations 1990.
- M. Marchesnay et P.A. Julien, *la Petite entreprise*.
- M. Porter, *Choix stratégiques et concurrence*, Economica, Paris, 1982.

M. Khachani, « L'entrepreneuriat immigré face aux contraintes socio-économiques de l'environnement marocain », Cahiers du *CEMMM*, Rectorat de l'Université Mohammed 1<sup>er</sup>, n° 5, Oujda 1997.

*Le Matin du Sahara et du Maghreb* du 18 octobre 1995.

*Studi Emigrazione/Migration Studies XXXVI*, n° 139/1999.

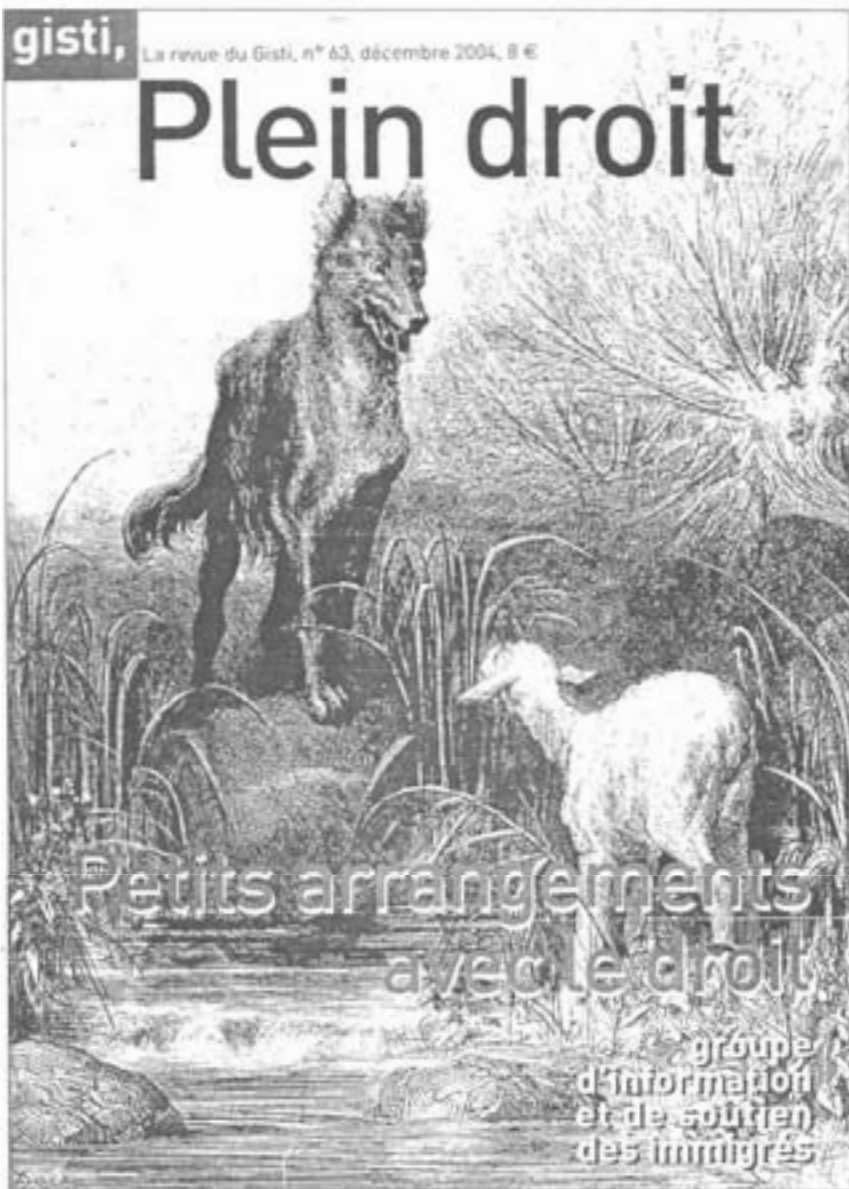
M. Aït Hamza, « Le comportement financier des émigrés », Cahiers du *CEMMM*, Rectorat de l'Université Mohammed 1<sup>er</sup>, n° 2, Oujda 1993.

Ministère de la Solidarité et de Promotion sociale, « Les immigrés créateurs d'entreprises » ; un *rapport à l'économie française*.

**gisti,**

La revue du Gisti, n° 63, décembre 2004, 8 €

# Plein droit



Petits arrangements  
avec le droit

groupe  
d'information  
et de soutien  
des indigènes



*Axe V*

**Entre émigration et immigration :  
un problème d'identité**

ville école intégration  
139 DÉCEMBRE 2004  
**diversité**

La ville et l'école.  
Les nouvelles formes  
de **ségrégation**

Entretien avec Paul Chemetov

**SCOTÉD**  
(CNDP - CROF)

## Exode et diversité culturelle

Tadlaoui Hamid\*

Dès son installation agissante, la mondialisation en compagnie de la globalisation a fait mouche de ses étincelles brûlantes. Les pays en développement se sentirent étouffés par son esprit provocateur de l'écrasement. Le socio-économique de ces nations si fragiles en souffre. La sphère socio-culturelle reçoit également sa dose de la marginalisation. L'on s'interroge. Que va-t-on devenir, rétorquent-ils ? Les indicateurs anéantissants livrent réponse. Les pays de l'Afrique font impression de fatigabilité. La Côte d'Ivoire perd son marché du cacao, le Nigéria, malgré sa potentialité pétrolière, gesticule dans la misère sociale ; les autres essaient de survivre. La plupart d'entre eux vivent au-dessous de l'intolérable même. La mondialisation étend les pans de sa tulipe envahissante. Les idéaux identitaires des démunis s'évaporent peu ou prou. Leur espoir est à l'image de la paupérisation continue. La famine bat son plein. L'analphabétisme serpente en sillons des générations montantes. Il y a manque de moyens tant matériels que psychiques pour supporter le mal du phénomène sociétal. La psychose règne chez les délaissés pour compte de la soumission. La mondialisation emploie la stratégie de l'engloutissement. Les revendications ne cessent de se répandre dans le monde des organisations non gouvernementales (ONG) humanitaires. Car, la pauvreté est là. Elle se manifeste durement et amèrement. C'est désiré et voulu.

Une tactique qui ronge et ne livre aucune possibilité de relever la tête devant la puissance. Les droits de l'Homme sont bafoués. Le silence paraît bon aloi devant les "maîtres" de la situation. Le pain s'avère base du silence. Ce silence

---

(\*) Professeur à la Faculté de Droit, Salé. Université Mohammed V, Expert-consultant en droit international public, en sciences sociales, en techniques de la communication, du tourisme et de la négociation.

est donc "empereur" du recevoir en compensation des subsides. Ainsi la mondialisation s'instaure comme le "guide" directionnel et décisionnel.

De ce constat, "Mère Mondialisation" stimule les exodes multiples afin d'aller chercher fortune ailleurs. Ce phénomène s'accroît. S'expatrier veut dire préserver sa dignité et la sauvegarder de sa descendance révélée victime de l'accaparement des richesses. Le "peu-pourcentage" d'aide au développement se colore en mépris de la faible proportionnalité humaine internationale.

Conséquemment, le flux et reflux des transhumances vers l'Europe, le Canada et les Etats-Unis d'Amérique s'agglutinent à dessein. Une sorte de ruée vers l'or.

L'immigration prend alors sa signification profonde. Elle s'échafaude en pléthore. On a l'impression d'assister à un cratère volcanique en déshérence. L'immigration s'insurge et s'associe à la population immigrante déjà en place depuis les années trente notamment. Les immigrés de telle période sont appelés (par leurs proches) les heureux, les bienheureux de la tolérance qui s'explique, toutefois, par le nombre non envahissant. En effet, cet insignifiant "nombre" s'incorpore dans la masse sans se faire remarquer de manière bousculante. Cette population s'active résolument au sein de sa préoccupation quotidienne. Quittant leur besogne, elle se dirige poliment vers ses quartiers d'ortoirs. Juste pour se sustancer et soupirer. Elle laisse croire qu'« elle est là dans le pays d'accueil pour survivre et non se mêler aux interdits pour les exogènes ».

Ces données changent avec les deuxième et troisième générations. L'immigré s'enracine avec la notion de la citoyenneté. Celle-ci fait son ancrage au sein des institutions, des us et coutumes du pays d'accueil. La citoyenneté s'accorde avec soin en particulier dans les sociétés multiculturalistes et culturalistes. Ici, nous embrassons la plénitude du droit. Dans cette perspective, le droit, comme support de citoyenneté, est un intitulé aussi important que révélateur, car il soulève une question fondamentale à savoir la citoyenneté.

Terminologiquement, la citoyenneté renvoie au terme "citoyen" qui, dans l'histoire hellénique, désigne tout résident de la Cité où habitaient non seulement les citoyens mais aussi les esclaves et les étrangers. Chacune de ces trois communautés avait un régime particulier. Les esclaves, étant considérés comme des choses, n'avaient pratiquement aucune existence juridique si ce n'est

la réglementation d'obéissance. Les étrangers, quant à eux, étaient le plus souvent dans la Cité pour exercer le négoce. Leur statut diffère de celui des citoyens. Ils relevaient du régime réglementé par le droit commercial. Les Communautés cohabitaient selon le critère de la respectabilité du "Civitas" c'est-à-dire la civilisation. Au sens grec du terme. Cette civilisation se logeait sous le parapluie juridique de la citoyenneté. Cette dernière n'est autre que le ciment de la Nation définie comme communauté politique, distincte, titulaire de la souveraineté. Cette Nation a bien évidemment un protecteur fort et solide : l'Etat. Pour plus de clarté, il y a à accorder la distinction entre citoyenneté "civile" et "civique". Le terme "civique" veut dire "avoir le sens du respect des valeurs de la Nation" qui exige, de la part du citoyen, l'exécution de l'éducation civique ou encore la délicatesse du "civisme". En revanche, le terme "civil" s'oppose à terminologie "militaire" ou à celle du "politique" d'où surgit l'expression "société civile" dont les assises fondamentales se consolident aux moyens du "droit civil". Sous l'empire de cet espace juridique, l'Etat n'est autre que la personnification de la Nation. Il en est le protecteur et le souverain. C'est à ce moment-là qu'entre en jeu la citoyenneté. Par l'octroi des droits fondamentaux à toutes les cultures qui forment la Nation, l'Etat se charge de la forge de celle-ci. Ainsi, toutes les identités, toutes les cultures, tous les modes de vie composant la Nation ne peuvent être ignorés ou dominés ; les respects de l'identité de chaque composante de la Nation est une des prérogatives au renforcement du sentiment d'appartenance à la Nation ; ce qui évitera, de ce fait, toute ségrégation ou destruction sociale. Le second élément se dégage de la participation de toutes les composantes de la Nation à la bonne gestion des affaires de la chose publique. Quelle est cette participation ? Elle s'exprime par l'exercice des droits civiques et politiques conformément à la convention internationale de 1966 (1) dont le contenu principal mentionne le droit de voter, le droit de créer et d'adhérer à un parti politique.

Ce considérant étant, l'immigration se situe en tant que composante essentielle et fondamentale. Elle contribue amplement à l'expansion et à la croissance, voire même au développement du pays d'accueil. Elle participe incontestablement au fait réparateur du vieillissement. L'Europe s'arme en ce

(1) Pacte international des droits civils et politiques, 1966.

moment d'études prévisionnelles pour combattre le fléau social qui, manifestement, se répercute sur l'économique et le politique : « Le déclin démographique annoncé de l'Europe et la perspective du plein emploi obligent à repenser le recours à la main-d'œuvre étrangère ; il y aurait de moins en moins d'actifs en Europe pour financer les retraites. » (2). L'inquiétude ne s'arrête pas là uniquement. Les planificateurs européens s'interrogent sur leur devenir démographique. L'effet compensatoire se vécotorise vers la population étrangère qui se révèle de nouveau la force motrice d'accompagnement pour réparer le déficit sociétal dans le domaine des "inactifs" : « Comme partout dans les pays industrialisés, la population française vieillit ; les retraités sont plus nombreux, plus jeunes, et le financement des retraites par une population active dont la part diminue, pose problème. Mais la situation est moins grave que chez nos (les) voisins italiens. » (3)

A partir de ce New Deal économique participatif, l'espace de l'importance de l'immigration prend acte en tant qu'acteur du développement du pays d'accueil. Ce faisant, il y a prise de la considération des cultures des immigrés devenus une population ayant respect de ses cultures comme un droit qui appuie son Etat de droit. Les rapports culturels se fomentent selon les concepts des valeurs des composantes de la Nation accueillante. Dignité et égalitarisme s'installent bel et bien dans la cohabitation des valeurs réciproques. Droit multiculturaliste et Droit culturaliste acquièrent fondement de reconnaissance. Qu'est-ce à dire, à confirmer ? Que pourrions-nous saisir de cet ensemble ? Tout d'abord le multiculturalisme est un état de fait d'une société composée de groupes culturellement, religieusement distincts. C'est un modèle qui combinerait harmonieusement les droits de l'individu, la démocratie et la reconnaissance des droits des communautés culturelles. Plus concrètement, le multiculturalisme essaie de reconnaître comme égaux les citoyens de toutes cultures confondues avec notion de faire distinguer les critères originels en parallèle de l'indifférence. En clair, l'égalité respectueuse des cultures en présence de leur convivialité. Pour ce qui est du culturalisme, il est un état de fait où demeurent plusieurs groupes à tendances culturelles et religieuses

(2) *Le Monde*, « Bilan du monde », édition 2001, p. 28.

(3) *Le Monde*, *op. cit.*, p. 143.

différentes. A la différence du multiculturalisme, il n'existe aucune harmonie bien établie : chacun chez soi et aucun échange n'est perméable par rapport à l'Autre. Il se crée des hiatus entre citoyens à part entière et ceux qui se manifestent participatifs au développement en tant qu'acteurs additionnalistes à l'émergence socio-économique.

Et c'est là qu'il y a problème ? Problématique d'intégration de cette immigration active et rajeunissante d'une population accueillante, vieillissante. L'on reçoit le bénéfique de cette immigration mais l'on lui refoule systématiquement les résultats escomptés. Sa diversité culturelle passe donc en arrière plan avec dédain des valeurs lui appartenant.

Là, nous saisissons la textualité – tant florissante – de l'Etat de droit chantre des droits de l'Homme – de la légitimité de l'individu participatif au maintien du développement socio-économique de la Nation accueillante.

Le livre des droits de l'Homme se trouve ainsi froissé. Nous dirions par précaution courtoise qu'il devient rebut aux rythmes de le balancer en dehors des interstices de la négligence juridique. Diverses publications du "livre des droits de l'Homme" insistent sur l'éclairage de la maintenance et de la régénérescence de ces droits. On ne saurait ignorer, parmi les publications si diverses, l'importance des textes qui ont donné l'espoir d'un avenir meilleur. Les inscriptions égyptiennes, persanes, babyloniennes ; les Upanishad, les entretiens de Confucius, le code de Hammourabi, la Bible hébraïque, les Evangiles, le Coran sont autant de moments de l'histoire humaine ou l'inspiration divine ou le génie d'un grand esprit a permis que soient enregistrées, pour les âges à venir, les plus nobles expressions de l'aspiration de l'homme à la liberté et à la dignité.

Depuis maintenant huit siècles, l'humanité assiste à l'élaboration des textes opposables aux gouvernants, ayant pour acteurs des hommes qui expriment en termes juridiques les droits que l'on voudrait inaliénables. Qu'il s'agisse de la Magna Carta, des philosophes du siècle des Lumières, des Esprits du siècle ou des délibérations de l'Assemblée Révolutionnaire qui a rédigé la Déclaration de 1789, qu'il s'agisse des travaux du Comité des experts sur l'application des conventions et recommandations de l'Organisation Internationale du Travail (OIT), des sessions de la Commission des droits de l'Homme des Nations ou

des décisions de la Commission et de la Cour européenne des droits de l'Homme, nous disposons d'ouvrages spécialisés s'y référant. Mais de la vie juridique reposant d'abord sur le "vécu", il importe, pour saisir le "phénomène des droits de l'Homme" de consulter aussi les sociologues, les psychologues, les historiens et les spécialistes d'autres sciences humaines qui se sont penchés sur le milieu dans lequel l'homme doit réaliser sa liberté. Sa réflexion à ce propos s'amplifie. Et ce qui est justice de l'expansion juridique dont les assises s'ancrent magistralement dans les droits sociaux.

Les droits de l'Homme s'expriment par les livres d'une troisième catégorie : consciemment ou inconsciemment, les auteurs célèbres ou inconnus dénoncent l'injustice, l'oppression et illustrent, par leurs écrits, la solidarité et la fraternité humaine. Il en est ainsi d'un Ghandi ou d'un Israti qui recueillent et renforcent, en compagnie de leurs frères, la conscience de leurs ennemis communs : l'ignorance, l'oubli et le mépris des droits de l'Homme.

Nous devons nous efforcer de faire connaître cet aspect si fructueux pour le public de l'immigration. Il ne faut pas oublier que ceux qui s'y expriment sont en quelque sorte des privilégiés, car selon les termes si justes de René Maheu, anciennement Directeur Général de l'UNESCO, dans sa préface au "Droit d'être un homme" : « là où les droits sont totalement foulés aux pieds règnent le silence et l'immobilité, qui ne laissent aucune trace dans l'histoire ; car l'histoire n'enregistre que les paroles et les gestes de ceux qui sont capables, si peu que ce soit, de s'approprier leur vie, ou du moins de le tenter. Il fut toujours – il est encore – des multitudes d'hommes, de femmes, d'enfants à qui on est parvenu, par la misère, la terreur ou le mensonge à faire oublier leur dignité native, ou qui ont renoncé à l'effort de faire reconnaître cette dignité par autrui. Ceux-là se taisent. Les victimes qui se plaignent et qu'on entend jouissent déjà d'un sort meilleur ».

Nous voyons donc que le rationnel juridique sociétal se présente de façon certaine et vérifiable, c'est-à-dire la vision du droit qui consolide les revendications de l'individu pour faire asseoir ses véritables droits, en l'espèce ses droits sociaux. Cette aisance se trouve dans l'élaboration de l'éducation du savoir, de la connaissance, de la reconnaissance au sein de la société où il se meut. Ceci s'exerce par l'enseignement des paramètres juridiques. N'est-ce pas un nouveau faciès d'un droit nouvellement reconnu ?



Cette morphologie juridique polie, remodelée à l'image de la société civile émergente dans l'apprenant du sens civique. Nous entrons dans une période significative : celle de la culture juridique prise comme stratifications de la "Diversité culturelle" (4) : "Qu'est-ce que la diversité culturelle ?" Pour mieux comprendre la diversité culturelle, il faut d'abord définir le mot "culture". Les définitions sont nombreuses et varient d'une personne à l'autre. Certains la définissent et la décrivent comme étant des "codes de conduite hérités du passé"; d'autres font allusion à une "programmation mentale collective".

L'idéal serait de considérer la culture comme un ensemble partagé de "considérations profondes" qui ne peuvent être accessibles directement mais qui sont indirectement reflétées dans les valeurs, les attitudes et le comportement des individus et des groupes. Ces considérations sont "culturelles", dans la mesure où elles sont acquises, modelées, partagées et transmises à travers les générations.

Les différences culturelles peuvent être enregistrées à plusieurs niveaux. Un groupe culturel, par exemple, peut être défini selon les considérations nationales, régionales, éthiques, religieuses et sociales. Mais, en général, les individus sont influencés par une interaction complexe entre plusieurs de ces niveaux.

Cela devrait normalement suffire pour prévenir les dangers inhérents à la préoccupation excessive avec la variable culturelle. Une préoccupation qui encourage les stéréotypes sans intérêt.

---

(4) Voir *l'Economiste (Maroc)* du mardi 22 juin 1999, où le professeur Robbe Goffee parle de « Comportement dans l'entreprise à la London Business School ». Il y développe la gestion de la diversité culturelle comme conflits et stéréotypes.

**hommes**  
& migrations

# Trajectoires

U exils



N° 1253 - JANVIER-FÉVRIER 2005 - 10 €

## Crise d'identité dans le roman "beur" : conflits culturels et linguistiques

Abdellah Hammouti\*

Pendant les vingt dernières années du XX<sup>e</sup> siècle, une élite de la génération issue de l'émigration maghrébine a relativement, malgré les difficultés économiques qu'elle avait rencontrées, réussi socialement et pu s'intégrer dans le pays d'accueil. Deux auteurs appartenant à cette même génération, Azouz Begag et Leïla Houari, nous serviront ici d'illustration; deux itinéraires, deux expériences, mais une même réalité, une même problématique, celle de l'écriture comme moyen d'expression à la fois de malaise et de dépassement. Ces deux écrivains ont traduit l'insouciance de l'enfance, la révolte de l'adolescence et le défi de la jeunesse ; ils ont également dénoncé toutes les formes d'abus : violence, racisme, ségrégation... C'est dire que l'écriture leur a appris à résister, à lutter sans trêve. Tous deux parlent la langue française et la mettent au service d'une culture, d'un imaginaire spécifique qui franchit la frontière du bilinguisme et du biculturalisme (1). Avec leurs premiers textes respectifs *le Gone du Chaâba* (2) et *Zeïda de Nulle part* (3), ils ont ouvert, après Mehdi Charef (4), la voie à d'autres auteurs (5) dont les écrits sont de la même veine.

(\*) Faculté des Lettres, Oujda.

(1) Azouz Begag est né en 1957 à Lyon, à Villeurbanne. Il est Docteur en économie. Leïla Houari est née en 1958, au Maroc, Casablanca. A sept ans, elle s'installe avec ses parents à Bruxelles. Les parents des deux écrivains ont quitté leurs pays respectifs pendant les années soixante pour travailler, le premier en France et le second en Belgique.

(2) Texte paru aux éditions du Seuil en 1986.

(3) Texte paru aux éditions l'Harmattan, 1985, Coll. Ecritures arabes.

(4) *Le thé au hareem* d'Archi Ahmed, Editions Mercure de France, Paris 1983.

(5) Fatida Belghoul, *Georgette !* éditions Barrault, Paris 1986 ; Houari Kassa, *Confessions d'un émigré*, Paris, éd. Lieux communs, 1988, Coll. "Islamique"; Sakina Boukhedinna, *Journal "Nationalité : immigré(e)"*, éditions l'Harmattan, Paris 1987, Coll. Ecritures arabes, etc.

Sans nous attarder sur la définition du roman "beur", nous dirions, comme Michel Laronde, que c'est un genre qui met en scène d'abord la génération issue de l'immigration maghrébine et que l'identité de l'étranger y est fortement mise en place par le recours aux notions voisines que sont la différence, l'altérité et le métissage. L'essayiste français note que « l'identité de la génération issue de l'immigration maghrébine telle qu'elle ressort de l'imaginaire des romanciers se construit [...] par dénonciation et subversion du discours central de l'Etat-Nation et, au-delà par une reformulation originale » (6).

Les deux textes en question sont deux récits de vie ou plutôt deux récits à caractère autobiographique où la problématique de la crise d'identité demeure centrale : les conflits culturels et les interférences linguistiques n'en sont évidemment que deux formes manifestes. En fait, deux générations d'origine maghrébine vivant en Europe, en France et en Belgique y sont représentées : celle qui est venue du Maghreb et qui a son propre parler, d'où la nécessité d'un dictionnaire à part pour la comprendre, et celle qui est née au pays d'accueil, la génération de Begag, et qui, à son tour, a créé son propre lexique, voire son propre langage. Begag va jusqu'à mettre en texte ce qu'il appelle la "langue bouzidienne" à laquelle il prétend initier son lecteur en lui donnant une sorte de mode d'emploi du roman (7).

*Le Gone du Chaâba* est un roman dont l'action se passe essentiellement à Villeurbanne, un bidonville de Lyon en 1960, c'est-à-dire à la veille de l'indépendance de l'Algérie. Le titre de ce récit veut dire littéralement : "le gamin de la vallée de Lyon" ; il désigne sous forme de périphrase et par anticipation le héros de cette histoire, Azouz le "gosse" : le Gone du Chaâba (8).

L'auteur a beaucoup écrit sur la vie urbaine en France, en particulier sur la vie à Lyon et, par sa double culture, arabe et française, par sa double formation d'économiste et d'homme de lettres, il a réussi à sonder les arcanes de la société immigrée. Ses écrits ont une forte charge socio-politique et les titres de ses

(6) *Autour du roman beur : immigration et identité*, l'Harmattan, Paris 1993, cf. le générique de l'ouvrage.

(7) *Le Gone du Chaâba*, op. cit., p. 242.

(8) Voir le générique de l'œuvre.

essais (9) sont à cet égard très révélateurs. Plusieurs thèmes abordés dans ses essais sont d'ailleurs amplement développés dans son œuvre de fiction.

*Le Gone du Chaâba* met en scène une nouvelle génération d'origine maghrébine vivant en Europe, dont l'attitude est ambivalente : d'une part, elle se veut aussi européenne que tous les Européens malgré les différences culturelles et revendique les mêmes droits qu'eux ; d'autre part, elle lance un défi aux valeurs du pays européen qui l'a vu naître et exige d'être acceptée par lui telle qu'elle est, sans être totalement intégrée. Les jeunes écrivains, dits "beurs", réagissent contre tout sentiment d'insécurité et de rejet ; ils écrivent d'abord pour attirer l'attention de l'opinion occidentale sur les "inégalités socio-économiques" (10) qu'ils vivent et dont la situation constitue le talon d'Achille des autorités européennes, belges ou françaises en l'occurrence :

« C'est ainsi qu'en France, aujourd'hui, les citoyens dépensent globalement plus pour leur sécurité privée que l'État ne le fait au titre de la sécurité publique (11). »

En effet, ce qui est remarquable dans les deux romans faisant l'objet de notre analyse, c'est que le thème de l'identité est abordé d'un point de vue à la fois culturel et linguistique. Ce qui caractérise le personnage "beur", c'est la dualité de son être. Son rapport à l'univers du pays d'accueil est fort complexe. Le problème de la communication est central, mais le pas vers l'Autre ne se fait pas sans difficulté par le fait que le "beur" est à la fois lui-même et l'Autre et que, consciemment ou inconsciemment, il agit sur la nouvelle langue qu'il s'approprie en lui imposant des schèmes propres à sa langue d'origine.

La communication entre la génération issue de l'émigration et les natifs des pays d'accueil revêt un caractère biculturel. La littérature "beure", comme d'autres littératures d'expression française, illustre bien ce phénomène. Pour pouvoir pénétrer le sens de l'œuvre à lire, le lecteur occidental doit être mis dans le bain culturel qui a vu naître cette œuvre ; si, dans une situation de communication normale, le non-verbal participe à rendre l'échange plus ou

(9) *Ecart d'identité, Quartiers sensibles, l'Immigré et sa ville, la Ville des Autres, les Lumières de Lyon et de ses romans : le Gone du chaâba, les Chiens aussi, Béni ou le paradis perdu, etc.*

(10) A. Begag, Ch. Delorme, *Quartiers sensibles*, Seuil, Paris 1994, p. 42.

(11) *Ibid.*, p. 48.

moins parfait ou à le faire échouer, dans le texte écrit, littéraire en particulier, les allusions, les emprunts, les expressions figées (proverbes, dictons, etc.) permettent d'éviter tout quiproquo et tout contresens.

Le mot "culture" est à prendre dans son sens anthropologique ; c'est-à-dire, comme étant « un ensemble d'aspects intellectuels propres à une civilisation, une nation » (12). Dans *le Gone du Chaâba*, Azouz, en est bien conscient. Son professeur de français, M. Loubon, joue pour lui le rôle d'initiateur : paradoxalement, c'est lui qui lui fait prendre conscience de la valeur de sa culture, de sa langue et de ses propres origines :

- « Je me dis que maintenant je ne pourrai plus jamais cacher mes origines sarrasines, qu'Emma pourra venir m'attendre à la sortie du lycée.. Puis, je réalise qu'elle ne viendra plus jamais. Le mal est déjà fait [...].
- Moi aussi j'habitais en Algérie, à Tlemcen... C'est très près d'Oran. Vous connaissez.
- Non, m'sieur. Je ne suis jamais allé en Algérie.
- Eh bien, vous voyez : moi je suis Français et je suis né en Algérie, et vous, vous êtes né à Lyon mais vous êtes Algérien..

Il sourit avant de poursuivre :

- Je suis venu en France quelque temps après l'indépendance.
- Alors vous êtes un pied-noir, m'sieur ? lui dis-je, en connaisseur.
- Un rapatrié d'Algérie, oui. On dit pied-noir aussi.... » (p. 210)

Né en France, Azouz demeure Algérien. Mais avant d'accepter sa différence, son statut double, hybride, il vit une crise de culture. S'il a une bonne connaissance de la culture française au point qu'il dépasse de loin ses camarades de classe français, il est marqué par la culture de ses parents :

- « – M'sieur, dit-il à son professeur, un héritage, ça ne se partage pas. Dans la famille, c'est le frère aîné qui est responsable de tout, quand quelqu'un meurt. » (p. 218-219).

(12) *Le Robert*, dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Nouvelle édition du Petit Robert, texte remanié et amplifié sous la direction de Josette Rey-Debove et Alain Rey, 1993, p. 525, entrée II, 2, 2.

Toutefois, ce qui manque vraiment au jeune "beur", c'est la culture arabe dans son aspect global. Cette manière de comprendre la culture arabomusulmane, qui est elle-même schématique ici, plus ou moins confuse dans l'esprit du petit enfant, crée un remue-ménage dans la classe de M. Loubon. On traite les Arabes de sauvages et l'"idée provoque l'hilarité générale" (*ibid.*). Il n'y a que le professeur qui joue le rôle d'éducateur pour Azouz et de modérateur pour l'ensemble de ses disciples. En effet, l'enfant d'origine algérienne sera méprisé par un autre professeur, M<sup>me</sup> Valard qui le traite de plagiaire de *la ficelle* de Maupassant. Par la différence de son identité, par "l'écart identitaire", pour employer une expression chère à l'auteur du *Gone du Chaâba*, Azouz est conscient du fait que sa génération ne ressemble pas à celle de son père et il essaie de faire comprendre à son professeur et à ses camarades d'origine française qu'il est lui aussi français :

« – De quelle région êtes-vous ?

– De Sétif, m'sieur. Enfin, je veux parler de mes parents. Moi, je suis né à Lyon, à l'hôpital Grange-Blanche..

Mon voisin immigré de Paris a le nez collé à mes lèvres. Depuis le début, il m'écoute, attentif. J'ai envie de lui crier :

– Maintenant, tu sais tout. T'es content ? Alors arrête de me regarder comme ça ? » (p. 209)

Begag, dès son premier roman, fait preuve d'une haute culture. Il connaît aussi bien Maupassant que Féraoun qu'il ne cite pas et qui semble l'avoir inspiré (13). Pour l'aider à retrouver ses origines, son identité, M. Loubon lui rappelle d'abord la langue de son pays :

« La sonnerie de 10 heures retentit. Le premier cours de français prend fin. Comme les autres élèves, je range mes affaires dans mon cartable et m'appête à sortir de la classe, lorsque M. Loubon me pose une dernière question, en arabe cette fois, un arabe algérien, comme on parle à la maison. Il me dit :

(13) Essentiellement pour la construction de ses personnages : la mère et la sœur soumises, le père analphabète, mais sérieux et responsable, l'enfant, le savant de la famille sur qui tout le monde compte pour sortir du bourbier, de la misère, etc.

– Tu comprends l'arabe ?

En français, je lui répons :

– Oui, je parle toujours arabe avec mes parents. » (p. 212)

Azouz confond "journalier" et "journaliste" et c'est toujours son professeur, M. Loubon, qui l'aide à surmonter ses difficultés et à prendre conscience des interférences linguistiques.

« – Non, non, reprend-il, on dit "journalier". Mais vous savez, tous les pieds-noirs n'avaient pas de ferme comme Barral en Algérie...

– Allez, au revoir, à lundi prochain, conclut-il en souriant..

Mon voisin immigré de la Tour Eiffel m'observe comme si j'étais un dieu. Cette fois, il est bouche-bée » (p. 211-212).

### 1. Quelle langue parlent donc les Beurs ?

C'est un arabe unique en son genre, comme l'affirme le narrateur dans *le Gone du Chaàba*. Ce n'est ni de l'arabe dialectal, ni du français mais un "dialecte particulier". Les termes sont d'origine française : "les allumettes", "le chiffon", "l'automobile" ; mais ils deviennent sous l'influence du système de la langue arabe des mots français arabisés, ou plutôt français prononcés en arabe dialectal :

« A la maison, l'arabe que nous parlons ferait certainement rougir de colère un habitant de la Mecque. Savez-vous comment on dit les allumettes chez nous, par exemple ? Li zalamit. C'est simple et tout le monde comprend. Et une automobile ? La taumobile. Et un chiffon ? Le chiffoun. Vous voyez, c'est un dialecte particulier qu'on peut assimiler aisément lorsque l'oreille est suffisamment entraînée. » (p. 21)

Azouz est heureux de voir M. Loubon, lui "expliquer ses origines" (p. 21). C'est lui qui lui apprend aussi que le Maroc veut dire "El-Maghreb" en lui rappelant la signification première de ce mot : "le pays du soleil couchant" (p. 214) ; c'est lui enfin qui lui écrit le nom d'Allah, "Dieu des Musulmans" (p. 214) en lettres arabes. Azouz affirme qu'au foyer, il parle couramment arabe, sa langue maternelle et qu'il utilise le français à l'école et dans la rue.

Cette volonté de faire éclater la langue française en la réécrivant, en la minant de l'intérieur, était une réaction de révolte chez la génération de Chraïbi.



et même chez celle qui l'a suivie (celle de Khaïr-Eddine, de Kateb Yacine, de Ben Jelloun, etc.). Chez A. Begag et L. Houari, la langue arabe fait irruption dans la langue française, cela est le résultat d'une interférence linguistique et les deux auteurs, sans parti pris, en rendent compte dans leurs écrits. Les dernières pages du livre sont une sorte de glossaire de termes arabes, "bouzidiens", dit l'auteur :

« Guide de la phraséologie bouzidienne. La langue arabe comporte des consonnes et des voyelles qui n'ont pas toujours de correspondance dans la langue française ? Elle n'a par exemple pas de lettres *p* ou *v*, pas plus que de son ; *ON*, *IN*, *AN* ou bien *U* ; lorsque vous maîtrisez cette règle, vous pouvez traduire et comprendre sans difficulté la phraséologie bouzidienne. » (p. 241)

Avec une mise en garde, "Attention aux faux amis : le filou, c'est un vélo" (p. 242), l'auteur donne au lecteur un mode d'emploi, un guide : *Petit dictionnaire des mots bouzidiens* (parlers des natifs de Sétif. (p. 243).

« Les Maghrébins ont donc transplanté leur parler dans le pays d'accueil (cas des Bouzidiens à Lyon) ; des mots comme "Aïd, Abboué" (Papa), "bendir" (tambour oriental) ; "Binouar" (robe algérienne) ; "Bitelma", "chemma", "Chkoun ?" (Qui est-ce ?) "Emma" (maman), "Djnoun", "Gaouri, Gaouria", (Français, Française) ; "Gourbi" (habitat délabré) ; "Hallouf", "Henna", "Mrabta", "Labaisse" (ça va ?) ; "Ouache", (qu'est-ce qu'il y a ?) ; "Salamou oua likoum" (Bonjour à vous), "rhaïn" (le mauvais œil) ; "Roumi" (Français) ; "Mektoub" (destin)... » (p. 23).

Après le guide et le petit dictionnaire des mots bouzidiens, on en arrive au dictionnaire des "Azouziens" (parlers des natifs de Lyon) :

« Je ne répons rien. Tout ce que je sais, c'est que mon père dit que les 'binoirs' n'aiment pas les Arabes, et surtout ceux qui travaillent avec lui, à l'usine. Il paraît qu'ils disent toujours aux Algériens du chantier : "Vous avez voulu votre indépendance et maintenant vous venez travailler ici. Ils ne comprennent pas et moi non plus" » (p. 210).

L'ambivalence de ses sentiments est incontestable : d'un côté il constate que l'arabe parlé en famille, à la maison, est un arabe qui a subi l'influence du français ; il note que son professeur ne fait que lui "prouver sa nullité sur /s/a

culture arabe" (p. 214) ; d'un autre côté, il veut prouver à ses pairs français et maghrébins qu'il maîtrise la langue française et qu'il ne dissimule pas son origine maghrébine. Ainsi, étant entre deux cultures, il est en mauvaise posture. Il est le Maghrébin cultivé puisant dans la réserve occidentale, française en l'occurrence, et il est le Français d'origine maghrébine gardant toujours des liens avec le pays qui a vu naître et grandir ses parents :

« Pendant la dictée, je n'ai osé regarder personne. Que doivent-ils penser de moi, maintenant ? Que je suis un fayot. A l'école Léo-Lagrange, les Arabes de la classe me traitaient de faux frère, parce que je n'étais pas dernier avec eux. Et ici les Français ne vont pas tarder à jaser sur mon compte, parce que Monsieur Loubon et moi nous avons l'Algérie en commun. Mais je ne les crains pas. J'ai un peu honte, c'est tout. » (p. 220)

L'auteur, comme disait Sartre, est en situation. Il décrit une réalité à la fois culturelle et linguistique. La famille d'Azouz, comme toutes les familles d'origine maghrébine, crée son propre langage.

Le Maghrébin s'adapte donc à cette situation et fait de la phonologie un objet de réflexion. L'attitude de l'auteur est claire, il veut pousser l'Autre à venir vers lui. Son texte romanesque est émaillé de termes français déformés phonétiquement. La provocation du lecteur bourgeois qui a pris l'habitude de se bercer dans sa culture devient une stratégie d'écriture.

Dans *Zeida de nulle part*, l'auteur utilise plutôt le procédé des renvois et des notes : il y en a trente-deux. Cela constitue aussi un glossaire des termes d'origine arabe :

1. Une *blousa* : robe de la région d'Oujda, (p. 10) .
2. Au rythme des *gnaouas* : musiciens-percussion (p. 16) .
3. Le *cebsi* = sorte de calumet à longue branche et petite tête creuse que l'on bourre de kif (p. 20).
4. Le copain *zoufria* = un ouvrier (p. 24).
5. L'*kharij* = l'Europe (p. 26 et p. 53).
6. Une *séguia* = une petite rivière (p. 28).
7. *Tchamir* = longue robe (p. 28).
8. *Le chergui* = vent sec (p. 32).

9. *Les Kouffars* = les non croyants (p. 32).
10. *Allah y rahmou* = que Dieu ait son âme (p. 32).
11. *Ya benti* = ma fille (p. 36).
12. *Esser* = le charme (p. 36).
13. Ne quittez pas cette *tah ta ha* = Etendue = plaine (p. 42).
14. *Ya Zeida ya bent ouldi* = fille de mon fils (p. 44).
15. Ne te berce pas des chants de *l'haidouss* = danse traditionnelle (p. 44).
16. *Zeida, Zeida, Allah naâl Chetaan* = Qu'Allah chasse le diable (p. 44).
17. Près de la grange *l'hamra* = près de la vache rouge ? (p. 44).
18. Le mari de sa tante qu'elle appelait "*ami*" = oncle (p. 45).
19. Raconter des histoires de Rassoul, de *Sidna nouh* = Noé (p. 45).
20. Elle déplaçait son *chech* = sorte de turban (p. 45).
21. *L'floss* = l'argent (p. 45).
22. *Ah cha arra* = expression utilisée pour faire avancer les ânes (p. 46).
23. *Harcha* = pâte de semoule cuite arrosée d'huile ou de beurre (p. 49).
24. *Trab* = terre (p. 49).
25. *Ould Kaddour* = le fils de Kaddour (p. 52).
26. *Kafra* = l'irréligieuse (p. 53).
27. *Jnane l'awer* = le verger de l'aveugle (p. 54).
28. *Griller sa favorite* = cigarette marocaine bon marché (p. 60)
29. *Une blousa blanche* = robe blanche (p. 70).
30. Un fond de *l'Ghiwan* = groupe de musique très connu (p. 79).
31. *L'hendi* = figue de barbarie (p. 83).

Ce lexique de l'arabe dialectal marocain a pour fonction de créer un effet de réel et de donner une couleur locale et pittoresque au récit. Il est une adresse au lecteur européen que l'auteur tente de dépayser. Ces termes ont, certes, une valeur exotique, mais le procédé, comme nous l'avons noté plus haut, est efficace dans la mesure où le texte oblige le lecteur occidental à faire un pas vers la culture de l'auteur maghrébin.

## 2. Les titres des deux romans : une identité incertaine

Comme d'autres écrits d'auteurs beurs, ils sont très révélateurs de la crise d'identité. *Zeida de nulle part*, on le verra plus loin, représente une génération ayant un statut particulier. L'héroïne n'est ni parfaitement belge ni parfaitement marocaine. Elle est à la fois d'ici et d'ailleurs.

*Le Gone du Chaâba* est plutôt un titre qui sonne arabe. Le nom "gone" désigne, par métaphore, un "gosse", Azouz ; mais il veut dire aussi "lapin" au sens propre du terme. Les dernières pages du texte nous le laissent deviner : « Sur la place, tous les badauds se sont tournés vers lui (le père d'Azouz, Bouzid, qui le surprend avec de jeunes filles et des amis) puis vers moi. Après ça, fini les filles pour moi. Je me dirige vers lui, piégé comme un lapin. » (p. 234). Le nom de "chaâba" veut dire en arabe "vallée" et, après la fameuse marche des Beurs de Marseille à Paris en 15 octobre 1983, le sens global du syntagme "Le gone du Chaâba" ne peut échapper au lecteur français de l'époque.

Pareillement, *le Gone du Chaâba* met en scène les différentes races et les différents milieux sociaux qui sont loin de constituer un véritable enrichissement de la société occidentale. La diversité des cultures y apparaît comme un problème complexe pour l'école européenne. La langue pose en fait un sérieux problème même si, communément, c'est elle qui favorise le contact avec l'Autre.

Dans une première phase, l'immigration était vécue comme une expérience provisoire. Les immigrés acceptaient d'être traités comme de simples habitants vivant une expérience momentanée : tant qu'on a l'espoir de revenir un jour au pays natal, on accepte la différence ; mais dès qu'on n'a plus d'attache dans son pays d'origine, on s'accroche au pays d'accueil et l'on vit difficilement la différence. L'on sait alors que l'on n'est vraiment à l'aise que chez soi et que la citoyenneté accordée par le pays d'accueil n'est pas sans risques. On devient soi-même exigeant et on refuse l'assimilation totale ; on veut être reconnu dans sa différence culturelle en jouissant de sa citoyenneté française. Le citoyen "intégré" revendique l'interculturel qui lui permet de conserver son identité maghrébine même s'il est, parfois, économiquement au même niveau que le Français natif.

L'écrivain beur, plus que tout autre immigré, vit cette situation inconfortable de l'entre-deux. Il est entre la culture d'origine et celle du pays d'accueil. Le texte de L. Houari, illustre bien cette position. La jeunesse "beure", comme le note Martine Charlot dans sa préface de *Zeida de nulle part* est « une minorité d'un caractère tout à fait nouveau; minorité désireuse de s'implanter ici (en France) tout en gardant son originalité propre. » (14).

L'intellectuel de la deuxième génération des immigrés d'origine maghrébine lance un appel à l'opinion publique européenne. Son texte est l'expression d'un malaise vécu par cette génération et L. Houari et A. Begag en sont donc tout à fait représentatifs. Comme pour le père de Begag donc, le père de L. Houari a quitté son pays natal (le Maroc) vers les années soixante pour aller travailler en Europe, en Belgique. Comme Azouz, Leila a été mise à l'école et a "manifesté des dons d'expression, remarqués par un instituteur qui lui promet un brillant avenir" (15). A l'instar de toutes les filles d'origine maghrébine de son âge, elle "connaît des tensions entre les exigences de sa famille, surtout de son père, à son égard, et les séductions de la civilisation occidentale" (16).

Crise d'opposition et conflit de générations sont vécus pendant l'adolescence, mais l'héroïne comprend vite qu'elle doit signer autrement sa présence : elle le fait par l'écriture. Son texte est, pour emprunter le terme à Freud, le fruit d'une "sublimation" positive.

Le journal personnel et la composition de premiers poèmes sont souvent les premiers essais de l'auteur bilingue conscient du fait que le français demeure pour lui une langue véhiculaire. L'onomastique choisie est aussi très révélatrice à cet effet : les noms de lieux et les noms de personnes, anthroponymes et toponymes, sont sélectionnés pour leur forte connotation culturelle. Zeida veut dire "naissance". Mais le nom signifie aussi "celle qui est de trop" d'où le titre *Zeida de nulle part*. C'est que ce personnage se cherche tout le temps : il rêve sans cesse. Zeida est étrangère là où elle va : elle est étrangère au Maroc, parmi les siens, chez sa tante. Son retour au village n'est qu'une fugue, une fuite. Ce voyage ne fait qu'"accentuer les contradictions qui l'habit[a]ient" (p. 43).

(14) Paris, l'Harmattan, 1985 ; (coll. *Ecritures arabes*), p. 7.

(15) *Ibid.*, p.5.

(16) *Ibid.*, p.8.

Bruxelles n'est pas non plus le lieu idéal où elle puisse se sentir elle-même. Dans la dernière scène du petit roman qui n'est en fait qu'une nouvelle en deux épisodes, on voit Zeida à l'aéroport de Nouasser et elle revit déjà "la grisaille de Bruxelles". A sa tante qui lui dit : « – Eh bien voilà tu rentres chez toi, c'est pas mieux ? », elle répond : « – Oui bien sûr... Je rentre chez moi. » (p. 84). Les émigrés maghrébins qui prennent l'avion pour aller à Paris, à Amsterdam, à Bruxelles, à Hambourg « /ont/ la mine défaite, l'empreinte de la grisaille » (p. 84).

Le retour au Maroc en famille est, pour les enfants, une occasion de se ressourcer. La nostalgie du silence du pays natal, de la sérénité, de la vie presque "primitive", la prodigalité du père qui achète un demi-mouton à Lakhmisset, l'accueil chaleureux réservé au "fils de l'exil" et à sa famille, (p. 29) ; en bref, les traditions marocaines (le choix de l'époux, le mariage, les rites, la responsabilité de la fille aînée en famille) sont manifestement présents dans le récit.

Martine Charlot voit juste quand elle note que : « Leïla Houari appartient à la génération des jeunes d'origine étrangère qui refusent de laisser les autres, c'est-à-dire les soi-disant spécialistes européens de l'immigration, parler à leur place. » (17). Le récit s'ouvre sur l'emploi du "je". Il s'agit de raconter une expérience. Le "je" est aussitôt suivi de "elle" ; et l'oscillation demeurera longtemps au profit de "Elle" (18). Ce n'est que plus loin que l'on apprend que celui qui raconte l'histoire est Zeida.

L'incertitude sur l'identité du personnage se double d'une incertitude sur le temps et le lieu du récit. On passe insensiblement d'un espace à un autre, de Bruxelles au village d'enfance et le thème de la ville occidentale est associé, comme chez de nombreux écrivains africains (Dadié, Kane Bédi, etc.) à la solitude et à la souffrance. Mais, même pour les habitants de son village natal, elle demeure l'étrangère ; elle n'est donc ni marocaine ni Bruxelloise !

Pour Zeida, il y a deux mondes, deux espaces qui l'attirent et la rejettent comme les vagues d'un océan d'où le sentiment d'ambivalence dominant dans l'œuvre. Étant de nulle part, elle a peur de la réalité, elle rêve, elle se cherche continuellement. L'espace n'a presque aucun sens pour elle : l'ici et l'ailleurs ne

(17) Martine Charlot, *op. cit.*, p. 8.

(18) M. Charlot, *op. cit.*, p. 8.

fon<sup>te</sup> que consacrer sa marginalité. C'est un personnage éclaté qui, malgré le soutien des autres (la mère, la tante, la famille au pays), se considère comme sans attache.

Begag écrira d'autres récits et d'autres essais où d'autres thèmes sont développés, mais non pas de la même manière. Pour ne citer que deux exemples, dans *les Chiens aussi* (19), roman qui est le fruit d'une expérience de l'auteur, vécue dans la ville de Nanterre selon l'éditeur, le père n'est plus pris pour modèle. Il est lui-même dépassé, vu son âge. Il ne peut être le repère, lui qui s'est toujours soumis à la volonté des Maîtres. Dans *Béni ou le paradis privé*, le lieu de naissance, "Lyon", et la nationalité française ne suffisent pas pour que le Beur jouisse pleinement de son identité française : le nom propre demeure toujours le même, Ben Abdellah, et les traits physiques rappellent toujours l'origine arabe. Dans l'esprit de l'Autre, ici, le Français, il est toujours l'Arabe qui "trime", le "bougnole" même s'il est né dans une grande ville française : Lyon.

### Conclusion

Pour étudier la littérature "beure", il est, croyons-nous, indispensable de mener parallèlement étude de la langue et étude de la dimension culturelle du texte. La dimension anthropologique d'un texte et sa dimension socio-historique ne doivent pas non plus être négligées. Tout est à prendre en considération : manières de vivre, de penser, relations entretenues entre les hommes, avec l'environnement, avec le transcendant, etc. Il faudrait, comme le note, à juste titre, Luc Collès (20), prendre en compte les réalités culturelles mises en scène dans les textes (21).

La reconnaissance de l'Autre se fait d'abord par l'adoption d'un point de vue neutre, plus ou moins objectif où la stéréotypie qui empêche sa rencontre n'aurait pas de place. Aussi, à travers les récits de vie comme ceux de Begag, et

(19) Paris, Seuil, 1995.

(20) *Littérature comparée et reconnaissance culturelle*, Bruxelles, Duculot, 1994.

(21) Voir aussi son ouvrage *Que voulez-vous dire ?* Duculot, 1998, où il étudie « la proxémie » (la distance que l'on prend vis-à-vis de l'espace, vision du monde des Français, des Maghrébins toujours appuyée sur des textes littéraires).

Houari, peut-on étudier chez les personnages principaux cette volonté de porter un regard critique sur leurs propres valeurs et sur celles du pays d'accueil. L'adolescent, en quête d'une stratégie identitaire, oscille certainement pendant un certain temps entre les valeurs de son pays d'origine et celles du pays d'accueil. Certes, cela le déstabilise, mais il finit par savoir prendre des distances vis-à-vis de sa propre culture, de ce qu'il voit, de ce qu'il vit et de se positionner. Pour finir, nous nous permettons de soulever une dernière question à laquelle nous ne pouvons donner une réponse arrêtée maintenant : le roman " beur ", a-t-il un avenir ou est-il voué à la disparition comme on avait prévu celle du roman maghrébin? Laissons le temps faire son travail.



### Bibliographie

- Auerbach Erich, *Mimésis, la représentation de la réalité dans la littérature occidentale*, éditions Gallimard, 1968, pour la traduction française. Traduit de l'allemand par Cornélius HEIM, livre ayant initialement paru dans la Bibliothèque des Idées en 1968. Titre original : *Mimésis, Dargestellte Wirklichkeit in abendländischen Literatur*, C.A. Francke AG Verlag, Bern, 1946.
- AT-Ahtaoui Rifà'at, *Takhlîs al-Ibrîz fî talkhîs Bârîs (Le raffinement de l'or : abrégé de Paris). Relation de voyage 1826-1831*. Traduit de l'arabe sous le titre : *L'or de Paris*, présenté et annoté par Anouar Louca, Paris, éditions Sindbad, 1988, 342 p.
- Baudelaire Charles, *les Fleurs du mal*, éditions Garnier Frères, 1961.
- Baudelaire Charles, *le Spleen de Paris (Petits poèmes en prose)*, Gallimard, Bibliothèque de la Pléiade, Texte établi, présenté et annoté par Claude Pichois, 1975, p. 273-363.
- Bessiere Jean « Littérature et représentation » in *Théorie littéraire, problèmes et perspectives*, sous la direction de Marc Angenot, Jean Bessiere, Douwe Fokkema, Eva Kushner, Paris, Presses universitaires de France, 1989, p. 309-324.
- Begag Azouz, *le Gone du Chaâba*, éditions du Seuil en 1986 (coll. Virgule).
- Begag Azouz & Chaouite Abdellatif, *Ecarts d'identité*, éd. Du Seuil, coll. Point-Virgule, 1990.
- Begag Azouz & Delorme Christian, *Quartiers sensibles*, éd. du Seuil, coll. Point-Virgule, 1994.
- Begag Azouz, *l'Immigré et sa ville*, Presses universitaires de Lyon, 1984.
- Begag Azouz, *la Ville des autres*, Presses universitaires de Lyon, 1991.
- Begag Azouz, *les Lumières de Lyon*, en collaboration avec Burgelin Cl. et Decourtray A., éd. du Pélican, 1993.

- Begag Azouz, Delorme, Ch., *Quartiers sensibles*, Paris, Seuil, 1994.
- Begag Azouz, *les Chiens aussi*, Paris, Seuil, 1995.
- Boukhedinna Sakina, *Journal "Nationalité : immigré(e)"*, Paris, éditions l'Harmattan, 1987 (Coll. Ecritures arabes).
- Begag Azouz et Chaouite Abdellatif, *Ecarts d'identité*, éd. du Seuil, 1990 (Coll. Point Virgule).
- Benjelloun Tahar, *le Racisme expliqué à ma fille*, Paris, Seuil, 1998.
- Charef Mehdi, *le Thé au harem d'Archi Ahmed*, Paris, éditions Mercure de France, 1983.
- Colles Luc, *Littérature comparée et reconnaissance culturelle*, Bruxelles, Duculot, 1994.
- Colles Luc, *Que voulez-vous dire ? Duculot, 1998* ; ouvrage où il étudie "la proxémie" (la distance que l'on prend vis-à-vis de l'espace, vision du monde des Français, des Maghrébins toujours appuyée sur des textes littéraires).
- Eco Umberto, « Les migrations, la tolérance et l'intolérance », in *Cinq leçons de morale*, Paris, Bernard Grasset, 1997, p. 149-176.
- Fink Gonthier-Louis, « Réflexions sur l'imagologie. Stéréotypes et réalités nationales dans une perspective franco-allemande », *Recherches germaniques* (23), 1993, p. 3-36.
- Hammouti Abdellah, « Ecriture et croisement des cultures dans Talismano de Abdelwahab Meddeb », in *Revue de la Faculté des Lettres d'Oujda*, n° spécial : Actes du Colloque la Production romanesque littéraire moderne au Maghreb : du spécifique à l'universel, 23-24 février 1989, n° 4, 1994., p. 23- 31.
- Houari Leila, *Zeida de nulle part*, éditions l'Harmattan, 1985, (Coll. écritures arabes).
- Kassa Houari, *Confessions d'un émigré*, Paris, éd. Lieux communs, 1988 (Coll. Islamique).
- Khatibi Abdekébir, *la Mémoire tatouée (récit)*, éditions de Noël, 1971, 215 p.

- Khatibi Abdelkébir, *Figures de l'étranger dans la littérature française*, Denoël, 1987, 218 p.
- Khatibi Abdekébir, *Un été à Stockholm (roman)*, Paris, Flammarion, 1990, 173 p.
- Khatibi Abdelkébir, *Vœu de silence*, éditions Al Manar, 2000.
- Laâbi Abdellatif, *le Règne de Barbarie*, éditions Barbare et Abdellatif Laâbi, 1974, 1976, 1978, 1979 et éditions du Seuil, 1980.
- Laâbi Abdellatif, *L'Oeil et la nuit*, "roman-itinéraire", éditions Atlantes, Casablanca, 1969, in éditions Barbare, 1977 ; SMER, 1982, (Coll. 3 Littératures avec une préface pour cette édition, p. 3-12, Rabat, 22 février 1982).
- Laâbi Abdellatif, *la Brûlure des interrogations*. Entretiens réalisés par Jacques Alessandra, Paris, l'Harmattan, 1985, 156 p.
- Laâbi Abdellatif, *le Juge de l'ombre*, Paris, ELA, la Différence, 1994.
- Laâbi Abdellatif, *l'écriture au tournant*, éditions Al Manar, 2000.
- Laâbi Abdellatif, *le Spleen de Casablanca, suivi de Poète mis à part*, Paris, éditions, ELA, la Différence, 1996.
- Laronde Michel, *Autour du roman beur (immigration et identité)*, Paris, l'Harmattan, 1993.
- L'Œuvre de Abdelkébir Khatibi*, Rabat, éditions Marsam, 1997.
- Meddeb Abdelwahab, *Talismano*, Paris, éditions Sindbad, (1979), 1987, « La Bibliothèque arabe », 244 pages (Collections éditées par Pierre Bernard, deuxième édition revue).
- Meddeb Abdelwahab, *Phantasia*, Paris, éditions Sindbad, 1986, « La Bibliothèque arabe », 214 pages, (Collections éditées par Pierre Bernard).
- Meddeb Abdelwahab, *Aya dans les villes*, Fata Morgana, 1999, 131 pages confirment ce jugement.
- Memmes Abdellah, *Littérature maghrébine de langue française, signification et interculturalité*, Rabat, éditions Okad, 1992.

Memmes Abdallah, *Khatibi ou l'écriture de la dualité*, Paris, l'Harmattan, 1994, préface de Marc Gontard.

Nisbet Annie, *le Personnage féminin dans le roman maghrébin de langue française des indépendances à 1980 (Représentations et fonctions)*, Sherbrooke, Naaman, 1982.

Sellin Eric, « Lecture croisée : l'interlecture ou la réception d'un texte de Khatibi », in *Ecritures maghrébines, lectures croisées*, Casablanca, Afrique-Orient, 1991, p. 93-98.

Senghor Léopold Sédar, "Spleen" dans *Poèmes*, éditions du Seuil, (coll. Points), 1964 et 1973.

*Axe VI*

**Mécanismes de la gestion  
des flux migratoires**

# GLOBALIZATION AND URBANIZATION IN AFRICA



Edited by Toyin Falola  
and Steven J. Salm



## **Le Maroc à l'épreuve du laboratoire Schengen et champ d'expérimentation "J.A.I." ou les logiques UE de l'enfermement comme statut avancé...**

Abdelkrim Belguendouz\*

L'évolution des politiques d'immigration au sein des pays européens et dans le cadre même de l'Union européenne au niveau de certains aspects a nécessairement un impact sur les pays-tiers. Mais selon quelle logique ?

La contribution qui suit, s'articule autour de points de réflexion se situant dans une actualité en pleine évolution. On ne s'offusquera pas cependant de ce que certains éléments ne soient pas à jour, en raison de la rétention de l'information par l'administration marocaine en particulier, qui pousse la pratique du secret en la matière au plus haut degré, touchant ainsi un phénomène politique d'importance : le déficit démocratique des départements concernés. Notre texte montre qu'en application de la logique sécuritaire qui prédomine dans une démarche s'inscrivant elle-même dans la mondialisation sécuritaire, l'Union européenne considère le Maroc, non pas dans une vision de statut avancé, mais comme un champ d'expérimentation du « laboratoire Schengen », celui-ci, comme toute expérience de laboratoire, ayant un effet d'entraînement.

L'analyse qui mettra en relief les différentes facettes de cette politique, ainsi que les fondements et les instruments de sa cohérence, sera menée en deux parties :

- de Schengen à Thessalonique et Bruxelles ;
- la schengenisation de MEDA et du partenariat social euro-maorcin.

---

(\*) Professeur de Sciences économiques à la Faculté de Droit de Rabat-Agdal, Chercheur spécialisé dans le domaine des migrations, .

## 1. De Schengen à Thessalonique et Bruxelles

### 1.1. Côté jardin ..... et côté cour

Le traitement sécuritaire imposé par l'UE à l'immigration, dont celle en provenance du Maroc, confirmé par le Conseil européen de Bruxelles des 12 et 13 décembre 2003 et avant ce dernier, par celui de Bruxelles (16 et 17 octobre 2003) et Thessalonique les 19 et 20 juin 2003, tire son origine de la politique de coopération instaurée dans le cadre de Schengen. A l'origine, 5 pays (Allemagne, France, Belgique, Pays-Bas, Luxembourg) ont conclu le 14 juin 1985 l'Accord de Schengen qui s'est tracé comme horizon de supprimer par étape, les contrôles aux frontières communes des pays signataires. Cinq ans plus tard (19 juin 1990), c'est la Convention d'application de l'Accord de Schengen qui fut signée, entrant en vigueur le 26 mars 1995 et prévoyant notamment différentes "mesures compensatoires" à prendre, pour parvenir à la suppression totale des contrôles des personnes aux frontières communes. La libre circulation étant considérée comme pleine de dangers dont il faut se prémunir de manière plus précise, on peut faire remarquer que dans l'Accord de Schengen de 1990, seuls deux articles traitent de l'ouverture des frontières qu'on brandissait pourtant comme l'étendard de cet Accord complémentaire à celui de 1985. Pour le reste, six articles traitent du franchissement des frontières extérieures et 134 sont consacrés aux mesures compensatoires, dont 38 au Système d'Information Schengen (SIS).

Ainsi, s'assignant comme objectif la réalisation de la libre circulation des personnes au sein de l'espace Schengen, la Convention d'application de l'Accord identifie un certain nombre de mesures compensatoires qui sont nécessaires pour assurer la sécurité de l'espace Schengen et renforcer les contrôles aux frontières extérieures, en particulier par l'instauration de moyens de coopération et d'assistance entre les autorités nationales compétentes en vue de l'exécution des contrôles à ces frontières, étant entendu que la frontière extérieure peut être une frontière terrestre (par route ou chemin de fer), maritime (par bateau) ou aérienne (par avion). Les mesures compensatoires se concrétisent aussi par l'introduction d'une politique commune des visas à l'égard des pays-tiers, la mise sur pied de la coopération policière et du Système d'Information Schengen (SIS), l'instauration de sanctions en droit national à



l'encontre de toute entrée irrégulière sur son territoire, la responsabilisation des transporteurs, la mise en place des modalités de réadmission des ressortissants irréguliers des pays-tiers.

Huit autres pays de l'UE adhèrent progressivement par la suite à ces Accords (Italie, Grèce, Portugal, Espagne, Suède, Finlande, Danemark, Autriche). Au total, le groupe de Schengen regroupe aujourd'hui 15 pays : les Etats membres de l'UE, à l'exception de la Grande Bretagne et de l'Irlande, auxquels s'ajoutent l'Islande et la Norvège.

Coopération gouvernementale au départ fonctionnant dans le cadre d'une organisation supra-nationale, le volet migratoire est intégré dans un premier temps au traité de Maastricht (7 février 1992), en relevant de la coopération intergouvernementale entre les ministres de la Justice et de l'Intérieur, instaurée par le titre VI du traité sur l'Union européenne, et en particulier du volet relatif à la coopération policière : amalgame avec la drogue, le terrorisme, le blanchiment d'argent. Cette perception ressort de la vision entretenue par l'Accord de Schengen de juin 1985 dont l'appellation exacte est : « convention sur le contrôle de la liberté de circulation, de l'immigration et de la criminalité ». Avec la signature le 2 octobre 1997 du traité d'Amsterdam entré en application le 1<sup>er</sup> mai 1999, le changement opéré est très important, avec le passage du domaine migratoire des « questions relevant simplement de l'intérêt commun entre les Etats membres » (troisième pilier) à « des questions dépendant du droit communautaire (pilier I) et l'incorporation de l'acquis Schengen, c'est-à-dire toutes les décisions adoptées depuis 1985 par les membres de l'espace Schengen, ainsi que toutes les institutions, les instruments et structures de travail mises en place dans ce cadre.

Dans cet espace Schengen, il faut distinguer le côté jardin, avantageux pour les Européens, et le côté cour, préjudiciable aux extra-communautaires. En effet, l'objectif d'une Europe conçue comme « espace de liberté, de sécurité et de justice » (traité d'Amsterdam) (1), est intimement lié à la nécessité de la « maîtrise des flux migratoires » quelle que soit leur origine, avec notamment l'existence de frontières extérieures verrouillées et hermétiques.

---

(1) Articles 29 et suivants du traité sur l'Union européenne et articles 61 et suivants du traité instituant la Communauté européenne.

C'est avec cette préoccupation que le laboratoire Schengen a dû fonctionner, surtout pour inventer des procédures et des mécanismes sécuritaires destinés à gérer notamment la politique d'asile, la circulation des personnes, la politique des visas, les règles régissant le franchissement des frontières extérieures de l'Union, la politique d'immigration, ainsi que la politique de réadmission qui relève désormais pleinement de la Communauté.

Dès lors, tous les pays-tiers comme le Maroc, ayant des relations migratoires avec l'un des pays de l'espace Schengen et au fur et à mesure de l'adhésion de nouveaux États contractants, sont soumis à travers leurs ressortissants, aux mesures entrant dans le cadre des domaines précédents.

### 1.2. Le mur des visas

Dans l'arsenal protectionniste, on n'insistera jamais assez sur l'instrumentalisation du visa Schengen qui pourrait paraître a priori comme une mesure sécuritaire pas très significative. Le visa est en fait un puissant filtre, empêchant les riverains du sud de la Méditerranée d'accéder librement à l'Europe et favorisant l'extension de l'émigration irrégulière ou clandestine, y compris de subsahariens, qui a bien entendu, d'autres raisons structurelles purement internes en amont (2). Les consulats européens, ceux installés notamment au Maroc et dont le nombre s'est réduit progressivement, jouent le rôle de repoussoirs et de première frontière, la non délivrance des visas aux « indésirables » étant un moyen de les tenir à distance, de les contrôler en amont et de les mettre à l'écart en les bloquant dans leur pays avant même leur départ pour les territoires de l'espace Schengen.

A la logique de l'accueil, fait place en fait dans les consulats européens une logique du soupçon, de la suspicion et de la méfiance. A travers cette délocalisation des pratiques de contrôle et l'obsession du risque migratoire, les demandeurs de visas ne sont perçus le plus souvent dans cette sécurisation à distance via les consulats européens, qu'en termes de clandestins en puissance, de délinquants potentiels, de fraudeurs ou d'intégristes, de personnes qui risquent de troubler l'ordre public et de participer à « l'invasion », au « déferlement » ou à « l'envahissement »...

(2) L. Barros, M. Lahlou et al. « l'immigration irrégulière subsaharienne à travers et vers le Maroc », B.I.T., *Cahiers de migrations internationales*.

La délivrance des visas au compte goutte, ou selon la logique des quotas ou des contingents qui ne dit pas son nom, fait peu cas de l'épaisseur et de la densité humaine entre les deux rives, avec la présence d'une forte communauté marocaine en Europe (plus de deux millions installés légalement sur un total de plus de deux millions et demi de Marocains à l'extérieur du Maroc) et de l'intensité des relations humaines qui devraient en découler. Dès lors, les visas sont à accorder non pas uniquement aux « personnes utiles » et aux « acteurs de la coopération » bilatérale, mais à toute personne qui, pour des raisons humanitaires, familiales et personnelles, correspondant à l'intensité des rapports humains et sociaux entre les deux rives, est amenée à effectuer un séjour en Europe. La facilitation de la circulation des personnes entre les deux rives est une nécessité impérieuse, car sous prétexte de lutter contre l'immigration clandestine, on combat en fait la circulation des personnes et on instaure une fracture entre les hommes.

Faisons observer que pas une sorte d'ironie, même dans l'Accord d'association Maroc-UE du 26 février 1996, prévoyant notamment l'instauration d'une zone de libre-échange, la libre circulation des personnes physiques de nationalité marocaine, n'est abordée qu'à contrario et à sens unique, sous l'angle du contrôle des flux migratoires, qu'en terme de retour, de réadmission et de rapatriement.

En effet, le chapitre II du titre VI de l'Accord, prévoit l'instauration d'un dialogue social portant notamment sur « tous les problèmes relatifs (...) à l'immigration clandestine et aux conditions de retour des personnes en situation irrégulière au regard de la législation relative au séjour et à l'établissement applicable dans le pays hôte (...) » (3). De même, dans le cadre des actions de coopération en matière sociale (chapitre III du titre VI), la réduction de la pression migratoire est envisagée comme un objectif prioritaire, tout comme « la réinsertion des personnes rapatriées en raison du caractère illégal de leur situation au regard de la législation de l'Etat considéré » (4).

Or la zone de libre échange envisagée devrait être un instrument au service des trois volets du partenariat, y compris le volet social culturel et humain.

(3) Article 69-3 de l'accord CE/Maroc publié notamment dans JOCE n° L070 du 18 mars 2000.

(4) Article 71 de l'accord CE/Maroc.

Cette zone ne doit pas être seulement un espace économique désincarné, mais aussi un espace social, humain et culturel. En effet, et de manière plus générale, peut-on promouvoir l'idée d'un espace euro-méditerranéen tel que conçu dans le processus de Barcelone, sans en faire également un espace humain, ce qui suppose non seulement la libre circulation des capitaux et des biens, mais aussi la facilitation de la mobilité des personnes entre les deux rives, ainsi que la levée des contraintes et entraves qui s'y opposent !?

Force cependant est de constater que l'Union européenne a continué à agir dans une direction tout à fait opposée, en étendant même cette vision protectionniste à outrance à d'autres coins du monde, en insérant l'Afrique du Nord en général et le Maroc en particulier, dans un véritable quadrillage.

Dans cette démarche sécuritaire qui a été affinée progressivement en termes de bouclage et de verrouillage des frontières extérieures de l'UE, une étape significative pourrait être retenue. A notre sens, elle est constituée par le plan de Vienne qui a « théorisé » et affiné au niveau conceptuel l'externalisation des frontières extérieures de l'UE et du champ d'application du laboratoire Schengen.

### **1.3. Le plan de Vienne ou la globalisation des Accords de Schengen**

Le 1<sup>er</sup> juillet 1998, à l'ouverture de la présidence autrichienne de l'UE, le gouvernement autrichien a proposé aux instances européennes un document informel de réflexion, qui fut en fait officialisé par la suite. Ce « papier autrichien » était intitulé : « Document de stratégie sur la politique de l'Union européenne en matière de migrations et d'asile » (5). Ce document de travail a été élaboré pour « mettre au point une stratégie spécifique en matière de migration et d'asile au niveau européen et en vue de définir les éléments clés d'une maîtrise efficace des migrations et de renforcer la capacité d'action de l'UE dans ce domaine ».

De manière plus concrète, six grands axes ressortent de cette proposition de politique harmonisée dans un cadre communautaire dans le domaine de l'asile et des migrations, à savoir : l'asile, l'immigration, les contrôles aux frontières, le droit des étrangers, l'aide au développement et les relations internationales.

(5) CK4 – 27 – ASIM 170, 1<sup>er</sup> juillet 1998.

Cependant, la dominante de cette vision est protectionniste à outrance. « L'originalité » ou « innovation » de cette démarche de rejet, ultra-répressive et sécuritaire consiste, dans le cadre d'une extension, d'un élargissement ou d'une sorte de globalisation des Accords de Schengen, à diviser le monde en quatre cercles concentriques, provoquant de la sorte un effet comparable à celui d'une pierre jetée dans l'eau, en faisant des ronds. Instaurant en effet une séparation de l'espace Schengen du reste du monde et en particulier du Sud, cette conception aboutit à la construction physique et mentale de nouvelles frontières entre les hommes, établissant une hiérarchisation du reste du monde par rapport au centre qu'est l'espace régi par l'Accord de Schengen, l'objectif étant de dresser un cordon sanitaire autour de cet espace et de fixer les règles d'une société différenciée à l'échelle planétaire, les êtres humains n'ayant pas tous un égal statut d'êtres humains, avec pouvoir de se déplacer librement.

Le premier cercle ou cercle intérieur est le référent. Il est constitué par les Etats ayant adhéré aux Accords de Schengen et qui appliquent en conséquence les dispositions restrictives en matière de délivrance des visas pour les ressortissants des pays-tiers ainsi que dans le domaine du contrôle, de l'entrée et du séjour des étrangers sur leur territoire.

Le second cercle concentrique est le monde médian (cercle médian). Il est composé des pays voisins ou associés de l'UE qui suivent la même politique en matière de visa, de contrôle des frontières et de réadmission que celle appliquée par les pays de l'UE. Les pays constituant ce second cercle se lieraient progressivement à ces mesures et finiraient par faire partie des Accords de Schengen et du système qu'ils ont institué.

Le troisième cercle renvoie aux pays de l'ancienne Union Soviétique (CEI), à l'Afrique du Nord et à la Turquie, dont les fonctions essentielles, selon l'UE, sont le contrôle du transit et la lutte contre les réseaux de passage et de trafic de l'immigration clandestine. Ainsi, obsédé par le « désir de se protéger » au niveau de son territoire commun en élaborant des réponses communes, l'Europe du repli s'enferme derrière le mur d'une forteresse comme s'il y avait un piège à soutenir. Dans cette posture défensive, elle assigne à ces pays limitrophes comme le Maroc, le rôle de « no migrant's land », de garde-frontières dont la mission consiste, sinon à empêcher, du moins à entraver l'accès en Europe des

personnes en transit. En d'autres termes, il s'agit d'un rôle de zone de tampon, de ceinture de sécurité et de cordon sanitaire (6) ou de protection de l'Europe, de « sas à l'entrée ». C'est une fonction de force auxiliaire ou de force supplétive de répression des candidats à l'émigration vers l'Europe, ou bien de ceux qui sont de passage ou en transit vers des pays de l'UE, l'objectif essentiel étant la recherche de l'enfermement en particulier des « sudistes » à l'extérieur de la riche et prospère Europe (7).

Les pays constituant le quatrième cercle concentrique sont les pays du Moyen-Orient, la Chine et les Etats de l'Afrique Subsaharienne, qui doivent avoir comme première priorité, la fixation sur place des populations locales ou une sorte d'assignation à résidence, et éviter qu'elles ne se dirigent vers les pays de l'UE, en dissuadant notamment le plus grand nombre possible de persécutés de chercher refuge en Europe, vidant ainsi de son sens la Convention de Genève de 1951 relative au statut des réfugiés (8). Comme seconde priorité, les pays du quatrième cercle doivent collaborer au rapatriement de leurs ressortissants, soit à partir des pays de transit, soit des pays européens pour les demandes déboutées d'asile.

Par ce découpage des pays en quatre cercles concentriques, l'UE essaie d'élargir la logique Schengen, de mondialiser et de globaliser les Accords de Schengen en multipliant les contrôles des flux migratoires, non seulement au niveau des frontières extérieures de l'UE ou de ses frontières communes, mais également au sein même des pays d'émigration non européens ou de transit vers l'Europe.

Cette stratégie peut être incorporée dans une vision selon laquelle la globalisation politique prend plusieurs formes, dont celle de la prépondérance

---

(6) Jelle Van Burne : « Quand l'Union européenne s'entoure d'un cordon sanitaire ». *Le Monde diplomatique*, janvier 1999.

(7) Voir notamment le dossier « Une Europe du rejet », dans la revue du *GISTI* « Plein droit », n° 57, Paris, juin 2003.

(8) S'agissant notamment de nombreux pays subsahariens, il faut bel et bien parler d'émigration forcée, où la contrainte joue un rôle fondamental, ceci d'autant plus que la plupart de ces pays se caractérisent d'abord par des guerres civiles, des conflits inter-tribaux, ou par des régimes autoritaires, voir foncièrement liberticides, issus de coups d'Etat...

d'institutions politiques (les organisations internationales et régionales), de réseaux transgouvernementaux (entre ministres et fonctionnaires de différents pays spécialisés dans un domaine comme la police, les migrations, la justice...) (9).

Les pays précités, et notamment les zones tampons à l'Europe, sont considérées comme une région d'attente ou ce que nous pourrions appeler de vastes zones d'attente. Le terme n'est pas lié ici à la notion de pression migratoire qui fait que beaucoup de candidats à l'émigration sont sur le point ou dans l'attente de partir vers l'Europe. Le vocable renvoie plus à la notion de maintien sur place dans l'attente du retour vers le point de départ, comme c'est le cas pour les migrants en transit vers les pays de l'Union européenne. L'analogie est faite ici avec les zones d'attente dans les aéroports français par exemple qui s'étendent, selon l'ordonnance de 1945, « du point de débarquement .... aux points où sont effectués les contrôles de personnes », c'est-à-dire dans les surfaces entre l'avion et le contrôle de police.

Selon la réglementation française, une personne maintenue en zone d'attente est considérée comme n'étant pas entrée sur le territoire français, bien que maintenue dans des locaux aux frontières, sur le sol national.

Son maintien est organisé dans l'attente d'une décision, soit l'autorisant à pénétrer effectivement en France, soit la refoulant. La zone d'attente peut être considérée comme une « zone internationale » plus ou moins artificielle. L'ordonnance du 2 novembre 1945 modifiée, relative aux conditions d'entrée et de séjour des étrangers en France prévoit dans son article 35 alinéa quatre que « l'étranger qui arrive en France par la voie ferroviaire, maritime ou aérienne et qui, soit n'est pas autorisé à entrer sur le sol français, soit demande son admission au titre de l'asile, peut être maintenu dans une zone d'attente (...) » (10).

#### **1.4. Le Groupe de haut niveau Asile-Migrations ou le Maroc dans l'œil du cyclone de l'UE**

C'est sur la base du document précité de la présidence autrichienne, que le gouvernement néerlandais a proposé la création d'une task-force transpilliers

(9) Stanley Hoffman « le triste état du monde », Journal *le Monde*, 24 janvier 2002.

(10) Voir Abdelkrim Belguendouz « Le Maroc vaste zone d'attente ? » *Revue du GISTI « Plein droit »*, Paris, n° 57, juin 2003.

qui effectuerait une analyse horizontale pour un nombre restreint de pays d'origine de demandeurs d'asile et d'immigration et formulerait ultérieurement des propositions d'actions concrètes. Celles-ci sont destinées, soit à arrêter l'émigration en direction de l'UE en provenance de ces pays, en permettant notamment un triage ou un filtrage à la source des demandeurs d'asile, soit à réadmettre vers ces pays les illégaux ou bien ceux qui n'ont pu bénéficier du statut de l'asile en Europe.

La proposition néerlandaise a été agréée par le Conseil européen de Vienne de décembre 1998 par l'institution d'un Groupe de Haut Niveau Asile et Migration, destiné à dégager une approche commune intégrée et interpilliers, ciblée en particulier sur certains des principaux pays d'où viennent des demandeurs d'asile et des migrants.

L'Irak ayant déjà fait l'objet d'un plan d'action concernant les flux migratoires, adopté par le Conseil européen le 26 janvier 1998, le « Groupe de Haut Niveau Asile Migration » a retenu lors de ses réunions du 17 décembre 1998 et du 11 janvier 1999 cinq autres pays, à savoir l'Albanie (et la région avoisinante), l'Afghanistan (et la région limitrophe comprenant en particulier l'Iran et le Pakistan), la Somalie, le Sri-lanka et le Maroc comme pays pilotes, en vue de l'élaboration pour chacun de ces pays d'un plan d'action par les États européens coordinateurs, destiné à arrêter des mesures de lutte contre l'émigration clandestine et/ou à stopper l'afflux de demandeurs d'asile.

Si l'Albanie ainsi que le Maroc sont des pays à la fois d'émigration et de transit vers l'UE, les quatre autres cibles sont des pays uniquement d'émigration. Pour ces quatre derniers cas, les raisons peuvent être variées compte tenu du contexte, mais elles se sont ramenées pour l'essentiel à des guerres civiles pour des raisons ethniques ou religieuses, entraînant un effondrement de l'économie et des persécutions qui engendrent à leur tour dans un premier temps, des mouvements de réfugiés vers les pays limitrophes, et dans un deuxième temps, des demandes d'asile dans les pays européens, suivies elles-mêmes par le regroupement familial lorsque l'asile est accepté.

S'agissant du plan d'action « Maroc », sur 18 mesures, une seule concerne l'aide à l'intégration des ressortissants marocains qui séjournent légalement



dans les Etats membres de l'UE (11). Encore faut-il préciser que cette mesure, que l'on retrouve d'ailleurs avec la même formulation dans les autres plans des pays cibles, se présente comme un vœu pieux, vu l'absence de volonté politique européenne, qui renvoie à l'inexistence d'une véritable politique communautaire dans le domaine de l'immigration déjà présente de manière régulière au sein de l'Union, en dépit de certaines velléités (12).

Par ailleurs, le contexte socio-économique de l'émigration au niveau du pays d'origine n'est que très marginalement abordé, alors qu'il devrait être au centre de la réflexion pour l'action, en particulier pour la lutte contre la pauvreté et pour l'amélioration du niveau de vie des populations défavorisées (essentiellement celles du rural).

Par contre, plus de la moitié des mesures arrêtées par le plan d'action « Maroc » porte le sceau exclusif de la répression ou de la simple prévention de l'immigration clandestine, montrant ainsi une orientation sécuritaire manifeste, qui constitue la toile de fond de la démarche.

Dans l'arsenal proposé ici, relevons les mesures suivantes :

– soulignant les hésitations du Maroc à appliquer les Accords bilatéraux de réadmission avec certains Etats membres de l'UE, le plan d'action préconise la mise en œuvre effective par le Maroc des Accords de réadmission existants (13) ;

– signature de nouveaux Accords de réadmission pour les catégories suivantes de personnes ne répondant pas aux conditions en vigueur pour pouvoir accéder au territoire des Etats membres ou y séjourner :

---

(11) Conseil de l'Union européenne « plan d'action pour le Maroc ». Doc. n° 11426/99 ; JAI 75AG30 du 30 septembre 1999.

(12) Le Sommet européen de Thessalonique des 19 et 20 juin 2003, n'a pas permis lui-même d'assurer des avancées significatives dans ce sens. Voir notamment Claire Rodier « L'Europe à la recherche d'une politique migratoire » et Antoine Math « La protection sociale des ressortissants d'Etats-tiers dans l'Union européenne : vers une citoyenneté sociale de résidence ? » Communications présentées à la Conférence organisée par le CGIE, Casablanca, 29-31 mai 2003.

(13) Rappelons que le Maroc a signé des Accords de réadmission avec l'Espagne (13 février 1992), la RFA (22 avril 1998) ; l'Italie (27 juillet 1998 et son protocole additionnel du 18 juin 1999). A cela il faut ajouter le protocole de réadmission avec la France entré en vigueur le 10 janvier 1993 et les protocoles d'identifiable ou P.V liant le Maroc à la Belgique et aux Pays-Bas, en particulier pour permettre le retour des illégaux marocains se trouvant sans-papiers.

- ressortissants marocains ;
- ressortissants des pays tiers et apatrides qui, venant du Maroc, sont entrés ou restés illégalement sur le territoire des Etats membres ;
- mettre à profit la coopération de l'Union européen avec le Maroc pour régler la question du retour des ressortissants qui sont entrés illégalement sur le territoire de l'Union (14) ;
- rétablissement par le Maroc des visas pour les ressortissants des pays suivants : Sénégal, Mali, RP du Congo, Côte d'ivoire, Guinée (Conakry), Niger...

En vue de mettre en application cette disposition du plan d'action, la Délégation de la Commission européenne accréditée à Rabat, a même fait une « offre » au ministre marocain des Finances par une lettre en date du 25 janvier 2000, consistant à inscrire une provision de trois millions d'Euros sur le sujet « migration » dans le programme indicatif national de MEDA ; cette « carotte » étant destinée à porter assistance au Maroc pour le rétablissement des visas pour les ressortissants de tous les pays subsahariens.

- Rendre plus efficace l'action des agents de liaison des compagnies aériennes par une analyse détaillée des mouvements migratoires et par l'envoi d'officiers de liaison dans les principaux aéroports afin d'améliorer les contrôles aux portes d'embarquement.

### **1.5. Chasser le naturel, il revient au galop !**

A travers les mesures précédentes, on constate ainsi que l'Union européenne s'est fixée comme objectif, dans le cadre d'une police à distance, d'un contrôle à distance, ou d'une sécurisation à distance de faire jouer au Maroc le rôle de contrôle des frontières sud de l'Union. La pression politique européenne s'est intensifiée sur le Maroc pour faire baisser la pression migratoire qui s'exerce sur la rive nord de la Méditerranée. Son objectif fondamental est de transformer le Maroc en un pays plus étanche à l'entrée de toutes ses frontières pour les personnes venant des pays africains du sud du Sahara, et à la sortie vers

---

(14) C'était déjà, avant le Conseil européen de Séville (juin 2002), la volonté exprimée d'utiliser l'aide au développement comme un moyen de pression et de chantage pour amener les pays d'émigration à coopérer en matière de réadmission.

l'Europe pour l'ensemble des migrants potentiellement irréguliers, prenant l'avion ou le bateau, où les migrants illégaux arrêtés en mer dans le détroit de Gibraltar, ou plus généralement entre le Maroc et l'Espagne et ceux qui sont arrêtés sur les côtes sud de l'Espagne, dans la mesure où ils sont supposés venir du Maroc.

Comme mesure d'accompagnement, la généralisation du visa fut demandée pour les ressortissants de tous les pays africains, de même que la signature par le Maroc d'Accords de réadmission avec ces pays. Implicitement, le reproche était également fait au Maroc de ne pas rendre étanche ses frontières. Or, l'Europe s'embarrasse-t-elle des multiples coûts – et pas seulement financiers – de ces mesures pour le Maroc ? (15).

S'agissant du bouclage des frontières, rappelons tout d'abord que les frontières du Maroc sont immenses : plus de 3 500 km de côtes (dont 1 000 en Méditerranée et 2 500 au niveau de l'Océan Atlantique) et une frontière terrestre avec la Mauritanie et surtout l'Algérie d'une longueur similaire. En tenant compte des efforts déjà entrepris, qui font que le Maroc ne vit pas en matière de franchissement légal des frontières à l'ère de la « porte ouverte », rendre les frontières totalement hermétiques à l'entrée et à la sortie, exigerait des moyens logistiques gigantesques, dont le Maroc ne peut disposer, compte tenu de ses ressources. De plus, le contrôle de la frontière algéro-marocaine à l'Est du Maroc, renvoie lui-même à la nécessité pour l'Algérie de renforcer son propre dispositif de sécurité dans ses frontières sud et Sud-Est avec les pays du Sahel d'où viennent, ou bien par où transitent les migrants subsahariens, ce qui nous renvoie à une toute autre problématique...

Par ailleurs, l'exigence de l'instauration des visas pour les ressortissants des pays subsahariens pour lesquels il n'est pas exigé maintenant pour se rendre au Maroc, fait peu cas de la souveraineté de ce pays, de son africanité, de ses intérêts diplomatiques et stratégiques. S'inscrire dans cette évolution, passer à

---

(15) Un reproche similaire avait déjà été adressé à la Libye lors du naufrage le 20 juin 2003 d'un bateau de 250 clandestins (avec 200 morts) au large de Sfax ayant embarqué en Libye Pour le gouvernement italien, Tripoli se doit d'établir l'obligation de visa pour tous les pays africains car, « il est inutile de nier que la politique panafricaine de la Libye, un pays où tout le monde entre et d'où tout le monde part, est aujourd'hui un sérieux problème » (Déclaration de Giuseppe Pisanu reprise dans *le Monde* du 24 juin 2003).

- ressortissants marocains ;
- ressortissants des pays tiers et apatrides qui, venant du Maroc, sont entrés ou restés illégalement sur le territoire des Etats membres ;
- mettre à profit la coopération de l'Union européen avec le Maroc pour régler la question du retour des ressortissants qui sont entrés illégalement sur le territoire de l'Union (14) ;
- rétablissement par le Maroc des visas pour les ressortissants des pays suivants : Sénégal, Mali, RP du Congo, Côte d'ivoire, Guinée (Conakry), Niger...

En vue de mettre en application cette disposition du plan d'action, la Délégation de la Commission européenne accréditée à Rabat, a même fait une « offre » au ministre marocain des Finances par une lettre en date du 25 janvier 2000, consistant à inscrire une provision de trois millions d'Euros sur le sujet « migration » dans le programme indicatif national de MEDA ; cette « carotte » étant destinée à porter assistance au Maroc pour le rétablissement des visas pour les ressortissants de tous les pays subsahariens.

- Rendre plus efficace l'action des agents de liaison des compagnies aériennes par une analyse détaillée des mouvements migratoires et par l'envoi d'officiers de liaison dans les principaux aéroports afin d'améliorer les contrôles aux portes d'embarquement.

### **1.5. Chasser le naturel, il revient au galop !**

A travers les mesures précédentes, on constate ainsi que l'Union européenne s'est fixée comme objectif, dans le cadre d'une police à distance, d'un contrôle à distance, ou d'une sécurisation à distance de faire jouer au Maroc le rôle de contrôle des frontières sud de l'Union. La pression politique européenne s'est intensifiée sur le Maroc pour faire baisser la pression migratoire qui s'exerce sur la rive nord de la Méditerranée. Son objectif fondamental est de transformer le Maroc en un pays plus étanche à l'entrée de toutes ses frontières pour les personnes venant des pays africains du sud du Sahara, et à la sortie vers

---

(14) C'était déjà, avant le Conseil européen de Séville (juin 2002), la volonté exprimée d'utiliser l'aide au développement comme un moyen de pression et de chantage pour amener les pays d'émigration à coopérer en matière de réadmission.

l'Europe pour l'ensemble des migrants potentiellement irréguliers, prenant l'avion ou le bateau, où les migrants illégaux arrêtés en mer dans le détroit de Gibraltar, ou plus généralement entre le Maroc et l'Espagne et ceux qui sont arrêtés sur les côtes sud de l'Espagne, dans la mesure où ils sont supposés venir du Maroc.

Comme mesure d'accompagnement, la généralisation du visa fut demandée pour les ressortissants de tous les pays africains, de même que la signature par le Maroc d'Accords de réadmission avec ces pays. Implicitement, le reproche était également fait au Maroc de ne pas rendre étanche ses frontières. Or, l'Europe s'embarrasse-t-elle des multiples coûts – et pas seulement financiers – de ces mesures pour le Maroc ? (15).

S'agissant du bouclage des frontières, rappelons tout d'abord que les frontières du Maroc sont immenses : plus de 3 500 km de côtes (dont 1 000 en Méditerranée et 2 500 au niveau de l'Océan Atlantique) et une frontière terrestre avec la Mauritanie et surtout l'Algérie d'une longueur similaire. En tenant compte des efforts déjà entrepris, qui font que le Maroc ne vit pas en matière de franchissement légal des frontières à l'ère de la « porte ouverte », rendre les frontières totalement hermétiques à l'entrée et à la sortie, exigerait des moyens logistiques gigantesques, dont le Maroc ne peut disposer, compte tenu de ses ressources. De plus, le contrôle de la frontière algéro-marocaine à l'Est du Maroc, renvoie lui-même à la nécessité pour l'Algérie de renforcer son propre dispositif de sécurité dans ses frontières sud et Sud-Est avec les pays du Sahel d'où viennent, ou bien par où transitent les migrants subsahariens, ce qui nous renvoie à une toute autre problématique...

Par ailleurs, l'exigence de l'instauration des visas pour les ressortissants des pays subsahariens pour lesquels il n'est pas exigé maintenant pour se rendre au Maroc, fait peu cas de la souveraineté de ce pays, de son africanité, de ses intérêts diplomatiques et stratégiques. S'inscrire dans cette évolution, passer à

---

(15) Un reproche similaire avait déjà été adressé à la Libye lors du naufrage le 20 juin 2003 d'un bateau de 250 clandestins (avec 200 morts) au large de Sfax ayant embarqué en Libye. Pour le gouvernement italien, Tripoli se doit d'établir l'obligation de visa pour tous les pays africains car, « il est inutile de nier que la politique panafricaine de la Libye, un pays où tout le monde entre et d'où tout le monde part, est aujourd'hui un sérieux problème » (Déclaration de Giuseppe Pisanu reprise dans *le Monde* du 24 juin 2003).

l'acte dans ce sens pour donner des gages ou des preuves de fermeté à l'Europe, faire du Maroc un pays barricadé contre l'extérieur, mis à l'écart et tournant le dos au reste du continent africain et jouant la fonction de pompe refoulante, c'est obtempérer à cette décision prise par l'UE au nom du Maroc, pour ériger celui-ci en frontière extérieure de l'Europe. Cette attitude qui cède aux pressions et au chantage, n'aboutirait qu'à faire perdre au Maroc des amitiés africaines et exposerait notamment le dossier du Sahara marocain à de multiples difficultés.

On comprend dès lors pourquoi ce plan fut rejeté par Rabat où siégeait le gouvernement d'alternance consensuelle dirigé par Abderrahman Youssoufi. Parmi les autres principaux reproches que l'on a pu invoquer, on peut citer le suivant. Ce plan n'a nullement pris en considération la dimension plurielle que suppose le partenariat, à savoir la recherche d'intérêts communs et d'avantages partagés et non pas l'adoption d'une démarche unilatérale, qui fait fi de l'existence de l'Autre. Il s'agit d'abord d'un problème fondamental de conception et d'approche, le véritable partenariat à deux, se concevant d'abord à deux, avant toute mise en application.

Or à Tampere (octobre 1999), le Conseil européen n'a pas décidé de proposer au Maroc un plan d'action, mais il a décidé de mettre à exécution le plan spécial pour le Maroc que lui a soumis le Groupe de Haut Niveau Asile-Migrations, la reprise de contact avec Rabat, s'étant limitée dans la pratique, à une simple notification d'un plan d'action déjà ficelé.

De manière plus générale et sur le fond des mesures préconisées par l'ensemble des plans d'action établis par le Groupe de Haut Niveau, un jugement très sévère fut porté par le Parlement européen avec cette critique virulente. Les plans d'action, bien que constituant une « compilation de données et d'informations générales, n'apportent pas véritablement une contribution politique ni une plus-value communautaire à la résolution des problèmes qui sont à l'origine de l'immigration et de la demande d'asile » (16).

L'Avis de la Commission (du Parlement européen) des Affaires étrangères, des droits de l'Homme, de la sécurité commune et de la politique de défense,

(16) Voir rapport Jorge Hernandez Mollar, parag. F, p. 5 et la résolution du Parlement européen du 30 mars 2000, point P5.

formulé à l'intention de la Commission des libertés et adopté à l'unanimité le 1<sup>er</sup> février 2000, enfonça le clou. S'agissant de la globalité des plans d'action, la Commission des Affaires étrangères mit en cause leur instrumentalisation électoraliste. Elle observa que « l'ensemble du processus a quelque chose d'un vœu pieux dans la mesure où les gouvernements de l'Union européenne se sont vu contraints de répondre aux préoccupations croissantes de l'opinion publique devant les migrants et demandeurs d'asile, en nommant une commission qui puisse recycler certaines vieilles idées, ou présenter la politique actuelle sous un jour nouveau, afin de donner l'impression qu'une « solution » est à portée de main » (17).

Cependant, si par rapport au Maroc, le Groupe de Haut Niveau a semblé par la suite faire des concessions, ce n'est qu'une apparence. Il n'a fait que reculer pour mieux sauter. Chasser le naturel, y compris au plan sécuritaire, il revient au galop.

## **2. La schengenisation de MEDA et du partenariat social euro-marocain**

Devant le refus du Maroc d'appliquer le plan d'action du Groupe de Haut Niveau le concernant, l'Union européenne a utilisé d'autres moyens, en schengénisant MEDA, et de manière plus générale le partenariat social euro-marocain. De cette manière, elle a réintroduit par d'autres biais et en les inscrivant même dans une logique d'ensemble, les principaux éléments du plan d'action qui furent même enrichis et affinés.

### **2.1. Le Maroc terrain d'expérimentation JAI**

MEDA, qui est l'instrument financier du partenariat euro-méditerranéen issu de la Conférence de Barcelone de novembre 1995, a connu dernièrement une dérive par rapport à sa vocation même et à sa nature.

Par rapport aux migrations et dans le cadre de l'acquis Schengen, tel qu'il a été mis en relief plus haut, nous verrons que MEDA II est en fait utilisé de plus

---

(17) Le rapporteur de la Commission des Affaires étrangères fut Matti Wuori. Voir rapport Mollar, p. 21.

en plus non pas pour des besoins socio-économiques de développement ou de renforcement de l'Etat de droit, mais dans une problématique ou optique purement sécuritaire. Ce financement d'un programme Justice Affaires Intérieures (JAI) répond à la logique institutionnelle euro-européenne. Il porte préjudice à d'autres projets programmés ou à lancer concernant des domaines socio-économiques très importants. Désormais, MEDA est instrumentalisé dans la logique de Schengen, à travers les mesures policières et répressives décidées en matière migratoire pour les pays « partenaires » et qui plus est, touchent à leur souveraineté.

Ce sont ces exigences draconiennes qui s'imposent dorénavant aux pays tiers, avec la volonté affichée d'impliquer de plus en plus directement ces pays, en transférant vers eux les frontières extérieures de l'UE.

Dans sa communication en date du 13 février 2002, la Commission a clarifié ses objectifs dans ce domaine et décliné certaines recommandations à faire entériner par la Conférence de Valence qui eut lieu deux mois plus tard. Le chapitre intitulé "Liberté, justice et gouvernance" mérite d'être largement sollicité :

« Le dialogue entre les partenaires en matière de politique et de sécurité concerne non seulement la politique extérieure, mais requiert également une étroite coopération administrative et judiciaire pour aborder la dimension transfrontalière de questions telles que la lutte contre la criminalité organisée, l'immigration clandestine et la traite des êtres humains, la gestion des flux migratoires légaux et le traitement réservé aux immigrés. Les événements du 11 septembre 2001 ont mis en lumière de façon dramatique notre vulnérabilité face aux actes terroristes et ont fait ressortir la nécessité d'une étroite coopération internationale pour lutter contre ce fléau. Tous ces éléments ont des conséquences directes sur la population de nos pays et concernent de nombreux domaines de la politique gouvernementale, notamment les questions ultrasensibles de la sécurité nationale et des Affaires intérieures. La coopération dans ces domaines témoigne de la nouvelle maturité et du resserrement des relations euro-méditerranéennes ; toutefois, de nouvelles approches devront être adoptées en matière de coopération administrative » (18).

(18) Communication de la Commission au Conseil et au Parlement européen en vue de préparer la réunion des ministres euro-méditerranéens des Affaires étrangères à Valence les 22 et 23 avril 2002, SEC (2002) 159 final, 13 février 2002.



La commission précise alors le champ concret dans lequel elle propose d'atteindre l'adhésion des Etats tiers partenaires du processus Euro-Med :

« A la suite des contacts pris en 2001 et 2002, les partenaires devraient convenir à Valence d'un cadre général de coopération dans les domaines susmentionnés. Si tel est le cas, la Commission est prête à lancer, en 2002, un programme régional visant à promouvoir la liberté, la justice et la bonne gouvernance pour aider ses partenaires à coopérer dans ces domaines. Ce programme devrait faciliter le dialogue et permettre de déterminer les activités pouvant être reprises au niveau national ou infra-régional. L'UE est disposée à fournir une aide financière au titre du programme MEDA, afin de couvrir l'assistance technique et la formation nécessaire pour aider ses partenaires à aborder tous ces sujets délicats et à établir, de cette manière, des relations administratives de travail à long terme les experts et les gouvernements, susceptibles de favoriser le développement d'une zone stable de justice et de liberté dans la région » (19).

Le document d'encadrement intitulé « Programme régional de coopération en matière de justice, lutte contre la drogue, contre le crime organisé et contre le terrorisme et de coopération en matière d'intégration sociale des migrants, de migrations et de circulation des personnes » a bien été approuvé par la Conférence de Valence. Il prévoit un catalogue de mesures et/ou une série d'initiatives qui pourraient être prises avec une participation des deux rives. Ces initiatives sont volontaires, et la mise en œuvre du programme retenu au niveau régional, sub-régional ou national, devra s'effectuer de façon concertée et progressive.

Parmi les multiples objectifs à atteindre dans les divers champs auxquels le titre même du document d'encadrement renvoie, on peut citer les deux suivants :

– « Mise en place de systèmes modernes et efficaces de contrôle et de surveillance des frontières, notamment en renforçant les infrastructures administratives, en assurant une assistance technique pour la formation du personnel qui y est affecté et en coopérant en matière d'utilisation des moyens

(19) SEC (2002) 159 final, 13 février 2002.

techniques appropriés. Dans cet esprit, il faudra prévoir la formation des policiers des frontières et des agents des compagnies aériennes et maritimes dans le domaine de la détection des faux documents ».

– « Promouvoir, autant que possible, des Accords bilatéraux entre l'Union européenne et les partenaires méditerranéens, ainsi qu'entre les partenaires méditerranéens eux-mêmes, de réadmission des personnes en situation irrégulière conformément aux règles du droit international public et, le cas échéant, aux obligations contenues dans les Accords d'association et les Accords bilatéraux entre les partenaires euro-med ».

Si la formulation à Valence a été assouplie par rapport au document initial « JAI » et si un rééquilibrage relatif a été opéré, en sauvegardant le caractère volontaire des mesures à prendre et la nécessité d'une réelle concertation préalable, nous constatons en fait que la Commission européenne n'a pas attendu que ce cadre général de coopération dans les domaines susmentionnés soit adopté à Valence pour le mettre à exécution, puisque pour le cas du Maroc, il ne s'agit pas de simples contacts entrepris en 2001-2002, comme l'avance la communication de la Commission du 13 février 2002 (SEC (2002) 159 final), mais de décisions déjà prises par l'UE, et dont le financement était déjà arrêté.

Certes, en préparation de la Conférence de Valence, le Maroc avait bien formulé quelques commentaires et propositions sur le document initial européen, avec un texte intitulé « pour une dynamisation du partenariat euro-méditerranéen » (Rabat, 5 avril 2002), mais on relèvera encore une fois que les dimensions JAI déjà introduites auparavant dans le programme MEDA pour le Maroc, n'ont pas du tout suivi la même démarche et le même esprit préconisés par le plan d'action de Valence et le document d'encadrement sur les matières « JAI » auxquels il renvoie. L'UE aurait même pu se prévaloir de l'acceptation par le Maroc du « Programme indicatif national 2002-2004 » pour essayer de faire passer une position plus « musclée » à Valence dans le domaine migratoire...

On constate aussi que par cette démarche du fait accompli, on est très loin de se situer dans un processus de réflexion concertée devant mener à un statut avancé concernant le Maroc. L'UE continue toujours à mener sa politique. On reste encore dans la position d'outsider et nullement, selon l'analyse optimiste

de l'ancienne ambassadrice du Maroc auprès de l'UE, comme une partie « qui participe à la conception, l'élaboration et l'exécution des projets décidés dans le cadre euro-méditerranéen » (20).

## 2.2. L'instrumentalisation de MEDA

S'agissant du cas du Maroc, la démarche de la Commission décrite précédemment, à partir de la communication COM (2001) 672 final, n'est pas restée au niveau des seuls intentions ou vœux, mais elle a même été « budgétisée » et inscrite dans le Programme indicatif national MEDA (2002-2004) pour le Maroc, approuvé officiellement par le Conseil le 27 décembre 2001 et ayant fait l'objet d'un Accord signé à Rabat le 24 janvier 2002 entre le Chef de Délégation de la Commission européenne au Maroc et le ministre de l'Economie, des Finances, de la Privatisation et du Tourisme pour une enveloppe financière indicative globale de 426 millions d'Euros (21).

De même qu'avant la lettre, le « document d'encadrement » de Valence concernant le domaine migratoire a été mis à exécution, mais dans une version plus verrouillée et sécuritaire encore, telle que cela ressort de l'analyse du tableau du « PIN » (Programme Indicatif National) pour le Maroc pour les années 2002-2004.

La problématique migratoire a été en effet appréhendée à travers trois projets d'une enveloppe globale de 115 millions d'Euros, se décomposant comme suit : provinces du Nord (70 M), circulation des personnes (5 M), contrôle frontalier (40 M).

On ne s'étendra pas sur le premier projet, sauf pour observer que c'est la première fois que les provinces du Nord apparaissent en tant que zone géographique. Dans les financements précédents, c'était le critère sectoriel qui prévalait (eau potable, infrastructure routière, etc.), en identifiant ce qui, dans les projets assumés à l'échelle nationale par des départements ministériels ou

(20) Entretien avec Aïcha Belarbi, alors ambassadrice du Maroc auprès de l'UE, publié sous le titre « Nous œuvrons pour un partenariat équilibré » (Propos recueillis à Valence par Amina Talhimet). *Libération*, 24 avril 2002.

(21) Partenariat euro-méditerranéen-Maroc : document de stratégie (2002-2004). Programme indicatif national (2002-2004).

autres organismes, pouvait concerner la zone nord et qui sont coordonnés par l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des préfectures et provinces du Nord. C'est ainsi que sur les 630 millions d'Euro consacrées jusqu'à la période considérée par MEDA au Maroc, 228,25 millions d'Euro ont été affectés par diverses administrations marocaines à des projets comportant pour la plupart une composante « Provinces du Nord », soit 45 % du total.

Par conséquent, la nouveauté n'existe que par rapport au critère géographique, les Provinces du Nord constituant de fait le passage privilégié pour les candidats à l'émigration vers l'Union européenne.

Qu'en est-il des projets « circulation des personnes » et contrôle frontalier », quel est leur contenu et la philosophie sous-jacente ?

### **2.2.1. La circulation des personnes, un simple euphémisme**

Sous l'euphémisme de l'appellation de programme d'appui institutionnel à la circulation des personnes, un second projet n'a pas seulement pour but de « créer une structure étatique chargée de canaliser l'émigration légale vers l'extérieur du pays en fonction de la demande » tel que ceci est avancé officiellement, mais il a un autre objectif inavoué, celui de constituer un moyen d'information et d'observation sur l'émigration illégale, afin de mieux maîtriser les flux migratoires et de prévoir dans le détail les moyens concrets de cette gestion.

De plus, ce second projet fait peu cas de l'existence de structures étatiques au Maroc qui ont organisé l'émigration vers l'étranger depuis pratiquement l'indépendance. Pour les auteurs de la proposition, tout se passe comme s'il n'y avait pas le ministère de l'Emploi avec ses structures centrales et régionales et que la gestion des recrutements et des départs vers l'étranger de manière légale en application de plusieurs conventions de main-d'œuvre, n'avait jamais eu lieu. Bien entendu, l'organisation du ministère a évolué et conformément à la loi n° 51/99 promulguée le 4 juin 2000 et portant création de l'Agence nationale de promotion de l'emploi et des compétences, les attributions en

matière d'émigration relèvent, depuis cette date, de cette institution qui dépend elle-même du ministère de l'Emploi (22). Ce n'est que plus tard que le projet a tenu compte de l'existence de cette structure.

Dès lors, on peut se poser la question de la crédibilité et du degré de sérieux de la démarche de Bruxelles concernant le Maroc, dans la mesure où la réalité institutionnelle marocaine est pratiquement ignorée...

### **2.2.2. Le contrôle frontalier, une ingérence manifeste**

Dans le PIN-Maroc, le projet contrôle frontalier est présenté comme renvoyant à « un programme institutionnel de lutte contre l'immigration illégale qui devra aider le gouvernement marocain à renforcer le contrôle des frontières, via la fourniture des équipements et l'assistance technique nécessaire » (23).

Les objectifs de ce programme de gestion des contrôles frontaliers auxquels sont accordés 40 millions d'Euro, dont la programmation a été arrêtée pour l'année 2003, sont doubles :

- établir une plus grande sécurité dans les frontières internationales afin de diminuer la criminalité transfrontalière et la migration illégale ; ceci concerne les points de passages terrestres ainsi que les frontières maritimes et aériennes ;
- renforcer la capacité de recherche et d'investissement pour lutter contre le trafic des êtres humains en y incluant le matériel et l'entraînement adéquats. Les groupes vulnérables doivent être prioritaires dans cette action ;
- la description du programme permet de dévoiler le cadre général de l'action et sa philosophie.

Compte tenu de la complexité du domaine, précise le document « PIN », le Maroc a besoin de développer une stratégie très détaillée dans laquelle il est

(22) C'est dans ce cadre que s'inscrit l'affaire "Annajat" dans laquelle quelques quatre vingt mille jeunes, dont trente mille étaient destinés à travailler sur des bateaux de croisière, ont été floués, ayant fait l'objet d'une arnaque par la société émiratie, après paiement des frais médicaux de sélection.

(23) Voir Partenariat euro-méditerranéen-Maroc : document de stratégie (2002-2004). Programme indicatif national (2002-2004), 24 Octobre 2001, p. 25. Le descriptif de ce projet figure dans le point 7.2.2.2.2. sous le titre « Gestion des contrôles frontaliers », p. 40-41.

expliqué comment il se propose de résoudre le problème de la lutte contre la migration illégale. Une assistance européenne pourrait être fournie dans ce contexte, qui va bien au-delà de la simple livraison du matériel.

Une mission composée d'experts d'Etats membres de l'UE a été prévue pour mener une analyse destinée à identifier les éléments spécifiques du programme. Elle a été composée ultérieurement par l'Espagne, l'Italie, les Pays-Bas, le Portugal, la France et a effectué entre les mois de juillet et d'octobre 2002 une « mission d'identification », consistant notamment à des visites sur le terrain (aéroports, ports...) (24). Trois objectifs ont été assignés à cette mission par le PIN :

1. Aider à la mise en place d'une institution qui sera chargée d'appliquer les lois sur les opérations par la police des frontières, de développer des méthodes de travail adéquates, *de réaliser une coordination entre toutes les forces de sécurité agissant aux frontières (!!!)*, de développer une stratégie et des techniques de contrôle visant à éliminer les risques aux frontières et de s'aligner graduellement, s'agissant du système des visas, sur les standards de l'UE. Ceci doit être la même approche vis-à-vis de tous les autres organes chargés de lutter contre le trafic des êtres humains.

2. Organiser un entraînement. Des stages sont à assurer pour la police des frontières et pour toutes les autres forces de sécurité pour l'utilisation des techniques et du matériel modernes afin d'éviter les risques aux frontières.

3. Assurer l'investissement et la subvention du matériel pour les points de passages et les frontières maritimes et maîtriser toutes les autres techniques nécessaires en vue de réaliser un contrôle efficace. Il est essentiel, ajoute le rapport, que l'institution chargée d'appliquer les lois sur les frontières soit d'abord mise en place avant que l'aide matérielle ne soit fournie.

**Les résultats attendus de ce programme sont les suivants :**

- application de la loi marocaine sur les frontières ;
- équipement et entraînement de la police des frontières ;

---

(24) Commission européenne, Programme Meda-Maroc, « Gestion des Contrôles Frontaliers ». Mission d'identification au Maroc, juillet-octobre 2002. Rapport final, novembre 2002 (38 pages).

- application effective de la sécurisation des frontières avec une meilleure intégration au système nationale de police ;
- utilisation à grande échelle des techniques d'analyse du risque ;
- organisation adéquate des frontières vertes et maritimes ;
- mise en place graduelle aux points de passages frontaliers d'un système de contrôle effectif rapide.

**Les indicateurs de performance ont été identifiés comme suit :**

- mesurer le crime transfrontalier par le nombre d'arrestations ;
- une analyse adéquate sur les risques sera mesurée par le nombre d'opérations qui ont eu un succès contre le trafic des êtres humains ;
- nombre de trafiquants arrêtés ;
- efficacité de la coordination entre les législations des différents pays concernés ;
- facilitation et réduction du temps de passage des commerçants légaux et autres passagers, amélioration de la fluidité des passages aux frontières ;
- assurer une bonne utilisation des procédures pour une gestion efficace.

Risques encourus par le programme. En vue d'atteindre les objectifs tracés, l'administration marocaine se doit de concentrer ses efforts en vue de renforcer et de soutenir sa propre capacité de lutte contre l'intelligence criminelle et la corruption. Si ces efforts sont insuffisants, il y a de grands risques que les buts du programme ne soient pas atteints.

Le document du PIN conclut sur ce point en précisant que les mesures à appliquer doivent être équilibrées et intégrées à d'autres mesures concernant les migrations pour que les résultats tangibles soient atteints.

Bien après l'incorporation de l'acquis Schengen dans les structures de l'UE, le "laboratoire Schengen" continue ainsi à fonctionner avec de nouveaux terrains d'expérimentation, situés cette fois-ci à l'extérieur même de l'Europe, en déplaçant les frontières sud de l'UE, en particulier vers l'Afrique du Nord.

Ainsi, du point de vue de l'Union européenne, les enjeux de sécurité comme la maîtrise des flux migratoires, de transit que connaît le Maroc, nécessitent un

travail d'adaptation, non seulement de la législation marocaine et des normes en vigueur dans ce pays, mais aussi des instruments et des pratiques administratives et policières y prévalant, et imposent au Maroc d'apporter sa contribution, en la plaçant dans l'esprit et la philosophie conçus par l'Europe sécuritaire.

### 2.3. Le projet d'Accord de réadmission

Le projet d'Accord s'est référé tout d'abord à deux reprises à l'Accord d'association euro-méditerranéen entre la Communauté et ses Etats membres, d'une part, et le Maroc d'autre part, conclu le 26 février 1966. La référence est faite à l'article 69 et à la déclaration commune concernant la réadmission dans l'acte final s'y rapportant, qui stipule notamment que « les parties conviennent d'adopter bilatéralement les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants qui ont quitté leur pays ».

Le projet a pour but d'établir des procédures rapides et efficaces d'identification et de renvoi des personnes qui ne remplissent pas, ou ne remplissent plus les conditions d'entrée, de présence ou de séjour sur les territoires du Maroc ou l'un des Etats membres de l'Union européenne et faciliter le transit de ces personnes dans un esprit de coopération » (25).

Ce qui est recherché, c'est la célérité et l'efficacité de la réadmission des nationaux marocains qui ne doit souffrir aucune entrave de procédure, aussi bien pour ceux entrés illégalement que pour les personnes qui ne répondent plus aux critères fixés par la législation en cours concernant le séjour dans les pays européens d'immigration. L'alinéa 1 de l'article 2 énonce que « le Maroc réadmet, à la demande d'un Etat membre et sans formalité, toute personne qui,

---

(25) Voir le préambule du projet d'Accord sur la réadmission. Des formulations similaires se retrouvent, en adaptant bien entendu le contexte géographique, dans l'Accord de réadmission déjà signé par l'UE avec Hongkong (novembre 2002) ou bien dans les projets en cours, notamment avec la Russie, le Sri Lanka, le Pakistan... Pour une analyse concernant la fonction sécuritaire des Accords de réadmission pour l'UE, voir notamment Caroline Inrand « La politique du donnant-donnant » Communication à la journée d'étude du *GISTI* du 22 janvier 2003 sur le thème « L'Europe face à l'asile et l'immigration : quelles politiques communes ? »



se trouvant sur le territoire de l'Etat membre requérant, ne remplit pas, ou ne remplit plus les conditions d'entrée, de présence ou de séjour en vigueur, lorsqu'il est établi ou valablement présumé, sur la base du commencement de preuve fournie, la nationalité du Maroc ».

Par conséquent, une présomption ou début de preuve suffit pour exécuter la réadmission. Le Maroc doit dès lors établir « sans tarder les documents nécessaires à la reconduction des personnes à réadmettre » (26), pour une période valable au moins six mois, délai largement suffisant pour le retour des concernés. Si pour une raison quelconque (maladie ou autre), la personne n'est pas réadmise durant la période de validité du document de voyage, un autre document recouvrant la même période de validité, doit être remis dans les deux semaines. En cas de défaillance quelconque et quelle que soit la raison qui puisse être invoquée, le Maroc se doit d'accepter un formulaire établi de manière uniforme à l'échelle de l'Union : « Si le Maroc n'a pas répondu à la demande d'un Etat membre dans les 15 jours, il sera supposé accepter l'utilisation du document type d'expulsion (*J.O.*, 1996 C 274, p. 18).

Voilà, pourquoi, selon la Commission européenne, les officiers de liaison qui sont chargés de l'immigration, qui sont en poste dans les pays d'origine ou de transit pourraient aussi être employés à des tâches liées au retour (27).

Mais le projet d'Accord de réadmission que l'Union européenne voudrait faire entériner au Maroc, ne concerne pas uniquement les nationaux marocains, mais vise également la réadmission de ressortissants de pays-tiers ou même d'apatrides « qui ne remplissent pas ou ne remplissent plus les conditions d'entrée, de présence ou de séjour en vigueur sur l'Etat membre requérant, lorsqu'il est établi ou sous-entendu que l'UE (ou bien le Maroc avec « l'aide » de l'UE) va dans le cadre d'un « réseau », établir des Accords de « libre-échange » particuliers, à l'intérieur de la zone migratoire potentielle pour pouvoir organiser le transit. Deux situations pour le Maroc peuvent se présenter :

(26) Alinéa 2, article 2 du projet d'accord.

(27) Livre vert COM (2002) 175 final (10/04/2002) et Communication de la Commission relative à une politique communautaire en matière de retour des personnes en séjour irrégulier. COM (2002) 564 final du 14/10/2002.

• « Si le transit est effectué par voie aérienne, la personne à remettre et les escortes éventuelles sont exemptées du devoir d'obtention d'un visa de transit d'aéroport » (28) ;

• Si le transit est effectué par d'autres voies, « les autorités compétentes de l'Etat requis, (le Maroc), sous réserve des consultations mutuelles, soutiennent le transit, notamment par la surveillance des personnes en question et la mise à disposition d'équipements appropriés à cet effet » (29).

Dès le Conseil d'Association Maroc-UE tenue le 9 octobre 2001, une inflexion dans la démarche marocaine a été ressentie. Après que le Maroc ait fait part officiellement aux représentants de l'UE à Rabat d'une demande de soutien communautaire pour la lutte contre l'immigration clandestine au Maroc, (radars de pointe, vedettes rapides, etc.), un document technique conséquent, fut soumis le jour de la réunion aux instances concernées. Par ailleurs, dans un document déclaration au Conseil d'association, « le Maroc marque sa disponibilité à entamer avec l'UE un dialogue, constructif en matière de réadmission sur la base des intérêts mutuels et dans le respect des dimensions juridiques et humaines de cette question » (30). Et bien que ce soit l'Union européenne elle-même qui reconnaît que « les Accords de réadmission sont dans le seul intérêt de la Communauté » (31), ceci n'a pas empêché le gouvernement marocain de donner son accord de principe d'accueillir les clandestins d'Europe (32) et d'ouvrir à ce sujet le 8 avril 2003, le premier round officiel et formel de négociation après les trois rounds informels qui ont été étalés sur près de deux ans, « permettant au Maroc et à l'UE de dégager un consensus sur les grands principes devant présider à l'action commune des deux parties dans ce domaine » (33). Le 23 septembre 2003 à Bruxelles, au cours

(28) Article 13-3.

(29) Point 4 de l'article 13.

(30) Déclaration du Royaume du Maroc, deuxième session du Conseil d'association Maroc-UE, Bruxelles, 9 octobre 2001.

(31) Commission des Communautés européennes « Livre vert relatif à une politique communautaire en matière de retour des personnes en séjour irrégulier, Bruxelles, le 10/04/2002, COM (2002) 175 final.

(32) Voir *l'Economiste*, 13 mars 2003.

(33) Il est significatif de relever que dès son lancement le 18 décembre 2003, le site du département chargé de la communauté marocaine résidant à l'étranger : [www.marocainsdumonde.gov.ma](http://www.marocainsdumonde.gov.ma) a tenu à mettre en avant ces points concernant le « dossier réadmission » pour signifier par ce nouveau message, que Rabat s'est bien installé dans ce domaine dans la logique J.A.I...

d'une seconde réunion formelle, le Maroc a même donné sa vision et formulé certaines remarques par rapport au projet européen (34).

La brèche a été ainsi ouverte. La signature d'un Accord de réadmission serait lourde de conséquences, non seulement pour la communauté marocaine en Europe elle-même qui pourrait pâtir plus de cette épée de Damoclès, surtout après les événements de septembre, mais elle serait négative aussi pour les relations du Maroc avec les pays africains concernés.

Précisons par ailleurs que le projet d'Accord de réadmission UE/Maroc qui s'inscrit dans le cadre des logiques d'enfermement, souffre à notre sens de nombreuses lacunes en matière de droits humains.

Ce qui pose problème, c'est d'abord la charge de la preuve. Concernant cet aspect, le texte se contente d'avancer qu'une déclaration de l'Etat requérant selon laquelle la personne a été trouvée sans les documents de voyage, l'autorisation de visa ou le permis de séjour, doit fournir le commencement de preuve de l'entrée ou du séjour irrégulier, et le texte de préciser qu'une preuve sera mutuellement reconnue par les Etats contractants sans qu'aucune enquête supplémentaire ne soit exigée.

Or sur ce point, la charge de l'administration de la preuve est visiblement insuffisante. La lacune est d'autant plus importante que la place du juge est totalement absente, le projet n'ayant prévu aucune garantie juridictionnel, en permettant notamment les recours.

Par ailleurs, et sans pouvoir bénéficier également d'aucun recours, une personne qui avait auparavant un statut légal, peut se retrouver dans l'illégalité, si entre temps, la politique du pays concerné en matière d'immigration, change dans un sens restrictif, ce qui est le cas actuellement de nombreux pays européens.

Peut-on dire à partir de tout ce qui précède, que les nouveaux rapports euro-marocains ne sont plus fondés sur la logique de l'assistance, mais sur le partenariat, avec ce que cela suppose comme parité dans le processus décisionnel ? En fait, lorsqu'on voit le chantage qui est exercé, la non prise en

---

(34) Mais aucune information n'a filtré jusqu'ici (7 janvier 2004) sur le contenu exact du document marocain...

considération du point de vue d'autrui et la manière dont certains points sont remis sur le tapis, ce qui prévaut, c'est la logique de l'insistance en ayant son « partenaire » à l'usure...

#### **2.4. Les dangers de l'instrumentalisation de certaines organisations internationales**

Remarquons aussi que certaines organisations internationales sont instrumentalisées dans une optique sécuritaire pour faire passer, par le biais multilatéral, ce qui n'est pas accepté à l'échelon bilatéral.

A titre d'exemple, l'Union européenne ne le cache pas. Dans sa communication au Conseil et au Parlement européen en date du 15 novembre 2001 concernant une politique commune en matière d'immigration clandestine, la Commission européenne propose de s'appuyer sur les organisations internationales et de les instrumentaliser pour convaincre et faire adhérer les pays d'origine et de transit à certaines mesures de contrôle et de lutte contre l'immigration clandestine et d'y mener des actions de soutien, en intensifiant la coopération administrative pour les contrôles frontaliers (35) :

« L'Union européenne et les Etats membres devraient continuer à jouer un rôle actif dans d'autres enceintes internationales et à conclure des accords multilatéraux sur la question. Un renforcement de la coopération internationale pourrait aussi faciliter et favoriser la coopération des pays-tiers et d'autres actions visant à combattre l'immigration clandestine. Plus particulièrement, lorsque des mesures relatives à l'immigration clandestine sont prises dans des pays-tiers, l'expertise d'organisations internationales, comme le Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés (HCNUR) ou l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), pourrait s'avérer très utile à bien des égards. Tout d'abord, ces organisations pourraient confirmer que les mesures en question sont pleinement respectueuses des besoins de protection justifiés. Ensuite, le fait d'utiliser des infrastructures existantes plutôt que d'en créer de nouvelles permettrait une certaine synergie. Enfin, une telle participation entraînerait une meilleure compréhension mutuelle entre les différents acteurs ».

(35) COM (2001) 672 final. Voir la partie II : orientation, objectifs et exigences.

La Commission émet alors la recommandation suivante à l'intention des Etats membres et à toutes les instances européennes, en précisant bien qu'elle sera la première à l'appliquer dans sa démarche future :

« Il convient de mettre en œuvre une gestion efficace des flux migratoires à tous les niveaux afin de repérer les mouvements clandestins. Dans l'élaboration de ses prochaines orientations, la Commission appliquera l'approche s'intéressant aux différents maillons de la chaîne afin de surveiller et de peser sur les mouvements irréguliers des pays et régions d'origine vers les pays de destination via les pays de transit. La lutte contre l'immigration clandestine passe donc aussi par la mobilisation d'un certain nombre d'éléments relevant de la politique extérieure ».

En d'autres termes, à travers cette « coopération » des organisations internationales, leur présence et intervention directe sur le terrain, il s'agira d'observer, de mener des enquêtes et de réunir le maximum d'informations-enseignements pouvant servir aux pays de l'Union européenne pour orienter leur action vis-à-vis des pays d'origine et de transit comme le Maroc ou la Tunisie, notamment en matière de lutte contre l'immigration clandestine (36).

## 2.5. Le Maroc : glacis migratoire, "no migrant's land" ?

Dans le domaine migratoire, la Commission européenne a fait avec le Programme Indicatif National pour le Maroc (PIN-Maroc) d'une pierre trois coups, en essayant de balayer de la sorte les critiques formulées contre sa politique fondamentalement sécuritaire et d'appliquer la politique « équilibrée » dégagée depuis le Conseil européen de Tampere. En incluant le projet sur la zone nord dans sa démarche concernant l'émigration, alors que ce programme est déjà ancien, Bruxelles a voulu montrer que l'environnement socio-économique de l'émigration est pris en compte, et qu'elle reste préoccupée par l'impératif du développement du pays d'origine.

En accolant à un second projet l'appellation de circulation des personnes, la Commission a voulu démontrer qu'elle n'est pas du tout prisonnière de

---

(36) COM (2001) 672 final. Le gouvernement d'alternance consensuelle de A. Youssoufi, tout en acceptant une coopération sur projet(s), a refusé l'ouverture d'un bureau de l'OIM à Rabat, mais l'OIM insiste toujours pour signer un accord de siège...

l'obsession du contrôle, des retours, de la réadmission, mais qu'au contraire, animée par un esprit d'ouverture, elle favorise l'échange, la mobilité des personnes et la promotion des droits humains dans les pays d'accueil dans le cadre d'une politique d'intégration généreuse.

Il ne restait plus alors qu'à faire passer « en douceur » le projet sur le contrôle frontalier, en le diluant dans un cadre présenté comme équilibré, alors qu'il constitue l'ossature même de la démarche sécuritaire qui reste fondamentalement dominante. Ce sont d'ailleurs les auteurs du « PIN-Maroc » qui reconnaissent eux-mêmes que « la priorité concernant l'émigration correspond aux résultats des travaux du Groupe de haut niveau asile migration et du Conseil de Tampere ainsi qu'à la nouvelle approche de l'émigration proposée par la Commission dans sa communication sur une politique communautaire en matière d'immigration (37).

On ne peut être plus clair sur les motivations et les visées. L'aveu est de taille et suffisamment parlant !

Dès lors, l'attitude que voudrait faire adopter l'Europe au Maroc tendant à réduire ou à supprimer les facilités d'accès au territoire marocain et à renforcer au contraire les mesures de contrôle, d'éloignement et de réadmission, est une démarche de fermeture qui s'inscrit parfaitement dans la philosophie de Schengen, au niveau des mesures compensatoires.

Mais les autorités marocaines ont manifestement capitulé, renouant à leur manière sur ce plan avec la vision sécuritaire que développait en 1999 l'ancien ministre d'Etat à l'Intérieur Driss Basri, lorsqu'il exprimait la volonté délibérée d'associer le Maroc à la politique sécuritaire européenne de l'immigration, en assumant la fonction de sous-traitance sécuritaire et en faisant du Maroc un poste avancé de contrôle des flux migratoires dans la logique de la forteresse Europe : « l'objectif principal pour le Maroc consiste à être partie prenante de la politique européenne de l'immigration consécutive à l'instauration de l'espace Schengen. Le Maroc est en effet conscient de la communauté des valeurs des deux parties et des intérêts mutuels à défendre. Au niveau méditerranéen, nous sommes par notre situation géographique et nos liens économiques, culturels et sociaux, partenaires à part entière de la sécurité européenne...la défense de

(37) Programme indicatif national, p. 25.

l'espace européen ne peut être efficace que si le Maroc y apporte sa contribution » (38).

L'alignement sur les shengéniens de l'UE est encore plus clair après l'adoption, fin juin 2003 par le Parlement marocain, de la loi n° 02-03 sur l'entrée et le séjour des étrangers au Maroc, l'émigration et l'immigration irrégulière dont le projet avait été déposé par le gouvernement le 5 février 2003, au même moment qu'un projet de loi contre le terrorisme.... (39). Dans le préambule de cette initiative gouvernementale, l'aveu était explicitement énoncé et reconnu. Il s'agit de « permettre au Maroc d'assumer pleinement ses engagements envers ses partenaires notamment en matière de lutte commune (!) contre la migration clandestine transfrontière, dans sa double composante nationale et étrangère » (40).

Procédant à un clonage sécuritaire en copiant littéralement l'Ordonnance du 2 novembre 1945 en France dans sa version révisée la plus répressive, la nouvelle loi marocaine sur les étrangers (41), a prévu notamment la création de zones d'attentes (à la Roissy) et la mise en place de centres de rétention pour immigrés illégaux. Dans la perspective de l'aboutissement des négociations sur l'Accord de réadmission UE/Maroc, ces zones ne risquent-elles pas de constituer de réels camps destinés notamment à « accueillir » une bonne partie des illégaux subsahariens renvoyés de l'UE à travers des « vols charters communs sur une base bilatérale ou multilatérale » comme le recommandait déjà la Commission européenne en automne 2002 (42), avant que des États membres ne passent à l'acte au niveau des « vols groupés » suite à une décision dans ce sens du Conseil européen(43).

(38) Driss Bassi *l'Opinion*, 24 février 1999.

(39) Abdelkrim Belguendouz « Le Maroc non africain gendarme de l'Europe ? Alerte au projet de loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières. » Imprimerie Beni Snassen, Salé, mars 2003, 129 pages.

(40) Note de présentation du projet de loi n° 02-03 relative à l'entrée au séjour des étrangers au Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulière. Le projet avait été élaboré par le ministère de l'Intérieur.

(41) Publié au *Bulletin officiel* n° 5162 en date du 20 novembre 2003, le texte a été inséré dans les publications de *la Revue Marocaine de Droit des Affaires et des Entreprises*, série « Textes législatifs et réglementaires », n° 25, décembre 2003.

(42) COM (2002) 564 final, 14/10/2002.

(43) Plusieurs ONG notamment le Réseau Ouest africain pour les personnes déplacées et les réfugiés (WARIPNET), la Commission des Eglises pour les migrants en Europe (CCME), la CIMADE, le GISTI, la LDH, la FIDH, se sont mobilisées contre la politique d'expulsion des étrangers en France, en organisant des pétitions. Voir « contre les charters de l'humiliation », novembre 2003.

Ceci ne serait-il pas également à relier avec ce que la Commission européenne avait proposé dans son « Livre vert » (10/04/2002), à savoir la possibilité de signer des Accords de transit, comme celui conclu à Dakar le 8 janvier 2003 entre le Conseil fédéral suisse et le Gouvernement de la République du Sénégal en matière de migration (Accord de transit concernant notamment les ressortissants des Etats de la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest CEDEAO) !? (44).

Par ailleurs, les centres de rétention ont été définis par ce qui était encore un projet de loi comme des « locaux ne relevant pas de l'administration pénitentiaire pendant le temps strictement nécessaire au départ de l'étranger ». Après la discussion du projet à la première Chambre du Parlement, il a été précisé à l'article 34 de ce qui constitue maintenant une loi, que « seront déterminés par un texte d'application, la localisation des centres indiqués, les conditions de leur gestion et les modalités de leur organisation » (45). La formule reste encore très floue et nécessite par conséquent toute la vigilance requise pour le suivi de ces nouveaux types de camps, conçus très certainement au coup par coup ou « à la carte », en fonction des besoins du moment et des souhaits de l'UE... Pourraient-ils se rapprocher des « détention centers » britanniques ou des « centres de transit » hors de l'UE qui furent à l'ordre du jour lors du Conseil européen de Thessalonique et auxquels Londres tient toujours avec le Maroc dans la liste !? (46).

La question des demandes d'asile avait en effet fait l'objet d'une proposition britannique de traitement extérieur de ces demandes. Présentée d'abord au Conseil informel Justice et Affaires Intérieures (JAI) des 28 et 29 mars 2003, cette proposition visait deux objectifs : établir des « zones de protection régionales » (*regional protection areas*) dans des régions de provenance de réfugiés (comme le Maroc, Turquie ou Iran) et créer des « centres de transit et de traitement » (*transit processing centers*) extra territoriaux situés aux frontières

---

(44) Devant les protestations suscitées, le Président de la République du Sénégal a dénoncé cet accord, en avançant qu'il n'avait pas été informé de son existence par le gouvernement...

(45) Mais, en dépit de l'organisation à Marrakech les 20 et 21 décembre 2003 par le ministère de la Justice et le ministère de l'Intérieur de journées d'études sur la nouvelle loi, les textes d'application ne sont pas encore connus à l'heure de l'impression de la présente contribution au débat.

(46) « Londres ne renonce pas à des « centres » hors de l'UE », *le Monde* du 21 juin 2003.



extérieures de l'Union, dans des pays comme la Roumanie, la Croatie, l'Albanie ou l'Ukraine.

Le but officiel de cette proposition est de « réduire progressivement le nombre de demandeurs entrant » au Royaume-Uni et de dissuader les « faux demandeurs » pour l'ensemble de l'UE. En externalisant les demandes d'asile, on se dérobe en fait aux obligations du droit international des droits humains, en contournant notamment la Convention de Genève de 1951 que Tony Blair considère « largement dépassée ».

L'Angleterre a réussi à changer l'ordre du jour du Conseil européen de Thessalonique, en ajoutant l'examen de sa proposition. Si celle-ci ne fut pas formellement retenue, le Conseil a néanmoins laissé la possibilité d'engager des projets pilotes auxquels, outre l'Angleterre, l'Espagne, l'Italie et les Pays-Bas ont manifesté un grand intérêt pour les mener entre eux.

Après avoir été déclaré coupable d'émigration et de transit, de manière explicite par le Groupe de Haut niveau Asile-Migrations ou implicitement par le Conseil européen de Séville (juin 2002), le Maroc, qui doit désormais soumettre les siens et toutes les personnes qui s'y trouvent, à une sorte d'assignation à résidence, n'est-il pas entraîné dans l'ambiance de guerre migratoire qui prévaut en Méditerranée, d'être transformé par l'UE en un « no migrant's land », par rapport à l'Europe, un « glacis migratoire » ? Le Maroc semble en effet aller vers la position d'assumer les responsabilités sécuritaires que lui a partiellement transférées l'UE, ce qui exige de lui la signature d'Accords de réadmission avec les pays subsahariens et l'inflexion profonde de sa politique extérieure au niveau du continent africain pour payer son tribut à la mondialisation sécuritaire.

Un des indices patents est l'accomplissement par le Maroc de trois « opérations de rapatriement » de Nigériens le 30 novembre 2003 (416 personnes à partir de l'aéroport d'Oujda), le 3 décembre 2003 (207 ressortissants nigériens au départ de l'aéroport de Nador), et le 28 décembre 2003 à partir de l'aéroport de Fès-Saïs avec un groupe de 480 clandestins composé de 311 hommes, 160 femmes et 9 enfants.

Pour les autorités marocaines, chacune de ces trois opérations qui ont concerné au total 1 103 personnes s'est « basée sur le principe du retour volontaire » et s'est faite « dans le respect des droits de l'Homme et de la dignité

des personnes rapatriées » (47). Ayant pris goût à ces opérations massives de refoulement, ces mêmes autorités ont déclaré à la dernière occasion qu'elles « se félicitent de la réussite de cette opération et souhaitent consolider avec tous leurs partenaires cet esprit de coopération constructive, pour une gestion conjointe, responsable et concertée en matière de lutte contre la migration clandestine ». En effet, le ministère marocain de l'Intérieur a tenu à préciser lors de l'opération de Fès-Saïs, que celle-ci s'est déroulée « dans le cadre de la responsabilité régionale partagée en matière de lutte contre la migration clandestine et dans la continuité de la dynamique de coopération étroite dans ce domaine entre les autorités marocaines et nigérianes » (48), signifiant par là qu'un Accord de réadmission a été signé entre le Maroc et le Nigeria, celui-ci étant déjà lié par un Accord similaire avec l'Espagne.

En fait, l'appellation de « rapatriement par voie aérienne » n'est qu'un euphémisme pour ne pas parler d'expulsions par charters. Comme pour les charters de l'humiliation organisés par l'Europe et nommés pudiquement « vols groupés », ces « opérations (volontaires !) de rapatriement » ne sont en réalité que des renvois collectifs prohibés par le droit international et notamment par la Convention des Nations Unies pour la protection des travailleurs migrants et de tous les membres de leurs familles entrée en application le 1<sup>er</sup> juillet 2003 et à laquelle le Maroc a adhéré dès 1993.

Insistons pour dire comme l'ont déjà exprimé des ONG africaines et européennes contre les charters de l'humiliation, que ces moyens de renvoi collectif symbolisent et encouragent une logique incontrôlable et dangereuse tant pour le respect de l'intégrité des individus, pour la démocratie dans les pays qui recourent à ce genre de pratique, que pour l'avenir des relations entre les peuples (49).

---

(47) Cette formulation se retrouve dans les communiqués du ministère marocain de l'Intérieur diffusé par l'agence de presse officielle *MAP*, le troisième ayant été publié notamment dans *Aujourd'hui le Maroc et le Matin du Sahara et du Maghreb* du 30 décembre 2003.

(48) Dépêche de l'agence officielle *MAP* reprise en première page sans autre commentaire du journal *l'Opinion* du 30 décembre 2003.

(49) Les mêmes arguments ont été repris à son compte par l'Association Amis et Familles des Victimes de l'Immigration Clandestine (*AFVIC* basée à Khouribga). Voir la position sous le titre « Quand le Maroc expulse... », publiée dans *le Journal* du 20 au 26 décembre 2003.

Les expulsions collectives par charters amènent nécessairement les autorités qui en sont responsables à négliger l'examen de la situation de chaque personne concernée, au risque de mal estimer les conséquences individuelles du renvoi et de porter ainsi atteinte à l'institution de l'asile et des droits fondamentaux des personnes concernées. De plus, loin d'être basée sur le principe du retour volontaire, du respect des droits de l'Homme et de la dignité des personnes concernées, l'exécution de ces renvois collectifs par la contrainte est irréalisable sans l'utilisation de moyens et de techniques policières particulièrement coercitives, pouvant à tout moment dérapier dans les brutalités, les violences et l'atteinte à l'intégrité physique des expulsés.

Le symbole des charters que le gouvernement marocain utilise comme signal de dissuasion à l'égard des populations tentées par l'immigration, est une translation de la politique sécuritaire européenne qui véhicule un message d'humiliation et de mépris à l'égard de l'ensemble des populations concernées par l'im(é)migration.

Par ailleurs, la nouvelle Direction des migrations ainsi que l'Observatoire des migrations dont la création au sein du ministère marocain de l'Intérieur a été annoncé officiellement le 10 novembre 2003, orienteront-ils leur action dans un esprit purement sécuritaire ?

## **2.6. Les « 5+5 » ou l'obsession de réadmission des frères maghrébins par les sœurs latines**

En dépit du "Dialogue 5+5" qui a réuni d'abord à Rabat les 22 et 23 octobre 2003 la deuxième Conférence ministérielle sur la migration en Méditerranée occidentale, puis à Tunis les 5 et 6 décembre 2003 la première Conférence au sommet des pays de la Méditerranée occidentale, regroupant d'un côté les « sœurs latines » à savoir l'Espagne, la France, l'Italie, le Portugal plus Malte, et de l'autre côté les « frères maghrébins », à savoir l'Algérie, la Libye, le Maroc, la Mauritanie et la Tunisie, aucun réel rééquilibrage de la politique européenne en matière d'immigration n'a eu lieu, l'aspect sécuritaire restant dominant chez les gouvernements de la rive nord.

Madrid qui voulait déjà punir les pays coupables d'émigration et de transit vers l'UE lors du Conseil européen de Séville (juin 2002), maintient et

intensifie son forcing à l'égard des pays comme le Maroc, qui connaissent une forte pression migratoire et ne collaborent pas, de son point de vue, malgré les promesses de « récompense » cette fois-ci, annoncées lors du Conseil européen de Thessalonique (19 juin 2003).

Au « Forum des 5+5 » à Rabat, l'intervention de la délégation gouvernementale espagnole était caractérisée par l'obsession sécuritaire, insistant sur l'urgente nécessité d'adopter des mesures sécuritaires entre les pays d'origine, de transit et de destination, avec comme objectif notamment de :

- « organiser de manière plus adéquate les frontières, en renforçant les contrôles et la surveillance pour freiner l'immigration illégale, en particulier, celle qui arrive par voie maritime ;
- établir des mécanismes de lutte contre les réseaux qui s'adonnent au trafic illicite et à la traite des êtres humains ;
- promouvoir la négociation et la signature des Accords de réadmission entre les pays concernés, afin de faciliter le rapatriement des immigrés illégaux et des demandeurs d'asile refusés et veiller à la réalisation effective des dits Accords ;
- la mise en place de ce mécanisme, cité précédemment, demande une étroite coopération pour l'identification et la reconnaissance des ressortissants qui entrent, de manière irrégulière, dans un autre pays, en vue de leur réadmission par le pays de provenance ;
- finalement, renforcer la collaboration pour la détention et le retour des embarcations se consacrant à l'immigration irrégulière dans la Méditerranée et de leurs occupants (50) ».

---

(50) Intervention de José Mari Olano, Sous-secrétaire espagnol du Travail et des Affaires sociales à la Deuxième conférence ministérielle « Dialogue 5+5 sur la migration en Méditerranée occidentale », Rabat 22 et 23 octobre 2003. Ce pressing a permis à l'Espagne d'obtenir deux mois plus tard l'accord du Maroc sur deux plans : 1. des patrouilles conjointes de policiers marocains et d'agents de la garde civile espagnole pour la lutte contre l'immigration espagnole (patrouilles opérationnelles à partir de la mi-janvier 2004). 2. réadmission par le Maroc des enfants marocains mineurs non accompagnés en Espagne. Ce dernier accord a soulevé de vastes protestations en Espagne d'ONG de la société civile qui estiment que ceci contredit la Convention internationale pour la protection de l'enfant. A l'annonce de cette décision, beaucoup de mineurs ont également déserté les centres d'accueil en Espagne, de peur d'être expulsés vers le Maroc. Voir notamment les journaux *Al Alam* et *Al Ittihad Al Ichiraki* du 3 janvier 2004.

Ce faisant, l'Espagne ainsi que d'autres pays euro-latins, n'ont fait à Rabat puis à Tunis, qu'exposer des positions dans le sens de celles prises par les instances européennes.

Rappelons d'abord Séville (juin 2002) où les quinze chefs d'Etat et de gouvernement des pays de l'UE ont plus concrètement exigé que « tout futur Accord de coopération » signé avec un pays-tiers contienne une clause non seulement sur la « réadmission obligatoire » en cas d'immigration illégale, mais aussi sur la gestion commune. Cette obligation serait « non négociable ». Les pays visés doivent s'engager à réadmettre non seulement leurs propres nationaux en situation irrégulière, mais également les ressortissants des pays-tiers ayant transité par leur territoire. Afin d'assurer la coopération des pays tiers comme le Maroc, les Etats membres ont également prévu « une évaluation systématique » des relations avec ceux d'entre eux qui « ne coopèrent pas dans la lutte contre l'immigration illégale ». A Séville, le Conseil a certes renoncé à punir et à prendre des « sanctions » contre ces pays, préconisées par l'Espagne et appuyées notamment par la Grande-Bretagne et l'Italie, mais il a tout de même prévu de prendre des « mesures ou positions » (51).

Par la suite, en novembre 2002, le Conseil a désigné le Maroc avec huit autres pays avec lesquels la coopération dans le domaine de la gestion des flux migratoires, dans un sens sécuritaire, serait renforcée dans un premier temps : Albanie, Chine, ex-République de Serbie et Monténégro, Russie, Tunisie, Ukraine, Libye et Turquie, liste qui sera complétée en adjoignant l'Algérie pour lui faire signer également un Accord de réadmission.

Par ailleurs, au sommet de Thessalonique de juin 2003 et dans la lignée de Séville, les chefs d'Etat et de gouvernement européens ont reconnu qu'il importait d'élaborer un mécanisme « d'évaluation » pour assurer le suivi des relations avec les pays-tiers « qui ne coopèrent pas avec l'UE dans la lutte contre l'immigration clandestine » et établi une liste de thèmes « d'une importance primordiale » comprenant la coopération des pays-tiers dans le domaine de la

---

(51) Voir les conclusions de la Présidence du Conseil Européen de Séville, juin 2002.

politique des visas, ainsi qu'en matière de réadmission et de retour, « les efforts de contrôle des frontières et interception des immigrés clandestins » (52).

Le Conseil européen de Bruxelles (16 et 17 octobre 2003) a confirmé cette option, en s'engageant « à mobiliser tous les instruments appropriés des relations extérieures de l'UE, dans le cadre de l'approche globale définie à Thessalonique, y compris les partenariats renforcés avec les pays-tiers concernés, en vue de mettre en œuvre la stratégie de l'UE pour lutter contre les migrations illégales ». Dans ce cadre, le Conseil européen demande à la Commission, au Conseil et aux Etats membres de « tout mettre en œuvre pour faciliter la conclusion par la Communauté d'Accords de réadmission ». Par ailleurs, le même Conseil réunissant les chefs d'Etats et de gouvernement européens « réaffirme qu'une politique commune en matière de retour est un élément capital pour la mise en œuvre d'une politique d'immigration globale et efficace » (53).

Certes, dans le cadre d'une approche qui se veut globale et équilibrée, la Conférence ministérielle de Rabat a abordé également l'axe migration et co-développement, ainsi que celui des droits et obligations des migrants et processus d'intégration. S'agissant du dernier volet, le relevé des conclusions de la Présidence précise même que les ministres des dix pays ont approuvé notamment la recommandation consistant à « promouvoir l'amélioration des conditions de vie, de séjour, de travail et de mobilité professionnelle des immigrés maghrébins en situation régulière installés en Europe ».

Mais lorsqu'on étudie les propositions concrètes qui ont été arrêtées dans ce domaine par le Groupe des 5+5, on constate que la Conférence de Rabat, préparant la Conférence de Tunis des chefs d'Etat des pays de la Méditerranée occidentale (5-6 décembre 2003), s'est limitée à des généralités et que la notion d'intégration des immigrés n'avait pas de consistance. On reste en effet au niveau du simple échange d'informations, de points de vue et d'expérience sans aucun engagement réel, à l'inverse des aspects sécuritaires où les pays européens

(52) Les extraits sont tirés des conclusions de la Présidence du Conseil européen de Thessalonique des 19 et 20 juin. Document SN 200/03.

(53) Conseil européen de Bruxelles du 16 et 17 octobre 2003. Extraits des conclusions n° 30 et 31 de la Présidence.

ont avancé et insisté sur des choses très concrètes. La raison fondamentale vient du fait que si les pays de l'UE sont d'accord sur les aspects contrôle, répression et réadmission des immigrés, ils n'ont pas encore une réelle politique commune en matière d'immigration, malgré certaines velléités et de multiples déclarations dans ce domaine.

Les Euro-latins des « 5+5 » étant engagés dans le cadre de l'UE, leur position tient nécessairement compte de l'évolution du débat en la matière au sein de l'UE et des décisions prises. Or en matière de politique d'intégration des immigrés, les choses sont encore très imprécises. Certes, lors du Conseil européen de Bruxelles (16 et 17 octobre 2003), le Conseil « confirme que la question de l'immigration figure au premier rang de ses priorités politiques et réaffirme son attachement à une approche équilibrée entre la nécessité impérieuse d'arrêter l'immigration illégale et de lutter contre la traite des êtres humains, d'une part, et l'accueil et l'intégration des immigrants légaux, d'autre part, conformément aux principes et priorités énoncés lors des Conseils européens de Thessalonique, de Séville, de Lacken et de Tampere » (54).

Mais il ne faut pas s'arrêter à cet énoncé. Il convient de revenir aux décisions antérieures des sommets européens pour évaluer exactement ce qui a pu être décidé en matière d'intégration. On constatera en fait l'absence de consistance et de mesures pratiques.

S'agissant de cette dernière dimension, le Conseil européen de Thessalonique tenu les 19 et 20 juin 2003, admet que « la question de l'intégration harmonieuse des immigrants légaux dans les sociétés de l'UE devrait aussi être étudiée en profondeur » (55). Tout comme il « estime nécessaire de mettre au point une politique globale et pluridimensionnelle sur l'intégration des ressortissants de pays-tiers en séjour régulier auxquels il convient, conformément aux conclusions du Conseil européen de Tampere et en vue de la mise en œuvre des dites conclusions, d'accorder des droits et obligations comparables à ceux des citoyens de l'UE » (56).

(54) Conclusion n° 30 de la Présidence du Conseil européen de Bruxelles, 16 et 17 octobre 2003.

(55) Conseil européen de Thessalonique des 19 et 20 juin 2003. Conclusions de la Présidence. Extrait du point 9. Document SN 200/03.

(56) Voir le paragraphe 28.

ont avancé et insisté sur des choses très concrètes. La raison fondamentale vient du fait que si les pays de l'UE sont d'accord sur les aspects contrôle, répression et réadmission des immigrés, ils n'ont pas encore une réelle politique commune en matière d'immigration, malgré certaines velléités et de multiples déclarations dans ce domaine.

Les Euro-latins des « 5+5 » étant engagés dans le cadre de l'UE, leur position tient nécessairement compte de l'évolution du débat en la matière au sein de l'UE et des décisions prises. Or en matière de politique d'intégration des immigrés, les choses sont encore très imprécises. Certes, lors du Conseil européen de Bruxelles (16 et 17 octobre 2003), le Conseil « confirme que la question de l'immigration figure au premier rang de ses priorités politiques et réaffirme son attachement à une approche équilibrée entre la nécessité impérieuse d'arrêter l'immigration illégale et de lutter contre la traite des êtres humains, d'une part, et l'accueil et l'intégration des immigrants légaux, d'autre part, conformément aux principes et priorités énoncés lors des Conseils européens de Thessalonique, de Séville, de Lacken et de Tampere » (54).

Mais il ne faut pas s'arrêter à cet énoncé. Il convient de revenir aux décisions antérieures des sommets européens pour évaluer exactement ce qui a pu être décidé en matière d'intégration. On constatera en fait l'absence de consistance et de mesures pratiques.

S'agissant de cette dernière dimension, le Conseil européen de Thessalonique tenu les 19 et 20 juin 2003, admet que « la question de l'intégration harmonieuse des immigrants légaux dans les sociétés de l'UE devrait aussi être étudiée en profondeur » (55). Tout comme il « estime nécessaire de mettre au point une politique globale et pluridimensionnelle sur l'intégration des ressortissants de pays-tiers en séjour régulier auxquels il convient, conformément aux conclusions du Conseil européen de Tampere et en vue de la mise en œuvre des dites conclusions, d'accorder des droits et obligations comparables à ceux des citoyens de l'UE » (56).

(54) Conclusion n° 30 de la Présidence du Conseil européen de Bruxelles, 16 et 17 octobre 2003.

(55) Conseil européen de Thessalonique des 19 et 20 juin 2003. Conclusions de la Présidence. Extrait du point 9. Document SN 200/03.

(56) Voir le paragraphe 28.



Le même document officiel identifie les raisons des lacunes dans ce domaine et décline la démarche qui devrait être suivie, si l'on veut avoir une véritable politique d'intégration commune : « Si les Etats membres demeurent responsables au premier chef de l'élaboration et de la mise en application de telles politiques, celles-ci devraient être élaborées dans un cadre cohérent au niveau de l'Union européenne, en tenant compte de la diversité juridique, politique, économique, sociale et culturelle des Etats membres. Afin de stimuler la mise en place d'un tel cadre, il conviendrait d'envisager la définition de principes de base communs (57).

Par conséquent, tout comme déjà dans les conclusions du Conseil européen de Tampere (Finlande, 15-16 octobre 1999) où l'Union européenne s'était proposé dans une formule floue d'«assurer un traitement équitable aux ressortissants des pays-tiers qui résident légalement sur le territoire des Etats membres », de même qu'«une politique plus énergique en matière d'intégration devrait (et non pas doit) avoir pour ambition de leur offrir des droits et obligations comparables à ceux des citoyens de l'Union européenne » (58), quatre années plus tard à Thessalonique, puis à Bruxelles (16 et 17 octobre 2003), on reste encore aux vœux pieux, aux déclarations incantatoires et à l'énoncé de principes généraux et vagues (59).

Par ailleurs, la Commission européenne saisit toutes les opportunités pour inciter les Etats membres ainsi que le Parlement européen à exercer des pressions sur les pays-tiers afin que ces derniers collaborent comme il se doit en signant notamment les Accords communautaires de réadmission.

Ainsi en est-il de la communication (en date du 3 décembre 2002) de la Commission au Conseil au Parlement européen intitulée : « intégrer les questions liées aux migrations dans les relations de l'Union européenne avec les pays-tiers ». Dans ce document, il est énoncé que le dialogue avec les pays-tiers doit être « fondé sur des facteurs d'incitation visant à encourager ces pays à adhérer à de nouvelles disciplines » (60).

(57) Conseil européen de Thessalonique. Extraits de la conclusion n° 31.

(58) Point III, alinéa 18 des conclusions du Conseil européen de Tampere, 16 octobre 1999.

(59) Le Sommet européen des 12-13 décembre 2003 à Bruxelles ayant échoué dans l'adoption du projet de la nouvelle constitution européenne, il est à prévoir plus de difficultés encore dans la mise en place d'une politique commune en matière d'intégration des immigrés.

(60) COM (2002) 703 final, p. 5.

Certes, selon Romano Prodi Président de la Commission européenne et dans une vision de proximité, le Maroc peut avoir « tout, sauf les institutions ». Mais derrière ce tout, les lectures divergentes. Traduit dans le domaine migratoire, les sécuritaires de l'UE ne signifient-ils pas plutôt une association plus poussée du Maroc aux « mesures compensatoires » de Schengen, synonymes d'enfermement !? Mais, ne soyons pas sévères. Dans leur esprit, ne sont-ils pas disposés à pratiquer plus d'ouverture, en permettant à Rabat d'être jumelé avec la petite bourgade du Luxembourg, dont le laboratoire sécuritaire appliqué aux migrations, porte le label Schengen !?

## ANNEXES

# FORCED MIGRATION

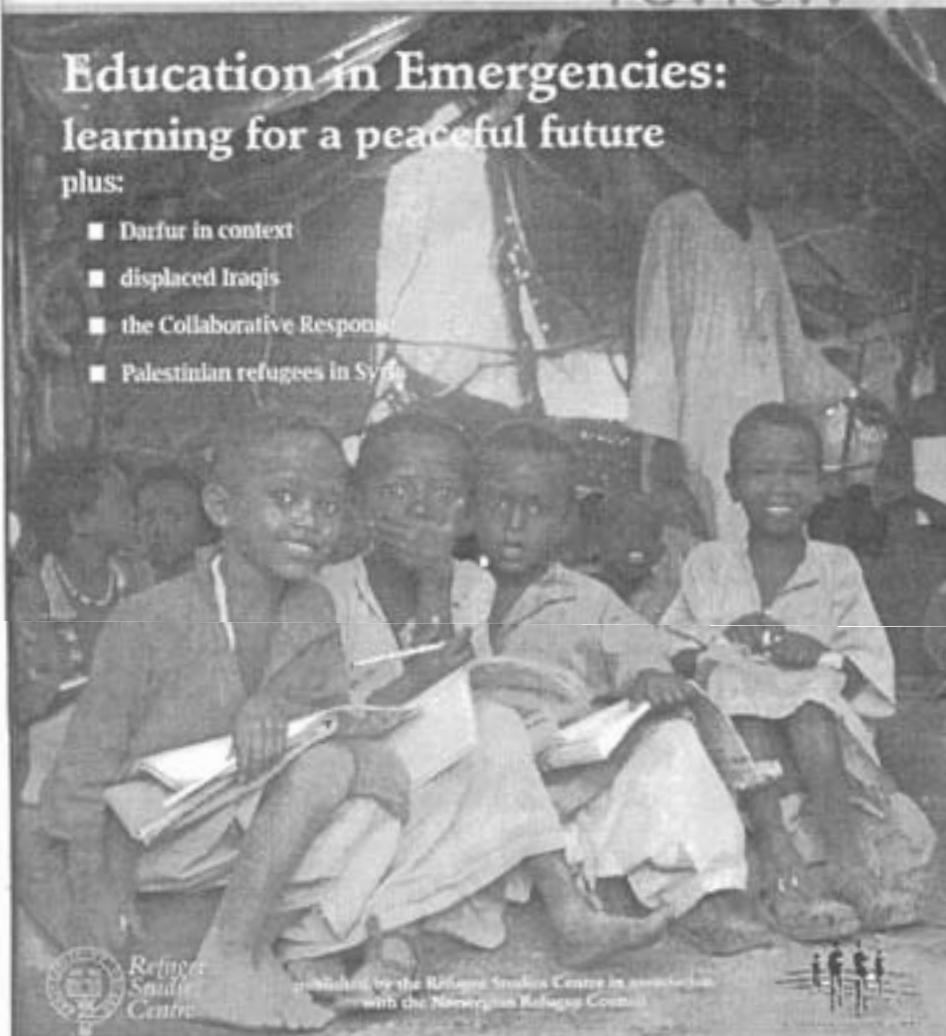
22

January 2011

review

## Education in Emergencies: learning for a peaceful future plus:

- Darfur in context
- displaced Iraqis
- the Collaborative Response
- Palestinian refugees in Syria



Refugee  
Studies  
Centre

published by the Refugee Studies Centre in association  
with the Norwegian Refugee Council



**Guide législatif des étrangers  
et des Marocains de l'extérieur**

# WORLD MIGRATION



**MANAGING MIGRATION**  
CHALLENGES AND RESPONSES FOR PEOPLE ON THE MOVE



IOM International Organization for Migration

## **Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille**

### **Avant-propos**

*La Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille a été adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies dans sa résolution 45/158 du 18 décembre 1990.*

*Elle est entrée en vigueur suite à la ratification le 10 décembre 2002, du vingtième Etat (conformément à l'article 87 (alinéa 1)).*

*Le Maroc a ratifié cette convention par le Dahir n° 5-93-1 du 14/06/1993 et a procédé au dépôt des instruments de ratification le 21 juin 1993.*

*Cette convention définit le travailleur migrant, les catégories de travailleurs migrants et les membres de leur famille.*

*Elle vise à assurer la protection et le respect des droits fondamentaux de l'homme qui s'appliquent aux migrants aussi bien à ceux qui sont en situation régulière qu'à ceux qui sont en situation irrégulière .*

*Elle s'efforce d'instaurer des normes internationales de protection pour les travailleurs migrants et les membres de leurs famille qui soient reconnus dans tous les pays. Elle est un moyen d'encourager les Etats qui ne disposent pas de normes nationales à harmoniser davantage leur législation avec les normes reconnus internationalement.*

L'ASILE POLITIQUE EN EUROPE  
DEPUIS L'ENTRE-DEUX-GUERRES

Coordination : Olivier Clochard,  
Luc Legoux et Ralph Schor



Revue Européenne des  
Migrations Internationales

**Éditorial**

Luc Legoux : Changements et permanences dans la protection des réfugiés

Alexis Spire : Les réfugiés, une main-d'œuvre à part ? Conditions de séjour  
et d'emploi, France, 1945-1975

Eric Vial : Trier l'échelle ? Tensions et enjeux de nouveaux arrivants au sein  
de l'immigration antifasciste italienne

Olivier Clochard, Yann Gastaut et Ralph Schor : Les camps d'étrangers depuis 1938 :  
continuité et adaptations. Du « modèle » français à la construction de  
l'espace Schengen

Patrick Delouvain : L'asile en France aujourd'hui

Emmanuelle Bonerandi, Frédérique Bourgeois et Xavier Richard : Cartographier  
la demande d'asile en France. Tendances nationales, représentations  
départementales et réalités locales

Gilles Frigoli : Le demandeur d'asile : un « exclu » parmi d'autres  
La demande d'asile à l'épreuve des logiques de l'assistance

Mohamed Kamel Duraf : Les réfugiés palestiniens en Europe.  
Complexité des parcours et des espaces migratoires

**Note de recherche :**

Frédéric Vahre : L'engagement comme ressource incluant l'immigration.  
Le cas des réfugiés latino-américains en Suède

Volume 20 - N°2 - 2004  
Éditée par l'Association pour l'Étude des Migrations Internationales (AEMI)  
ISSN 0763-0732 - ISBN 2-911627-37-7



**Convention internationale sur la protection  
des droits de tous les travailleurs migrants  
et des membres de leur famille**

*Adoptée par l'Assemblée générale dans sa résolution 45/158  
du 18 décembre 1990*

**Préambule**

*Les Etats parties à la présente Convention,*

*Tenant compte des principes consacrés par les instruments de base des Nations Unies relatifs aux droits de l'Homme, en particulier la Déclaration universelle des droits de l'Homme, le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et la Convention relative aux droits de l'enfant.*

*Tenant compte également des principes et normes reconnus dans les instruments pertinents élaborés sous les auspices de l'Organisation internationale du Travail, et particulièrement la Convention concernant les travailleurs migrants (n° 97), la Convention concernant les migrations dans des conditions abusives et la promotion de l'égalité de chances et de traitement des travailleurs migrants (n° 143), les Recommandations concernant les travailleurs migrants (n° 86 et n° 151), ainsi que la Convention concernant le travail forcé ou obligatoire (n° 29) et la Convention concernant l'abolition du travail forcé (n° 105).*

*Réaffirmant l'importance des principes énoncés dans la Convention concernant la lutte contre la discrimination dans le domaine de l'enseignement, de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.*

*Rappelant la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, la Déclaration du quatrième Congrès des Nations Unies pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, le*

Code de conduite pour les responsables de l'application des lois et les Conventions relatives à l'esclavage.

*Rappelant* que l'un des objectifs de l'Organisation internationale du Travail, tel que le prévoit sa constitution, est la protection des intérêts des travailleurs lorsqu'ils sont employés dans un pays autre que le leur, et ayant à l'esprit les connaissances spécialisées et l'expérience de ladite organisation pour les questions concernant les travailleurs migrants et les membres de leur famille.

*Reconnaissant* l'importance des travaux réalisés au sujet des travailleurs migrants et des membres de leur famille par divers organes de l'Organisation des Nations Unies, particulièrement la Commission des droits de l'Homme et la Commission du développement social, ainsi que par l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture et l'Organisation mondiale de la santé et d'autres organisations internationales.

*Reconnaissant également* les progrès accomplis par certains Etats sur une base régionale ou bilatérale en vue de la protection des droits des travailleurs migrants et des membres de leur famille, ainsi que l'importance et l'utilité des accords bilatéraux et multilatéraux dans ce domaine.

*Conscients* de l'importance et de l'ampleur du phénomène migratoire, qui met en cause des millions de personnes et affecte un grand nombre de pays de la communauté internationale.

*Conscients* de l'effet des migrations de travailleurs sur les Etats et les populations en cause et désireux de fixer des normes permettant aux Etats d'harmoniser leurs attitudes moyennant acceptation de certains principes fondamentaux pour ce qui est du traitement des travailleurs migrants et des membres de leur famille.

*Considérant* la situation de vulnérabilité dans laquelle se trouvent fréquemment les travailleurs migrants et les membres de leur famille du fait, entre autres, de leur éloignement de l'Etat d'origine et d'éventuelles difficultés tenant à leur présence dans l'Etat d'emploi.

*Convaincus que*, partout, les droits des travailleurs migrants et des membres de leur famille n'ont pas été suffisamment reconnus et qu'ils doivent donc bénéficier d'une protection internationale appropriée.

*Tenant compte du fait que*, dans de nombreux cas, les migrations sont la source de graves problèmes pour les membres de la famille des travailleurs migrants ainsi que pour les travailleurs migrants eux-mêmes, en particulier du fait de la dispersion de la famille.

*Considérant que* les problèmes humains que comportent les migrations sont encore plus graves dans le cas des migrations irrégulières et convaincus par conséquent qu'il convient d'encourager des mesures appropriées en vue de prévenir et d'éliminer les mouvements clandestins ainsi que le trafic de travailleurs migrants, tout en assurant en même temps la protection des droits fondamentaux de ceux-ci.

*Considérant que* les travailleurs dépourvus de documents ou en situation irrégulière sont fréquemment employés dans des conditions moins favorables que d'autres travailleurs et que certains employeurs sont ainsi amenés à rechercher une telle main-d'œuvre en vue de tirer un bénéfice d'une concurrence déloyale.

*Considérant également que* l'emploi de travailleurs migrants en situation irrégulière se trouvera découragé si les droits fondamentaux de tous les travailleurs migrants sont plus largement reconnus et, de surcroît, que l'octroi de certains droits supplémentaires aux travailleurs migrants et aux membres de leur famille en situation régulière encouragera tous les migrants et tous les employeurs à respecter les lois et procédures de l'Etat intéressé et à s'y conformer.

*Convaincus* pour cette raison de la nécessité d'instituer la protection internationale des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille en réaffirmant et en établissant des normes de base dans le cadre d'une convention générale susceptible d'être universellement appliquée.

*Sont convenus de ce qui suit :*

*Première partie***Champ d'application et définitions****Article premier**

1. A moins qu'elle n'en dispose autrement, la présente Convention s'applique à tous les travailleurs migrants et aux membres de leur famille sans distinction aucune, notamment de sexe, de race, de couleur, de langue, de religion ou de conviction, d'opinion politique ou de toute autre opinion, d'origine nationale, ethnique ou sociale, de nationalité, d'âge, de situation économique, de fortune, de situation matrimoniale, de naissance, ou d'autre situation.
2. La présente Convention s'applique à tout le processus de migration des travailleurs migrants et des membres de leur famille, qui comprend les préparatifs de la migration, le départ, le transit et toute la durée du séjour, l'activité rémunérée dans l'Etat d'emploi, ainsi que le retour dans l'Etat d'origine ou dans l'Etat de résidence habituelle.

**Article 2**

Aux fins de la présente Convention :

1. L'expression « travailleurs migrants » désigne les personnes qui vont exercer, exercent ou ont exercé une activité rémunérée dans un Etat dont elles ne sont pas ressortissantes ;
2. a. L'expression « travailleurs frontaliers » désigne les travailleurs migrants qui maintiennent leur résidence habituelle dans un Etat voisin auquel ils reviennent en principe chaque jour ou au moins une fois par semaine ;  
b. L'expression « travailleurs saisonniers » désigne les travailleurs migrants dont l'activité, de par sa nature, dépend des conditions saisonnières et ne peut être exercée que pendant une partie de l'année ;  
c. L'expression « gens de mer », qui comprend les pêcheurs, désigne les travailleurs migrants employés à bord d'un navire immatriculé dans un Etat dont ils ne sont pas ressortissantes ;

- d. L'expression « travailleurs d'une installation en mer » désigne les travailleurs migrants employés sur une installation en mer qui relève de la juridiction d'un Etat dont ils ne sont pas ressortissants ;
- e. L'expression « travailleurs itinérants » désigne les travailleurs migrants qui, ayant leur résidence habituelle dans un Etat, doivent, de par la nature de leur activité, se rendre dans d'autres Etats pour de courtes périodes ;
- f. L'expression « travailleurs employés au titre de projets » désigne les travailleurs migrants qui ont été admis dans un Etat d'emploi pour un temps déterminé pour travailler uniquement à un projet spécifique exécuté dans cet Etat par leur employeur ;
- g. L'expression « travailleurs admis pour un emploi spécifique » désigne les travailleurs migrants :
  - i. Qui ont été envoyés par leur employeur pour un temps limité et déterminé dans un Etat d'emploi pour accomplir une mission ou une tâche spécifique ; ou
  - ii. Qui entreprennent pour un temps limité et déterminé un travail exigeant des compétences professionnelles, commerciales, techniques ou autres hautement spécialisées ; ou
  - iii. Qui, à la demande de leur employeur dans l'Etat d'emploi, entreprennent pour un temps limité et déterminé un travail de caractère provisoire ou de courte durée ;  
et qui sont tenus de quitter l'Etat d'emploi soit à l'expiration de leur temps de séjour autorisé, soit plus tôt s'ils n'accomplissent plus la mission ou la tâche spécifique, ou s'ils n'exécutent plus le travail initial ;
- h. L'expression « travailleurs indépendants » désigne les travailleurs migrants qui exercent une activité rémunérée autrement que dans le cadre d'un contrat de travail et qui tirent normalement leur subsistance de cette activité en travaillant seuls ou avec les membres de leur famille, et tous autres travailleurs migrants reconnus comme

sont reconnues comme membres de la famille en vertu de la législation applicable ou d'accords bilatéraux ou multilatéraux applicables entre les Etats intéressés.

#### **Article 5**

Aux fins de la présente Convention, les travailleurs migrants et les membres de leur famille :

- a. Sont considérés comme pourvus de documents ou en situation régulière s'ils sont autorisés à entrer, séjourner et exercer une activité rémunérée dans l'Etat d'emploi conformément à la législation dudit Etat et aux accords internationaux auxquels cet Etat est partie ;
- b. Sont considérés comme dépourvus de documents ou en situation irrégulière s'ils ne remplissent pas les conditions prévues à l'alinéa a du présent article.

#### **Article 6**

Aux fins de la présente Convention :

- a. L'expression « Etat d'origine » s'entend de l'Etat dont la personne intéressée est ressortissante ;
- b. L'expression « Etat d'emploi » s'entend de l'Etat où le travailleur migrant va exercer, exerce ou a exercé une activité rémunérée, selon le cas ;
- c. L'expression « Etat de transit » s'entend de tout Etat par lequel la personne intéressée passe pour se rendre dans l'Etat d'emploi ou de l'Etat d'emploi à l'Etat d'origine ou à l'Etat de résidence habituelle.

### *Deuxième partie*

#### **Non-discrimination en matière de droits**

#### **Article 7**

Les Etats parties s'engagent, conformément aux dispositions des instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme, à respecter et à garantir à tous

les travailleurs migrants et aux membres de leur famille se trouvant sur leur territoire et relevant de leur juridiction les droits reconnus dans la présente Convention sans distinction aucune, notamment de sexe, de race, de couleur, de langue, de religion ou de conviction, d'opinion politique ou de toute autre opinion, d'origine nationale, ethnique ou sociale, de nationalité, d'âge, de situation économique, de fortune, de situation matrimoniale, de naissance ou de toute autre situation.

### *Troisième partie*

## **Droits de l'Homme de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille**

### **Article 8**

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille sont libres de quitter tout Etat, y compris leur Etat d'origine. Ce droit ne peut faire l'objet que de restrictions prévues par la loi, nécessaires à la protection de la sécurité nationale, de l'ordre public, de la santé ou de la moralité publiques, ou des droits et libertés d'autrui, et compatibles avec les autres droits reconnus par la présente partie de la Convention.
2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit à tout moment de rentrer et de demeurer dans leur Etat d'origine.

### **Article 9**

Le droit à la vie des travailleurs migrants et des membres de leur famille est protégé par la loi.

### **Article 10**

Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être soumis à la torture ni à des peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

### **Article 11**

1. Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être tenu en esclavage ou en servitude.

2. Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être astreint à accomplir un travail forcé ou obligatoire.
3. Le paragraphe 2 du présent article ne saurait être interprété comme interdisant, dans les Etats où certains crimes peuvent être punis de détention accompagnée de travaux forcés, l'accomplissement d'une peine de travaux forcés infligée par un tribunal compétent.
4. N'est pas considéré comme « travail forcé ou obligatoire » au sens du présent article :
  - a. Tout travail ou service, non visé au paragraphe 3 du présent article, normalement requis d'un individu qui est détenu en vertu d'une décision de justice régulière ou qui, ayant fait l'objet d'une telle décision, est libéré conditionnellement ;
  - b. Tout service exigé dans les cas de force majeure ou de sinistres qui menacent la vie ou le bien-être de la communauté ;
  - c. Tout travail ou tout service formant partie des obligations civiques normales dans la mesure où il est également imposé aux nationaux de l'Etat considéré.

#### Article 12

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont droit à la liberté de pensée, de conscience et de religion. Ce droit implique la liberté d'avoir ou d'adopter une religion ou une conviction de leur choix, ainsi que la liberté de manifester leur religion ou leur conviction, individuellement ou en commun, tant en public qu'en privé, par le culte et l'accomplissement des rites, les pratiques et l'enseignement.
2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ne peuvent subir aucune contrainte pouvant porter atteinte à leur liberté d'avoir ou d'adopter une religion ou une conviction de leur choix.
3. La liberté de manifester sa religion ou ses convictions ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par la loi et qui sont nécessaires à la protection de la sécurité, de l'ordre, de la santé ou de la moralité publics ou des libertés et droits fondamentaux d'autrui.



4. Les Etats parties à la présente Convention s'engagent à respecter la liberté des parents, dont l'un au moins est un travailleur migrant, et, le cas échéant, des tuteurs légaux de faire assurer l'éducation religieuse et morale de leurs enfants conformément à leurs propres convictions.

### Article 13

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ne peuvent être inquiétés pour leurs opinions.
2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont droit à la liberté d'expression ; ce droit comprend la liberté de rechercher, de recevoir et de répandre des informations et des idées de toute espèce, sans considérations de frontières, sous une forme orale, écrite, imprimée ou artistique, ou par tout autre moyen de leur choix.
3. L'exercice du droit prévu au paragraphe 2 du présent article comporte des devoirs spéciaux et des responsabilités spéciales. Il peut en conséquence être soumis à certaines restrictions qui doivent toutefois être expressément fixées par la loi et qui sont nécessaires :
  - a. Au respect des droits et de la réputation d'autrui ;
  - b. A la sauvegarde de la sécurité nationale des Etats concernés, de l'ordre public, de la santé ou de la moralité publiques ;
  - c. Afin d'empêcher toute propagande en faveur de la guerre ;
  - d. Afin d'empêcher tout appel à la haine nationale, raciale ou religieuse, qui constitue une incitation à la discrimination, à l'hostilité ou à la violence.

### Article 14

Nul travailleur migrant ou membre de sa famille n'est l'objet d'immixtions arbitraires ou illégales dans sa vie privée, sa famille, son domicile, sa correspondance ou ses autres modes de communication, ni d'atteintes illégales à son honneur et à sa réputation. Chaque travailleur migrant et membre de sa famille a droit à la protection de la loi contre de telles immixtions ou de telles atteintes.

### Article 15

Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être privé arbitrairement de ses biens, qu'il en soit propriétaire à titre individuel ou en association avec d'autres personnes. Quand, en vertu de la législation en vigueur dans l'Etat d'emploi, les biens d'un travailleur migrant ou d'un membre de sa famille font l'objet d'une expropriation totale ou partielle, l'intéressé a droit à une indemnité équitable et adéquate.

### Article 16

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont droit à la liberté et à la sécurité de leur personne.
2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont droit à la protection effective de l'Etat contre la violence, les dommages corporels, les menaces et intimidations, que ce soit de la part de fonctionnaires ou de particuliers, de groupes ou d'institutions.
3. Toute vérification de l'identité des travailleurs migrants et des membres de leur famille par les agents de police est effectuée conformément à la procédure prévue par la loi.
4. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ne peuvent faire l'objet, individuellement ou collectivement, d'une arrestation ou d'une détention arbitraire; ils ne peuvent être privés de leur liberté, si ce n'est pour des motifs et conformément à la procédure prévus par la loi.
5. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille qui sont arrêtés sont informés, au moment de leur arrestation, si possible dans une langue qu'ils comprennent, des raisons de cette arrestation et ils sont informés sans tarder, dans une langue qu'ils comprennent, de toute accusation portée contre eux.
6. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille qui sont arrêtés ou détenus du chef d'une infraction pénale doivent être traduits dans le plus court délai devant un juge ou une autre autorité habilitée par la loi à exercer des fonctions judiciaires et doivent être jugés dans un délai raisonnable ou libérés. Leur détention en attendant de passer en jugement

ne doit pas être de règle, mais leur mise en liberté peut être subordonnée à des garanties assurant leur comparution à l'audience, à tous les autres actes de la procédure et, le cas échéant, pour l'exécution du jugement.

7. Si des travailleurs migrants ou des membres de leur famille sont arrêtés ou sont emprisonnés ou placés en garde à vue en attendant de passer en jugement ou sont détenus de toute autre manière :
  - a. Les autorités consulaires ou diplomatiques de leur Etat d'origine ou d'un Etat représentant les intérêts de cet Etat sont informées sans délai, à leur demande, de leur arrestation ou de leur détention et des motifs invoqués ;
  - b. Les intéressés ont le droit de communiquer avec lesdites autorités. Toute communication adressée auxdites autorités par les intéressés leur est transmise sans délai et ils ont aussi le droit de recevoir sans délai des communications desdites autorités ;
  - c. Les intéressés sont informés sans délai de ce droit et des droits dérivant des traités pertinents liant, le cas échéant, les Etats concernés, de correspondre et de s'entretenir avec des représentants desdites autorités et de prendre avec eux des dispositions en vue de leur représentation légale.
8. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille qui se trouvent privés de leur liberté par arrestation ou détention ont le droit d'introduire un recours devant un tribunal afin que celui-ci statue sans délai sur la légalité de leur détention et ordonne leur libération si la détention est illégale. Lorsqu'ils assistent aux audiences, les intéressés bénéficient gratuitement, en cas de besoin, de l'assistance d'un interprète s'ils ne comprennent pas ou ne parlent pas la langue utilisée.
9. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille victimes d'arrestation ou de détention illégale ont droit à réparation.

#### Article 17

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille qui sont privés de leur liberté sont traités avec humanité et avec le respect de la dignité inhérente à la personne humaine et de leur identité culturelle.

2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille prévenus sont, sauf dans des circonstances exceptionnelles, séparés des condamnés et soumis à un régime distinct, approprié à leur condition de personnes non condamnées. Les jeunes prévenus sont séparés des adultes et il est décidé de leur cas aussi rapidement que possible.
3. Les travailleurs migrants ou les membres de leur famille qui sont détenus dans un Etat de transit ou un Etat d'emploi du chef d'une infraction aux dispositions relatives aux migrations doivent être séparés, dans la mesure du possible, des condamnés ou des prévenus.
4. Durant toute période où des travailleurs migrants ou des membres de leur famille sont emprisonnés en vertu d'une sentence prononcée par un tribunal, le régime pénitentiaire comporte un traitement dont le but essentiel est leur amendement et leur reclassement social. Les jeunes délinquants sont séparés des adultes et soumis à un régime approprié à leur âge et à leur statut légal.
5. Durant leur détention ou leur emprisonnement, les travailleurs migrants et les membres de leur famille jouissent des mêmes droits de visite de membres de leur famille que les nationaux.
6. Chaque fois que des travailleurs migrants sont privés de leur liberté, les autorités compétentes de l'Etat intéressé accordent une attention particulière aux problèmes qui pourraient se poser à leur famille, notamment au conjoint et aux enfants mineurs.
7. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille qui sont soumis à une forme quelconque de détention ou d'emprisonnement en vertu des lois de l'Etat d'emploi ou de l'Etat de transit jouissent des mêmes droits que les ressortissants de cet Etat qui se trouvent dans la même situation.
8. Si des travailleurs migrants ou des membres de leur famille sont détenus dans le but de vérifier s'il y a eu une infraction aux dispositions relatives aux migrations, aucun des frais qui en résultent n'est à leur charge.

#### **Article 18**

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont les mêmes droits devant les tribunaux que les ressortissants de l'Etat considéré. Ils

ont droit à ce que leur cause soit entendue équitablement et publiquement par un tribunal compétent, indépendant et impartial, établi par la loi, qui décidera soit du bien-fondé de toute accusation en matière pénale dirigée contre eux, soit des contestations sur leurs droits et obligations de caractère civil.

2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille accusés d'une infraction pénale sont présumés innocents jusqu'à ce que leur culpabilité ait été légalement établie.
3. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille accusés d'une infraction pénale ont droit au moins aux garanties suivantes:
  - a. Etre informés, dans le plus court délai, dans une langue qu'ils comprennent et de façon détaillée, de la nature et des motifs de l'accusation portée contre eux ;
  - b. Disposer du temps et des facilités nécessaires à la préparation de leur défense et communiquer avec le conseil de leur choix ;
  - c. Etre jugés sans retard excessif ;
  - d. Etre présents au procès et se défendre eux-mêmes ou avoir l'assistance d'un défenseur de leur choix ; s'ils n'ont pas de défenseur, être informés de leur droit d'en avoir un et, chaque fois que l'intérêt de la justice l'exige, se voir attribuer d'office un défenseur, sans frais, s'ils n'ont pas les moyens de le rémunérer ;
  - e. Interroger ou faire interroger les témoins à charge et obtenir la comparution et l'interrogatoire des témoins à décharge dans les mêmes conditions que les témoins à charge ;
  - f. Se faire assister gratuitement d'un interprète s'ils ne comprennent pas ou ne parlent pas la langue employée à l'audience ;
  - g. Ne pas être forcés de témoigner contre eux-mêmes ou de s'avouer coupables.
4. La procédure applicable aux mineurs tiendra compte de leur âge et de l'intérêt que présente leur rééducation.
5. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille déclarés coupables d'une infraction ont le droit de faire examiner par une juridiction supérieure la déclaration de culpabilité et la condamnation, conformément à la loi.

6. Lorsqu'une condamnation pénale définitive est ultérieurement annulée ou lorsque la grâce est accordée parce qu'un fait nouveau ou nouvellement révélé prouve qu'il s'est produit une erreur judiciaire, les travailleurs migrants ou les membres de leur famille qui ont subi une peine à raison de cette condamnation sont indemnisés, conformément à la loi, à moins qu'il ne soit prouvé que la non-révélation en temps utile du fait inconnu leur est imputable en tout ou en partie.
7. Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être poursuivi ou puni en raison d'une infraction pour laquelle il a déjà été acquitté ou condamné par un jugement définitif, conformément à la loi et à la procédure pénale de l'Etat concerné.

#### Article 19

1. Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne doit être reconnu coupable d'un acte délictueux pour une action ou une omission qui ne constituait pas un acte délictueux d'après le droit national ou international au moment où elle a été commise; de même, il ne sera infligé aucune peine plus forte que celle qui était applicable au moment où l'infraction a été commise. Si, postérieurement à cette infraction, la loi prévoit l'application d'une peine plus légère, l'intéressé doit en bénéficier.
2. Lors de la détermination d'une peine pour une infraction commise par un travailleur migrant ou un membre de sa famille, il devrait être tenu compte de considérations humanitaires liées à la condition du travailleur migrant, notamment en ce qui concerne son permis de séjour ou son permis de travail.

#### Article 20

1. Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être emprisonné pour la seule raison qu'il n'a pas exécuté une obligation contractuelle.
2. Nul travailleur migrant ou membre de sa famille ne peut être privé de son autorisation de résidence ou de son permis de travail ni être expulsé pour la seule raison qu'il n'a pas exécuté une obligation résultant d'un contrat de travail, à moins que l'exécution de cette obligation ne constitue une condition de l'octroi de cette autorisation ou de ce permis.

### Article 21

Nul, si ce n'est un fonctionnaire dûment autorisé par la loi à cet effet, n'a le droit de confisquer, de détruire ou de tenter de détruire des documents d'identité, des documents autorisant l'entrée, le séjour, la résidence ou l'établissement sur le territoire national, ou des permis de travail. Lorsqu'elle est autorisée, la confiscation de ces documents doit donner lieu à la délivrance d'un reçu détaillé. Il n'est permis en aucun cas de détruire les passeports ou documents équivalents des travailleurs migrants ou des membres de leur famille.

### Article 22

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ne peuvent faire l'objet de mesures d'expulsion collective. Chaque cas d'expulsion doit être examiné et tranché sur une base individuelle.
2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ne peuvent être expulsés du territoire d'un Etat partie qu'en application d'une décision prise par l'autorité compétente conformément à la loi.
3. La décision doit être notifiée aux intéressés dans une langue qu'ils comprennent. Sur leur demande, lorsque ce n'est pas obligatoire, la décision leur est notifiée par écrit et, sauf circonstances exceptionnelles justifiées par la sécurité nationale, elle est également dûment motivée. Les intéressés sont informés de ces droits avant que la décision soit prise, ou au plus tard au moment où elle est prise.
4. En dehors des cas où la décision finale est prononcée par une autorité judiciaire, les intéressés ont le droit de faire valoir les raisons de ne pas les expulser et de faire examiner leur cas par l'autorité compétente, à moins que des raisons impératives de sécurité nationale n'exigent qu'il en soit autrement. En attendant cet examen, les intéressés ont le droit de demander la suspension de la décision d'expulsion.
5. Si une décision d'expulsion déjà exécutée est par la suite annulée, les intéressés ont le droit de demander des réparations conformément à la loi et la décision antérieure n'est pas invoquée pour les empêcher de revenir dans l'Etat concerné.

6. En cas d'expulsion, les intéressés doivent avoir une possibilité raisonnable, avant ou après leur départ, de se faire verser tous salaires ou autres prestations qui leur sont éventuellement dus et de régler toute obligation en suspens.
7. Sans préjudice de l'exécution d'une décision d'expulsion, les travailleurs migrants ou les membres de leur famille qui font l'objet d'une telle décision peuvent demander à être admis dans un Etat autre que leur Etat d'origine.
8. En cas d'expulsion de travailleurs migrants ou de membres de leur famille, les frais d'expulsion ne sont pas à leur charge. Les intéressés peuvent être astreints à payer leurs frais de voyage.
9. En elle-même, l'expulsion de l'Etat d'emploi ne porte atteinte à aucun des droits acquis, conformément à la législation de cet Etat, par les travailleurs migrants ou les membres de leur famille, y compris le droit de percevoir les salaires et autres prestations qui leur sont dus.

#### **Article 23**

Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit d'avoir recours à la protection et à l'assistance des autorités consulaires ou diplomatiques de leur Etat d'origine ou de l'Etat représentant les intérêts de cet Etat en cas d'atteinte aux droits reconnus par la présente Convention. En particulier, en cas d'expulsion, l'intéressé est informé promptement de ce droit et les autorités de l'Etat qui l'expulse en facilitent l'exercice.

#### **Article 24**

Tout travailleur migrant et tout membre de sa famille ont droit à la reconnaissance en tous lieux de leur personnalité juridique.

#### **Article 25**

1. Les travailleurs migrants doivent bénéficier d'un traitement non moins favorable que celui dont bénéficient les nationaux de l'Etat d'emploi en matière de rémunération et :



- a. D'autres conditions de travail, c'est-à-dire heures supplémentaires, horaires de travail, repos hebdomadaire, congés payés, sécurité, santé, cessation d'emploi et toutes autres conditions de travail qui, selon la législation et la pratique nationales, sont couvertes par ce terme ;
  - b. D'autres conditions d'emploi, c'est-à-dire l'âge minimum d'emploi, les restrictions au travail à domicile et toutes autres questions qui, selon la législation et les usages nationaux, sont considérées comme une condition d'emploi.
2. Il ne peut être dérogé légalement, dans les contrats de travail privés, au principe de l'égalité de traitement auquel se réfère le paragraphe I du présent article.
  3. Les Etats parties adoptent toutes les mesures appropriées afin de faire en sorte que les travailleurs migrants ne soient pas privés des droits qui dérivent de ce principe en raison de l'irrégularité de leur situation en matière de séjour ou d'emploi. Une telle irrégularité ne doit notamment pas avoir pour effet de dispenser l'employeur de ses obligations légales ou contractuelles ou de restreindre d'une manière quelconque la portée de ses obligations.

#### Article 26

1. Les Etats parties reconnaissent à tous les travailleurs migrants et à tous les membres de leur famille le droit :
  - a. De participer aux réunions et activités de syndicats et de toutes autres associations créées conformément à la loi, en vue de protéger leurs intérêts économiques, sociaux, culturels et autres, sous la seule réserve des règles fixées par les organisations intéressées ;
  - b. D'adhérer librement à tous les syndicats et associations susmentionnées, sous la seule réserve des règles fixées par les organisations intéressées ;
  - c. De demander aide et assistance à tous les syndicats et associations susmentionnées.
2. L'exercice de ces droits ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par la loi et qui constituent des mesures nécessaires, dans une

société démocratique, dans l'intérêt de la sécurité nationale ou de l'ordre public ou pour protéger les droits et libertés d'autrui.

#### **Article 27**

1. En matière de sécurité sociale, les travailleurs migrants et les membres de leur famille bénéficient, dans l'Etat d'emploi, de l'égalité de traitement avec les nationaux dans la mesure où ils remplissent les conditions requises par la législation applicable dans cet Etat et les traités bilatéraux ou multilatéraux applicables. Les autorités compétentes de l'Etat d'origine et de l'Etat d'emploi peuvent à tout moment prendre les dispositions nécessaires pour déterminer les modalités d'application de cette norme.
2. Lorsque la législation applicable prive les travailleurs migrants et les membres de leur famille d'une prestation, les Etats concernés examinent la possibilité de rembourser aux intéressés les montants des cotisations qu'ils ont versées au titre de cette prestation, sur la base du traitement qui est accordé aux nationaux qui se trouvent dans une situation similaire.

#### **Article 28**

Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit de recevoir tous les soins médicaux qui sont nécessaires d'urgence pour préserver leur vie ou éviter un dommage irréparable à leur santé, sur la base de l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'Etat en cause. De tels soins médicaux d'urgence ne leur sont pas refusés en raison d'une quelconque irrégularité en matière de séjour ou d'emploi.

#### **Article 29**

Tout enfant d'un travailleur migrant a droit à un nom, à l'enregistrement de sa naissance et à une nationalité.

#### **Article 30**

Tout enfant d'un travailleur migrant a le droit fondamental d'accès à l'éducation sur la base de l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'Etat en cause. L'accès aux établissements préscolaires ou scolaires publics ne doit pas

être refusé ou limité en raison de la situation irrégulière quant au séjour ou à l'emploi de l'un ou l'autre de ses parents ou quant à l'irrégularité du séjour de l'enfant dans l'Etat d'emploi.

#### **Article 31**

1. Les Etats parties assurent le respect de l'identité culturelle des travailleurs migrants et des membres de leur famille et ne les empêchent pas de maintenir leurs liens culturels avec leur Etat d'origine.
2. Les Etats parties peuvent prendre des mesures appropriées pour soutenir et encourager les efforts à cet égard.

#### **Article 32**

A l'expiration de leur séjour dans l'Etat d'emploi, les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit de transférer leurs gains et leurs économies et, conformément à la législation applicable des Etats concernés, leurs effets personnels et les objets en leur possession.

#### **Article 33**

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit d'être informés par l'Etat d'origine, l'Etat d'emploi ou l'Etat de transit, selon le cas, en ce qui concerne :
  - a. Les droits que leur confère la présente Convention ;
  - b. Les conditions d'admission, leurs droits et obligations en vertu de la législation et des usages de l'Etat concerné et toute autre question qui leur permette de se conformer aux formalités administratives ou autres dans cet Etat.
2. Les Etats parties prennent toutes les mesures qu'ils jugent appropriées pour diffuser lesdites informations ou pour veiller à ce qu'elles soient fournies par les employeurs, les syndicats ou autres organismes ou institutions appropriés. Selon que de besoin, ils coopèrent à cette fin avec les autres Etats concernés.
3. Les informations adéquates sont fournies, sur demande, aux travailleurs migrants et aux membres de leur famille, gratuitement et, dans la mesure du possible, dans une langue qu'ils comprennent.

#### **Article 34**

Aucune disposition de la présente partie de la Convention n'a pour effet de dispenser les travailleurs migrants et les membres de leur famille de l'obligation de se conformer aux lois et règlements de tout Etat de transit et de l'Etat d'emploi, ni de l'obligation de respecter l'identité culturelle des habitants de ces Etats.

#### **Article 35**

Aucune disposition de la présente partie de la Convention ne peut être interprétée comme impliquant la régularisation de la situation des travailleurs migrants ou des membres de leur famille dépourvus de documents ou en situation irrégulière, ni un droit quelconque à cette régularisation de leur situation, ni comme affectant les mesures visant à assurer des conditions saines et équitables pour les migrations internationales, prévues dans la sixième partie de la présente Convention.

#### *Quatrième partie*

#### **Autres droits des travailleurs migrants et des membres de leur famille qui sont pourvus de documents ou en situation régulière**

#### **Article 36**

Les travailleurs migrants et les membres de leur famille qui sont pourvus de documents ou en situation régulière dans l'Etat d'emploi bénéficient des droits prévus dans la présente partie de la Convention, en sus de ceux énoncés dans la troisième partie.

#### **Article 37**

Avant leur départ, ou au plus tard au moment de leur admission dans l'Etat d'emploi, les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit d'être pleinement informés par l'Etat d'origine ou l'Etat d'emploi, selon le cas, de toutes les conditions posées à leur admission et spécialement de celles concernant leur séjour et les activités rémunérées auxquelles ils peuvent se livrer

ainsi que des exigences auxquelles ils doivent se conformer dans l'Etat d'emploi et des autorités auxquelles ils doivent s'adresser pour demander que ces conditions soient modifiées.

#### **Article 38**

1. Les Etats d'emploi font tous les efforts possibles pour autoriser les travailleurs migrants et les membres de leur famille à s'absenter temporairement sans que cela affecte leur autorisation de séjour ou de travail, selon le cas. Ce faisant, les Etats d'emploi tiennent compte des obligations et des besoins particuliers des travailleurs migrants et des membres de leur famille, notamment dans leur Etat d'origine.
2. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit d'être pleinement informés des conditions dans lesquelles de telles absences temporaires sont autorisées.

#### **Article 39**

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit de circuler librement sur le territoire de l'Etat d'emploi et d'y choisir librement leur résidence.
2. Les droits mentionnés au paragraphe 1 du présent article ne peuvent faire l'objet de restrictions que si celles-ci sont prévues par la loi, nécessaires pour protéger la sécurité nationale, l'ordre public, la santé ou la moralité publiques, ou les droits et libertés d'autrui, et compatibles avec les autres droits reconnus par la présente Convention.

#### **Article 40**

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit de former avec d'autres des associations et des syndicats dans l'Etat d'emploi en vue de favoriser et de protéger leurs intérêts économiques, sociaux, culturels et autres.
2. L'exercice de ce droit ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par la loi et qui constituent des mesures nécessaires dans une société démocratique, dans l'intérêt de la sécurité nationale, de l'ordre public, ou pour protéger les droits et les libertés d'autrui.

#### **Article 41**

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille ont le droit de prendre part aux affaires publiques de leur Etat d'origine, de voter et d'être élus au cours d'élections organisées par cet Etat, conformément à sa législation.
2. Les Etats intéressés doivent, en tant que de besoin et conformément à leur législation, faciliter l'exercice de ces droits.

#### **Article 42**

1. Les Etats parties envisagent l'établissement de procédures ou d'institutions destinées à permettre de tenir compte, tant dans les Etats d'origine que dans les Etats d'emploi, des besoins, aspirations et obligations particuliers des travailleurs migrants et des membres de leur famille, et, le cas échéant, la possibilité pour les travailleurs migrants et les membres de leur famille d'avoir leurs représentants librement choisis dans ces institutions.
2. Les Etats d'emploi facilitent, conformément à leur législation nationale, la consultation ou la participation des travailleurs migrants et des membres de leur famille aux décisions concernant la vie et l'administration des communautés locales.
3. Les travailleurs migrants peuvent jouir de droits politiques dans l'Etat d'emploi, si cet Etat, dans l'exercice de sa souveraineté, leur accorde de tels droits.

#### **Article 43**

1. Les travailleurs migrants bénéficient de l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'Etat d'emploi, en ce qui concerne :
  - a. L'accès aux institutions et aux services d'éducation, sous réserve des conditions d'admission et autres prescriptions fixées par les institutions et services concernés ;
  - b. L'accès aux services d'orientation professionnelle et de placement ;
  - c. L'accès aux facilités et institutions de formation professionnelle et de recyclage ;

- d. L'accès au logement, y compris les programmes de logements sociaux, et la protection contre l'exploitation en matière de loyers ;
  - e. L'accès aux services sociaux et sanitaires, sous réserve que les conditions requises pour avoir le droit de bénéficier des divers programmes soient remplies ;
  - f. L'accès aux coopératives et aux entreprises autogérées, sans que leur statut de migrants s'en trouve modifié et sous réserve des règles et règlements des organes concernés ;
  - g. L'accès et la participation à la vie culturelle.
2. Les Etats parties s'efforcent de créer les conditions permettant d'assurer l'égalité effective du traitement des travailleurs migrants en vue de leur permettre de jouir des droits mentionnés au paragraphe 1 du présent article, chaque fois que les conditions mises à leur autorisation de séjour par l'Etat d'emploi répondent aux prescriptions pertinentes.
  3. Les Etats d'emploi n'empêchent pas les employeurs de travailleurs migrants de créer des logements ou des services sociaux ou culturels à leur intention. Sous réserve de l'article 70 de la présente Convention, un Etat d'emploi peut subordonner la mise en place desdits services aux conditions généralement appliquées en la matière dans ledit Etat.

#### **Article 44**

1. Les Etats parties, reconnaissant que la famille est l'élément naturel et fondamental de la société et qu'elle a droit à la protection de la société et de l'Etat, prennent les mesures appropriées pour assurer la protection de l'unité de la famille du travailleur migrant.
2. Les Etats parties prennent les mesures qu'ils jugent appropriées et qui relèvent de leur compétence pour faciliter la réunion des travailleurs migrants avec leur conjoint ou avec les personnes ayant avec eux des relations qui, en vertu de la loi applicable, produisent des effets équivalant au mariage, ainsi qu'avec leurs enfants à charge mineurs et célibataires.
3. Pour des raisons humanitaires, les Etats d'emploi envisagent favorablement d'accorder l'égalité de traitement, aux conditions prévues au

paragraphe 2 du présent article, aux autres membres de la famille du travailleur migrant.

#### Article 45

1. Les membres de la famille des travailleurs migrants bénéficient, dans l'Etat d'emploi, de l'égalité de traitement avec les nationaux de cet Etat en ce qui concerne :
  - a. L'accès aux institutions et aux services d'éducation, sous réserve des conditions d'admission et autres prescriptions fixées par les institutions et services concernés ;
  - b. L'accès aux institutions et services d'orientation et de formation professionnelles, sous réserve que les conditions pour y participer soient remplies ;
  - c. L'accès aux services sociaux et sanitaires, sous réserve que les conditions requises pour bénéficier des divers programmes soient remplies ;
  - d. L'accès et la participation à la vie culturelle.
2. Les Etats d'emploi mènent, le cas échéant en collaboration avec les pays d'origine, une politique visant à faciliter l'intégration des enfants des travailleurs migrants dans le système d'éducation local, notamment pour ce qui est de l'enseignement de la langue locale.
3. Les Etats d'emploi s'efforcent de faciliter l'enseignement aux enfants des travailleurs migrants de leur langue maternelle et de leur culture et, à cet égard, les Etats d'origine collaborent chaque fois selon que de besoin.
4. Les Etats d'emploi peuvent assurer des programmes spéciaux d'enseignement dans la langue maternelle des enfants des travailleurs migrants, au besoin en collaboration avec les Etats d'origine.

#### Article 46

Les travailleurs migrants et les membres de leur famille, sous réserve de la législation applicable dans les Etats intéressés, ainsi que des accords internationaux pertinents et des obligations incombant aux Etats intéressés du fait de leur appartenance à des unions douanières, bénéficient d'une exemption



des droits et taxes d'importation et d'exportation pour leurs biens personnels et ménagers ainsi que le matériel nécessaire à l'exercice de l'activité rémunérée motivant leur admission dans l'Etat d'emploi :

- a. Au moment du départ de l'Etat d'origine ou de l'Etat de résidence habituelle ;
- b. Au moment de l'admission initiale dans l'Etat d'emploi ;
- c. Au moment du départ définitif de l'Etat d'emploi ;
- d. Au moment du retour définitif dans l'Etat d'origine ou dans l'Etat de résidence habituelle.

#### **Article 47**

1. Les travailleurs migrants ont le droit de transférer leurs gains et économies, en particulier les fonds nécessaires à l'entretien de leur famille, de l'Etat d'emploi à leur Etat d'origine ou à tout autre Etat. Ces transferts s'opèrent conformément aux procédures établies par la législation applicable de l'Etat concerné et conformément aux accords internationaux applicables.
2. Les Etats concernés prennent les mesures appropriées pour faciliter ces transferts.

#### **Article 48**

1. Sans préjudice des accords applicables concernant la double imposition, pour ce qui est des revenus dans l'Etat d'emploi, les travailleurs migrants et les membres de leur famille :
  - a. Ne sont pas assujettis à des impôts, droits ou taxes, quels qu'ils soient, plus élevés ou plus onéreux que ceux qui sont exigés des nationaux dans une situation analogue ;
  - b. Bénéficient des réductions ou exemptions d'impôts quels qu'ils soient et de tous dégrèvements fiscaux accordés aux nationaux dans une situation analogue, y compris les déductions pour charges de famille.
2. Les Etats parties s'efforcent d'adopter des mesures appropriées visant à éviter la double imposition des revenus et économies des travailleurs migrants et des membres de leur famille.

en situation irrégulière ni ne perdent leur permis de séjour du simple fait que leur activité rémunérée prend fin avant l'expiration de leur permis de travail, sauf dans les cas où le permis de séjour est expressément subordonné à l'activité rémunérée spécifique pour laquelle le travailleur a été admis dans l'Etat d'emploi. Ces travailleurs migrants ont le droit de chercher un autre emploi, de participer à des programmes d'intérêt public et de suivre des stages de reconversion pendant la période de validité restant à courir de leur permis de travail, sous réserve des conditions et restrictions spécifiées dans le permis de travail.

#### Article 52

1. Les travailleurs migrants jouissent dans l'Etat d'emploi du droit de choisir librement leur activité rémunérée, sous réserve des restrictions ou conditions suivantes.
2. Pour tout travailleur migrant, l'Etat d'emploi peut :
  - a. Restreindre l'accès à des catégories limitées d'emplois, fonctions, services ou activités, lorsque l'intérêt de l'Etat l'exige et que la législation nationale le prévoit ;
  - b. Restreindre le libre choix de l'activité rémunérée conformément à sa législation relative à la reconnaissance des qualifications professionnelles acquises en dehors de son territoire. Les Etats parties concernés s'efforcent toutefois d'assurer la reconnaissance de ces qualifications.
3. Dans le cas des travailleurs migrants titulaires d'un permis de travail de durée limitée, l'Etat d'emploi peut également :
  - a. Subordonner l'exercice du droit au libre choix de l'activité rémunérée à la condition que le travailleur migrant ait résidé légalement sur son territoire en vue d'y exercer une activité rémunérée pendant la période prescrite par sa législation nationale, cette période ne devant pas excéder deux ans ;
  - b. Limiter l'accès d'un travailleur migrant à une activité rémunérée au titre d'une politique consistant à donner la priorité aux nationaux ou aux personnes qui leur sont assimilées à cet effet en vertu de la

législation ou d'accords bilatéraux ou multilatéraux. Une telle limitation cesse d'être applicable à un travailleur migrant qui a résidé légalement sur son territoire en vue d'y exercer une activité rémunérée pendant la période prescrite par sa législation nationale, cette période ne devant pas excéder cinq ans.

4. Les Etats d'emploi prescrivent les conditions dans lesquelles les travailleurs migrants qui ont été admis dans le pays pour y prendre un emploi peuvent être autorisés à travailler à leur propre compte. Il est tenu compte de la période durant laquelle les travailleurs ont déjà séjourné légalement dans l'Etat d'emploi.

#### Article 53

1. Les membres de la famille d'un travailleur migrant qui ont eux-mêmes une autorisation de séjour ou d'admission qui est sans limitation de durée ou est automatiquement renouvelable sont autorisés à choisir librement une activité rémunérée dans les conditions qui sont applicables audit travailleur en vertu des dispositions de l'article 52 de la présente Convention.
2. Dans le cas des membres de la famille d'un travailleur migrant qui ne sont pas autorisés à choisir librement une activité rémunérée, les Etats parties étudient favorablement la possibilité de leur accorder l'autorisation d'exercer une activité rémunérée en priorité sur les autres travailleurs qui demandent à être admis sur le territoire de l'Etat d'emploi, sous réserve des accords bilatéraux et multilatéraux applicables.

#### Article 54

1. Sans préjudice des conditions de leur autorisation de séjour ou de leur permis de travail et des droits prévus aux articles 25 et 27 de la présente Convention, les travailleurs migrants bénéficient de l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'Etat d'emploi en ce qui concerne :
  - a. La protection contre le licenciement ;
  - b. Les prestations de chômage ;
  - c. L'accès à des programmes d'intérêt public destinés à combattre le chômage ;

- d. L'accès à un autre emploi en cas de perte d'emploi ou de cessation d'une autre activité rémunérée, sous réserve de l'article 52 de la présente Convention.
2. Si un travailleur migrant estime que les termes de son contrat de travail ont été violés par son employeur, il a le droit de porter son cas devant les autorités compétentes de l'Etat d'emploi, aux conditions prévues au paragraphe 1 de l'article 18 de la présente Convention.

#### Article 55

Les travailleurs migrants qui ont reçu l'autorisation d'exercer une activité rémunérée, sous réserve des conditions spécifiées lors de l'octroi de ladite autorisation, bénéficient de l'égalité de traitement avec les nationaux de l'Etat d'emploi dans l'exercice de cette activité rémunérée.

#### Article 56

1. Les travailleurs migrants et les membres de leur famille visés dans la présente partie de la Convention ne peuvent être expulsés de l'Etat d'emploi que pour des raisons définies dans la législation nationale dudit Etat, et sous réserve des garanties prévues dans la troisième partie.
2. L'expulsion ne doit pas être utilisée dans le but de priver les travailleurs migrants ou des membres de leur famille des droits découlant de l'autorisation de séjour et du permis de travail.
3. Lorsqu'on envisage d'expulser un travailleur migrant ou un membre de sa famille, il faudrait tenir compte de considérations humanitaires et du temps pendant lequel l'intéressé a déjà séjourné dans l'Etat d'emploi.

#### *Cinquième partie*

#### **Dispositions applicables à des catégories particulières de travailleurs migrants et aux membres de leur famille**

#### Article 57

Les catégories particulières de travailleurs migrants spécifiées dans la présente partie de la Convention et les membres de leur famille, qui sont pourvus de

documents ou en situation régulière, jouissent des droits énoncés dans la troisième partie et, sous réserve des modifications indiquées ci-après, de ceux énoncés dans la quatrième partie.

#### Article 58

1. Les travailleurs frontaliers, tels qu'ils sont définis à l'alinéa *a* du paragraphe 2 de l'article 2 de la présente Convention, bénéficient des droits prévus dans la quatrième partie qui leur sont applicables en raison de leur présence et de leur travail sur le territoire de l'Etat d'emploi, compte tenu de ce qu'ils n'ont pas leur résidence habituelle dans cet Etat.
2. Les Etats d'emploi envisagent favorablement de donner aux travailleurs frontaliers le droit de choisir librement leur activité rémunérée après un laps de temps donné. L'octroi de ce droit ne modifie pas leur statut de travailleurs frontaliers.

#### Article 59

1. Les travailleurs saisonniers, tels qu'ils sont définis à l'alinéa *b* du paragraphe 2 de l'article 2 de la présente Convention, bénéficient des droits prévus dans la quatrième partie qui leur sont applicables en raison de leur présence et de leur travail sur le territoire de l'Etat d'emploi et qui sont compatibles avec leur statut de travailleurs saisonniers, compte tenu de ce qu'ils ne sont présents dans ledit Etat que pendant une partie de l'année.
2. L'Etat d'emploi envisage, sous réserve des dispositions du paragraphe 1 du présent article, d'octroyer aux travailleurs saisonniers qui ont été employés sur son territoire pendant une période appréciable la possibilité de se livrer à d'autres activités rémunérées et de leur donner la priorité sur d'autres travailleurs qui demandent à être admis dans ledit Etat, sous réserve des accords bilatéraux et multilatéraux applicables.

#### Article 60

Les travailleurs itinérants, tels qu'ils sont définis à l'alinéa *e* du paragraphe 2 de l'article 2 de la présente Convention, bénéficient des droits prévus dans la

2. A cet égard, il doit être dûment tenu compte non seulement des besoins et des ressources en main-d'œuvre active, mais également des besoins sociaux, économiques, culturels et autres des travailleurs migrants et des membres de leur famille ainsi que des conséquences de ces migrations pour les communautés concernées.

#### Article 65

1. Les Etats parties maintiennent des services appropriés pour s'occuper des questions relatives à la migration internationale des travailleurs et des membres de leur famille. Ils ont notamment pour fonctions:
  - a. De formuler et de mettre en œuvre des politiques concernant ces migrations ;
  - b. D'échanger des informations, de procéder à des consultations et de coopérer avec les autorités compétentes d'autres Etats concernés par ces migrations ;
  - c. De fournir des renseignements appropriés, en particulier aux employeurs, aux travailleurs et à leurs organisations, sur les politiques, lois et règlements relatifs aux migrations et à l'emploi, sur les accords relatifs aux migrations conclus avec d'autres Etats et sur d'autres questions pertinentes ;
  - d. De fournir des renseignements et une aide appropriés aux travailleurs migrants et aux membres de leur famille pour ce qui est des autorisations, des formalités requises et des démarches nécessaires pour leur départ, leur voyage, leur arrivée, leur séjour, leurs activités rémunérées, leur sortie et leur retour, et en ce qui concerne les conditions de travail et de vie dans l'Etat d'emploi ainsi que les lois et règlements en matière douanière, monétaire, fiscale et autres.
2. Les Etats parties facilitent, en tant que de besoin, la mise en place des services consulaires adéquats et autres services nécessaires pour répondre aux besoins sociaux, culturels et autres des travailleurs migrants et des membres de leur famille.

#### Article 66

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 du présent article, sont seuls autorisés à effectuer des opérations en vue du recrutement de travailleurs pour un emploi dans un autre pays :
  - a. Les services ou organismes officiels de l'Etat où ces opérations ont lieu ;
  - b. Les services ou organismes officiels de l'Etat d'emploi sur la base d'un accord entre les Etats intéressés ;
  - c. Tout organisme institué au titre d'un accord bilatéral ou multilatéral.
2. Sous réserve de l'autorisation, de l'approbation et du contrôle des organes officiels des Etats parties intéressés établis conformément à la législation et à la pratique desdits Etats, des bureaux, des employeurs potentiels ou des personnes agissant en leur nom peuvent également être admis à effectuer de telles opérations.

#### Article 67

1. Les Etats parties intéressés coopèrent en tant que de besoin en vue d'adopter des mesures relatives à la bonne organisation du retour des travailleurs migrants et des membres de leur famille dans l'Etat d'origine, lorsqu'ils décident d'y retourner ou que leur permis de séjour ou d'emploi vient à expiration ou lorsqu'ils se trouvent en situation irrégulière dans l'Etat d'emploi.
2. En ce qui concerne les travailleurs migrants et les membres de leur famille en situation régulière, les Etats parties intéressés coopèrent, en tant que de besoin, selon des modalités convenues par ces Etats, en vue de promouvoir des conditions économiques adéquates pour leur réinstallation et de faciliter leur réintégration sociale et culturelle durable dans l'Etat d'origine.

#### Article 68

1. Les Etats parties, y compris les Etats de transit, coopèrent afin de prévenir et d'éliminer les mouvements et l'emploi illégaux ou clandestins de travailleurs migrants en situation irrégulière. Les mesures à prendre à cet

effet par chaque Etat intéressé dans les limites de sa compétence sont notamment les suivantes :

- a. Des mesures appropriées contre la diffusion d'informations trompeuses concernant l'émigration et l'immigration ;
  - b. Des mesures visant à détecter et éliminer les mouvements illégaux ou clandestins de travailleurs migrants et de membres de leur famille et à infliger des sanctions efficaces aux personnes et aux groupes ou entités qui les organisent, les assurent ou aident à les organiser ou à les assurer ;
  - c. Des mesures visant à infliger des sanctions efficaces aux personnes, groupes ou entités qui ont recours à la violence, à la menace ou à l'intimidation contre des travailleurs migrants ou des membres de leur famille en situation irrégulière.
2. Les Etats d'emploi prennent toutes mesures adéquates et efficaces pour éliminer l'emploi sur leur territoire de travailleurs migrants en situation irrégulière, en infligeant notamment, le cas échéant, des sanctions à leurs employeurs. Ces mesures ne portent pas atteinte aux droits qu'ont les travailleurs migrants vis-à-vis de leur employeur du fait de leur emploi.

#### **Article 69**

1. Lorsque des travailleurs migrants et des membres de leur famille en situation irrégulière se trouvent sur leur territoire, les Etats parties prennent des mesures appropriées pour que cette situation ne se prolonge pas.
2. Chaque fois que les Etats parties intéressés envisagent la possibilité de régulariser la situation de ces personnes conformément aux dispositions de la législation nationale et aux accords bilatéraux ou multilatéraux applicables, ils tiennent dûment compte des circonstances de leur entrée, de la durée de leur séjour dans l'Etat d'emploi ainsi que d'autres considérations pertinentes, en particulier celles qui ont trait à leur situation familiale.

#### **Article 70**

Les Etats parties prennent des mesures non moins favorables que celles qu'ils appliquent à leur ressortissants pour faire en sorte que les conditions de travail



#### **Article 49**

1. Quand des permis de séjour et de travail distincts sont requis par la législation nationale, l'Etat d'emploi délivre au travailleur migrant une autorisation de séjour pour une durée au moins égale à celle de son permis de travail.
2. Les travailleurs migrants qui, dans l'Etat d'emploi, sont autorisés à choisir librement leur activité rémunérée ne sont pas considérés comme étant en situation irrégulière et ne perdent pas leur permis de séjour du seul fait que leur activité rémunérée cesse avant l'expiration de leur permis de travail ou autorisation analogue.
3. Dans le souci de laisser aux travailleurs migrants visés au paragraphe 2 du présent article suffisamment de temps pour trouver une autre activité rémunérée, le permis de séjour ne leur est pas retiré, au moins pour la période pendant laquelle ils peuvent avoir droit à des prestations de chômage.

#### **Article 50**

1. En cas de décès d'un travailleur migrant ou de dissolution de son mariage, l'Etat d'emploi envisage favorablement d'accorder aux membres de la famille dudit travailleur migrant qui résident dans cet Etat dans le cadre du regroupement familial l'autorisation d'y demeurer ; l'Etat d'emploi prend en compte la durée de leur résidence dans cet Etat.
2. Les membres de la famille auxquels cette autorisation n'est pas accordée disposeront avant leur départ d'un délai raisonnable pour leur permettre de régler leurs affaires dans l'Etat d'emploi.
3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne seront pas interprétées comme portant atteinte aux droits au séjour et au travail qui sont autrement accordés auxdits membres de la famille par la législation de l'Etat d'emploi ou par les traités bilatéraux ou multilatéraux applicables à cet Etat.

#### **Article 51**

Les travailleurs migrants qui, dans l'Etat d'emploi, ne sont pas autorisés à choisir librement leur activité rémunérée ne sont pas considérés comme étant

et de vie des travailleurs migrants et des membres de leur famille en situation régulière soient conformes aux normes de santé, de sécurité et d'hygiène et aux principes inhérents à la dignité humaine.

#### **Article 71**

1. Les Etats parties facilitent, si besoin est, le rapatriement dans l'Etat d'origine des corps des travailleurs migrants ou des membres de leur famille décédés.
2. En ce qui concerne les questions de dédommagement relatives au décès d'un travailleur migrant ou d'un membre de sa famille, les Etats parties prêtent assistance, selon qu'il convient, aux personnes concernées en vue d'assurer le prompt règlement de ces questions. Le règlement de ces questions s'effectue sur la base de la législation nationale applicable conformément aux dispositions de la présente Convention, et de tous accords bilatéraux ou multilatéraux pertinents.

#### *Septième partie*

### **Application de la Convention**

#### **Article 72**

1. a. Aux fins d'examiner l'application de la présente Convention, il est constitué un Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (ci-après dénommé « le Comité ») ;
- b. Le Comité est composé, au moment de l'entrée en vigueur de la présente Convention, de dix experts et, après l'entrée en vigueur de la Convention pour le quarante et unième Etat partie, de quatorze experts d'une haute intégrité, impartiaux et dont les compétences sont reconnues dans le domaine couvert par la Convention.
2. a. Les membres du Comité sont élus au scrutin secret par les Etats parties sur une liste de candidats désignés par les Etats parties, compte tenu du principe d'une répartition géographique équitable, en ce qui concerne tant les Etats d'origine que les Etats d'emploi,

ainsi que de la représentation des principaux systèmes juridiques. Chaque Etat partie peut désigner un candidat parmi ses propres ressortissants ;

b. Les membres sont élus et siègent à titre individuel.

3. La première élection a lieu au plus tard six mois après la date d'entrée en vigueur de la présente Convention et les élections suivantes ont lieu tous les deux ans. Quatre mois au moins avant la date de chaque élection, le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies adresse une lettre aux Etats parties pour les inviter à soumettre le nom de leur candidat dans un délai de deux mois. Le Secrétaire général dresse une liste alphabétique de tous les candidats, en indiquant par quel Etat partie ils ont été désignés, et communique cette liste aux Etats parties au plus tard un mois avant la date de chaque élection, avec le curriculum vitae des intéressés.
4. L'élection des membres du Comité a lieu au cours d'une réunion des Etats parties convoquée par le Secrétaire général au Siège de l'Organisation des Nations Unies. A cette réunion, où le quorum est constitué par les deux tiers des Etats parties, sont élus membres du Comité les candidats ayant obtenu le plus grand nombre de voix et la majorité absolue des voix des représentants des Etats parties présents et votants.
  5. a. Les membres du Comité ont un mandat de quatre ans. Toutefois, le mandat de cinq des membres élus lors de la première élection prend fin au bout de deux ans ; immédiatement après la première élection, le nom de ces cinq membres est tiré au sort par le Président de la réunion des Etats parties ;
  - b. L'élection des quatre membres supplémentaires du Comité a lieu conformément aux dispositions des paragraphes 2, 3 et 4 du présent article, après l'entrée en vigueur de la Convention pour le quarante et unième Etat partie. Le mandat de deux des membres supplémentaires élus à cette occasion expire au bout de deux ans; le nom de ces membres est tiré au sort par le Président de la réunion des Etats parties ;
  - c. Les membres du Comité sont rééligibles si leur candidature est présentée à nouveau.

6. Si un membre du Comité meurt ou renonce à exercer ses fonctions ou se déclare pour une cause quelconque dans l'impossibilité de les remplir avant l'expiration de son mandat, l'Etat partie qui a présenté sa candidature nomme un autre expert parmi ses propres ressortissants pour la durée du mandat restant à courir. La nouvelle nomination est soumise à l'approbation du Comité.
7. Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies met à la disposition du Comité le personnel et les moyens matériels qui lui sont nécessaires pour s'acquitter efficacement de ses fonctions.
8. Les membres du Comité reçoivent des émoluments prélevés sur les ressources de l'Organisation des Nations Unies, selon les modalités qui peuvent être arrêtées par l'Assemblée générale.
9. Les membres du Comité bénéficient des facilités, privilèges et immunités accordés aux experts en mission pour l'Organisation des Nations Unies, tels qu'ils sont prévus dans les sections pertinentes de la Convention sur les privilèges et les immunités des Nations Unies.

### Article 73

1. Les Etats parties s'engagent à soumettre au Secrétaire général de l'organisation des Nations Unies pour examen par le Comité un rapport sur les mesures législatives, judiciaires, administratives et autres qu'ils ont prises pour donner effet aux dispositions de la présente Convention :
  - a. Dans un délai d'un an à compter de l'entrée en vigueur de la Convention pour l'Etat intéressé ;
  - b. Par la suite, tous les cinq ans et chaque fois que le Comité en fait la demande.
2. Les rapports présentés en vertu du présent article devront aussi indiquer les facteurs et les difficultés qui affectent, le cas échéant, la mise en œuvre des dispositions de la Convention et fournir des renseignements sur les caractéristiques des mouvements migratoires concernant l'Etat partie intéressé.

3. Le Comité décide de toutes nouvelles directives concernant le contenu des rapports.
4. Les Etats parties mettent largement leurs rapports à la disposition du public dans leur propre pays.

#### Article 74

1. Le Comité examine les rapports présentés par chaque Etat partie et transmet à l'Etat partie intéressé les commentaires qu'il peut juger appropriés. Cet Etat partie peut soumettre au Comité des observations sur tout commentaire fait par le Comité conformément aux dispositions du présent article. Le Comité, lorsqu'il examine ces rapports, peut demander des renseignements supplémentaires aux Etats parties.
2. En temps opportun avant l'ouverture de chaque session ordinaire du Comité, le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies transmet au Directeur général du Bureau international du Travail des copies des rapports présentés par les Etats parties intéressés et des informations utiles pour l'examen de ces rapports, afin de permettre au Bureau d'aider le Comité au moyen des connaissances spécialisées qu'il peut fournir en ce qui concerne les questions traitées dans la présente Convention qui entrent dans le domaine de compétence de l'Organisation internationale du Travail. Le Comité tiendra compte, dans ses délibérations, de tous commentaires et documents qui pourront être fournis par le Bureau.
3. Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies peut également, après consultation avec le Comité, transmettre à d'autres institutions spécialisées ainsi qu'aux organisations intergouvernementales des copies des parties de ces rapports qui entrent dans leur domaine de compétence.
4. Le Comité peut inviter les institutions spécialisées et des organes de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que des organisations intergouvernementales et d'autres organismes intéressés, à soumettre par écrit, pour examen par le Comité, des informations sur les questions traitées dans la présente Convention qui entrent dans leur champ d'activité.

qui le concerne, la compétente du Comité. Le Comité ne reçoit aucune communication intéressant un Etat partie qui n'a pas fait une telle déclaration. La procédure ci-après s'applique à l'égard des communications reçues conformément au présent article :

- a. Si un Etat partie à la présente Convention estime qu'un autre Etat partie ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de la présente Convention, il peut appeler, par communication écrite, l'attention de cet Etat sur la question. L'Etat partie peut aussi informer le Comité de la question. Dans un délai de trois mois à compter de la réception de la communication, l'Etat destinataire fera tenir à l'Etat qui a adressé la communication des explications ou toutes autres déclarations écrites élucidant la question, qui devront comprendre, dans toute la mesure possible et utile, des indications sur ses règles de procédure et sur les moyens de recours, soit déjà utilisés, soit en instance, soit encore ouverts ;
- b. Si, dans un délai de six mois à compter de la date de réception de la communication originale par l'Etat destinataire, la question n'est pas réglée à la satisfaction des deux Etats parties intéressés, l'un comme l'autre auront le droit de la soumettre au Comité, en adressant une notification au Comité ainsi qu'à l'autre Etat intéressé ;
- c. Le Comité ne peut connaître d'une affaire qui lui est soumise qu'après s'être assuré que tous les recours internes disponibles ont été utilisés et épuisés, conformément aux principes de droit international généralement reconnus. Cette règle ne s'applique pas dans les cas où, de l'avis du Comité, les procédures de recours excèdent les délais raisonnables ;
- d. Sous réserve des dispositions de l'alinéa c du présent paragraphe, le Comité met ses bons offices à la disposition des Etats parties intéressés, afin de parvenir à une solution amiable de la question fondée sur le respect des obligations énoncées dans la présente Convention ;
- e. Le Comité tient ses séances à huis-clos lorsqu'il examine les communications prévues au présent article ;

- f. Dans toute affaire qui lui est soumise conformément à l'alinéa *b* du présent paragraphe, le Comité peut demander aux Etats parties intéressés visés à l'alinéa *b* de lui fournir tout renseignement pertinent ;
- g. Les Etats parties intéressés visés à l'alinéa *b* du présent paragraphe ont le droit de se faire représenter lors de l'examen de l'affaire par le Comité et de présenter des observations oralement ou par écrit, ou sous l'une et l'autre forme ;
- h. Le Comité doit présenter un rapport dans un délai de douze mois à compter du jour où il a reçu la notification visée à l'alinéa *b* du présent paragraphe :
  - i. Si une solution a pu être trouvée conformément aux dispositions de l'alinéa *d* du présent paragraphe, le Comité se borne, dans son rapport, à un bref exposé des faits et de la solution intervenue ;
  - ii. Si une solution n'a pu être trouvée conformément aux dispositions de l'alinéa *d* du présent paragraphe, le Comité expose, dans son rapport, les faits pertinents concernant l'objet du différend entre les Etats parties intéressés. Le texte des observations écrites et le procès-verbal des observations orales présentées par les Etats parties intéressés sont joints au rapport. Le Comité peut également communiquer aux Etats parties intéressés seulement toute vue qu'il peut considérer pertinente en la matière.

Pour chaque affaire, le rapport est communiqué aux Etats parties intéressés.

2. Les dispositions du présent article entreront en vigueur lorsque dix Etats parties à la présente Convention auront fait la déclaration prévue au paragraphe 1 du présent article. Ladite déclaration est déposée par l'Etat partie auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, qui en communique copie aux autres Etats parties. Une déclaration peut être retirée à tout moment au moyen d'une notification adressée au Secrétaire général. Ce retrait est sans préjudice de l'examen de toute question qui fait l'objet d'une communication déjà transmise en vertu du présent article ; aucune autre communication d'un Etat partie ne sera reçue en vertu du présent article après que le Secrétaire général aura reçu notification du retrait de la déclaration, à moins que l'Etat partie intéressé n'ait fait une nouvelle déclaration.

### Article 77

1. Tout Etat partie à la présente Convention peut, en vertu du présent article, déclarer à tout moment qu'il reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent que leurs droits individuels établis par la présente Convention ont été violés par cet Etat partie. Le Comité ne reçoit aucune communication intéressant un Etat partie qui n'a pas fait une telle déclaration.
2. Le Comité déclare irrecevable toute communication soumise en vertu du présent article qui est anonyme ou qu'il considère être un abus du droit de soumettre de telles communications, ou être incompatible avec les dispositions de la présente Convention.
3. Le Comité n'examine aucune communication d'un particulier conformément au présent article sans s'être assuré que :
  - a. La même question n'a pas été et n'est pas en cours d'examen devant une autre instance internationale d'enquête ou de règlement ;
  - b. Le particulier a épuisé tous les recours internes disponibles ; cette règle ne s'applique pas si, de l'avis du Comité, les procédures de recours excèdent des délais raisonnables, ou s'il est peu probable que les voies de recours donneraient une satisfaction effective à ce particulier.
4. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 du présent article, le Comité porte toute communication qui lui est soumise en vertu du présent article à l'attention de l'Etat partie à la présente Convention qui a fait une déclaration en vertu du paragraphe 1 et a prétendument violé l'une quelconque des dispositions de la Convention. Dans les six mois qui suivent, ledit Etat soumet par écrit au Comité des explications ou déclarations éclaircissant la question et indiquant, le cas échéant, les mesures qu'il peut avoir prises pour remédier à la situation.
5. Le Comité examine les communications reçues en vertu du présent article en tenant compte de toutes les informations qui lui sont soumises par ou pour le compte du particulier et par l'Etat partie intéressé.
6. Le Comité tient ses séances à huis-clos lorsqu'il examine les communications prévues dans le présent article.



7. Le Comité fait part de ses constatations à l'Etat partie intéressé et au particulier.
8. Les dispositions du présent article entreront en vigueur lorsque dix Etats parties à la présente Convention auront fait la déclaration prévue au paragraphe 1 du présent article. Ladite déclaration est déposée par l'Etat partie auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, qui en communique copie aux autres Etats parties. Une déclaration peut être retirée à tout moment au moyen d'une notification adressée au Secrétaire général. Ce retrait est sans préjudice de l'examen de toute question qui fait l'objet d'une communication déjà transmise en vertu du présent article ; aucune autre communication soumise par ou pour le compte d'un particulier ne sera reçue en vertu du présent article après que le Secrétaire général aura reçu notification du retrait de la déclaration, à moins que l'Etat partie intéressé n'ait fait une nouvelle déclaration.

#### **Article 78**

Les dispositions de l'article 76 de la présente Convention s'appliquent sans préjudice de toute procédure de règlement des différends ou des plaintes dans le domaine couvert par la présente Convention prévue par les instruments constitutifs et les conventions de l'Organisation des Nations Unies et des institutions spécialisées, et n'empêchent pas les Etats parties de recourir à l'une quelconque des autres procédures pour le règlement d'un différend conformément aux accords internationaux qui les lient.

### *Huitième partie* **Dispositions générales**

#### **Article 79**

Aucune disposition de la présente Convention ne porte atteinte au droit de chaque Etat partie de fixer les critères régissant l'admission des travailleurs migrants et des membres de leur famille. En ce qui concerne les autres questions relatives au statut juridique et au traitement des travailleurs migrants et des membres de leur famille, les Etats parties sont liés par les limitations imposées par la présente Convention.

### Article 80

Aucune disposition de la présente Convention ne doit être interprétée comme portant atteinte aux dispositions de la Charte des Nations Unies et des actes constitutifs des institutions spécialisées qui définissent les responsabilités respectives des divers organes de l'Organisation des Nations Unies et des institutions spécialisées en ce qui concerne les questions traitées dans la présente Convention.

### Article 81

1. Aucune disposition de la présente Convention ne porte atteinte aux droits et libertés plus favorables accordés aux travailleurs migrants et aux membres de leur famille en vertu :
  - a. Du droit ou de la pratique d'un Etat partie ; ou
  - b. De tout traité bilatéral ou multilatéral liant l'Etat partie considéré.
2. Aucune disposition de la présente Convention ne doit être interprétée comme impliquant, pour un Etat, un groupe ou une personne, un droit quelconque de se livrer à toute activité ou d'accomplir tout acte portant atteinte à l'un des droits ou à l'une des libertés énoncés dans la présente Convention.

### Article 82

Il ne peut être renoncé aux droits des travailleurs migrants et des membres de leur famille prévus dans la présente Convention. Il n'est pas permis d'exercer une forme quelconque de pression sur les travailleurs migrants et les membres de leur famille pour qu'ils renoncent à l'un quelconque de ces droits ou s'abstiennent de l'exercer. Il n'est pas possible de déroger par contrat aux droits reconnus dans la présente Convention. Les Etats parties prennent des mesures appropriées pour assurer que ces principes soient respectés.

### Article 83

Chaque Etat partie à la présente Convention s'engage :

- a. A garantir que toute personne dont les droits et libertés reconnus dans la présente Convention ont été violés dispose d'un recours utile même

si la violation a été commise par des personnes agissant dans l'exercice de leurs fonctions officielles ;

- b. A garantir que toute personne exerçant un tel recours obtienne que sa plainte soit examinée et qu'il soit statué sur elle par l'autorité judiciaire, administrative ou législative compétente ou par toute autre autorité compétente prévue dans le système juridique de l'Etat, et à développer les possibilités de recours juridictionnels ;
- c. A garantir que les autorités compétentes donnent suite à tout recours qui aura été reconnu justifié.

#### **Article 84**

Chaque Etat partie s'engage à prendre toutes les mesures législatives et autres nécessaires à l'application des dispositions de la présente Convention.

#### *Neuvième partie*

#### **Dispositions finales**

#### **Article 85**

Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies est désigné comme dépositaire de la présente Convention.

#### **Article 86**

1. La présente Convention est ouverte à la signature de tous les Etats. Elle est sujette à ratification.
2. La présente Convention sera ouverte à l'adhésion de tout Etat.
3. Les instruments de ratification ou d'adhésion seront déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

#### **Article 87**

I. La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant une période de trois mois après la date de dépôt du vingtième instrument de ratification ou d'adhésion.

2. Pour chaque Etat ratifiant la présente Convention après son entrée en vigueur ou y adhérant, elle entrera en vigueur le premier jour du mois suivant une période de trois mois après la date de dépôt par cet Etat de son instrument de ratification ou d'adhésion.

#### **Article 88**

Un Etat qui ratifie la présente Convention ou y adhère ne peut exclure l'application d'une partie quelconque de celle-ci ou, sans préjudice de l'article 3, exclure une catégorie quelconque de travailleurs migrants de son application.

#### **Article 89**

1. Tout Etat partie pourra dénoncer la présente Convention, après qu'un délai d'au moins cinq ans se sera écoulé depuis son entrée en vigueur à l'égard dudit Etat, par voie de notification écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.
2. La dénonciation prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de douze mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.
3. Une telle dénonciation ne libérera pas l'Etat partie des obligations qui lui incombent en vertu de la présente Convention en ce qui concerne tout acte ou toute omission commis avant la date à laquelle la dénonciation prendra effet ; elle ne fera nullement obstacle à la poursuite de l'examen de toute question dont le Comité était déjà saisi à la date à laquelle la dénonciation a pris effet.
4. Après la date à laquelle la dénonciation par un Etat partie prend effet, le Comité n'entreprend l'examen d'aucune question nouvelle concernant cet Etat.

#### **Article 90**

1. Au bout de cinq ans à compter de la date d'entrée en vigueur de la présente Convention, chacun des Etats parties pourra formuler à tout moment une demande de révision de la présente Convention par voie de notification écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des

Nations Unies. Le Secrétaire général communiquera alors tout amendement proposé aux Etats parties à la présente Convention, en leur demandant de lui faire savoir s'ils sont en faveur de la convocation d'une conférence des Etats parties aux fins d'étudier les propositions et de voter à leur sujet. Au cas où, dans les quatre mois suivant la date de cette communication, au moins un tiers des Etats parties se prononcerait en faveur de la convocation d'une telle conférence, le Secrétaire général convoquera la conférence sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies. Tout amendement adopté par une majorité des Etats parties présents et votants sera présenté à l'Assemblée générale pour approbation.

2. Les amendements entreront en vigueur lorsqu'ils auront été approuvés par l'Assemblée générale de Nations Unies et acceptés par une majorité des deux tiers des Etats parties, conformément à leurs règles constitutionnelles respectives.
3. Lorsque ces amendements entreront en vigueur, ils seront obligatoires pour les Etats parties qui les auront acceptés, les autres Etats parties restant liés par les dispositions de la présente Convention et par tout amendement antérieur qu'ils auront accepté.

#### **Article 91**

1. Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies recevra et communiquera à tous les Etats le texte des réserves qui auront été faites par des Etats parties au moment de la signature, de la ratification ou de l'adhésion.
2. Aucune réserve incompatible avec l'objet et le but de la présente Convention ne sera autorisée.
3. Les réserves peuvent être retirées à tout moment par voie de notification adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, lequel informe tous les Etats. La notification prendra effet à la date de réception.

#### **Article 92**

1. Tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas

réglé par voie de négociation sera soumis à l'arbitrage, à la demande de l'un d'entre eux. Si, dans les six mois qui suivent la date de la demande d'arbitrage, les parties ne parviennent pas à se mettre d'accord sur l'organisation de l'arbitrage, l'une quelconque d'entre elles pourra soumettre le différend à la Cour internationale de Justice, en déposant une requête conformément au Statut de la Cour (1).

2. Tout Etat partie pourra, au moment où il signera la présente Convention, la ratifiera ou y adhérera, déclarer qu'il ne se considère pas lié par les dispositions du paragraphe 1 du présent article. Les autres Etats parties ne seront pas liés par lesdites dispositions envers un Etat partie qui aura formulé une telle déclaration.
3. Tout Etat partie qui aura formulé une déclaration conformément aux dispositions du paragraphe 2 du présent article pourra à tout moment retirer cette déclaration par voie de notification adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

#### Article 93

1. La présente Convention, dont les textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe font également foi, sera déposée auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.
2. Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies transmettra une copie certifiée conforme de la présente Convention à tous les Etats.

En foi de quoi les plénipotentiaires soussignés, dûment habilités par leurs gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.

---

(1) Le Maroc a ratifié cette Convention internationale par le Dahir n° 5-93-1 du 14/06/93 et a procédé au dépôt des instruments de ratification le 21 juin 1990, assortis des réserves suivantes :  
• Le Gouvernement du Royaume du Maroc ne se considère pas lié par le paragraphe 1 de l'article 92 de cette Convention qui dispose que tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention sera soumis à l'arbitrage, à la demande de l'un d'entre eux.

Le Gouvernement du Royaume du Maroc considère que tout différend de ce genre ne peut être soumis à l'arbitrage qu'avec le consentement de toutes les parties au litige. »

## **Condition des étrangers**

REMAID

Publications de la Revue Marocaine  
d'Administration Locale et de Développement

Collection "Textes et Documents"

## La Condition juridique des étrangers au Maroc

Première édition, 2005  
98 Dh

123



**Dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913)  
sur la condition civile des Français et des étrangers  
dans le "Protectorat français du Maroc" (1)**

**Article premier**

Les Français jouissent, dans le protectorat français du Maroc, de tous les droits privés qui leur sont, en France, reconnus par la loi française.

**Article 2**

Les étrangers jouissent, dans le protectorat français du Maroc, des mêmes droits privés que les Français, sans conditions ou restrictions autres que celles résultant de leur loi nationale.

**Article 3**

L'état et la capacité des Français et des étrangers sont régis par leur loi nationale.

**Article 4**

Au cas où une personne aurait simultanément au regard de plusieurs Etats étrangers, la nationalité de chacun d'eux, le juge saisi d'un litige détermine le statut personnel applicable.

**Article 5**

A défaut de nationalité connue, l'étranger est soumis en tout ce qui concerne son état et sa capacité, à la loi française.

**Article 6**

Les sociétés civiles ou commerciales sont assimilées aux personnes physiques.

---

(1) *B.O.* du 12 septembre 1913, p. 77.

**Article 7**

La nationalité d'une société est déterminée par la loi du pays dans lequel a été établi, sans fraude, son siège social légal.

**Article 8**

Le droit de contracter mariage est réglé par la loi nationale de chacun des futurs époux.

**Article 9**

Les Français et les étrangers ont le droit de demander le divorce ou la séparation de corps, aux conditions fixées par leur loi nationale.

**Article 10**

Les actes juridiques passés dans le protectorat français du Maroc par des Français ou des étrangers sont, quant à leur forme, valables, s'ils sont faits suivant les prescriptions, soit de la loi nationale des parties, soit de la loi française, soit de la législation édictée pour le protectorat français, soit enfin des lois et usages locaux.

**Article 11**

Les Français et les étrangers ne peuvent se marier que suivant les formes admises par leur loi nationale ou suivant celles qui seront déterminées ultérieurement pour l'état civil dans le protectorat français.

**Article 12**

Le contrat de mariage est valable, quant à la forme, s'il a été conclu suivant la loi nationale de chacun des futurs époux ou, à défaut, suivant les prescriptions imposées aux Français en France par la loi française.

**Article 13**

Les conditions de fond et les effets des contrats sont déterminés par la loi à laquelle les parties ont eu l'intention expresse ou tacite de se référer.

Si la détermination de la loi applicable, dans le silence des parties, ne ressort ni de la nature de leur contrat ni de leur condition relative, ni de la situation des biens, le juge aura égard à la loi de leur domicile commun, à défaut du domicile commun, à leur loi nationale commune, et, si elles n'ont ni domicile dans le même pays, ni nationalité commune, à la loi du lieu du contrat.

#### **Article 14**

La validité intrinsèque d'un contrat de mariage et ses effets sont régis par la loi nationale du mari au moment de la célébration du mariage ou, s'il a été conclu au cours du mariage, par la loi nationale des époux au moment du contrat.

La même loi décide si, et dans quelle mesure, les époux ont la liberté de se référer à une autre loi. Lorsqu'ils s'y sont référés, c'est cette dernière loi qui détermine les effets du contrat de mariage.

#### **Article 15**

En l'absence de contrat, les effets du mariage sur les biens des époux, tant immeubles que meubles, sont régis par la loi nationale du mari au moment de la célébration du mariage. Le changement de nationalité des époux ou de l'un d'eux n'aura pas d'influence sur le régime des biens.

#### **Article 16**

Les obligations nées d'un délit ou quasi-délit sur le territoire du protectorat français du Maroc, sont régies par la législation du protectorat.

#### **Article 17**

Les biens, soit meubles, soit immeubles, situés dans le protectorat français du Maroc, sont régis par la législation du protectorat.

#### **Article 18**

La dévolution héréditaire des meubles ou des immeubles situés dans le protectorat français du Maroc est soumise à la loi nationale du défunt, en ce

qui concerne la désignation des successibles, l'ordre dans lequel ils sont appelés, les parts qui leur sont attribuées, les rapports, la quotité disponible et la réserve.

La même règle s'applique à la validité intrinsèque et aux effets des dispositions testamentaires.

#### **Article 19**

Les jugements rendus à l'étranger par les tribunaux des puissances qui auront renoncé à leur privilège de juridiction dans le protectorat français du Maroc seront déclarés exécutoires sans révision au fond, sous la seule condition de la réciprocité.

#### **Article 20**

En cas de faillite déclarée hors du protectorat français du Maroc, le syndic, curateur ou autre administrateur de la faillite, dûment nommé conformément à la loi du pays où la faillite a été déclarée, peut sans que l'exequatur préalable soit nécessaire, prendre ou requérir toutes mesures conservatoires ou d'administration concernant la faillite mais il ne sera procédé à des actes d'exécution qu'autant que l'exequatur aura été obtenu.

**Dahir n° 196-03-1 du 16 ramadan 1424 (11 novembre 2003)  
portant promulgation de la loi n° 02-03 relative à l'entrée  
et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc,  
à l'émigration et l'immigration irrégulières (1)**

Louange à Dieu Seul !

(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu la Constitution, notamment ses articles 26 et 58,

**A décidé ce qui suit :**

Est promulguée et sera publiée au *Bulletin officiel*, à la suite du présent Dahir, la loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières, telle qu'adoptée par la Chambre des représentants et la Chambre des conseillers.

*Fait à Rabat, le 16 ramadan 1424 (11 novembre 2003).*

Pour contresigner :

*Le Premier ministre,  
Driss Jettou*

•  
•

---

(1) *Bulletin officiel*, édition de traduction officielle, n° 5162, quatre-vingt douzième année, 25 ramadan 1424 (20 novembre 2003), p. 1295-1302.

Le texte en langue arabe a été publié dans l'édition générale du *Bulletin officiel* n° 5160, 92<sup>e</sup> du 18 ramadan 1424 (13 novembre 2003), p. 3817-3825.

**Loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour  
des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration  
et l'immigration irrégulières**

*Titre premier*

**De l'entrée et du séjour des étrangers  
au Royaume du Maroc**

*Chapitre premier*

**Dispositions générales**

**Article premier**

Sous réserve de l'effet des conventions internationales dûment publiées, l'entrée et le séjour des étrangers au Royaume du Maroc sont régis par les dispositions de la présente loi.

On entend par « étrangers », au sens de la présente loi, les personnes n'ayant pas la nationalité marocaine, n'ayant pas de nationalité connue, ou dont la nationalité n'a pas pu être déterminée.

**Article 2**

Sous réserve de la réciprocité, les dispositions de la présente loi ne sont pas applicables aux agents des missions diplomatiques et consulaires et à leurs membres accrédités au Maroc, ayant le statut diplomatique.

**Article 3**

Tout étranger débarquant ou arrivant sur le territoire marocain est tenu de se présenter aux autorités compétentes, chargées du contrôle aux postes frontières, muni d'un passeport délivré par l'Etat dont il est ressortissant, ou de tout autre document en cours de validité reconnu par l'Etat marocain comme titre de voyage en cours de validité et assorti, le cas échéant, du visa exigible, délivré par l'administration.

**Article 4**

Le contrôle effectué à l'occasion de la vérification d'un des documents visés à l'article 3 ci-dessus peut, également, porter sur les moyens d'existence et les motifs de la venue au Maroc de la personne concernée et aux garanties de son rapatriement, eu égard notamment aux lois et règlements relatifs à l'immigration.

L'autorité compétente, chargée du contrôle aux postes frontières, peut refuser l'entrée au territoire marocain à toute personne qui ne remplit pas ces obligations ou ne satisfait

pas aux justifications prévues par les dispositions ci-dessus ou par les lois et règlements relatifs à l'immigration.

L'accès au territoire marocain peut également être refusé à tout étranger dont la présence constituerait une menace pour l'ordre public ou qui fait l'objet soit d'une interdiction du territoire soit d'une expulsion.

Tout étranger auquel est opposé un refus d'entrée a le droit d'avertir ou de faire avertir la personne chez laquelle il a indiqué qu'il devait se rendre, le consulat de son pays ou l'avocat de son choix.

L'étranger auquel est opposé un refus d'entrée au territoire marocain peut être maintenu dans les locaux prévus au premier alinéa de l'article 34 ci-dessous.

La décision prononçant le refus peut être exécutée d'office par les autorités compétentes chargées du contrôle aux postes frontières.

## *Chapitre II* **Des titres de séjour**

### **Article 5**

Les titres de séjour sur le territoire marocain sont :

- la carte d'immatriculation ;
- la carte de résidence.

### **Article 6**

L'étranger en séjour sur le territoire marocain, âgé de plus de dix-huit ans, doit être titulaire d'une carte d'immatriculation ou d'une carte de résidence.

L'étranger, âgé de seize à dix-huit ans, qui déclare vouloir exercer une activité professionnelle salariée, reçoit, de plein droit, une carte d'immatriculation si l'un de ses parents est titulaire de la même carte.

L'étranger peut, dans les autres cas, solliciter une carte d'immatriculation.

Sous réserve des conventions internationales, les mineurs âgés de moins de dix-huit ans dont l'un des parents est titulaire d'un titre de séjour, ceux parmi ces mineurs qui remplissent les conditions prévues à l'article 17 ci-dessous, ainsi que les mineurs entrés au territoire marocain pour y suivre des études sous couvert d'un visa de séjour d'une durée supérieure à trois mois, reçoivent, sur leur demande, un document de circulation qui est délivré dans des conditions fixées par voie réglementaire.

### **Article 7**

Les titres de séjour sont soumis, lors de leur délivrance, de leur renouvellement ou de leur duplication, aux droits de timbre prévus par la section IV de l'article 8 du chapitre III

pas aux justifications prévues par les dispositions ci-dessus ou par les lois et règlements relatifs à l'immigration.

L'accès au territoire marocain peut également être refusé à tout étranger dont la présence constituerait une menace pour l'ordre public ou qui fait l'objet soit d'une interdiction du territoire soit d'une expulsion.

Tout étranger auquel est opposé un refus d'entrée a le droit d'avertir ou de faire avertir la personne chez laquelle il a indiqué qu'il devait se rendre, le consulat de son pays ou l'avocat de son choix.

L'étranger auquel est opposé un refus d'entrée au territoire marocain peut être maintenu dans les locaux prévus au premier alinéa de l'article 34 ci-dessous.

La décision prononçant le refus peut être exécutée d'office par les autorités compétentes chargées du contrôle aux postes frontières.

## *Chapitre II* **Des titres de séjour**

### **Article 5**

Les titres de séjour sur le territoire marocain sont :

- la carte d'immatriculation ;
- la carte de résidence.

### **Article 6**

L'étranger en séjour sur le territoire marocain, âgé de plus de dix-huit ans, doit être titulaire d'une carte d'immatriculation ou d'une carte de résidence.

L'étranger, âgé de seize à dix-huit ans, qui déclare vouloir exercer une activité professionnelle salariée, reçoit, de plein droit, une carte d'immatriculation si l'un de ses parents est titulaire de la même carte.

L'étranger peut, dans les autres cas, solliciter une carte d'immatriculation.

Sous réserve des conventions internationales, les mineurs âgés de moins de dix-huit ans dont l'un des parents est titulaire d'un titre de séjour, ceux parmi ces mineurs qui remplissent les conditions prévues à l'article 17 ci-dessous, ainsi que les mineurs entrés au territoire marocain pour y suivre des études sous couvert d'un visa de séjour d'une durée supérieure à trois mois, reçoivent, sur leur demande, un document de circulation qui est délivré dans des conditions fixées par voie réglementaire.

### **Article 7**

Les titres de séjour sont soumis, lors de leur délivrance, de leur renouvellement ou de leur duplication, aux droits de timbre prévus par la section IV de l'article 8 du chapitre III



du livre II du décret n° 1151-58-2 du 12 jourmada II 1378 (24 décembre 1958) portant codification des textes sur l'enregistrement et le timbre.

*Section première*

**De la carte d'immatriculation**

**Article 8**

L'étranger désireux de séjourner sur le territoire marocain est tenu de demander à l'administration, dans les conditions et selon les modalités déterminées par voie réglementaire, la délivrance d'une carte d'immatriculation renouvelable, qu'il doit détenir ou être en mesure de présenter à l'administration dans un délai de 48 heures.

La carte d'immatriculation est remplacée provisoirement par le récépissé de la demande de délivrance ou de renouvellement de ladite carte.

**Article 9**

Sont dispensés de souscrire à une demande de carte d'immatriculation :

1. outre les agents et membres des missions diplomatiques et consulaires visés par l'article 2 ci-dessus, leurs conjoints, leurs ascendants et leurs enfants mineurs ou non mariés vivant sous leur toit ;
2. les étrangers séjournant au Maroc pendant une durée maximale de 90 jours, sous couvert d'un titre régulier de voyage.

**Article 10**

La carte d'immatriculation emporte autorisation de séjour pour une durée de 1 à 10 ans au maximum, renouvelable pour la même période, selon les raisons invoquées par l'étranger pour justifier son séjour sur le territoire marocain à l'administration marocaine compétente.

L'étranger doit déclarer aux autorités marocaines le changement de son lieu de résidence dans les délais et selon les formes fixés par voie réglementaire.

**Article 11**

Lorsque la carte d'immatriculation est refusée ou retirée, l'étranger intéressé doit quitter le territoire marocain dans le délai de 15 jours, à compter du jour de la notification du refus ou du retrait par l'administration.

**Article 12**

L'étranger doit quitter le territoire marocain à l'expiration de la durée de validité de sa carte d'immatriculation, à moins qu'il en obtienne le renouvellement ou que lui soit délivrée une carte de résidence.

### **Article 13**

La carte d'immatriculation délivrée à l'étranger, qui apporte la preuve qu'il peut vivre de ses seules ressources et qui prend l'engagement de n'exercer au Maroc aucune activité professionnelle soumise à autorisation, porte la mention « visiteur ».

La carte d'immatriculation délivrée à l'étranger qui établit qu'il suit au Maroc un enseignement ou qu'il y fait des études et qui justifie de moyens d'existence suffisants, porte la mention « étudiant ».

La carte d'immatriculation délivrée à l'étranger désirant exercer au Maroc une activité professionnelle soumise à autorisation et qui justifie l'avoir obtenue, porte la mention de cette activité.

### **Article 14**

La carte d'immatriculation peut être refusée à tout étranger dont la présence au Maroc constitue une menace pour l'ordre public.

### **Article 15**

L'octroi de la carte d'immatriculation peut être subordonné à la production par l'étranger d'un visa de séjour d'une durée supérieure à trois mois.

## *Section II*

### **De la carte de résidence**

### **Article 16**

Peut obtenir une carte dite carte de résidence, l'étranger qui justifie d'une résidence sur le territoire marocain, non interrompue, conforme aux lois et règlements en vigueur, d'au moins 4 années.

La décision d'accorder ou de refuser la carte de résidence est prise en tenant compte notamment des moyens d'existence dont l'étranger dispose, parmi lesquels les conditions de son activité professionnelle et, le cas échéant, des faits qu'il peut invoquer à l'appui de son intention de s'établir durablement sur le territoire marocain.

La carte de résidence peut être refusée à tout étranger dont la présence sur le territoire marocain constitue une menace pour l'ordre public.

### **Article 17**

Sous réserve de la régularité du séjour et de celle de l'entrée au territoire marocain, et sauf dérogation, la carte de résidence est délivrée :

1. au conjoint étranger d'un ressortissant de nationalité marocaine ;
2. à l'enfant étranger, d'une mère marocaine, et à l'enfant apatride d'une mère marocaine, qui ne bénéficie pas des dispositions de l'article 7 (1°) du Dahir n° 250-58-1 du 21 safar 1378 (6 septembre 1958) portant code de la nationalité marocaine si cet enfant a atteint l'âge de majorité civile, ou s'il est à la charge de sa mère, ainsi qu'aux ascendants étrangers d'un ressortissant marocain et de son conjoint, qui sont à sa charge ;
3. à l'étranger, qui est père ou mère d'un enfant résident et né au Maroc, et qui a acquis la nationalité marocaine par le bienfait de la loi, dans les deux ans précédant sa majorité, en application des dispositions de l'article 9 du Dahir n° 250-58-1 du 21 safar 1378 (6 septembre 1958) précité, à la condition qu'il exerce la représentation légale de l'enfant, le droit de garde ou qu'il subviennne effectivement aux besoins de cet enfant ;
4. au conjoint et aux enfants mineurs d'un étranger titulaire de la carte de résidence.  
Toutefois, à leur majorité civile, les enfants peuvent solliciter individuellement une carte de résidence conformément aux conditions requises ;
5. à l'étranger qui a obtenu le statut de réfugié en application du décret du 2 safar 1377 (29 août 1957), fixant les modalités d'application de la convention relative au statut des réfugiés, signée à Genève le 28 juillet 1951, ainsi qu'à son conjoint et à ses enfants mineurs ou dans l'année qui suit leur majorité civile ;
6. à l'étranger qui justifie par tous moyens avoir sa résidence habituelle au Maroc depuis plus de quinze ans ou depuis qu'il a atteint, au plus, l'âge de dix ans ou qu'il est en situation régulière depuis plus de dix ans.

Toutefois, la carte de résidence ne peut être délivrée dans les cas ci-dessus mentionnés, si la présence de l'étranger au Maroc constitue une menace pour l'ordre public.

#### **Article 18**

L'étranger doit déclarer aux autorités marocaines le changement de son lieu de résidence dans les délais et selon les formes fixés par voie réglementaire.

La carte de résidence d'un étranger, qui aura quitté le territoire marocain pendant une période de plus de deux ans est considérée périmée.

#### *Section III*

#### **Du refus de délivrance ou de renouvellement d'un titre de séjour**

#### **Article 19**

La délivrance d'un titre de séjour est refusée à l'étranger, qui ne remplit pas les conditions auxquelles les dispositions de la présente loi subordonnent la délivrance des

titres de séjour ou qui, sollicitant la délivrance d'une carte d'immatriculation au titre de l'exercice d'une activité professionnelle, n'est pas autorisé à exercer celle-ci.

Le titre de séjour peut être retiré si :

- l'étranger ne fournit pas les documents et justifications prévus par voie réglementaire ;
- le détenteur du titre fait l'objet d'une mesure d'expulsion ou d'une décision judiciaire d'interdiction du territoire marocain.

Dans les cas prévus aux deux alinéas précédents, l'intéressé doit quitter le territoire marocain.

#### Article 20

L'étranger dont la demande d'obtention ou de renouvellement d'un titre de séjour a été refusée ou qui s'est vu retirer, ce titre peut formuler un recours devant le président du tribunal administratif en sa qualité de juge des référés dans le délai de quinze (15) jours suivant la date de notification de la décision du refus ou du retrait.

Le recours mentionné au premier alinéa ci-dessus n'empêche pas la prise d'une décision de reconduite à la frontière ou d'expulsion conformément aux chapitres III, IV et V du titre premier de la présente loi.

### Chapitre III

#### De la reconduite à la frontière

#### Article 21

La reconduite à la frontière peut être ordonnée par l'administration, par décision motivée, dans les cas suivants :

1. si l'étranger ne peut justifier être entré régulièrement sur le territoire marocain, à moins que sa situation n'ait été régularisée postérieurement à son entrée ;
2. si l'étranger s'est maintenu sur le territoire marocain au-delà de la durée de validité de son visa ou, s'il n'est pas soumis à l'obligation du visa, à l'expiration d'un délai de trois mois à compter de son entrée au territoire marocain, sans être titulaire d'une carte d'immatriculation régulièrement délivrée ;
3. si l'étranger, auquel la délivrance ou le renouvellement d'un titre de séjour a été refusé ou a été retiré, s'est maintenu sur le territoire marocain au-delà du délai de 15 jours, à compter de la date de notification du refus ou du retrait ;
4. si l'étranger n'a pas demandé le renouvellement de son titre de séjour et s'est maintenu sur le territoire marocain au-delà du délai de 15 jours, suivant l'expiration du titre du séjour ;

5. si l'étranger a fait l'objet d'une condamnation par jugement définitif pour contrefaçon, falsification, établissement sous un autre nom que le sien ou défaut de titre de séjour ;

6. si le récépissé de la demande de carte d'immatriculation qui avait été délivré à l'étranger lui a été retiré ;

7. si l'étranger a fait l'objet d'un retrait de sa carte d'immatriculation ou de résidence, ou d'un refus de délivrance ou de renouvellement de l'une de ces deux cartes, dans les cas où ce retrait ou ce refus ont été prononcés, en application des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, en raison d'une menace à l'ordre public.

#### Article 22

La décision de reconduite à la frontière peut, en raison de la gravité du comportement l'ayant motivé, et en tenant compte de la situation personnelle de l'intéressé, être accompagnée d'une décision d'interdiction du territoire, d'une durée maximale d'un an, à compter de l'exécution de la reconduite à la frontière.

La décision prononçant l'interdiction du territoire marocain constitue une décision distincte de celle de reconduite à la frontière. Elle est motivée et ne peut intervenir qu'après que l'intéressé ait présenté ses observations. Elle comporte de plein droit reconduite à la frontière de l'étranger concerné.

#### Article 23

L'étranger, qui fait l'objet d'une décision de reconduite à la frontière, peut, dans les quarante-huit heures suivant la notification, demander l'annulation de cette décision au président du tribunal administratif, en sa qualité de juge des référés.

Le président ou son délégué statue dans un délai de 4 jours francs à compter de la saisine. Il peut se transporter au siège de l'instance judiciaire la plus proche du lieu où se trouve l'étranger, si celui-ci est retenu en application de l'article 34 de la présente loi.

L'étranger peut demander au président du tribunal administratif ou à son délégué le concours d'un interprète et la communication du dossier, contenant les pièces sur la base desquelles la décision attaquée a été prise.

L'audience est publique; elle se déroule en présence de l'intéressé, sauf si celui-ci, dûment convoqué, ne se présente pas à l'audience.

L'étranger est assisté de son avocat s'il en a un. Il peut demander au président ou à son délégué la désignation d'office d'un avocat.

#### Article 24

Les dispositions de l'article 34 de la présente loi peuvent être appliquées dès l'intervention de la décision de reconduite à la frontière. Cette décision ne peut être

exécutée avant l'expiration d'un délai de quarante-huit heures suivant sa notification ou, si le président du tribunal administratif est saisi, avant qu'il n'ait statué.

Si la décision de reconduite à la frontière est annulée, il est immédiatement mis fin aux mesures de surveillance prévues à l'article 34 ci-dessous, et l'étranger est muni d'une autorisation provisoire de séjour jusqu'à ce qu'une décision relative à sa situation soit de nouveau prononcée par l'administration.

Le jugement du président du tribunal administratif est susceptible d'appel devant la chambre administrative de la Cour suprême dans un délai d'un mois à compter de la date de notification. Cet appel n'est pas suspensif.

Dès notification de la décision de reconduite à la frontière, l'étranger est immédiatement mis en mesure d'avertir un avocat, le consulat de son pays ou une personne de son choix.

#### *Chapitre IV* **De l'expulsion**

##### **Article 25**

L'expulsion peut être prononcée par l'administration si la présence d'un étranger sur le territoire marocain constitue une menace grave pour l'ordre public sous réserve des dispositions de l'article 26 ci-dessous.

La décision d'expulsion peut à tout moment être abrogée ou rapportée.

##### **Article 26**

Ne peuvent faire l'objet d'une décision d'expulsion :

1. l'étranger qui justifie par tous moyens qu'il réside au Maroc habituellement depuis qu'il a atteint au plus l'âge de six ans ;
2. l'étranger qui justifie par tous moyens qu'il réside au Maroc habituellement depuis plus de quinze ans ;
3. l'étranger qui réside régulièrement sur le territoire marocain depuis dix ans, sauf s'il a été étudiant pendant toute cette période ;
4. l'étranger, marié depuis au moins un an, avec un conjoint marocain ;
5. l'étranger qui est père ou mère d'un enfant résidant au Maroc, qui a acquis la nationalité marocaine par le bienfait de la loi, en application des dispositions de l'article 9 du Dahir n° 250-58-1 du 21 safar 1378 (6 septembre 1958) précité, à condition qu'il exerce effectivement la tutelle légale à l'égard de cet enfant et qu'il subvienne à ses besoins ;

6. l'étranger résidant régulièrement au Maroc sous couvert de l'un des titres de séjour prévus par la présente loi ou les conventions internationales, qui n'a pas été condamné définitivement à une peine au moins égale à un an d'emprisonnement sans sursis ;

7. la femme étrangère enceinte ;

8. l'étranger mineur.

Aucune durée n'est exigée pour l'expulsion si la condamnation a pour objet une infraction relative à une entreprise en relation avec le terrorisme, aux mœurs ou aux stupéfiants.

#### Article 27

Lorsque l'expulsion constitue une nécessité impérieuse pour la sûreté de l'Etat ou pour la sécurité publique, elle peut être prononcée par dérogation à l'article 26 de la présente loi.

#### Chapitre V

### Dispositions communes à la reconduite à la frontière et à l'expulsion

#### Article 28

La décision prononçant l'expulsion d'un étranger peut être exécutée d'office par l'administration. Il en est de même de la décision de reconduite à la frontière, qui n'a pas été contestée devant le président du tribunal administratif ou son délégué en sa qualité de juge des référés, dans le délai prévu à l'article 23 de la présente loi, ou qui n'a pas fait l'objet d'une annulation en première instance ou en appel, dans les conditions fixées au même article.

#### Article 29

L'étranger qui fait l'objet d'une décision d'expulsion ou qui doit être reconduit à la frontière, est éloigné :

- a. à destination du pays dont il a la nationalité, sauf si le statut de réfugié lui a été reconnu ou s'il n'a pas encore été statué sur sa demande d'asile ;
- b. à destination du pays qui lui a délivré un document de voyage en cours de validité ;
- c. à destination d'un autre pays, dans lequel il est légalement admissible.

Aucune femme étrangère enceinte et aucun mineur étranger ne peuvent être éloignés. De même, aucun étranger ne peut être éloigné à destination d'un pays s'il établit que sa vie ou sa liberté y sont menacées ou qu'il y est exposé à des traitements inhumains, cruels ou dégradants.

#### Article 30

La décision fixant le pays de renvoi constitue une décision distincte de la mesure d'éloignement elle-même.

Le recours contre cette décision n'a pas d'effet suspensif dans les conditions prévues à l'article 24 si l'intéressé n'a pas formé le recours prévu à l'article 28 ci-dessus contre la décision d'expulsion ou de reconduite prononcée à son encontre.

#### Article 31

L'étranger qui fait l'objet d'une décision d'expulsion ou qui doit être reconduit à la frontière et qui justifie être dans l'impossibilité de quitter le territoire marocain en établissant qu'il ne peut regagner son pays d'origine ou se rendre dans un autre pays, pour les raisons indiquées au dernier alinéa de l'article 29, peut, par dérogation à l'article 34 ci-dessous, être astreint à résider dans les lieux qui lui sont fixés par l'administration. Il doit se présenter périodiquement aux services de police ou à ceux de la gendarmerie royale.

La même mesure peut, en cas de nécessité urgente, être appliquée aux étrangers qui font l'objet d'une proposition d'expulsion émanant de l'administration. Dans ce cas, la mesure ne peut excéder un mois.

La décision est prise, en cas d'expulsion, par l'administration.

#### Article 32

Il ne peut être fait droit à une demande de relèvement d'une interdiction du territoire ou d'abrogation d'une décision d'expulsion ou de reconduite à la frontière, présentée après l'expiration du délai de recours administratif, que si le ressortissant étranger réside hors du Maroc.

Toutefois, cette disposition ne s'applique pas pendant la période où le ressortissant étranger subit au Maroc une peine privative de liberté ou fait l'objet d'une décision d'assignation à résidence prise en application de l'article 31.

#### Article 33

L'étranger qui a fait l'objet d'une mesure administrative de reconduite à la frontière et qui saisit le président du tribunal administratif, en sa qualité de juge des référés, peut assortir son recours d'une demande de sursis à exécution.

### *Chapitre VI*

#### **Dispositions diverses**

#### Article 34

Peut être maintenu, s'il y a nécessité absolue, par décision écrite et motivée de l'administration, dans des locaux ne relevant pas de l'administration pénitentiaire, pendant le temps strictement nécessaire à son départ, l'étranger qui :



1. n'est pas en mesure de déférer immédiatement à la décision lui refusant l'autorisation d'entrer sur le territoire marocain ;
2. faisant l'objet d'une décision d'expulsion, ne peut quitter immédiatement le territoire marocain ;
3. devant être reconduit à la frontière et qui ne peut quitter immédiatement le territoire marocain.

L'étranger est immédiatement informé de ses droits, par l'intermédiaire d'un interprète, le cas échéant.

Le procureur du Roi est immédiatement informé.

Les sièges des locaux visés au présent article et les modalités de leur fonctionnement et de leur organisation sont fixés par voie réglementaire.

#### Article 35

Quand un délai de vingt-quatre heures s'est écoulé depuis la décision de maintien de l'étranger, le président du tribunal de première instance ou son délégué est saisi en sa qualité de juge des référés par l'autorité compétente. Il lui appartient de statuer par ordonnance, en présence du représentant du ministère public, après audition du représentant de l'administration, si celui-ci dûment convoqué est présent, de l'intéressé en présence de son avocat, s'il en a un, ou ledit avocat dûment averti, sur une ou plusieurs des mesures de surveillance et de contrôle nécessaires au départ de l'intéressé.

Les mesures visées sont :

1. la prolongation du maintien dans les locaux visés au premier alinéa de l'article 34 ci-dessus ;
2. l'assignation à résidence après remise aux services de police ou de la gendarmerie royale du passeport et de tous documents justificatifs de l'identité. Un récépissé valant justification de l'identité et sur lequel est portée la mention de la mesure d'éloignement en instance d'exécution, est délivré à l'intéressé.

L'ordonnance de prolongation du maintien court à compter de l'expiration du délai de vingt-quatre heures, fixé au premier alinéa ci-dessus.

L'application de ces mesures prend fin au plus tard à l'expiration d'un délai de 15 jours à compter de l'ordonnance mentionnée ci-dessus.

Ce délai peut être prorogé d'une durée maximale de dix jours par ordonnance du président du tribunal de première instance ou du magistrat délégué, en sa qualité de juge des référés, et dans les formes indiquées ci-dessus, en cas d'urgence absolue ou de menaces

d'une particulière gravité pour l'ordre public. Il peut l'être aussi lorsque l'étranger n'a pas présenté à l'autorité administrative compétente le document de voyage permettant l'exécution des mesures prévues aux 1<sup>er</sup> et 2<sup>e</sup> alinéas du présent article et que des éléments de fait montrent que ce délai supplémentaire est de nature à permettre l'obtention de ce document.

Lesdites ordonnances sont susceptibles d'appel devant le premier président de la cour d'appel ou son délégué, qui est saisi sans formes et doit statuer, le délai courant à compter de sa saisine, dans les quarante-huit heures.

Outre l'intéressé et le ministère public, le droit d'appel appartient au wali et au gouverneur.

Ce recours n'est pas suspensif.

Il est tenu, dans tous les locaux recevant des personnes maintenues au titre de l'article 34 et du présent article, un registre mentionnant l'état civil de ces personnes ainsi que les conditions de leur maintien. Ils font l'objet de toutes mesures et opérations permettant leur identification.

#### Article 36

Pendant toute la durée du maintien de l'étranger, le procureur du Roi est tenu de se transporter sur les lieux, vérifier les conditions du maintien et se faire communiquer le registre prévu au dernier alinéa de l'article 35 ci-dessus.

Pendant cette même période, l'intéressé peut demander l'assistance d'un interprète, d'un médecin ou d'un avocat et peut, s'il le désire, communiquer avec le consulat de son pays ou avec une personne de son choix ; il en est informé au moment de la notification de la décision de maintien. Mention en est faite sur le registre, prévu ci-dessus émarginé par l'intéressé.

#### Article 37

Lorsque l'entrée au territoire marocain par voie aérienne ou maritime est refusée à un étranger, l'entreprise de transport qui l'a acheminé est tenue de ramener cet étranger sans délai, à la requête des autorités compétentes chargées du contrôle aux postes frontières, au point où il a commencé à utiliser le moyen de transport de cette entreprise ou, en cas d'impossibilité, dans le pays qui a délivré le document de voyage avec lequel il a voyagé ou en tout autre lieu où il peut être admis.

Les dispositions de l'alinéa précédent sont applicables lorsque l'entrée au territoire marocain est refusée à un étranger en transit :

1. si l'entreprise de transport qui devait l'acheminer dans le pays de destination ultérieure refuse de l'embarquer ;

2. si les autorités du pays de destination lui ont refusé l'entrée et l'ont renvoyé au Maroc.

Lorsqu'un refus d'entrée a été prononcé pour défaut de l'un des documents visés à l'article 3 ci-dessus, et à compter de la prise de la décision, les frais de séjour de l'étranger, pendant le délai nécessaire à son réacheminement, ainsi que les frais de réacheminement, incombent à l'entreprise de transport qui l'a débarqué au Maroc.

#### Article 38

L'étranger qui arrive au territoire marocain, par voie maritime ou aérienne, et qui n'est pas autorisé à y entrer, ou demande son admission au titre de l'asile, peut être maintenu dans la zone d'attente du port ou de l'aéroport pendant le temps strictement nécessaire à son départ ou à l'examen tendant à déterminer si sa demande n'est pas manifestement infondée.

La zone d'attente est délimitée par l'administration. Elle s'étend des points d'embarquement et de débarquement à ceux où sont effectués les contrôles de personnes. Elle peut inclure, sur l'emprise du port ou de l'aéroport, un ou plusieurs lieux d'hébergement assurant aux étrangers concernés les prestations nécessaires.

Le maintien en zone d'attente est prononcé pour une durée qui ne peut excéder quarante-huit heures par une décision écrite et motivée de l'administration. Cette décision est inscrite sur un registre mentionnant l'état civil de l'intéressé ainsi que la date et l'heure de la notification de la décision de maintien. Elle est portée, sans délai, à la connaissance du procureur du Roi. Elle peut être renouvelée dans les mêmes conditions et pour la même durée.

L'étranger est libre de quitter à tout moment la zone d'attente pour toute destination située hors du territoire marocain. Il peut demander l'assistance d'un interprète et d'un médecin et communiquer avec un avocat ou toute personne de son choix.

Le maintien de l'étranger en zone d'attente au-delà de quatre jours, à compter de la décision initiale, peut être autorisé par le président du tribunal de première instance ou un magistrat du siège délégué par lui, en sa qualité de juge des référés pour une durée qui ne peut être supérieure à huit jours. L'autorité administrative expose dans sa saisine les raisons pour lesquelles l'étranger n'a pu être rapatrié ou, s'il a demandé l'asile, il n'a pu être admis et le délai nécessaire pour assurer son départ de la zone d'attente. Le président du tribunal ou son délégué statue après audition de l'intéressé, en présence de son avocat s'il en a un, ou celui-ci dûment averti. L'étranger peut également demander au président ou à son délégué le concours d'un interprète et la communication de son dossier.

L'ordonnance rendue par le président ou son délégué est susceptible d'appel sans formes devant le premier président de la Cour d'appel ou son délégué. Celui-ci doit statuer sur l'appel dans les quarante-huit heures de sa saisine. Le droit d'appel appartient à

l'intéressé, au ministère public et au représentant de l'autorité administrative locale. L'appel n'est pas suspensif.

A titre exceptionnel, le maintien en zone d'attente au-delà de douze jours peut être renouvelé, dans les conditions prévues au 5<sup>e</sup> alinéa du présent article, par le président du tribunal de première instance ou son délégué, pour une durée qu'il détermine et qui ne peut être supérieure à huit jours.

Pendant toute la durée du maintien en zone d'attente, l'étranger dispose des droits qui lui sont reconnus au présent article. Le procureur du Roi ainsi que le président du tribunal de première instance ou son délégué, peuvent se rendre sur place pour vérifier les conditions de ce maintien et se faire communiquer le registre mentionné au 3<sup>e</sup> alinéa du présent article.

Si le maintien en zone d'attente n'est pas prolongé au terme du délai fixé par la dernière décision de maintien, l'étranger est autorisé à entrer sur le territoire marocain sous couvert d'un visa de régularisation de huit jours. Il devra avoir quitté le territoire marocain à l'expiration de ce délai, sauf s'il obtient une autorisation provisoire de séjour ou un récépissé de demande de la carte d'immatriculation.

Les dispositions du présent article s'appliquent également à l'étranger qui se trouve en transit dans un port ou un aéroport si l'entreprise de transport qui devait l'acheminer dans le pays de destination ultérieure refuse de l'embarquer ou si les autorités du pays de destination lui ont refusé l'entrée et l'on renvoyé au Maroc.

Toutefois l'étranger résidant au Maroc, quelle que soit la nature de son titre de séjour, peut être obligé par décision de l'administration, de déclarer à l'autorité administrative son intention de quitter le territoire marocain et de fournir à ladite autorité ce qui justifie son respect de cette obligation.

#### Article 39

Tout étranger résident au Maroc, quelle que soit la nature de son titre de séjour, peut quitter librement le territoire national à l'exception de l'étranger à l'encontre duquel est prononcée une décision administrative l'obligeant à déclarer à l'autorité administrative son intention de quitter le territoire marocain.

### Chapitre VII Circulation des étrangers

#### Article 40

L'étranger doit être en mesure de présenter à toute réquisition des agents de l'autorité et des services chargés du contrôle, les pièces et documents sous le couvert desquels il est autorisé à séjourner sur le territoire marocain.

Lorsqu'un étranger est autorisé à séjourner au Maroc, sous couvert d'un titre de voyage revêtu d'un visa requis pour les séjours n'excédant pas trois mois, ce visa peut être annulé si l'étranger exerce au Maroc une activité lucrative, sans avoir été régulièrement autorisé, ou s'il existe des indices concordants permettant de présumer que l'intéressé est venu au Maroc pour s'y établir, ou si son comportement trouble l'ordre public.

#### Article 41

Sous réserve des dispositions de l'article 40 ci-dessus, les étrangers séjournent et circulent sur l'ensemble du territoire marocain.

Toutefois, lorsqu'un étranger non titulaire de la carte de résidence doit, en raison de son attitude ou de ses antécédents, être soumis à une surveillance spéciale, l'administration peut lui interdire de résider dans une ou plusieurs provinces ou préfectures ou lui indiquer, à l'intérieur de ces dernières, une ou plusieurs circonscriptions de son choix. Mention de la décision est portée sur le titre de séjour de l'intéressé.

Les étrangers visés à l'alinéa précédent ne peuvent se déplacer en dehors de la zone de validité de leur titre de séjour sans être munis d'un sauf-conduit délivré par les services de police ou, à défaut, ceux de la gendarmerie royale.

### Chapitre VIII

#### Dispositions pénales

##### Article 42

Est puni d'une amende de 2 000 à 20 000 dirhams et d'un emprisonnement de un mois à six mois, ou de l'une de ces deux peines seulement, tout étranger pénétrant ou tentant de pénétrer sur le territoire marocain, en violation des dispositions de l'article 3 de la présente loi, ou qui s'est maintenu sur le territoire marocain au-delà de la durée autorisée par son visa, sauf cas de force majeure ou excuses reconnues valables. En cas de récidive, la peine est portée au double.

L'autorité administrative peut, toutefois, eu égard aux impératifs découlant de la sécurité et de l'ordre public, expulser l'étranger vers le pays dont il est ressortissant ou vers un autre pays, selon le souhait formulé par l'intéressé.

##### Article 43

Est puni d'une amende de 5 000 à 30 000 dirhams et d'un emprisonnement de un mois à un an, ou l'une de ces deux peines seulement, tout étranger qui réside au Maroc sans être titulaire de la carte d'immatriculation ou de la carte de résidence prévues par la présente loi. En cas de récidive, la peine est portée au double.

#### Article 44

Est puni d'une amende de 3 000 à 10 000 dirhams et d'un emprisonnement de un mois à six mois, ou de l'une de ces deux peines seulement, tout étranger dont la carte d'immatriculation ou la carte de résidence est arrivée à expiration et qui ne formule pas, dans les délais prescrits par la loi, une demande de renouvellement, sauf cas de force majeure ou d'excuses reconnues valables. En cas de récidive, la peine est portée au double.

#### Article 45

Est puni d'un emprisonnement de six mois à deux ans tout étranger qui se sera soustrait ou qui aura tenté de se soustraire à l'exécution d'une décision d'expulsion ou d'une mesure de reconduite à la frontière ou qui, expulsé ou ayant fait l'objet d'une interdiction du territoire marocain, aura pénétré de nouveau sans autorisation sur ce territoire. En cas de récidive, la peine est portée au double.

Le tribunal peut, en outre, prononcer à l'encontre du condamné l'interdiction du territoire marocain pour une durée de deux à dix ans.

L'interdiction du territoire marocain emporte de plein droit reconduite à la frontière à l'expiration de la peine d'emprisonnement du condamné.

#### Article 46

Est puni d'une amende de 3 000 à 10 000 dirhams et d'un emprisonnement de trois mois à un an, ou de l'une de ces deux peines seulement l'étranger, qui n'a pas rejoint dans les délais prescrits la résidence qui lui est assignée en vertu des dispositions de l'article 31 ou qui, ultérieurement, a quitté cette résidence sans autorisation.

#### Article 47

Est puni d'une amende de 1 000 à 3 000 dirhams, l'étranger qui n'a pas déclaré le changement de son lieu de résidence, conformément au 2<sup>e</sup> alinéa de l'article 10 et au 1<sup>er</sup> alinéa de l'article 18 ci-dessus.

Est puni d'une amende de 3 000 à 10 000 dirhams et d'un emprisonnement de trois mois à un an, ou de l'une de ces deux peines seulement l'étranger, qui a établi son domicile ou qui séjourne dans une circonscription territoriale en infraction aux dispositions de l'article 41.

#### Article 48

Est puni d'une amende de 5 000 à 10 000 dirhams par passager, le transporteur ou l'entreprise de transport, qui débarque sur le territoire marocain, en provenance d'un autre pays, un étranger démuné du document de voyage et, le cas échéant, du visa requis par la loi ou l'accord international qui lui est applicable en raison de sa nationalité.

L'infraction est constatée par un procès-verbal établi par un officier de police judiciaire. Copie du procès-verbal est remise au transporteur ou à l'entreprise de transport intéressée.

Le transporteur ou l'entreprise de transport a accès au dossier. Il est mis à même de présenter ses observations écrites dans un délai d'un mois.

L'amende prévue au présent article n'est pas infligée lorsque :

1. l'étranger qui demande l'asile a été admis sur le territoire marocain ou lorsque la demande d'asile n'était pas manifestement infondée ;

2. le transporteur ou l'entreprise de transport établit que les documents requis lui ont été présentés, au moment de l'embarquement, ou que les documents présentés ne comportent pas un élément d'irrégularité manifeste ;

3. le transporteur ou l'entreprise n'a pu procéder, au moment de l'embarquement, à la vérification du document de voyage et, le cas échéant, du visa des passagers empruntant ses services, à condition d'avoir justifié d'un contrôle à l'entrée sur le territoire marocain.

#### Article 49

Toute personne condamnée est dans le cas de récidive si elle a commis l'un des actes mentionnés aux articles 42 à 48 ci-dessus durant les cinq ans qui suivent la date d'un jugement ayant acquis la force de la chose jugée prononcé à son encontre pour des actes similaires.

### *Titre II*

## **Dispositions pénales relatives à l'émigration et l'immigration irrégulières**

#### Article 50

Est punie d'une amende de 3 000 à 10 000 dirhams et d'un emprisonnement de un mois à six mois, ou de l'une de ces deux peines seulement, sans préjudice des dispositions du code pénal applicables en la matière, toute personne qui quitte le territoire marocain d'une façon clandestine, en utilisant, au moment de traverser l'un des postes frontières terrestres, maritimes ou aériens, un moyen frauduleux pour se soustraire à la présentation des pièces officielles nécessaires ou à l'accomplissement des formalités prescrites par la loi et les règlements en vigueur, ou en utilisant des pièces falsifiées ou par usurpation de nom, ainsi que toute personne qui s'introduit dans le territoire marocain ou le quitte par des issues ou des lieux autres que les postes frontières créés à cet effet.

#### Article 51

Est puni d'un emprisonnement de deux ans à cinq ans et d'une amende de 50 000 à 500 000 dirhams toute personne, qui prête son concours ou son assistance pour l'accomplissement des faits visés ci-dessus, si elle exerce un commandement des forces

publiques ou en fait partie, ou qu'elle est chargée d'une mission de contrôle, ou si cette personne est l'un des responsables ou des agents ou employés dans les transports terrestres, maritimes ou aériens, ou dans tout autre moyen de transport. quel que soit le but de l'utilisation de ce moyen de transport.

#### Article 52

Est puni d'un emprisonnement de six mois à trois ans et d'une amende de 50 000 à 500 000 dirhams, quiconque organise ou facilite l'entrée ou la sortie des nationaux ou des étrangers de manière clandestine du territoire marocain, par l'un des moyens visés aux deux articles précédents, notamment en effectuant leur transport, à titre gratuit ou onéreux.

Le coupable est puni de la réclusion de dix ans à quinze ans et d'une amende de 500 000 à 1 000 000 de dirhams lorsque les faits prévus au premier alinéa du présent article sont commis de manière habituelle.

Sont punis des mêmes peines les membres de toute association ou entente, formée ou établie dans le but de préparer ou de commettre les faits susvisés.

Les dirigeants de l'association ou de l'entente, ainsi que ceux qui y ont exercé ou qui y exercent un commandement quelconque, sont punis des peines prévues par le deuxième alinéa de l'article 294 du code pénal (1).

S'il résulte du transport des personnes dont l'entrée ou la sortie clandestine du territoire marocain est organisée, une incapacité permanente, la peine prévue au premier alinéa ci-dessus est la réclusion de quinze à vingt ans.

La peine est la réclusion perpétuelle, lorsqu'il en est résulté la mort.

#### Article 53

En cas de condamnation pour l'une des infractions prévues au présent titre, la juridiction doit ordonner la confiscation des moyens de transport utilisés pour commettre l'infraction, qu'ils soient utilisés pour le transport privé, public ou à la location, à condition que ces moyens de transport soient la propriété des auteurs de l'infraction, de leurs complices ou des membres de l'association de malfaiteurs, même ceux qui n'ont pas participé à l'infraction, ou la propriété d'un tiers, qui savait qu'ils ont été utilisés ou seront utilisés pour commettre l'infraction.

#### Article 54

La personne morale reconnue coupable de l'une des infractions prévues au présent titre est punie d'une amende de 10 000 à 1 000 000 de dirhams.

(1) Article 294 : Est puni de la réclusion de cinq à dix ans, tout individu faisant partie de l'association ou entente définie à l'article précédent.

La réclusion est de dix à vingt ans pour les dirigeants de l'association ou de l'entente ou pour ceux qui y ont exercé un commandement quelconque.



publiques ou en fait partie, ou qu'elle est chargée d'une mission de contrôle, ou si cette personne est l'un des responsables ou des agents ou employés dans les transports terrestres, maritimes ou aériens, ou dans tout autre moyen de transport. quel que soit le but de l'utilisation de ce moyen de transport.

#### Article 52

Est puni d'un emprisonnement de six mois à trois ans et d'une amende de 50 000 à 500 000 dirhams, quiconque organise ou facilite l'entrée ou la sortie des nationaux ou des étrangers de manière clandestine du territoire marocain, par l'un des moyens visés aux deux articles précédents, notamment en effectuant leur transport, à titre gratuit ou onéreux.

Le coupable est puni de la réclusion de dix ans à quinze ans et d'une amende de 500 000 à 1 000 000 de dirhams lorsque les faits prévus au premier alinéa du présent article sont commis de manière habituelle.

Sont punis des mêmes peines les membres de toute association ou entente, formée ou établie dans le but de préparer ou de commettre les faits susvisés.

Les dirigeants de l'association ou de l'entente, ainsi que ceux qui y ont exercé ou qui y exercent un commandement quelconque, sont punis des peines prévues par le deuxième alinéa de l'article 294 du code pénal (1).

S'il résulte du transport des personnes dont l'entrée ou la sortie clandestine du territoire marocain est organisée, une incapacité permanente, la peine prévue au premier alinéa ci-dessus est la réclusion de quinze à vingt ans.

La peine est la réclusion perpétuelle, lorsqu'il en est résulté la mort.

#### Article 53

En cas de condamnation pour l'une des infractions prévues au présent titre, la juridiction doit ordonner la confiscation des moyens de transport utilisés pour commettre l'infraction, qu'ils soient utilisés pour le transport privé, public ou à la location, à condition que ces moyens de transport soient la propriété des auteurs de l'infraction, de leurs complices ou des membres de l'association de malfaiteurs, même ceux qui n'ont pas participé à l'infraction, ou la propriété d'un tiers, qui savait qu'ils ont été utilisés ou seront utilisés pour commettre l'infraction.

#### Article 54

La personne morale reconnue coupable de l'une des infractions prévues au présent titre est punie d'une amende de 10 000 à 1 000 000 de dirhams.

(1) Article 294 : Est puni de la réclusion de cinq à dix ans, tout individu faisant partie de l'association ou entente définie à l'article précédent.

La réclusion est de dix à vingt ans pour les dirigeants de l'association ou de l'entente ou pour ceux qui y ont exercé un commandement quelconque.

En outre, la personne morale est condamnée à la confiscation prévue à l'article 53 ci-dessus.

#### Article 55

La juridiction peut ordonner la publication d'extraits de sa décision de condamnation dans trois journaux, expressément désignés par cette juridiction. Elle peut également ordonner l'affichage de cette décision à l'extérieur des bureaux de la personne condamnée ou des locaux occupés par elle, aux frais de celle-ci.

#### Article 56

Les juridictions du Royaume sont compétentes pour statuer sur toute infraction prévue par le présent titre, même lorsque l'infraction ou certains éléments constitutifs de cette infraction ont été commis à l'étranger.

La compétence des juridictions du Royaume s'étend à tous les actes de participation ou de recel même si ces actes ont été commis en dehors du territoire marocain par des étrangers.

### Titre III

#### Dispositions transitoires

#### Article 57

Les personnes titulaires d'un titre de séjour doivent en demander le renouvellement dans un délai de 6 mois à compter de la date d'entrée en vigueur de la présente loi.

Les personnes qui séjournent au Maroc, en violation des dispositions de la présente loi, doivent demander la régularisation de leur situation dans un délai de deux mois à partir de la date de son entrée en vigueur. Passée cette date, les peines prévues ci-dessus leur seront applicables.

#### Article 58

La présente loi, entre en vigueur à compter de la date de sa publication au *Bulletin officiel*.

Elle abroge toutes les dispositions relatives aux mêmes objets, notamment celles du :

- Dahir du 7 chaâbane 1353 (15 novembre 1934) réglementant l'immigration en zone française du Maroc ;
- Dahir du 21 kaada 1358 (2 janvier 1940) réglementant le séjour de certaines personnes ;

- Dahir du 19 rabii II 1360 (16 mai 1941) relatif aux autorisations de séjour ;
- Dahir du 1<sup>er</sup> kaada 1366 (17 septembre 1947) relatif aux mesures de contrôle établies dans l'intérêt de la sécurité publique ;
- Dahir du 16 moharrem 1369 (8 novembre 1949) portant réglementation de l'émigration des travailleurs marocains.

Mohamed KHACHANI

# LES MAROCAINS D'AILLEURS

*La question migratoire à l'épreuve  
du Partenariat Euro-Marocain*



Travail publié avec le Soutien du Ministère de l'Education Nationale,  
de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et  
de la Recherche Scientifique sur les Fonds Gérés par le CNRST

Publications de l'Association Marocaine d'Etudes  
et de Recherche sur les Migrations

**Extraits du Dahir n° 250-58-1 du 21 safar 1378  
(6 septembre 1958) portant Code de la nationalité  
marocaine (1)**

Louange à Dieu Seul !

*(Grand sceau de Sidi Mohammed Ben Youssef)*

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la  
teneur !

Que Notre Majesté Chérifien,

**A décidé ce qui suit :**

*Chapitre premier*  
**Dispositions générales**

[...]

**Article 3**  
*Nationalité et statut personnel*

A l'exception des Marocains de confession juive qui sont soumis au statut  
personnel hébraïque marocain, le code de statut personnel et successoral  
régissant les Marocains musulmans s'applique à tous les nationaux.

Toutefois, les prescriptions ci après s'appliquent aux Marocains ni musulmans,  
ni israélites :

1. La polygamie leur est interdite ;
2. Les règles régissant l'allaitement ne leur sont pas applicables ;

---

(1) B.O n° 2394, du 12 septembre 1958, p. 1492.

3. Leur divorce doit être prononcé judiciairement après une tentative de conciliation demeurée infructueuse et une enquête sur les motifs de la demande de séparation.

En cas de conflit, la loi du mari ou celle du père prévaudra.

### *Chapitre II*

## **De la nationalité d'origine**

### **Article 6**

#### *Nationalité par la filiation*

Est Marocain :

1. l'enfant né d'un père marocain ;
2. l'enfant né d'une mère marocaine et d'un père inconnu.

### **Article 7**

#### *Nationalité par la naissance au Maroc*

Est Marocain :

1. l'enfant né au Maroc d'une mère marocaine et d'un père apatride ;
2. l'enfant né au Maroc de parents inconnus.

Toutefois, l'enfant né au Maroc de parents inconnus sera réputé n'avoir jamais été Marocain si, au cours de sa minorité, sa filiation est établie à l'égard d'un étranger et s'il a, conformément à la loi nationale de cet étranger, la nationalité de celui-ci.

L'enfant nouveau-né trouvé au Maroc est présumé, jusqu'à preuve du contraire, né au Maroc.

### **Article 8**

#### *Dispositions communes*

La filiation de l'enfant n'a d'effet sur la nationalité de celui-ci que si elle est établie durant sa minorité.

La filiation doit être établie conformément aux prescriptions régissant le statut personnel de l'ascendant, source du droit à la nationalité.

L'enfant qui est Marocain en vertu des articles 6 et 7 ci-dessus est réputé avoir été Marocain dès sa naissance, même si l'existence des conditions requises par la loi pour l'attribution de la nationalité marocaine n'est établie que postérieurement à sa naissance.

Toutefois, l'attribution de la qualité de Marocain dès la naissance ainsi que le retrait de cette qualité en vertu des dispositions du paragraphe 2 de l'article 7 ne portent pas atteinte à la validité des actes passés par l'intéressé ni aux droits acquis par des tiers sur le fondement de la nationalité apparente antérieurement possédée par l'enfant.

### *Chapitre III*

## **De l'acquisition de la nationalité marocaine**

### *Section première*

#### **Acquisition par le bienfait de la loi**

#### **Article 9**

#### *Acquisition de la nationalité marocaine par la naissance et la résidence au Maroc*

Sauf opposition du ministre de la Justice, conformément aux articles 26 et 27 ci-après, acquiert la nationalité marocaine si, dans les deux ans précédant sa majorité, il déclare vouloir acquérir cette nationalité :

1. tout enfant né au Maroc d'une mère marocaine et d'un père étranger, à la condition qu'il ait, au moment de la déclaration, une résidence habituelle et régulière au Maroc ;

2. tout enfant né au Maroc de parents étrangers qui y sont eux-mêmes nés postérieurement à la mise en vigueur du présent code.

Sauf opposition du ministre de la Justice, conformément aux articles 26 et 27 ci-après, acquiert la nationalité marocaine, si elle déclare opter pour celle-ci,

toute personne née au Maroc d'un père étranger, lui-même né au Maroc, lorsque ce dernier se rattache à un pays dont la fraction majoritaire de la population est constituée par une communauté ayant pour langue l'arabe et pour religion l'Islam et appartenant à cette communauté.

#### **Article 10**

##### *Acquisition de la nationalité marocaine par le mariage*

La femme étrangère qui a épousé un Marocain peut, après une résidence habituelle et régulière au Maroc du ménage depuis deux ans au moins, souscrire une déclaration adressée au ministre de la justice en vue d'acquérir la nationalité marocaine.

Cette nationalité lui est acquise si, dans les six mois du dépôt de la déclaration, le ministre ne lui a pas signifié son opposition et prend effet à compter de la date de la conclusion de l'union. Demeurent néanmoins valables les actes passés conformément à la loi nationale antérieure de l'intéressé avant l'acquiescement exprès ou tacite du ministre.

La femme étrangère qui a épousé un Marocain antérieurement à la date de mise en vigueur du présent Code pourra acquérir la nationalité marocaine dans les mêmes conditions que celles fixées par l'alinéa ci-dessus, lorsque le mariage qu'elle a contracté n'a été ni annulé, ni dissous au moment de la souscription de la déclaration.

#### *Section 2*

#### **Naturalisation**

#### **Article 11**

##### *Conditions de la naturalisation*

Sous réserve des exceptions prévues à l'article 12, l'étranger qui en formule la demande ne peut être naturalisé s'il ne remplit les conditions suivantes :

1. avoir sa résidence au Maroc au moment de la signature de l'acte de naturalisation ;



2. justifier d'une résidence habituelle et régulière au Maroc pendant les cinq années précédant le dépôt de sa demande ;
3. être majeur ;
4. être sain de corps et d'esprit ;
5. être de bonne vie et mœurs et n'avoir fait l'objet ni de condamnation pour crime, ni de condamnation à une peine restrictive de liberté pour un délit infamant, non effacée dans l'un et l'autre cas par la réhabilitation ;
6. justifier d'une connaissance suffisante de la langue arabe ;
7. justifier de moyens d'existence suffisants.

### **Article 12**

#### *Dérogations*

Peut être naturalisé nonobstant la condition prévue au paragraphe 4 de l'article 11, l'étranger dont l'infirmité ou la maladie a été contractée au service ou dans l'intérêt du Maroc.

Peut être naturalisé nonobstant les conditions prévues aux paragraphes 2, 4, 6 et 7 de l'article 11, l'étranger qui a rendu des services exceptionnels au Maroc ou dont la naturalisation présente un intérêt exceptionnel pour le Maroc.

### **Article 13**

#### *Acte de naturalisation*

La naturalisation est accordée par Dahir, dans les cas prévus à l'article 12. Elle est accordée par décret pris en Conseil de cabinet dans les autres cas.

L'acte de naturalisation pourra, à la demande de l'intéressé, modifier les nom et prénoms de ce dernier.

Sur simple production de l'acte de naturalisation par l'intéressé, l'officier de l'état civil rectifie sur ses registres les mentions du ou des actes, relatives à la naturalisation et, éventuellement, aux nom et prénoms du naturalisé.

#### **Article 14**

##### *Retrait de l'acte de naturalisation*

Lorsqu'il apparaît postérieurement à la signature de l'acte de naturalisation que l'intéressé ne remplissait pas les conditions requises par la loi pour pouvoir être naturalisé, l'acte de naturalisation peut être rapporté par décision motivée, dans la même forme que celle en laquelle il est intervenu et dans le délai d'un an à partir du jour de sa publication.

Lorsque l'étranger a sciemment fait une fausse déclaration, présenté une pièce contenant une assertion mensongère ou erronée ou employé des manœuvres frauduleuses à l'effet d'obtenir la naturalisation, l'acte peut être rapporté dans la même forme que celle en laquelle il est intervenu. L'intéressé, dûment averti, a la faculté de produire des pièces et mémoires dans le délai de trois mois à compter du jour où il a été invité à le faire.

Lorsque la validité des actes passés antérieurement à la publication de la décision de retrait était subordonnée à la possession par l'intéressé de la qualité de Marocain, cette validité ne peut être contestée pour le motif que l'intéressé n'a pas acquis la nationalité marocaine.

[...]

#### *Section 4*

##### **Effets de l'acquisition**

#### **Article 16**

##### *Effet individuel*

La personne qui a acquis la nationalité marocaine jouit, à dater du jour de cette acquisition, de tous les droits attachés à la qualité de Marocain, sous réserve des incapacités prévues à l'article 17 du présent Code ou dans les lois spéciales.

#### **Article 17**

##### *Incapacités spéciales au naturalisé*

L'étranger naturalisé est soumis aux incapacités suivantes pendant un délai de cinq ans :

Il ne peut être investi de fonctions publiques ou de mandats électifs pour l'exercice desquels la qualité de Marocain est nécessaire.

Il ne peut être électeur lorsque la qualité de Marocain est exigée pour l'inscription sur les listes électorales.

Il peut être relevé en tout ou partie des incapacités prévues ci-dessus, par Dahir ou par décret pris en conseil de cabinet, suivant que la naturalisation a été accordée par Dahir ou par décret.

#### **Article 18**

##### *Effet collectif*

Les enfants mineurs des personnes qui acquièrent la nationalité marocaine en vertu de l'article 9 du présent code deviennent Marocains en même temps que leur auteur.

Les enfants mineurs non mariés de la personne réintégrée, lorsqu'ils demeurent effectivement avec cette dernière, recouvrent ou acquièrent de plein droit la nationalité marocaine.

L'acte de naturalisation peut accorder la nationalité marocaine aux enfants mineurs non mariés de l'étranger naturalisé. Les enfants mineurs qui étaient âgés de seize ans au moins lors de leur naturalisation, ont la faculté de renoncer à la nationalité marocaine entre leur dix-huitième et leur vingt et unième année.

#### *Chapitre IV*

### **De la perte et de la déchéance**

#### *Section première*

##### **Perte**

#### **Article 19**

##### *Cas de perte*

Perd la nationalité marocaine :

1. le Marocain majeur qui a acquis volontairement à l'étranger une nationalité étrangère et est autorisé par décret à renoncer à la nationalité marocaine ;

2. le Marocain, même mineur, qui, ayant une nationalité étrangère d'origine, est autorisé par décret à renoncer à la nationalité marocaine ;

3. la femme marocaine qui, épousant un étranger, acquiert, du fait de son mariage, la nationalité du mari et a été autorisée, par décret, préalablement à la célébration de cette union, à renoncer à la nationalité marocaine ;

4. le Marocain qui déclare répudier la nationalité marocaine dans le cas visé à l'article 18 du présent Code ;

5. le Marocain qui, occupant un emploi dans un service public d'un Etat étranger ou dans une armée étrangère, le conserve six mois après l'injonction qui lui aura été faite par le gouvernement marocain de le résigner.

#### **Article 20**

##### *Date d'effet de la perte*

La perte de la nationalité marocaine prend effet :

1. dans les cas visés aux paragraphes 1<sup>er</sup> et 2<sup>e</sup> de l'article 19 ci-dessus, à compter de la publication du décret qui autorise l'intéressé à renoncer à la nationalité marocaine ;

2. dans le cas visé au paragraphe 3<sup>e</sup> de l'article 19 ci-dessus, à compter de la conclusion du mariage ;

3. dans le cas prévu au paragraphe 4<sup>e</sup> de l'article 19 ci-dessus, du jour où a pris date la déclaration souscrite valablement par l'intéressé et adressée au ministre de la Justice ;

4. dans le cas visé au paragraphe 5<sup>e</sup> de l'article 19 ci-dessus, à compter de la publication du décret déclarant que l'intéressé a perdu la nationalité marocaine. Ce décret ne peut intervenir que six mois après l'injonction de résigner son emploi à l'étranger et à la condition qu'il ait été mis à même de présenter ses observations. Ce décret est rapporté s'il est établi que l'intéressé a été, au cours du délai accordé, dans l'impossibilité de résigner son emploi à l'étranger.

**Article 21***Effet collectif de la perte*

La perte de la nationalité marocaine étend de plein droit ses effets aux enfants mineurs non mariés de l'intéressé, lorsqu'ils demeurent effectivement avec ce dernier, dans les cas prévus aux paragraphes 1<sup>er</sup>, 2<sup>e</sup> et 4<sup>e</sup> de l'article 19 ci-dessus.

Dans le cas prévu au paragraphe 5<sup>e</sup> de l'article 19 précité, la perte ne s'étend à ces enfants que si le décret le prévoit expressément.

*Section 2***Déchéance****Article 22***Cas de déchéance*

Toute personne qui a acquis la nationalité marocaine peut en être déchue :

1. si elle est condamnée :

– soit pour attentat ou offense contre le Souverain ou les membres de la famille Royale ;

– soit pour un acte qualifié crime ou délit contre la sûreté intérieure ou extérieure de l'Etat ;

– soit pour un acte qualifié crime, à une peine de plus de cinq ans d'emprisonnement ;

2. si elle s'est soustraite à ses obligations militaires ;

3. si elle a accompli au profit d'un Etat étranger des actes incompatibles avec la qualité de Marocain ou préjudiciables aux intérêts du Maroc.

La déchéance n'est encourue que si les faits reprochés à l'intéressé et visés ci-dessus se sont produits dans un délai de dix ans à compter de la date de l'acquisition de la nationalité marocaine.

Elle ne peut être prononcée que dans le délai de cinq ans à compter desdits faits.

**Article 23***Procédure de déchéance*

La déchéance est prononcée par Dahir lorsque la nationalité marocaine a été conférée par Dahir.

Dans tous les autres cas, elle est prononcée par décret pris en Conseil de cabinet.

La déchéance ne peut être prononcée qu'après que l'intéressé a été informé de la mesure envisagée contre lui et mis à même de présenter ses observations.

**Article 24***Effet collectif de la déchéance*

La déchéance peut être étendue à la femme et aux enfants mineurs de l'intéressé à condition qu'ils soient d'origine étrangère et qu'ils aient conservé une nationalité étrangère.

Elle ne peut, toutefois, être étendue aux enfants mineurs non mariés si elle ne l'est également à la mère.

*Chapitre V***Formalités administratives****Article 25***Dépôt des demandes et déclarations*

Les demandes et déclarations faites en vue d'acquérir, de perdre ou de répudier la nationalité marocaine, ainsi que les demandes de réintégration, sont adressées au ministre de la Justice. Y sont joints les titres, pièces et documents de nature :

*a.* à établir que la demande ou la déclaration satisfait aux conditions exigées par la loi ;

*b.* à permettre d'apprécier si la faveur sollicitée est justifiée au point de vue national.

Lorsque l'auteur de la demande ou de la déclaration réside à l'étranger, il peut l'adresser aux agents diplomatiques ou consulaires du Maroc.

Les demandes et déclarations prennent date du jour indiqué sur le récépissé délivré par l'autorité qualifiée pour les recevoir ou figurant sur l'accusé de réception postal.

#### **Article 26**

##### *Irrecevabilité, rejet et opposition*

Si les conditions légales ne sont pas remplies, le ministre de la Justice déclare la demande ou la déclaration irrecevable par une décision motivée qui est notifiée à l'intéressé.

Si les conditions légales sont remplies, le ministre de la Justice peut, par une décision qui est notifiée à l'intéressé, prononcer le rejet de la demande ou faire opposition à la déclaration dans les cas où cette dernière faculté lui est reconnue.

#### **Article 27**

##### *Examen de la déclaration*

Lorsque le ministre de la Justice est saisi d'une déclaration, il doit statuer dans les six mois à compter du jour où elle a pris date.

A défaut, le délai expiré, son silence vaut acquiescement.

La déclaration qui n'a pas fait l'objet d'une décision d'irrecevabilité ou d'opposition produit effet au jour où elle a pris date.

*(Complété par les deux alinéas suivants, D. 16 safar 1380 – 10 août 1960) :  
La décision d'acquiescement à la déclaration d'option pour la nationalité marocaine visée aux termes des articles 9, 10 et 45 du présent Dahir pourra, à la demande de l'intéressé, modifier les nom et prénoms de ce dernier.*

Sur simple production de cette décision, l'officier de l'état civil rectifie sur ses registres les mentions du ou des actes relatives à la nationalité et, éventuellement aux nom et prénoms du déclarant.

#### **Article 28**

##### *Contestation de la validité d'une déclaration*

La validité d'une déclaration ayant fait l'objet d'un acquiescement explicite ou implicite peut être contestée par le ministère public ou par toute personne

intéressée, devant le tribunal d'instance. En cas de contestation, le ministère public doit être mis en cause.

L'action en contestation de validité d'une déclaration se prescrit par cinq ans à compter du jour où cette déclaration a pris date.

#### **Article 29**

##### *Publicité*

Les Dahir et décrets pris en matière de nationalité sont publiés au *Bulletin officiel*. Ils produisent effet, à l'égard de l'intéressé et des tiers, à compter de leur publication.

#### *Chapitre VI*

### **De la preuve et du contentieux**

#### *Section première*

##### **Preuve**

#### **Article 30**

##### *Charge de la preuve*

La charge de la preuve en matière de nationalité incombe en justice à celui qui, par voie d'action ou d'exception, prétend que lui-même ou une autre personne a ou n'a pas la nationalité marocaine.

#### **Article 31**

##### *Preuve de la nationalité d'origine*

Lorsque la nationalité marocaine est revendiquée à titre de nationalité d'origine, elle peut être prouvée par tous moyens, et, notamment, par possession d'état.

La possession d'état de national marocain résulte d'un ensemble de faits publics, notoires et non équivoques, établissant que l'intéressé et ses parents se sont comportés comme des Marocains et ont été regardés comme tels tant par les autorités publiques que par les particuliers.



**Article 32***Preuve de la nationalité acquise*

Dans le cas où l'acquisition de la nationalité marocaine résulte d'un Dahir ou d'un décret, la preuve de la nationalité marocaine doit être faite par la production de l'ampliation ou d'une copie officielle, délivrée par le ministre de la Justice, du Dahir ou du décret qui l'a conférée.

Dans le cas où l'acquisition de la nationalité marocaine résulte d'un traité, la preuve doit être faite en conformité de ce traité.

**Article 33***Certificat de nationalité*

La preuve de la nationalité peut être faite par la production d'une attestation de nationalité marocaine délivrée par le ministre de la Justice ou par les autorités judiciaires ou administratives désignées par lui à cet effet.

**Article 34***Preuve de la perte et de la déchéance*

La perte de la nationalité marocaine s'établit dans les cas prévus aux paragraphes 1<sup>er</sup>, 2<sup>e</sup>, 3<sup>e</sup> et 5<sup>e</sup> de l'article 19 par la production de l'acte ou d'une copie officielle de l'acte d'où la perte est résultée.

Lorsque la perte de la nationalité marocaine résulte d'une déclaration de répudiation dans le cas prévu à l'article 18 ci-dessus, la preuve en est faite par production d'une attestation délivrée par le ministre de la Justice, constatant que la déclaration de répudiation a été valablement souscrite.

La déchéance de la nationalité marocaine s'établit par la production de l'acte ou d'une copie officielle de l'acte qui l'a prononcée.

**Article 35***Preuve judiciaire*

En tout état de cause, la preuve qu'une personne a ou n'a pas la nationalité marocaine, peut être faite par la production d'une expédition de la décision judiciaire qui, à titre principal, a tranché définitivement la question.

*Section 2*  
**Contentieux**

**Article 36**  
*Compétence*

En attendant l'unification judiciaire, sont seuls compétents pour connaître des contestations sur la nationalité, les tribunaux d'instance institués par les Dahirs des 9 ramadan 1331 (12 août 1913), 6 rejev 1332 (1<sup>er</sup> juin 1914) et 10 ramadan 1376 (11 avril 1957).

Toutefois, la Cour suprême est compétente pour statuer sur les recours en annulation pour excès de pouvoir contre les décisions administratives relatives à la nationalité.

Lorsqu'à l'occasion d'un litige il y a lieu à interprétation de dispositions de conventions internationales relatives à la nationalité, cette interprétation doit être demandée par le ministère public, à la requête du tribunal saisi, au ministre des Affaires étrangères.

L'interprétation donnée par ce ministre s'impose aux tribunaux. Elle est publiée au *Bulletin officiel*.

**Article 37**  
*Exception préjudicielle*

L'exception de nationalité est d'ordre public. Elle constitue devant toute juridiction autre que les juridictions visées à l'alinéa 1<sup>er</sup> de l'article 36 ci-dessus, une question préjudicielle qui oblige le juge à surseoir jusqu'à ce que la question ait été tranchée selon la procédure réglée par les articles 38 à 42 ci-après.

Devant les tribunaux criminels ordinaires, l'exception de nationalité ne peut être soulevée que devant la juridiction d'instruction.

**Article 38**  
*Compétence territoriale*

L'action en reconnaissance ou en dénégation de nationalité doit être portée devant le tribunal du domicile de la personne dont la nationalité est en cause.

A défaut de domicile au Maroc, elle est portée devant le tribunal de première instance de Rabat.

### **Article 39**

#### *Action principale*

Toute personne peut intenter une action ayant pour objet principal et direct de faire juger qu'elle a ou n'a pas la nationalité marocaine. Son action doit être dirigée contre le ministère public qui a seul qualité pour défendre à l'instance, sans préjudice du droit d'intervention des tiers intéressés.

Le ministère public a seul qualité pour intenter contre toute personne une action dont l'objet principal et direct est d'établir si le défendeur a ou n'a pas la nationalité marocaine. Il est tenu d'agir s'il en est requis par une administration publique.

### **Article 40**

#### *Action sur renvoi*

Les juridictions visées à l'article 36, alinéa 1<sup>er</sup>, sont saisies sur renvoi d'une question de nationalité soit par le ministère public, soit par une partie, dans les conditions indiquées ci-dessous.

Le ministère public est tenu d'agir s'il en est requis par une juridiction qui a sursis à statuer dans le cas prévu à l'article 37.

La partie peut agir si, ayant soulevé l'exception de nationalité devant la juridiction saisie de l'action principale, cette juridiction a, sur sa demande, sursis à statuer.

Dans l'un et l'autre cas, la juridiction qui a sursis à statuer fixe au ministère public ou à la partie un délai d'un mois pour engager sur l'exception, l'action nécessaire.

Faute par le ministère public ou par la partie d'engager dans le mois, l'action prescrite, les juges du fond passent outre et tranchent, pour la solution de l'affaire dont ils sont saisis, la question de nationalité.

La partie doit mettre en cause, en même temps que la personne dont la nationalité donne lieu à contestation, le ministère public.

**Article 41***Action incidente*

Lorsqu'une question de nationalité est posée à titre incident entre parties privées devant le tribunal d'instance, le ministère public doit toujours être mis en cause et être entendu en ses conclusions écrites.

**Article 42***Procédure*

Les contestations en matière de nationalité sont instruites et jugées suivant les règles de la procédure ordinaire.

Quand la requête émane d'un particulier, elle est notifiée en double exemplaire, au ministère public qui doit en faire parvenir une copie au ministère de la Justice.

Le ministère public est tenu de conclure dans le délai de trois mois.

Après le dépôt des conclusions, ou à l'expiration du délai de trois mois, il est statué au vu des pièces fournies par le demandeur.

**Article 43***Autorité de la chose jugée*

Toutes les décisions définitives rendues en matière de nationalité dans les conditions visées aux articles 36 à 42 ont, à l'égard de tous, l'autorité de la chose jugée.

La reconnaissance ou la dénégation de la nationalité marocaine à la personne intéressée ne pourra plus faire l'objet d'un autre débat judiciaire, sous réserve des cas de rétractation prévus par le Code de procédure civile.

[...]

**Nouvelles et principales dispositions  
de la loi 70-03 portant code de la famille  
telles qu'elles ont été adoptées par le Parlement**

*Extraits du dahir n° 22-04-1 du 12 hija 1424 (3 février 2004) portant  
promulgation de la loi n° 70-03 portant code de la famille*

Louange à Dieu Seul !

*(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)*

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la  
teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu la Constitution, notamment ses articles 26 et 58.

**A décidé ce qui suit :**

Est promulguée et sera publiée au *Bulletin officiel*, à la suite du présent  
Dahir, la loi n° 70-03 portant Code de la famille, telle qu'adoptée par la  
Chambre des représentants et la Chambre des conseillers.

*Fait à Rabat, le 12 hija 1424 (3 février 2004)*

Pour contresigner :

*Le Premier ministre*

Driss Jettou

*Chapitre préliminaire*  
**Dispositions générales**

[...]

**Article 2**

Les dispositions de ce code s'appliquent à :

1. tous les Marocains, même ceux portant une autre nationalité ;
2. les réfugiés, y compris les apatrides, conformément à la convention de Genève du 28 juillet 1951, relative à la situation des réfugiés ;
3. les couples dont l'un des époux est marocain ;
4. la relation entre deux personnes marocaines dont une est musulmane.

Quant aux juifs marocains, ce sont les règles du statut personnel hébraïque marocain qui leur sont appliquées.

[...]

*Deuxième partie*

**Le mariage (1)**

**Article 14**

Les Marocains résidant à l'étranger peuvent conclure leur mariage selon les procédures administratives locales du pays de résidence, pourvu que soient réunies les conditions du consentement, d'aptitude et de la présence du tuteur matrimonial (wali) le cas échéant ; et qu'il n'y ait pas d'empêchements légaux ni d'annulation de la dot (Sadaq) ; et ce en présence de deux témoins musulmans et sous réserve des dispositions de l'article 21 ci-après.

**Article 15**

Les Marocains ayant conclu l'acte de mariage conformément à la législation locale du pays de résidence sont tenus, dans un délai de trois mois, de déposer une copie dudit acte aux services consulaires marocains du ressort desquels relève la circonscription où l'acte a été conclu.

---

(1) Mariage des Marocains Résidant à l'Etranger (MRE).

S'il n'y a pas de consulat, la copie est envoyée, dans les mêmes délais, au département chargé des Affaires étrangères.

Le département chargé des Affaires étrangères procède à la transmission de la copie en question à l'officier d'état civil et à la division de la justice de la famille du lieu de naissance des deux époux.

Si les deux époux ou un seul ne sont pas nés au Maroc, la copie est transmise à la division de la justice de la famille de Rabat et au procureur du Roi du tribunal de première instance de Rabat.

[...]

### *Deuxième partie*

## **La capacité, la tutelle matrimoniale et la dot**

### *Chapitre I*

## **La capacité et la tutelle matrimoniale**

### **Article 19**

L'aptitude au mariage s'acquiert pour l'homme et pour la femme jouissant de leurs pleines facultés mentales, à dix huit ans grégoriens révolus.

### *Chapitre II*

## **La dote**

### **Article 26**

La dot (sadaq) consiste en tout bien donné par le mari et impliquant de sa part le ferme désir de contracter le mariage en vue de créer un foyer et de vivre dans les liens d'une affection mutuelle.

Le fondement légal de la dot ne se justifie pas par sa valeur matérielle mais plutôt par sa valeur morale et symbolique.

*Troisième partie*

**Les empêchements du mariage**

[...]

**Article 35**

Les empêchements du mariage sont de deux sortes :

- Perpétuelles ;
- Temporaires.

*Chapitre I*

**Les empêchements perpétuels**

[...]

*Chapitre II*

**Les empêchements provisoires**

**Article 39**

1. Le mariage simultané avec deux sœurs ou avec une femme et sa tante paternelle ou maternelle par filiation ou par allaitement ;

2. Le fait d'avoir à la fois un nombre d'épouses supérieur à celui autorisé légalement ;

3. En cas de désunion des deux époux trois fois successives, tant que l'épouse n'a pas observé l'*idda* (retraite de viduité) consécutive à un mariage conclu et consommé légalement avec un autre époux ;

Le mariage de la femme divorcée avec un tiers annule l'effet des trois répudiations avec le premier époux ; Le mariage de nouveau avec le premier époux peut faire l'objet de trois nouveaux divorces ;

4. Le mariage d'une musulmane avec un non musulman et le mariage d'un musulman avec une non musulmane qui n'appartient pas aux gens du Livre ;

---

(1) Traduction officieuse, non encore publiée au *Bulletin officiel*.



5. Le mariage avec une femme se trouvant dans les liens du mariage ou en état de *idda* ou d'*istibrâ*.

[...]

### *Troisième partie*

#### **Le Divorce (2)**

##### **Article 79**

Quiconque veut désunir (3) doit demander l'autorisation au tribunal pour faire consigner la désunion par deux Adouls habilités à cet effet dans le ressort territorial du tribunal dans lequel est situé le domicile conjugal, le domicile de l'épouse ou le lieu de sa résidence, où l'acte de mariage a été établi, selon l'ordre précité.

[...]

### *Livre III*

#### **La naissance et ses effets**

### *Chapitre III*

#### **Condition de la garde et motifs de sa perte**

[...]

##### **Article 175**

Le mariage de la mère dévolutive n'entraîne pas la déchéance de son droit de garde dans les cas suivants :

1° Si l'enfant en garde n'a pas dépassé les 7 ans ou dont la séparation de sa mère lui porte préjudice ;

---

(2) La répudiation et le divorce ont été redéfinis. On parle, dorénavant, de désunion ou de dissolution des liens du mariage entre les deux conjoints, et ce sous un contrôle judiciaire.

(3) La version de la traduction du code de la famille étant officielle, il serait préférable de remplacer le verbe "répudier" par le verbe "se désunir" pour éviter toute incompatibilité avec l'ordre public international.

2° Si l'enfant en garde est atteint d'une maladie ou d'une invalidité rendant impossible la garde par une personne autre que sa mère ;

3° Si son époux est un parent à un degré prohibé ou tuteur légal de l'enfant ;

4° Si elle est le tuteur légal de l'enfant.

Le mariage de la dévolutive exempt le père des frais du logement de l'enfant et de l'allocation de la garde, mais le versement de la pension alimentaire demeure obligatoire pour lui.

[...]

#### **Article 178**

La déchéance de la garde n'intervient pas en cas de déménagement de la dévolutive ou du tuteur légal d'un endroit à l'autre à l'intérieur du Maroc, sauf en cas de motif avéré par le tribunal, en prenant en compte l'intérêt de l'enfant, les circonstances particulières du père ou du tuteur légal, et la distance séparant l'enfant de son tuteur légal.

**Loi n° 37-99 relative à l'état civil**  
**Extraits du Dahir n° 239-02-1 du 25 rejeb 1423**  
**(3 octobre 2002) portant promulgation de la loi**  
**n° 37-99 relative à l'état civil (1)**

Louange à Dieu Seul !

*(Grand Sceau de Sa Majesté Mohammed VI)*

Que l'on sache par les présentes – puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu la Constitution, notamment ses articles 26 et 58.

**A décidé ce qui suit :**

Est promulguée et sera publiée au *Bulletin officiel*, à la suite du présent Dahir, la loi n° 37-99 relative à l'état civil, telle qu'adoptée par la Chambre des représentants et la Chambre des conseillers.

*Fait à Marrakech, le 25 rejeb 1423 (3 octobre 2002).*

Pour contreseing :

*Le Premier ministre,*  
Abderrahman Youssoufi

*Chapitre premier*

**Dispositions générales**

**Article premier**

Au sens de la présente loi et des textes pris pour son application, on entend par « état civil », le régime consistant à consigner et à authentifier les faits civils

---

(1) *B.O.* n° 5054, quatre-vingt et onzième année, du 2 ramadan 1423 (7 novembre 2002), p. 1193-1198.

fondamentaux relatifs aux personnes tels que la naissance, le décès, le mariage et le divorce ainsi qu'à consigner dans les registres de l'état civil toutes les indications s'y rapportant selon leur nature et les dates et lieu de leur survenance.

L'officier de l'état civil compétent dresse deux actes indépendants, un pour la naissance, l'autre pour le décès et y porte une mention marginale relative au mariage et au divorce. La forme de l'acte est fixée par voie réglementaire.

#### Article 2

Les actes de l'état civil ont la même force probante que les actes authentiques dans le respect des conditions de preuve prescrites par la charia en matière de filiation et de statut personnel.

#### Article 3

Tous les marocains sont obligatoirement soumis au régime d'état civil. Le même régime s'applique aux étrangers en ce qui concerne les naissances et les décès survenant sur le territoire national.

#### Article 4

Il est créé dans chaque commune du Royaume des bureaux d'état civil en fonction du découpage communal du territoire national. Les présidents des conseils communaux, officiers de l'état civil, peuvent, le cas échéant, instituer à l'intérieur des communes qu'ils président, des bureaux subsidiaires par arrêtés soumis à l'approbation du ministre de l'intérieur dans un délai de quinze jours à compter de leur date. Ces arrêtés ne prennent effet qu'après approbation expresse du ministre de l'intérieur ou de la personne déléguée par lui à cet effet ou à défaut de réponse, après écoulement de quarante-cinq jours à compter de la date à laquelle ils ont été soumis pour approbation.

Il est créé dans les postes diplomatiques et consulaires du Maroc à l'étranger des bureaux d'état civil destinés aux ressortissants marocains à l'étranger.

[...]

**Article 6**

Les fonctions d'officier de l'état civil pour les marocains résidant hors du Royaume sont exercées par les consuls et les agents diplomatiques relevant du corps diplomatique marocain en poste à l'étranger, conformément aux dispositions de l'article 2 du Dahir n° 421-66 du 8 chaabane 1389 (20 octobre 1969) relatif aux attributions des agents diplomatiques et des consuls en poste à l'étranger.

[...]

**Article 18**

Le ressortissant étranger qui acquiert la nationalité marocaine est inscrit sur les registres de l'état civil s'il est né au Maroc selon la procédure suivante :

– s'il est inscrit sur les registres de l'état civil marocain réservé aux étrangers tenus avant la promulgation de la présente loi, son acte de naissance est transféré par l'officier de l'état civil au vu de l'acte accordant la nationalité, avec mention en marge de l'acte de naissance des références principales de l'acte accordant la nationalité ;

– s'il est inscrit sur les registres de l'état civil institués par la présente loi, il est fait mention en marge de son acte de naissance de son acquisition en nationalité, avec indication des références principales de l'acte accordant la nationalité.

La personne ayant acquis la nationalité marocaine née à l'extérieur du Maroc est inscrite au vu d'un jugement déclaratif de naissance prononcé par le tribunal de première instance de Rabat.

[...]

**Article 20**

Lors de l'inscription à l'état civil pour la première fois, la personne doit se choisir un nom de famille. Le nom choisi ne doit pas être différent de celui du père ni porter atteinte aux bonnes mœurs ou à l'ordre public ni être un nom ridicule, un prénom ou un nom étranger ne présentant pas un caractère marocain, un nom d'une ville, de village ou de tribu, ni un nom composé sauf s'il s'agit d'un nom composé déjà porté notoirement par la famille paternelle de l'intéressé.

Si le nom de famille choisi est un nom de chérif, il en sera justifié par une attestation du *Naquib des chorfas* correspondant ou, à défaut de *Naquib*, par un acte adoulaire (*Lafiff*).

Le nom de famille choisi, une fois devenu définitif dans les conditions fixées par voie réglementaire, reste attaché à la personne qui le porte ainsi qu'à sa descendance et ne pourra ensuite être changé que si l'intéressé y est autorisé par décret.

#### *Le prénom*

#### **Article 21**

Le prénom choisi par la personne faisant la déclaration de naissance en vue de l'inscription sur les registres de l'état civil doit présenter un caractère marocain et ne doit être ni un nom de famille ni un nom composé de plus de deux prénoms, ni un nom de ville, de village ou de tribu, comme il ne doit pas être de nature à porter atteinte aux bonnes mœurs ou à l'ordre public.

Le prénom déclaré doit précéder le nom de famille lors de l'inscription sur le registre de l'état civil et ne doit comporter aucun sobriquet ou titre tel que « Moulay », « Sidi », ou « Lalla ».

Tout marocain inscrit à l'état civil peut demander, pour un motif valable, le changement de son prénom par décision judiciaire prononcée par le tribunal de première instance compétent.

[...]

#### *Chapitre V*

#### **La consignation des mentions du mariage et la dissolution du mariage**

#### **Article 22**

Immédiatement après réception de l'expédition de l'acte de mariage conformément aux dispositions de l'article 43 du code du statut personnel et des successions, l'officier de l'état civil porte les mentions principales de l'acte de mariage en marge de l'acte de naissance de chacun des époux, avec

indication des références de sa consignation au registre des mariages du tribunal où il a été établi.

Il porte en marge de l'acte de naissance les mentions principales de l'acte de répudiation, de divorce moyennant compensation (*Khol*), de divorce judiciaire, de reprise en mariage ou de mourajaâ ainsi que les références dudit acte dans les registres d'origine dès réception de son expédition qui lui est obligatoirement adressée par le juge chargé de l'homologation ou le chef du greffe du tribunal ayant rendu le jugement définitif de divorce judiciaire, de résiliation ou de nullité de l'acte, selon le cas.

L'officier de l'état civil adresse la mention de mariage ou de dissolution du mariage insérée en marge de l'acte de naissance des époux au procureur du Roi pour consignation sur l'exemplaire du registre conservé au tribunal. Il lui adresse également l'avis de décès de l'un ou l'autre des époux aux mêmes fins.

#### *Le livret de famille*

##### **Article 23**

Il est institué un livret de famille d'état civil rédigé en langue arabe avec transcription en caractère latins des prénom, nom, lieu de naissance et noms des parents à côté de leur transcription en lettres arabes. Ce livret est délivré à l'époux marocain inscrit à l'état civil par l'officier de l'état civil de son lieu de naissance s'il ne possède pas de livret d'identité et d'état civil, après mention de son acte de mariage ou du document attestant son mariage sur son acte de naissance et après ouverture d'un dossier de famille qui sera tenu au bureau. La forme et le contenu du livret de famille seront fixés par voie réglementaire.

Si le demandeur du livret de famille est né à l'étranger et s'est établi définitivement au Maroc au moment où il a demandé ledit livret, l'officier de l'état civil compétent pour remettre le livret de famille est l'officier d'état civil du lieu de sa résidence.

L'épouse, la divorcée ou le mandataire légal ont droit à une copie certifiée conforme du livret de famille.

Le livret de famille doit être remis à l'officier de l'état civil compétent en vue d'y porter toute modification intervenant dans l'état civil ou la situation

**Article 42**

Tous jugements et ordonnances judiciaires rendus en matière d'état civil sont susceptibles de recours.

**Article 43**

Sauf stipulation expresse contraire, les procédures qui sont de la compétence du procureur du Roi ou les attributions qui lui sont dévolues en vertu de la présente loi, ressortissent au procureur du Roi près le tribunal de première instance du lieu du bureau d'état civil où est enregistré l'acte objet de la procédure, ou l'enregistrement de l'acte est demandé.

[...]



**Extraits du décret n° 665-99-2 du 2 chaabane 1423 (9 octobre 2002)  
pris pour l'application de la loi n° 37-99 relative à l'état civil (1)**

Le Premier ministre,

Vu la loi n° 37-99 relative à l'état civil promulguée par le Dahir n° 239-02-1 du 25 rejeb 1423 (3 octobre 2002) ;

Sur proposition du ministre de l'Intérieur ;

Après examen par le conseil des ministres réuni le 2 chaabane 1423 (9 octobre 2002),

**Décète :**

[...]

**Article 2**

Les chefs des divisions administratives au niveau des postes diplomatiques et consulaires peuvent être autorisés par décision du ministre des Affaires étrangères à suppléer de manière permanente les agents diplomatiques et consulaires qui remplissent les fonctions d'officier de l'état civil. Une copie de cette décision est adressée au procureur du Roi près le tribunal de première instance de Rabat accompagnée du spécimen de signature de la personne autorisée à remplir les fonctions d'officier de l'état civil.

Si l'agent exerçant les fonctions d'officier de l'état civil est appelé à assurer la suppléance ou en cas d'empêchement provisoire, ses attributions sont transférées sans autre formalité à l'agent qui est supposé le suppléer à condition d'être titulaire.

*Chapitre II*

**Des registres de l'état civil**

**Article 3**

L'officier de l'état civil ouvre au début de chaque année grégorienne dans chaque bureau les registres suivants :

(1) B.O. n° 5054 du 7/11/2002.

- le registre des naissances ;
- le registre des décès.

Ces registres seront tenus à l'intérieur du Royaume en deux exemplaires et en trois exemplaires dans les postes diplomatiques et consulaires marocains à l'étranger.

Le ministre de l'intérieur met à la disposition de tous les bureaux à l'intérieur du Royaume les registres de l'état civil avant la fin de chaque année grégorienne.

[...]

#### Article 8

L'officier de l'état civil à l'étranger conserve à la fin de l'année grégorienne un des exemplaires des registres. Il adresse un exemplaire au ministère des Affaires étrangères et un autre au procureur du Roi près le tribunal de première instance de Rabat.

[...]

#### Article 10

En application des dispositions de l'article 14 de la loi n° 37-99 susvisée, les registres de l'état civil seront, en cas de perte ou de détérioration, reconstitués sur décision judiciaire rendue à cet effet sur la base des exemplaires des registres perdus ou détériorés. A défaut, ils seront reconstitués à partir des dossiers des personnes intéressées détenus par le bureau. des livrets de famille, des dossiers administratifs ou d'anciennes copies d'actes extraites des registres perdus.

En cas de perte ou de détérioration des registres de l'état civil tenus par les postes diplomatiques et consulaires à l'étranger, l'officier de l'état civil compétent rédige un procès-verbal qu'il adresse, sous couvert du ministre des Affaires étrangères, au procureur du Roi près le tribunal de première instance de Rabat qui fait prononcer une décision judiciaire pour reconstituer le registres conformément à la procédure définie ci-dessus.

[...]

*De l'acte de naissance***Article 17**

La déclaration de naissance est appuyée d'un certificat délivré par un médecin accoucheur, une sage-femme exerçant légalement ou par l'autorité locale et d'une copie de l'acte de mariage, lorsqu'il s'agit de marocains musulmans qui atteste de la légalité de l'union dont ladite naissance est issue.

**Article 18**

L'acte de naissance comprend le numéro de l'acte, la date de naissance incluant le jour, le mois, l'année selon les calendriers de l'hégire et grégorien, l'heure et la minute et le lieu de naissance, le sexe de l'enfant, sa nationalité s'il est étranger, le prénom qui lui a été donné, son nom, ainsi que les noms complets, la date et le lieu de naissance, la profession et l'adresse des parents. Il y sera également fait mention de l'identité du déclarant, son âge, sa profession, son adresse et le degré de parenté avec le déclaré ou sa qualité. En cas d'un jugement déclaratif de naissance, il sera fait mention de ses références et du tribunal qui l'a prononcé. L'acte de naissance comprendra également la date de son établissement selon les calendriers de l'hégire et grégorien et en dernier lieu le nom ainsi que la qualité de l'officier de l'état civil signataire.

**Article 19**

S'il est impossible de savoir le lieu de naissance de l'intéressé, son lieu de résidence est réputé être son lieu de naissance. Si le déclarant ne peut connaître la date de naissance, il appuie sa déclaration d'un certificat médical indiquant son âge approximatif.

[...]

**Article 28**

Les exemplaires des actes de mariage, de confirmation de mariage et de reconnaissance mutuelle de mariage, reçus par les postes diplomatiques marocains à l'étranger, ainsi que les exemplaires des actes de dissolution du mariage, son adressés dans le même délai fixé dans les articles 26 et 27 ci-

dessus, au bureau de l'état civil du lieu de naissance des époux pour en faire mention en marge de leurs actes de naissance. Le procureur du Roi compétent en sera informé pour porter la même mention en marge de l'acte consigné dans le registre conservé au tribunal.

#### *Du livret de famille*

#### **Article 29**

Le livret de famille prévu dans l'article 23 de la loi n° 37-99 précitée est dressé par l'officier de l'état civil du lieu de naissance de l'époux.

Le livret de famille doit comporter les mentions suivantes rédigées en langue arabe et en caractères latins :

- mentions relatives à la naissance du titulaire du livret et à son décès après enregistrement de l'acte de décès ;
- mentions sommaires relatives au mariage et éventuellement à la dissolution du mariage ;
- mentions extraites de l'acte de naissance de la ou des épouses ainsi que la mention de décès après enregistrement du décès ;
- les numéros des cartes d'identité nationales des époux ;
- un extrait d'acte de naissance de chacun des enfants et mention de leur décès après enregistrement de leurs actes de décès ;
- la date de délivrance du livret et mention du bureau qui l'a délivré ainsi que le nom, la qualité et la signature de l'officier de l'état civil.

[...]

MONDIALISATION  
ET DROIT INTERNATIONAL

# MONDIALISATION ET ÉTAT DE DROIT

SOUS LA DIRECTION DE  
DANIEL MOCKLE



BRUYLANT

## **Bibliographie**



décembre 2004/n° 12

# la revue nouvelle



■ dossier **La Palestine maintenant**

■ Europe. Pour une consultation populaire

■ L'avenir de la Belgique  
et la lutte contre l'extrême droite

ISSN 1280-1155  
4 911  
www.larevuenouvelle.be

## Mobilités euro-maghrébines et gestion des frontières

Ghania El Bahloul

### Bibliographie

- Barou Jacques, *l'Europe, terre d'immigration : flux migratoires et intégration*. Presses Universitaires de Grenoble, 2001.
- Begag Azouz et Chaouite Abdellatif, *Ecarts d'identité*, Point virgule, 1990, éd. Seuil.
- Belguendouz Abdelkrim, *le Maroc coupable d'émigration et de transit vers l'Europe*, 1998, éd. Boukili Impressions.
- Bernard Philippe, *l'Immigration, les enjeux de l'intégration. Guide juridique en 31 questions*, 1998, éd. Marabout, *le Monde poche*.
- Bernard Philippe, *Immigration, le défi mondial*, 2002, éd. Gallimard. Collection Folio Actuel.
- Berriane Mohamed et Popp Herbert, « Migrations internationales entre le Maghreb et l'Europe : les effets sur les pays de destination et les pays d'origine ». Actes du 4<sup>e</sup> Colloque maroco-allemand, Munich, 1997. Technische Universität München. Série : *Colloques et séminaires* : numéro 75. Congrès. 1999, éd. Faculté des Lettres et des sciences humaines de Rabat. 268 p.
- Bigo Didier (sous la direction de), *Sécurité et immigration* avec la collab. De Ayse Ceyhan, John Torpey, Monica Den Boer, Charloette Lessan. Ed. l'Harmattan 1998, 237 p. Collection : Cultures et conflits (sociologie, politique, international).
- Bonafous Simone et Targuieff André (sous la direction de), *Racisme et antiracisme, frontières et recouvrements*, 1989, Paris, éd. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques.



- Boubeker Ahmed, *Familles de l'intégration*, 1999, éd. Stock.
- Bribosia, De Weyembergh A., « L'Union européenne face aux migrations : concurrence entre les ressortissants de l'Est et du Sud ? », in Dony M. (sous la direction de), *l'Union européenne et le monde après Amsterdam*, 1999, éd. Université de Bruxelles.
- Centre de recherches sur l'histoire du monde atlantique, *le Maroc et l'Europe*, 1995. Enquêtes et documents, Université de Nantes, Ouest Editions.
- Chatou Zoubir, *Migrations marocaines en Europe : le paradoxe des itinéraires*, 1988, éd. l'Harmattan. Collection Histoire et perspectives méditerranéennes.
- Conseil de l'Europe, *Conférence méditerranéenne sur la population, les migrations et le développement*, Palma de Majorque, 15-17 octobre 1996, éd. Conseil de l'Europe, 1997.
- Dewitte Philippe (sous la direction de), *Immigration et intégration, l'état des savoirs*, 1999, éd. la Découverte.
- Dony M. (sous la direction de), *l'Union européenne et le monde après Amsterdam*, 1999, éd. Université de Bruxelles.
- El Guedari A., *Vers une politique d'immigration européenne. Hommes et Migrations*, numéro 1222, novembre/décembre 1999.
- Garson J.P, *Bassin méditerranéen : échanges et migrations*, *l'Observateur de l'OCDE*, n° 209, décembre 1997-janvier 1998.
- Gisti, nov. 2000, p. 79 (E1.93), *les Etrangers et le droit communautaire*.
- Hommes et Migrations*, numéro 1214, juillet/août 1998, *Migrants et solidarités Nord-Sud*.
- Julien-Laferrriere (F), *les étrangers et le droit communautaire : droit des étrangers*, janvier 2000, éd. PUF, 549 p. (E1. 94).
- Lochak Danièle (1997), *la Fermeture des frontières ne peut tenir lieu de politique*, *Migrations Société*, vol. 9, n° 50-51, mai-juin, Paris.
- Neveu Catherine (sous la direction de), *Nations, frontières et immigration en Europe*, 1995, éd. l'Harmattan.

CIEMI. *Préface* : René Gallissot.

OCDE, *Migrations, libre-échange et intégration régionale dans le Bassin méditerranéen*, 1998.

OCDE, *Tendances des migrations internationales*, 1999.

REA Andréa (sous la direction de), *Immigration et racisme en Europe* avec la collab. De L. Balbo, D. Bigo, J. Cornol, T. Hammar. 1998. Bruxelles, éd. Complexe.

Sayad Abdelmalek, *La Double absence : des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*. Préface de Pierre Bourdieu, 1999, éd. Seuil.

Sayad Abdelmalek, *l'Immigration*, 1992, éd. Belin.

Union européenne, Communications de la Commission européenne, comptes-rendus des Conseils des Ministres « Affaires intérieures et justice », conclusions de la Présidence du Conseil européen de Tampere des 15 et 16 octobre 1999, arrêts de la Cour de justice des Communautés.

Wieviorka Michel (sous la direction de), *Une société fragmentée. Le multiculturalisme en débat*, la Découverte, 1996.

Withol De Wenden Catherine, *l'Immigration en Europe*. Coll. Vivre en Europe.

Withol De Wenden Catherine et Anne de Tinguy (sous la direction de) : *l'Europe et toutes ses migrations*, 1995, éd. Complexe, Bruxelles.

Withol De Wenden Catherine et Badie Bertrand, *le Défi migratoire : questions de relations internationales* (sous la direction de). Le temps mondial, 1994, éd. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques.



## Féminin • Masculin

La marche vers l'égalité au Maroc

H. ALAMI-DIHI • M. BENADI • A. CHAZZ  
M. MOUADIT • M. S. SAADI • A. YAKJOURI

FRIEDRICH  
EBERT  
STIFTUNG  
1918-2018

## Bibliographie sélective

Professeur Lahoucine Oulqaïd

### Au fil des revues

#### □ Afkar/idées

*Dossier :*

- *Jeunes marocains : emploi, rêves, émigration...*, Alami, Kadri, Khachani, Harrami, Martín, Roque, *Afkar/idées*, revue trimestrielle, n° 3, Madrid, été 2004.

#### □ Alternatives économiques

*Dossier :*

- Les contrebandiers de la mondialisation, *Alternatives économiques*, numéro 216, juillet-août 2003, p. 38-54.
- La mondialisation, *Alternatives économiques*, hors-série, n° 59, Paris 1<sup>er</sup> trimestre, 2004.

#### □ Courrier International

*Dossier :*

- Mondialisation, après gênes la bataille ne fait que commencer, les enjeux analysés par Barbara Sppinelli, Naomi Lkein, Jeffrey Sachs, Tom Negri et Michael Hardt, Peter Sloterdijk, etc., *Courrier international*, n° 561-562-563 du 2 au 22 août 2001.
- Histoires de Migrants, *Courrier international*, numéro spécial, n° 676 du 16 au 22 octobre 2003.
- Clandestins. Gibraltar, la traversée maudite, *Courrier International*, n° 684 du 11 au 17 décembre 2003.
- Plaidoyer pour Bush, les arguments de ses supporters, « Une réforme majeure de l'immigration », *Courrier International*, n° 693 du 12 au 18 février 2004, (The Wall Street Journal (editorial), New York.

- « La mondialisation n'est pas inéluctable », Propos recueillis par Paolo Forcellini, *Courrier international*, n° 724, du 16 au 22 septembre 2004, p. 41.

#### □ Hermès

- Economie solidaire et démocratie, *Hermès*, n° 36, CNRS éditions, 2003, (numéro co-dirigé par le sociologue Jean-Louis Laville et Eric Dacheux).

#### □ Journal des tribunaux

- Elisabeth Derriks et Karima Sbai, Droit des étrangers. Loi du 15 décembre 1980. Chronique de jurisprudence 1994-2000, un dossier du *Journal des tribunaux*, n° 36, Larcier Louvain-la-Neuve, Bruxelles, Belgique 2002.

#### □ La Médina

*Dossier :*

- « Le Maroc des deux rives », entretien exclusif avec Sa Mejesté le Roi Mohammed VI, Président de la Fondation Mohammed V, revue *la Médina*, n° 16, Paris juillet-août 2002, p. 14-20.

#### □ L'Ecologiste

- Mondialisation de la pauvreté, *l'Ecologiste* n° 3, Paris, printemps 2001.

#### □ L'Economie politique

- Entretien avec Jean-François Bayart, « Critiques politiques de la mondialisation », revue *l'Economie politique*, n° 22, revue trimestrielle, avril 2004.

#### □ Le Maroc Chez Nous

- Mohamed Khachani, « Mythes et réalité sur l'immigration », revue *le Maroc Chez Nous*, n° 16, Paris, juillet 2003, p. 24-25.

#### □ Manière de voir

- Histoire(s) d'immigration, *Manière de voir*, revue bimestrielle, n° 62, *le Monde diplomatique*, Paris, mars-avril 2002.

- Le défi social, *Manière de voir*, revue bimestrielle, n° 66, *le Monde diplomatique*, Paris, novembre-décembre 2002.

#### • **Migrance**

Revue semestrielle, spécialisée dans l'Histoire et la mémoire de l'immigration en France et en Europe, créée en 1992 par l'Association Générique, Paris.

Avec ses numéros spéciaux sur l'Histoire des migrations :

- *Migrance* n° 4/5 : *l'Histoire de l'immigration en Belgique, 1994.*
- *Migrance* n° 6/7 : *l'Histoire de l'immigration en Grande-Bretagne, 94-95.*
- *Migrance* n° 11/12 : *Actes du séminaire : presse et immigration en Europe, 1996.*
- *Migrance* n° 15 : *le Portugal entre émigration et immigration, 1999.*
- *Migrance* n° 16 : *Histoire et archives des migrations en Europe, .*
- *Migrance* n° 17/18 : *l'Histoire de l'immigration en Allemagne, 2000-2001.*
- *Migrance* n° 19 : Rapport pour la création d'un Centre national de l'Histoire et des cultures de l'immigration.
- *Les Etrangers en France*, Guide des sources d'Archives publiques et privées. XIX<sup>e</sup>-XX<sup>e</sup> siècles, co-édition Génériques avec la Direction des archives de France, 1999, 3 tomes, 2408 pages, un quatrième tome en cours de préparation.

#### □ **New/African**

- Immigrants. The real story, *New African*, n° 430, London, June 2004, p. 8-15.

#### □ **Problèmes économiques**

*Dossier :*

- Jean-François Tchernia, « Les valeurs économiques des Européens face à la mondialisation », *Problèmes économiques*, revue hebdomadaire, n° 2.789, la Documentation française, Paris 18 décembre 2002, p. 6-11.
- Paul de Grauwe, « La mondialisation, met-elle en péril la sécurité sociale ?, Reflets et perspectives de la vie économique », *Problèmes économiques*, n° 2.801 et 2.802, la Documentation française, Paris 19-26 mars 2003, p. 67-70.

- George T. Abed, « Croissance et mondialisation : pourquoi la région est à la traîne ? », *Finances et développement, Problèmes économiques*, revue hebdomadaire, n° 2.812, 4 juin 2003, p. 22-28.
- Alessandro Cigno, Furio C. Rosati et Lorenzo Guarcello, « L'impact de la mondialisation sur le travail des enfants », *World development*, Washington (Etats- Unis), *Problèmes économiques*, revue hebdomadaire, n° 2.816, Paris, mercredi 2 juillet 2003, p. 21-29.
- Léon Bertrand, « Maîtriser le tourisme à l'heure de la mondialisation », *Géo-économie, Problèmes économiques*, revue hebdomadaire, n° 2.818, Paris, mercredi 16 juillet 2003, p. 23-26.
- Eric Weinstein, « Pour une nouvelle approche de l'immigration économique », revue internationale de travail, *Problèmes économiques*, revue hebdomadaire, n° 2.823, Paris, mercredi 17 septembre 2003, p. 1-8.
- L'intégration régionale au service de la mondialisation ?, (Europe et Asie de l'Est, deux modèles différents, les dix ans de l'ALENA, l'OMC face au nouveau régionalisme économique, Afrique : intégration régionale et développement), *Problèmes économiques*, revue bimensuelle, n° 2.855, Paris, mercredi 7 juillet 2004.

#### □ Revue des deux mondes

- Etats-nations et mondialisation, *Revue des deux mondes*, revue mensuelle, Paris, février 2000.
- La notion d'Occident, *Revue des deux mondes*, revue mensuelle, Paris, octobre-novembre 2004.

#### □ Sciences humaines

- Décider, gérer, réformer. Les voies de la gouvernance, entretien de Jean-Claude Ruano-Borbalan avec Samy Cohen, « Mondialisation : l'Etat résiste », *Sciences humaines*, hors-série, revue trimestrielle, n° 44, mars-avril-mai 2004, p. 64-65.
- Identité(s) – L'individu, le groupe, la société, *Sciences humaines*, Paris, mai 2004, coordonné par Catherine Halpern et Jean-Claude Ruano-Borbalan).
- L'enfant, *Sciences humaines*, revue trimestrielle, hors série, n° 45, Paris juin-juillet-août 2004.

- L'exception française : mythe ou réalité ?, *Sciences humaines*, revue trimestrielle, hors série, n° 46, Paris, septembre-octobre-novembre 2004.
- Voyages, migration, mobilité, *Sciences humaines*, revue mensuelle, n° 145, Paris janvier 2004.
- Comprendre le monde, *Sciences humaines*, numéro spécial, n° 2, Paris mai-juin 2003.
- La mondialisation menace-t-elle le travail ?, *Sciences humaines*, revue mensuelle, n° 150, Paris, juin 2004.

#### □ Ouvrages généraux

- Barnavi Elie et Goossens Paul, *les Frontières de l'Europe*, De Boeck Université, 2001.
- Bayart Jean-François, *le Gouvernement du monde. Une critique politique de la globalisation*, Fayard, Paris 2004.
- Beaud Stéphane et Pialoux Michel, *Violences urbaines, violence sociale. Genèse des nouvelles classes dangereuses*, Fayard, Paris 2003.
- Beck Ulrich, *Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation*, éditions Alto/Aubier, 2003.
- Bekouchi Mohamed Hamadi, *la Diaspora marocaine. Une chance ou un handicap ? Essai*, Editions la Croisée des Chemins, Casablanca 2003.  
– *La Diaspora marocaine. Une chance ou un handicap ?* Eddif, Casablanca 2004.
- Belguendouz Abdélkrim, *l'Ahrig du Maroc, l'Espagne et l'UE, plus d'Europe sécuritaire*, Editions Boukili, Kénitra 2002.
- Brender Anton, *la France face à la mondialisation*, Collection Repères, 5<sup>e</sup> édition, la Découverte, Paris 2004.
- Cohen Daniel, *la Mondialisation et ses ennemis*, Grasset, 2004.
- Daoud Zakya, *Marocains des deux rives*, les Acteurs du développement, les éditions de l'Atelier.
- Defusco A. Richard, W. Mcleavey Dennis, E. Pinto Jerald, E. Runkle David, *Quantitative methods for Investment Analysis*, Association for Investment



Management and Research – AIMR, Printed in the United States of America, by United Book Press, Inc., Baltimore, MD August 2001.

- El Fekkak M'hamed, *les Nouvelles dispositions introduites par la loi n° 65/99 formant code du Travail*, partie législative, social, deuxième édition, Editions de la Gazette, Casablanca 2003.
- El Madmad Khadija, *Asile et Réfugiés dans les pays afro-arabes*, Editions Eddif, Casablanca 2002.
- Ghayet Ahmed, *les Beurs : génération Mohammed VI*, Editions Eddif, Casablanca 2002.
- Latouche Serge, *Justice sans limites. Le défi de l'éthique dans une économie mondialisée*, éd. Fayard, Paris 2003.
- Mansouri-Guilani Nasser, *la Mondialisation à l'usage des citoyens*, les Editions de l'Atelier, co-édition VO éditions, Paris 2004.
- Péan Pierre et Cohen Philippe, *la Face cachée du monde. Du contre-pouvoir aux abus de pouvoir*, édition Mille et une nuits, Paris 2003.
- Petras James et Veltmeyer Henry, *la Face cachée de la mondialisation. L'impérialisme au XXI<sup>e</sup> siècle*, éd. l'Aventurine, 2002.
- Serge Gruzinski, *les Quatres parties du monde. Histoire d'une mondialisation*, la Martinière, Paris 2004.
- Sindayigaya Jean-Marie, *la Mondialisation. Le nouvel esclavage de l'Afrique*, l'Harmattan, Paris, 2000.
- Tarrius Alain, *la Mondialisation par le bas. Les nouveaux nomades de l'économie souterraine*, Ballard, Paris 2003.
- Vaniscotte Francine, Houguenague Aude et West Anne, *la Mobilité étudiante en Europe, mythe ou réalité ? Comparaison France/Royaume-Uni*, l'Harmattan, Paris 2003.
- Warnier Jean-Pierre, *la Mondialisation de la culture*, éd. la Découverte, Paris 2003.
- Wolton Dominique, *l'Autre mondialisation*, éd. Flammarion, Paris 2003.

## □ Collectifs :

- ◆ *Féminin-Masculin, la marche vers l'égalité au Maroc 1993-2003*, avec la contribution de Houria Alami M'Chichi, Malika Benradi, Aziz Chaker, Mohamed Mouaqit, Mohamed Saïd Saadi, Abdel-Ilah Yaakoubd, avec le concours de la Fondation Friedrich Ebert, ImpriElit, Salé 2004.
- ◆ *Gouvernance et conduite de l'action publique au 21<sup>e</sup> siècle*, sous la direction de Ali Sedjari, GRET, avec le concours de la Fondation allemande Hans-Seidel, imprimerie El Maârif Al Jadida, éd. l'Harmattan, Rabat 2003.
- ◆ *Immigration et intégration, l'état des savoirs*, sous la direction de Philippe Dewitte, édition la Découverte 2002.
- ◆ *La Méditerranée des réseaux. Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb*, sous la Direction de Joclyne Cesari, Maisonneuve & Larose/MMSH, 2002.
- ◆ L'après 11 septembre, *Cahiers du Centre Tarik Ibn Ziyad*, n° 1, 1<sup>re</sup> édition, Centre Tarik Ibn Ziyad avec le soutien de *la Vie économique*, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca, février 2002.
- ◆ *Le Droit international privé dans les pays maghrébins. Les conflits de lois : le statut personnel*, sous la direction de M. Omar Azziman, Cahiers des Droits maghrébins, vol. 1, n° 1, Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Etudes Islamiques et les Sciences Humaines, Casablanca janvier-juin 1995.
- ◆ *Le Maroc et le Monde dans les perceptions des jeunes*, sous la direction de Nouredine Affaya et Driss Guerraoui, étude réalisée par l'Association de recherche en communication inter-culturelle (ARCI) en partenariat avec le Forum des jeunes marocains pour le troisième millénaire, et l'appui du groupe ONA dans le cadre du deuxième congrès mondial des jeunes, Maroc 2003, impression NAda com, Rabat 2004.
- ◆ *Le Procès de la mondialisation*, sous la direction de Goldsmith Edward et Mander Jerry, 25 contributions des principales voix opposées à la mondialisation, Fayard, Paris 2003.
- ◆ *Le Statut personnel des musulmans – Droit comparé et droit international privé*, sous la direction de Jean-Yves Carlier et Michel Verwilghen, travaux de la

Faculté de Droit de l'Université Catholique de Louvain, Bruylant, Bruxelles 1992.

- ◆ *Les Migrations au féminin*, sous la coordination de Mohamed Charef, publiée avec le concours de la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger et l'Université Ibn Zohr d'Agadir, les Editions Sud Contact, Agadir 2002.
- ◆ *L'Union européenne*, sous la direction de Louis Dubois, collection les Notices, de la Documentation française, Paris 2004, broché.
- ◆ *L'Universalité*, sous la direction de Jean Liberman, éd. Parangon, 2004.
- ◆ *Mobilités..., fluidités, libertés*, sous la direction de Bertrand Montulet et Vincent Kaufmann, publications des Facultés universitaires Saint-Louis (FUSL), Bruxelles 2004.
- ◆ *Mon délit ? Mon origine – criminalité et criminalisation de l'immigration*, sous la coordination de F. Brion, A. Rea, Chr. Schaut et A. Tixhon De Bœck université, éd. 2001.
- ◆ *Mondialisation et Etat de droit*, sous la direction de Daniel Mockle, série *Mondialisation et droit international*, Bruylant, Bruxelles 2002.
- ◆ *Mondialisation et gouvernance mondiale*, sous la direction de Josepha Laroche Iris/PUF, Paris 2003, excellent collectif universitaire (français).
- ◆ *Pour une approche alternative de l'analyse du développement*, sous la coordination du Khrouz Driss, Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Etudes Islamiques et les Sciences Humaines, Najah El Jadida, Casablanca, novembre 1999.
- ◆ *Une société-monde. Les dynamiques sociales de la mondialisation*, sous la direction de Mercure Daniel, Association internationale des sociologues de langue française, De Bœck Université, série : *Ouvertures sociologiques*, Edit 2001, (cet ouvrage émane de 24 sociologues de renommée internationale).

• **Actes de colloques internationaux**

- *Femmes et migrations, Revue juridique, politique et économique du Maroc*, Actes du colloque international d'AMERM, les 26-27 avril 1996, Faculté de

- Droit, Rabat-Agdal, Revue juridique, politique et économique du Maroc, RJPEM, numéro spécial.
- *La Décentralisation et le développement*, Actes du colloque des 5-6 mars 1997, Revue mauritanienne de Droit et d'économie, publié avec le concours de la Fondation Hanns-Seidel (RFA), numéro spécial, Faculté des Sciences Juridiques et Economiques, Université de Nouakchott, imprimerie les Editions maghrébines, Casablanca 1998.
  - *Le Maghreb arabe et les mécanismes de règlement des différends commerciaux dans le cadre de l'Organisation Mondiale du Commerce*, Actes de la première table-ronde Maroc-Tunisie, organisée avec le concours de médiation et d'arbitrage auprès de la Chambre de commerce, d'industrie et de services de Rabat, Rabat les 2-3 mai 2002, publications de la Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement (REMALD), série "Thèmes actuels" n° 41, 1<sup>re</sup> édition, Rabat 2003, Editions Maghrébines, Casablanca 2003.
  - *La migration Sud-Nord : La problématique de l'exode des compétences*, Actes du colloque organisé par l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations (AMERM), avec le concours de la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger, à la Faculté de Droit-Agdal, Rabat les 27-28 avril 2001, imprimElite, Salé 2002.
  - *Le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord*, premier congrès mondial, République Fédérale d'Allemagne, du 8 au 13 septembre 2002. First World Congress for middle Eastern studies (WOCMES), University of Mainz, Federal Republic of Germany, september 8-13, 2002.
  - *Le partenariat euro-maghrébin. Les accords d'Association entre l'UE et les pays du Maghreb. Bilan et perspectives à la lumière des développements actuels*, actes du colloque organisé à Kiel avec la collaboration du Centre de recherche sur la coopération internationale pour le développement de la Faculté de Droit de Marrakech et l'Institut Walther-Schücking pour le Droit international de la Faculté de Droit de l'Université Christian-Albrecht de Kiel, les 25-26 octobre 2002, publications de la Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement (REMALD), série "Thèmes actuels" n° 42, avec le concours de la Fondation Hanns-Seidel (RFA), imprimerie Al Maârif Al Jadida, Rabat 2003.

- *Le Rôle des régions dans le développement des territoires*, in Entretiens internationaux de l'Aménagement et du développement des territoires, pour la bourse d'échange, Paris les 21, 22 et 23 janvier 2003.
- *Les migrations en Europe au XXI<sup>e</sup> siècle*, Actes du colloque des 21 et 22 novembre, Strasbourg 2002, CASTRAMI en collaboration du Conseil de l'Europe et du Parlement européen.
- *Migration et Citoyenneté*, Actes du colloque international, organisé par l'AMERM, avec le concours de la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étranger, à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Rabat-Agdal, les 25-26 avril 2003, ImprimElite, Salé 2004.
- *Migrations et Droits Humains*, Actes du Colloque International, Centre des Droits des Migrants – CDM, relevant du ministère des Droits de l'Homme, en partenariat avec l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM) et avec le soutien de l'Union européenne, Rabat, les 24-25 mars 2003.

#### **Rapports :**

- Bilan du Monde 2002, *le Monde*, hors série, Dossiers & Documents, Paris, édition 2003.
- Bilan du Monde 2003, *le Monde*, hors série, Dossier & Documents, 29<sup>e</sup> année, Paris, Edition 2004, Direction : Serge Marti avec la collaboration de Marie-Béatrice Baudet, Marie-Florence Bennes, Laurence Caramel, Alain Faujas, Pascal Galinier, Annie Kahn et Frédéric Lemaître.
- Bilan du Monde 2004, *le Monde*, 30<sup>e</sup> année, Paris, Edition 2005, Direction : Serge Martin avec la collaboration de Marie-Florence Bennes, Laurence Caramel, Alain Faujas et Pascal Galinier.
- La Charte nationale de l'aménagement du territoire, ministère de l'Aménagement du territoire, de l'Urbanisme de l'Habitat et de l'Environnement, Royaume du Maroc, Editions Okad, Rabat 2001.
- *L'Atlas du Monde Diplomatique – (Médias, libertés, cultures, environnement, mondialisation, sociétés et conflits)*, hors série de Manière de voir, Paris, janvier 2003, (sous la direction de Gilbert Achcar, Alain Gresh, Jean Radvanyi, Philippe Rekacewics et Dominique Vidal, préface d'Ignacio Ramonet.

- Les Marocains résidant à l'étranger. Une enquête socio-économique, Institut national de statistique et d'économie appliquée. INSEA, Royaume du Maroc, Premier ministre, ministère de la Prévision économique et du Plan, Rabat 2000.
- Rapport mondial sur le développement humain 2001. Mettre les nouvelles technologies au service du développement humain, Organisation des Nations Unies (ONU), éd. 2001.
- Rapport du social 2003, publication du *Bulletin Economique et Social du Maroc*, avec le concours de l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique, Rabat, Editions Okad, Rabat, décembre 2003.
- Rapport du social 2004, publication du *Bulletin économique et social du Maroc*, avec le concours de l'Institut universitaire de la recherche scientifique, Rabat, Editions Okad, n° 163, Rabat, février 2005.
- Marquina Antonio and GünterBrauch Hans, *Political stability and energy cooperation in the Mediterranean*, Collection Strademed, n° 10, UNISCI Universidad complutense, Madrid, AFES-Press 2000.
- Le Monde Dossiers & Documents, Grogues illicites et mondialisation, n° 340, Paris, mars 2005.

CAHIERS DU C.E.M.M.M.  
N° 6 - 1999

Aspects de la situation sociolinguistique de la communauté  
marocaine en Europe et au Maroc

Centre d'Etudes sur les Mouvements Migratoires Maghrébins  
Rectorat de l'Université Mohammed Ier - Oujda  
MAROC

Numéro spécial

Avec la contribution de l'Université de Tilburg  
Publications du Rectorat de l'Université Mohammed Ier - N° 12

## Nos titres

### Publication du CEMMM

- Cahier n° 1 (1992) : « Les mouvements migratoires maghrébins ».
- Cahier n° 2 (1993) : « L'émigration marocaine vers l'Europe » (1<sup>re</sup> partie).
- Cahier n° 3 (1994) : « L'émigration marocaine vers l'Europe » (2<sup>e</sup> partie).
- Cahier n° 4 (1995) : « L'émigration maghrébine vers l'Europe ».
- Cahier n° 5 (1997) : « L'émigration maghrébine vers l'Europe : espace et investissement ».
- Cahier n° 6 (1999) : « Aspects de la situation socio-linguistique de la communauté marocaine en Europe et au Maroc ».
- Cahier n° 7 (2004) : « Emigration maghrébine et mondialisation : l'émigré au cœur du développement ».



2004

fr



Union européenne  
Politique régionale

## Au service des régions



Liste alphabétique des abonnements aux périodiques spécialisés souscrits au profit du Centre d'information et de documentation (C.I.D.) de la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étranger (M.R.E.)

Titres de revues	Périodicité	Adresse	E-mail/Site web
Accueil	3 n°/annuée évalée	Service Social d'Aide aux Emigrants -SSAE- 58 A, Rue du Dessous-des-Berges 75013-Paris-France Tél. : 01 40 77 94 42	ccormi@ysae.asso.fr www.ssaac.net
Agenda Inter Culturel	Mensuelle	Centre Bourgeois d'Action Interculturelle, ASBL, Av. de Stalingrad, 24-1000 Bruxelles-Belgique Tél. : 02/513 96 02 Fax : 02/512 17 96	cbai@skynet.be www.cbai.be
ADRI Biblio Ressources Intégration	Trimestrielle	ADRI 4, Rue René Villermé, 75011 Paris-France Tél. : 01 40 09 69 19 Fax : 01 43 48 25 17	info@adri.fr www.adri.fr
ADRI Info Brèves	Bimensuelle	ADRI 4, Rue René Villermé, 75011 Paris-France Tél. : 01 40 09 69 19 Fax : 01 43 48 25 17	info@adri.fr www.adri.fr
ADRI Info	Mensuelle	ADRI 4, Rue René Villermé, 75011 Paris-France Tél. : 01 40 09 69 19 Fax : 01 43 48 25 17	info@adri.fr www.adri.fr
Canadian Ethnic Studies (Études ethniques au Canada)	Trimestrielle	CESASOCEB, c/o Multicultural History Society of Ontario, 43 Queen's Park Centre East, Toronto, On M5S 2C3-Canada Tél. : 416 979 29 73 Fax : 416 979 79 47	mhsso.mail@utoronto.ca www.ca.ualgary.ca-ces
Confamcos Méditerranée	Trimestrielle	Éditions l'Harmattan, 5-7 Rue de l'École Polytechnique, 75005 Paris-France Tél. : 331 40 46 79 21 Fax : 331 43 25 82 01	harmat@wvldnet.fr www.ifrance.com
Hommes & Migrations	Mensuelle	ADRI 4, Rue René Villermé, 75011 Paris France Tél. : 01 40 09 69 19 Fax : 01 43 48 25 17	info@adri.fr www.adri.fr
International Migration	Trimestrielle	International Organization for Migration, IOM, P.O. Box 71, 1211 Geneva 19, Suisse Tél. : 41 22 717 9111 Fax : 41 22 798 6150	info@iom.int www.iom.int www.blackwellpublishing.com
International Migration Review	Trimestrielle	Center for Migration Studies, 209 Flagg Place, Stearns Island, New York 10304- 1199, USA Tél. : (716) 351 - 88 00 Fax : (716) 667 - 45 98	

Migrants-Nouvelles Villes-Ecole-Intégration VIE Actualité	Menuelle	CNDP-Abonnements BP 107-05, 75224 Paris Cedex 05, France 29, rue d'Ulm, 75230, Paris, Cedex 05, France Tél. : 01 46 34 90 00/01 46 12 87 84 Fax : 01 46 34 55 44/01 46 12 87 90	ylvie.ackermann@cnd.fr marie.raynal@cnd.fr www.cnd.fr/vei
Migrations Santé	Trimestrielle	Migrations Santé, 23, Rue du Louvre, 75001 Paris, France Tél. : 331 42 33 24 74 Fax : 331 42 33 29 73	migrante@wanadoo.fr www.migrations-sante.org
Migrations Société	Bimensuelle	CIEM, 46, Rue Montreuil, 75011 Paris, France Tél. : 01 43 72 01 40/01 43 72 49 34 Fax : 01 43 72 06 42	migrationsociete@wanadoo.fr ciem1.paris@wanadoo.fr www.ciem1.org
Mouvements Ombres Ombres	Bimensuelle	OMI, 44, Rue Barque, 75732 Paris Cedex 15, France Tél. : 331 53 69 53 70 Fax : 331 53 69 53 23	
Nouvelle Tribune	Trimestriel	Aad IDI, Information Diffusion Immigrés, Rue du Méridien, 15, 1030 Bruxelles, Belgique Tél. : 322 502 28 38 Fax : 322 502 34 84	nouvelle.tribune@skynet.be
Plain Droit	Trimestrielle	Goni, 3, Villa Marché, 75011 Paris, France Tél. : 01 43 14 84 48 Fax : 01 43 14 60 69	gisti@gisti.org www.gisti.org
Population	Bimensuelle	Institut National d'Etudes Démographiques (INED), 27, Rue du Commandeur, 75675 Paris Cedex 14, France Tél. : 33 1 42 18 20 00 Fax : 33 1 42 18 21 99	
Problèmes Politiques et Sociaux	Bimensuelle	La Documentation Française, 124, Rue Henri Barbusse, 93308 Aubervilliers Cedex France Tél. : 331 42 18 20 00 Fax : 331 42 18 21 99	
Problèmes Économiques	Hédonalitaire	16, rue de la Grange batifèrre - 75009, Paris	revue@geoeconomie.org www.ladocumentationfrancaise.fr
Monde Arabe Maghreb-Machrek	Trimestrielle	Tél. : 01 53 34 09 93 Fax : 01 53 34 09 94	
Projet	Trimestrielle	Azua Edition VPC, 14, Rue d'Azua, 75006 Paris France Tél. : 01 44 39 48 48	projet@jeuaites.com www.pro.wanadoo.fr/editions
Reflex-Magazine	Menuelle	A.S.B.L. Rue Royale 183-185, 1210 Bruxelles Belgique	

Revue bibliographique sur les migrations internationales REMISIS	Trimestrielle	15, Rue Coulonnie, 93200 Saint-Denis - France Tél. : Fax :	remisi@univ-paris 8.fr www.dodge-opmf-grenoble.fr
Rapports annuels de l'OCDE Tendances des Migrations Internationales	Annuelle	Les Editions de l'OCDE, 2, Rue Aedat Pascal 75775 Paris Cedex 16 France	
Revue Européenne des Migrations Internationales REMI	3 n°/an	CDR-Centrale des Revues, Rue des Gossies, 92543 Montrouge Cedex France Tél. : 05 49 45 46 56 Fax : 05 49 45 46 68	remi@mahs.univ-poitiers.fr www.mahs.univ-poitiers.fr
Revue de l'Immigration et de la Migration Internationale		1-17 Humanities Centre University of Alberta Edmonton, AB T6G 2E5 Canada	
Revue Internationale de Sécurité Sociale	Trimestrielle	Verlag Peter Lang AG, Jupiterstrasse 15, CH-3015 Bern-Suisse Tél. : 41 32 376 17 17 Fax : 41 32 376 17 27	info@peterlang.com www.peterlang.com
Revue Internationale du Travail	Trimestrielle	BIT, CH-1211 Genève 22 Suisse Tél. : 799 65 10/799 79 03 Fax : (41-22) 799 61 17	revue@ilo.org www.ilo.org
Revue Nouvelle	Mensuelle	Revue Nouvelle Bd. général Jacques, 126 B, 1050 Bruxelles, Belgique Tél. : 32 2 640 31 07	joelle.kwaschinski@euronet.be www.la-revue-nouvelle.org
Sylabi PaPens Cahiers migrations	Semestrielle	Edizioni Accademia Broletto Grand Place, 29 B-1348 Louvain-la-Neuve, Belgique Tél. : 010 45 23 95 Fax : 010 45 44 80	
Studi Emigrazione	Trimestrielle	Centro Studi Emigrazione, Via Dandolo 58, 00153 Roma - Italie Tél. : 58 09 764 Fax : 58 14 651	csere@pcn-net www.scalabrini.org
Ostium		Los Mochis, 9, 28007, Madrid Tél. : 915 514 754 Fax : 915 514 964	ofrim@madrid.org www.madrid.org/ofrim

Junio 2004  
semestral

# Ofrim

suplementos - II

Publicación Especializada de Inmigración

## Inter culturalidad

- ❑ Políticas multiculturalistas y programas de orientación multiculturalista
- ❑ Barreras lingüísticas en la comunicación intercultural. Datos y acciones
- ❑ Inmigración, minorías y educación: ensayar algunas respuestas y mejorar algunas preguntas a partir del modelo de ogbu y su desarrollo
- ❑ Aproximación a las asociaciones africanas como agentes de salud en sus comunidades inmigrantes. Experiencias desde la práctica
- ❑ Perspectiva femenina de la emigración familiar colombiana: presentación de la historia de una familia mixta en el contexto italiano
- ❑ Cómo conviven las mujeres chinas en la sociedad española

**Regards croisés**

# Migrations santé

Revue trimestrielle d'études et de recherches sur la santé des migrants

*Guadeloupéens  
Martiniquais  
Antillais de France*

*N° 115/116*

*Deuxième et troisième trimestre 2003*

## **Emigrés/immigrés acteurs de développement ?**

*(le cas de la région Souss-Massa-Darâa)*

Mohamed Charef \*

L'analyse de l'impact des migrations internationales sur le développement, porte autant sur les effets positifs que sur les aspects négatifs – réels ou potentiels – des migrations internationales sur le développement régional et local. Avec l'objectif d'identifier les mécanismes à l'œuvre pour mettre en évidence, dans divers contextes, les combinaisons "vertueuses" et les combinaisons à effets faibles voire négatifs. Ceci d'autant plus que le rôle des émigrés dans le développement régional et/ou local ne renvoie, au premier abord, à aucun phénomène notable – excepté les transferts monétaires – identifiable, définie. Il porte bien au contraire, une connotation floue, diffuse, d'une réalité fragmentée, ce qui rend la tâche de chercheur encore plus délicate. Ne s'imposant pas de lui même à l'intention, il s'agit de le dégager de la confusion ou il se mêle avec une série d'autres faits, socio-économiques, et de faire connaître ce phénomène et le rôle de ces "Hommes-Ponts".

Il faut admettre que les MRE ne sont pas de simples "bailleurs de fonds" ; ils peuvent intervenir comme médiateurs entre le "pays d'origine" et le "monde extérieur", par l'introduction de l'argent, mais aussi par l'introduction du dynamisme collectif, par la constitution d'antennes d'O.N.G., la diffusion des idées, l'accès à de nouvelles références culturelles et techniques, etc. Une chose est certaine, les actions entreprises par les émigrés, visent l'élargissement de l'horizon local, revalorisent le bénévolat, favorisent le développement par l'introduction de nouvelles techniques, bref, tout laisse à penser qu'il existe une mise en place de mécanismes de transformation de la société locale. De même,

---

(\*) Directeur de l'Observatoire Régional des Migrations-Espaces et Sociétés (ORMES, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Ibn Zohr, Agadir), professeur associé à l'Université de Poitiers et à Migrinter-CNRS.



il y a une remise en question des politiques de coopération nées au lendemain de la deuxième guerre mondiale, jugées par les études et rapports officiels inadaptées et sans aucune efficacité globale, que ce soit au niveau de l'Europe ou des Nations Unies notamment dans sa résolution 52/189 du 18 décembre 1997. Pour rendre l'aide réellement efficace, elle est de plus en plus conditionner, contractualiser, lier et la société civile est de plus en plus solliciter.

Aussi, la migration, longtemps ignorée, suscite aujourd'hui un intérêt qui dépasse largement le strict cadre régional. Ceci d'autant plus qu'actuellement les ramifications du développement régional ne se limitent pas uniquement à l'espace géographique régional, elles ont une portée nationale, internationale et mondiale. Néanmoins, durant une longue période, cette réalité fut occulté. Pourtant, à ce jour l'émigration internationale est indispensable à la société et à l'économie marocaine que ce soit au niveau national, régional ou local; aussi il convient de mettre en place des politiques mieux appropriées à assurer l'utilisation maximale non seulement l'argent des émigrés; mais aussi leur savoir faire et leur volonté de participer au développement régional et local d'une manière durable. Une vision stratégique à long terme doit être élaborée, fondée sur la place que l'on veut faire jouer à cette population dans la société marocaine, c'est du moins une partie des résultats de l'atelier que l'équipe de l'O.R.M.E.S. (qui dépend de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines d'Agadir) a animé en collaboration avec la Direction de l'Aménagement du Territoire, dans le cadre du débat national sur l'Aménagement du Territoire. Dans notre communication, on s'interroge sur le rôle et la place que les émigrés/immigrés dans le processus de développement en cours, et dans quelle mesure ils peuvent renforcer le développement régional ?

**Jeunes d'« origine marocaine : Identités en question,  
identités en devenir ? »**

Abdellatif Felk\*

**Abstract :**

Les travaux sur la question de "l'intégration", notamment en France, sont souvent centrés sur la crise du modèle traditionnel et/ou « la crise de citoyenneté ». A partir d'un travail de terrain sur la langue et la culture dites "d'origine", on soulèvera quelques interrogations pour engager une réflexion sur les rapports aux identités, notamment chez les jeunes issus de l'immigration maghrébine.

---

(\*) Sociologue, Institut universitaire de la recherche scientifique, Université Mohammed V, Rabat.

## Quoi, l'albanité ?

Enfance est ton amour  
des autres  
de tous ce qui  
te rassure  
à ton petit coin de terre.

Et l'être en soi  
du provisoire  
toujours présent.

Est-il si difficile, vraiment,  
de vivre en pays étranger  
pour un homme devenu  
étranger à lui-même.

Zef Skënder



## Citations

- « *Il faut travailler ensemble. Depuis des années, avant que ne soit annoncée la création en 2004 de patrouilles mixtes, la Garde civile, la Gendarmerie marocaine et la Marine Royale mettaient déjà en commun leurs énergies. Cette collaboration n'a pas été rendue publique mais elle a donné lieu à des résultats suffisamment encourageants.*

*Nous avons toujours demandé à l'Espagne et à l'Union européenne dans son ensemble de nous fournir les moyens nécessaires pour combattre ce fléau. Ce manque est toujours là. J'ai la conviction que l'Espagne est un bon avocat de notre cause auprès de l'Europe. Après tout, c'est le pays le mieux placé pour faire connaître la gravité de cette question. »*

**Entretien de Sa Majesté  
Le Roi Mohammed VI à El País  
le 16 janvier 2005**

- « *Nous ne pouvons permettre que les mers qui nous unissent se transforment en une fosse commune de vies fauchées en pleine jeunesse, d'hommes et femmes jeunes, désorientés et mal conseillés. »*

**Extrait de l'intervention  
de Sa Majesté le Roi Juan Carlos I<sup>er</sup>  
devant le Parlement marocain**

- « *Cette Méditerranée qui n'a jamais cessé d'attirer des peuples venus d'ailleurs, du désert, des steppes et de la forêt.*

*Cette Méditerranée qui grâce à la circulation des hommes et des valeurs, a constitué l'espace social, culturel et spirituel le plus fécond, le plus brillant et le plus moderne de tous les temps.*

*Il en est d'ailleurs des hommes, comme du reste.*

*Qui sait encore se souvenir que ces fruits d'or, oranges ou citrons, identifiés à nos régions, sont des étrangers extrême-orientaux arrivés en Méditerranée par les Arabes. »*

**André Azoulay  
Conseiller de Sa Majesté Mohammed VI**

- « *Les processus de mondialisation mettent en relief deux profondes ruptures dans les sociétés contemporaines : entre la richesse et la pauvreté des peuples, et entre la tendance globaliste ou universelle et la réaction hostile à tout pluri-culturalisme. Dans les termes de Karl Popper on pourrait dire qu'à la « société ouverte » à l'échelle aussi bien globale que locale s'oppose la « société tribale » prônant un fondamentalisme ethnocentrique basé sur l'égoïsme, sinon la haine, à l'égard de l'Autre. On ne peut que s'inquiéter des attitudes de mépris et de l'hostilité à l'égard des immigrés dans une civilisation qui était ouverte et hospitalière à l'égard des autres et qui en tirait son dynamisme (...) »*

**Bronislaw Geremek**

*Ancien ministre des Affaires étrangères polonais,  
est professeur de civilisation européenne au  
Collège européen de Natolin (Pologne)*

- « *Hay que trabajar conjuntamente. Desde hace años, mucho antes de que en 2004 se anunciara la creación de las patrullas mixtas, la Guardia Civil, la Gendarmería marroquí y la Marina Real ponían ya en común sus energías. Esta colaboración no se hizo pública, pero dio resultados bastante estimulantes. Hemos pedido siempre a España, y a la Unión, Europea en su conjunto, que nos proporcionen los medios necesarios para combatir esa plaga. Ahora carecemos de ellos. Tengo constancia de que actualmente España es un buen abogado de nuestra causa en Europa. Después de todo, es el país mejor colocado para dar a conocer la gravedad de este asunto. »*

## Chronologie

☐ 4 octobre 1989

- Première affaire du voile en France.

☐ 2000 :

- Loi sur la parité.

☐ 2003

- Loi sur les retraites.
- Création du Conseil français du culte musulman.

☐ 2 mars 2004

- Signature de l'Accord de libre échange Maroc/USA.

☐ 15 mars 2004

- Loi sur la laïcité : à la suite des travaux de la commission Stasi, vote de la loi sur l'interdiction à l'Ecole des signes religieux ostensibles.

☐ 8 juillet 2004

- Mise au Point d'un musée pour l'immigration en France, après la remise du rapport de la commission Toubon.

☐ Octobre 2004

- Station Mohammed VI du Coran : le Paysage Audiovisuel Marocain (PAM) s'est enrichi d'une chaîne Mohammed VI du Coran.

□ 15 décembre 2004

- La ministre M<sup>me</sup> Nouzha Chekrouni déclare à Ifrane : « En dix ans, les transferts des MRE sont passés de 23 à 36,8 milliards de dirhams. »

□ 17 décembre 2004

- Au sommet européen de Bruxelles, le Maroc est approuvé comme chef de file d'une intégration adaptée avec l'Union européenne pour sa coopération exemplaire à la lutte contre l'immigration clandestine, dans le cadre de la politique européenne de voisinage (PEV).

□ 2 janvier 2005

- Sollicitude Royale et solidarité pour les victimes de l'accident de Burgos au Nord de l'Espagne : sur Hautes Instructions de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, s'y sont rendus les représentants de la Fondation Mohammed V pour la Solidarité, la Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étrangers, et M<sup>me</sup> Nouzha Chekrouni ministre délégué chargée des Marocains Résidant à l'Étranger.

□ Janvier 2005

- « Sans-papiers mais pas sans-droits. »

L'adoption du gouvernement espagnole d'un décret ouvrant la voie à la régularisation des immigrés clandestins, dont le nombre est estimé officiellement à 800 000 personnes, en majorité d'Amérique latine.

□ 3 janvier 2005

- Congrès mondial « 100 imams et rabbins pour la paix » à Bruxelles.

□ Février 2005

- Le ministre de l'Intérieur M. Dominique de Villepin remettra au gouvernement français ses propositions pour une politique d'immigration, axées sur la lutte contre l'immigration clandestine.

## Du côté du net

- Adripresse  
[www.adri.fr](http://www.adri.fr)
- Attac  
[www.france.attac.org](http://www.france.attac.org)
- Blackwell  
[www.blackwell.co.uk](http://www.blackwell.co.uk)
- Borders  
[www.borders.co.uk](http://www.borders.co.uk)
- De Bœck  
[www.deboeck.be](http://www.deboeck.be)
- Fayard  
[www.editions-fayard.fr](http://www.editions-fayard.fr)
- Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger  
[www.alwatan.ma](http://www.alwatan.ma)
- Fondation Mohammed V pour la solidarité  
[www.fm5.ma](http://www.fm5.ma)
- La Documentation française  
[www.ladocumentationfrancaise.fr](http://www.ladocumentationfrancaise.fr)
- La Gâchette du Maroc  
[www.yabilidi.com](http://www.yabilidi.com)
- Ministère délégué de la Communauté marocaine à l'étranger  
[www.marocainsdumonde.gov.ma](http://www.marocainsdumonde.gov.ma)
- Ofrim  
[www.madrid.org/ofrim](http://www.madrid.org/ofrim)
- Sciences humaines  
[www.scienceshumaines.com](http://www.scienceshumaines.com)
- Unesco  
[www.unesco.org](http://www.unesco.org)
- Waterstone's  
[www.waterstones.co.uk](http://www.waterstones.co.uk)



### **New titles**

- John Baylis & Steve Smith, *The Globalization of world Politics, An introduction to international relations*, Second edition, Oxford University Press, 2001.
- Blake Nicholas and Raza Husain, *Immigration, Asylum & Human Rights*, Oxford University Press 2003.
- Clayton Gina Companion, *Textbook on Immigration and Asylum Law*, First Edition, Oxford University 2004.
- Jonattan Xavier Inda and Rosaldo Renato, *The Anthropology of Globalization*, Blackwell, Oxford 2003.
- Isaak A. Robert, *How the Rich Get Richer and the Poor Get Left Further Behind, The Globalization GAP*, Financial Times 2005.
- Lechner Frank J. and Boli John, *The Globalization Reader*, second edition, Blackwell, Oxford 2004.
- Malinda S. Smith, *Globalizing Africa*, Africa World Press, First Printing 2003.
- Richardson Jeremy, *European Union, Power and policy – making*, 2<sup>nd</sup> edition, Routledge, London 2001.

*Résumé des actes de la rencontre internationale  
sur le thème :*  
**« Emigration maghrébine et mondialisation :  
l'émigré au cœur du développement »**

Le Centre d'études sur les mouvements migratoires maghrébins (C.E.M.M.M.), relevant du Rectorat de l'Université Mohammed 1<sup>er</sup> d'Oujda et la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger, ont organisé une rencontre internationale sur le thème : « Emigration maghrébine et mondialisation : l'émigré au cœur du développement », les 8, 9 et 10 novembre 2001.

Le choix de ce thème, toujours d'actualité, confirme la dimension maghrébine du CEMMM. et son souci d'apporter sa contribution intellectuelle aux solutions des problèmes qui se posent avec acuité, aussi bien au niveau des pays d'origine qu'au plan des pays d'accueil, notamment à l'heure de la mondialisation.

Le programme de la séance d'ouverture a été caractérisé particulièrement par l'allocution de Monsieur le Recteur de l'Université, le professeur El Madani Belkhadir, ainsi que par la présentation des travaux du colloque par le professeur Lahoucine Oulqaid, au nom du Bureau coordonateur du CEMMM.

S'agissant des actes du colloque proprement dits, quatre axes ont été débattus :

**Axe I. Les mobilités internationales entre le Maghreb et l'Europe**

La première communication a été présentée par M. Alla El Ayachi, de la Fondation Hassan II pour les M.R.E., sous le titre : « Mobilités des Marocains de l'étranger vers le Maroc : ampleur et enseignements ».

M. Manuel Lorenzo, de l'Atelier d'études internationales méditerranéennes de Madrid, s'est intéressé au « Profil de la population marocaine originaire de l'Orient dans la région consulaire de Madrid », et a approfondi la réflexion sur la mobilité de ces personnes vers l'Espagne, afin de mieux gérer et organiser ces flux migratoires.

## **Axe II. Aspects juridiques des flux migratoires**

El Hoccin Belhassani, professeur et vice-président de l'Université Mohammed I<sup>er</sup>, a mis l'accent sur l'importance du statut de la femme maghrébine en Europe, en mettant en valeur les fluctuations de la jurisprudence en la matière.

Le professeur M. Abdelhak Janati-Idrissi, a soulevé la question de l'enfant émigré à la lumière des conventions internationales et spécialement la convention de 1989.

Le professeur Lahbib Infad a étudié les droits de l'émigré comme partie intégrante des droits de l'Homme.

En fin, le prof. Lahoucine Oulqaid, a fait une approche positive, à propos de "l'intégration des maghrébins en Europe", dans la mesure où elle permet un meilleur épanouissement des émigrés à tous les niveaux : économique, social et même humain, contre les aléas de la mondialisation.

L'intervention de Ghania El Bahloul, a porté sur la présentation du "Réseau Mobilités" (France), dont elle est membre et sur l'évolution des droits nationaux et du droit communautaire (Traité d'Amsterdam) sur l'immigration.

## **Axe III. Aspects économiques**

Le professeur Mohamed Legssyer, a étudié « le comportement migratoire : analyse de quelques facteurs », en insistant sur la structuration et la restructuration de l'espace économique.

## **Axe IV. Création d'entreprises et apport des ressortissants Maghrébins Résidant à l'Étranger**

Les interventions effectuées à ce sujet ont mis l'accent sur les opportunités de création de petites et moyennes entreprises-les PME, par les émigrés, que se

soit en Europe ou surtout dans les pays du Maghreb (le professeur Mohamed Charef...).

#### **Axe V. Emigration/Immigration : un problème d'identité**

La communication du professeur Abdellatif Felk, a porté sur la question de "l'intégration des émigrés en France", en s'arrêtant longuement sur la notion de citoyenneté, spécialement chez les jeunes de la deuxième et de la troisième génération.

Le professeur Mostafa El Ghadiri, a fait une lecture analytique et critique d'un ouvrage intitulé : « La lutte contre le vent blanc ». L'ouvrage en question traite le problème de l'émigration telle qu'elle est vécue par les Marocains dans un quartier au nord de Rotterdam aux Pays-Bas.

Quant au professeur Abdellah Hammouti, il s'est attelé à montrer quelle représentation se font les écrivains de la dernière génération des émigrés de l'homme et de la femme, en faisant ressortir les conflits culturels et linguistiques résultant du contact avec l'autre.

Une séance de clôture des travaux du colloque a été consacrée à l'exposé de synthèse et des recommandations fait par le professeur Oulqaid.

Fondation Hassan II  
pour les Marocains Résidant à l'Étranger



مؤسسة الحسن الثاني  
للمغاربة المقيمين بالخارج

# EXPOSITION

## Le Maroc 3000 ans d'Art et d'Histoire

Mohamed Sijelmassi



Présentation réalisée d'après le double CD-ROM  
"Le Maroc, 3000 ans d'Art et d'Histoire"

Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étranger  
Site web : [www.alwatan.ma](http://www.alwatan.ma)

OUM Éditions - Site web : [www.sijelart.ma](http://www.sijelart.ma)

date - lieu

(emplacement du bandeau blanc imprimé à part)

الصراع ضد

**Vechten tegen  
de witte wind**

الريح الأبيض

Kahina Bouhaloul

Marleen de Jong

